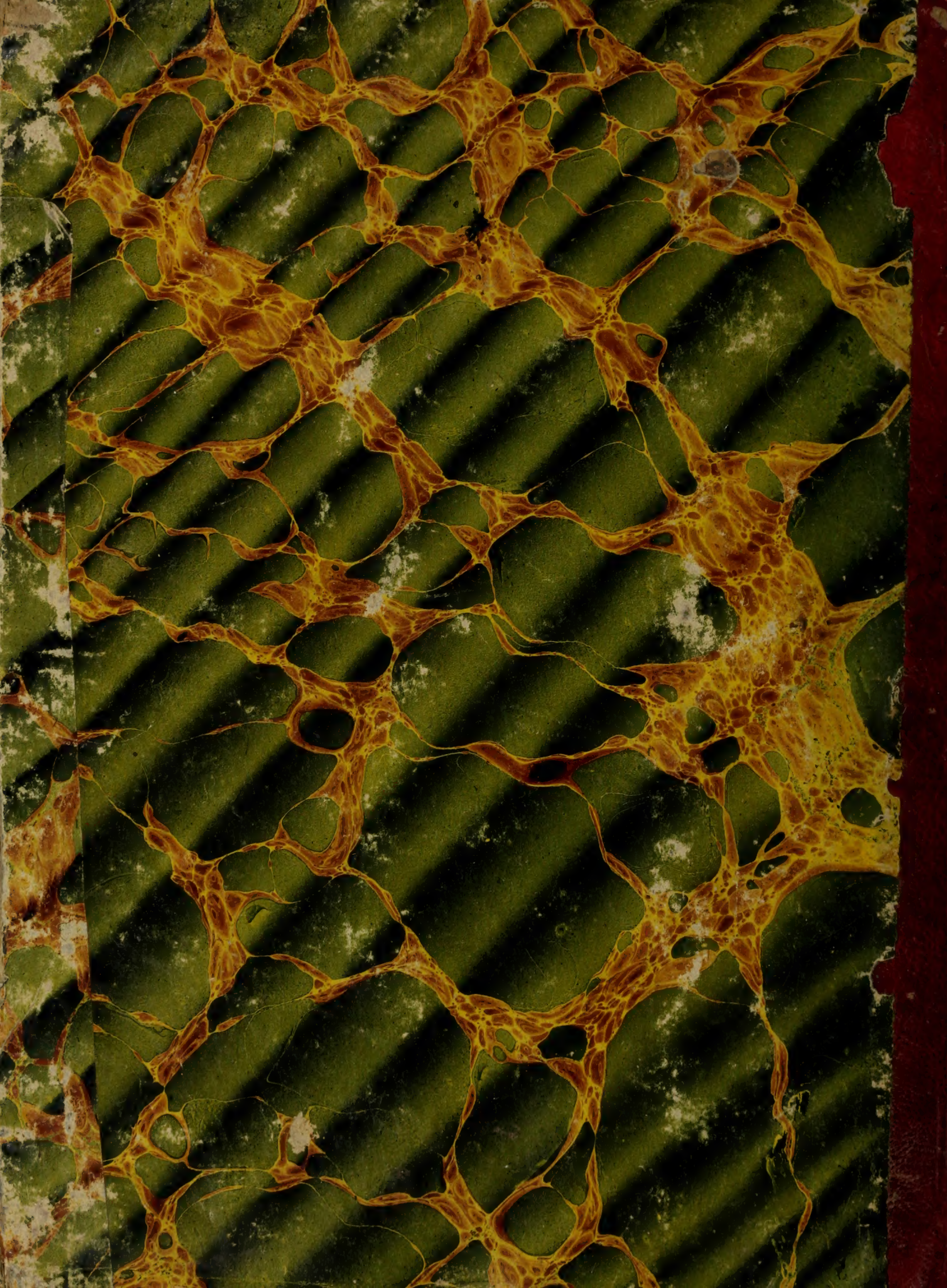




حاشية الشيخ يس على شرح
القطر للعلامة
الفاكهي
رحمه
الله

[redacted]

من كتب [redacted] الى ربه الحنان
السيد [redacted] السيد
[redacted]
غفر له

من كتب الفقير خليل ابن الخشه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثقي

اللهم بك استعنت وعليك توكلت الحمد لله الذي لا تخيب من نحاة الفاعل لما يشاء
فلا راد لمفعول قضاه والصلاة والسلام على من رفعه الله على الافاضل ونصبه
علما لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد واسطة قلادة الانبيا الكرام ودرة تاج رؤس
الاصفيا العظام وعلى اله واصحابه الايمة الاعلام ما بكر قطر الندا الفواكه الجنية غب
الغمام **وبعد** فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمي سامحه الله
وبلغه ما يتمناه اني ولله النعم التي لا تحصى لذي العد والمنن التي لا يضبطها رسم فضلا
عن حد ممن دب العلوم في بحورها وارتضع افاويق درها والتقط من محيط بحرها يتيم
درها واقتطف من يانع زهرها واستضا في افقها ببدورها وزهرها فقد سامحتها
ببرد الشباب القشيب وصرمت لاجلها كل حبيب صبي قلبي نحوها زمن الصبي فما عرف
واتاني هواها قبل ان اعرف الهوى سيما النحو الذي هو يتيمة قلادتها واول جريدتها وبيت
قصيدتها فقد بذلت الجهد في تحصيل مباحثه النفيسه واستخدمت في صيد شوارد
الاعصا الرئيسة ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفيض فضله العميم وسمحني بجواهر
ابحاث انفس من عقود الجواهر واتحفني تحقيقات ابهج من رياض الازاهر اردت جمع
ذلك خوفا عليه من الضياع وليعم به الانتفاع والهمني الله جل جلاله وتنزه عن
الاحصا الاوه ان اطرز بتلك الفوايد وارصع بتلك الفرايد شرح القطر للفاضل اللوذعي
واللبيب الالمعي عبد الله بن احمد الشهير بالفاكهي ومن الله استمد الصواب في القول والعمل
والحمايه من الزيغ والزلل واساله بلوغ القصد والامل انه على ذلك قدير وبالاجابة
جدير ولخصت ما يتعلق بالشرح المذكور من حواشي الشيخ الامام العلامة الهمام الولي
العارف بالله مولانا الشيخ ابو بكر الشنواني رحمه الله تعالى التي وصل فيها لباب الحال مع
فوايد نفيسة ضممتها اليها وابحاث شريفه نبهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **قوله** الحمد لله الرافع من انخفض لعزه
وسلطانه لا تخفى ما فيه ونظايره الاتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه
والتنبيه على استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلي واللام في قوله
لعزه للتعليل لا صلة لانخفض لان الانخفاض للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات وقد
منع بعضهم كما نقله القرافي من قولهم سبحان من تواضع كل شي لعظمته وقال قوم يجوز
هذا الاطلاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمة الله تعالى هو المجموع من الذات والصفات

وهذا

وهذا الجميع هو المعبود وهو الاله وهو الذى تجب توحيده والتواضع له الى اخر
ما اطال به فى كتاب الفروق ومنه وان اراد صفة واحدة من صفات الله تعا وانما حصل
التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر وان اراد بالتواضع غير العبادة
وهو القهر والانقياد لارادة الله تعا وقضايه وقدرته فهذا ايضا معنى صحيح انتهى
وبقى عليه ان محل المنع اذا جعلت اللام صلة تواضع فان جعلت للتعليل فهو معنى صحيح
والعز خلاف الذل والسلطان الحجة والبرهان قوله المفيض على من نحاه من افاض الاناء
ملاءه لامن فاض الماء اذا كثر كما يوهمه صنيع المحشى وقوله فكان الواهب ما زاد على موضعه
فسال على جوانبه لا يانى الا مع رفع سحايب ولا يخفى بطلانه وبالجملة فالمفيض مستعار
للواهب استعارة تبعية بان اعتبر التشبيه بين الموهبية له اعنى اصدار المواهب وبين
الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشكل اطلاق المفيض عليه مع ان اسماوه تعا
وصفاته توقيفية على الاصح لان محل الخلاف اطلاق اللفظ على ذاته لا اطلاقه على مفهوم
صادق عليه والفرق واضح وان خفى على كثير من الناس والعفو ترك عقوبة المجرم والستر
عليه بعدم المواخذة والغفران ستر ما صدر من نقص ولا يستدعى سبق ذنب ولو
قال سحايب جوده وامتنانه كان انسب بما قبله وان كان لما قاله وجه وهو ان من شان
الكريم العفو عن المذنبين وفى ايراد الصفات سرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل
صفة على حيالها قوله المغنى بواسع فضله من اضافة الصفة الى موصوفها وسعة الشى
كثرة اجزايه ومساحاته فسعته كثرة تعلقاته مجازا والجود كما قال السعد صفة هى مبدا
افادة ما ينبغى لمن ينبغى لا للعوض فهو اخص من الاحسان قوله والصلاة الخ آثر الفصل
بين جملتى البسملة والحمدلة تنبيها على استقلال كل بالمقصودية بالابتدا بخلاف الصلاة
لانه لم يطلب بها الابتدا قوله على سيدنا فيه استعمال السيد فى غير الله تعا والصحيح
جوازه بدليل وسيدا وحصورا وقيل لا يطلق الا على الله وقيل يمتنع اطلاقه عليه وحكى
عن مالك والسيد المتولى للسواد اى الجماعة الكثيرة والذى يفوق قومه ويرتفع قدره
عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قوله من خلاصة
العرب يعنى قرشيا هاشميا قوله بالايات والمعجزات لا يبعد ان يراد ايات القران فيكون عطف
المعجزات الشامل لجميعها عطف عام على خاص ويحتمل ان يراد بالايات العلامات سواء كانت
عند دعوى النبوة اولا فالعطف على عكس ما قبله قوله الجمه اى الكثيرة وفيه نعت
الجمع بالمفرد وهو سايغ فى جمع ما لا يعقل والافصح المطابقة كجمع العاقل مطلقا بخلاف جمع

الكثرة لما لا يعقل فالافصح فيه الافراد قوله العباد جمع عبد وهو يقال على ضرب
منها وهو المقصود هنا عبد الايجاد وهو المعنى بقوله الا اتى الرحمن عبدا قوله وبيان
احكامهم تفسير لتبيين احوال العباد ومن الحل والحرمة تفسير للاحكام وشمولا متعلقا
في الاحكام كلها اذ الحلال ضد الحرام فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف
الاولى ويتناول الصحيح والحرام الباطل بناء على تناول الحكم لهما قوله ونعته بصفات
الكمال اى وصفه بها بقوله يا ايها النبى انا ارسلناك الاية قوله بنطقه اى بان نطق صلى
الله عليه وسلم بذلك لان نطقا مصدر مجرد فالمصدر مضاف الى فاعله ويصح تقدير
مضاف اى بخلق نطقه وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل اى بخلق
الله نطق محمد صلى الله عليه وسلم ليكون وصفا لله فيناسب الكلام ولعل هذا
وجه جعل المحشى النطق متضمنا معنى الجعل حيث قال اى بجعل الله له ناطقا فهو مصدر
مضاف لمفعوله قوله بفصل الخطاب اشارة الى القران والفصل التمييز ويقال للكلام البين
فصل بمعنى مفصول لانه يتبينه من تخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل لفصله بين الحق
والباطل والصواب والخطا قوله عموما اى عطف عموم او عطفا عاما او ذا عموم فهو مفعول
مطلق قوله كما اخبر اى بقوله وما ارسلناك الا رحمة للعالمين قال السيد الصفوى لم
يتعرضوا البيان نفى الغضب منه وقد قصد من بعثته ان لا يومن به قوم فيعذبهم وليس
الحصر نظرا الى العموم اى لا للبعض اذ اللايق ح دخول اداة الحصر على ما يفيد العموم لا
على الرحمة فيقال ما ارسلناك رحمة الا للعالمين لانها تدخل على ما اريد اثباته ويجاب بان
المقصود بالذات الرحمة والغضب بالتبعية بل هو فى حكم العدم فالحصر فيها مبالغة
وبان المعنى لاجل الرحمة على الكل لا للغضب على الكل او لاجل الرحمة عليهم فى الجملة ويكفى فى
المطلوب اثبات الرحمة قوله عشر امثالها اى جزاء عشر حسنات امثالها وهذا ماخوذ من
الاية الشريفة وهى وان نزلت فى الذين امنوا بعد الهجرة فضوعفت لهم الحسنة بعشر
امثالها وللمهاجرين بسبعماية لكن الظاهر عموم من جا وعموم الحسنة وحصر العدد
فيما ذكر كما فى النهر قوله فضل لامته الخ دليله وما جعل عليكم فى الدين من حرج اى ضيق
بتكليف ما شق عليكم القيام به وقد رفع عن هذه الامة التكاليف الشاقة كقرض
موضع النجاسة والفوايد جمع فايدة وهى لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا
ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك وسميت فايدة لتعلق الفوايد بها
قوله صلى الله الخ كرر الصلاة اظهارا لعظمته صلى الله عليه وسلم وجمعا بين الجملة الاسمية

وا

والفعلية لافادة الاولى الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث والمطلوب بجملة الصلاة امر زايد على ما حصل له في كل وقت فان نعمة الله تعالى لا نهاية لها ففيه حذف او استعمال العام في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول **قوله** المقتفين اى المتبعين من الاقتفا وهو الاتباع يقال اقتفيت اثره اى اتبعته فهو متعد بنفسه الى واحد **قوله** لاوضح المسالك اللام فيه زايدة لتقوية العامل **قوله** صلاة وسلاما منصوبان على المفعولية المطلقة لصلى وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط وسلم فسلاما منصوب بمحذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ويشهد له قطعه لفظ سجعا او عطف وسلاما على ما قبله من عطف الجمل وقوله دايمين نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما لكن يلزم قطع نعت النكرة مع انه لم يسبقه نعت اخر وقوله عدد حبات نعت مقطوع كذلك لذلك ولتعريفه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لا حال من ضمير دايمين لان شرط الحال التنكير وجاز افراده مع ان المنعوت متعدد لجوده والنعت بالجامد لانه مصدر لا لانه اسم عدد ونص الرضى على النعت بالجامد اذا كان اسم عدد لان عددا ليس من اسما العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية على حذف مضاف اى قدر عدد فتامل هذا وتحصل للاتى بمثل هذه الصيغة اجر زايد على اجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار **قوله** لطيف من اللطافة وهى في الاصطلاح رقة القوام او كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراه والمراد انه مختصر صغير الحجم اذ كون الشى شفافا بسبب قلة اجزايه وصغر حجمه فاطلق اسم المسبب على السبب ومن قال المراد دقيق لا يهتدى اليه الا بنظر دقيق وهو مجاز مرسل وكان العلاقة هنا اللزوم في الجملة لان من شان رقيق القوام والشفاف ان لا يدرك الا بنظر دقيق بناه على انه يكفى في العلاقة مطلق اللزوم وفيه ان مطلق اللزوم قدر مشترك بين مطلق العلاقات فلا بد من بيان جهة اللزوم ثم ان النظر الذى لا يهتدى الى دقيق المسايل الا به بمعنى الفكر والنظر الذى يدرك رقيق الجسم بمعنى البصر **قوله** على المقدمة سماها مقدمة نظرا الى انها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما ياتى **قوله** في العربية اى في علم العربية كما في بعض النسخ وهو علم يحترز به عن الخطا في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم الى اثنى عشر قسما والمراد هنا علم النحو **قوله** للعالم صفة للمقدمة بناء على تجويز ان يقدر المتعلق معرفة اى المنسوبة للعالم وهو المناسب لقوله الموضوعة وال الداخلة على الوصف المراد به الثبوت حرف تعريف لا موصولة

فلا يلزم من تقدير المعرف حذف الموصول الاسمي وبعض الصلة وقاعدة ان الظرف كالجملة بعد المعرفة حال اذا قدر المتعلق فعلا وتجوز تقديره منكرا فيكون حالا اذ لا مانع من ذلك هنا وان امتنع في غيره مما يلزم فيه مجيى الحال من المبتدا على ما فيه وتجوز ان يكون ظرفا لغوا للمقدمة وان لم يرد بها معنى مصدر على ما جوزه بعضهم من اعمال الصفة والبا والخبر في الظرف غير مراد بها المصدر خاصة لتضمنها معنى الحصول والكون قوله المحقق من التحقيق وهو اثبات المسايل بالدلايل القطعية ويطلق على العلم بالاشيا على ما هي عليه وعلى بيان حقيقة الشي على الوجه الحق قوله والامام من امك اى صار امامك اى قدامك وهو المقتدى به والمتبع ويقال آم بهمزة ممدودة وميم مشددة واصله امم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام فامام يكون مفردا وجمعا كما في القاموس فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم في قوله تعا واجعلنا للمتقين اماما قوله المدقق من التدقيق وهو اثبات دليل المسئلة بدليل اخر ففي ذكره بعد المحقق ترق ويطلق على امعان النظر والغوص على الغوامض وعلى بيان حقيقة الاشيا على وجه الدقة قوله اما هذه الصنعة بدل مما قبله بدل معرفة من معرفة لتخصيصه بالاضافة لمعرفة فليس على حد بالناصية ناصية والعلم ان لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا في نفسه وخص باسم العلم وان تعلق بكيفية عمل كان المقصود منه ذلك العمل وسمي صناعة في عرف الخاصة وينقسم الى قسمين قسم يمكن حصوله بمجرد النظر كالطب وقسم لا تحصل الا بالمزاولة كالخياطة وتختص هذا بالصناعة في عرف العامة قوله شريعتها اى طريقتها واحكامها تفسير لما قبله والمراد نفاذ تصرفه فيها قوله جمال الدين قدم اللقب لاشتهاره به فهو على حد المسيح عيسى او جريا على اصطلاح المورخين ثم ان الشارح عكس كنية المص واسمه على ما في النسخ لان كنيته ابو محمد واسمه عبد الله قوله رحمة الله عليه جملة خبرية لفظا انشائية معنى قصد بها الدعا للمص بعد الثنا عليه عملا بما يلزم في مكارم الاخلاق من الثنا والدعا من الشارح للمص لاعترافه له بالفضل واتى بها اسمية اظهارا للرغبة في الثبات والدوام وخبرية تفاولا بالاجابة وان كان الاصل في الدعا لفظ الامر قوله يتكفل نسبة التكفل الى الشرح مجازية طرفاها حقيقتان والنسبة الحقيقية للشارح ويحتمل التجوز في المسند بجعله مجازا مرسلا او استعارة تبعية وفي المسند اليه بجعله استعارة بالكناية واثبات التكفل له تخييليه وتقرير ذلك لا يخفى على العارف به ولا يفيد غيره قوله حل الفاظها اى فك تراكيبها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع

الضمير

الضمير ونحو ذلك وفى الكلام استعارة اصلية لتشبيه الفك بالحل واطلاق اسمه عليه او مكنية قرينتها تخييلية بان شبه الالفاظ المقدمة بالاشيا المعقودة التى تحل واثبت لها الحل **قوله** وتبيين معانيها الظاهر ان بينه وبين حل الالفاظ عموما وخصوصا مطلقا لانه يلزم من حل الالفاظ بالمعنى المتقدم بيان المعنى فليتدبر **قوله** مع الاتيان اى مصحوبا بالاتيان بما ذكر فمع واقعة موقع الحال وهى قيد فى عامل صاحبها الذى هو الضمير المستتر فى ممتزجا ويجوز ان يكون حالا من الضمير فى يتكفل فيكون من الحال المترادفة **قوله** بدليل المسايل جمع مسيلة وهى الحكم من حيث يسيل عنه اما من حيث انه يطلب بالدليل فمطلب ومن حيث انه يبحث عنه فمبحث ومن حيث انه يستخرج بالحجة فنتيجة ومن حيث انه يدعى فمدعى وقد تطلق المسلة على مجموع القضيه وعليه فالمقدير احكام المسايل **قوله** وتعليلها اى المعلل به فهو بمعنى المفعول ويصح بالمعنى المصدرى وهو ذكر العلة **قوله** الايجاز المخل الخ اراد بالاخلال النقص عن القدر الذى يتضح به المعنى المراد وبالاطناب الزيادة عليه والظاهر ان نسبة الاملال الحقيقى وهو احداث السامة وضجر النفس لا تتعلق بالاطناب وانما يتعلق بالاتى به ففى الممل استعارة تبعية **قوله** وعليه اتوكل اى عليه اعتمد لا على غيره لان التوكل هو الاعتماد على الغير قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال الله تعالى وعليه فليتوكل المتوكلون ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لان الحصر اضافى بالنسبة الى الاصنام او المراد الاعتماد عليه فى تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى او ان المقصود بالاعتماد انما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صورى ومعنى اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان **قوله** واليه اتضرع اى ادعو بخضوع وذلة قاصدا اليه لان الضراعة لغة الذلة والخضوع وقد تكرر استعماله مع الدعا فى الكتاب العزيز فاشتهر اطلاقه فى السنة اهل الشرع مرادا به الدعا بخضوع وذلة **قوله** ان ينفع قال الراغب النفع ما يستعان به فى الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى لا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا **قوله** لوجهه اى ذاته **قوله** للفوز هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة **قوله** الامل اى الرجا يقال املت الشى مخففا آمله بمد الهمزة كاكل ياكل واملته بالتشديد ايضا ومله اى رجوته **قوله** انه خير بكسر همزة ان على انه تعليل مستانف ويصح الفتح اى لانه والموفق لا يطلق على غيره تعالى وخير افعل تفضيل على حد احسن الخالقين او بمعنى صفة مشبهة وهو استيناف مبنى جهة سوال النفع منه تعالى كانه قال لان النفع لا يكون الا بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق او علة لاختصاص

السوال به قوله ولا مامول الاخيره اى مرجو وخبر لا محذوف وخبره مرفوع على البدلية
من محل اسم لا ولا يجوز نصبه على الاستثنا لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل فى نكرة
منفية و فى الحصر ما تقدم فى وعليه اتوكل قوله اعلم انى به لزيادة الاهتمام واشتداد
الاصغا اليه ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكن والا فالعلم بكل ما فى الكتاب مطلوب وهو
من باب الخطاب العام عموم الشمول كاستعمال المشترك فى معانيه لا البدل لانه يقتضى صيرورة
الضمير وهو اعرف المعارف فى معنى النكرة ونحوه لين اشركت ليحبطن عملك وما اشبه
ذلك فهو صلى الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو المخاطب والمقصود غيره
بل الخطاب عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما اسند فيه الحكم لغير من هو له كما
ظن قوله الخوض اى الشروع قوله على الوجه الاكمل ذكروا ان للشروع مراتب اصلية
وتتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفايدة ما على نزاع للدوانى فى ذلك وشروع
على بصيرة ويتوقف على ما فى الشرح وشروع على كمال البصيرة ويتوقف على ذلك
وعلى امور اخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه تسميته باسمه والظاهر ان
مراد الشارح المرتبة الاخيرة ان ينبه على عدم الانحصار فيما ذكره قوله ينبغى له اى من حقه
ذلك فلا ينافى وجوب تصور ذلك عليه قوله بحده او رسمه اى باحدهما ليمتاز عنده فيصح (فكان عليه صم)
توجهه اليه وفى قوله بحده اشكال لان معرفة الحد لا يمكن الا بعد الوقوف على جميع المسايل
فلا يكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح فى شرح الحدود عن القطب ويجاب بان
ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذى يذكر له اوايل الشروع فى ذلك فليتامل قوله على بصيرة
اى نفس بصيرة اى شديدة الابصار ويحتمل انه مصدر بمعنى تبصرا ذلو تصوره بامر عام
ككونه شيا نافعا شمله وغيره قوله فى طلبه اى الشروع فيه واما الطلب السابق على الشروع
فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما فان طلب ما لم يعلم بوجه
محال قوله متن عميا المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه ساير اعضايه ويستعار لاصل
العلم وهو امهات مسايله اذ به تتقوم نكته ولطايفه واضافة متن الى عميا بيانية اى
ركب طريقة لا يهتدى سالكها لان الاعمى لا يهدى غيره للطريق وقيل عميا صفة لمحذوف
اى متن ناقة عميا والعشوا ناقة فى بصرها سوء تخطى مرة وتصيب اخرى واضافة الخبط
للراكب وان كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عميا لان فعل الدابة يضاف لراكبها
ولعل وجه التشبيه ح مع ان المشبه فى الظاهر اقوى وذلك لعدم اهتدا العميا بالكلية
للمقصود ان خبط العشوا اشد لعدم توقيها فى الحركة ووجه الشبه هنا هو الخبط اذ التقدير

خبطا

خبطا مثل خبط العشوا فوجه الشبه في المشبه به اظهر **قوله** وان يعرف موضوعه عبر اولا
بالتصور وهنا بالمعرفة اشارة الى انه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته **قوله**
عن عوارضه الذاتية العارض هو الخارج عن الشي المحمول عليه والعوارض الذاتية التي هي
تلحق الشي لذاته كلحوق الادراك للانسان بالقوة او الجزئيه سوا كان اعم كالتحيز اللاحق
للانسان لانه جسم او مساو كالتكلم اللاحق للانسان لانه ناطق او لامر خارج عنه مساو له
كلحوق التعجب للانسان لانه مدرك واما ما يلحقه لامر خارج اعم كالحركة اللاحقة للابيض
لانه جسم او اخص كالضحك العارض للحيوان لانه انسان او مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار
فاعراض غريبة ومعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاثة اسم
وفعل وحرف او على جزئيه نحو الكلمة اما معربة او مبنية او على نوعه نحو الحروف كلها مبنية
او على اعراض النوع نحو المعرب اما مرفوع او منصوب او مجرور **قوله** وان يعرف غايته الخ قال
السيد الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم اولا ان لذلك العلم فائدة ما والا امتنع
الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد ان تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون
في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه بعد ان عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه
قطعا ولا بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها
لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه في تحصيله عبثا في
نظره واما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو
حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى
وبه يعلم حكمة قول الشـ وان يعرف دون يتصور وتعليله يدل على ان المراد ان يعرف انها فائدة
يعتد بها واما معرفة ان له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ما قاله السيد وان نوزع في
ذلك فهي مما يتوقف عليه اصل الشروع **قوله** علم باصول الخ المراد بالعلم هنا الادراك كما هو
المعنى الاصلي له وان اطلق على الملكة والمسائل لقوله باصول واتى بالبا لانه يقال علمه وعلم به
او ضمنه معنى الاحاطة وهي جمع اصل وهو والقاعدة والقانون والضابط الفاظ مترادفة
والمراد باحوال الاواخر الامور العارضة لها وخرج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة لانها
يعرف بها الابنية لا احوالها واما الصرف فخرج منه ما يعرف به احوال غير الاواخر من ابنية نفس
الكلم وبقي ما يعرف به ذلك كالقلب والادغام والتخفيف اذا كانت في الاخر فاخرجه بقوله اعرابا
وبنا ومعنى التعريف علم بقواعد يستنبط منها ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من
جزئيات تلك الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم

لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال فالاستغراق عرفي والمراد امكان
المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر اولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول امور كلية تنطبق على ما
تحتها من الجزئيات لتعرف احكامها منها والاحوال امور جزئية ومن عادتهم استعمال
العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات وهذا تعريف للنحو باعتباره في نفسه من حيث انه
علم من العلوم واما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية
تعصم مراعاتها اللسان عن الخطا في المقال من حيث تاديته اصل المعنى واعلم ان العلم من
مقولة الكيف على الوجه المنصور وانه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغاير
المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم فاندفع
ما اورده التقي السبكي من ان القصد من الحد تصور الحقيقة وليس في هذا الحد تعريف
الحقيقة بل ما ينشا عنها مع بقائها على جهالتها فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا
بقي ان معرفة الاحوال اعرابا وبناء لا تنافي معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف به غيرهما لكن
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والتعدي واللزوم ولعل وجه الاقتصار على ما ذكر ان
غيره ليس من النحو بل تتمة له او لرجوعه اليه كما يعلم بدقيق النظر قوله لانه يبحث الخ لو قال
من حيث يبحث لكان اولى لان للكلمات العربية حيثيات يقع البحث باعتبارها ولما لم يكن البحث مختلفة صح
عن سائر حيثياتها من اجزاء العلم قيد بالحيثية وتخصيص الحركات بالذكر لانها الاصل والا
فالحروف مثلها وبالبحث المذكور لما مر آنفا قوله ولما كان الخ بيان لسبب ايراد تعريف الكلمة
في مفتتح هذه المقدمة ولم يذكر المص تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله لان كتابه للصبي
الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة قوله بدا
جواب لما والمراد بداءة عرفية وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات ان اريد بداءة كتابه الذي
منه البسملة وان اريد بداءة مسائل كتابه فالبداءة حقيقية قوله ببيان الموضوع ان اراد بيان
ان موضوع العلم ما هو فالمص لم يبين ذلك وان اراد انه بين حقيقة ما هو موضوع النحو في
نفس الامر بذكر تعريفه الذي هو من قبيل المبادي لم يناسب سوق الكلام لان الذي
من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما اسلفه
لا الكلمة التي هي قول مفرد لان البحث في النحو عن الكلمات في حالتي الاجتماع والانفراد
ولهذا قال بعضهم في هذا المقام وانما بدا بتعريف الكلمة والكلام لان النحوي يبحث
عن احوالها وعن احوال ما تتوقف معرفته على معرفتها من اقسامها وما لم يعلم الشيء لا يمكن
ان يحكم عليه لكن قال العصام في شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر

واما

واما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما بحث عن الخبر والجملة والحال والصفة
كذلك وح كان الاولى تعريف الجمل لان البحث عنه وانما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام
وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفى الا ان يجعل بعض المباحث راجعا
اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان تكون كم فى صدره
وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها بحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بل لا كلام كما
ستعرفه ان شاء الله نعم ما فعل الزمخشرى فى المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام وتسمى
جملة انتهى وكانه لم يلتفت للبحث عن الكلام فى قولهم الكلام اما خبر او انشا لانه ليس بحثا
نحويا ولهذا لم يذكره فى الكافية **قوله** تبركا هو وما عطف عليه علة للابتدا فان جعل بخصاصه
كل علة فالتبرك علة لما تضمنه الابتدا من الاتيان اذ الخاص يستلزم العام فلا يرد ان
التبرك بالبسملة لا يتوقف على الابتدا **قوله** افصح لا تخفى ان المحدث عنه بالفصاحة انما هو
الكلمة لا حركاتها لانه قال الكلمة بفتح الخ افصح ولم يقل فتح الكاف الخ افصح من كسرها فانما
لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون
بالفصاحة وصف اللفظ المتصف بها فلا يرد ان الفصاحة انما يوصف بها المفرد والكلام
والمتكلم ومعنى كون اللفظ افصح كثرة استعماله **قوله** وهى لغة تقال للجمل المفيدة الخ الضمير
راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة لان الذى يقال اى يطلق على ما ذكر لفظ
الكلمة وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحا قول الخ والمراد بالجمل الجنس الصادق
بالجملة والاكثر لان لام التعريف التى للجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالمفيدة الدالة على
معنى يحسن السكوت عليه وهذا الاطلاق مجازى كما ياتى فلا وجه لانكاره وان كان
المنكر كونه حقيقة فلم يدعه احد وتقال ايضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق
مدلولها الحقيقى ولهذا سكت عن بيانه لانه علم من ذكره الاطلاق المجازى ان معناها
الحقيقى لغة مساو للاصطلاحى **قوله** وهو من اطلاق الخ فهو مجاز مرسل وقيل ان
الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فاطلق
عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تفيد ان اطلاقها على الجمل
لا يختص بالمفيدة وان اشتهر التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمى بعد ذكر توجيه
الاستعارة واقول ربما يوخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون
فى غير المفيد فتامل انتهى محل نظر لا تخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذى هو
فى المشبه به اتم ولا فايدة فى الكلمة وانما الارتباط بين حروفها **قوله** قول لم يقل قولة

ليطابق الخبر المبتدا فى التانيث لان من شروط المطابقة ان يكون الخبر مشتقا او فى حكمه
والقول هنا وان كان فى حكم المشتق اى مقول الا انه مصدر وتجوز اعتبار الاصل فى مثله واعتبار
حاله المنتقل اليها على ان الرضى صرح بان التا لا تلحق من المصادر الاما وضع وصفا ثم ان
التا فى الكلمة للوحدة لا للتانيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعريفها
تعريف المعروف بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الا على ما حصل معناه فى ذهن السامع
ورد بان اللام انما تقتضى التعيين فى ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقا فالمعنى
هذه اللفظة معناها ذلك الشى على طريق التعريف الاسمى ثم ان تغاير المحكوم به للمحكوم
عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضى المغايرة فى المفهوم من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة
القول المفرد للكلمة لانه لا شى من المحكوم به محكوم عليه واما الجواب بان المغايرة فى المفهوم
لا تنافى الاتحاد فى الماصدق فانما يجرى فى القضية المحصورة وما هنا طبيعية وعدم استعمالها
فى مسايل العلوم لا فى المبادى التى منها ما نحن فيه هذا والحق انه لا حمل فى التعريف والمعرف
بل المقصود من التعريف التصوير وسياتى قريبا ما يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ المعرف
والمعرف بالافراد والتركيب لا ينافى ان مفهومهما واحد فلا يرد ان المعرف هنا مفرد والمعرف
مركب ولا شى من المفرد بمركب قوله او تقديرا كالضماير المستترة واطلاق القول عليها وان كان
مجازا لغويا لكنه حقيقة عرفية فلا يلزم استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ولا الاشتراك
فى الحد وتسمية ما فى النفس قولا فى واسروا قولكم ويقولون فى انفسهم لغوية والالفاظ
انما تطلق بحسب معانيها فى الاصطلاح والقول فيه لا يطلق على ما فى النفس فلا اشتراك فى
القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك فى الحد قوله وهو اللفظ الخ المراد ما هو لفظ حقيقة
او حكما فتدخل كلمات الله لان من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل وان لم
تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى فلا يرد انه يلزم كون القول اعم من اللفظ لانه يخرج من
الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع بناء على
على ان الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى لا تخصيص شى بشى بحيث اذا فهم الاول
فهم الثانى لفظا كان او غيره لان الدلالة الالتزامية مهجورة فى التعاريف على ان
اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعنى مع كونه ماخوذا فى الوضع بناء على تجريده عنه وخرج
بالموضوع المهملات والالفاظ الدالة بالطبع وبقوله بمعنى حروف الهجا الموضوعة
لغرض التركيب واورد ان معنى نكرة فى موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا
واجيب بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل قوله ما يتلفظ به الانسان اى

خاص بناصح

حقيقه

حقيقة ومنه المحذوفات اوحكما وذلك الضماير المستترة كما فانها كما قال الرضي
ليست بحرف ولاصوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبر وا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها
للتدريب ومراده ان المستتر ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض كيف والاستتار
هو الاختفا تحت شي او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لايتصور لها تحت ولا جوف وانما
خص الحرف والصوت بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهو ظاهر جدا لكن خفي على بعض
نظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادرى من اى بمقولة هو وعلى بعض فظن انه من
مقولة اخرى فقال لا ادرى من اى مقولة هو وعلى بعض اخر حيث قال فهو ليس من
مقولة معينة بل تارة تكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة تكون من مقولة
الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فاطلاق انه ليس بحرف ولاصوت ليس على ما ينبغي
انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري الذى
جعله النحاة جزء الكلام كما اعترف به في قوله اذا رجع الضمير الى الصوت والامور الخارجية
لا تكون جزء من ومنه ايضا كلمات الله والملايكة والجن وقيل في توجيه دخول ما عدا
الضماير انه ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شانه ان يتلفظ به الانسان
واورد عليه ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالتشخص لما يتلفظ به غيره واجيب بانه
تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادبا وانما قيد بالانسان تقريبا لتصوير اللفظ
من الفم واعترض بان اخذ التلفظ في تعريف اللفظ دور واجيب بان اللفظ المعرف
الاصطلاحي والتلفظ المعرف بمعنى ايجاد اللفظ اى الكلام اللغوى المعلوم لكل احد
وبان هذا شرح لمفهوم اللفظ لا لماهيته لا يقال وجود اللفظ محال لان الحروف لا يمكن
التلفظ بها الا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالسواكن ابتدا والحركات لا يمكن
التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بانفسها فيلزم الدور لانا نقول يجوز
ان يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جايز كما في الاضافات فان ابوة الاب
موقوفة على بنوة الابن وبالعكس قوله مهملا كان او مستعملا المهمل الذى لم يوضع
ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو اعم من المستعمل الا ان يريد المستعمل بالقوة بقرينة
المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكتة العدول ودعوى انها الاختصار في
مقابله من غير ايهام لان مهملا اخص من غير موضوع لا يخفى ما فيها على اولى الابصار
قوله المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى اى الذى هو مفهوم مفرد وهذا بناء
على ان المعنى ما يعنى من الشي اعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعنى من اللفظ

الكلام صح

بعضه اى ما يمكن ان يعنى او ما يعنى بالفعل ونبه بهذا على صحة الاخراج وان المعنى
خرج مما يتناوله المفرد ويؤيده قوله بعد وصح الاخراج الخ فذكر الاخراج صحيح وقول
الجامى والدوال غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد تخرجها وكذا قول المص فى شرح
اللمحة وذكران بذلك يستغنى عن الاعتذار الذى اشار الشم بقوله وصح الخ مسلك اخر
فتفطن **قوله** وان كان جنسا فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزء للكلمة ولا شك انه ام لقبول
علامات الاسما فيكون جزئيا والجزء والجزئى متنافيان لحمل الكلى على الجزئى دون الجزء قلت
القول له اعتباران فهو جزئى باعتبار خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله
يقال فى مفرد لان الفصل جزء وبهذا الجواب يسقط ان فردا لشى لا يكون جنسا له لان الفرد
خاص **قوله** عموم من وجه اى وخصوص من وجه ففى الكلام اكتفا **قوله** والقول مع فصله
الخ الظاهر انه لا يمتنع تركب الماهية ولو حقيقة من امرين بينهما هذه النسبة بدليل ان
ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقية وذكر المناطقة ان الناطق يقال على غير
الحيوان كالملك لان الحيوان يعتبر فيه النمو والملك لا ينمو نعم نقل عن امام الحرمين اتصافهم
بالحيوانية لكن الكلام فى اصطلاح المناطقة ثم انه يرد على كون الكلمة ماهية اعتبارية
انها قول والقول موجود فى الخارج ويجاب بان القول يكون مسموعا ومخيلا وبان القول يعتبر
فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية لتوقفه على المنتسبين والمركب من الحقيقى والاعتبارى
اعتبارى **قوله** كذلك اى بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر سنعلمه **قوله** ما لا يدل
اى لفظ موضوع لا يدل لان هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقى وهو من اقسام اللفظ
الموضوع ويدخل فيه عندهم الاعلام المركبة والمحققون من النحاة على انها مركبات وبذلك
يصرح كلامهم فى ما لا ينصرف والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف اذ نظرهم
فى اللفظ من حيث الاعراب والبنا والعلم المركب قد يشتمل على اعرابين وانما كانت مفردات عند
المنطقى لان نظره فى المعانى اصالة وبما تقرر علم ان المفرد من اقسام اللفظ فى الاصطلاحين
وعلى هذا يشكل قول الشم انه ينفرد عن القول فتدبر واضافة جزء من تعريف المفرد
والمركب للعهد الذهنى بالاصطلاح البيانى فلا يفيد تعريفا فيكون الجزء فى تعريف
المفرد نكرة فى سياق النفى فيفيد العموم بخلافه فى المركب فانها فى الاثبات فالمعنى
ان المفرد ما لا يدل شى من اجزايه والمركب ما يدل شى منها فلا يرد غلام زيد غير علم
على التعريفين طردا وعكسا لان العين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد
الحيوان الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا او ان قيد الحيثية مراد فى تعريف ما

يختلف

تختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه
جزء وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور
فيه فلا حاجة لقيد القصد وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع وحين استعماله في المعنى
فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ القايم والساهي ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا او لا يكون
مفردا ايضا قوله زى د صوابه زه يه ده بالحاق ها السكت على ما هو قاعدة الرسم
المشهور قوله خلافا لما في الشرح يمكن حمل ما فيه على تقدير مضاف اى مسمى الزاى والياء
والدال على ان الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه او به الا القرينة قوله فكل منها لا يدل
اى باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الاعداد قوله حروف
المباني سميت بذلك لان الكلمات تبنى وتركب منها قوله حروف المعاني سميت بذلك لانها توصل
معاني الافعال الى الاسما قوله العلامة هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به
بهذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان صحت فلا تدل الا على انه الفايق
في اهل زمانه وعصره ولا تدل على انه من جميع اقسام العلوم على انه لو سلم ان ذلك جمع صح
صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح قوله على المحلى اى كتابه او سماه باسم مولفه قوله
مستقل اراد به كما قال في الشرح ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيدي ولا بعض
فعل كالف ضارب وعلى هذا لا يرد ان الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس
لخروج الحروف كلها واعترض البدر الدماميني على ابن مالك بان المشهور ان المستقل ما
ليس مفتقرا الى غيره فتفسيره بما ذكر مخترع لم تنصب عليه قرينة لا ينبغي مثله في مقام
البيان وبانا لا نسلم ان شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مدخول
ذلك البعض بواسطته وبان تعريفه للمستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل
ولا شك ان معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور قوله كحروف المضارعة الاضافة
للملابسة اى الحروف التي هي سبب المشابهة او المعنى حروف الكلمة المضارعة التي تزاد
في الكلمة المشابهة للاسم قوله لما جنح اليه الرضي اى مال المثله يعني ان المصنف جنح لمثل ذلك
فاسقط ذلك القيد لاقتضايه ان تلك الابعاض من غير كلمات حقيقة وليس كذلك وانما لم
تكن كلمات لشدة الامتزاج وبهذا يندفع ان الرضي انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب
فلا يحسن تعليل اسقاط المصنف هنا والاقرب ان المصنف انما اسقطه لان الابعاض ليست بكلمات
لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدماميني والسيد فهي خارجة بقيد القول قوله على اخره
اى اخر ما هي فيه وهذا ظاهر في الابعاض المذكورة في الشرح لا في المثنى وجمع المذكر

السالم الداخلة تحت الكاف في كلامه وصرح بها غيره فان الاعراب لم تجعل فيهما على اخر ما
فيه العلامة بل نفس اخر ما هي فيه وذكر الرضي من الابعاض التنوين ولام التعريف ولا يخفى
ان الاعراب في نحو الرجل انما هو للجزء الثاني الذي استحقه لا للمجموع المركب منه ومن الحرف
الاول ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء على الفعل مع النون وايضا
لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف
الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تا التانيث وانما يبعد الاعراب على نون التوكيد
على القول بان الفعل معها معرب كما دار على يا النسب لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل
التنوين لا عليه ولمشابهتها له تعلب الفاني لنسفعا قوله للاستغناء عنه بتعبيره بالقول
فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت التزامية مهجورة في التعاريف قوله لاعتبار لاغير
الموضوع لمعنى وهو المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة لقيد اخراجه
قوله لكن خالف لا موقع لهذا الاستدراك لان مخالفته في تعريف الكلام لا تنافي ان اسقاط
الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غايته انه تحتاج اسقاطه في تعريف الكلام لنكتة والا
ستدراك انما يتجه على نكتة اختيار القول هنا على اللفظ فلو اخره كان اظهر قوله لكونه جنسا
قريبا لو قال لهذا ولكونه جنسا الخ افاد ان الايثار لامرين اذ لا شك ان اغناءه عن قيد الوضع
يمكن ان يكون علة لايثاره ككونه جنسا قريبا قوله بالنسبة الى اللفظ قد يقتضي هذا انه
جنس متوسط والظاهر انه قريب كما صرح به في الشرح نعم اللفظ متوسط لانه قريب بالنسبة
للصوت بعيد بالنسبة للقول قوله بطريق الاشتراك ان اراد بحسب الاصطلاح فممنوع لانه
لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الا على اللفظ المخصوص واطلاقه على غيره مجاز وان اراد بحسب
العرف فلا يضر كما لا يخفى وبهذا يعلم ان التعبير به اولى من اللفظ واما ذكره من الاعتماد
على القرينة فلا يكفي لانه قد يقال القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هي قرينة المقام
فيهما فتدبر قوله وقدم تعريف الكلمة قد يقال لا حاجة لنكتة تقديمها فقد اسلف ان المهم بدا
بها لانها موضوع هذا العلم على ما فيه قوله والجزء مقدم على الكل طبعا الاقرب ان طبعا
صفة مصدر محذوف بتقدير بالنسبة والمقدم طبعا انما يجب ان يقدم وضعا اذا كان
المقدم والموخر موضوعين اما اذا وضع احدهما وترك الاخر لظهوره وشهرته فلا يجب فاندفع
ما قيل كان الوجه ان يبتدا بتعريف القول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم وما لم يعلم رسمه
امر اخر كما في تقديم بعضهم الكلام قوله اذ به يقع التفهم اي فهو المقصود بالذات للتعبير به
عن المقاصد واورد ان الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما في التعداد واجيب بان الغالب في

المقاصد التركيب **قوله** واللام في الكلمة الخ اي لفظ اللام كاين او مستعمل لماهية هي جنس الكلمة
اي للاشارة الى المفهوم الكلي لمدخوله لا الافراد ه وقوله لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة
قول مفرد يعني ان مفهومها وحقيقتها مفهوم قول مفرد فالمفهوم والجنس والحقيقة
بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ولم يرد بالجنس والماهية معناهما المنطقي فانهما لا يكونان
شيا واحدا فلا يصح القول بان الجنس والماهية قول مفرد واختار كونها للجنس لانه الغالب في
التعريف وما قيل انه لكون التعريف للحقيقة لا للمفرد يرد عليه ان من جعلها للعهد اراد الكلمة
المستقلة عند النحاة والمراد مفهومها الكلي لا فرد معين كزيد فيرجع العهد للجنس وبه
يندفع قول بعضهم لا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وهنا ليس كذلك لكن يجب
ح ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة ليكون المعنى المقصود بالتعريف فردا منه
ونجعل ال للجنس علم ان قوله الكلمة قول مفرد طبيعية مستلزمة للكلية لا مهملة وهي في قوة
الجزئية فلا تناسب المراد وهو ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعة غير مستعملة في
العلوم مخصوص بمسايل العلوم كما في عبارة بعضهم لا مطلقا فلا ينافي استعمالها في المبادي
كما بينا والقول بانها محصورة كلية مبني على ان ال للاستغراق هذا والحكم بان ما ذكر من
القضية باي نوع مبني على ان المعرف محمول على المعرف وفيه خلاف فمشى السعد على ان
المعرف محمول على المعرف حمل مواطاة بجعل المعرف موضوعا ذكريا لا حقيقيا اذ المقصود
بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الافراد كما اشار اليه الحفيد بقوله حملا
بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف تصوير محض لا حمل فيه واجاب
الدواني بانه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفا الحمل فان المقصود من الكليات التصور
مع انها تحمل وعلى كلام السيد فانما اعطي المعرف واجزاوه حركة الرفع لتجرده وحكايته
له على اول احواله فتدبر **قوله** من حيث هي هي الضمير ان فيه عايدان معا على ماهية الجنس
لكن الاول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها اي من حيث ان الذات المسماة بماهية
الجنس موصوفة بكونها ماهية للجنس **قوله** فلا تنافي التا الخ جواب عما يقال اللام تفيد صلاحية
وقوع الكلمة لكونها للاستغراق والتا تفيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان اللام
للجنس لا للاستغراق ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة ه
والوحدة بالجنس وهذا جواب جدلي والتحقيق ان التا ليست لوحدة جنس اشار اليه
اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في كونها افرادا له بالوحدة حتى لا يصلح جعل
كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس هذا وقد قيل

على الكثير صح

لا يلزم التنافي على تقدير الاستغراق الا لو كانت التا للوحدة الشخصية ولا داعي لارادته لجواز
كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندي والجنسية كما قاله الجامي والمعنى جميع افراد هذا
النوع او هذا الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاني في مثل هذا
بل في نحو درجة واستراحة وفي صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست بتانيث في كلامهم
نعم قد يقال التا للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين
الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل او البعض وانما التنافي بينها وبين المركب
او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس وقولهم التاني مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد
لا يقتضي التنافي بل الاختلاف بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم بان الوحدة ماخوذة في حقيقة
الاولى دون الثانية على انه يمكن تجريد التا عن ارادة الوحدة بقرينة ال فالجمع بينهما كالجمع
بين العام ومخصصه واللفظ الدال على الحقيقة وقرينة المجاز والا لكان معنى ال الاستغراقية
جميع الافراد لا كل فرد بدلا عن الاخر وامتناع الوصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثاني واذا
كان كل فرد بدلا عن الاخر لا منافاة اذ لا تنافي بين ارادة الواحد وبين كل واحد بدلا عن الاخر
فان الثاني يستلزم الاول والملزوم لا ينافي اللازم قوله والفايدة الخ جواب عما يقال الجنس
لاحتماله القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفايدة في ملاحظتها في مقام التعريف
قوله وهي اسم وفعل وحرف انت خبير بان هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة او متغايرة
الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم اخص منه اما بحسب الصدق كما فيما
نحن فيه او بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم فان المعدوم المطلق
مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق فيه ما هو مجموع المقسم والقيد
فالضمير في قوله وهي اسم عايد الى الكلمة باعتبار مفهومها ومفهومها ينقسم الى الثلاثة
لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم
الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو ليست بمعنى او اذ هي منقسمة اليها لا الى
احدها فاندفع ان الضمير ان عاد للفظ الكلمة ورد ان لفظها لا يكون الا اسما او الى معناها
ورد انه ليس بمونث فلا يصح هي وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها الفاظ والمعنى ليس بلفظ
وفي الملاف ان المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا
كاسما الافعال واسما المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر على ان الكلمة
معناها لفظ كما يقتضيه حدها قوله بالاستقرا متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا
والخبر ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رايحة الفعل وبعض النحاة يقدر عاملا

الظرف

الظرف هكذا انحصرت بالاستقرا ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من التصورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يتحقق
الا بمجرد ضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب ان يكون التقسيم
متضمنا لحصر المقسم في الاقسام والحصر اما عقلي بان تحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم
القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج في الحكم به الى التتبع للاقسام وقد
يوخذ حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه او برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى
جعليا قوله ثلاثة اشارة الى ان مجموع قوله اسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه
الثلاثة لا الى احدها فيكون العطف مقدما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي
استحقه المجموع لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون اخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة
بيان المراد وليس المراد انه محذوف من الكلام ويحتمل انه اشارة الى انه محذوف وهو
الخبر وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر
لدفع ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف او وهي صادقة على
ذلك فان الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من
هذه الثلاثة فكيف يستقيم بقي ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مونثا او على
العكس كان رعاية الخبر احسن فكان الاولى وهو ويمكن ان يكون تقدير الشارح ثلاثة لدفع
هذا الوهم فتدبر قوله اما ان تدل هو بتاويل المصدر خبر ان واسمها الكلمة فيصير المعنى
لان الكلمة اما دلالتها على معنى في نفسها او لا وهو غير مستقيم لان المصدر لا يحمل على الذات
فلا بد من تقدير مضاف اما من الاسم اي لان حال الكلمة او دلالتها او من الخبر اي لانها ذات دلالة
ورجح هذا بان الضرورة انما نشأت من الخبر فلا يليق التاويل فيه ولان تقدير الحال والدلالة
لا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف و الاول اسم وفعل والخروج الى صرف قوله
الثاني الحرف واخواته عن الظاهر ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول لان حال الكلمة لا
تنحصر في الدلالة وعدمها وعدم صحة الحمل على الثاني لان دلالتها لا تصح حمل عدم الدلالة
عليها وقيل ان تدل بتاويل مصدر مبتدا محذوف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالتها
على معنى في نفسها ثابتة او لا ويجوز ان يجعل الحمل من باب الاسناد المجازي او يكون المصدر
المؤول مؤولا باسم الفاعل فلا تقدير على ان السيد فرق بين صريح المصدر والفعل المؤول
به لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني
يرتبط به من غير حاجة الى شيء منها وسياتي ما يتضح به هذا التقسيم في حدود الكلمات

وانه يصير من حمل الخاص على العام

الثلاثة قوله على معنى فى نفسها اى بحيث يفهم منها معنى بحسب الوضع بان يكون تمام
الموضوع له او جزءه فيشمل الفعل لان المعنى الذى يدل عليه بنفسه وهو الحدث جزء معناه
لاخارج عنه وان كان بعض اجزايه وهو النسبة الجزئية المخصوصة لا يدل عليه بنفسه وكذا
الزمان على ما سيجى قوله اولا اى اولا تدل على معنى كذلك او التقدير او تدل على معنى لا يكون
بنفسها بل بغيرها والمراد ان لا تدل الا به بان تحتاج فهم المعنى الى ذكر متعلق مخصوص له
بحذف الاناد ربما كما فى الحروف الجوابية وهذا وجيه وان كان غير مشهور لان العبارة عليه نص
فى المقصود وهو ثبوت الدلالة وان لا يكون المعنى بنفسها بخلاف الاول بان لا تدل على معنى
بنفسها تحتمل نفى الدلالة مطلقا لكن تحتاج اذن الى قيد فقط لان الفعل يدل على معنى لا بنفسه
وهو النسبة قوله الثانى الحرف استيناف كان سايلا قال الاول وما الثانى الحرف فقال الثانى الحرف
وقوله والاول الخ معطوف على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا
الحال فيما بعده وذكر بعض الاقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكا للطريقين الاستيناف
البيانى للمبالغة والعطف على الاصل قوله من تقسيم الكلى الخ سبق معنى التقسيم والكلى الذى
يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئى قسيمه والكل المجموع من حيث هو
مجموع والجزء بعض الشى والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا
للكل بطريق الالتزام ويقابلها الجزئية وهى الثبوت لبعض الافراد ويكون ما هنا من ذلك
التقسيم يسقط ما قيل ان كلام المص يقتضى ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان
الواو توجب الجمع ووجه السقوط ان محل كون الواو كذلك فى تقسيم الكل الى اجزايه اذ لا بد
من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الوجود ليترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق
المقسم على جزءه بطريق الحقيقة لا فى تقسيم الكلى الى جزئياته فان الواو فيه لمطلق الجمع
الافرادى الثابت فى كل فرد لانه مورد التقسيم فيه لا بد ان يكون مشتركا فيصح اطلاق المقسم
على كل جزئى بطريق الحقيقة قوله فهو من تقسيم الكل الخ رده فى شرح المتممة بان تقسيم
الكل الى اجزايه يتوقف على صدق المقسوم على جميع اجزايه والكلام بخلاف ذلك لان
ماهيته توجد من الاسما فقط ومنها ومن الافعال انتهى فهى ليست اقساما للكلام بالمعنيين
وقول بعضهم الكل انما ينعدم بانعدام جزء حقيقى لا اعتبارى انما ينفع فى عدم توقف
ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتبارى دون الفعل كما لا يخفى قوله صدق اسم المقسوم
الاولى المقسم والصدق فى المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى وفى القضايا بمعنى التحقق
ويستعمل بفى والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك ليحصل امور متعددة هى اقسام له وكل من

تلك الامور بالقياس الى الكلى الاعم يسمى قسيما وبالقياس الى الاخص الحاصل من ضم
قيد اخر قسما والكلى الاعم بالقياس الى تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذى اقسامه
متباينة كما نحن فيه حقيقى وهو المتبادر عند الاطلاق وما ليس كذلك اعتبارى قوله خلافا
الثانى وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول لخ الحج عرفة اى معظم اركانه عرفة
ووجه ايراده على ما هنا باعتبار استلزامه الاخبار عن عرفة بالحج وان يقال عرفة الحج
والا فنفس التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نصا على كون الخاص لا يصح الاخبار
به عن العام قوله للاخبار به وعنه اى لصحتها بحسب الوضع فلا يرد نحو غدر وخبث مما
هو ملازم للنداء وارد بالاخبار الاسناد وما هو ملازم للنداء اسند اليه فى المعنى لانه
علق به طلب الاقبال واقع على وجه لا يحتمل صدقا ولا كذبا لانه بصيغة النداء الانشائية
ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكلمة تعليق شى بها على وجه يحتمل الكلام معه
الصدق والكذب والاسماء المسند اليها فى الجمل الانشائية لم تخبر عنها والاسناد اليها
اعم قوله للاخبار به اى وضعا فلا يرد ان الامر والنهى والتمنى وغيرها ما هيا افعال مع انها
لا تصلح لان تخبر بها ويقال الامر والنهى وان لم يكن خبرا بصريحه لفظا لكنه راجع اليه
معنى الا ترى ان معنى قولك اضرب اطلب ان تضرب او اريد ان تضرب وهذا لا شك انه
خبر واعلم ان صلاحية الفعل للاخبار به انما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث لاستقلال
هذا الجزء بالمفهومية واما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح لذلك كما لا يصلح للاخبار
عنه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه تكون ملحوظا بالذات وكذا النسبة الداخلة
فى مفهومه والزمان لانه اعتبر فى معنى الفعل على انه قيد للحدث والحدث الكاين فى الزمان
المخصوص اعتبر من حيث انه منتسب الى الغير قوله لعدمها فيه معنى قولهم الحرف لا يخبر
به انه لا يخبر عنه معبرا عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف فى
ولا وامثالها الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض قوله وكذا حدود فصلها بكذا لعدم
ذكر المصنف لها قوله وان كان الحد اضبط اى والحال انه اضبط فهو اتم فائدة واكثر تحقيقا
قوله لاطراده وانعكاسه الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام
العدم للعدم قوله بخلافها اى العلامة وهى الخاصة فلا تنعكس قيل المراد ان الخاصة
يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة وقال السيد لا
حاجة للعدول عن الظاهر لان المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا اى معرفا وانما
قال اى معرفا لان الحد انما يكون بالذاتيات قال بعضهم قولك لا اسم يعرف بالجر صحيح وقولك

الاسم ما يقبل الجر غير صحيح انتهى ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما يقبل الجر باطل قال
السيد اذا كانت الجملة معرفة الطرفين احتمل ان يكون القصر فيها من قصر المسند على
المسند اليه وبالعكس فالمرجع فيه للقرائن فسقط ما قيل يجوز ان يكون معنى التعريف
بالعلامة ان الاسم ما يقبل هو او معناه احدى هذه العلامات او مجموعها او ما يقبل بعض
افراده الجر وهذا صحيح مطرد منعكس واعلم انه يجوز التعريف بالخاصة ولو اضافية لان
المعتبر في المعرف كونه موصولا الى التصور اما بالكنه او بوجه ما سواء ميز الشي عن جميع
ما عداه او بعضه قوله تسهيلا علة لاثر فهو مفعول لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في
الزمن ولم يتحدا اذ وقت الايثار ليس وقت التسهيل قلت لعل المراد قصد التسهيل وزمنه وزمن
الايثار واحد قوله على المبتدي بالهمزة او بالياء هو الذي ابتدا في العلم ولم يصل فيه الى
حالة يستقل بتصوير المسايل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باستحضار غالب
الاحكام وامكنه اقامة الادلة فهو المنتهي قوله فقال معطوف على اثر بالفا المفيدة للتعقيب
الذكري او لتعقيب مفصل على مجمل قوله فاما الاسم اي ماصدقاته في الجملة فال للعهد الذهني
تمييزه على راي المعانيين ويجوز جعل ال للحقيقة والجنس وذلك لا يقتضي كل فرد اذ الجنس يوجد
ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد انه لا تمييز
بها في كيف مثلا وان تكون للشمول بنا على ان المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها
او بجميعها اعم من ان يقبلها بنفسه او بمعناه فلا يرد ما تقدم ايضا والاقرب ان ال في
كلامه للعهد الخارجي اي الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع ذلك لاحتمال الحقيقة لان المراد
بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة كما علم مما مر وكان المقام مقام الاضمار ولكن العدول الى
الاظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل والحرف لقربه فالظاهر اوضح خصوصا للمبتدي المقصود
من الكتاب بالذات قوله وهو ما دل اي كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد ان في ما ابهاما والحدود
تصان عنه واندفع النقض بالدوال الاربع وهو ظاهر وبنفس الحد لانه مركب والكلمة قول
مفرد والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا فالمعنى
كلمة ذات دلالة وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه انه عرف الاسم بالاسم والفعل
والحرف ثم عرف كلا منها بالثلاثة قوله في نفسه في بمعنى البا او الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ
عليه بلا حاجة الى الغير والنفس تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كسكنت
البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا اعلم ما في نفسك وليس ذلك لمشاكلة تعلم ما في
نفسي بدليل كتب ربكم على نفسه الرحمة ولا مشاكلة ولا تختص حقيقة بما له حياة ليكون

اطلاقها على غيره مجازا فيلزم اخذ المجاز في الحد والضمير في نفسه عايد الى ما والمراد
ان لا يحتاج الدلالة عليه الى ذكر المتعلق المخصوص بان لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج
الحرف لاحتياجه اليه وقول السيد في شرح المفتاح ان الحرف دال بنفسه اراد به ان الواضع
جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر الى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر
الى فهمه منه في نفس الامر وانما احتاجت من مثلا في الدلالة على الابتدا الى كلمة اخرى
لانه لم يوضع لمفهوم الابتدا المطلق او المخصوص كلفظها بل لكل واحد من الابتداات
المخصوصة كالكاين بين السير والكوفة وتخصيص الابتدا بخصوصية الطرفين فما لم يعقل
طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى الى كلمة اخرى فظهر ان
تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين احداهما الفعل او شبهه والاخرى ما يذكر
بعده لا على ذكرهما وانما لم يجز واحذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدا وغيره
وجوزوا حذف الفعل او شبهه لان معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك
لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى واكتفى بحذف الفعل
لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس لان معنى الفعل كثيرا ما يكون امرا عاما يظهر كل
الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذكر اولى وقد تحذف متعلق بعض
الحروف كما في حروف الايجاب نحو نعم وبلى فان قلت حيث كان من موضوعا لكل ابتدا مخصوص
فهو يدل وضعا على الابتدا المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية
ولذا صار لفظ الابتدا اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل قلت لم يوجد
الابتدا في مفهومه مطلقا اى لا المطلق ولا المقيد الا من حيث كونه آلة لملاحظة
الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتدا في لفظه فلا يفهم منه
اصلا ما كان رابطا فان المطلق الذى في ضمن المقيد ماخوذ على وجه الربط وقد يجاب
بان المعتبر في مفهوم الحرف امر اجمالي يصدق عليه انه ابتدا خاص لا المفهوم المصدري
مع خصوصية ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتدا المستقل هذا ولا يخرج
ذو ونحوه لعدم الاحتياج في فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجب المتعلق
لغرض اخر ولا اسما النسب لعدم توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص قوله غير مقترن صح
حال من فاعل دل اى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا فالمراد السلب
الكلى فيخرج الفعل لان احد معنييه المستقلين مقترن واندفع ان معنى الفعل

غير مقترن لان الزمان جزوه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان
بالزمان فلا تخرج الفعل تعريف الاسم لان ذلك انما نشا من جعل غير صفة
للمعنى او حالا منه لقربه وعدم التقدير ولا حاجة لما قيل فى دفعه ان معنى
الاقتران عدم الانفكاك وتمام معنى الفعل لا ينفك عن جزيه ولما قيل ان المراد
بعدم الاقتران ان لا يجعل الواضع احد الازمنة جزو المعنى وبالاقتران ان يجعل
احدهما جزوه قوله باحد الازمنة الثلاثة اى المشهورة المستغنية عن البيان
فلا اشكال فى وقوعها فى التعريف سوا كانت حقيقة عرفية او مجازا مشهورا ولم
يكتف بقوله بالزمان لئلا تخرج تخصيص مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف
احد لصح لان ال فى الازمنه تبطل معنى الجمعية الا انه ذكره فى مقابلة الفعل واقتران
المضارع بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل مقترن بواحد او المقترن باثنين مقترن
بواحد ولا تخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين
لانه من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال
وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما ومعنى الفعل ثبوت الحدث
فى الزمان المعين فمعنى الاول شى ماض والثانى شى فى زمان ماض قوله وضعا
تنصيص على ان المراد الدلالة على معنى فى نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف
الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع
فلا يرد ما استعمل فى زمان معين من الاسما كاسم الفاعل والمفعول واسم الفعل وما لم
يقترن فى الاستعمال بالزمان من الافعال كافعال المقاربة والمدح والحاصل انه لا عبرة
بما يعرض فى الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الاول
الا انه يشكل بالاعلام المنقوله عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هى اسما وافعال
باعتبارين والامور المختلفة بالاعتبار قيد الحيثية يراعى فيها او يقال انها اسما دايما
بعد النقل لانه لم يبق فيها شى من اثار الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل بخلاف
نحو افعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط فى الكلام ولم يرد بقوله وضعا
ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقية كما توهم اولا والا لخرج
الفعل بقوله فى نفسه لانه فى الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا ان يكون المعنى
بعض ما وضع له والا لخرج الاسما الموضوعة لمعان لا اجزاء لها كلفظ الجلالة بل المعنى

اومع غيره

الاعم من ان يكون المعنى موضوعا له فقط بمعنى ان الواضع اعتبره فى معناه
سوا اعتبره وحده اومع غيره فيشمل الاسما والافعال قوله عن قسيميه اى كل فرد
من افراد كل واحد من قسيميه قوله بال اى بدخولها قوله من اوله الظاهر تعلقها
بقوله يعرف اى يعرف من جهة اوله قوله على الاطلاق اى من اطلاق ال وعدم تقييد
او عند الاطلاق او معه قوله واختصت به لما كان امتياز الشى بالعلامة فرعا عن
اختصاصها به بين الاختصاص قوله لانها موضوعة الخ اى لانها للاشارة الى
تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لها لان ذلك يتوقف على التوجه
الى الشى وملاحظته بالذات واورد ان جزء معنى الفعل وهو الحدث ملاحظ
لذاته فلم لم تدخله لتعيين هذا الجزء كما ان الاسما المشتقة عرفت لتعيين بعض
معناها لان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وممن صرح به بان النسبة
معتبرة فى مفهوم المشتقات السيد الا ان يجاب بان جزء معنى الفعل انما هو الحدث
المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع ان الواضع اعتبره فى
الفعل من حيث انه مبهم بان يكون الابهام من شرط تحقق الموضوع له بل الظاهر انه
اعتبره ساكتا عن ابهامه وعدمه ويمكن ان يقال لما كان الملاحظ فى المشتقات اولا
هو الذات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها واما ما ليس بهذه المثابة فمنع دخول
اللام لتعريفه على الاصل واورد ايضا انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان الا ان
يدعى اعتبار ابهامه ايضا قوله ومراده بها ما يمكن الخ اى ما يصدق عليه الاسم فى الجملة
وليست ال فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل لا يسمى علامة الا ما لا
ينعكس على ما مر ولا ينافى هذا ما اسلفناه من جواز ارادة الاستغراق والجنس لان
ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ويمكن ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر ايضا
قوله واكثر الاعلام يوهم انها تدخل فى بعض الاعلام وليس كذلك لان الكلام فى
المعرفة وال فى الاعلام للمح اولتنكير ما دخلت عليه قوله ما هو اعم لتدخل الخ فيه ان
ذلك يشمل الاستفهامية وهى انما تدخل على الفعل الماضى كما حكاه قطرب من
قولهم ال فعلت لكن ذلك غريب كما فى المغنى فلا يرد قوله وكل منها مختص بالاسم اى
فيصح ان تجعل علامة عليه قوله وذلك لموافقتها ال المعرفة صورة وحكما انظر ما
المراد بالموافقة فى الحكم اذ لا يصح كونها الاختصاص بالاسم لانه المعلل فيلزم المصادرة
وعبارته فى الفواكه الجنية ظاهرة حيث قال واما الموصولة والزايدة فلموافقتها

للمعرفة صورة اعطيا حكمها انتهت والعجب من المحشي حيث لم يتعرض لكلام الشم
وانما قال فان قلت لم اختصت الزايدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حملا على
المعرفة للتحسين وفيه نظر لان الزايدة هي المعرفة لكن لم يرد بها التعريف
فلا حاجة الى الحمل ولانه كما حملت اللام الزايدة على اللام المعرفة ينبغي ان
تحمل تنوين الترنم والغالي على التنوينات الاربع فالحمل في بعض المواضع دون
بعض تحكم انتهى فاوهم ان الشم لم يتعرض لذلك وايضا لم يتعرض لاختصاص
الموصولة واغرب من ذلك دعواه ان الزايدة هي المعرفة المخالفة لكلامهم كما لا
تخفى والعجب العجب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعقبه بشي غير انه كتب قوله وفيه
نظر فيه نظر لان الزايد موكد وفيه كلام يراجع في بحث الحقيقة والمجاز **قوله** على انه
ضرورة الخ اي والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من اطلاقه
**قوله** بل قال الجرجاني الخ توقف فيه بعض الفضلا لان تجويز تخطية ارباب اللسان
يرفع الوثوق بالادلة الواردة عنهم **قوله** وهذا الاحتمال الخ يتامل هذا مع ما سبق
من ان المعرفة هي المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير المتبادر هو ظاهر الاطلاق
**قوله** اذ لا يقال الخ هذا يقتضي الامتناع لا الاولوية الا ان يقال في الكثير الفصيح **قوله**
لشموله الخ فيه ان التعبير بال شامل لذلك بل وللقول بانه الهمزة وحدها لانه
لم يصف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفارقها فلو قال لشموله حرف الندا
كان اولى وان كان المص لم يتعرض له لظهور اختصاصه وقد علم من كون العلة
اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا **قوله** وام بدلها قد يقال العلامة
في الحقيقة صحة دخول ال لا دخولها بالفعل وكل ما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة
للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا
ينافي الاولوية **قوله** بالتنوين هو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقت اخرها
النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون
المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل
النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله الام على لولان لو هنا علم للفظه ولذلك
شدد اخرها ودخلها الجر وهذا بنا على انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها
كانت علما لذلك اللفظ لان مثل ذلك موضوع بوضع ضمني لا قصدي لشي بعينه غير
متناول لغيره فيكون علما وهو ما مشى عليه جماعة منهم السعد ورده السيد في

المراد الانتقال صح

بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح لانه مبنى على دلالة الالفاظ على نفسها وهى ان سلمت فليست بالوضع واقتضا التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت فى معناها **قوله** ساكنة اى اصالة ليلا تخرج تنوين محظورا انظر مما حرك لالتقا الساكنين وليلا ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم تحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة فى اضرب القوم لانهم قصدوا ان تجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل لشرف الاسم وخرج المتحركة اصالة كالنون الاولى فى ضيفن لانها متحركة وحذف قول غيره تلحق الاخر لان قوله لاخطا يغنى عنه لانه تخرج اللاحقة لغير الاخر كنون انطلق ومنطلق ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة او كسرة وكذا بعد فتحة لان الظاهر انه اراد بالخط ان تكتب بصورتها او بعوضها من الف ومن ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها وقوله استغنا الخ علة لعدم ثبوتها فى الخط لا الاخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الف بنا على انه اراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم والمراد السقوط خطا قياسا فلا يرد ان التنوين فى كاين لم يسقط خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل فى التركيب اشبه النون الاصلية ويكفى فى السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد رايت زيدا فى الوقف لانه سقط رفعا وجرا اما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الايراد المبنى على ثبوته خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان تكتب بتقدير الابتدا بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو اذ التعريف مبنى على الاعم الاغلب وبهذا يجاب ايضا عن الثبوت خطا كما فى كاين **قوله** واقسامه المختصة الخ وانما اختص التنوين بالاسم حتى صح ان تجعل علامة عليه لان المعانى التى اتى بتلك الاقسام لاجلها لا يتصور فى غير الاسم وكان على الشارح ان يتعرض لذلك كما اسلف فى ال واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الاقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين للتمكين الا اذا عرف ان ما دخله اسم معرب منصرف وهكذا واجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذى يعرف بمجرد ثبوته لفظا لا خطا لا بخصوص الاقسام وانه تعريف لفظى يخاطب به من عرف تلك الاسما ولو بالتوقيف ثم يقال له التنوين فى هذا للتمكين وهكذا ويرد على ما ذكره من ان المختص هو الاربعة ان ما عدا الترنم والغالى مما اثبته فيما ياتى مختص ايضا ولهذا قيل ما عداهما راجع للاربعة وليس بتنوين لان تنوين صرف ما لا ينصرف والمنادى تنوين تمكين لان

الضرورة لما اباحت التنوين اباحت في الاول الصرف والاعراب في الثاني وان نوزع بوجود العلتين في الاول وسبب البنا في الثاني وتنوين الحكاية ليس مستقلا لان الذى كان قبل التسمية حكى بعدها واما تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه نون ضعيف لكثرة اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه في المغنى واعترضه الدماميني قوله احدها اى اولها عدل عنه دفعا من اول الامر لتوهم سوال الترجيح بلا مرجح قوله تنوين التمكين من اضافة الدال الى المدلول اذ التمكين هنا صار لقبا للمعنى المعبر عنه بالامكنية وبه اندفع ما قيل الاولى التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا على وصف الواضع الذى هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر المجهول واندفع ايضا ان الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف قوله ماعدا الجمع بالف وتاء اى والمضاف والعلم الموصوف بابن والمعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل لها منصرفة لقبولها لتنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يتصور فيها قوله كرجل ورجال اى كتنوينهما وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله نكرة وغلط بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به مذكر وقد يمنع بطلان اللازم بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين وايضا يرد صه اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل للتنكير وايضا لا منافاة بين التمكين والتنكير معا اما كونه للتمكين فلان الاسم منصرف واما كونه للتنكير فلانه وضع لشئ لا بعينه فان سمى به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضى وعليه لا تختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سياتى لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت ال لانا نقول زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم ادخلت عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك رجل قوله المبنية يفهم ان التنوين فيما نكر من الاعلام نحو صمت رمضان ورمضانا اخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضى واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون

تنوين

تنوين واحد للتمكين والتنكير معا وعليه فالمختص ببعض المبنيات المحض ببعض المبنيات المحض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هولا فانه لحق مبنيا وليس للتنكير الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا قوله ويقع الخ لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم الصوت كان اولى ليفيد انه انما لحقه لكون اخره صوتا وليفيد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقا واذا كان مختصا عند الرضي ومن تبعه لكن عذره فيما عبر به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه من اسما الاصوات واما غيرها فكاسما الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لان معنى ايه حدث الحديث المعهود وانما لم تجر التعريف والتنكير في الفعل بهذه الطريق لان اسم الفعل من جملة الاسما فاجروه مجراها ولا ضرورة تدعوا لمثله في الفعل واطلاق التنكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع اسما الافعال دليل التعريف وانما ذلك فيما يلحقه التنوين وبما تقرر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبني على على ان مدلوله المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه يوهم انه على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وانه علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل امر معين لا تختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتنكير في ذاته باعتبار التعلق بمعين وعدمه واما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة معنى وليتس الكلام في ذلك فتامل قوله كسيبويه قال في التصريح وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الشاطبي انتهى وقوله كانت معرفة فيه نظر فان اسما الاصوات المحاكي بها ليست اسما فضلا عن ان تكون معرفة او نكرة وممن صرح بانها ليست اسما الجامي وان كان لها حكم الاسما وقد يقال معنى كونه معرفة انه محاك لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على اي صفة كان

هذا وما صرح به الجامي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من
ان اسما الاصوات كلها اسما حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فليراجع
كلامهم فان ما هنا مبني عليه قوله وهو اللاحق الجمع بالف وتا وليس للتمكين كما قال
الربعي والزمخشري والا لم يثبت في قوله تعالى من عرفات مع انه ممنوع من الصرف
للعلمية والتانيث وقول الزمخشري انه لم يسقط لان التانيث في عرفات ضعيف لان
التا التي كانت فيه لمحض التانيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بان عرفات مونث
وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا محضة ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا
مونثا واختار الرضي انه للتمكين وعلل عدم سقوطه في عرفات بانه لو سقط تبعه
الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسر فيه متبوع
لا تابع ولا عوضا عن الفتحة والا لم يوجد في الوقع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها
الكسرة فما هذا العوض فان قيل هذا القايل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة
والتنوين عوض عنهما قلنا منع الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين
عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختاره الرضي انه لا مانع من افادة حرف
زايدتين تكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة وعلما للمقابلة
فقط قوله جعلوه في مقابلة النون في الدلالة على تمام الاسم فقط قال الرضي
لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى
واجلد بسبب حركتها انتهى لكن ذكر البيضاوي في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات ان
ال تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فليحرر قوله تنوين العوض الاضافة بيانية ثم صار لقبا
للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع ان الاولى التعبير بالتعويض لتكون
الاضافة حقيقية وهي من اضافة المسبب الى السبب اى تنوين سبب الاتيان به
التعويض اى قصده قوله وهو اللاحق لاذ الخ فيه قصور لانه لا يتناول ما هو عوض
عن حرف زايد كجندل فان تنوينه عوض عن الف جنادل كما قال بن مالك ولكن استظهر
المصنف خلافه وانه تنوين صرف بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الالف التي
هي علم الجمعية كذهاب اليا من جوار ولا ما هو عوض عن حرف اصلي نحو اعيم ويعيل
مصغري اعمى ويعلى ومراده بعضا فيها ما تضاف اليه ولو عبر به كان اولى واشار
باذ للعوض عن جملة او جمل نحو يومئذ تحدث اخبارها فانه عوض عن الجمل في اذا
زلزلت الارض الخ والذي يظهر كما قال ابو حيان ان حذف ما تضاف اليه اذ جاز

لا واجب وقد تحذف جزء الجملة فيظن من لاخبرة له انها اضيفت الى المفرد نحو
والعيش منقلب اذ ذاك افنانا اى اذ ذاك كذلك قال الاخفش التنوين اللاحق
لاذ تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك انه جعل بناها
ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها
للبنا وبانها كسرت حيث لا شى يقتضى الجر نحو وانت اذ صحيح وبانه سبق لاذ حكم
البنا والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب بنت الظرف المضاف
لاذ ولا علة له الا كونه مضافا للمبنى وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان
معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبنى على الكسر تارة لانه الاصل
فى التخلص من التقا الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق غير اذ وكل
وبعض واى للعوض عن المفرد وما ذكره فى كل وبعض وافق فيه الرضى وقيل
تنوينها تنوين تمكين يزول عند الاضافه ويوجد عند عدمها قيل ولا مخالفة فى
الحقيقة لان تنوينها عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه تنوين صرف لان مدخوله
معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين ح ويومئذ فانه تنوين عوض لا غير لان
مدخوله ظرف مبنى انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما يدل على انه ليس بتنوين
صرف لكن ما المانع من كونه للتنكير ايضا بنا على انه لا تختص باسم الفعل والصوت الا اذا
كان متمحضا للتنكير فلا يتم قوله لا غير على الاطلاق الا على المشهور من الاختصاص الا ان
يقال عوض الاضافة مثلها مانع من التنكير هذا ويرد على التعليل الاول ان الزوال
عند الاضافة الخاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط قوله على الصحيح هو مذهب
س ومقابله اقوال مذكورة مع ردها فى المغنى وغيره واختلف فى تفسير كلام س
فقيل ان منع الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من اثبت اليا حالة الجر
مفتوحة فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين والا لم يكن منع الصرف مقدما وان
وقع للرضى ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة على اليا فحذفت ثم وجد فى اخره لا
مزيد ثقل لكونه يا مكسورا ما قبلها وقد اعل فى الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا
فاذا خلا من ال والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التعويض فخفف بحذف
اليا وعوض عنها التنوين ليلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة وفسره بعضهم بان
الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصله جوارى بالضم والتنوين

استثقلت الضمة على اليا فحذفت ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ثم وجد صيغة الجمع الاقصى موجوده تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لا تجرى الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من اليا لينقطع طماعية رجوعها قوله لروى البيت اى عوضا عن حرف المد كقوله وكان قدن ويسمى تنوين ترنم او عوضا عن حرف غيره ويسمى الغالى كقوله واتن ولا عاريض المقفات والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مد فتنوين ترنم نحو اقلى اللوم عاذل والعتابن او غيره فتنوين غال نحو قالت بنات العم يا سلمى وانن والعروض اسم لاخر جزء فى النصف الاول من البيت والمقفاة المماثله للضرب من غير تغيير والمصرعة التى غيرت لتوافق ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب اسم لاخر جزء من البيت قوله مجاز من باب تسمية الشى باسم ما يشاكله قوله وثبوته خطا الخ ذكر الزمخشرى ان تنوين الترنم يقع فى انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص فى انه لا يكون حالة الوقف قوله فلا يرد على اطلاقه هنا اى اطلاق التنوين او اطلاق المصنف التنوين اضافة للمصدر الى مفعوله او الى فاعله وهذا اولى من الجواب بان ال فى التنوين للعهد اذ لا معهود يصرف اللفظ اليه عند من يذكرهما العلامات وبانها لقلتهما واختصاصهما بالشعر لم يعتبرهما لكن يرد على جواب الشارح ان ما عداهما من اقسام التنوين غير مختص بما على قوله ان المختصة الاربعة المتقدمة قوله زاد الخ مراده الاشارة الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الترنم وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك اذا سميت بعاقلة لبيبه وحكيته على ما كان عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله وتنوين الهمز كقول بعضهم هولا قومك حكاه ابو زيد وانظر لم لا ادخل تنوين المنادى فى تنوين الضرورة قوله وبالحديث عنه اى اللفظ او الشى ومثل هذه العبارة كالمفعول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التى يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم لئلا يلزم الدور لان معرفة الاسناد الى الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال فى الفواكه الجنية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله

لان

لان الفعل وضع مسند الى لانه وضع للحدث مع نسبته الى فاعل معين فهو لا يتحقق
الا مسندا بعض معناه الى الفاعل فهو بهذا الاعتبار مسند لا علم معناه
والافعال الناقصه داله على الحدث في اصل وضعها ضرورة قوله اى الاسناد
اليه هو اعم من الحديث والاخبار عنه على ما علمت فيما سبق وفي هذه العلامه
خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة
مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفرا وجماعة على الجواز بشرط كون
المسند اليها قلبيا وباقترانها بمعلق عن العمل قوله ان تضم اليه اى الى اللفظ او
الشى قوله ما اى لفظ وقوله تتم به الفايدة قاصر اذ لا يشمل زيد في ان قام زيد ولا
اسم كان ونحو ذلك مما هو واقع في المركبات الناقصة فالظاهر ان مطلق الاسناد
ولو ناقصا علامة على الاسم قوله كتا ضربت اى كالحديث عنه والاسناد اليه الذى
في تا ضربت في التا الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه اى متصف بذلك والا
فالاسناد فعل الفاعل وهو ليس في التا قوله بتثليثها بالحركات القرينة على ذلك
النظر في المعنى المتبين به مساوات الحركات او التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث
في نفسها قوله ولمن وضرب اى فانهما اسمان والسكون والفتحة فيهما للحكاية ويدل
على اسميتهما الاخبار عنهما وعلم دلالة الضرب على حدث وزمان محصل وخلوها
عن الفاعل ودخول حرف الجر في نحو مرفوع بضرب فان قيل المتقدر بكلمة ضرب
لزم كون المضاف اليه غير اسم كما في المغنى وعدم ذكر متعلق لمن وانما اعاد الكاف
في قوله كمن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول حرف
الجر عليه ولانه نوع من الاسناد غير ما قبله ولان الكاف الاولى من كلام المصنف
قوله من قولك من الخ اى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل او بيان
قوله وهل هذا الا تناقض اى لغة فالاشارة الى الاسمية وعدمها الذى يستلزمه
الخبر او اصطلاحا فذلك اشارة الى القضيتين المندرجتين بالقوة في قوله
من حرف جر ضرب فعل ماض اذ الاول في قوة قولك من اسم من حرف والثانى في
قوة قولك ضرب اسم ضرب فعل قوله قلت قال الرضى الخ نقل لكلامه بالمعنى
وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الاخبار في قولك زيد قايم
الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه قال السيد وما ذكره كلام ظاهرى
ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها

فى الالفاظ المهملة كفو لك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له ادنى مسكة فى مباحث الالفاظ وذهب الى انه لا وجه لاسميتها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف اريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يسند اليه وما ذكروا من اسمية المبتدا وعلم الفعل وذكر متعلق الحرف فهو احوال كلمات اذا استعملت فى معانيها وعلى هذا انقس ضرب وغلام من لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل فى معناه لا يسند اليه متوجها الى المعنى اوان معناه لا يسند اليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحرف والحكم فى المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال وفى كلام العضد ما يقتضى ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السعد وليس بوضع قصدى بل ضمنى ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به فكان المعتبر فى الاشتراك الوضع القصدى والمدلول مغاير للدال قوله على ان جماعة الخ انظر فى موقع هذه العلاوة فانها تعود على الحكم الذى اصله من اسمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لان ابن مالك لا يرى اسميتها ولعله يجنح الى ما مال اليه السيد فلا يشكل عليه عدم اسمية المبتدا ونحو ذلك مما مر وايضا هذه العلاوة تقتضى ان الكلام اولا مبنى على ان الاسناد ولو للفظها من علامات الاسم وان من اللفظى من وضرب فى التركيب ولو كان كذلك لزم التناقض المذكور فى السوال ولم يكن الجواب المنقول عن الرضى ملاقيا له لانه نص فى ان الاسناد الى معناهما فتدبر فالاظهر ان يمثل الاسناد اللفظى بمثل ضرب ثلاثة احرف ومن حرفان مما لا داعى فيه لاعتبار الاسناد لمعناه لعدم التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر انما هو بالنظر لما جرى عليه فى شرح التسهيل فلا ينافى انه فى الكافية الشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله وان نسبت لاداة حكما فاحك اواعرب واجعلنها اسما وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحا وهذا الخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما لغير اللفظ فانه لا يضعف اذا كان الثانى صحيحا ويجعل من باب ما حذفت لامه نسيا وهى حرف علة قاله الرضى وبين سر ذلك وهذا الاخير هو الذى اقتصر عليه فى التسهيل لانه لا يرى لجعل الكلمة علما للفظها فلا يرد عليه انه ترك ذكر التضعيف فيما ثانيه صحيح ولانه كيف يعربه من غير تضعيف والسبب الوضعى موجود فيه ووجه دفع هذا انه على ثلاثة احرف بحسب الاصل ثم اذا تحققت المقام اشكل دعوى ان الخلف لفظى من مولانا شيخ الاسلام

وغاية التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص
بالاسم وغيره لم يثبته بل جعل الاسناد معنويا كما علمت وقولهم كل حكم ورد على اسم
فهو على مدلوله الا لقرينة كمن حرف جر وضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك
والسيد واما عند الرضي وابن هشام فالصواب ان يقال الا لقرينة كزيد ثلاثي **قوله**
اسناد ما لمعناه اي اسناد شي ثابت لمعناه كزيد قايم فقايم ثابت لمعنى زيد وهو
مسماه لا قد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قايم اجيب بانا
لا نسلم لان معنى قايم شي متصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لمسماه اذ هو شي
متصف بالقيام **قوله** وهو تسمع اي وهو فعل ولم يرد لفظه **قوله** مؤول اي على حذف
ان وهما في تاويل المصدر اي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوي
الفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له واما لو اطلق واريد به اللفظ
او مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه
انتهى وانظر على هذا هل في نحو ينفع من هذا يوم ينفع ضمير مستترا وصار حكمه
حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل ينفع وحده في محل جر او جره مقدر وانما
المفر على التاويل في امثال هذا للعلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد هذا وفي
عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاسناد وعبارة غيره واما تسمع الخ
فعلى حذف ان او على تنزيل الفعل منزلة المصدر **قوله** بعد التركيب اما قبله فقسم
ثالث لا معرب ولا مبني وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية
لشبهها بالحروف المهملة في انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق
ابن مالك وانما قيد بذلك لان الاسما المذكورة لا تنقسم الى معرب والى مبني لان انقسام
الشي الى اقسام لا يقتضي انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا ظاهر في
المعرب على القول بان الاسما قبل التركيب ليست معربة كما سياتي واما بالنسبة للمبني
ففيه نظر اذ قضيته انه لا يتصف بالبنا الا بعد التركيب واما قبله فلا وليس كذلك
فان الاختلاف انما هو في الاسما القابلة للاعراب كما ستعلمه مما سياتي **قوله** ضربان
الضرب والنوع والقسم بمعنى قال في الفواكه وتقسيم الاسم الى معرب ومبني من
تقسيم الشي الى ما هو اخص منه مطلقا لا من تقسيم الشي الى ما هو اعم منه كما توهمه
بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم اخص مطلقا من المقسم انتهى
وستقف اول تعريف المعرب على ايضاحه **قوله** اي الغالب اي الراجح في نظر الواضع

فاندفع انه لا معنى للاصالة والفرعية فى الانواع على ان ذلك فى الانواع المنطقية
لا مطلقا وصح عموم قولهم الاصل فى الاسما الاعراب وسقط ما قيل انه تخرج منه
صنفان اسما الاصوات لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كلمات
فى الاصل والثانى اسما حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست
بكلم ومن ثم كانت اوايلها الحروف المحكية الا الفظة لا لعدم امكان النطق بالالف
الساكنة **قوله** فى الاسما متعلق باصل لانه بمعنى متاصل او بمحذوف اى وجوده اى
وجود اعرابه على ان الضمير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك
لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الاعراب فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
فارتفع الضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل واصل الاسما الافراد وهى
فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فالاصل البنا لان الواضع لم يضع الاسما
الا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات
وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعى
**قوله** ويسمى متمكنا اى فى الاسمية او فيها وفى الاعراب **قوله** امكن اعترض ابو حيان
تعبيرهم بامكن بانه اسم تفضيل من تمكن وبناوه منه شاذ ورد بانه سمع من
كلامهم مكن مكانة فالبنا قياس جار على القاعدة **قوله** بتعاقب معان اى تركيبية
بخلاف الفعل ياتى بيان ذلك فى بحث اعراب المضارع **قوله** فينبغى الكلام عليه اولا
اشارة للاعتراض على المص حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الاعراب اصلا فضلا عن
تاخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بانه قدم حد المعرب نظرا الى انه محل الاعراب
ولا يقوم العرض دون محله فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال هذا وقال
شيخنا العلامة الغنيمى لعل مراده بقوله اذ معرفة المشتق الخ فى الجملة والا فالمعرب
الاصطلاحى لا تتوقف معرفته على الاعراب عند التامل الصادق ولو سلم فالجهة
منفكة فتامل **قوله** البيان قال فى شرح الحدود والمناسب من معناه الابانة اذ
القصد به ابانة المعانى المختلفة انتهى وقال فى الفواكه ان التغيير انسب بالمعنى
الاصطلاحى هذا وقد انهى بعضهم معانى الاعراب اللغوية الى عشرة منها
التحبب ومناسبته ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع او التكلم بالعربية لان المتكلم
بالاعراب موافق اللغة العربية **قوله** واعربت معدة البعير الخ فى كلام ابن فلاح
وغيره وقيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اى

افسدتها

افسدتها والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وعليه حمل قوله تعالى
ان الساعة اتية اكاد اخفيها اى ازيل خفاءها حتى تظهر والمعنى ان الاعراب
ازال عن الكلام التباس معانيه وقيل منقول من قولهم عربت معدة الفصيل اذا
فسدت واعربتها اذا افسدتها والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى ان الكلام
كان فاسدا بالتباس المعانى فلما اعرب فسد بالتغيير الذى لحقه فظاهر التغيير
فساد وان كان صلاحا فى المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق لكلام الشارح
نعم ان وجد فى اللغة عرب واعرب من باب فعل وافعل اتجه ما هنا قوله اثر اى
حركة او حرف او سكون او حذف وهذا اتعريف المص وهو معنى قول التسهيل
ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف لكن ابن مالك فصل
الاثر والمص اجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا او مقدرا مع الايجاز
فلله دره قوله ظاهر اى موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما وان
تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان اولى لان المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ
بقرينة مقابلته بمقدر قوله مقدر اى معدوم مفروض الوجود قوله يجلبه
العامل اى يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسماء الستة
والمثنى وجمع المذكر السالم واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من
الساكنين فلا تكون اعرابا لان العامل لم يجلبها قوله فى اخر الكلمة الظرفية مجازية
فان المعرب بالحروف الاثر فيه نفس الاخر لان النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين
فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النون
وقد يقال الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه واقع بعد الكل وشملت الكلمة المعرب
من الاسماء والافعال ولم يقل فى اخر المعرب فرارا من الدور وان اجيب عنه والغرض
من هذا التقييد بيان محل الاعراب من الكلمة وليس باحترازا اذ ليس لنا اثار
تجلبها العوامل فى غير اخر الكلمة حتى يحترز عنها قال المص فى شرح الشذور
وحركة ما قبل الاخر فى نحو امرء اما اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب
دخولها او اتباع عند البصريين فلا تدخل واما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون
ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها وانما يريدون انها مثلها كما قال ابو البقاء
وان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما جعل الاعراب فى الاخر لان المعانى المحتاجة
له من احوال الذات وهى متاخرة عن الذات والدال على المتاخر متاخر قوله او نزل

منزلته اى كذا ال يدلان ما بعدها ترك نسيا منسيا وكالف اثنى عشر لان عشر حال محل النون وهى بمنزلة التنوين قوله وعليه المعظم فى الاوضح الخ هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعانى والتمييز انما يكون بالاثر ولو مقدرا ولو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يكفى فى التغاير كونهما من قبيل اضافة العام الى الخاص وايضا قد اتفقوا على ان انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم حقيقته اى يوجد حقيقة الجنس فى النوع فوجب كونه لفظيا ويحتاج من يقول انه معنوى الى ان المراد انواع ما يدل على الاعراب فعبر عن المعنوى باللفظى مجازا قوله وعلى القول بانه معنوى نسب لظاهر كلام سيبويه وقواه الرضى بان البنا ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البنا على الحركات انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يخلو عن تامل ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البنا على الحركات قوله تغيير اى تغير اطلاقا للمصدر وارادة الحاصل به او هو مصدر مبنى للمفعول اى كون الاواخر مغيرة لكن قال ابو حيان فى تفسير قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات ثم اعتقاد بنا المصدر للمفعول مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منعه قوله اواخر الكلم اى ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا وحكما كما فيهما حالة الرفع لان الالف والواو صار الشيئين بعد ما كانا للمثنى واحدا اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة كما فى زيد نصبا وجرا وحكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه اذا كان اعرابه بالحركة والمراد بالاخر ما يشمل الاخر بحسب الاصل فيدخل تغيير اخر الجزء الاول من المركب الاضافى على ان اخر الجزء الاول منزل منزلة الاخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير فى غير الاواخر لتصغير او نحوه وان امكن خروجه بما بعده لانه لم يكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل لم يات الا بعد واضافة اواخر للكلم جنسية كلام الكلم يبطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر التى هى اقل الجمع كثلاث كلم التى هى اقل الجنس الجمعى قوله لاختلاف العوامل اى تغييرها ودخول احدها بعد الاخر والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل اعراب المعرب ابتدا وعبر بالاختلاف لمشاكلة تغيير وال فى العوامل للجنس فتبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير نحو غلامى باليا فليس

باعراب بل الاعراب تقديرى وصار مطردا منعكسا **قوله** الداخلة عليها اى الحاصلة
والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتاخر والمعنوى او المسلط عليها
كما يدل عليه كلام الشيخ فى تعريف المعرب فيدخل ما ذكر وتخرج العامل الداخل
غير المسلط كالموكد فى نحو اتاك اتاك اللاحقون فسقط ما قيل ان قيد الداخلة
لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يكون التغيير بسبب العوامل الا وهى داخلة على انه
لو لم يفسر بالتسلط يمكن ان يكون احترازا عن حركة الحكاية فانها بسبب عامل غير
داخل فى كلام المتكلم **قوله** لفظا وتقديرا حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى
اسم المفعول اى ملفوظا اثره لان نفس التغيير ليس ملفوظا ومقدرا اذ لك نحو
عصى فانه استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقدر انه متغير بخلاف الواقع فى محل المبنى
المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان فى محله معرب لتغير اخره فظهر الفرق بين
الاعراب التقديرى والمحلى واعلم ان عدم استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله
اصلا كما فى المبنى او لان العامل لا يقتضيه كما فى نحو مررت بزيد كذا قيل وفيه نظر
لانه لا يتناول المجرور بحرف زائد مع ان اعرابه محلى وفى هذا الاعراب مجى الحال من
الخبر ووقوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرته لا ينقاس ويجوز نصبهما على المصدرية
وهو بمعنى المفعول ايضا اى تغييرا ملفوظا ومقدرا على ما سلف وعلى التميز
المحول عن المضاف اليه والاصل تغيير لفظ اواخر الكلم او تقديرها اما تغيير اللفظ
فواضح واما تغيير التقدير فالاضافة لادنى ملابسة لان الاخر محل التغيير فالتقدير
متعلق به وعلى الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها اى سواء كان ما ذكر لفظا الخ ويجوز
ان يكون قوله لفظا وتقديرا تفصيلا لتغيير الاواخر واختلاف العوامل على انه من
باب تنازع المصدرين مبنى على ان التنازع يجرى فى العاملين الجامدين وقد صرح
فى الاوضح بالمنع **قوله** وهو ظاهر تعريفه الخ قال فى شرح الحد ودانه تضمنه وذكر
انه تعريف بالمفهوم وان تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف **قوله** اى الذى
او شى اشارة الى ان ما يحتمل ان تكون موصولة وان تكون موصوفة وهو اولى لفظا
لانها خبر صورة لقوله وهو وشانه التنكير لكون التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم
قيل ولئلا يلزم الاقتصار على المفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شى واحد فلا
تكون كلمة ما جنسا وكان ينبغى تقديم هذا الاحتمال بقى ان ما على كل تقدير واقعة
على الاسم لانه قسم الاسم الى المعرب والمبنى وعرف كلا منهما فدل على ان التعريف للقسم وقسم

صوابه لكن كذا فى السوانى

الشئ هو الشئ مع قيد فلا يكون اعم منه ويجوز اعميته مؤول او خطأ وكل من
المعرب والمبنى اعم لتناوله الفعل فليس القسم الا الاسم المعرب فدل على انه اخذ الاسم
فى التعريف ولا يستلزم تعريف الشئ بنفسه لان المحتاج الى التعريف انما هو المعرب
اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشار فى تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل المجهول
اكتفا بقدر الحاجة كقولهم الانف الافطس انف ذو تقعير فكانه قال الاسم المعرب
كلمة تقبل ال والتنوين والاسناد يتغير اخرها بحسب العوامل الخ قوله ما يتغير اخره
اى يستحق ما هو اخره التغيير على ما ذهب اليه ابن الحاجب او ما يصلح لاستحقاق
التغيير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشرى ويوافق ابن الحاجب قول ابن
مالك ان الاسما قبل التركيب مبنية واعلم ان المراد بالافعال فى التعاريف مجرد ثبوت
الحدث والاستمرار لا الاقتران بزمان وعلى كل فهى مجاز مشهور فلا ضرر فى وقوعها
فى الحد ويح لا يتناول التعريف الاسما حال عدم تركيبها اذا سبق تركيبها فيما مضى
ان عبر بتغير ماضيا او اريد تركيبها بعد ان عبر بتغير مضارعا ولو دلت تلك
الافعال على الزمان تناول التعريف ذلك لانها تغيرت فيما مضى او تتغير فيما ياتى قوله
هيئة اخره اى حالة شبيهة بالهيئة الصفة لا هيئة وصفة حقيقة لان الحركة لا تقوم
بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتقدير الهيئة لانه لا تغير فى ذاته لا يقال
هذا واضح فى الاعراب بالحركات والسكون اما الحروف فهو تغيير واقع فى ذات الاخر
لا فى حاله لانا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة صح ادراج الحروف فى هذا القدر
لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقنا هذا الاسم على نائبه اعطاء للنائب حكم المنوب
عنه او نظرا للاصول لانها المقصودة والفروع محمولة عليها او الى التحقيق من
ان الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا فى مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر
ذكر الاعراب بالحروف بعد ذلك لانه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع
بين الغرضين لكن جرى فى الفواكه على التعبير فى المعرب بالحروف بتغير الذات هذا
وفى تقدير هيئة تغيير لاعراب المثنى لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا قوله لفظا
او تقديرا فان قيل المبنى يتغير اخره تقديرا لاختلاف العوامل اجيب بالمنع لان الاعراب
التقديرى ان يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لمانع من الظهور كالتعذر
والاستثقال والمبنى لا يقدر على اخره لان المانع فى جملته وهو مشابهته للمبنى وقد
يكون فى اخره كما فى جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى فى محل الرفع مثلا اى فى موضع

لو

لوكان فيه اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضى وتلقوه بالقبول
ومن هنا يشكل دعوى ان الاعراب المحلى لا تختص بالمبنى كفاعل المصدر المجرور
به والظرف اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم قوله بسبب العوامل اى جنسها
لان اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية قوله المقتضية الخ صفة المختلفة لبيان ان المراد
الاختلاف فى العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى
ضارب زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير اخر المعرب
لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقض اورده فى الحاشى فى
قول الكافية وحكمه ان يختلف اخره وليست العبارة هنا كذلك ومن ظن الاتحاد
وقع فى الخلط والفساد قوله لفظا وتقديرا فيه قصور لانه يخرج العوامل المعنوية
قوله وذلك كزيد وموسى يعنى من نحو قولك جاء زيد وموسى بان كانا مركبين مع
غيرها على الاصح من اشتراط التركيب فى الاعراب واشار الى قوله كزيد خبر مبتدا
محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهى خبر فى محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور
فى موضع الخبر وتجوز ان تجعل كزيد مفعول فعل محذوف اى اعنى كزيد قوله
كالجنس لم يقل جنسا تحاشيا عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية
فانه مجاز كاطلاق الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقى ما تحته ماهيات
محققة فى الخارج لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية
قسم من الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون
لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها
بعض ما يشاركه فى الاولى دون البعض الاخر كدلالته على خصوص الزمان المعين
فالماهية المركبة من الكيفية والخاصتين موجودة فى الخارج بوجود جزئياتها
فيه والمشترك الاعم من اجزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان قوله التغير الكائن فى
الخ اى ذو التغير او التغير بمعنى المتغير لان الداخل المتغير لا التغير ولو حذف
الكائن لكان اظهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه ثم
الا ان يقال هو بمعنى كون خاص او مبنى على راى من لم يوجب حذفه قوله وخرج
بقوله اخره تغيير الخ فيه ما علمت ثم المراد خروج ذى تغييرها اذا لم يكن معه تغيير
الاخر بان لم يكن معربا او مطلقا لكن من حيث تغيير الاوايل والاواسط اما من حيث
تغيير الاخر فداخل لانه معرب ونسب خروج ما ذكر لهذا القيد لسبقه وان كان ما

خرج به تخرج بما بعده قوله وقولنا لفظا الخ منه يعلم ان او فى قوله او تقديرا
فى الموضعين للتقسيم لا للشك فلا ينافى التعريف قوله لفظى الخ لو قال ما يظهر اعرابه
وما يقدر كان اخصر واولى قوله ما يظهر فيه الاعراب اى نفسه على القول بانه لفظى
او اثره على القول بانه معنوى قوله كالفتى الخ اى والموقوف عليه والمحكى والمتبع
قوله ومنه نحو القاضى فصله عنه لتقييده بقوله رفعا وجرا وقس عليه ما بعده
والاول مطلق قوله وجمع المذكر السالم المضاف الى يا المتكلم والواو مقدرة استثقالا
عند ابن الحاجب وتعذرا عند غيره وهو وجيه واما المثنى المضاف الى يا المتكلم
فاعرابه ظاهر بالحروف فى الاحوال الثلاثة تقول جا مسلماى فهو مرفوع بالالف مضافا
الى ياء المتكلم ورايت مسلمى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدغمة فى يا المتكلم ومررت
بمسلمى مجرور بالياء المدغمة قوله رفعا فقط اما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر كذلك نصح
بالياء المدغمة فى ياء المتكلم وانما قدرت الواو فى الرفع لان العامل يقتضى خصوصها
وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو اليا قوله والمثنى رفعا اما فى حالة النصب
والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسر وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها
بخلاف الالف فى حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة قوله ما تغير اخره
بسبب غيرها اى من حيث تغير اخره بسبب غيرها اما من حيث تغير اخره تقديرا
بسببها فداخل قيل والاولى ان يقول ما تغير اخره لا بسببها ليشمل ما تغير اخره
لا بسبب كحيث اذا فتحت بعد ضمها او بسبب اخر كالمحرك اتباعا او نقلا او حكاية او
تخلصا من سكونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يتغير اخرها اذ فيها لغات متعددة
وهى من حيث كل لغة على حدة لم تتغير قوله اشارة الى ان اخر المعرب الخ اشارة
الى ان الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتاخر بل والمعنوى وليس اشارة
الى ان هذا القيد لبيان الواقع كما ظن بقى انه يمكن ان يكون احترازا عما تغير اخره
بسببه عامل مسلط مؤكد بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل المؤكد وان
يكون الداخلة وان لم تفسر بالمسلطة للاحتراز عما تغير بسبب عامل غير داخل
فى كلام المتكلم كالمحكى من حيث ذلك التغير على ما علم فى تعريف الاعراب ثم انظر
ما وجه الاشارة فى كلام المص لما قاله والظاهر ان يقول والمراد بالداخلة المسلطة
فتدبر قوله والعوامل جمع عامل اعترض بان فاعلا وصفا لا يجمع على فواعل واجيب
بان العامل بغلبة الاستعمال صار اسما وفاعل الاسما يجمع على فواعل فلا حاجة

للقول

للقول بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة على انه يمتنع جمعه وصفا
عليه اذا كان لمذكر عاقل وقد نص ش على المراد طوالع فى نجم طالع قوله
وهو ما اثر الخ هو تعريف بالاخص لانه لا يتناول العامل المعنوى لانه ليس
باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل اذا كان جارا او مجرورا ولا العامل فى المحل
لانه لا يوثر فى الاخر ثم المراد ما اثر فيما ذكر اثرا له تعلق بالمعنى التركيبى فخرج
مثل التقا الساكنين الموثر للحركة نحو من ابنك لكونه لا تعلق له بالمعنى الحاصل
من تركيب الحرف مع مجروره وانما هو امر يرجع لمجرد اللفظ ودخل العامل الزايد
نحو ما جاءنى من رجل فانه اثر كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبى من حيث
انها علامة على ان مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق
قوله والاصل فيه الخ لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد
افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة
الاحداث والتحقق والحروف المختصة انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل
فيه والاختصاص موجب للعمل ليظهر اثر الاختصاص والاسم انما يعمل فى الاسم
لشبهه الفعل عند الاعتماد والحرف كالمضاف اذا عمل فى المضاف اليه وفى الفعل
لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم للفعل ولا يعمل الاسم فى الحرف بل هو المعرض
للعوامل منه وعبارته لا تفيد ان عمل اسم الشرط بطريق الفرعية ثم ان كون
الحرف اصلا فى العمل محل خلاف قال فى شرح الجمل اصل فى الافعال فرع فى الاسماء
والحروف فما وجد منهما عاملا ينبغى ان يسأل عن الموجب لعمله قوله ولا يوثر العامل
اثرين فى محل واحد اى من جهة واحدة فلا يرد المصدر اذا جر فاعله او مفعوله
فان جهة الجر غير جهة الرفع والنصب والمراد اثرين لفظيين وفيما ذكر احد الاثرين
محلى اذا كان المضاف للمصدر ظاهرا بنا على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات وفيه
ما عرفت فى بابها ومحليان اذا كان ضميرا قوله ولا يجتمع عاملان الخ اى لا يجوز اجتماعهما
عليه لان العوامل النحوية وان كانت علامات الا انهم نزلوها منزلة الموثرات
الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدا والابتدا عاملان فى الخبر ونحو ذلك
ولا اجتماع فى نحو فان لم تفعلوا الا ان لم عملت فى تفعلوا لفظا وان فى لم تفعلوا محلا
وقولهم لا محل للحروف من الاعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره
اما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زايدا ولا شبيها به لانه مطلوب

لاسم الفاعل صح

العمل صح

لما يعمل فيه معنى الا ترى ان معنى لم فيما ذكر مطلوب لان اذ المطلق عليه نفى الفعل لا الفعل
ومعنى الباء فى نحو مررت بزيد مطلوب لمررت لانه لا يتعدى الا به بخلاف الزايد وشبهه
فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع ايضا فى نحو زيد عندك وان
كان عندك منتصب بالاستقرار وفى محل رفع على الخبرية لان المنصوب لفظا
بالاستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فتدبر والمراد انهما
لا تجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ما جانا من شىء فانه توالى على
شىء عاملان جا ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بان المعمول لجا
مجموع من شىء ولمن شىء وحده لان الحرف هنا زايد فلا محل لكونه مع مجروره
فى محل اعرابه كما اشرنا اليه انفا واما زيد وعمرو قايمان ففى قوة معمولين ويستثنى
ما اذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جا زيد واتى عمرو الظريفان لان تماثلهما
نزلهما منزلة العامل الواحد **قوله** ولا يمتنع ان يكون له معمولات عدم الامتناع يصدق
بالوجوب فلا ينافى ان الفعل المتعدى تجب عمله فى مرفوع ومنصوب او اثنين
او اكثر وان جاز الحذف لبعضها على ما يعلم من محله وقد تنتهى المعمولات الى نحو
عشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثنا **قوله** فان كانا من نوع واحد
بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع الا فيها لان الفعل لا يعمل فى مثله والحرف لا يعمل
فى مثله واما اختلاف النوع فله ثلاث صور لان الحرف يعمل فى الفعل والاسم والفعل
يعمل فى الاسم ولا يعمل الفعل فى حرف ولا الاسم فى حرف وبه يعلم ان الصور العقلية
تسعة **قوله** فلمشابهة العامل الخ او ليتضمن العامل معنى لا يكون من نوع المعمول
فالاول كعمل اسم الفاعل والثانى كعمل المضاف فى المضاف اليه قال شيخنا العلامة
الغنيمى وانظر المبتدا مع الخبر والحال مع المبتدا عند من جوزه والتمييز من المفرد
نحو عشرين درهما **قوله** والصحيح فى الاعراب انه زايد الخ جزم به ابو حيان وذكر
ابن مالك انه جزء منها ورماه ابو حيان والظاهر ان محل الخلاف فى الاعراب
بالحركات اما بالحروف فليس زايدا وان محله ايضا على القول بان الاعراب لفظى
**قوله** ومقارن للوضع اى والصحيح ذلك قال الزجاجى فى اسرار النحو ان الكلام
سابق الاعراب فى المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب ثم رات اشتباه
المعانى فاعربته او نطقت به معربا فى اول تبلبل السنتها ولا يقدح ذلك فى
سبق رتبة الكلام كتقديم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنحاة

وفى

وفی اللباب لابی البقاان النحویین علی الثانی لان واضع اللغة حکیم یعلم ان الکلام
عند الترکیب لابد ان یعرض فیه لبس فحکمته تقتضی ان یضع الکلام مع با تمة الصحیح
فی الاعراب بالحرکات انه مقارن للحرف الاخیر وهو مذهب سی وقیل قبله وقیل بعده
قال الفارسی وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال ویشهد لمن قال ان الحرکة
تحدث قبل الحرف اجماع النحویین علی ان الواو فی یعد انما حذفت لوقوعها بین یاء
وکسرة لانه یدل علی ان الواو فی یوعد بین الیا التی هی ادنی الیها من فتحها وکسرة
العین التی هی ادنی الیها من العین بعدها الاتری انه لو کانت الحرکة بعد الحرف
کانت الواو فی یوعد بین فتحة وعین ولمن قال انها بعده ان الحرکة ثبت انها بعض
الحروف وکما ان الحرف لا یجامع حرفا اخر فکذا بعضه لا ینشا مع حرف اخر لان حکم البعض
فی هذا حکم الکل ولا یجوز ان یتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا الحرف
وبقیته بعده فی غیر ذلک الحرف لا فی زمان واحد ولا فی زمانین وبانه لما لم یدغم
الحرف المتحرک فیما بعده نحو طلل دل علی ان بینهما حاجزا ولیس الا الحرکة والمسئلة
مبسوطة فی الاشباه والنظایر قوله ما کان خلافه لو قدر لفظ کا ین کان مع اختصاره
وموافقته لقولهم تقلیل المحذوف ما امکن اظهر لسلامته مما یلزم علی تقدیره
من حذف الموصول وبعض صلته لان من تمام الصلة بخلافه هذا والظاهر ان البا فی
قول المص بخلافه زایدة فی الخبر ولو قال وهو خلافه کان اخصر واظهر فلا تتعلق
شی ومجرورها لفظا هو الخبر واعرابه مقدرا ومحلی علی ما فیه قوله ما لم یتغیر ای اخره
ای علی الوجه المتقدم فی تعریف المعرب فدخل ما لا یتغیر اصلا ومنه الاسما قبل
الترکیب وما یتغیر لا بسبب العوامل الداخلة علیه بحیث لکن یدخل فیه ما حرک
بحرکة اتباع او نحوها ولا یندفع بانه قد تغیر قبل بسبب العوامل الداخلة علیه
لعدم لزوم ذلک لانه قد تحرک فی اول احواله بما ذکرنا علی ان الفعل فی التعریف
لا یدل علی زمان علی ان هذا انما یمکن فیما هو قابل للاعراب واما فی غیره نحو من
ابنک ومن ابی ومن اکرم فلا فتامل قوله لان الاعراب ضد البنا الخ ای فیفید التصریح
بعدم الاجتماع ولا یحتاج فی ذلک الی معونة فلا ینافی الاولویة ان المراد ملتبس
بمخالفته مخالفة بها یتنافیان ولا یجتمعان کما فهم من قوله وهو مضر بان لا
تنافی الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل فی التقسیم ومن قوله الاتی فی لزوم
الفتح الخ لانه ظاهر فی ان المبنی یلزم طریقة واحدة تیک والاولی ان یقول وهو

نقيضه لان النقيضين لا تجتمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البنا والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال صرح بعضهم في غلامي والمتبع والمحكي انه لا معرب ولا مبني فرعاية هذا القايل لا باس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لا لغة لان نقيض كل شي رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين الا على وجه المسامحة باعتبار ان احدهما مساو للنقيض لان لا معرب مثلا هو المبني فتدبر بقي هنا شي وهو ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفا ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض فتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قول الشيخ لان الاعراب ضد البنا ولم يقل لان المعرب ضد المبني فتفطن قوله يراد بها الثبوت احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بنا لغة قوله لا لبيان مقتضى العامل خرج به الاعراب قوله من شبه الاعراب من فيه لبيان الجنس اتى به لوقوع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون البا وبفتحهما بمعنى المشابه اي الامر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وضمة لام افلس قوله وليس حكاية الخ اي ليس هو اي ما جي به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا فان الحركة المذكورة ليست اعرابا ولا بنا وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ما هي فيه معرب تقديرا وتلك الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتعذر ان كان اسما غير شبه للحرف او فعلا مضارعا نحو لم يكن الذين كفروا ومبني ان كان اسما مشبها للحرف او فعلا غير مضارع او حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهي حركة بنا نحو كيف وذه ومنذ وامس والا قدر ما يستحقه نحو عصى مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقد من قد افلح مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل وقل من قل ادعوا مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين وبهذا يجمع بين ما هنا وما سياتي في اسباب البنا على الحركات وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكي بمن خبر في الرفع ومفعول فعل مقدر في النصب وبدل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه وقيل المحكي بمن واسطة لا معرب ولا مبني قوله او اتباعا كقراة زيد بن علي الحمد لله بكسر

الدال

الدال اتباعا لحركة اللام وقيل ان المتبع واسطة وقيل انه مبنى والصحيح انه اما
معرب تقديرا ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه للحرف او فعلا مضارعا كما مر
واما مبنى ان كان غيرهما واتباع الشى للشى هو الاتيان به تبعا ومناسبا له وتارة
يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم فى عسيت بفتح السين عسيت بكسرها
اتباعا للياء ثم كسرة الاتباع اما لكسرة متاخرة كما تقدم او متقدمة نحو فلامه الثلث
بكسر الهمزة واما ليا متاخرة كما فى غلامى وعسيت اوليا متقدمة نحو فى ام الكتاب
بكسر الهمزة فى قراة الاخوين ثم الكسرة التى تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا واما
للاتباع نحو كسرة عين عصى فانها لاتباع كسرة الصاد التى هى اتباع للياء وقولهم
لتسلم اليا غير محرر بدليل السلامة فى نحو حيص وبض البدر بن مالك على ان الكسرة
فى نحو غلامى اتباع لليا ولا شك ان تفسير الاتباع بما ذكر يشملها ولا نص ينافيه لكن
الجمهور يقولون كسرة ميم نحو غلامى لمناسبة اليا وعليه فيزاد عدها فى تلك
الحركات قوله او تخلصا من سكونين نحو من يشا الله يضلله ولا يشكل عدهم من
اسباب البنا على الكسر حركة التخلص من الساكنين لان ذلك للفرار من التقا الساكنين
والمحترز عنه ما يكون للتخلص من التقا الساكنين بالفعل او ان ذلك فيما كان مبنيا وهذا
فيما هو معرب فتدبر وكذا يقال فى الاتباع لانهم عدوا حركته بناء هذا غاية ما حاوله
بعض الفضلا واسلفنا من التحقيق ما يغنى عن ذلك فتامل فان الاول خلاف الظاهر
والثانى منقوض بالاتباع فى المبنى مع كون الحركة ليست بناء نحو قم وعض وشد وكذا
التخلص من قل ادعوا بقى هنا شى وهو ان هذا التعريف صادق على الضم فى ضربوا
والسكون فى ضربت على المختار من ان الماضى فيهما مبنى على فتح مقدر وان الضم
للمناسبة والسكون لكراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليسا
للبنا فكان ينبغى ان يزاد فى التعريف لاخراجهما ولا للمناسبة ولا لكراهة توالى اربع
متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ان يقال هو تعريف بالاعم على القول بجوازه فتدبر
قوله لزوم اخر الكلمة الخ اللزوم جنس وخرج باضافته للاخر لزوم ما عدا حركة الاخر
فليس بناء كما انه ليس اعرابا وخرج بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الاخر وبقوله
لغير عامل لزوم حالة واحدة للزومه عاملا واحدا كالظروف الغير المتصرفة وما لزم
النصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه لان المعرب المعتل مختلف الاخر
تقديرا الا ان يقال اخره لم يختلف من حيث لفظه فالاحتراز عنه من هذه الحيثية

كور

واورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات بحيث وقد يقال المراد باللزوم المذ عدم تغير اخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل وان تلك الحركات لغات وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية **قوله** وانما بني الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا الخ اقتضى كلامه امرين الاول حصر سبب البنا في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافا لابي حيان بل صرح به غير واحد كابن جني والزجاجي وابن العطار لكن اورد انه ذكر في باب الاضافة من اسباب البنا الاضافة لمبني واجيب بانه حذف هنا قيد العلة اي لشبه من الحروف بما في الباب دليل كلامه في باب الاضافة او ان الكلام هنا في المبني لزوما ولا سبب له الا شبه الحرف بخلاف المبني جوازا فقد يكون سببه نحو الاضافة لمبني وح فالاسم معرب ومبني وجوبا للشبه من الحروف ومبني جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الاضافة وظهر حسن تعبير الالفية بمنه الثاني حصر البنا للشبه الحرف في واحد من تلك الانواع ويرد عليه ان اسما الاصوات انما بنيت لكونها اشبهت الحروف المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا اخر وهو الشبه الاهمالي واجيب بانه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زايد عليه وزاد بعضهم ايضا الشبه الجمودي وهو ايضا يرجع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ وان عن الاسمية لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الحاجب لاولين والمصـ الثلاثة في المغني لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضعي بنا على انه لا يشترط في الثاني كونه حرف لين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة احرف موجبا للبنا بل مجوز كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن والكلام في اسباب البنا الواجب كما عرفت بقي هنا شي وهو ان هذا الكلام يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لم تتحقق علة البنا لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبهه وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات وانما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود ويجاب بعدم لزوم ذلك ويكتفى في تحقق علة البنا تقدمه في التصور وان تاخر في الوجود الخارجي **قوله** يدنيه منه اي يقرب شبه الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا **قوله** في الوضع ضابطه ان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين اما مطلقا او بشرط كون

بنيت صح

شبه صوابه اسقاط

الثاني

الثانی حرف لین کما قاله الشاطبی ودل کلامهم هنا علی ان اصل وضع الحرف کونه
ماتی علی حرفین ولا ینافی الصرف ان الاصل فی کل کلمة ان تکون علی ثلاثة لان الاصل
مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجی ای
الکثرة الخارجیة فالاول هو المراد فی الصرف والثانی هو المراد هنا وانما اعرب نحو
اب واخ وید ودم لانها علی ثلاثة احرف وضعا واعلت بحذف حرف العلة اختصارا
والظاهر انه حذف اعتباطی اذ قیاس اب واخ القلب لتحرک حرف العلة وانفتاح ما
قبله کما فی عصا وقیاس ید ودم الاثبات لسکون ما قبل حرف العلة کما فی ظبی ودلو
ومما هو علی ثلاثة احرف وضعا کما هو مقتضی کلام البدر بن مالک والمختار عند صح
الرضی ولامها المحذوفة الالف المنقلبة عن یا والاعراب مقدر فیها ان افردت وظاهر
علی ما قبلها ان اضیفت ویرد بان ذلک انما یکون فیما حذفت لامه نسیا ولو کان حذف
اللام نسیا لم یقدر الاعراب فیها ان افردت وجعله نسیا فی حال دون اخری تحکم وقیل انما
اعربت بالنصب علی الظرفیة مع کونها ثنائیة وضعا لان غالب احوالها الاضافة التی هی
من خواص الاسما فابعدت شبه الحرف ثم ان الشبه الوضعی ذکره ابن مالک وقال ابو حیان
لم اقف علیه لغیره واعترضه المص بقول سی اذا سمیت بیا اضرب قلت اب باجتلاب
همزة الوصل وبالاعراب ورد الاول بان عدم وجدانه لسابق لا یدل علی عدم الوجود
والشبه الوضعی معتبر فی لسان العرب کزیادة ان بعد ما المصدریة لمشابهة ما
النافیة والثانی ان کلامهم صریح فی الفرق بین باب التسمیة وغیرها فانهم اعربوا المسمی
به ولو کان علی حرف او حرفا نحو یا نحو عن فکان وضع التسمیة لما کان طاریا مع شرف
التسمیة ضعف عن تاثیر البنا ویدل له ان ابن مالک قایل بالاعراب بالتسمیة قوله او المعنی
صا بطه ان یتضمن الاسم معنی من معانی الحروف سوا وضع لذلک المعنی حرف کالاستفهام
اولا کالاشارة تضمنا لازما بان یتوقف علیه المعنی الذی قصد عند التضمن فیخرج
الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو کونه ظرفا زمانا او مکانا لمعنی العامل
لا یتوقف علی التضمن لحصوله بدونه بان یصرح بفی ویدخل المنادی لان المقصود
عند التضمن وهو کونه منادی مخاطبا غیر حاصل بدونه واسم لا فان المقصود من
التضمن وهو التنصیص علی نفی الجنس غیر حاصل بدونه لکن یرد علی هذا ان
المقصود فی اسم لا یحصل بان یصرح بمن الاستغراقیة کما فی قوله الا لا من سبیل الی هند
الا ان یراد بالحصول بدون التضمن علی وجه لا شذوذ فیه او معنی انه خلف حرفا فی

معناه اى ادى به معنى حقه ان يودى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى انه حل محلا هو
للحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من فان قيل الالفاظ التى تشبه الحرف
فى المعنى حروف لا اسما قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعانى كان الشرطية لكنها
وضعت لغيرها اولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل بتضمن دون وضع
قوله او الاستعمال ضابطه كما فى الاوضح ان يلزم الاسم طريقة من طرايق الحروف كان
ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيوثر فيه وكان يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة
فدخل فيه الافتقارى والاهمالى بناء على ان الحروف اعم من المعملة او المهملة وقوله
الى جملة اى افتقارا لازما الى جملة اى عوض منها كالتنوين فى اذا وقايم مقامها كالو صف
فى ال الموصولة ويرد عليه ذو الطايية والذين عند من اعربها ويجاب بان الكلام فى
الاسباب الموجبة للبنا فى المشهور وفى لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطلب
من الاوضح وشرحه قوله فلو عارض الخ تفريع على قوله شبها قويا وبيان لان المراد
به ما لم يعارض وذلك كالتثنية فى اللذان واللتان وهذان وهاتان ولزوم الاضافة
لمفرد فى اى الشرطية والاستفهامية فان قيل كيف صح جعل الاضافة دافعة للبنا مع
مجى قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة فالجواب ان ملازمتها للاضافة
دافعة لتحتم بنايها ولذا اجاز اعرابها وهى لغة قيسية قيل واحسن منه ان يقال المعارض
لزوم الاضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا ان الشبه الوضعى يعارض ولو سلم
فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته وان كان
على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافتها الذى اشار اليه بقوله ولو سلم لزومها غير
ظاهر لانها لا تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا الشبه الوضعى يعارض ان صح
ما مر من القول بمعارضة فى مع وجرى على ذلك القول فى الهمع وعلى قوله ان ما هو
بصورة الحرف اقوى ما اسلفناه من ان الشبه الصورى اذا لم يكن من الوضعى مجوز
للبنا لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجة فيه اذا تخلف الى دعوى انه عورض لان
تخلفه جايز فتدبر قوله لان الاصل فى الاسم اى دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم وعكس
بعضهم وقال الكوفيون اصل فيهما وقوله فى الاسم متعلق بالاصل لانه بمعنى متاصل
او بمحذوف والتقدير لان وجوده الاصل فى الاسم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فانتصب الضمير واتصل قوله وانما لم يعرب الحرف الخ اشارة الى سوال وجواب
تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب ان مطلق المشابهة لا توجب اعطا حكم احد المتشابهين

للاخر

بل هو للآخر لا بد من المشابهة في علة الحكم لكن يرد على الجواب ان علة بنا الحرف ليست من
الامور التي اشبهه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه فكل منهما لم يشبه
الآخر في علة حكمه والحق في الجواب لما كان قارا لم يتزلزل عن وضعه فلا يوثر فيه المشابهة ان الحروف
لكنه لا يدفع قول السائل لا بد من المشابهة في علة الحكم فتدبر قوله اذ لا تعتوره المعاني
اي الطارية بالتركيب فلا نقض بالمشترك من الحروف كمن والاعتوار التداول يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على
على هو سبيل التفرقة المناوبة لا على سبيل الاجتماع قوله تنبيه اي هذا تنبيه فهو معرب لا مبني
كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرا ساكنا وهو ممنوع لان مقتضى البنا ليس الا عدم
التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه
هنا بالمعنى اللغوي وهو الايقاظ لا بالمعنى الاصطلاحي وهو عنوان بحث تدل عليه
الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بادنى تامل كما لا يخفى
فالمشار اليه بهذا اما الالفاظ او المعاني ومن ظن انه بالمعنى الاصطلاحي قال المشار
هنا الالفاظ لكونها العنوان بخلاف المعاني لان عنوان الشيء عايد عليه وفي كون
معاني الالفاظ بحيث تدل عليه الالفاظ السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت
منها بادنى تامل نظر انتهى قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالي فيها الخ تقدم ان
الشبه الاهمالي داخل عند المص في الاستعمالي وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لكن
علله بعدم التركيب قوله وقيل معربة حكما بنا على ان عدم التركيب ليس سببا فالشبه
المذكور ممنوع لانها تتاثر بالعوامل لو دخلت عليها ومنه يعلم ان الكلام في اسما لم
تشبه الحرف شبها قويا مما اتفق على اقتضايه البنا اما هي كالمضمرات واسما الاشارة
فمبنية اتفاقا فتنبه له ولا تغتر بالاطلاق في الاسما واما الافعال قبل التركيب فهل
يجري فيها هذا الخلاف محل تامل وهذا القول اختيار الزمخشري وقد صرح
في الكشاف بان اسما الصور التي هي من جملة تلك الاسما معربة وسكونها للوقف
لا للبنا وبسط الكلام في ذلك فعلم انه يرجع حاصل الخلاف الى ان السكون في
نحو با تا ثا هل هو سكون وقف او سكون بنا وانظر هل هناك ثمرة نطقية يتوقف
عليها الخلاف او هو مجرد تحرير في الاصطلاح قوله لعدم مقتضي الخ اي ولسكون
اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس في الاسما ما يكون كذلك ولو قال لعدم
موجب كل منها كان اخصر وهذا اختيار ابي حيان قوله وهذا هو المثبت للواسطة

القول م

اى التى الكلام فيها وهى الاسما قبل التركيب او ان المقصود هنا هو المثبت للواسطة
على الوقف لان القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة فلا يرد ان المثبت للواسطة
لا ينحصر فيمن قال بما ذكر اذ منه من يقول ان المضاف الى يا المتكلم لا معرب لعدم ظهور
الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب ويسماه خصيا ومن قال المحكى حركة اتباع او حكاية
ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وليس المقصود الحصر لان العدد لا مفهوم له فلا
يرد بنا الامر والمنادى واسم لا على ما يذكر فى ابوابها على ان هذه فرعية والحصر
بغرض قصده للاصول قوله جريا على العادة العادة تكرار الامر مرارا وعلى ايا
على نهج واحد وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة لكونها وجودية وتوقف
فهم السكون عليها فانه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه
على فهم المضاف اليه قوله لانه الاصل فى تحريك البنا عبارة بعضهم لانه ابعد الحركات
من الاعراب واقربها الى اصل البنا لانه لا يوهم اعرابا اذ لا يكون اعرابا الا مع التنوين
او ما عاقبه قوله كهولا اى والمبنى كهولا او وذلك كهولا فهو وما عطف عليه
خبر لمبتدا محذوف ويجوز ان يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره اعنى وقوله
فى لزوم الكسر اى بلا تنوين فى الاشهر فلا ينافى انه جاء صرفه كما جا تنوينه مع الكسر
ايضا والظرف متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه قوله والها فيه للتنبيه ها
المذكور ليس بعد الفه همزة كما ضبطه الدماميني فى باب اسما الاشارة وهو علم على
الكلمة نكر ودخلت عليه ال كما تدخله الاضافة فى قولهم ها التنبيه قوله لتضمنها
معنى الاشارة علة لبنا اسما الاشارة واما علة اعراب ذين وتين فشبهها بمثنيات
الاسما وانما قال على قول لان ابن الحاجب قال بتنائيهما وان ذان وتان صيغتان
مرتجلتان للرفع وذين وتين للنصب والجر والاضافة فى معنى الاشارة للبيان قوله وان
لم يوضع له حرف نوزع فيه بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود
ذهنا وهى حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما فى الباب انها للاشارة الذهنية
ولا فرق بينها وبين الخارجية وانظر وجه تقييده بذهنا فانه يشار بها الى معهود
خارجا غير ان هذه الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع
اسما الاشارة ولا يضر ذلك فى المنازعة لانه لا فرق بين الذهنية والخارجية
وما ذكره من ان اسما الاشارة بنيت لتضمنها معنى الاشارة هو ما قاله ابن
مالك واعترضه ابو حيان وقال الذى ذكره الناس انها بنيت لشبهها بالحرف

فى

فى الانتقار الى مشار اليه قال ويمكن ان يتحمل لما ذهب اليه ابن مالك ان الاشارة من
المعانى التى كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لساير المعانى من الاستفهام
ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا اشار الشيخ هنا ولا تخفى انه لا يظهر
فى اسماء الاشارة ضابط الافتقار اى عند المص لانه اشترط فيه الافتقار المتاصل
الى جملة قوله واما كان اى تضمن معنى الحرف قوله حق الاسم اى ما ينبغى ان يكون
عليه قوله مع ذلك اى ما ذكره من الدلالة على معنى فى نفسه قوله قد دل على
معنى فى غيره اى بان تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شان الحرف وان لم
يكن ذلك المعنى من معانى الحروف الموجودة بجامع ان كلا معنى غير مستقل ملحوظا
تبعا لان المقصود وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع
حرف او تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وح فلا حاجة الى ما قاله ابو حيان
من التمحل لكلام ابن مالك ولا موضع لنزاع بعضهم فتدبر وبه تعلم ما فى كلام الشيخ
اولا وثانيا قوله فى ذلك اى ما ذكر من الدلالة على معنى فى غيره قوله من شان الحرف
اى عادتها قوله وبنى على الكسر اى وذلك يستلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من
التقاء الساكنين علة لبنايه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصلية علة لكون الحركة
خصوص الكسر فظهر ان كلامه مطابق لقولهم ما بنى من الاسماء على حركة يسئل عنه ثلاثة
اسيلة قوله مع حرف العطف اى وحرف العطف يغنى عن الاتيان بالكاف لانها مقدرة
مع العطف قوله للاشارة الى ان المبنى الخ اى ولولا الكاف توهم رجوع قوله فى لغة
الحجازيين لهولا فلم يفد الكلام ان المبنى نوعان بقى ان ما الحكمة فى الاتيان بلفظة
ذلك وهلا قال وحذام ويكون مشاركا لهولا فى الخبرية عن المبتدا المحذوف او
فى المفعولية للفعل المحذوف ويكون من عطف المفردات واما على ذكر ذلك فهو من
عطف جملة على مفرد لان كذلك خبر مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدا او تابع
له قوله مما هو على وزن فعال بفتح اوله اى معدولا كما قيد بذلك فى التسهيل وقال
شراحه واحترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول اسما مفردا نحو حباح او مصدرا
نحو ذهاب او صفة نحو جواد او اسم جنس نحو سحاب فلو سميت شيئا منها امرأة
فولا واحدا الا ما كان مونثا كعناق فممنوع من الصرف وبه يعلم ما فى اطلاق
الشارح ان فعال علم المونث مبنى عند الحجازيين فان ذلك انما هو فى المعدول
وما فى اطلاق المحشى ان هذه الاربعة معربة منصرفة قوله علما لمونث افهم

انه لو سمي به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مونث لعتبره وتجوز صرفه لانه انما كان مونثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التانيث بزواله قوله مطلقا اى سواختم بالرام لا كما لا يخفى لا رفعا ونصبا وجرا قوله قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر اى فانه مبني باتفاق تميم واهل الحجاز قال في التسهيل واتفقوا على كسر فعال امرا ومصدرا وحالا اوصفة جارية مجرى الاعلام اوصفة ملازمة للندا وكلها معدول عن مونث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمي به مونث فهو كرقاش على المذهبين انتهى وبه مع ما سلف تعلم ان فعال بفتح اوله اكثر من ثمانية اقسام وان المعدول اكثر من اربعة ومثال الامر نزال والمصدر فجار وحماد والحال نحو بداد من قوله وذكرت من لبن المحلق شربة والخيل تعدو بالصعيد بداد والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للمنية وحمام للداهية والملازمة للندا نحو يا فساق وقوله فهو كعناق اى يمتنع من الصرف وقوله وقد يجعل كصباح اى اى فينصرف هذا ووجه الشبه العدل والتعريف والتانيث ووجه العدل في المشبه به ان نحو نزال معدول عن مصدر مونث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما قال الجمهور ووجه علمية نزال المونث انه علم لصيغة انزل وبنا ما ذكر لا ينافي ما سبق من حصر سبب البنا بشبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها وقيل علة بنايه تضمنه معنى ها التانيث واليه ذهب الربعي وقيل توالي العلل واليه ذهب المبرد وقال لانهم اذا منعوا الصرف لسببين فبنوا لثلاثة ورد بان ادربيجان فيه خمسة اسباب وهو معرب وقد يجاب بانهم نبهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب يجوز للبنا لا موجب بقي ان الشارح لم يذكر سبب بنايه على حركة ولا كون الحركة كسرة اذ قوله فيما سياتي وبني على حركة الخ خاص بامس بدليل ذكره في اثنا الكلام على بنايها واعرابها اعراب ما لا ينصرف وان كان ما قاله على ما فيه يمكن اجراوه في فعال قوله والكثير في تميم الخ وذلك حرصا على الامالة التي هي مذهبهم اذ لو اعربوه اعراب ما لا ينصرف كانت الرا مضمومة او مفتوحة فلا تاتي الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان الامالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ثم ان الامالة لا توجب بنا ما لم يوجد فيه سبب البنا فان كان للبنا سبب عندهم فهو المقتضي له والا فلا يصح البنا فليتدبر قوله قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الخ لان العدل مقدر والتانيث محقق

واجيب

واجيب تبعا للمرادى وغيره بان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة فلذا جعلها
س منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبان
س لما وجد فيها اعتبار العدل من غير نزاع اذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء لحصل سبب
البنا اذ السببان وهما العلمية والتانيث لايوجبانه فقد وافق المبرد فى هذه الحالة
على اعتبار العدل فيما لم تختم بالراء لحمل على النظاير لالتحصيل سبب منع الصرف وهذا
محصل ما اجاب به الجامى كغيره وهو مبنى على ان سبب البنا فيما ختم بالراء توالى العلل
وفيه ما عرفت **قوله** ومر دهر على وبار الخ قال فى شرح الشذور وقيل ان وبار
الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض
وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال اولا هلكت بالتانيث على معنى القبيلة
وثانيا وباروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول فيكتب بالواو والالف كما
يكتب ساروا **قوله** واعرب الثانى لان قوافى القصيدة مرفوعة والثانى مرفوع على انه
فاعل هلكت **قوله** مطلقا اى رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين وبه كما فى الهمع **قوله** اذا اريد
به معين عبارة الاوضح اليوم الذى يليه يومك وعبارة البدر بن مالك اليوم
الذى قبل يومك ثم قابلوا ذلك بما اذا نكر فبقى ما اذا اريد به معين من الايام الماضية
ولا يبعد ان يكون حكمه حكم ما اذا اريد به اليوم الذى قبل يومك ويكون التقييد
بذلك لانه الغالب فى ارادة المعين وهو المناسب لقول الشم تبعا للشذور وربما اذا
اريد به معين لكن نسره فى شرحه بما قاله ابن مالك **قوله** ولم يصغر اقتضى ان
امس يصغر ولكن س وغيره نصوا كما قال ابو حيان انه لا يصغر وكذا غدا استغنا
بتصغير ما هو اشد تمكنا وهو اليوم والليلة واجيب بان المبرد ذكر انها تصغر وكذا
ابن برهان فى الغرة **قوله** وعلة بنايه الخ ولذا لم يبن غدا مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها
لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى امس لانه
فى معنى الفعل الماضى واعرب غدا لانه فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب واستدل
فى الاشباه والنظاير على تضمن امس لام التعريف بامرين احدهما انه معرفة فى
المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه
لام التعريف والثانى انه يوصف بما فيه الالف واللام كقولهم امس الدابر ولولا
انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما
وقع معرفته قبل نكرته **قوله** وبنى على الحركة الخ قد جرى هنا على التعرض

لجواب الاسئلة الثلاث فيما بنى على حركة من الاسما صرتحا **قوله** ليعلم ان له اصلا فى
الاعراب هذا وقع فى كلام غيره عند الكلام على اسباب البنا على الحركة ولذا لم
يذكره هو فيما سياتى وفيه ان كل اسم له اصل فى الاعراب فلو كان من اسباب البنا على
الحركة لزم بنا جميع الاسما على حركة فالاولى ان يعلل بان له حالة اعراب او بالفرار من
التقا الساكنين وهو المناسب لما علل من كون الحركة كسرة **قوله** مطلقا اى رفعا
ونصبا وجرا ونقل فى الهمع ان منهم من اعربه منصرفا مطلقا **قوله** والعدل عن
الامس الفرق بين العدل والتضمين ان العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمين
فلذا اعرب المعدول وبنى المتضمن وبه يعلم سر اعراب سحر وبنا امس عند الحجازيين
وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقا معناها والتضمين استعمالها فى
المعنى الاصلى مزيدا عليه معنى اخر **قوله** يخص ذلك اى اعرابه اعراب ما لا ينصرف
بحالة الرفع كقوله اعتصم بالرجا ان عن باس • وتناس الذى تضمن امس **قوله** فلا تخلو
فى اعرابه فيه نظر فان من العرب من يستصحب البنا مع ال كقوله وانى وقفت اليوم والامس قبله صح
ببابك حتى كادت الشمس تغرب بكسر السين وهو فى محل نصب عطفا على اليوم قالوا
والوجه فى تخريجه ان تكون ال زايدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم
البنا او تكون هى المعرفة وجر على اضمار الباء والكسرة اعراب لا بنا **قوله** فبنى اجماعا كذا
فى الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم انه كسحر
ظرفا ونقل الزجاجى ان من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص ان فيه
خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها **قوله** كاحد عشر واخواته اى نظايره
شبه النظاير بالاخوات لما بينها من التقارب والتماثل ثم اطلق اسم المشبه به على
المشبه على وجه الاستعارة التصريحية **قوله** الى تسعة عشر بادخال الغاية
وهو بيان لاخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة فانه يصير الاستثنا
منقطعا وشمل كلامه ثمانى عشرة ولا ينافى انه يجوز فى بابه كل من الفتح والاسكان
وحذفها مع بقا كسر النون او فتحها لان الفتح هو الوجه **قوله** فى لزوم الفتح متعلق
بمعنى الكاف من قوله كاحد عشر والمراد لزوم الفتح لاخر كل من الجزءين فى
الاحوال الثلاثة فى الافصح باعتبار القياس او بشرط الافراد فلا يرد ان العدد
المركب اذا اضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك وخمسة عشر زيد يجوز
فيه اعراب العجز مع بقا الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز بالاضافة

لان

لان ذلک لیس بقیاس عند من خلا فا للمفسر والاضافة لاتخل بالبنا کما لاتخل به
الالف واللام اتفاقا فی نحو الاحد عشر وان کانت الاضافة من خواص الاسما
والمبنی قد یضاف نحو کم رجل عندک ومن لدن حکیم خبیر وفرق الاخفش
والفرا بین اللام والاضافة لان ذا اللام کثیرا ما یکون مبنیا نحو الان والذی واخواته
واما المضاف فلا یکون الا معربا الا الذی واخواتها الا تری الی اعراب ای للزوم
اضافته مع ثبوت علة البنا فیه واعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبنا
عند القطع عنها وبنا حیث واذا واذ ونحو قوله علی حین عاتبت المشیب علی الصبی
لعارض **قوله** فلافتقاره الی الثانی ای فشابه الحرف وفیه ان الشبه الافتقاری
لایوجب البنا الا اذا کان متاصلا الی جملة والافتقار الی مفرد لابو ترکیبها
الله ویجاب بان ذلک فی الشبه الذی هو من اسباب البنا الاصلی وما هنا
بنا عارض بالترکیب وهو یکفی فی سببه الشبه فی مطلق الافتقار وعلل الجامی
بناوه بوقوع اخره وسطا للکلمة الذی لیس محلا للاعراب وهو معنی ما فی بعض
النسخ من قوله فلتنزیله منزلة صدر الاسم واستشکل بان جعل هذا سببا للبنا
یعارض باعراب المرکب الاضافی من الاعلام فان قیل انما اعرب هذا استصحابا للاعراب
السابق قیل فهلا اعرب جز العددی الاول ایضا لذلک فان قیل العددی صار کلمة
واحدة بالمزج بخلاف الاضافی اذ لا مزج فیه قلنا ممنوع بل هو کلمة واحدة وان
لم یکن فیه مزج ولذلک لایدل شی من اجزایه علی جز معناه هذا وقد علمت
ان التعلیل بذلک للبنا العارض بالترکیب فلا یرد ان الوقوع وسطا لکلمة لا
یصلح علة للبنا الواجب عند من حصره فی شبه الحرف کما اسلفه الشیخ تبعا لابن
مالک بقی هنا امر اخر وهو ان البنا انما یکون فی الاخر کالاعراب ولا یخلص الجواب
بان المراد انه لم یعرب لما ذکروا اذا انتفی الاعراب خلفه البنا اذ لا واسطة او بانه
لما دل الاعراب علی وصف فی المعرب وجب تاخره بخلاف البنا کما لایخفی ولا یبعد عندی
اخذ اما یاتی عن شرح اللباب ان یقال انه بنی کالثانی لتضمنه معنی الحرف ویدعی
تضمن المرکب بتمامه لذلک **قوله** فلتضمنه معنی الحرف قال فی شرح اللباب وفی عبارتهم
ان الثانی متضمن للحرف تساهل لان المرکب یشتمل علی معنی اسمین وحرف فالمتضمن
للحرف هو المرکب لا احد جزییه الا ان الحرف لما قدر فی الثانی قالوا انه یتضمن
الحرف **قوله** لما مر ای لیعلم ان له اصلا فی الاعراب **قوله** وانما لم یمزج الاسمان الخ قال

الرضى وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين
واخواته ومايه والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التى الفاظها مفردة
انتهى وهو اثبت مما فى الشرح **قوله** موقع النون بدليل انه لا يضاف كما يضاف اخواته
فلا يقال اثنا عشرك لانه كاثنانك قال البدر بن مالك فان قيل كيف صح وقوع العجز
من هذا موقع النون فاعرب بصدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع
التنوين من خمسة فاعرب صدره قلت صح ذلك فى اثنى عشر لان ثبوت عشر بعد
الالف منه متاخر عن ثبوت النون فى اثنان لما علمت ان التركيب متاخر عن الافراد والمتاخر
لا يمتنع ان يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح فى نحو خمسة عشر لان ثبوت عشر بعد
التا منه ليس متاخرا عن ثبوت التنوين فى خمسة بل متقدم عليه لان تركيب المزج
من الاوضاع المتقدمة على الاعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن ان يقال وقع
موقع المتاخر انتهى ولغموض هذا الكلام اشكل على بعضهم فلم يهتد نضيا به
للمرام وايضاحه ان الاوضاع ثلاثة اوضاع المفردات وهى الاوضاع الاول واوضاع
المركب المزجى وهى اوضاع ثوانى عن اوضاع المفردات لان تركيب المزج حقيقته
ان تعمد الى مفردين فتمزج منهما واحدا واوضاع المركبات الاسنادية وهى متاخرة
عنها ضرورة ان مركب الاسناد ان تعمد الى المفردات والممزوجات فتولف منها
كلاما اذا عرفت هذا فاعلم ان التنوين انما يقع بعد الاعراب والاعراب انما يقع بعد
التركيب الاسنادى فالتنوين انما يقع فى المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تقارن
الوضع الافرادى واذا علمت هذين الامرين فاعلم ان العقل شاهد بصحة دعوى وقوع
المتاخر موقع المتقدم واستحالة العكس واذا عرفت هذه الامور الثلاثة استحال
عندك دعوى وقوع العقد موقع التنوين لان التنوين انما يوجد فى المرتبة الثالثة
والتركيب وجد فى المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وقوع العقد موقع
النون لان النون موجدة فى المرتبة الثانية هذا وحيث ثبت ان المركب العددى
من المزجى عندهم ان اشكل عليه ضابط المزجى بانه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة
تا التانيث مما قبلها بجامع ان الجزء الاول ملازم للفتح والاعراب على الثانى الا ان يقال
انه تعريف للمزجى المعرب ينبغى ان يكون الجزء الثانى من اثنى عشر واثنتى عشرة
لا محل له من الاعراب لان حق اعراب المزجى ان يكون فى اخره لانه صار كلمة واحدة
وقد تعذر هنا للبنا واعرب الاول لما تقدم فلا يكون للثانى محل من الاعراب ويويده

انه

انه قايم مقام النون التى لا محل لها ويحتمل ان يقال محله الرفع الذى كان له قبل
التركيب لكن قضية كلام الامام ابن هشام انه فى محل جر بالاضافة كما تعرفه قريبا
قوله وبنى العجز فيهما لتضمنه حرف العطف قال المص فى الحواشى قلت لطالب علم لم
بنى عشر فى اثنى عشر فقال لوقوعه موقع النون فى اثنان فقلت له يلزمك ان تبنى
الصلاة فى والمقيمى الصلاة فقال اخر لتضمنه معنى الواو فقلت انما يتضمن معنى
الواو اذا لم يكن لها ارتباط الا من جهة العطف كما فى حالة التركيب واما اذا كانت
مضافا اليها فهى كزيد فى غلام زيد فكما لا يصح ان يقال اصله غلام وزيد لا يصح فى
اثنى عشر فسكتا ولك ان تقول الاضافة ضربان اضافة تحقيقية وهى التى
يلزم فيها ما ذكرت واضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدى كرب على
لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع ان يقال ببقى معنى الواو وحالة الاضافة
وعلى هذا فقد يحاجى بهذا الموضع ويقال لنا اضافة على معنى الواو فان قيل
لم خصوا هذا دون بقية اخواته بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا على اعراب
الصدر اما تنبيها على الاصل او كراهة با المثنى او غير ذلك عدلوا عن تركيب المزجى
لئلا يكون اعرابه مع بقا التركيب المقتضى للبنا كالترجيح من غير مرجح انتهى وقد
يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البدر بن مالك المتقدم قوله كالجهات
الست اى كاسمايها والست نعت للجهات واما اسماوها فاكثر من ست والمراد
بعضها والا فذات اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجهات الست باعتبار
الكاين فى المكان فان له ست جهات قال الرضى واعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة
عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام وورا وخلف ودون واول
ومن عل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك انتهى
فما تمثله اسما الجهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لكن ظاهر الاوضح
يقتضى السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال واجرى التفصيل فيها ولم يتعرض لسماع
وعدمه فى المقام فى ~~المقام~~ وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمى فى حواشى
الجامى كلامه تبعا للرضى قوله وحسب اى بسكون السين واما بفتحها فهو نحو هذا
بحسب هذا اى بقدره وعدده فليست مرادة هنا والساكنة السين استعمالان
احدهما ان تكون بمعنى كاف تشبيها باسم الفاعل فتستعمل استعمال الصفات فتكون
نعتا للنكرة وحالا من المعرفة لانها لا تتصرف بالاضافة حملا على ما هى بمعناه واستعمالا

الاسما فتتاثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على من زعم انها من اسما
الافعال والثانى ان تكون بمعنى لاغير فى المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم
نحو رايت رجلا حسب كانك قلت حسبى او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون واقتضى
كلام الالفية انها تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وكذا كلام الشرح خصوصا وسيقول
ومثلها فى جميع ماقدمناه اسما الجهات وماعطف عليها قال ابو حيان ولا وجه لنصبها
لانها غير ظرف الا انه نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة هذا ملخص ما فى الاوضح
قوله واول الصحيح ان اصله اوال بوزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغم
بدليل جمعه على اوايل وانه لا يستلزم ثانيا وان معناه ابتدا الشى بخلاف الاخر
فيقتضى اولا وله استعمالان احدهما ان يكون صفة اى افعل تفضيل بمعنى الاسبق
فيعطى حكم افعل التفضيل من منع الصرف وعدم تانيثه بالتا ودخول من عليه
والثانى ان يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما اولا قال ابو حيان وفى محفوظى
ان هذا يونث بالتا والثانى هو المراد هنا لانه يستعمل استعمال الظروف كقولك جيتك
اول النهار فيعطى حكم قبل من الاحوال الاربعة فليراجع فى الاوضح وشرحه قوله
ودون هو فى الاصل ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك
جلست دون زيد ثم استعمل فى الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم فى مطلق التجاوز
عن حكم الى اخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وعن محكوم عليه الى اخر نحو
اكرمت زيدا دون عمرو وقال الرضى ودون بمعنى قدام نادرة التصرف ولدخلها
معنيان اخران هى فى احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا
كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى
زيد وتبصرف بهذا المعنى نحو هذا شى دون اى خسيس ومعناها الاخر فيهاهو
غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه الهة كان المعنى
اذا وصلت الى الالهة اكتفى ولا اطلب الله الذى خلقهم وورآهم فهم كانهم قدامه
فى المكان تعالى الله عنه انتهى قوله حذف المضاف اليه اى ترك من اللفظ قوله فنيا
لذلك اى عنده فاللام للتوقيت لا للعلة قوله ومن قبل الخ تمامه فما عطفت مولى عليه
العواطف ومحل الشاهد معلوم والمراد بالمولى هنا ابن العم ومولى الثانى بدل من
الضمير فى عليه قدم للضرورة والمعنى نادى ابن عم قرابته ليعينوه فيما هو فيه
من حزن او نازلة فما رحمه احد منهم ولا اجابه لدعايه قوله فساغ لى الشراب الخ قاله

عبد الله

عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه والشاهد ظاهر قال الدماميني معنى كنت
قبلا متقدما ومعنى فما شربوا بعدا اما شربوا متاخرا ولا ينوى تقدم ولا تاخر على
شى معين وانما المراد فى هذه الحالة مطلق التقديم والتاخر من حيث هو واما فى
حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتاخر على شى بعينه انتهى واغص من غصص من
باب علم يعلم والفرات العذب السايغ ويروى بالما الحميم اى البارد من الاضداد
والفرات انسب لان الحميم يطلق على الحار وليس مرادا قال الشاطبى عند قول ابن مالك
واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا الخ تخصيص النصب فى هذه الاشيا اذا قصد تنكيرها
دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى والشيخ لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر
الرفع قوله او خفضا بمن اختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تختص
بخاصة دون اخواتها قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها
بمعنى فى نحو جيتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما جيتك من
عندك وهب لى من لدنك فلابتدا الغاية وقال ابن مالك ان من الداخلة على قبل
وبعد واخواتهما زايدة وانظر ذلك مع ان مذهبه ان من لا تزاد فى الايجاب قوله
لزوال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير اذ هما فى هذه الحالة نكرتان والتنوين
فيهما للتمكين قال ابن مالك فى شرح الكافية وذهب بعض العلما الى ان قبلا فى قوله
وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا انه اعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا
من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف اليه
بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين
عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار الرضى ما ذهب اليه ذلك البعض
وعليه فلا فرق فى المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها
بخلافه على القول الاول فانه اذا اعرب كان المضاف اليه فى حكم الثابت واذا بنى كان فى
حكم الساقط نسيا وقيل الفرق بين معربها ومبنيها وان كان المضاف اليه فى الحالتين
محذوفا انها مبنية متضمنة لمعنى المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن اين لحرف
الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا فى نفسه لا ان شيا يتضمنه فهو
كالظرف فى قولك خرجت يوم الجمعة فى ان الحرف محذوف فى نفسه لا متضمن له وقال
بعضهم انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة لان معنى وكنت قبلا اى قديما وابدا
به اولا اى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتاخرا لان من زايدة وكلام

الشارح يوافقه قوله اذ هافى هذه الحالة نكرتان اى دائما بخلافه فى غيرها فتارة تكونان معرفتين وتارة نكرتين فاندفع ماقيل ان كلامه يفهم انهما فى باقى الاحوال معرفتان وفيه نظر لان المضاف اليه الملفوظ او المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفى انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سوا نويت معناه اولا انتهى وفى الارتشاف واذا قطعنا عن الاضافة لفظا ونوى ما اضيف اليه وكان معرفة بنيا على الضم وقد يتوقف فى تعريفهما بالاضافة الى معرفة لانهما متوغلان فى الابهام كما صرح به الش قوله لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ انما اعتبر فى بابها الشبه الكامل مع ان تضمن الاسم معنى الحرف كاف فى البنا لعراقتهما بدليل اعرابهما فى اكثر الاحوال قوله مع ما فيهما الخ احتاج لذلك لما فى الاول من الخفا على مايعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوى ثم ان ذكره الشبه الجودى هنا لايناسب حصر شبه الحرف فى الانواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لايناسب حصر البنا فى شبه الحرف ويجاب عن ذلك كله بان الكلام هنا فى بيان سبب البنا العارض بحذف المضاف اليه ونية معناه وما تقدم فى بيان سبب البنا الاصلى وهو المحصور فى شبه الحرف وتلك الضوابط كما حقق فى شروح الالفية عند قولها لشبه من الحروف الخ واشرنا اليه فيما مر قريبا قوله قوله والافتقار يوافق قول الرضى وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها من المضاف اليه لمشابهتها الحرف قوله لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسما الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسما انتهى وفيه ان الاضافة لم تظهر اذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبن الظروف ح مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت كما لاتخفى الا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه فالاضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما حيث واذ فانهما وان كانتا مضافتين الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما بدل فى بعض ذكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البنا فى هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم التصرف الاعرابى قوله لما مر اى ليعلم ان لها اصلا فى

الاعراب ومر ما فيه قوله اما مجرورا نا او منصوبان اى فى الاغلب قوله لصيرورتها
الخ اى الاصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبى وغاية الكلمة المضافة
اخر المضاف اليه لانه من تتمته اذ هو المنسوب اليه وبه تعريفه فاذا حذف وتضمنه
المضاف صار اخر المضاف غاية ولم يسم كل وبعض غايتين لحصول العوض عن
المضاف اليه قوله والاعراب اى مطلقه لان خصوص النصب على الظرفية والجر بمن
لا يجرى فى غير واعلم ان غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة ما بعده
اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير
الذى خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير
عمرو فان ماهيتهما واحدة ثم ان الشيخ لم يمثل لحالة الاعراب فنقول اذا ذكرت
المضاف اليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غيرها على حذف الخبر وبنصبها
على اضمار الاسم وتنوين ثبوته ليس غيرا بالفتح كذا فى المغنى والظاهر انه يجوز
فى هذه الحالة الرفع ايضا على حذف الخبر قال البدر الدمامينى ويجوز ان
يكون غير حيث فتحت اضيفت او قطعت لفظا هى الاسم والفتحة بنا لما ذكره بعد
من جواز بناء غير اذا اضيفت لمبنى اى حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت
لمبنى كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حمامة فى غصون ذات اوقال قال
الدمامينى وكان بعض الناس يسال فقال كيف يقال ان غير فى البيت اضيفت الى
مبنى مع ان هذا المضاف اليه فى تقدير معرب وهو النطق فلم نضف فى الحقيقة الا
لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذى يؤول به واما الحرف المصدرى وصلته فمبنى لانهم
يقولون المجموع فى موضع كذا انتهى والذى اوقع هذا البعض ظنه ان المضاف
اليه المبنى جملة ان نطقت لان عبارة المغنى محتملة والذى ذكره الرضى انه ان حيث
قال واما اذا اضيفت الى ان فلا خلاف فى جواز بنايها وانشد البيت وجعل ان هى
المضاف اليه على التوسع باعتبار انها صدر الجملة والجزء الملاقى للمضاف اولا فلا ينافى
ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا يعرف ما فى قول المحشى محل اعرابها اذا ذكر المضاف
اليه اذا لم تكن صدر ما تضاف الى ان والا فلا فيجوز فيها الاعراب والبنا كما ذكره الرضى
ومثله فى المغنى ومن البنا قول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حمامة فى غصون
ففتح غير مع كونها فاعلا ليمنع ولكن ذهب ابن مالك الى انه لا يبنى مضاف الى مبنى
بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرفا ولا غيره لان الاضافة من خصايص الاسما التى

واذا حذفته صح

ذات او قال صح

لوا
التى تكف سبب البناء وتقلبه فى غير ما موضع فكيف تكون داعية اليه واول ما استدل
به انتهى فتامله وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه فى المغنى فى الباب الرابع
وتقول اذا حذفت المضاف اليه ولم تنو شيا ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير
بالضم والتنوين فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات او للعوض
وكان المضاف اليه مذكورا قوله فاضمر اسم ليس الخ تحتمل ان غير اسم ليس وخبرها
محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ولذا قال فى الاوضح فهى اسم او خبر وفى
المغنى وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب
وان غيرا شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا تحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا
وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق
وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض فعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن
خروف تحتمل الوجهين قوله لمشاركتها لها فى الابهام علة للالحاق ولانها غير لا تتعرف
بالاضافة اما مطلقا او اذا لم تقع بين ضدين وهى اشد ابهاما من مثل لانها لا تثنى
ولا تجمع وقولهم غيران واغيار ليس بعربى كما فى المغنى ولذا لم تبن مثل على الضم
قوله او بلا اى التبرية كما دل عليه قول الرضى لا تحذف منها المضاف اليه الا مع
لا التبرية وليس لكثرة استعمالها بعدهما قوله وابن الحاجب فى الكافية اى على ما
فى بعض النسخ قوله وقد سمع وقوع غير بعد لا منه يستفاد ان محل الخلاف هذا المركب
لا خصوص الضم حتى انه اذا قيل لا غيرا مثلا لم يكن لحنا باتفاق والقول بان المراد سمع صح
وقوع غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر لانه انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الممنوع
خصوص الضم قوله انشد ابن مالك والظاهر انه لا يستشهد الا بما يصح الاستشهاد
به قوله فى لزوم السكون اى لاخرهما بحسب الوضع فلا ينافى انهما قد تحركان لعارض
كالتقاء الساكنين قوله ونكرة موصوفة اى لا تامة فليس قضية كلامه ان
الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما نكرتان كنظيرهما
فى ما تنبيه تاتى من ايضا نكرة تامة وذلك عند ابى على قاله فى قوله ونعم من
هو فى سر واعلان وزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح
فهو مبتدا خبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف ونحو قال ابن مالك من موصوله على
ما بينه فى موضع وتاتى ايضا زائدة فيما زعم الكسائى فى قوله وكفا بنا فضلا على من غيرنا
وذلك سهل على قاعدة الكوفيين ان الاسماء تزاد والحق انها موصوفة اى قوم غيرنا

قوله

قوله في الوضع اي بنا على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين ان يكون
الثاني حرف لين ونقل الشاطبي ان ابن جني اعترض على من اعتل للبنا كم
ومنذ لك ثم قال وعلى الجملة وضع الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرفين
حرف لين قوله او موصوفة فيه نظر لان الموصوفة لا تفتقر الى جملة لانها
توصف بالمفرد ايضا نحو مررت بمن معجب لك والشبه في الافتقار شرطه ان
يكون الى الجملة قوله لشبهها بالحرف في الوضع او المعنى اما الاول ففيه ما علمت
واما الثاني ففي الاستفهامية ظاهر واما في الخبرية فلانها تضمنت معنى حرف
التكثير وهو من الجنسية او رب او حرف مقدر وضعه وعن ابن الحاجب والانه
لسي تضمنها معنى الانشا الذي هو بالحرف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض
فاشبهت ما تضمن معنى الحرف قال بعض شراح الكافية فان قيل الخبر ينافي الانشا
فكيف قال في علة بنا كم الخبرية او لتضمنها معنى الانشا قلت يعلم جوابه مما ذكره
المصنف في امالي المسايل المتفرقة وهو قوله كم رجال عندي يحتمل الانشا والاخبار
اما الانشا من جهة التكثير لان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال
والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره
ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب والاخبار باعتبار العندية فان كونه عنده
له وجود في الخارج فالكلام باعتباره محتمل للامرين بالاعتبارين المذكورين
المختلفين انتهى وذكر الرضي بعد ان ذكر ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق
والتكذيب وهو دليل كونها خبرية ما حاصله ان معنى الانشا في كم في الاستكثار
والمتكلم لا يقصد ان له خارجا هو الموجود بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة لا
استكثارا فلا يصح ان يقال لمن قال كم رجلا لقيته كذبت فانك ما استكثرت اللقا وان
صح ان يقال ما لقيت رجلا كما لو قال ما اكثرهم يصح ان يقال ليسوا بكثيرين لا ما تعجبت
من كثرتهم قوله وهو اصل البنا اي اصل انواعه ودعوى انها ليست انواعا
لعدم الجنس الشامل لها ممنوعة سيما ان قلنا ان البنا لفظي اي الارجح منها قال
المصنف وقولنا الاصل كذا له احكام منها انه لا يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في
الاسما الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول ابن الخباز الاصل في الحروف البنا فغلط
في استعمال لفظة الاصل ومنها انه لا يستعمل في شي وهو ملازم لغيره وقول
ابن معطي الاصل في البنا الافعال غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها

في حواشي الالفية

فغلط

انا اذا قلناه في شي امتنع السوال عما جا على وفقه فمن ثم لا يسيل عن بناء
الحروف والفعل الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البنا على السكون
ويسال عن بنا الاسم واعراب المضارع والبنا على الحركة وانما علل بنا المضارع
لان الاعراب قد صار له اصلا وثال في محل اخر نعم اذا وجد معارض يقتضي
الخروج عن الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السوال لانه راجع الى الفحص عن
علة عدم تاثير ذلك المعارض مثل ذلك ان يقال لم لا بني التميمون نحو حذام
مع مشابهته لنزال ولم بني المضارع مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة
المقتضية للاعراب ولم بني على السكون مع نون الاناث مع ان كل شي كان البنا له
بعد الاعراب استحق البنا على الحركة قوله لخفته وثقل البنا لعله لانه يلزم حالة
واحدة وعللت اصالته ايضا بانه ضد الاعراب واصل الاعراب الحركة فاصل البنا
السكون وبانه اخف من الحركة فناسب اصالته قوله كالتقا الساكنين عبارة
الاشموني واسباب البنا على الحركة خمسة وذكر ما ذكره الش وح فالكاف استقصائية
لكن بعضهم زاد اسبابا يستغني عنها بما ذكر لكن ذكر الشاطبي من اسباب
البنا على الحركة قوة الطلب للحركة نحو ذيت وكيت كنايتين عن الحديث بنيا على حركة
لان تاها للتانيث وهي تطلب تحريك ما قبلها فاجرى هي والفرق بين اداتين نحو انا
وان خص اولها بالحركة لمزية الاسمية واقتصر في البسيط على اربعة كما في الاشباه
والنظاير واسقط كونها عرضة الخ ولعله لان ما قبله يغني عنه ان لم يكن عينه
قوله وكونها لها اصل في التمكين قد يقال هذا ينا في قولهم ان فايدة تنوين
التمكين الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف فيبنى
وقولهم ان المبني لا متمكن ولا امكن فانه يدل على ان كل مبني غير متمكن والظاهر ان
يقال بدل هذا وكونه له حالة اعراب او وكونه متمكنا في بعض احواله فانهم لم
يمثلوا له الا بما يعرب تارة ويبنى اخرى قوله وشبهها بالمعرب عبر في البسيط
عن هذا بقوله واما تفضيلا له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا له على
فعل الامر تنبيه ذكر الشارح اسباب البنا على مطلق الحركة وبقي الكلام على اسباب
البنا على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا باس بذكره تكميلا للفايدة فاسباب
الكسر الاصالة في التخلص من التقا الساكنين كامس ومناسبة العمل كبا الجر وكونه
حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادي

والاشموني

د الاشمونى ونظر فيه بان حركة البنا على هذه اللغة انما هى فى المحذوف والفرق
بين اداة واداة كاللام الجارة كسرة فرقا بينها وبين لام الابتدائى نحو لموسى
عبد الله والاتباع كهمز امرأ من نحو ذه من اسما الاشارة والاشعار بالتانيث
كانت واسباب الفتح التخفيف كاين وشبه محلها بما قبل تا التانيث كبعلبك ومجاورة
الالف كايان وكونها حركة الاصل كيا مضار ترخيم اسم المفعول وفيه مامر والفرق
بين معنى اداة واحدة كيا لزيد لعمرو والاتباع كعض امرا من العض واين وكيف
عند قوم والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيهما وتمثيل بعضهم للاتباع
بكيف وللتخفيف باين ليس لتعينه فانه فع ما يقال ما الفرق وهلا قيل بالاتباع فيهما
اذ الساكن غير حصين فيهما او بالتخفيف فيهما واسباب الضم ان يكون فى الكلمة كالواو
فى نظيرتها كنحن ونظيرها هم وشبه المبنى بما هى فيه كذلك نحو اخشوا القوم قاله
المرادى والظاهر ان هذا لالتقا الساكنين لا للبنا كما قاله الشاطبى اما الضمة فى مذ
اليوم فليست حركة بناء ليمثل بها فى هذا الموضع وانما هى حركة التقا الساكنين انتهى
وقد اسلفنا ان حركة التقا الساكنين قسمان فلا تغفل وان لا يكون للكلمة حال الاعراب
كقبل وبعد وشبه المبنى بما لا يكون له حالة الاعراب كيا زيد وكونه حركة الاصل
نحو يا تحاج ترخيم تحاج مصدر تحاج اذا سمى به وفيه ما علم والاتباع كردا مر من رد ومنذ
قوله فى وقوعه الخ لا يخفى ان الواقع كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات
من الجملة الفعل اعتبره او المراد وقوعه كذلك صورة قوله كهل الخ قدم الحرف
لتوغله فى البنا وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه قوله ولما كان الضم والكسر ثقيلين
ثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة الى الفتح قوله اختصا
بالحرف والاسم فى ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظر لان ثقل الضم والكسر ليس سببا
لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما فى الفعل
لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا ولم يمش الشيخ على سنن لانه
علل دخول السكون فى الكلم الثلاث باصالته فى البنا والفتح بقربه منه فكان المناسب
لذلك ان يعلل عدم دخول الضم والكسر فى الفعل ببعدهما عن السكون او كان
يعلل دخول السكون والفتح فى الكلم الثلاث بخفتهما قوله دون الفعل اى فلم
يدخلا فيه لئلا تجمع بين ثقيلين والمح وش فمبنيان على الحذف ورد بضم الدال
فبنى على السكون تقديرا و [illegible]

صفة ص (margin, beside the line beginning «قوله فى وقوعه»)
هى ص (margin, beside the line beginning «اليوم فليست»)
تخفيف (margin, beside the line beginning «الالف كايان»)

زاد المرادى سابعا وهو الحمل على النظير فى لام الامر فى نحو لينفق حملا على الجارة لانها فى الافعال نظيرتها فى الاسما

عبارة المرادى شبه المبنى بما لا يكون له الضمة حال الاعراب نحو يا زيد

والضم في نحو ضربوا للمناسبة لا للبنا والبنا على الفتح تقديرا كما سياتي على ان
الكلام في نفس الفعل مجردا عن اللواحق **قوله** لثقله اما لفظا فلانك لا تجد
فعلا ثلاثيا ساكن الوسط واما معنى فلدلالته على الحدث والزمان ولطلبه
المرفوع بطريق الاصالة ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة
حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول ونحوه **قوله** وهو ما دل على
معنى في نفسه اي كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى
في نفسها اي يفهم منها من غير احتياج الى ذكر شي معين معها وذلك جزء
معنى الفعل واما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة
المعينة الى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا اوجبوا ذكر الفاعل المعين
وبذلك علمت ان من قال هنا اي كلمة دلت ولو بالتضمن التبس عليه هذا المقام
بمقام تقسيم الكلمة الى ما يدل على معنى في نفسه الخ وذلك يعم الاسم والفعل
فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد
يكون مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا القيد خرج الحرف فانه لا
يفهم منه شي من معناه الوضعي بلا ضميمة فان قلت الحدث المتعدي يتوقف
فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا
يجب ذكر شي معين ليفهم منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شي
ما يقوم به واخر يقع عليه وشي ما معلوم كل احد فما اوجبوا ذكر متعلق معين
ليفهم منه الحدث نعم انه لا يحتاج الى ذكر متعلق لفهمه وانما اوجبوا ذكر
الفعل صح فاعلا لاخذ النسبة المعينة في مفهومه لا لاجل الحدث ولذا جوزوا حذف
فاعل المصدر واضافته الى مفعوله فافهم وتقدم في تعريف الاسم ما اغنى
عن الاعادة واعلم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو
ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالته على الزمان بالتضمن وانت خبير بان
دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه والفعل انما دل على الزمان
بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دلت على الزمان نحو
فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما
دال على معنى لا يدل عليه الاخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لانهما
وكذا اللفظ المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بان يكون

نسبة

نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبةً واحدةً كلفظ العشرة مع كل غ ٢
واحد من الخمستين وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل ولا
على واحد من الحدث والزمان والحدث والزمان داخلان ولذا قال بعض
المحققين ان دلالة الفعل على كل منها خارجة عن الدلالات **قوله** وانتصر لهم
المص في المغني وقواه قال فيه لان الامر معنى فحقه ان يودى بالحرف ولانه اخو
النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل
وكونه امرا وخبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
لتقم انت يا ابن خير قريش . فلتقض حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك
فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا
واضربوا واضربي كما في الجزم ولان البناء يعهد كونه بالحذف ولان المحققين
على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت واجابوا مع ذلك عن
كونها افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو
قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فتشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان
الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى ورد ما ذهبوا اليه بان اضمار الجازم ضعيف
كاضمار الجار قيل وبانه خلف من القول بناء على راي امامهم الكسائي ان حرف المضارعة
هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير
وفي الهمع ومنشأ الخلاف ان الاعراب اصل في الافعال ايضا ولا فعلى الاول هو
معرب ايضا لانه الاصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل ولا
مقتضي لاعرابه وربما علل الكوفية ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصريون
لا يرون ذلك بل يقولون انه اصل برأسه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبني على الخلاف
في اصالته **قوله** لان الفعل اي وانما انحصر الزمان في ثلاثة لان الفعل الخ **قوله** علم
اليوم والامس اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين اليومين
او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احصل **قوله** عم صفة مشبهة يقال رجل
عمي القلب اي جاهل **قوله** ماض اصله ماضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم
الياء لالتقاء الساكنين **قوله** ما دل وضعا الخ اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على
حدث وزمان بان يكون جزء معناه حدثا وزمانا انقضى وهو الزمان الذي قبل
زمانك الذي تتكلم فيه اي قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو يقول زيد غدا

خرجت فان التلفظ به ليس متاخرا عن الزمان المدلول عليه نخرجت عند صد ور
قبليته بالذات كقبلية امس على اليوم لا بزمان اخر فلا يكون للزمان زمان فلا
يشكل التعريف بلفظ الماضي فانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل
اما اذا اريد به فظاهر اذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضي واما ان الزمان صح
اريد به شئ كان في الماضي فلان الفعل ما دل على معين اى حدث معين
وذا يدل على شئ من الاشيا غير معين ولا بيضرب في لم يضرب لان دلالته
على الزمان الماضي عارضة ولا بالماضي المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كما
في الانشا وعند الاشارة الى القطع بالوقوع او عند النفي بلا وان في جواب القسم
وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما النايبة عن الظرف نحو ما دامت السموات
والارض وبعد همزة التسوية وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبي وبعد
وقوعه صلة عام او صفة عام نحو كل رجل اتاني وفي التعاريف ايضا لانه في اصل
الوضع للمضي وهذا الاستعمال عارض بقي ان مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث
الفعل مطلقا بزمانه وح ينقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل
وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق ويجاب بانه يكفي في ذلك توهم
العقل للزمان وللناصر اللاقاني في حواشي تشبع به من ليس له فراجعه ان شئت التعريفا
قوله اذ هو متفق على بنايه هذا انما يناسب عند ذكر المبنى من الافعال الا ان
يقال ما جاء على الاصل له قوة تقتضي تقديمه في كل مقام قوله الا بالزيادة هي حروف
المضارعة قوله فرع عن المجرد لا يشكل بالقعود من قعد اذا قيل باشتقاق قعد
من القعود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يعين
القعود بانه ازيد من قعد وان كان ازيد بمعنى ان الحروف فيه اكثر كما ان استخرج
اكثر من ضرب وليس فرعه قوله لما شابه الاسم قوى وشرف لان مشابهة الاشرف
شرف ومشبهه اشرف مما لا يشبهه وح تقديمه ايضا بانه معرب وهو اشرف
من المبني والاشرف حقه التقديم في كل مقام ما لم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر
المعرب من الافعال على ان ذكر الفعل وتقسيمه توطية للبحث عن اعرابه وبنايه
وبان معناه اما موجود او مترقب وكلاهما خير من المعدوم وان سبق له وجود
قوله لتاخره في الوجود اى باعتبار الاتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية
بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن الماضي

وبالنسبة الى زيادة القعود على القعد صح

متقدمة

متقدمة ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لذوات كيوم الجنس مع طرفيه اذ لا
ترتيب في الاتصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الجنس متحقق اتصافه بالحالية
والاربعا بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة قوله بتا التانيث
اي بصحة وجود مسمى تا التانيث اوقبوله والمراد بصحة الدخول استقامة المعنى
وعدم الامتناع بحسب اللغة ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة ان ما دخلت عليه
فعل فاندفع ان معرفة الفعل بصحة دخولها دور لتوقف كل على الاخر قوله الدالة
على تانيث فاعله صفة للمقيد بدون القيد لان المتحركة اللاحقة للصفات كذلك
فتا التانيث مطلقا لا تلحق الا ماله فاعل كالافعال والصفات لكن سكنت مع الافعال
وحركت مع الصفات لما ذكر ولو قال مرفوعه لكان اولى ليشمل نايب الفاعل قوله
الا فعل التعجب الخ اي وتبارك على ما في شرح الكافية الشافية وان نقل البجاي في
شرح الاجرومية قبولها التا التانيث ومثله بتباركت اسما الله والظاهر ان مثله لا يقال
الا عن سماع قوله وحبذا عبارة غيره وحب من حبذا قوله في قولهم كفى بهند اي
من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فانها تقبل التا
نحو كفت هندا ابنها اي وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى وكفى الله
المومنين القتال فسقط ما قيل لا يخفى انهم التزموا تذكير الفاعل في غير كفى المذكورة
قوله ولا يقدح ذلك الخ يعني لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التا في الاصل والعبرة
بالاصل لا بالعارض وايضا العلامة لا تجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها
للتا عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكير فاعلها نظر بالنسبة لكفى
في كفى بهند بنا على ان هند فاعل فالاظهر ان يعلل عدم القدح بالنسبة لكفى
بان العرب التزمت تجريدها من علامة التانيث وان كان الفاعل مونثا لغلبة
زيادة البا فيه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تونث
لاجلها وفي المغني في حرف البا ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب
حيث قال والغالبة اي الزايدة الغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا
وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصحح قولهم
اتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه اي ليتق بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم
كفى بهند بترك التا فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط
من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتا لا تلحق

صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجاز امروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا ولفعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو اكرم بهند لان الاصح ان المجرور فاعل فالاظهر ان يعلل بنحو ما ذكر في فاعل كفى وفي بعض النسخ الا افعل في التعجب فلا اشكال لان فاعله مذكر وهو ضمير ما وكذا افعال الاستثنا لان فاعلها ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في بابه قوله وانما اختصت التا الساكنة به اي التا المتقدمة والبا داخلة على المقصور عليه والقصر حقيقي بناء على ان المراد بها التا الدالة على تانيث فاعله وبمعرفة اختصاص التا الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه قوله للفرق الخ لو علل بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس الخ قوله الى ثقل الفعل اي زيادة ثقله قوله الساكنة بالذات اي التي وضعت على السكون قوله في تكسر الخ كان عليه ان يزيد او تفتح نحو قالتا قوله ولهذا قال المرادي الخ كان يحسن ان يوطي لهذا بانها تحرك للنقل ايضا لكنه اكتفى بدخوله تحت الكاف قوله حركة النقل نحو قالت امه قوله ولا حركة التقا الساكنين اي من كسرة او ضمة او فتحة قوله المتحركة اي وضعا قوله وعلى الحرف فيه ان الكلام في التا الدالة على تانيث الفاعل والداخلة على الحرف لتانيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة اللاحقة له ولذا صرح غيره بان المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه اولا واخرا والمراد بالتا المتمحضة للدلالة على التانيث فلا يرد ان الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل او الكلام في التا اللاحقة له وتا المضارعة تدخل اول الفعل اذ الكلام في التا اللاحقة للماضي اخرا وعلى كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تانيثه تا ساكنة تلحق اخر الماضي او متحركة تلحق اول المضارع قوله وقد تكون في الاسم حركة بنا اي عارض وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هنا وعليه فتدخل المتحركة بحركة بنا اصلي الاسم كذا قيل وفيه ان هنت هذه ساكنة لانه استدل عليها في الشرح بقوله وذكرها هنت وانما حركت الثانية للروي وقد رايتها مضبوطة بخط المهم بالسكون وفي بعض تعاليق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم اتصلت به تا التانيث الساكنة الا هذه انتهى وح المراد باختصاص الساكنة بالفعل ما لا

شذوذ

شذوذ فيه قوله لتانيث اللفظ معناه كما قال الشمني مخالفا للدماميني ان
دخول التا في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انها مراد بها معانيها التي لا
تتصف بتانيث قوله فالمراد به تانيث المعنى لكن يرد عليه نحو قالت نملة اذا كان
لمذكر فانه يجوز لحاق الفعل التا وليست دالة على تانيث المعنى خلافا لمن وهم
قوله في بيان حكمه اى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصر واظهر وكان
وجه اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس بالتصديق
به ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ وبيان اما مصدر من بان اي ظهر فاضافته
للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين اى اظهر فاضافته له اضافة الى
المفعول قوله لفظا نحو ضرب وضربك ومنه ضربا على الاصح كما قال الشهاب
القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الالفية ينبغي النظر في نحو
ضربا فهل يقال انه مبني على فتحة مقدرة على البا وهذه الموجودة لاجل الالف
فلا تكون هي العلامة ونظير ذلك مررت بغلامي فانهم يقدرون كسرة الجر لان
الموجودة لاجل المناسبة او يقال انه مبني على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين
غلامي محل تامل انتهى والفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل
فلم يكن بد من التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب س بخلاف الفتحة في
ضربا فانها موجودة قبل وجود الالف ولم توجد لاجل مناسبتها بل اكتفى
بها فتدبر قوله او تقديرا نحو رمى وقضى وعزى قوله او رباعيا نسبة الى
اربعة من غير قياس وكذا ما بعده قوله لمشابهته المضارع فيما مر اى في
وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا وتتمة التعليل والمضارع معرب والاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحق ان يبعد عن السكون الذي هو اصل البناء
الى اصل الاعراب الذي هو الحركة قوله والاسم بوقوعه موقعه نحو مررت
برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب
وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البنا على الحركة قوله طلبا للخفة ولانه
لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف وظرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان
في علم وشرب قوله الا اذا كان الخ مستثنى من اسم عام محذوف والتقدير
وبناؤه على الفتح في كل حالة من الاحوال الا حالة كونه مع واو الجماعة فهو تفريغ في الايجاب
كما هو ظاهر قوله للمناسبة اى مناسبة الواو واعترض بان كونها للمناسبة

ينافي كونها ضمة بنا قال شيخنا ولا منافاة اذ قد صرحوا بان الكسر في امس للبنا مع كونها للتخلص من التقا الساكنين فتامل **قوله** ففيه اعلال معروف وذلك لان الاصل دعو واو اشتربوا تحرك كل من الواو واليا وانفتح ما قبلهما فقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين وصار ما قبل الواو مضموما تقدير **قوله** المتحرك اراد ما يشمل المتحرك بنفسه او ببعضه المتصل كنا في ضربنا زيدا بالفعل لان الحرف المتصل بالفعل من نا متحرك **قوله** كراهة توالي اربع متحركات الخ ضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا توالي فيه فراعاته اولى وبان توالها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان المقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التانيث بالتا نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو اكرمنا واكرمنا ثم حملت التا والنون على نا للمساوات في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو حمل الاقل على الاكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه اصلا فراعاته اولى والتا طارية على اصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوالى في نحو شجرة اربع حركات حقيقة فان قلت التا معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وفحذوة فلو لم تعتبر التا لوجب قلب الواو يا والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها قلت الاصل في قلنسوة وهو المفرد موضوع على التا والحذف طار كما في الجمع نحو قلانس وقماحد وفحذوة بخلاف نحو شجرة فان الاصل بدون التا واما نحو علبط وعرتن وجندل فمزال عن الاصل والاصل علابط وعرتن مثل قرنفل وجنادل ثم ما ذكر من منع العلة القاصرة احد قولين ذكرهما ابن الانباري وصحح الجواز بنحو ان السكون للبنا كما اسلفه وبنا الفعل على السكون جار على الاصل فلا يسال عنه ليحتاج لتعليله **قوله** كجزء من الفعل سياتي وجهه في باب الفاعل **قوله** وخرج بالمرفوع المنصوب نحو ضربك اذ لا يلزم توالي ما ذكر لان ضمير النصب في معنى الانفصال **قوله** وبالمتحرك الساكن غير الواو نحو ضربا فانه مبني على الفتحة الظاهرة او المقدرة على نحو امر واما الواو فمبني معها على الضم على ما قدمه **قوله** وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى وهو قوله وبناؤه على الفتح **قوله** عارضان اوجبهما ما مراى المناسبة وكراهة ما ذكر وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة

استقبالا

استثقالا منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة
المناسبة كذا قيل ولا تخلوا عن تامل اما تقدير الفتحة استثقالا في ضربت فظاهر
وصرح به بعضهم واما تقديرها استثقالا في ضربوا فهو مشكل والمتبادر ان يكون
التقدير فيه للتعذر اذ يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد ومما يويد
انها للتعذر ما صرحوا به من ان تقدير الحركة في المحكي والمضاف ليا المتكلم للتعذر
لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة قوله توهم ان الماضي الى اخره اى وانه مبني
على السكون مع الضمير المذكور لكن بناوه عليه صح لا يرد عليه شي بخلاف
بنايه على الضم مع الواو ومن ثم سكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك شرح الشارح الكلام
ولعل الاقرب ان مراد المص وبناوه على الفتح لفظا الا مع الخ اى فلا يبنى على الفتح لفظا بل
تقديرا ولعل هذا احكمه قول الشارح توهم دون يقتضي لكن حمله الكلام على خلاف المرام
مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله فيضم فيسكن دون ان يقول فيبنى على السكون
مشعر بموافقته ما في الاوضح وبما تقرر علم ان ما في بعض النسخ من قوله وما ذكرته
من انه مبني على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى ما في المتن والشرح وبه صرح قريبه
في حاشيته على الاوضح عن بعضهم لكن صرحوا عند الكلام على القاب البناء ان
الضم لا يدخل الفعل كالكسر فليتامل انتهى مع انه غير ظاهر زايد لا حاجة اليه نحن
العجب التحشية عليه وعدم التعرض لما في اثباته فعليك بالتدبر التام هذا وقد
قال الراعي في شرح الالفية عند الكلام على موجبات البنا على الضم وعد منها مجاورة
الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا ما نصه هكذا قالوا والظاهر في الماضي
والامر المسندين الى الالف والواو وانهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوات
والامر يبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف او سكون فكذلك الماضي عند اتصاله
به يبنى على حذف النون ولان س رحمه الله تعالى قال في باب التسمية بالحروف انك
تعيد اليه النون اذا سميت به فتقول يا ضربان ويا ضربون وهذا دليل على انه مبني
على حذفها قوله ومنه اى عند جميع البصريين والكساى من الكوفيين قوله لقولهما
اى عند جميع العرب قوله التا المذكورة فيه نظر لان التا المذكورة الدالة على
تانيث الفاعل والتا اللاحقة لنعم وبيس ليست كذلك لان مرفوعهما ليس
فاعلا لمعناهما لان معناهما ان كان امدح او اذم فواضح وان كان حسن وقبح فلان
الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بمذكورة ولا

قوله اما تقدير الفتحة استثقالا الخ فيه لا منافاة بين ضربت وبين نحو ضربوا اذ لا يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد يستحيل تحركه وسكونه في آن واحد

اشار بذلك الى الشنواني المحشي بحاشيته

لهما

انوثة او هو مذكر الا ان يقال المراد تانيث الفاعل نفسه او فرده المقصود بالحكم وقال الرضي ودليل فعليتها لحاق التا التي لا تنقلب ها في الوقف لهما وهي لا تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت قوله من توضا الخ من شرطية وتوضا فعل ماض والفا في بها رابطة والضمير راجع الى الرخصة والجار متعلق بمحذوف اي فالبرخصة اخذ ونعم فعل ماض والتا علامة التانيث والفاعل مستتر مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعمت رخصة الوضو لكن قال بعضهم ان تمييز هذا الباب لا يحذف لبقا الابهام وعدم مفسر الضمير ح لانه كالعوض من الفاعل ولذا اشترط فيه ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفرا والزمخشري ولا يكاد يجمع بينها قال ذكر البعض واما حذف التمييز في الحديث لانه عوض منه التا وفي الرضي واعلم ان الضمير المبهم في نعم وبيس على الاظهر والاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اتفاقا بين اهل البصرة وكذا في كلام غيره وعلله بعلتين لكن في بعض شروح الالفية ما يخالفه في التانيث وجعل منه الحديث قوله لقبولها التا الخ فيه ما عرفت لان مرفوعها ليس فاعلا لمعناها لان معناها النفي والرجا ومرفوعها لم يفعل النفي والرجا الا ان يقال معنى ليس الانتفا وهو قايم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ومن قال معناها النفي فمراده به الانتفا لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل بالمصدر او جعله مصدر المبني المفعول والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل قوله بوكيل الباء زايدة في الخبر قوله ان تولية خبر عسى وعند الكوفيين بدل اشتمال قوله اي الفصيح اشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه لا صحة له قوله وقيل ان نعم وبيس اسمان عند جمهور الكوفيين لعل وجه بنايهما تضمنهما الانشا بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشا بالجملة لا بنعم او بيس وحدها هذا واختلف في حكاية الخلاف على طريقين احدهما ما ذكره الشارح والطريقة الثانية ذكرها ابن عصفور فقال الاخلاف في ان نعم وبيس فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذا بيس وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها اسم للمذموم او الممدوح نقلت عن اصلها وسميها وذهب الفرا الى ان الاصل في نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فحذف الموصوف واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبيس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه نعم

الرجل

[Margin, diagonal:] فتنتهم ... [illegible]

[Margin:] الزايدة [illegible]

الرجل وبيس الرجل عند هما ارتفعان لزيد كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو وذهب الرضي الى طريقة اخرى قال انها تقرب من دعوى الغيب لولا
ان الاصول تدعوا اليها وحاصلها انهما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة
مقدمة على موصوفها كجرد قطيفة فمعنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة وكان
تقديره نعم الرجل رجل في غاية الجودة فصار جزء جملة بعد ان كانا جملة مستقلة
فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدا موخرا اي زيد رجل جيد قال ولم
نحتج الى الضمير العايد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد واعلم ان الكلام
في نعم وبيس الجامدين وذلك اذا استعملا لانشاء المدح او الذم فانهما في هذا
الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معاني الافعال من الدلالة على الحدث
والزمان فاشبها الحرف لذلك اما اذا استعملا استعمال الافعال المتصرفة وبني منهما
المتصرفة وبني منها المضارع والامر واسما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار
بالنعمة والبوس فليسا من محل النزاع وان عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر
وشرط اسمها ان يكون ضميرا وهو حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن ثعلب خلافا
للجمهور في اطلاق القول بالفعلية سوا كان عسى لعل ام لا خلافا لابن السراج وثعلب
في اطلاق القول بالحرفية وان محل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة
ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال لولا الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم
اي قد اشتد قوله لدخول حرف الجر عليهما اي باطراد وكثرة كما قال الرضي خلاف
دخوله على قوله نام في بنام صاحبه قوله نعم السير على بيس العير قاله شخص قد
سار الى محبوبته على حمار بطي السير وقول الدماميني في المنهل الصافي هنا ان السير
جلد يوضع في عنق الحمار غفلة عن اصل القصة والعير بفتح العين المهملة الحمار
وحشيا كان او انسيا ووقع لي ان بعض الطلبة قرا على هذا المحل من شرح المصنف
وكسر العين فقلت له فورا افتح عينك ولا تخفى لطف الاضافة قوله اي مقول فيه
عبارة التصريح واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على
عير مقول فيه بيس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة
مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال
حذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة او حيث يكون الاسم بعضا من
متقدم مجرور بمن او في نحو منا ظعن ومنا اقام وما في قومها يفضلها

تمامه ولا يخالط الليان جانبه

اى فريق طعن وفريق اقام وواحد يفضلها وكلا الامرين منتف فى المثالين وانما احتيج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لاتقع نعتا الا بالتاويل بخلاف ماليلى بنام صاحبه فانتقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لاتقبل التاويل لاطرادها بخلاف علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ماليس اسما اتفاقا كمافى بنام وماذكر من الجواب يقال فى قوله صبحك الله بخير باكر نعم طير وشباب فاخر ان كان طير مرفوعا لكن ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل ان البيت محمول على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية كما قال بثين الزمى لا ان لا ان لزمته على كثرة الواشين اى معون فاوقع الزمى على لا ثم ادخل عليها ان فاجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى ان يعامل لفظها معاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان تحكم باسميتها قوله وقيل ان عسى وليس حرفان تحتاج ح الى توجيه لحوق التالهما واتصال الضماير بهما فنقول قال الفارسى واما لحاق الضمير فى لست ولستما فلشبههما بالفعل لكونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير ها تا وها توا وها تى مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته الافعال لفظا كذا نقله الرضى قال الدماميني فتخلص من ذلك ان ابا على مخالف فى كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل من اسم وفعل وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها قوله والثانى حرف نفى فى الارتشاف زعم الكوفيون انها تكون عاطفة فى المفرد ان تقول قام القوم ليس زيد وضربت القوم ليس زيدا ومررت بالقوم ليس زيد ولا يجوز هذا عند البصريين قوله لعدم دلالتها على الحدث والزمان بين بعضهم عدم دلالة ليس على المضى بجواز ليس زيد بقايم غدا اذ لو دلت على المضى لم يجز ذلك كما لايجوز كان زيد قايما غدا واستدل على حرفيتها ايضا بعدم تصرفها واجيب بان عدم التصرف لايقتضى الحرفية قوله ولا افادة الخ هذا هو الدليل المثبت للمدعى وهو الحرفية وما قبله انما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية قوله بمنع الاول وهو الدلالة على الحدث والزمان اى لانسلم انها لايدلان على الحدث والزمان قوله على ذلك اى ما ذكروا الا القياس ذيتك قال فى الكشاف فى تفسير

نقله

قوله

قوله تعالى ان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مونثين قلت
جاز ذلك على تاويل ما ذكر انتهى والتاويل بالمذكور كالتاويل بما ذكر بنا
على ان ال فى الوصف الصريح موصولة وان اريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه
من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا ومرجعه متعددا يوول بالموصول يخالف
ما اشار اليه فى سورة الانعام فى تفسير قوله تعالى من اله غير الله يأتيكم به حيث
قال اى يأتيكم بذلك اجرا الضمير مجرى اسم الاشارة او بما اخذ وختم عليه انتهى
فانه صريح فى ان اسم الاشارة اذا خالف المشار اليه لا يحتاج الى التاويل وهو
الحق اذ لا معنى للتاويل بما يحتاج الى تاويل مع امكان التاويل بالثانى اولا وقد
اعترف بما اشار اليه فى سورة الانعام فى سورة البقرة بعد ما تقدم نقله
عنه بقليل كما لا يخفى على من راجع كلامه ولم يتنبه الناظرون فيه لما فيه من
التناقض واعلم انه لم يحتج اسم الاشارة الى التاويل لانه كالموصول فى كون تثنيتهما اىما صح
وجمعهما وتانيثهما ليس على الحقيقة بخلاف الضماير لان احتياج كل واحد مما
يعبر عنه من المفرد والمثنى والمجموع تذكيرا وتانيثا انما هو ليتميز عند المخاطب يستعين
وذلك انما يحتاج اليه فيما هو غايب عن الحس الظاهر والباطن كضماير الغيبة
التى هى محل هذا الكلام بخلاف اسما الاشارة فان معها الحس الظاهر والموصولا
فان معها الحس الباطن فانها انما تستعمل اذا كان المذكور معهودا بين المتكلم
والمخاطب فهما يكفيان فى التمييز واعلم انه اذا خالف الضمير مرجعه فالتاويل باسم
الاشارة اولى لان مميزه اقوى وهو الحس الظاهر ولان فيه تقليل التاويل لان فى
تقدير الموصول الاحتياج له وللجملة الصلة فاحفظ هذا فانه مهم وفى عبارة
المتن حزازة لانه لا وجه للمنع المذكور الا ان عدم دلالتها على الحدث والزمان
عارضة فى الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان الاظهر فى الجواب ان يقال
ان اريد عدم دلالتها على ذلك وضعا فهو ممنوع وان اريد استعمالا فهو مسلم
لكنه لا يفيد لان المعتبر الدلالة الوضعية وقوله بان توقف الخ لا يناسب سياق
الكلام والاظهر ان يقال وبتسليم الثانى الا ان توقف افادة المعنى على الغير لا يقتضى
الحرفية مطلقا بل اذا كانت لذات الكلمة لا لامر عارض كما هنا فان توقف معناهما
على ذكر المتعلق بعدهما انما هو الخ فليتامل قوله واشار الى القسم الثانى معطوف
على متوهم اى قال كذا واشار ومثله شايع والاشارة لغة الافهام باليد

ونحوها في عرف البيانيين الكناية عن الشيء بوسايط قليلة غير خفية فقوله اشار يعني قصد استعارة قوله وهو مستقبل ابدا اي مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار الحدث المامور به واما باعتبار كون الامر انشا فظاهر قول ابن مالك الانشا هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشا له زمن حالي من حيث كونه انشا وان من الانشا ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشاي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعلية بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشاي وهو الامر وهذا له زمانان حالي من حيث هو انشا ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول واثبات الحال للافعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في اصل الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافي هذا نفي ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الانشا وان ذلك لا يقدح في فعليتها العروضية لان ذلك بالنظر الى الزمان التي كانت دالة عليه في اصل الوضع فلم يتوارد النفي والاثبات على محل واحد قوله او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي اتق الله قال المصم الا ان يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت والحالة هذه والا لكان امرا له بتجديد الرمي وليس كذلك انتهى وتجوز ان يكون بمعنى اعتد بالرمي اي اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب وما ذكره من المصم بالامر هو الاصل وقد تخرج عن ذلك لمعان اخر قوله على الطلب اي لحدثه قوله لا بانضمام الخ هو كالتفسير لما قبله قوله ليخرج نحو لا تضرب ولتضرب فان دلالته على الطلب بواسطة اللام والتمثيل به اولى لانه طلب فعل فتوهم دخوله اقرب ونحو تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فانه وان دل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وقيل ياء المخاطبة ليست دلالته على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ونحو والمطلقات يتربصن وما اشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفسه وكان عليه ان يقول وليدخل ما استعمل من صيغة الامر في نحو الاباحة بقرينة وبما تقرر علم انه لا احتياج في كون العلامة مفيدة للتعميم مع الاحتراز مع قوله بنفسه الى قيد الوضع قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ الظاهر ان هذا التركيب على حد زيد وان كان غنيا فهو بخيل قوله نحو كلي الخ الاولى

بدلالته الطلب والمناداة الا...

التمثيل بالمجرد من اليا لانه الذى يقبلها قوله يا الفاعلة اى الموضوعة بطريق
الاصالة للفاعلة او المراد يا الفاعلة الخاصة او اللاحقة للفعل المضارع فلا
يرد على قوله الاتى نهى فعل مضارع نحو ضربى زيدا اذا كان المتكلم مؤنثا
قوله عند س والجمهور وقيل انها حرف والفاعل مستتر فى الفعل وكذا الالف
والواو والنون وعليه المازنى ورد بانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن
اخر الفعل لها ولثبتت اليا فى التثنية كتا التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق اخر
المضارع فى موضع قوله فهى اسم فعل الخ قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعا
ظاهره ان ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا بان اسم الفعل جميعه
منقول اما عن المصادر الاصلية الكائنة فى الاصل اصواتا او عن الظرف او عن الجار
والمجرور انتهى وهذا العجيب لما سياتى فى هذا الشرح من ان اسم الفعل اما مرتجل
وهو ما وضع من اول الامر اسما للفعل او منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه
وهو امر مشهور ومثلوا للمرتجل بنزال ونحوه مما يدل على الطلب قوله بمعنى انته
تفسير للمفهم من الردع والا فمعنى الا انها معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصلح ايضا
تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام على انه يمنع دلالتها على الطلب بل معناها الردع
والزجر قوله او فعل تعجب فيه نظر اذ لا تقبل يا المخاطبة ولا نون التوكيد الا شذوذا
على ما فى المغنى قوله فانه ليس امرا بل هو فعل ماض جى به على صورة الامر
وعليه فالظاهر انه مبنى على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها مجيئه
على صورة الامر او مبنى على السكون لكونه على صيغة الامر وان كان بمعنى
الماضى قوله اذا كان صحيح الاخر اى لفظا نحو اضرب الرجل و نحو عض وهلم
وقد اجتمعا فى قوله مِنْ أَبَا قَاسِمٍ وَأُمَّ آبَاهُ • وَلِهْ زيدًا وَمِنْ اَبَاهُ الجهولا وذلك لان
من فى الموضعين امر من المين وابا قاسم مفعول به اى كذب ابا قاسم يا فلان •
وان شئت نصبت ابا قاسم على النداء وام فعل امر من ام يوم وا باه مفعول به
منصوب بام اى اقصد ول فعل امر مبنى على حذف اليا من ولى يلى وزيدا
مفعول به اى قاربه واباه الثانى مفعول من الثانى اى كذب اباه والجهولا
نعت اباه والفه للاطلاق والذى يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد
المتن بذلك حتى يصير الاستثنا الاتى منقطعا لان المعتل لا يدخل فى الصحيح ونحو
قوما الخ لا يدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من اول الامر

نحو اضرب وتقديراهم

على الاستثنا الاتي وان المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه تنبيه علم مما مر في ول زيدا ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الاحرف واحد ومثله مُحَمَّ دِ أَخَا الجُودِ وَالفَضْلِ ۞ وَإِقَالِ مَا أَرْجُوهُ مِنكَ مِنَ البَسْلِ لان محم منادى مرخم ود فعل امر من ودى يدى وزيدا مفعول به والبسل الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه الاحركة كما اشار اليه الدماميني ملغزا بقوله اقول يا سحا قول ثم يا زيد قل ۞ وذا كجملتان والثاني ثلاث جمل وذلك لان الاصل قل اي بمعنى عد ثم حذف الياء للبنا ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت قوله ضمير تثنية نحو قوما فانه يبنى على حذف النون قوله ولا ضمير جمع نحو قوموا فانه يبنى على حذف النون قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قومي فانه يبنى على حذف النون ومحل بنايه على السكون ايضا اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا او تقديرا والا بنى على الفتح نحو اضربن واضربن ومنه يا راكبا بلغ اخواننا ان كنت من كندة او وايل لان اصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لالتقا الساكنين وبقي الفعل مفتوحا قوله وهو ما اخره الخ تخصيص المعتل بما اخره حرف علة اصطلاح نحوي وتخصيص اضافة المعتل الى الاخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الى ما يشمل ما اوله او وسطه حرف علة اصطلاح صرفي قوله لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم اي من الضماير فانه ح يبنى على حذف النون كالصحيح كما ياتي وقد يقال هذا معلوم من قول المص ونحو قوما الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتمثيل بالصحيح ان المراد نحوه مما هو صحيح الاخر كما حمل الشارح الكلام عليه بعد ۞ قوله او نون النسوة اي او نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا والا بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين قوله ومثله في البنا المذكور الانسب ان يقول فان اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح كما صنع في الحقه لان كلامه بيان لمفهوم قوله السابق لكن بشرط الخ فتدبر قوله اغزوا اصله اغزووا بواوين الاولى الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على لام هي الواو ثقيلة ثم اللام لالتقا الساكنين فصار اغزوا على وزن افعوا قوله اغزي اصله اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الواو لالتقا الساكنين بينها وبين يا الضمير ثم كسرت الزاي لمناسبة اليا ولئلا تنقلب اليا واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة وان شئت قلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لالتقا

ربنا | ثم حذفت | نقلتهم | لام هي

الساكنين **قوله** كالصحيح نحو اضربن يا هندات فظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به
النون المذكورة مبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصلى ذهب فليحرر
**قوله** ولو قال كما فى الاوضح وبناؤه الخ فيه انه لا يظهر فى امر جمع المونث فانه مبنى
على السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس بمجزوم وما لبنائه على السكون وكونه
فى محل جزم على السكون بعيد خصوصا فى المعتل وملاحظته مجردا عن نون
النسوة مع ما بعده لا يصح فى المعتل ولهذا زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج هذا
لو كان معربا ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير
المتقدم اذا باشرته نون التوكيد فانه يبنى على الفتح صحيحا او معتلا ولا يقال ان
مضارعه مجزوم بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارع له كهات على ما قاله
الجوهرى ولا يعلم منها حكم الامر الذى مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة
فدعوى الاحسنية غير حسن **قوله** ومنه فصله بمنه لان فيه خلافا **قوله** هلم فى
لغة تميم اى على لغة تميم لانهم استعملوه على وجه علم منه انه فعل امر فهو على
لغتهم فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال
لا اهلم وقيل هى فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والادغام
ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام
احد الجائزين لا يخرجها عن الفعل وحكى الجرمى فتح الميم وكسرها عند بعض
بنى تميم واذا اتصل بها هاء الغايب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ولا يثنى فى اسميتها لحوق الضماير البارزة لها لما مر فى عسى وليس
**قوله** نحو قل هلم شهداءكم الخ نبه المص فى شرحه على انه تبين من هاتين الايتين
ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان كانت بمعنى قرب واحضر كانت متعدية
وان كانت بمعنى اقبل فهى لازمة وقد تتعدى باللام نحو هلم للثريد **قوله** وكذا
هات اشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنه الى ان قوله
فى الاصح عايد الى هات وتعال فقط لا الى هلم وقوله الاتى بعد قول المص على الاصح
صريح فى ذلك لكن قد عرف مما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين فى لغة تميم
وح فقول المص فى الاصح راجع للجميع كما اشرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضى
هات بمعنى اعط وتتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى الى هاتين وتصرفه دليل فعليته

تقول هات لا هاتيت وهات ان كان بك مهاناة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينى منه مضارع فهو على ما قال ليس تام التصرف ثم قال ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضماير لقوة مشابهته الافعال وتقول في مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كما حاشى من حاشى وبسمل من بسم الله انتهى قال صاحب المفتاح والاصح عندي انه ليس باسم فعل وانما هو فعل امر من اتى الشي اذا اعطاه ابدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة الخ فان اتصل به ضمير الاثنين نحو هاتيا يا زيدان او يا هندان استمر على كسر التاء وكان مبنيا على حذف النون قوله لا غيراي وان اتصل به ضمير الجماعة او غيره نحو قل تعالوا ولم يضم مع الواو لخفة الفتحة خلاف ما اذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة للثقل او ضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قيل اصل تعال ان يدعى به الانسان الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم اصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكانه دعي الى ما فيه رفعته كقولك غير صاغر تشريفا للمقول له قال تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم قوله وقبولها مع ذلك يا المخاطبة لم يقل او نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال في التصريح ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة الامر او لا فيخالف ما اختاره او لا فيها قوله وتعالى اصله تعالوي قلبت الواو يا لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فبقي تعاليي بيائين حذفت كسرة اليا الاولى للاستثقال واليا لالتقا الساكنين بينها وبين يا الضمير قوله فان امرت بهما مذكرا اي مفردا الخ قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة اي لم يباشرهما نون التوكيد لفظا او تقديرا والا كان بناؤهما على الفتح قوله وان امرت بهما مونثا اي مفردا واما ان امرت بهما جمع مونث فانهما يبنيان على السكون نحو تعالين وهاتين يا هندات ومثل المفرد في البنا على حذف النون اذا امرت بهما مثنى مطلقا او جمع مذكر نحو تعاليا وهاتيا يا زيدان او يا هندان في المثنى وهاتوا وتعالوا في جمع المذكر ولو قال وحكم بنائهما علم من حكم بنا المعتل كان اولى قوله وقيل انهما اسما فعلين الخ قال الزمخشري للزومهما الامر ولحوق الضماير بها لقوة مشابهتها لفظا للافعال فالحقا بها واعترض بانه يدل على ان هات لا يستعمل الا على صيغة الامر

وليس

وليس كذلك فانه يقال هات للماضي كعالى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه
من علامات الافعال ما يدخل عليه قال و لنه ما يعطي وما بيهاتى اى ما ياخذ
قوله ما دل وضعا الخ اى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج الى
ذكر شى معه ولا يقتضى ذلك انه تمام مدلوله لما عرف ان لمطلق الفعل الذى
هذا من جزئياته مدلولا ثالثا وهو النسبة المعينة الى فاعل معين ولذا او نحوه
ذكر الفاعل المعين ودخل بقوله وضعا المنفي بلم مثلا فانه يدل بالوضع على
حدث غير منقض وان كانت لم نقلت معناه الى الحصول فيما مضى ومثله المضارع
فى سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم وبيس وعسى وحبذا وبسا والماضى
فى سياق الشرط فان دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضى امر عارض
والعبرة باصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعا مانعا لكن يرد على عموم
قوله غير منقض الخ الامر لانه يصدق انه دل على حدث وزمان غير منقض
وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقض حاضرا كان او مستقبلا
محتمل للحال والاستقبال كان اظهر غايته انه نص فى ان المضارع مشترك وتصحيح
التعريف اولى من الاشارة للاقوال فتدبر قوله حاضرا كان او مستقبلا اسم كان
مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم واو مستقبلا عاطف ومعطوف
والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته اجزا متعاقبة من اواخر الماضى
واوايل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النحاة الان وهو الزمان
الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول
القايل زيد يصلى للحال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلاة الواقعة الانات الكثيرة المتتاليه واقعة فى الحال وظاهر كلامه ان المضارع
من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب س وايدوه بان اطلاقه على كل منها لا يحتاج
الى مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضى فانه مجاز لتوقفه على مسوغ واختار بعض
المحققين انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه اذا تجرد عن القراين لم
يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة
والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخويه واختار بعضهم
عكس ذلك وعليه ابن طاهر لان اصل احوال الفعل ان يكون منتظرا ثم حالا ثم
ماضيا فالمستقبل اسبق وهو احق بالمثال ورد بانه لا يلزم من اسبقية المعنى

المضارع صح

قوله كان اظهر الخ المنقولة

اسبقية المثال وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة لان المستقبل غير محقق في الوجود فاذا قلت زيد يقوم فمعناه ينوى ان يقوم غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وانكر ان يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ورد بان المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا الان الفاصل بين الماضي والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه مستقبل كما يقال الماضي قوله وسمي مضارعا الخ عللت التسمية في هذا دون الامر لخفائه فيه قوله بعد التركيب احترز بذلك عن المعاني الافرادية فلا يرد ان نحو من تحتمل معان كبيان الجنس والتبعيض والابتدا وان الالباس تحصل في بعض الحروف كلام الامر ولام كي لان صورتها واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النهي ولا حاجة الى الجواب بان الفرق تحصل بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء وانه يوتي بغير لا من ادوات النفي اذا اخيف التباسها بلا الناهية على انه لا يفيد في نحو جيتك لتضرب زيدا فان اللام تحتمل ان تكون للامر والتركيب جملتان وان تكون لام كي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شي اخر لو افاد لم يعرب المضارع قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة وذلك في الاسم نحو ما احسن زيد وفي الفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان كلا من التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا لاعراب المضارع واورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب واحد وليس كذلك وبان الماضي قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه تحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف او ولكن اعتكف او معتكفا فالحق ان الاسم انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التي نظر فيه المثال المذكور كما لا يخفى وهذه لا تتصور في الفعل المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال اشبه الاسم مشابهة ما فاعرب قوله وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب انما تحسن هذه القضية لو ذكر ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكر انه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع فيه ثم ان كلامه هذا يقتضي عدم

الاشتراك فى الاعراب وليس كذلك فكان ينبغى ان يقول وقضية ذلك اصالته
فى الاعراب لكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية كلامه والمعنى الاشتراك
فى الاعراب على وجه الاصالة فتدبر **قوله** لما كانت المعانى الخ اورد انه يمكن
تمييز كل من النفى والاستفهام والتعجب من غيره كان يقال مثلا ما احسن
لى زيد فى شئ فى النفى وما احسن زيد عينه ام انفه فى الاستفهام وما احسن
زيدا على غيره فى التعجب ولهذا كان الحق ان توارد المعانى المقتضية لاعراب
الاسم انما هى الفاعلية والمفعولية والاضافة **قوله** يميزها غيره كاظهار العوامل
المقدرة من ان فى النصب ولا الناهية فى الجزم والقطع فى الرفع **قوله** فرعا فى المضارع
هذا قول البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما وقال بعض المتاخرين اصل فى
الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه **قوله** فى
الابهام والتخصيص لان الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف والمضارع
يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص للزمان المستقبل نحو السين وسوف ولا ينافى
هذا قولهم فى باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف
اليه تعريفا او تخصيصا وكلاهما لا يكون الا فى الاسم لان ما هنا كحكم على المجموع اى
مجموع الامرين لا يكون الا فى الاسم ولا يكون اصالة الا فيه على انه فرق بين التخصيص
فى الاسم والفعل المضارع بناء على انه مشترك واما على كونه حقيقة فى احدهما
فلا اشكال اصلا **قوله** وقبول لام الابتدا الا ان لام الابتدا تدخل على الاسم نحو ان
فى ذلك لعبرة وعلى الفعل نحو ان ربك ليحكم بينهم **قوله** والجريان على حركات اسم
الفاعل الخ المراد مطلق الحركات لا شخصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله
والمراد الجريان لفظا او تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم لان اصل يقوم يقوم
بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها **قوله** فرده
ابن مالك فيه ان ابن مالك لم يرده من جهة انه علة فى التسمية وانما رده من
جهة انه علة لاعرابه فقال اما الاول والثانى فلان الماضى يقبلهما تقول زيد ذهب
فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد وقد تخصص واما الثالث فلان الامر
والماضى يشتركان فى قبول اللام اذا وقعا جوابا للو واما الرابع فليس بمطرد
ولو سلم فالماضى يجرى ايضا على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب
غلبا وجلب جلبا وقال ان المشابهة فى تلك الامور هى بمعزل عما جئ بالاعراب لاجله

بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني وحاصل ما ذكره ان ما قالوه ليس بتام
في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في
اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان
يكون هو سبب الحكم ولك ان تقول انها وان لم تكن سبب الاعراب الا انه يصح
فيها الالحاق بسبب المشابهة على طريق قياس الشبه لكن فيه ان قياس الشبه
لا يصار اليه مع امكان قياس العلة الا ان يجاب بان قياس العلة متعذر
لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا **قوله** بلم
اي بصحة دخولها عليه والمراد بهذا استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب
اللغة ولا خفا في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع
فلا دور في تعريف المضارع بها **قوله** الطلبيتين اي الموضوعتين لطلب الفعل
والكف سوا استعملا فيه او في غيره وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب
او يكفي الاشتراك في مطلق الطلب **قوله** لان لها امتزاجا الخ هذا انما يتجه على
قول المبرد من صرفها معنى المضارع الى الماضي دون لفظه واما على قول س
انها تصرف لفظ الماضي الى المضارع دون معناه كما نقله ابو حيان فلا يتجه هذا
التعليل وايضا انما يتجه على القول بان لما مركبة من لم وما وهو قول الاكثرين
واما على القول بالبساطة فيحتاج الى زيادة في التعليل كان يقال مثلا اقتصر على
لم لما ذكر ولانها اقل حروفا فهي كالاصل للما ولانها ادخل في الحرفية من لما بدليل حذف
الفعل بعد لما دونها وعلل بعضهم الاقتصار عليها بانها اشهر عواملة بقي ان
حرف التنفيس تخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل وتجاب
بانه لا تغيير في التخصيص لبقا المعنى فتدبر **قوله** بالرفع على الابتدا وخبر المبتدا
قوله بحرف من نايت ولولا كلام الشرح امكن جره عطفا على لم ليكون علامة اخرى
**قوله** من احرف نايت اي من الاحرف المجموعة في نايت **قوله** لوجودها في اول الماضي
نحو اكرم ونرجس وبرنا وتعلم **قوله** تمهيدا للحكم الخ هو قوله ويضم اولها الخ
كما يصرح به الشرح قريبا والتمهيد التوطية **قوله** وهو ظاهر كلام المص اي في
المتن **قوله** لعدم انفكاكها عنه هذا ظاهر كلام س والبصريين فيما اذا اجتمع تاان علي م
مفتوحتان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل نحو فانت له تصدى ونارا
تلظى من ان المحذوف هو التا الثانية وقيل الاولى وعزي لهشام والكوفيين وعدم

الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما
تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من انه قراة بعضهم ونزل
الملايكة تنزيلا وفى هذه القراة دليل على ان المحذوف من تنزل التا الثانية
لان المحذوف فى القراة المذكورة انما هى النون الثانية ومنه على الاظهر قوله تعالى
وكذلك نجى المومنين فى قراة عاصم اصله ننجى ولذلك سكن اخره **قوله** ولاتصالها
به اى على انها كالجز منه **قوله** بخلاف لم فيه نظر **قوله** وعليه فيشترط فى الهمزة
الخ لا حاجة للتعرض لذلك فى العبارة لان احرف نايت صارت علما فى الاصطلاح على
ذات المعانى المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المص ما تقدم لان
الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدى **قوله** للمتكلم وحده اى مذكرا
كان او مونثا والمراد لتكلم المتكلم فاندفع ما قيل الصواب ان يقول للمتكلم مع الانفراد
وقس عليه ما بعده لان ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على احرف المضارعة
واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم نحو اقام واكرم فان قيل لك ما تقول فى اخفى من
قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفى لهم فقل من سكن اليا فهو عنده مضارع ومن
فتحها فماض وقوله وحده حال من المتكلم لتاويله بالنكرة اى منفردا او التعريف
فيه للعهد الذهنى والمعهود ذهنا نكرة فى المعنى فيعامل معاملتها او مفعول
مطلق للحال المقدرة اى يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحدا او نصب على الظرفية
يعنى فى حال وحدته لا مع غيره **قوله** للمتكلم ومن معه الظاهر من هذه العبارة ان
الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره قال الدماميني
والذى يظهر ان النون فى هذا المقام للمتكلم ومن يشركه فى ذلك الفعل منظورا فيه
للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك او غيره من الذكور او الاناث او منهما ومقتضى
عبارة المص يعنى ابن مالك وكثير ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة
قيد فى ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان يكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السوا
فى القصد وبين المعنيين فرق فليتامل **قوله** او للمعظم نفسه ولو ادعا اى او للمتكلم
المعظم نفسه لكونه عظيما اما بحسب الواقع او بحسب الادعا وقيل انما يستعمله
المعظم نفسه وحده حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة اولان اتباعه يشاركونه
فى غالب اموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم
تجى مثله فى الغايب والمخاطب فى الكلام المعتد به كما فى المطول لا فى الضمير ولا فى

غيره واما فنادته الملائكة والمنادى جبريل وحده فلان الجمع المحلى باللام ينسلخ منه فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا فى المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح السعد فى المطول فى بحث ان استغراق المفرد اشمل ان الجمع لا ينتهى بالتخصيص لواحد وان قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحد المجاز فالاولى الجواب بمثله عن فنادته الملائكة وانه مجاز واما يا ايها النبى اذا طلقتم النسا فمن باب تغليب المخاطب على الغايب اى اذا طلقت انت وامتك وانما خص بالندا لان الكلام معه ولانه امام امته واما تجويز الكشاف والقاضى فان لم يستجيبوا لكم ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجويز القاضى فى قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذى خط اللوح فلا يدل على مجيه بل على ان المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون لله لا لانه على ان الفعل لم يخف امته مما يقصر الواحد عن القيام به ومنه اياك نعبد ونحمدك اللهم **قوله** للغايب المذكر مطلقا اى مفردا او غيره ظاهرا او غيره والمراد اللفظ الغايب فلا يرد ان اليا تستعمل فى الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتانيث انهما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون اخر فيستحيل على من هو فى كل مكان **قوله** ولجمع الغايبات اى ظاهرا كان الاسم كيقوم الهندات او مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كما مر او غيره نحو السموات ينفطرن جمعا سالما كان الاسم كما مر او مكسرا نحو الهنود يقمن والاعين يدمعن ومذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتا الفوقية كمفرده **قوله** ان تكون للمخاطب مطلقا اى مفردا كان او غيره واذا اجتمع مخاطب وغايب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون المخاطب معه كقوله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكر ومونث فالقياس تغليب المذكر **قوله** وللغايبة اى لفظا وتاويلا ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها نحو هى تقوم والحقيقى كما مثل والمجازى نحو تنفطر السما وهى تنفطر وما هو للغايبة بالتاويل نحو تجى الكتاب على معنى الصحيفة ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم للتاويل بالجماعة **قوله** للغايبتين تثنية غايبة وشمل الظاهر نحو تقوم الهندان والمضمر نحو الهندان تقومان والحقيقى كما تقدم والمجازى نحو تدمع العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغايبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان بتا

بيدخل

فوقية

نوقية تعني امرائين حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضماير ترد الاشيا الى اصولها وهو قول ابن ابي العافية اوتقول هما يفعلان بياتحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والمرجح الاول وبه جا السماع قال عمرو بن ابي ربيعه اقص على اختي بدا احديثنا وما لهما ان تعلما متاخر لعلهما ان تبغيا لي حاجة وان ترجيا سرا بما كنت احصر قوله هو قوله ويضم اوله الخ اي هو ما تضمنه قوله المذكور قوله سواكان كل حرفه اصولا يحصر في الرباعي المجرد كما مثل والملحق به كتجورب وتجلبب قوله ام بعضها زايدا هو الثلاثي المزيد فيه وهو ثلاثة ابواب باب الافعال كيكرم والتفعيل كيفرح والمفاعلة كيقاتل قوله ويفتح اوله في غيره اي في اللغة المشهورة وهي لغة اهل الحجاز قوله ولا يكونان الا مزيدا فيهما ماحرف واحد نحو تدحرج واما فان نحو انطلق او ثلاثة نحو استخرج قوله نحو خصم وقتل يجوز في فايهما الفتح بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقا الساكنين وهذا اولى لان للاول التبا سا بماضي التفصيل ومن العرب من اذا كسر الفا يتبعها كسر العين فيقول خصم وقتل بكسر الخا والصاد والقاف والتا وقياس المضارع من الاول في قتل مثلا يقتل بفتح القاف ومن الاخيرين يقتل بكسرها ويقتل بكسر حرف المضارعة ايضا اتباعا للقاف ثم هذا التقدير منقاس في كل فعل ادغم فيه تا الافتعال قوله ادغمت التا بعد نقل حركتها الى ماقبلها قوله وحذفت الهمزة اي همزة الوصل استغناعنها بتحريك مابعدها قوله فان الهمزة فيه مكسورة على الافصح قال الجوهري الكسرافصح من الفتح والفتح لغة بني اسد وهو القياس وكذا اخواهريق واسطيع اي يستثنى ذلك واهريق بسكون الها ليصح التفريع بها الاتي اما اهريق بفتحها فهو من اراق ابدلوا من الهمزة ها ثم صرفوا الفعل الا انهم اغلحذفوها لكونها همزة في يريق فلما صارت مثل دحرج فلما قالوا يدحرج فهو مدحرج قالوا يهريق فهو مهريق قوله فان الهمزة فيهما مضمومة احترازا عن مضارع اسطاع الموصول الهمزة لانه خماسي فانه مفتوح حرف المضارعة لان اصله ما ضيه استطاع حذفت تاوه لمجانسة الطا كما يحذف احد المثلين نحو ظلت ومسيت ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع قوله ليس برباعي بل خماسي قوله فلا استثنا لان الشاذ لا يجب ان يدخل في القواعد قوله اوان الها والسين زايدتان على خلاف القياس والاصل اراق واطاع هذا مذهب سي

لان الاصل اطوع مثلا نقلت حركة العين ثم قلبت الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها فى اللفظ ثم زيدت السين عوضا من ذهاب العين اى من ذهاب حركة العين او من العين وان لم تذهب من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت وتهيات للحذف عند سكون اللام فى نحو لم يطع واطعت فلا حاجة لقول ابن عصفور ومن وافقه ان السين زيدت لتكون عوضا عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضراوى ان كون الحرف عوضا من شى فى حال دون اخر معدوم النظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشى انما يعوض اذا لم يكن موجودا وحركة العين موجودة لانها نقلت الى الفا انتهى وانما حكم بان اصلهما اراق واطاع لانهما ليسا من ابنية الافعال ومعناهما معنى الرباعى كذا قيل ويوافقه فى اسطاع قول ش انما هى اطاع لكنه معترض بما نقله ابن الزبير عن المغاربة بان معنى اسطاع قدر ومعنى اطاع انقاد ولم ينقل احد من اهل اللغة عن العرب ان اسطاع بمعنى اطاع انتهى واجود ما يتمسك به فى دفعه ما ذهب اليه ابن الطراوة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذلل فلا يبعد ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره منقادا نقلا من طاع واذا كان كذلك فقد آل معنى اطاع لمعنى استطاع من حيث ان القايل اطعت بمعنى صيرت غيرى منقادا كانه قال قدرت واستطعت فيكون ش انما جعل اسطاع من اطاع لتقاربهما معنى لا ان كل لفظة عين الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل استطاع حذفت التا وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل فى الاختيار من غير موجب **قوله** فكانها مل اربعة احرف تقديرا كان للتحقيق نحو كان الارض ليس بها هشام فاندفع ان فى الكلام تسامحا لان كلا منهما فى التقدير رباعى قطعا **قوله** على الاصح فيه اشارة للقدح فى قول ابن مالك فى شرح التسهيل بنفى الخلاف فى بنا المضارع الذى اتصل به نون الاناث ومقابل الاصح ما ذهب اليه ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه وطايفة من انه معرب لبقا موجب الاعراب فيه فهو يقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى وانما قدم حالة البنا على حالة الاعراب لان البنا هو الاصل فى الفعل كما سياتى فى كلام الش ولان ضابط الاولى وجودى والثانية عدمى **قوله** لعروض شبهه بالاسم الخ فيه نظر اذ الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالنون التى لا تلحق الاسما وفى عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب لما شابه الحرف انتهى وهذا الفكر

فى

فى ان سبب الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال النون التى نزلت منزلة الجزء من الفعل فصارت كالشى الواحد ومر عن المص عند قوله وهو اصل البنا ما يدل لذلك وقد يوجه كلام الشم بامرين الاول ان الشبه المقتضى لاعرابه مشروط بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فات ذلك الشبه المذكور بفوات شرطه اذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه الثانى سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشى لكن لا نسلم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد فات هذا الان النون قد صارت كالجزء من الفعل ولهذا اسكن اخره كالماضى وان لم يتوالى فيه اربع حركات فاشبه الماضى كما صرحوا به والماضى لا يلزم الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته فكذا ما اشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمى وهو مبنى على ان الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وليس بمرضى عند الشم تبعا لابن مالك بل تعاقب المعانى التركيبية كما تقدم ومر عن ابن مالك ان الماضى يجرى كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم الا ان يقال ما هنا مبنى على كلام الجمهور قوله باتصاله بالنون الخ اورد عليه انه يلزم بناوه اذا اتصل به الف الاثنين او واو الجمع او يا المخاطبة واجيب بانه اعرب والحالة هذه لشبهه بالمثنى والجمع واوردا ايضا عليه انه يلزم بنا المقرون بحرف التنفيس ونحو لم الجازمة واجيب بالفرق بين النون وما ذكر بان النون لما اتصلت بالاخر وصارت كالجزء تعذر الاعراب بالحركة والحرف وتقديرهما لاحاجة اليه ولا داعى لم لانه رجع الى الاصل قوله وحملا على الماضى الاقرب انه عطف على قوله لانه فهو تعليل ثانى للبنا على السكون ويرد عليه ان البنا على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وايضا الصحيح ان الماضى مع النون مبنى على الفتح المقدر لا السكون الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاول بان الحمل لعدم اجتماع اربع متحركات فيه الذى هو السبب فى بنا الماضى كما يوخذ من كلام الرضى قال شيخنا الغنيمى الظاهر انه عطف على رجوعا فتامل انتهى وعليه فهو تعليل ثان لاصل بنايه لانه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك كما مر وهذه والثالثة تركيبه معها لانها كالجزء من فعله ويبعد هذا الظاهر تاخير قوله وحملا عن قوله وعلى السكون فتدبر واورد على هذه العلة انه ان اريد تعليل نفس البنا فلا نسلم ان بنا الماضى لا لعلة لاجل اتصال النون به بل انه مبنى قبلها ومع غيرها وحاصله ان شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم الا

لان الفاعل كالجزء منه

يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم
وان اريد تعليل كون البنا على السكون ففيه ما سلف واما العلة الثالثة فيرد
على كون التركيب سببا للبنا ما ستعرفه في بنا المضارع على الفتح مع نوني التوكيد
واما لزوم بناحاح مع ضماير التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنفيس ونحوه فقد يه
عرف جوابه مما سلف وانما علل بنا المضارع وان كان البنا اصلا في الافعال لان
الاعراب قد صار له اصلا ثانيا ولما سلف عن المصنف عند قوله وهو اصل البنا فراجعه
قوله لم يوثر فيه لفظا بل محلا فيكون الفعل في محل جزم بلم ونصب بلن وعلى
مقابل الاصح يكون معربا قوله وخصت اى الواو التى هى لام الكلمة قوله بخلاف
الثانية اى واو الضمير قوله لانها كلمة متعلق بحذفوا وهو بدل من قوله ولذلك
اتى به لانه ادل على المقصد فلا يرد ان الفعل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد
الا باتباع وهنا قد ذكرت علة الفعل اولا بقوله ولذلك قوله ويرجعن قايله
اعشى همدان على الصحيح وصدره يمرون بالدهنا خفافا عيابهم والدهنا بالقصر
والمد لكنه مقصور هنا موضع ببلاد تميم وعيابهم جمع عيبة وهى ما يجعل فيه
الثياب ويجعل خلف الراكب ويخرجن عطف على يمرون وانث فاعله بتاويل الجماعة
ويروى بدله ويرجعن ودارين بكسر الرا موضع في البحر يوتى منه بالطيب وبجر
الحقايب حال وهو بضم الباء جمع بجرى وهى الممتلية والحقايب جمع حقيبة وهى ما
يجعل الرجل فيه زاده قوله فلو عبر بنون الجمع لكان اولى اى ليدخل فيه نون
الذكور ضميرا كما مثل اوعلامة كقوله يعصرن السليط اقاربه واجيب بانها
فيهما نون الاناث استعيرت للمذكرين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن وان النون
لم تستعمل فيهن هنا اوتقديقال الاولى بنون المونث وتجاب بان المصنف له اصطلاح
على النسوة بمعنى المونث قوله فتح بنا اى على الاصح قال الامام ابو حيان والحركة
التى قبل النون ذهب قوم الى انها حركة بنا وقوم الى انها حركة عارضة لالتقا
الساكنين وهو نص س وفى الغرة فتحها قبل نون التوكيد فى مثل هل تضربن
عند س والمبرد وابن السراج والفارسى فتحة بنا وقيل فتحة التقا الساكنين
وهو مقتضى قول السيرافى ونسبه الزجاج الى س والصحيح القول الاول بدليل
هل تضربن ولم يلتق ساكنان قوله لفظا وتقديرا بالواو لا بالو كما فى بعض النسخ
قوله تركيبه معها تركيب خمسة عشر اى ولا اعراب فى الوسط والنون حرف

لاحظ

لاحظ له فی الاعراب فبنی الجزان ولم تعرب الکلمة علی النون عند الامتزاج کما اعرب الاسم
بالتا عنده ولا علی ما قبل النون کما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوین علی ما قبلها — علی التا صح
لان الاسم لاصالته فی الاعراب روعی اعرابه بقدر الامکان بخلاف الفعل فانه یرجع
الی اصله بادنی سبب وبما تقرر ظهر الدلیل والا فمجرد الترکیب لیس من اسباب
البنا لانهم لم یعدوه فیها وقد رایت بخط المصم ما نصه الذی تحصل لی ان الترکیب
لا یستدعی البنا ولا تلازم بینهما بدلیل بعلبک وحضرموت لان حقیقته جعل الکلمتین
کلمة واحدة ومن این یقتضی هذا البنا انما یقتضی التخفیف فیصح ان یجعل علة فی — هذا صح
فاصل البنا الا تری ان بنا الاسم دایما او غالبا لشبه الحرف ولا ترکیب فی الحروف فمن
این اقتضی الترکیب البنا وهو لا یوجد فی الحرف اصلا ولا یلیق به فهو بان یضاد
البنا اولی منه بان یقتضیه الا تری انه من خصایص الاسم انتهی والاولی ما فی
المتوسط انما بنی لانه لو اعرب مع نون التوکید لم یعلم انه مسند الی الواحد او الی — انه صح
الجمع فی مثل هل تضربن ولو اعرب علی نفس النون لجری الاعراب علی ما یشبه التنوین
وهو النون وهو غیر جایز **قوله** بدلیل انه لو فصل الخ یدل علی انه معرب عند
عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف علی المؤکد بالخفیفة
تقول هل تفعلن یا زیدون فاذا وقفت علی الفعل حذفت النون ورددت
واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون ولو کان مبنیا لم تختلف حاله وصلا ووقفا
**قوله** لانهم لا یرکبون ثلاثة اشیا یشکل بنحو لا رجل ظریف بالبنا علی الفتح وسیاتی
ما فیه **قوله** مطلقا سوا اتصل به الف اثنین او واو جمع او یا المخاطبة قال فی الارتشاف
فتحذف نون الرفع للبنا عند التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج وابی علی فی
الایضاح **قوله** اکدت فیه الفعلیة لانها من خصایص الفعل فاذا اکد بها بعد عن
مشابهة الاسم ونقصت شبهه لانه تخلص بها للاستقبال فلم یبق فیه ابهام
ورده ابن مالک بانه کان یلزم بنا المجزوم والمقرون بحرفا التنفیس والمسند
الی یا المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هی الیق بالفعل من جهة انها ناسبت
الفعل لفظا ومعنی والنون ناسبت لفظا اذ معناها یصلح للاسم وهو التاکید
**قوله** وذهب جمع الی الاعراب کحاله قبل ان تدخل علیه النون قال الشاطبی ومن
الناس من یطلق علی الفعل هنا انه لا معرب ولا مبنی کالمضاف الی یا المتکلم فله
حال بین حالین **قوله** وقد لا یکون هذا الترکیب یقع کثیرا للمصنفین واستعمله

فی تعیین البنا علی الفتح دون غیره لا اصله صح

المناطقة فى سور السالبة الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفى ونص فى
المغنى على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبرى المثبت ومثله فى الهمع فاحفظه
قوله المتقدم اعتذار عن افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه جمع قوله بان فصل
بينه وبينها فاصل وهو الف الاثنين وواو الجمع ويا المخاطبة ولا فرق فيها بين ان
تكون ضماير كما هو الاصح او علامات على مقابله قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد
لا يقال لا التباس لان النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة
لانا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذهل عنها
او تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز بها وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال
انه ينبغى ابقا الواو فى لتضربن يا قوم كما بقيت الالف وقيل فى الجواب ان
الالف زيادة مد سوغ اجتماع الساكنين وقيل ايضا ان حذف الواو مع الخفيفة
متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة والالف لم تحذف مع الخفيفة
ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها ثم ان اغتفار الساكنين لما ذكر ثانيا على انه على غير
حده لعدم كونهما فى كلمة واحدة على القول باشتراطه والا فعلى القول بانه على
حده لعدم اشتراط ذلك فلا اشكال قوله تحركت النون بالكسر لا يخفى ان المحرك
بالكسر انما هو النون المدغم فيها لا المدغمة وان اوهم كلامه خلاف ذلك قوله مضارع
بلى يبلو فهو من البلا وهو التجربة والاختبار قوله مبنى للمجهول اى مبنى للاسناد
للمفعول المجهول فاعلا اى المجهول فاعله قوله لجماعة الذكور اى لضمير جماعة الذكور
اى المخاطبين قوله فحذفت نون الرفع انما خصت بالحذف دون نون التوكيد وان
كان كل منهما لمعنى لان نون الاعراب اذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس
لان نون التوكيد اما ثقيلة مفتوحة او خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة
او مفتوحة فاذا بقيت نون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا
جازم يعلم ضرورة ان نون الرفع محذوفة لان الثانية لا تصلح ان تكون علامة الاعراب
قوله لاستثقال توالى نونات اى زوايد على اصل الكلمة الاولى للرفع والاخريان
للتوكيد بخلاف نحو النسا جنن فى الماضى وتجنن فى المضارع لان منها نونين من اصل
الكلمة وواحدة زايدة قوله وتعذر حذف احدهما قيل لو قال وتعذر حذفهما
لكان اولى اما النون فلفوات المقصود من الاتيان بها واما الواو فلعدم ما يدل عليها
ولك ان تقول انه لو قال ما ذكر لتوهم انه لا يتعذر حذف احدهما فقط اذ لا يلزم

من

من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد على ان المحكوم عليه بالتعذر انما هو
مفهوم احدهما وهو امر كلى متحقق فى افراده فتامل **قوله** تحركت الواو الخ ولم تحرك
النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها **قوله** لتدل على المحذوف فيه نظر لان الضمة انما تدل على المحذوف بعدها
لا على ما حذف قبلها والوجه انما ضمت للدلالة على اصل المحذوف ولانه كان يضم لو انها
نطق به ولمناسبة الضمة لها **قوله** ثم حذفت الهمزة اى التى هى عين الكلمة والتزمو
ذلك الا فى الضرورة تخفيفا لكثرة الاستعمال **قوله** فتحركت اليا اى الاولى التى هى لام
الكلمة ولك ان تقول فى الجميع استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء
فحذفت ثم حذفت الواو واليا لالتقا الساكنين وما قاله الشارح اولى لانه قياس
مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف ويغنى فى دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله
مع ان القلب تغيير الى بدل وهو اولى من الحذف **قوله** لتدل على المحذوف
تجى فيه نظير ما مر **قوله** فما وقع فى الاوضح الخ اى لما تبين من ان كلا من المثالين
المذكورين مجزوم بحذف النون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديرى
ويوافق ما فى الاوضح قوله فى الشرح فى ولا يصدنك وقدر الفعل معربا واجاب
بعضهم بان كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما موكدين بالنون وهو الجازم صح
صحيح فى نفسه وان لم يتعين لان الاعراب ح مقدر على ما قاله الرضى من ان الفعل
الموكد المسند الى احد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة
الفرق اى الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمونثة المخاطبة
وفيه نظر لان تاكيد الفعل الخالى عن الطلب وما الحق به نادر لا يليق تخريج التنزيل
عليه واجيب ايضا بانه لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدده بل لما كان قوله واما
غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا ظاهره التعميم وليس كذلك ذكرهما لينبه
بهما على ان التعميم ليس مرادا وانما هذا اعنى كونه مع غير المباشرة يعرب
تقديرا فى بعض الصور كما فى لتبلون **قوله** فى ذلك اى المذكور فيما سبق **قوله** ان
ما كان من المضارع اى ما تضمنه ذلك لان الضابط القضية الكلية لا ان ما كان
الخ لانه مفرد **قوله** وانما بنى الخ اشارة الى الجواب عما يقال يستثنى من اعراب المضارع
الذى اتصلت به النون ولم تباشره هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة
للاستثنا لان البنا فى ذلك ليس لنون التوكيد بل لنون الاناث **قوله** وهو ما دل

على معنى في غيره فقط تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على معنى في الغير
فلا حاجة للتطويل باعادته وزاد قوله فقط تبعا للجزولي وغيره من المحققين
لاخراج الفعل لانه يدل على معنى في غيره ايضا وهو النسبة على ما علم في تعريفه
ولاخراج ما دل من الاسما على معنى في نفسه ومعنى في غيره كاسما الشرط والا
ستفهام فمن الشرطية مثلا دالة على شيين احدهما الشخص العاقل وهذا هو
المعنى الذى صارت من به من الاسما لانه معنى في نفس الكلمة كما في قولك انسان
وهو معناه الوضعي والثاني معنى الشرطية اعنى عقد السببية والمسببية بين
الجملتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى ان الشرطية ولهذا
يقولون اسما الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف قوله من علامات الاسم المتقدمة
ولا غيرها اشارة الى ان المراد بعلامات الاسم الاعم مما ذكره هنا وما لم يذكره
هنا واعترض بانه حوالة على مجهول وايضا لا تحسن التعريف به لانه يقتضي
ان المبتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافيات له ويعلم انتفا
تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا خفا فيه واجيب بان المص بوضع
هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره
المص وقيل المراد العلامات المذكورة واعترض بان من الكلمات ما لا يقبل المذكور
هنا وليس بحرف كنزال واخواته وقط في قوله ما فعلته قط واجيب بان
هذا من التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون لافادته التمييز في الجملة فان
قيل المخاطب بالكتاب المبتدى والقصر على العلامات المذكورة موقع لخطايه اذ
قد يعتقد حرفية بعض الاسما لانا نقول الموقف يبين له ما يستفيد به عدم
حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا هذا
التعريف هو الكلمة فحاصله ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل
علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه
الدور اجيب بان للحرف جهتين جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما
ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الاولى فلا دور على ان هذا
الايراد لا يتوجه على المص اصلا لانه لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف
بل عين الفاظا مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا وان كانت
في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفا قبول العلامات على انتفا الفعلية والاسمية

مع ان العلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة غير منعكسة اجيب بانها مع كونها
علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة
كونها شرطا ولازما لا من جهة كونها علامة لكن كون الشي شرطا وعلامة بعيد
لتنافي مفهوميهما فلا يجتمعان على شي واحد الا ان يكتفي بالتغاير الاعتباري
والاولى ان يجاب بان اللازم في العلامات عدم لزوم الانعكاس ولا ينافي انها
قد تنعكس او ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا حيث اريد العلامات المذكورة
وغيرها فتنعكس فليحرر **قوله** اما اذا كان فتختص به اي فلا تدخل الا عليه ولا يجوز
ان يفصل بينه وبينها بشي ولا يقال هل زيد قام الا في الشعر وفا قاله الشيخ **قوله**
ان تكون بمعنى قد الخ كذا قاله جماعة وانكره اخرون منهم ابو حيان وقال
الزمخشري انه معناها ابدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة
وقال ابن مالك انه معناها ابدا اذا اقترنت بالهمزة نحو اهل عرفت الدار بالعريين
**قوله** لما تطفلت على همزة الاستفهام وهمزة الاستفهام في عدم الاختصاص كهل
جملته الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سوا كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ قاله الرضي
**قوله** وحنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى
اشتاقت من حن يحن حنينا **قوله** لعود الضمير عليها الخ ظاهر كلامه تبعا للمصنف ان
القايل بالحرفية يزعم انها ملازمة للحرفية ومنع بعضهم ذلك فقال ان زاعم الحرفية
لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها في بعض الصور وانما ادعى انها
قد تكون حرفا فلا ينهض الاستدلال عليه **قوله** والضمير لا يعود الا على الاسما اي
بالاستقرا ولا يرد نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الامر
لان الضمير عايد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه
**قوله** واجيب عما تقدم اي من القول بالاسمية وقد يفهم منه ان الزمان مدلولا
لازما والظاهر انه غير مراد اذ الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا
يكون معنى الحرف واما المراد انها الشرط في الزمان المستقبل كما ان لو للشرط
في الماضي مع عدم دلالتها على الزمان قطعا وفي الارتشاف والفرق بين
اذا وان ان ان لا تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب الالتزام لكن قد
يقصد بها الزمان مجازا وعلى ضعف تقول ان احمرا البسر فاتني وان انا تدخل

على المشكوك او المعلوم المبهم زمانه كقوله تعالى افائن مت فهم الخالدون انتهى ولعلك تستفيد منه الجواب عن الشم قوله معناها الاصلي وهو الزمان الماضي ال وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان نقلها لا يخرجها عن وضعها فانها قد تاتي للاستفها قوله كانت للماضي اى موضوعة له قوله واستعملت مع ما الزايدة الخ اى على القول بالحرفية واما عند المبرد القايل بالاسمية فالكافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم ونظر فيه بان اذا فيه معنى الشرط وهو للمستقبل ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل اذ الموضوعة للماضي كذا في شرح اللباب وفي الرضي واما الاعتراض باذا فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض احكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا في تضمن لمعنى الشرط بل اذا قصد فيه وجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة حيث عن الاضافة لا زايدة كما في متى ما واذ ما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كساير كلمات الشرط وفيه ايضا ما نصه واما اذ ما فهي عند س حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط ~~وفيه ايضا ما نصه واما اذ ما فهي عند س حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط~~ وهو المستقبل وان دخلت على الماضي كاذ فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية عن معنى الشرط الموضوع للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير س واصحابه انتهى فانظر قوله فاذ ما عنده غير مركبة مع قول الشم واستعملت مع ما الزايدة استعمال ان وحرره قوله بدليل ان المضارع الخ قد يفرق بينهما بان المضارع ولم كلمتان واذ وما صارا كلمة واحدة قوله موضوع للحال او الاستقبال اشار الى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة اقوال مرت قوله وهي المسبوكة الخ الاظهر وهي المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر بل لك ان تقول ان الذي يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط قوله الرابطة اى لتحقق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الاولى ارتباط السببية كحرف الشرط ولذا قال بعضهم انجوابها قد يقترن بالفا وقد تحذف لقيام الدليل عليه قوله حرف وجود لوجود ظاهره ان س مضى على حرفيتها وفي المطول قال س لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم بعضهم انها حرف شرط كلو الا ان لو لانتفا الثاني لانتفا الاول ولما

السادس

لثبوت الثانی لثبوت الاول انتهی وصحح بعضهم حرفيتها ورجح ايضا باجماعهم على
زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فی موضع خفض لزم الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بان قال فی عروس الافراح ولما التعليلية عند س
تدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وعلى هذا فاللام فی قولهم حرف وجود
لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل انتهى فهی عند س حرف
بمعنى اللام بمعنى لما جا زيد جاء عمرو ان مجی زيد لاجل مجی عمرو **قوله** وقيل انها ظرف
رد بجواز لما اكرمتنی امس اكرمتك اليوم لانها اذا كانت ظرفا عاملها جوابها والواقع
فی اليوم لا يكون امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لی امس اكرمتك **قوله**
بمعنى حين وليس فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيد قمت لا دلالة على سببية
الاول للثانی **قوله** وفيه معنى الشرط نظر فيه بانها انما تدل عند القايل بالاسمية
على مجرد الوقت والقايل بالحرفية على ارتباط احد جملتين باخرى ولم يقتض ان وجود
الاول سبب للثانی بل ان الثانی وجد عند الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق
الاتفاق ولا تعرض فی اللفظ لذلك واجيب بان هذا مجرد دعوى لا تنفی ما قاله ابن
مالك **قوله** مختصة بالماضی ای يليها فعل ماض ولو تقديرا كما فی قوله اقول لعبد
الله لما سقا وانا ونحن بوادی عبد شمس وهشام فسقا وانا فاعل بفعل محذوف
يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول **قوله** والاضافة
الى الجملة الفعلية فانها مختصة بها كما فی الاوضح **قوله** وعليه ای على القول بالظرفية
**قوله** فعاملها جوابها الظاهر ان المراد ما فی جوابها من فعل او شبهه وانما كان هو
العامل دون شرطها لان القايلين بالاسمية يزعمون انها مضافة لما يليها والمضاف اليه
وشبهه وجزوه لا يعملان فی المضاف ولا فی ما قبله الا اذا كان المضاف غيرا وقصد بها
النفی فيجوزان يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفی بلا نحو زيدا
غير ضارب قال شيخنا العلامة الغنيمی لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين
نحو لما جاءنی الرجلان فزيد احدهما انتهى وهو مبنی على انها تجاب بالاسمية وعليه ابن
مالك لكنه لم يذكر الاسمية خبرها فعل مشتق فضلا عن كونه جامدا ولعل المثال
المذكور غير عربی **قوله** ورد بانها اجيبت الخ فالاول كقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت
ما دلهم على موته والثانی كقوله فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وفی قوله ورد مع
اقتصاره على ان العامل الجواب ميل الى القول بالحرفية ولكن هذا منه تبعا للمغنی مبنی

فی العبارة قلب وصوابها ان مجی عمرو لاجل مجی زيد

اليوم

لا اسمية خبرها وصفهم

على ان شرطها لايعمل لما مر وقد يمنع لان القايلين باسميتها لايقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هولاء غير مضافة كما يقول الجميع اذا جزمت قوله ولاخلاف بينهم الخ ظاهره انحصار لما فى الايجابية التى بمعنى الا والنافية والوجودية مع انها قد تجى فعلا وفاعلا نحو لما الموامن لمت الشى اى جمعته قوله واعلم ان الحروف ستة انواع الخ المذكور فى عباراتهم ان الحرف ثلاثة اقسام مشترك ومختص بالاسما ومختص بالافعال وحق المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وان لزم منه صيرورة الاقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن افاد ان الاصل فى المشترك الغير ... الاهمال وفى المختص العمل الخاص لا الاهمال ولا العمل الخاص كالرفع والنصب وان ما خالف ذلك خارج عن الاصل وما ذكره الشم لايفيد ذلك بل يوهم ان كل ذلك على الاصل فمن العجب المتعرض فى شرح كلامه لكون حق المختص العمل الخاص وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب فى كل قسم ونحن نبين فى كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشم وهنا شبهة سنحت وهى ما المقتضى لكون حق المشترك الاهمال والظاهر ان حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا فحينئذ اذا اعمل عملا غير خاص لا يحتاج لنكتة لكنهم بينوا نكتة ذلك كما ستعرفه قوله ما لا يختص بالاسما والافعال اى بواحد منهما والا فهو مختص بهما ولا يدخل على غيرهما وكذا يقال فى قوله ما لا يختص بهما قوله ولا يعمل اى على ما هو الاصل والحق الواجب له قوله ولكنه يعمل اى على خلاف الاصل قوله كالاحرف المشبهة بليس افاد انها انما عملت لعارض الحمل على ليس قال غيره على ان من العرب من يهملهن على الاصل وهذا مبنى على ان حق المشترك الاهمال وفيه ما عرفت وظاهر صنيعهم هنا انه ليس فى المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال ان حتى حرف مشترك وعملت الجر فى الاسما وهو عمل خاص واما النصب فى الافعال فليس مختصا مع ان الصحيح انه ليس بها بل بان مضمرة بعدها وتجاب بان حتى الجارة ليست مشتركة لان دخولها على الافعال انما هو فى الظاهر وفى الحقيقة انما دخلت على المصدر المؤول قوله الثالث ما تختص بالاسما ويعمل اى على الاصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص وايضاحه ان اختصاص الشى بالشى دليل على قوة تاثيره فيه فاذا اثر فى المعنى اثر فى اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى قوله او النصب والرفع هذا ليس على الاصل خلاف ما قبله لان النصب والرفع غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليله ولما قال الاشموني

ان حق المختص ان يعمل الخاص بقبيله قال وانما لم تعمل ان واخواتها وحرف الندا الجر لما يذكر
فى موضعه وانما عملت لن اى واخواتها النصب دون الجر حملا على لا لنافية للجنس لانها
بمعناها على ان بعضهم جزم بها كما سياتى انتهى قوله ولا يعمل فيها كلام التعريف اى على
خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجز من الاسم لانها تعين المسمى تعيين الاوصاف قوله
ويعمل فيها الجزم كلم اى على ما هو الاصل والحق الواجب قوله والنصب لكن فيه ما علمت
لان النصب لا تختص بالفعل قوله ولا يعمل فيها كقد الخ اما السين وسوف فلانها كجز من
الفعل اذ الفعل كان دالا على الزمان المحتمل وهما تخصصانه حتى يدل على ما وضع له
فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك واما قد فتدخل
على الماضى والمستقبل ثم انها تقرب الماضى من الحال وهذا تاثير فى زمان الفعل فصارت
كالسين ولكونها كالجزء من الفعل لا يفصل بينها فاصل قوله وجميع الحروف مبنية ولو ليت
فى نحو الام على لو وهل ينفع شيا ليت اسمان لان المراد لفظها كما علم مما مر ومثلهما ما اشبههما
قوله لا تتصرف اى تصرف الافعال فلا يرد نحو سو فى سوف قوله ولا يتعاقب عليها الخ هذا كاف
فى الباب من غير حاجة الى عدم المتصرف قوله والكلام ال فيه للحقيقة لان ال الداخلة على المعرفات
لها كما فى المطول ويوافقه ما مر فى بحث الكلمة لكن قال بعضهم ال فى الكلام للحضور اى
هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة فى
عبارة المص كما وقع فى عبارة من قال الكلام عند اللغويين عبارة الخ وح فما مر عن المطول
مفروض فيما لم يمنع منه مانع فتدبر قوله لغة بين المعنى اللغوى لتظهر المناسبة بينه
وبين المنقول اليه قوله عبارة اى معبر به وهى مصدر عبر كنصر اى تلفظ بما يدل استعملت
بمعنى اسم المفعول قوله عن القول اى ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا قوله وما كان مكتفيا بنفسه
اى وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه فى اداء المراد غير القول من اشارة وكتابة وعقد ونصب
ولسان حال ففيه التعرض لاطلاق الكلام على القول ولهذا قيل انه اشد مناسبة لما
اصطلح عليه فالاولى ان تجعل النقل عنه واليه فاد انه لابد من كون الاشارة مفهمة وكذا
الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام
قال المص وقد يعترض ذلك بانه ينبغى تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازى لا حقيقى فلا
يشترط فيه ما ذكر قال شيخنا وفيه ان المجاز لابد له من علاقة وقرينة وان تكون العلاقة
معتبرة فما كل علاقة تكفى فى المجاز قوله لفظ اى عربى لان النحو انما وضع للبحث عن احوال
اللفظ العربى قوله اى ملفوظ اى لا الرمى فانه فعل الرامى والكلمات حاصلة منه فهى

موميةوفعل التخصص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه وبما ذكرمن ان اللفظ بمعنى
الملفوظ اندفع ان اللفظ جمع لفظه فيلزم ان لا يكون كلاما لا وجد فيه ثلاث قوله كالخلق
بمعنى المخلوق فى انه مصدر بمعنى اسم المفعول الا ان الاول حقيقة عرفية والثانى مجاز
مرسل قوله ثم خص بالرمى من الفم اعلم انه اختلف فى اللفظ فى اللغة فقيل انه
بمعنى الرمى مطلقا يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اذا طرحتها ولو بدون ادخالها الفم
كذا فى الحواشى العصامية على الجامى قال فى شرحه للعضدية انه الرمى من الفم لا مطلقا
كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به فى الاساس وكلام الشم موافق للاول
لكن قوله ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لا فى اصل اللغة لان هذا المعنى يحتمل
انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمى من الفم اما من حيث كونه رميا فهو
من افراد الموضوع له قوله ثم اطلق عليه اى على الملفوظ من اطلاق المصدر على اسم المفعول اى على اسم المفعول
وظاهره انه فى اللغة وانه اعم من ان يكون الملفوظ الحروف او غيرها كالنواة من الفم وقال
غيره ان الاطلاق نحوى وانه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية قوله ما ليس بلفظ
اى ما تناوله عموم مفيد وبهذا صح قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم وبتصدير
الحد باللفظ لم تدخل الدوال الاربع كما اشرنا اليه فى تعريف الكلمة ومنه يظهر انه كان
~~الاظهر انه كان~~ الاظهر ان يقول مما هو مفيد لايهام قوله وان كان مفيدا انه لا فرق بين
كون ما خرج مما ليس ~~ليس~~ بلفظ مفيدا او غير مفيد مع ان الذى اخرج منه ذلك هو المفيد
لكن يمكن ان يوجه كلامه بان قوله وان كان مفيدا الجملة حالية وهى حال لازمة قوله
اى دال المراد الدلالة الوضعية بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه فان قيل فيلزم
خروج المجاز فانه غير موضوع قلت ممنوع بل هو موضوع بالنوع وهو كاف بدليل دخول
المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا قوله من المتكلم هو ارجح الاقوال لان السكوت خلاف
التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته ايضا قوله منتظر الشى اخراى
انتظارا تاما كالذى يبقى مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس بخلاف الناقص
كانتظار نحو المفعول والحق ان الفعل المتعدى انما يتوقف على تعقل شى ما لا على
تعقل المفعول به خلافا لابن الحاجب والمبهم وشى ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان
يذكر المتكلم المفعول به للتعقل وانما ينتظره لاجل الربط وبيان الواقع وبذكر الفاعل
قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك
فيكون الفعل معه كلاما لانا نقول الاحتياج الى خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل له لو

بنى للمفعول كفى المفعول قوله فالمراد بها الفايدة التامة محل توقف قوله اى التركيبيه
يوهم ان التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير
تامة فهو تفسير بالاعم قوله والاسنادى المسمى به اى ما فيه اسناد فى الاصل لا فى الحال
لانه لا يكون الا مفيدا وبقى عليه ان يقول والاسنادى الموقوف على غيره نحو ان قام زيد
واسقاطه مناسب لتفسيره الفايدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مر قوله
ودخل فيه ما لا يجهل معناه سياتى عن المص انه حرر ان المفيد لا يشمله قوله المفيد
بالفعل كانه اراد به المفيد فايدة جديدة بان يفيد المخاطب ما يجهله فانه اختلف
هل يشترط فى الكلام ذلك او تلغى الفايدة الوضعية بان تحسن السكوت بالمعنى السابق
ولو فيما لا يجهله احد والوجه الثانى قال ابو حيان والا لكان الشى الواحد كلاما وغير كلام
اذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا ومن لا يجهله وتعدد الزمان والمخاطب
به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا ومحل الخلاف ما اذا ابتدى به فيصح ان يقال زيد
قايم كما ان النار حارة انتهى وقد يوخذ من تعليل ابى حيان ان محل الخلاف ما قد يجهل
ويفيد بالوضع وح فينبغى ان ما هو معلوم الثبوت او الانتفا بالضرورة غير مفيد اتفاقا
لانه لا يجهله احد لكن كلام الش وكلامه عام بدليل ما مثلا به من نحو السما فوقنا والنار حارة
فليحرر ثم ان قوله ومحل الخلاف الخ لا تخلو عن اشكال لانه ان اراد مجموع المشبه والمشبه به
فليس الكلام فيه او المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفرد تاويلا فليحرر
والاوجه ان الفايدة المعتبرة فى الكلام هى المعتبرة فى باب الابتدا وان كل ما صح الابتدا به كان
كلاما اصطلاحا وبالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفايدة الجديدة وعدم اعتبارها
لان كلامهم هناك صريح فى صحة الابتدا بالمعرفة ولو فيما لا يجهل ولو اختلف البابان لزم اما
وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتدا او العكس وكلاهما بعيد قوله مغن عن ذكر
التركيب اى بنا على الاكتفا بدلالة الالتزام فى التعاريف عند اهل هذه الفنون قوله
يستلزم التركيب اى لفظا او تقديرا كنعم وبلى فى الجواب وبذلك يبطل زعم ابن طلحة انه
قد يكون بسيطا مستدلا بحصول الافادة بما ذكر من غير تركيب لكن قد يرد ان الافادة
توجد بلا تركيب فى الاعداد المسرودة قوله فغير مسلم نقل فى النكت ان المص قال فى
تعليقه على الالفية ان المحرر فى حد المفيد انه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود
ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى وح فالاعتذار مسلم موافق لكلام المص
غاية الامر ان زيادة مقصر فى المغنى والشذور نصرح بما علم التزاما واذا عرفت ذلك

قوله والاوجه الخ نقل الشنوانى الاشكال واستشكاله والاستوجاه عن شيخه الشهاب ابن قاسم

علمت ان قيد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام الشيخ خالد من الخلاف في اشتراط
القصد غير ظاهر لانه يقتضي ان بعضهم يقول ان ما يتلفظ به المجنون والساهي قد يكون
كلاما مفيدا بل وان المص في هذا الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد قوله بين اللفظ
والافادة اي وذي الافادة او الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ
والمفيد لا بين اللفظ والافادة قوله ستة بقي عليه سابعة وهي تالفه من اسم وجملة
وثامنة وهي تالفه من حرف واسم نحو الاماء لانا لا التي للتمني لاخبر لها عند سي لالفظا
ولا تقديرا وتم الكلام حملا على المعنى وهو اتمنى ماء وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل
واسم كما قالو في الجواب عن نحو يا زيد وان امكن الفرق بان يا نايبة عن ادعو والا ليست
نايبة عن اتمنى بل بمعناه هذا والذي في اكثر النسخ ستة بالتا وفيه نظر لان المعدود
مونث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويجاب بالشكل بان محل تذكير العدد مع
المونث وتانيثه مع المذكر اذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد واما
اذا قدم فيجوز في اسم العدد الحاق التا وعدمها مع كل من المذكر والمونث على ما نقله
الاستاذ الصفوي عن النووي وسياتي ما فيه في باب العدد وبما عرفت من ان المميز هنا
مذكور لكنه مقدم عرفت انه لا يصح الجواب بان المميز هنا محذوف وعند حذفه يجوز
التذكير والتانيث مع تذكير المميز نحو واتبعه بست من شوال اي ستة ايام على ان
للسبكي فيه كلاما ياتي قوله اسمان قال المص في شرحه وله اربع صور وذكرها قال شيخنا
العلامة الغنيمي وانظر المبتدا الذي لاخبر له نحو اقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن
الاربعة ثم ان ابا حيان حين عد الصور قال ما نصه واسمان مع حرف نحو اقايم الزيدان
وهما دون حرف على مذهب ابي الحسن فتامله قوله جملة الشرط وجوابه والقسم
وجوابه تبع فيه المص والذي في الرضي ان جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف
الجملة الشرطية والقسمية لانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته واخرج
الذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزاء
وقال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام
هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا
بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر ذلك بالتامل في قولك ان
ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا
مع انتفا مدلوله في الواقع بالكلية وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد

في

فى بحث تقييد المسند بالشرط قوله وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب اى جوز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه او عدمه او بحسب لغة العرب بمعنى ان الوصف بأى منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا نقض بالاخبار التى لا تجوز العقل صدقها او كذبها كالارض تحتنا والنار حارة والمراد فى التعريف الكلام المطابق او المعنى المبتنى الذى يعرفه كل احد وان لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور قوله والاصح انحصاره فيهما مقابله انه ينقسم الى ثلاثة اقسام لان ما لا احتمال الصدق والكذب ان تاخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب فطلب وان قارنه فانشا قال الشمس البرماوى ويظهر ترجيحه لانه اما اصطلاح فلا مشاحة فيه اولا فقائله قد ميز بين الطلب والانشا وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظى فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب او الانشا لمعنى واحد متفاوتة افراده ومن ثلثها جعل كلا منهما لمفرد من ذلك المعنى انتهى ولك ان تقول كلام المص فى شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الافراد لان نحو اضرب مدلوله طلب الضرب وهو مقارن للفظه وانما يتاخر الامتثال وايجاد المطلوب فتدبر واعلم ان قولهم ان اللفظ فى الكلام الانشائى لانشاء المعنى يتم فى الاصطلاحيات كبعت فانه ينشئ معناه الذى هو التمليك ويوجده فلا يتحقق بدونه لا فى نحو اضرب وما احسن زيدا فلا بد من تاويل قولهم بالنسبة له اما على ان المراد فى نحو اضرب انه لانشاء الطلب اللفظى وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى فى قولهم انه لانشاء المعنى على المسامحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته وان لم يوجد اللفظ لان الطلب ميل النفس وهو محقق وجد اللفظ او لا وكذا التعجب الذى هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو محقق سوا وجد اللفظ ما احسن زيدا ام لا واما على ان المراد بانشاء المعنى وايجاده فهم ذات المعنى منه وان اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما فى الخبر قوله وان الجملة اعم منه اى والاصح ان الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة والاصل فى الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشرى واطلاق الجملة على ما تقدم مجازى باعتبار ما كان لان كلا منهما كان جملة قال فى شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن لم يرد الابتدا هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى الاستعمال فهو على بابه انتهى قوله واقل ايتلافه يرد عليه الا ما على ما مر قوله كهذا زيد لو اسقطها التنبيه كان

اولى قوله اوحكايته نحو جسق محمل لان اللفظ اذا اريد به نفسه تجرى عليه احكام
الاسم وان كان مهملا واما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لانه يبقى
الاشكال فى انه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما قوله مع مرفوعه المستتر
كذا قيد فى التصريح وقضيته ان الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس فى حكم المفرد
وهو ما اقتضاه كلام المغنى فى تقسيم الجملة الى صغرى وكبرى وفى المختصر للسعد
فى بحث تقديم المسند اليه انه كالوصف مع مرفوعه المستتر وعلله فى المطول بانه جعل
تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول السكاكى واتبعه فى حكم الافراد
نحو زيد عارف ابوه اى جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر
فحكم بانه مفرد انتهى وقضية كلام الش كالتصريح ان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم
المفرد مطلقا وفى المطول بعد قوله ولهذا لم نحكم بانه مع الضمير جملة ما نصه
واما فى صلة الموصول فانه حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم
كراهة دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح الفعل انتهى وفيه ان المقرب
انه شبه الجملة كالظرف لا جملة وما ذكره من ان الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة
ذكره فى باب الفصل والوصل وسنذكر كلامه لكن قال السيد فى حواشيه هناك واما
نحو اقايم الزيدان فكلام وجملة لانه مؤول بالفعل فاسناده اصلى وايضا مقصود
بالذات والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون اسنادها اصليا لتأويلها بالفعل
وليست بكلام اذ ليس اسنادها مقصودا لذاته انتهى وذكر نحوه فى حواشى شرح
المفتاح وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمر فيكون موافقا لما
مر عن المطول وقوله واما نحو اقايم الخ ماخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف
فيه معتمدا او يدخل فيه المعتمد على المبتدا وغيره مما تقرر فى باب اعمال الصفات
وح فالوصف مع مرفوعه فى نحو قايم ابوه جملة وهذا يخالف قول السعد والسكاكى
فى بحث تقديم المسند اليه ورايت بخط المص فى هوامش ابن الناظم فى باب المبتدا
والخبر ان قلت اذا قلنا زيد قايم ابوه هلا كان الوصف مع مرفوعه جملة فهذه مسئلة
كثيرا ما يسئل عنها وفيها جواب بان احدهما انجريان الوصف مجرى الفعل فى العمل
انما نشا من جهة اعتماد الوصف على المبتدا فيكون المبتدا شرطا فى كون الوصف
وفاعله جملة فاصدق انا جينا للمبتدا بخبر هو جملة اعترض بانه يلزم ان لا يكون
فى زيد قام جملة لان الفاعل انما جا بعد المبتدا اذ لو قدر اصله قام كان لا مرجع

له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعا جا المبتدا او لم تجى ولا يتوقف فاعله
على ان تجى مبتدا بدليل قام زيد وانما توقف على المبتدا هنا هذا الفاعل الخاص
وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف فيتوقف على المبتدا او ما يكون
بمنزلته الجواب الثانى ان الوصف وفاعله لمسمى واحد فهما كشى واحد والشى
الواحد ليس جملة فكذا ما نزل منزلة الشى الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان
الفعل عرض والفاعل جوهر وهما غيران فلا يمكن ان ينزلا منزلة الشى الواحد وهذا
الجواب قد يعترض بان المبتدا والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشى الواحد لانهما لمسمى
واحد وقد يجاب بالفرق وهو ان مشابهة الوصف ومرفوعه للشى الواحد من ثلاثة
اوجه كونهما لمسمى واحد وهذا يشاركه فيه المبتدا والخبر وان الفاعل ابدا مع رافعه
كالشى الواحد وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف فى بعض الاحيان
يكون كالشى الواحد الذى لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضميرا لم يكن له لفظ اذا لم
ينفصل سوا كان للغايب او غيره تقول زيد قايم وانا قايم وانت قايم وانما يستتر فى
الفعل ضمير الغايب فقط فدل على شدة اشتباك الوصف به للزوم استتاره فيه
فان قلت هلا قيدت كلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو فى قايمان وقايمون
مثلهما فى يقومان ويقومون بدليل انقلابهما للعوامل وانما هما بمنزلة رجلان وزيدون
انتهى وهو صريح فى ان الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وان اعتمد على المبتدا
ولا فرق بين الاعتماد على المبتدا او غيره من نفى او استفهام فنحو اقايم الزيدان وما
قايم العمران ليس جملة ويحتمل الفرق بين المعتمد على المبتدا الواقع خبرا ومثله
المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مررت برجل قايم ابوه وبين غيره فتدبر
وبان بهذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهى اذ لا شبهة
ان الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند الاخفش وابن
مالك ومن تبعهما لانه لا يشترط فى الكلام الاسناد الاصلى نعم من يشترطه كالرضى
لا يجعل المصدر والصفات المسندة الى فاعلها كلاما وتبعه فى المطول فقال فى
اول باب الفصل والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام
ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى
سوا كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست جملة
ولا كلاما لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او شرطا او حالا

جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصود الذات انتهى وهذا غير معهود
فان القوم لم يذكروا فى النسبة بينهما الا التساوى او العموم والخصوص المطلق نعم
اورد بعضهم على ذلك ان الاما كلام لا جملة واجاب بان ذلك ليس متفقا عليه وايضا
فهو فرد نادر نظر فيه لجانب المعنى وبملاحظته يكون جملة ولولا ملاحظة المعنى
لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى قوله بدليل انه لا يبرز فى تثنية ولا جمع اى
والالف فى قايمان والواو فى قايمون علامة اعراب بدليل انقلابها للعوامل كما مر عن المص
لا ضمير كما فى يقومان ويقومون واستدل السكاكى بعدم تغييره فى التكلم والخطاب
والغيبة نحو انا قايم وانت قايم وهو قايم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو انا رجل
وانت رجل وهو رجل قوله فليتامل لعل وجه الامر بالتامل ان كون الاسمين فى حكم
اسم واحد لا تخرجهما عن كونهما اسمين قوله او من فعل واسم تقدم الفعل على الاسم
لان المولف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر قوله ونعم
العبد اشار به الى انه لا فرق فى الفعل بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة
الغنيمى لا يظهر التمثيل به بنا على كون المخصوص بالمدح مبتدا موخرا والجملة قبله
خبره فتامل اى لانه ح يكون من التالف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص
خبر المبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف لانه يكون من جملة اخرى والجملة قبله
تمت بالفعل والاسم لكن انت خبير بان المخصوص فى المثال غير مذكور فلا يعد من
اجزا الكلام قوله ان يتلفظ بهما معا معية لفظ لا اخر بمعنى البعدية اذ تقتضى الاتحاد مع
فى الزمن كما صرح به بعضهم قوله على الصحيح مقابله ما ذهب اليه بن طلحة ومن تبعه
فيه قوله وقوع الالفة الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين باسناد
احدهما الى الاخرى واضافتها اليها ووصفها بها ونحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون
شى من ذلك كجا قام قوله فهو اخص من التركيب اى مطلقا قوله فصل هو كغيره من
التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة فاصلة
ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها او مفصولة عنها وتقدم عند قول الشم تنبيه
من جهة الاعراب ما يجرى نظيره هنا قوله وعلاماته اى علامات انواعه وكان الظاهر
وعلاماتها لذكر الانواع قبل الضمير التى العلامات لها فى الحقيقة قوله وانواع
الاعراب اى من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب اسم او فعل فلا يرد انه ان
اراد انواع اعراب الاسم او الفعل فهى ثلاثة فقط وان اراد اعرابهما فهى ستة والواقع

قوله

قوله وانواع استينافية وهو قليل جدا والمعهود مجي الجملة للاستيناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي الحفيد على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى او متحدة يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع فالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا وقول الشارح الذي هو جنس لها عند النحاة يشير لذلك قوله اربعة ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوايد الاجمال والتفصيل ولانه لا يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف او يندفع ذلك الاحتمال وللاشارة الى ان الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مرت الاشارة لنظيره قوله بالاستقراء اي لا العقل قوله وهي رفع جعل قوله رفع وما عطف عليه خبر المبتدا محذوف والظاهر انه بدل مفصل من مجمل وعلى كل تحتاج لجعل العطف سابقا على الاخبار او البدلية على ما علم مما مر في نظايره ثم الاولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر قوله حركة او حرف اي تحقق ويتصور بهما فلا ينافي ان الرفع هو الحركة والحرف على الاصح من ان الاعراب لفظي وكان الظاهر ان يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه ما بعده واو للتنويع فاندفع ما قيل ان الرفع ليس احد الامرين من غير تعيين ومثله ما بعده قوله بذلك اي المذكور وليس افراد الاشارة لانها بعد العطف باو لان او التي يفرد بعدها نحو الاشارة التي للشك لا التي للتنويع كما هنا قوله او في اي للتنويع قوله وكلاهما يوجد ظاهره انه جعل قوله في اسم وفعل خبر مبتدا محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج لا يصير المجموع كلاما واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمتعلق الخبر مع كونه كونا عاما في المزج على ان ما ذكره بمنزلة ان يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا تقديره يوجد هذا وقدر في التصريح هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل وجر مختص بمعنى في اسم وجزم مختص بمعنى في فعل انتهى وذلك هو المناسب لانه انما يقدر المتعلق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص وكان الشارح عدل عنه لان الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل الامر بالعكس ثم انه قدر اولا الفعل وثانيا الاسم اشارة لجواز الامرين واما تقديره ثانيا بمعنى فلان الاختصاص لا

يتعدى بفى بل بالبا **قوله** نحو زيد يقوم اى نحو الرفع فى ذلك وقس عليه ما بعده
**قوله** ولان كل مجرور اى بحرف او بالمضاف فلا حاجة الى زيادة ان المضاف اليه فى الاضافة
المعنوية الغرض منه تعريف المضاف اليه او تخصيصه وهما من خواص الاسم والاضافة
اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها **قوله** بسكون وهو حذف الحركة **قوله** او حذف
حرف العلة من المعتل او النون من الافعال الخمسة ولو قال وجزم بحذف كان اخصر **قوله**
وقيل انما اختص الخ نقله ابن مالك وذكر قبله ما نصه انما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول
عامله على الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله على الاسم وقيل الى اخر ما هنا
ولعل وجه التمريض انا لا نسلم انه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وذلك لان
التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يودى وجوده الى عدمه وايضا فتحريكه
يودى الى عدمه فى اللفظ لا فى التقدير نحو لم يكن الذين كفروا قال شيخنا الغنيمي ويمكن
ان يوجه بانه يجوز دخوله حيث لا يودى الى محذور بان يدخل الاسما التى لا تنوين فيها
كما ان الجر بالكسرة لا يدخل كل الاسما وانما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول
فتامله **قوله** فيحرك الساكن الاول يعنى كما هو الغالب **قوله** لعدم استغناء الكلام عنه
اى بالنسبة الى النصب والجر او دايما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دايما
فاندفع ما قيل ان الكلام قد يتالف من كلمتين مبنيتين وان اجيب عنه بان المراد بالرفع
ولو حكما واندفع ايضا ايراد نحو لا اما فانه كلام ولا رفع **قوله** لاشتراك الاسم والفعل فيه
اى فهو اعم والاعم اقدم واسبق الى البال فناسب ان يقدم فى الذكر لكن فيه ان المشترك
كالمركب والمختص كالبسيط والمركب من شيين يوخر عنهما ويجاب بان النكات لا تتزاحم
**قوله** وكون الحركات اى والحروف والحذف لا يقال اذا كانت الحركات والحروف انواع الاعراب
وقد تقرر ايضا انها انواع البنا لزم اجتماع الاعراب والبنا على ذات واحدة وهو مستحيل
لانهما ضدان لانا نقول ليست المذكورات بمجردها اعرابا ولا بناء حتى يلزم ما ذكر بل ان
كانت مجلوبة للعامل فهى اعراب والا فان لزمت الاخر فهى بنا والا فهى اعم من الاعراب
والبنا والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة عند البصرى بالاعراب والضم والفتح والكسر والسكون
بالبنا واما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركات الاعرابية والبنايية وغيرهما كضمة قاف
قفل والكوفى يطلق كلا على كل فان قلت جعل المذكورات انواعا ينافى جعل بعضها اصولا وبعضها
فروعا لان الاصالة والفرعية لا تعقل فى الانواع بخلاف العلامات قلت الانواع التى صح
لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مراده ولو سلم ارادتها فالممتنع تفرع بعض

افراد

افراد النوع على بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب او ارجح فى نظر الواضع ومثل هذا معقول فى الانواع **قوله** ما اختلف به اخر المعرب ما عبارة عن حركة او حرف او سكون او حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والاسناد والمتكلم والسكون المقدم او اللاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلا منها وان كان سببا للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف وبقى النقض بما اذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر فلو اريد بحرف حرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة او اريد بحرف اخر لم يتجه ورود ذلك ولو جعلت ما على عمومها خرج العامل وما بعده بالسببية القريبة المفهومة من البا وان نوزع فيه بالنسبة للمركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب وخرج بقيد الاخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جانى امرؤ فان ما قبل الاخر تابع للاخر وباضافة الاخر الى المعرب ما به يختلف اخر الاسم المبنى نحو مَنُ ابنك ومنَ ابوك واخر الحروف نحو مِنِ ابنك ومِنَ البصرة ومن زيد وخرج ما به اختلاف اخر غلامى وبصرى وضاربة بما خرج به اختلاف اخر الاسم المبنى لان كسر اخر الغلام ورا بصرى وفتح اخر ضارب كل قبل التركيب فاختلف به اخر المبنى ومن قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية اى اختلف اخر المعرب من حيث انه معرب لاخراج هولاء لم يتنبه لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه اخر الكلمة ولا يكون الشى سبب الاختلاف نفسه قلت الاخر اعم من كل حرف مخصوص فالالف سبب لتبديل اخر الاسم من كونه يا الى كونه الفا ولولاها لكان بحاله فان قيل لا تحصل الاختلاف الا بحركتين او حرفين فلا يصدق على كل منهما ولا على اعراب المعرب ابتداء اذ لا اختلاف فيه اجيب بان المراد بالسببية ان يكون له دخل فى الاختلاف لا ما تحصل بحصوله بلا احتياج الى شى بعده وكل حركة كذلك فى نفس الامر ولو فى بعض المواضع لا بالفعل او بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب او سكون **قوله** لا انه اى الاعراب **قوله** اختلاف اخر المعرب اى تغيره ذاتا او صفة حقيقة او حكما وبقى من التعريف لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وشرحه يعلم مما مر **قوله** لان الاعراب عنده لفظى قال شيخنا الغنيمى يعنى فيكون الرفع نفسه وكذا ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذا معنى كلامه ولك فيه نظر وهو انه يجوز ان يكون لفظ الرفع وما بعده لقبا على الاعراب يعنى على انواعه وهى الاثار المخصوصة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظيا خلافا لما فهمه الشيخ وبتامل ما قررناه يندفع قوله ولان

من حق اللقب الخ فان المراد بقوله والقاب الاعراب القاب انواعه فكلامه على حذف مضاف كما هو واضح وبعبارة اخرى من قال ان الاعراب لفظى فسر الرفع وما بعده بانه اثر مخصوص ومن قال انه معنوى فسره بانه تغيير مخصوص وح فلا فرق بين التعبير بانواع الاعراب والقاب الاعراب اذ من البين ان ليس المراد بالانواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من عبر بالقاب الاعراب اراد ان لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسيره ح تابع لتفسير الاعراب فان فسر بانه لفظى فسر مسمى اللقب وهو الرفع مثلا بانه اثر مخصوص وان فسر بانه معنوى فسر بانه تغيير مخصوص فتامله انتهى **قوله** اى المرفوع اشارة الى ان نايب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذى استلزمه يرفع واراد بالمرفوع ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل او اراد بيرفع معنى يوجد ويتحقق ويصح ان يكون نايب الفاعل ضميرا عايدا على اسم وفعل تاويلهما بما ذكر وتجوز ان يكون نايب الفاعل قوله بضمة اى يوجد وتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلى فى جزيه لكنه لا يناسب المستثنى الاتى وتحتمل ان يقرا فترفع بالبنا للفاعل على انه مسند لضمير المخاطب وقس على ذلك جميع نظايره بعده **قوله** فالضمة علم وسماه الرفع اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم ولهذه الانواع الاربعة علامات الخ بانه انما يتجه على القول بان الاعراب معنوى لا لفظى وهذا الدفع ماخوذ من قول الشيخ خالد العلامات جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم الخ ورد بما حاصله انه ان اراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعا او علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لساير افراد الرفع واجيب ايضا عن الاعتراض بانه لا منافاة بين جعل هذه الاشيا اعرابا وجعلها علامات اعراب فهى اعراب من حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبان العلامات هى الحركات والسكنات البنايية وهى الضم والفتح والكسر والسكون وذوات العلامات هى الحركات والجزمات الاعرابية وهى الرفع والنصب والجزم والجر وان اتحدا فى الخارج كما فى الحد والمحدود وهذان ردا الى ما قبله فذاك والا فالحركات البنايية يعتبر فيها ان لا تكون مجلوبة له وشى واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما فى الخارج وايضا فالاعراب هو الاثر الخارجى والقصد من وضع العلامة تمييز والدلالة عليه ومع الاتحاد فى الخارج لا يتصور تمييز ولا دليل ولا مدلول واختار بعضهم فى الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القايلين بان

فى ذلك نص

الاعراب معنوى جرت على السنة المتاخرين المخالفين من غير قصد قوله لان الاعراب
الخ هذا لا يفيد اصالة الفتحة بالنسبة للكسرة فى الجمع بالف وتا ولا اصالة الكسرة بالنسبة
للفتحة فيما لا ينصرف ولا اصالة الفتحة بالنسبة الى حذف النون فى الافعال الخمسة قوله
الا عند تعذرها قد يقال ما اعرب بالحروف لا يتعذر فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير
الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد صرح فى الاسماء
الستة بان اعرابها بالحركات ممكن قوله باعتبار المحل اى المواضع التى يقع فيها النيابة
قوله لا النايب اما باعتباره فعشرة ثلاثة تنوب عن الضمة واربعة عن الفتحة واثنان
عن الكسرة وواحدة عن السكون قوله لشبهه بالفعل مفيد تاخيره عما قبله واما تقدمه
على الامثلة الخمسة فلانها شرف منها لانه اسم قوله فكان ينبغى الخ فيه ان النكات لا تتزاحم
وقد اسلف ان تاخيره لشبهه بالفعل قوله وان لزم منه الفصل به يعلم ان الشارح لم يبال
بقطع النظير من نظيره فسقط ما قيل ان المص ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى جانب
الاسماء الستة لانهما شريكاها فى الاعراب بالحروف فتاخيرهما عنها قطع للنظير عن نظيره
ثم ان المص لم يذكر شيا من احكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة فلا معنى
للقول بانه يلزم على ما قاله الشارح القطع فى الاحكام وانما كان يظهر لو تكلم المص على شى
من احكامها كضابط ما جمع بالالف والتا وذكر احكام ما لا ينصرف الاتية هذا وليس فى
كلام الشارح ما يقتضى انه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى ليلزم
عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المونث وهما نظيران فى الاعراب بالحركات وبتسليم انه
اراد ذلك فهو لا يبالى بالفصل بين النظاير قوله الا الاسماء الستة اى فى احدى لغاتها
قوله وما عطف عليه اى القول قوله منصوب على الاستثناء لا يخفى ان المنصوب عليه الاسماء
الستة لا الا الاسماء الستة وسقوط بخبر عن المبتدا وهو قوله يعنى مقوله وما بعده
وهو قوله الا الاسماء الستة بدل او بيان وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما
العموم بقرينة الاستثناء لان النكرة فى الاثبات قد تعم نحو علمت نفس ما قدمت واخرت
اى الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة ثابت فى كل اسم والجزم بحذف حركة
ثابت فى كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف عليها قوله بنقص الهن قال شيخنا الغنيمى لم
يقل باسقاط الهن لما فى التعبير بما ذكره من التورية قوله جواز اتمامه اى اثبات لامه
واعرابه بالحروف قوله على هذه الامثلة اى كلماتها قوله وان اطلقت على غيرها الضمير يرجع
الى العشرة او العبادلة او الاسماء الستة كان اطلقت على ما يشمل ذو والطايية قوله على

الاسماء الستة

هل صح

اقارب الزوجة وعليه فيضاف للمذكر ويقال حموه اى اقارب زوجته قوله يكنى به عن
اسماء الاجناس فاذا لم يضف كان كناية عن المنكرات واذا اضيف كان كناية عن المعارف
المضافة وقد زعم بعضهم انه اذا لم يضف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب
حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته • على هن وهن فيما مضى وهن يعنى حسنا
وعبد الله وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن فى كلامه الحقير وظاهر كلام الشارح كالمصرح
فى الشرح انها كناية عن الالفاظ الدالة على الاجناس وهو ظاهر قول بعضهم انها تكون
كناية عن العلم لكن فى الصحاح انها كناية عن نفس الشئ لا عن لفظه ويمكن ارجاع القولين
لمعنى قوله بما يستقبح التصريح به اى من العورة والافعال القبيحة قوله بما يستقبح
التصريح به اى من العورة والافعال القبيحة قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر
اى المضافة لزوما لانها ملازمة للاضافة لغير الياء كما فى الاوضح ومثل مبتدا خبره قوله
ذو المضافة وقوله او وصف عطف على علم وقوله او جملة عطف على علم ايضا ومراده
بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوى ومراده ايضا غير المشتق كما مثله بقوله
وفوق كل ذى علم عليم لا المشتق فانها لا تضاف اليه لانه اتى بها وصلة لما لا يصح الوصف به
نحو العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم اضافتها للمشتق وخرج عليه
قراءة ابن مسعود وفوق كل ذى عالم عليم واجاب الاكثرون عنها بان العالم هنا
مصدر كالباطل او بان ذى زائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة كما قاله العلامة
الدماميني فى شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يضفن اى ذو وفرعه الا الى اسم جنس
ظاهر قال فى الشرح اى يشترط فى الاسم الذى يضفن اليه ان يكون ظاهرا احترازا من ان
يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة
اى المشتق ولهذا صح قوله بعد ذلك فلا يقال ذو عاقل وعلل ذلك ثم قال وقد توهم
بعض الاغبياء ان المراد باسم الجنس النكرة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع
فى الحديث ان تصل ذا رحمك وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم
ذو العرش المجيد ذى الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا ويتعين مراجعته
ليعلم منه ما وقع للشارح هنا من الاختصار المخل فان قوله ومثل ذو المضافة الى اسم
جنس ظاهر ذو المضافة الخ ان اراد انها مثلها فى مطلق الاعراب بتلك الحروف فهو مسلم
لكن يرد عليه ان قوله او وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم يقتضى انه ليس باسم
جنس ظاهر وقد علمت من كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وح

قوله وعلل ذلك اى ببيان وضع ذى بانه يتوصل بها الى الوصف بما لا يصح ان يكون صفة فاذا كان [illegible] ... لان الضمير لا يكون صفة ... بقصد الوصف بها ... [illegible]

فيدخل

فيدخل فيه وفوق كل ذى علم عليم وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله ذو علم وذات حسن وح فلا حاجة الى قوله هنا المقتضى للمغايرة اوتشبيه الشى بنفسه اى مايصدق عليه فتامله وان اراد بقوله ومثل ذو والمضافة الى اسم جنس ظاهر ذو والمضافة الى العلم الخ ان المثلية فيها بالمراد كما ان اضافتها الى اسم جنس بالمراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة الى المذكور ليست قياسية مطردة كما صرح به ايضا الدماميني رادا على ابى حيان ومن تبعه هذا ما حرره شيخنا العلامة الغنيمى قال وما كشف عنى غمة هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضى انه انما جازت الاضافة الى العلم فى ذو زيد وذوى الامحد لتاويل العلم بالجنس اى صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قوله اذهب بذى تسلم اى فى وقت صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزمن محذوف نكرة وهى بمعنى صاحب وقيل بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلة والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ورده فى الباب الثانى من المغنى وقيل الباء للمصاحبة اى اذهب مقرونا بسلامتك كما تقول افعله مقترنا بسعادتك وقيل للقسم وهو خبر فى معنى الدعاء اى والله يسلمك قوله لكان احسن لشموله للمضافة للعلم وما بعده قال شيخنا وفيه ان المص كغيره اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام فى الاسماء المعربة التى خرجت عن الاصل فتامل اقول تاملناه فوجدناه غير ظاهر لان المص نطق بذى مضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام الخ لم يظهر معناه قوله والتقييد بالمعرب الخ قال شيخنا لا حاجة للمص بهذا القيد فانه نطق بها مضافة وتلك غير مضافة واقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للتحول وبعد ذلك حصل الاخراج قوله ذو الطائية فانها موصولة بمعنى الذى واخواته والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب ان التى بمعنى الذى لا تقع صفة الا للمعرفة لانها معرفة بالصلة والتى بمعنى صاحب يوصف بها النكرة ان اضيفت لنكرة والمعرفة ان اضيفت لمعرفة قوله فان المشهور بناؤها اى على السكون كما فى الشذور وسياتى فى الشرح فى الموصولات ولزوم الواو فى الاحوال كلها تبعا لبنا وفى الهمع انها مبنية على الواو وقيل مبنية على الضم قال الشم فى الموصولات وهو وهم وليست حرفا واحدا بل حرفان قوله وقد تعرب الخ اى فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكل اعرابها على كون الشبه الافتقارى موجبا للبناء اما لان ذلك فى المشهور ولغة الجمهور او لان افتقارها ليس متاصلا ولا على حصر ابواب

او وصفه

النيابة فى سبع لان من اعربها ادرجها فى تلك الابواب كما يوخذ من قول الشم فالاسماء اخ
سبعة وتجرى ما ذكر فى اعراب اللذين ر فعا عند بعضهم قوله فالاسما الخ اى التى تعرب
الاعراب المذكور لا الاسما الستة قال شيخنا الغنيمى ويمكن ان يقال ان الاسما الستة حيث
كانت علما بالغلبة على ما اعرب بهذه الحروف صح ان يكون مراده الاسما الستة غاية
الامر انها ستة بحسب اللفظ وان كانت معانيها اكثر وقريب من ذلك ما قيل فى
الافعال الخمسة قوله فترفع بالواو علة لكون باب الاسما الستة من ابواب النيابة
ولو قال فان رفعها بالواو كان اولى قوله بلو ثنيت نحو ابوان واخوان وحموان وبه
استدل على ان لامه واو وقيل يا من الحماية لان احما المراة تحمونها وذوا ومال وهنوان
وفوا الزيدين قوله وذلك المجموع الخ ظاهر كلامه انها تجمع بالالف والتاو فى الحاشية وان
جمعت بالالف والتا بان اريد بالاب وما ذكر معه مما تجمع بالواو والنون من لا يعقل اعرب
اعراب الجمع بالالف والتا انتهى قال شيخنا الغنيمى وعموم كلامه شامل للحم والهن فليحرر
وقال المص فى شرحه لم يجمع منها جمع تصحيح الا الاب والاخ والحم انتهى وظاهره سماع
هذا الجمع فى الحم قال ابن مالك ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع قال ابو
حيان ينبغى ان يمتنع لان القياس يا باه وحكى بعضهم سماع هنون وذوون وعن ثعلب
انه يقال فى فم فون وفين قال ابو حيان وهذا فى غاية الغرابة قوله لغير يا المتكلم التقييد
بالمتكلم ايضاح لان اليا المضاف اليها لا تكون لغيره ودخل فى كلامه لا ابا لزيد فانه جائز
بدون شذوذ وذلك لانه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند س والخليل
والجمهور غير معتد بها ولهذا اعرب ما قبلها بدليل ثبوت الالف وانما يعرب اسم لا اذا
كان مضافا او شبيها بالمضاف ويشكل عليهم لا ابا لى وانما تعرب الاسما الستة بالحروف
اذا كانت مضافة لا لليا ولكنها معتد بها من جهة ان اسم لا النبرية لا يضاف لمعرفة
قوله ولو نقديرا هو ما جوزه ابن مالك تبعا للكسائى والاخفش وخصه البصريون
بالضرورة قوله كقوله اى العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكى له قوله
على الاصح لو كانت مقدرة اى كسائر الاسما المضافة الى اليا وقال المبرد والكوفيون وابن
مالك يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال ابى قال فَلَاوَ أَبِيَّ لَا أَنْسَاكَ حَتّى يَنْسَى
الوَالِهُ الصَّبُّ الحَنِينَا وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل فى البيت لاحتمال ان
يكون جمع ابى جمع سلامة وذكر ابن مالك ان المبرد جوز ذلك حتى فى الحم والهن فلا
عبرة بما ذكره ابن الحاجب كالزمخشرى من انه لا يجوز الرد فى الحم والهن قطعا لان

الاثبات فى كلام النفاة مقدم على النفى ويقال فى فم فىّ فى الاكثر وتجوز فمى واصله فوه بالفتح والسكون حذفت الها وانقلبت الواو ميما لانهما شفويتان حذرا من سقوطها وبقا الاسم على حرف واذا اضيفت ردت الواو وقلبت يا وكسر ما قبلها قال الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم والثانى يعنى من الامرين ان هذه يعنى اخى وابى وفى بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها يا والياء لا تصلح للرفع كما قالوا فى جمع المذكر السالم اذا اضيف للياء نحو جا مسلمى فيه نظر ولا يبعد انه كذلك ولا ينافيه قول المص اول الكتاب وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لانه مبنى على عدم رد هذه الاسما عند الاضافة الى اليا انتهى واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وانما اقتصر على الثلاثة لانها محل وفاق والا فما قاله يجرى فى الحم والهن على ما نقله ابن مالك والذى لم يستبعده كلامهم يصرح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصحيح من ان الاعراب بحركات مقدرة فقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة او باعربت باعتبار تعلق الظرف به لا باعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون اشارة الى القول بانها مبنية اولا ولا لان ذاك معلوم من الخلاف فى مطلق المضاف لليا الذى من افراده ما هنا بقى هنا شى وهو ان الفم اذا اضيف الى اليا ردت له الواو وقلبت يا عند الجمهور ايضا فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جرا او معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من اطلاقهم انها اذا اضيفت الى يا المتكلم اعربت بالحركات المقدرة قال العصام القول بان الاعراب بالحركة لا يظهر اذ الفرق بينه وبين مسلمى تحكم الا ان يقال لو قيل فى حال النصب فاى لوجب الحكم بان اليا فى فى اعراب فلما قيل فى مطلقا علم ان اليا المدغمة فى الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه فى حال افراده دون اضافته انتهى وحاصله انه لو كان معربا بالحروف لظهرت الالف حال النصب ولم تنقلب يا لعدم المقتضى لقلبها كما لم تقلب الف التثنية لكن نقل فى الاشباه والنظاير عن ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد فى الف التثنية سبب واحد يقتضى قلبها وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان لقلبها يا وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها فى التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها وقوى سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض قوله الاذ واى فانها لا تضاف للضمير مطلقا بل تلزم الاضافة الى اسم جنس غير صفة فلا ينافى كلام الش السابق وذهب بعضهم الى جواز اضافتها الى المضمر واحتج بكثرة ما

ماجاء من ذلك ويدل على شذوذه انه لم يستعمل مضافا الى مضمر الا جمعا لا مفردا قوله
باشتراط الاضافة اذ لا توجد الاضافة مع النسبة واما ابويك فالمضاف فيه التخصص
المنسوب الى الاب لا الاب الذى هو من الاسما الخمسة قوله واستغنى عن التصريح بذكرها
الخ يقال عليه الاستغنا ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير يا المتكلم فان المفهوم من
النطق بها مضافة اما خصوص ما اضيفت اليه وح فيلزم ان تختص اعرابها بالحروف
فيما اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به واما عمومه فيشمل ما اذا اضيفت
ليا المتكلم وقد تقرر عدم اعرابها بالحروف فى تلك الحالة ولهذا نص بعضهم على
اشتراط اضافتها لغير يا المتكلم واحال بقية الشروط على النطق بها كذلك قوله كما
لانه صح استغنى الخ وذلك نطق بفو خاليا من الميم وبذو مضافا وذو ولا بمعنى صاحب لا يضاف
واعلم ان صاحبا اعم من ذو فانها تضاف الى اسم الجنس وغيره قوله ودونه اى التضعيف
وقوله منقوصا اى محذوف الاخر حال من ضمير بهمه وان كان مضافا اليه لان المضاف
جزؤه قوله وحركات عطف على حركات السابقة قوله قصرا ونقصا قيل كان ينبغى ان
يقول وتضعيفا فان من اللغات العشر تثليث الفا مع التضعيف وهو وهم سرى من
قول التسهيل او يضعف مفتوح الفا او مضمومها بعد قوله بتثليث فاء الفم مقصورا
او منقوصا فتوهم منه ان المضعف ليس منقوصا وليس كذلك وعذر ابن مالك
فى افراد المضعف عن المقصور والمنقوص انه لم يذكر فى المضعف اللغات الثلاث فى
المنقوص والمقصور والشم ذكرها فى المضعف قاله شيخنا قوله واتباعها لميمه لم يقل
لحركة اعرابه ليدخل مثل هذا فى بكسر الفا تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التى ليست
اعرابية قوله افصحها اى الفصيحة من بينها قوله واقتصر فى التسهيل الخ لانه اسقط
الكسر مع التضعيف وهى اضعف اللغات وحكاها صاحب اليواقيت قوله لان الحروف
وان كانت الخ مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد تقع لكن موقع الا والاو ولكن ليستا بمعنى
بل هما للاستدراك لكنها واقعان موقع المبتدا والخبر مقدر بحسب ما يقتضيه المقام
قوله فاختاروا هذه الاسما وقال اشتها لكان اولى لقوله بعد وخصوا هذه الاسما الخ
قوله فى ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب اى سماعا بخلاف ساير الاسما المحذوفة الاعجاز
كيد فانه لم يسمع فيها اعادة المحذوف عند الاعراب والمراد ان فى اخرها ذلك فى الجملة
ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وانما هى مما حذفت اعتباطا
او ان المراد اخرها حرف علة اى الموجود المنطوق به وان لم يكن لاما وعبارة بعضهم

وخصو

السابع

وحصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية لام بعضها وعين الاخرى
انتهى وهو احسن من عبارة الشم قوله وفى استلزام كل منها الخ اى معانى كل منها
الخ اى معانى كل منها لان كلا من المثنى والمجموع لفظ لا معنى والاستلزام المذكور فيما سوى
الفم والهن ظاهر واما فيهما ففيه خفا ثم ان ظاهر كلامه جعل كل وجها للشبه وفيه ان
الولد والوالد والقريب الى غير ذلك مستلزمة لذات اخرى فالاولى واستلزام بدون
اعادة فى ولابد ان مجموعهما يوجد فى ابن لان همزة الوصل فيه بدل من اللام فكانها
ليست حرف علة ثم الاولى ان يجعل وجه الشبه ان فيها حرفا بعده ما يتم به الاسم فان
تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام هذا وقد بين الجامى
وجه الشبه بغير ما ذكره الشم وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع وقال العصام
الاقرب ان يقال المعرب بالحروف فى الفروع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو
وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى وفيه ان الفروع ازيد كما يعلم من الاوضح
وغيره قوله لتظهر تلك اللام الزايدة فيه امران الاول ليس المراد بالزايد هنا الزايد
على الحروف الاصول بل المراد به الزايد على الكلمة فى حال افرادها وعدم اضافتها بدليل
جعل الزايدة وصفا للام الثانى كون الظاهر اللام لا يأتى فى فوك وذو مال فان الظاهر
انما هو العين ولام الكلمة محذوف اما فوك فاصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك
قولهم فى الجمع افواه وفى التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا افوه من هذا وافواه
لا يدل على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على افعال نحو حوض
واحواض فحذفت الهاء حذفا اعتباطا غير مطرد وقلبت الواو ميما لانها لو لم تقلب لانقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وح يلتقى ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف لذلك
فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية الكوفيين شربت ما باذه
فلا يعتد بها وكان القلب الى الميم لانها من احرف الزيادة وهى من مخرج الواو وفيها
غنة كما فى الواو ومن ثم كانت اولى من غيرها من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة
الغنيمى والامران فى الحاشية واقول فى الرضى ما نصه وخصوها بحال الاضافة ليظهر
ذلك اللازم فتقوى المشابهة انتهى المقصود منه وح فما فى الشرح تحريف وصوابه لتظهر
تلك الذات اللازمة فيسقط الامران واما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجرى
على الكلامين لان قوة المشابهة بظهور اللام التى هى حرف علة وبظهور اللازم الذى
هو الذات الاخرى بقى هنا شى وهو انه على ما فى نسخ الشرح يقتضى انها لو لم تضف لم تظهر

اللام الزايدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله بعضهم في توجيه
اعرابها بالحروف حين عدم الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا وفي
المعرف حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم والابا الكريم والابي الكريم واما في حال الاضافة
وان كان يلزم اجتماعهما في مثل ابو العلا الا انه قليل بالنسبة الى ما يلزم في حال غير
الاضافة قوله هو المشهور من اقوال عشرة حضره ابن مالك بان الاعراب انما جي
لبيان مقتضى العامل ولا فايدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والظاهر واف
بالدلالة المطلوبة هذا وفي الهمع ان الاقوال في اعراب هذه الاسما اثنا عشر فراجعه
قوله ورد بان الاعراب الخ رد ايضا بثبوت الواو قبل العامل واجيب بان ذلك لا يمنع من
كونها اعرابا قوله بانه لا محذور الخ اي فلم تبق الكلمة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا
بالاعتبار لا يقتضي بقا الكلمة على حرف واحد فقول الراد الاعراب زايد على الكلمة ان اراد
به زيادته تحقيقا دايما ممنوع وان اراد ولو اعتبارا فسلم لكنه لا يستلزم ما ذكره
من البقا على حرف واحد قوله واتبع فيهما ما قبل الاخر رفعا وجرا اي ثم سكن الاخر لانه
بعد الاتباع استثقلت الضمة والكسرة على الواو فحذفتا ثم قلبت الواو في حالة الجر يا
لسكونها بعد كسرة وقيد بقوله رفعا وجرا لانه قيل في حالة النصب ان الواو تحركت
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة البا ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت
الواو الفا قيل وهذا اولى لتوافق الحالات كلها في الاتباع فان قلت حركة البا عارضة
فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة الفا قلت حركة البا في الاصل غير عارضة لبنا
الكلمة عليها غير انهم قد رواحذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجري البا بكلمه على سنن
واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية في ايجابها لقلب حرف
العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة الاصالة
من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية قوله وصححه المص اي في غير هذا الكتاب واما
فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول المشهور ويحتمل انه تسامح في جعله
الاعراب بالاحرف لكون الحركات لا تظهر والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت
قوله ورجحه بغير ذلك الخ حيث قال ولهذا القول مرجح اخر وهو ان من الاسما
الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك ابو جاد هواز فلو كانت
الواو من الاسما المذكورة قايمة مقام ضمة الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي
عدم ذلك دليل على ان الامر بخلاف ذلك وهذا الرد ايضا وارد على ادعا ان اعراب

الاسما

الاسما المذكورة هو الحروف مع الحركات او الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف
على عامل فى المثال المذكور وما اشبهه واذا بطلت تلك الاقوال صح ما اختاره س
وتعين المصير اليه ولعل الشم اراد بما تعقبه به ما يضربه القول المشهور وابن
مالك قدم ذكره قبل ذلك فثم فى كلام الشم للترتيب فى الاخبار قوله مضافا اى لغير
اليا كما علم مما مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل فى المضاف اليه لكونه مصدرا
وقيد بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا افصح قوله اى منقوص معرب بالظاهر
ما فى بعض النسخ اى منقوصا معربا بالحركات لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعده اى عطف
بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه فى التعريف والتنكير كالنعت كذا بخط
شيخنا الغنيمى وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على النسختين نعم الاولى
ما فى بعض النسخ لان التفسير لمجموع الجار والمجرور لا المجرور فقط والمجموع فى محل
نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا
وتنكيرا قلنا يعرب ما بعد اى هنا بدلا لا بيانا لانهم جوزوا فيه الامرين والبدل
يجوز تخالفه مع المبدل منه فى ذلك قوله مما حذفت لامه من فيه للبيان لكن على
تقدير مضاف اى من باقى ما حذفت لامه فلا يقال يلزم عليه ان البيان اعم من المبين
قوله اعتباطا اى لا لعلة موجبة للحذف قوله من تعزى الخ عطف بيان او بدل كل من
الحديث ومعنى تعزى انتسب وانتمى وهو الذى يقول يا لفلان وقوله فاعضوه بهمزة
مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اى قولوا له اعضض استهزاء
به ولا تجيبوه الى القتال الذى اراده وتكنوا بفتح التا وسكون الكاف ومعنى لا تكنوا
اذكروا له صريح اسم الذكر قوله واعلم ان لغة النقص الخ جواب عما قد يقال لغة النقص
وان كانت افصح بمعنى اكثر استعمالا الا انها ليست افصح بمعنى انها غير مخالفة للقياس
لان القياس يقتضى رد اللام المحذوفة عند الاضافة لان الاضافة ترد الكلمة الى
اصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل اصل بل الذى حذف لعلة والذى لم
يحذف لعلة كيد حقه ان يبقى على نقصه حال الاضافة لكن بقى انها مخالفة
للقياس من وجه اخر وذلك عدم انقلاب الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها وهذا
يشارك لغة النقص فيه لغة الاتمام فى هن وفى باقى الاسما الستة وبه تعلم
ان القصر فى اب واخ وحم جا على وفق هذا القياس وان الاتمام فى هن مخالف
للقياسين هذا او المذكور فى الشرح وللاستعمال الكثير فتدبر وهذا الكلام من

الشم وقوله الاتى وفى كلامه اشارة الخ يدل على تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال
وهو اصطلاح نحوى والا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الاشارة اذ لولا ذلك
لم يشر كلامه الا ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل ومن ثم صح قول المص والافصح الخ الى صح
الدال على انه فى الحالين فصيح مع ان حد الفصاحة فى اصطلاح المعانى لا ينطبق على
المنقوص لمخالفته القياس قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا حذفها ولا على
التام لمخالفته للقياس المذكور فى الشرح وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة
عند اهل المعانى ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحو ابى
يابى كما فى المختصر والمطول فلا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوى قوله
فحقه ان يبقى اى ما ينبغى ان يكون عليه قوله فحقها ان يبقى اى ما ينبغى ان يكون عليه قوله
الى ان اعرابه بالحروف لو قال الى ان اتمامه لغة قليلة يعنى سواء كان معربا بالحروف او حركات
مقدرة عليها او غير ذلك من الاقوال لكان اولى قوله النقص اللغوى اى احد ما
صدقات النقص اللغوى وقد يقال يدخل فيه فوك وذو مال لان الاخر فيهما محذوف
والموجود انما هو العين كما صرح به الرضى واحترز باللغوى عن الاصطلاحى كقاض
قوله ومنه قوله بابه الخ اى ومن النقص فى الثلاثة المذكورة النقص فى ابه واخك و حك
فى قول روبة يمدح عدى بن حاتم الطاى وما عطف عليه واختلف فى معنى نفى الظلم
فقيل ما ظلم فى وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حيث وضع زرعه حيث ادى اليه
الشبه وقيل ما ظلمت امه حيث لم تزن بدليل مشابهة الولد لابيه ورد المص هذين
القولين بان اسم الشرط عليهما لم يعد اليه ضمير من خبره قوله وهو لزوم الالف مطلقا
اى المنقلبة عن لام الكلمة فى الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات مقدرة قوله فدل ذلك على انه
لغة لا ضرورة وفيه رد لقول بعضهم انه حذف فى البيت الاول الياء من الاول والالف
من الثانى للضرورة فان نقل احد من الائمة انه لغة فذاك والا لم يثبت نقص اب
بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالتفرقة بين اب واخ وحم فى ان النقص فيهن
لغة وقد يجاب ايضا بان المسئلة ظنية ولا شك ان الظاهر النقص قوله ان اباها الخ صدر
بيت قاله ابو النجم عجزه قد بلغا فى المجد غايتاها والشاهد فى اباها فى المواضع الثلاثة
لانه لما ثبت القصر فى الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان كانت ان بمعنى نعم
فالقصر قطعا فى الجميع والف غايتاها للاشباع اذ لا معنى للتثنية والضمير المتصل به
للمجد وانثه حملا له على معنى الرفعة ويحتمل انها للتثنية وجاء على لغة من يعرب

المثنى

المثنى بالحركات المقدرة على الالف وضمير غايتاها لسلمى فى قوله واها لسلمى وارا د غاية المجد من جهة ابيها وغايته من جهة امها قوله مكره اخاك لا بطل مكره خبر مقدم واخاك مبتدا موخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وذكر الاخ للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نايب فاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده وبطل معطوف بلا على مكره كما اعرب به غير واحد قال شيخنا وهل يشكل عليه قولهم شرط العطف بلا ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر وهل تجاب بعد التسليم ان مكرها فى قوة قولك جبان فلم يصدق احد متعاطفيها على الاخر قوله انه يقال المراة حماة استدلالا على القصر فى الحم ووجهه انه اذا قيل للمراة ما ذكر استدعى ان يقال للرجل حما لان صيغة المونث المذكر بزيادة تا التانيث فلما اتصلت التا نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاه قوله والا المثنى اى فى احدى لغاته لما سياتى انه فى بعض لغاته معرب بالحركات قوله وهو ما دل الخ اى اسم دل وضعا على شيين اثنين مذكرين او مونثين او مذكرا ومونثا واغنى عن المتعاطفين فادل جنس وعلى اثنين فصل اول مخرج لما دل على اقل كرجلان وجلان او اكثر كصنوان ومنه فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة اذ البصر لا ينقلب خاسيا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وانما هو ملحق به كلبيك وسعديك ولا دلالة للفعل فى التعريف على زمان فلا نقض باسم به من المثنى وقوله واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واما قوله فى كلت رجليها سلامى زايدة فالالف محذوفة للضرورة وشفع وزكا بالتنوين اسم للشيين بناء على قول البدر ابن مالك انهما لا يدلان على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على على اثنين لا يدلان عليهما لان شفعا مقابل الفرد وهذا اعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا يدل عليه فخرجا بالفصل الاول وان اجيب بانه يدل عليه عموما لا خصوصا واورد على التعريف انه صادق على الضمير فى انتما قايمان وعلى اثنين واثنتين اذ هى مغنية عن انت وانت ورجل ورجل وامراة وامراة ويجاب عن الاول بان المراد متعاطفين معربين اخذا من الشروط كما اجاب الشمنى بنظيره عن باب التغليب او المراد بما فى قوله ما دل اسم معرب بقرينة ان الكلام فى باب المعربات وعن الثانى بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه قوله فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار اى عدلوا عن اصله لذلك ومثله الجمع ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع

ممنوع الى اصل مرفوض الا في الضرورة كقوله كان بين فكها والفك وربما جاء في النثر
شذوذا اولقصد التكثير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ميتا او فصل ظاهر
نحو جاءني رجل طويل ورجل قصيرا ومقدر كقول الحجاج ان الله محمد ومحمد في
يوم اراد محمد ابني ومحمد اخي قال الرضي وقد يكرر للتكثير بدون عطف نحو
صفا صفا ودكا دكا وكراهية بيا مخففة قوله لشموله نحو العمرين فانه لا يغني عن
المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال ابو بكر وعمر هذا والشمول عند المص غير
مضر لان باب التغليب عنده مثنى حقيقة نعم في اصله تجوز ولينظر كلامه مع
قولهم بعدم تثنية الحقيقة والمجاز لعدم الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك
الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما ياتي بل في كلام السيد ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد
عند التجوز فليراجع مع التامل قوله ثمانية شروط قيل بقي شرطان اخران احدهما ان
يكون فيه فايدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفايدة فيها وكذا الاسما المختصة بالنفي
كاحد وعريب لافادتها العموم وكذا اسم الشرط وان كان معربا لافادته ذلك ثانيها
ان لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع افعل من لانه جا مجرى التعجب ولا قايم من اقايم
الزيدان اوالزيدون الا على لغة اكلوني البراغيث قال شيخنا الغنيمي يمكن ان يقال
اشتراط الفايدة معلوم من قوله واتفاق المعنى فانه يقتضي تعدده وفي تثنية
كل المعنى واحد لا تعدد فيه بل هو في التثنية والافراد سوا فان قلت قد يكون
متعددا وذلك فيما اذا اريد بكل مثلا مجموع الرجال وبكل اخرى مجموع النسا فتقول
في التثنية كلان عندي من الرجال والنساء قلت الذي يظهر لي الان صحة التثنية
لوجود الفايدة كما رايت ويويد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يثنى الا اذا تجوز
به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماءين اي ضربين منهما واما الاشتراط الثاني
فالمانع فيه عارض نشا من التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان
يثنى قوله الافراد فلا تجوز تثنية المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعرابين
في كلمة واحدة ومنها ما سمي به اذا اعرب اعرابهما للزوم المحذور فيه فان اعرب
بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة احرف فتقول في رجلان ويدان
رجلانان ويدانان لانه لا تخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهو سبعة احرف
وان اجتمع في اخره اربع زوايد بخلاف ما تجاوز خمسة احرف فانه تخرج عن منهاج
كلامهم مع اجتماع ما ذكر ونحو مستخرجان وان جاوز الاصول لم تجتمع في اخره

ذلك

ذلك ولا المكسر المتناهى لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم
الجمع ولا اسم الجنس الا اذا تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماين اى ضربين
منهما وندر قولهم فى الجمع لقاحان سوداوان وقولهم عند التفرق فى الهيجاء جمالين
وفى اسمه قوله قوماها اخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع قال ومنها قد كان
لكم اية فى فيتين يوم التقا الجمعان واسم الجنس والجمع المكسر ما لم يمنع من ذلك عدم
شبه الواحد كمساجد ومصابيح قال ومقتضى الدليل ان لا يثنى ما دل على جمع لان الجمع
يتضمن التثنية الا ان الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف
بالتثنية حيث لا محذور **قوله** والاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبنى خلافا للمبرد ومنه اسماء
الشروط والاستفهام واسما الافعال والزيادة فى منان ومنون للحكاية لا للتثنية والجمع
بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع فى بابى لا والندا سابق على البنا ونحو
ذان واللذان وضع للمثنى وليس منه اولما ثنى اعرب والذون وضع للجمع اتفاقا **قوله**
وعدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد نحو تابط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزجى
خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم بويه خلافا لبعضهم واختاره السيوطى
فان ثنيت او جمعت المزجى على من جعل الاعراب فى الاخر قلت حضرموتان وحضرموتون
او على من اعرب اعراب المتضايفين قلت حضرا موت وحضرو موت والمختوم بويه
تلحقه العلامة بلا حذف وقيل يحذف نحو ه واما الاعلام المضافة فيستغنى بتثنية
المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقولون ابو البكرين وابا
البكرين ويتوصل الى تثنية ما منع منه وجمعه بذواو ذو وقال الرضى واضافة ذو
ههنا ومتصرفاته من اضافة المسمى الى الاسم كما فى ذات مره واستشكل بما تقرر
من ان ذو لا تضاف الا الى اسم جنس فينبغى التوصل بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهرى اسم
انه يتوصل الى التثنية والى الجمع بكل هذا ولم يستغن بمن هذا باشتراط الافراد
بان يراد به ما ليس مثنيا ولا مجموعا ولا مركبا لان المفرد يطلق على ما قابل كلا من المثنى
والمجموع والاسما الخمسة ومن المركب الى غير ذلك من اطلاقاته وليس له اطلاق على
ما يشمل الاعم **قوله** والتنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا اريد ذلك
قدر تنكيره ولهذا كان الاجود ان تحلى بال عوضا عما سلب من تعريف العلمية وان
اختلف التعريفان لانه غاية المجهود فى الخلاص من التنكير الشنيع وطريق تنكيره
ان يول بواحد من الامه المسماه به او يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعانى

فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى والطريق
الثاني لا تجري في اعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية
والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك المطلق بحسب الاشتراك
على نوعين مختلفين ثم ورد الاستعمال فيه مرادا به واحد من المسميين به ولا يثنى ولا
يجمع ما لا يقبل التنكير كالكنايات من الاعلام نحو فلان وفلانة واسماء الاشارة والموصو[ل]
لملازمتها للتعريف وبنوع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع العلمية نحو جمادين
اسمي الشهر وعمايتين اسمي جبلين واذرعات فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها
ال ولم توصف وقضية الاستثناء ان اشتراط التنكير لا تختص بالمثنى وجمع المذكر
فافهم قوله واتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواقعة على ما ثاني له في الوجود
كشمس وقمر اذا قصدت الحقيقة واما قولهم شموس واقمار فلتكاثر مطالعها جعلوها
متكاثرة واما قولهم قمران للشمس والقمر فتغليب ومرمانيه والكلام على تعريفه
وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا الموضوعة لذلك قوله واتفاق المعنى هذا
احد اقوال ثلاثة وعليه فيمتنع تثنية المجاز والحقيقة والمشترك وجمعها باعتبار
مدلولاتها المختلفة والثاني عدم اشتراطه ذلك قياسا على العطف ولورود
في واله اباءك ابراهيم واسماعيل واسحق والايدي ثلاثة والقلم احد اللسانين والثا[لث]
الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع
قوله ووجود ثان له في الخارج فلا يثنى ولا يجمع نحو شمس وقمر وهذا الشرط مستغنى
عنه بشرط اتفاق اللفظ قوله وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته الاولى ان يقال
وان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا يثنى بعض وسوا وضبعان اسم للمذكر للاستغنا[ء]
بجزان تثنية جزء وسيان تثنية سي وضبعان تثنية ضبع اسم المؤنث على انه حكى
ضبعانان وسواان ولا يثنى ولا يجمع اسماء العدد خلافا للاخفش غير ماية والف
لانه يغني عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة وتسعة ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية
ماية والف وجمعهما ثنيا وجمعا ولا يثنى اجمع وجمعاء على راي البصريين للاستغناء
عنها بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنه بجمع شمال قوله فاذا توفرت هذه الشروط
الخ لو قال فاذا ثنى ما توفرت فيه هذه الشروط كان اظهر قوله بنصب الميم فيه
تسمح لان الميم حرف مبنى ليس بكلمة فضلا عن كونه منصوبا وانما هو محل يظهر فيه
النصب وفي نسخة بنصب السالم وهو ظاهر ويجوز جره على انه صفة للمذكر

بل

الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف اليه بواسطة
حرف جر ملفوظ به او مقدر قوله فانه عمدة اى اعرابه ما هو عمدة كالفاعل قوله
بالنسبة اليها وكذا بالنسبة للياء لان اليا اخف من الواو قوله وحرك ما بعد علامة
التثنية ما نايب فاعل حرك وهى فاعل حرك وهى عبارة عن النون قوله المزيد لدفع
توهم برفع المزيد على انه صفة لما اما توهم الاضافة ففى نحو خليلان موسى
وعيسى اذ لولا النون لتوهمت الاضافة واما توهم الافراد ففى نحو جانى هذان
اذ لولا النون لتوهم الافراد كذا امثل المرادى وليس بجيد لان هذان ليس مثنى
حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الخوزلان تثنية الخوزلا فى لغة والا فالكثير قلب الالف
اذا كانت زائدة على ثلاثة يا ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا الوهم على ما وجد فيه
ليجرى الباب على سنن واحد وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد وقوله فرارا علة
لقوله وحرك قوله بالحركة الاصلية يعنى ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبنى الا انها حركت لالتقا الساكنين والاصل فى تحريك الساكن الكسر وكونها
حركت لذلك لا ينافى انها حركت لذلك لا ينافى انها حركت لكونها على حرف واحد
وقوله فى ذلك اى فى الفرار من التقا الساكنين قوله وربما فتح اى ما بعد علامة التثنية
وهو النون قوله مع اليا هو لغة لبنى اسد كقوله على احوذيين استقلت عشية الرواية
بفتح النون وقيل لا تختص فتح النون بمصاحبة اليا بل يكون معها ومع الالف فى لغة
من يلزم المثنى الالف ويعربه بحركات مقدرة عليها كالمقصور كما قيد بذلك ابن
عصفور لكن المص اطلق فى الاوضح ولا يخفى ان الشر لم يتعرض للفتح مع الالف فقول
المحشى ان ظاهر كلامه كالاوضح ان الفتح يجرى مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى
امر عجيب بقى انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله اعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين اشبها ظبيانا ورووه هكذا ومنخرينا باليا وهو يدل على عدم اختصاص
الفتح مع الالف بلغة من يلزم الالف فتدبر قوله وضم مع الالف هو كما قال الشيبانى
لغة لانها شبيهة بالف غضبان ومنه قوله يا ابتى ارقنى القذان ، فالنوم لا تالفه
العينان قوله وفتح ما قبلها عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم قوله دليلا على شدة
الامتزاج يقتضى بظاهره ان اصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد يوجه
ذلك بان اصل الاعراب بالحركات ثم يتفرع عليها الحروف المجانسة لها الماخوذة
فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج فى الجملة فاذا كان قبلها ما يجانسها

جاءهو

والخوزلا والجخزلا مثنية فيهما نفككن صحاح

القذان جمع قذة وهو البرغوث صحاح وعليه فالشاهد فى العينان فقط

من الحركات حصل شدة الامتزاج كذا بخط شيخنا الغنيمي قوله وليسلما اى الواو
واليا من التغيير عما هو المناسب لهما وقوله والانقلاب من عطف الاخص على الاعم
وذلك لانه لو كسر ما قبل الواو لانقلبت يا لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب
يا ولو ضم ما قبل اليا لانقلبت واوا لان كل يا وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا قوله
وحركت نون الجمع المزيدة ايضا الخ اما توهم الاضافة ففى نحو مررت ببنين كرام او
كرما اذ لولا النون لتوهمت الاضافة واما توهم الافراد ففى نحو مررت بالمهتدين
وبالقاضيين وبالمتقين اذ لولا النون لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا
التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وما ذكره من ان النون فى
المثنى والجمع زيدت لما ذكر هو ما اختاره ابن مالك واورد انه لو اعتبر توهم الافراد
لامتنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب او المجرور كرايت قاضيك ومررت بقاضيك
لالتباسه بالمفرد واجيب بان ما هنا يمكن دفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون
المضاف اليه لانه يوقف عليه ح برد النون ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير
لانه لو لم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتى وصله ووقفه على هذا
التقدير والحاصل ان سقوط النون الذى به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف
ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير وقال س النون عوض عن حركة الواحد
وتنوينه اى لفظا كالزيدين او تقديرا كالاحمرين والحركة وان كانت مقدرة على
الحرف لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام فثبت النون معها
ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذفت معها ولم يعكس لئلا يلزم الفصل
بين المضاف والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف لا يقال فى القول
بان الاحرف نائبة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف
عوض عما فات من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا قوله
هو بالم علة لقوله وحركت والتعبير هنا بهربا وفيما تقدم بفرارا الظاهر انه تفنن
كقوله هنا وحركت نون الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية قوله وفتحت
تخفيفا فى اللفظ علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما يكتف بحركة ما قبل اليا
فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين وفيه نظر اذ لقايل ان يقول هذا التخلف لا يضر حصول انتهى
التمييز فى نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان الالف فى نحو
المصطفى تحذف فى الجمع وتقلب يا فى المثنى ففى الجمع يقال جا المصطفون وفى المثنى

جا المصطفيان كما سياتى وح فيقال فى النصب والجر فى الجمع المصطفين بيا بين الفا والنون وفى المثنى المصطفيين بيا ين بينهما لان الف المثنى تقلب يا فلا اشتباه فيهما على انه اذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ما قبل الاخر فى نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط النون الذى فرق بحركتها وكان يكفى ان يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة فى الفرق قوله لتثقل اللفظ جدا اى ثقلا بليغا فجدا منصوب على انه مفعول مطلق قوله ضرورة اى وليس بلغة خلافا لابن مالك وذلك كقوله ع فنا جعفرا وبنى ابيه ٭ وانكرنا زعانف اخرين قوله ثم الاسم اى المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا ثنى اى اريد تثنيته قوله وكان صحيحا وهو ما ليس اخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه لكن عطف قوله او مهموزا الخ يقتضى تخصيصه بغير المهموز قوله او معتلا جاريا مجراه وهو ما كان اخره واوا او يا قبلها ساكن كظبى ودلو ومرمى ومغزو قوله او منقوصا قيل المراد به النقص اللغوى حتى يشمل ابوان وفيه نظر ظاهر لان قوله بعد ذلك ورديا المنقوص يعين ان المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى وردها ان كانت محذوفة كقاض منكرا وعلى العموم فشذ ابان واخان وفى شرح الكافية لابن مالك واذا ثنى ما ليس مقصورا ولا ممدودا رد اليه ما حذف منه ان كان يرد فى الاضافة والا فلا يرد نحو قاض واب واخ وحم وهن لا اسم وابن ويد ودم وحر وغده وفم وشذ فما ن ودموان وقوله يديان بيضا وان عند محكم ضرورة انتهى وقيل انه على لغة من قال فى المفرد يدى كرحى كما جاء دميان ودموان على لغة من قال دمى قوله او مهموزا غير ممدود كرشا ودخل فيه نحو ما فان اصله موه قلبت الواو الفا والها همزة فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه اذ الفه واو فى الاصل قوله او ممدودا همزته اصلية كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضى وخرج ما اذا كانت الهمزة غير اصلية فان كانت عوضا من الف التانيث كحمرا قلبت واوا لكونها زايدة محضة فهى بالابدال الذى يناسب الحذف اولى من غيره وانما لم تقلب يا لما بين الهمزة والواو من التقارب فى الثقل وحملا على النسب وان كانت بدلا من اصل ككسا فان اصله كسا وقلبت الواو همزة لتطرفها اثر الف زايدة ترجح اقرار الهمزة على قلبها واوا نظرا للصورة الاصلية وان كانت بدلا من حرف الالحاق كعلبا اصله علبای بيا زايدة للالحاق بقرطاس ثم ابدلت اليا همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيها بهمزة حمرا من جهة ان كلا بدل من حرف زايد غير اصلى وكل

القايل المحشى الشنوانى

بالضم و

ذلك باعتبار الاصل مطرد قوله من غير تغيير الخ وشذ في اليه وخصية اليان وخصيان
والقياس اليتان وخصيتان وقيل هما تثنية الى وخصي المذكرين وشذ قرا وان يقلب
الهمزة الاصلية واوا في كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع واما قولهم قايمان في قايم
وقاية فلان العلامة انما لحقت قايما لانه المغلب قوله واما المقصور لم يات لاما يعادل
والظاهر وان كان مقصورا قوله فالفه ان كانت زايدة الخ بان تكون رابعة كحبلى وملهى
او خامسة كمعطى او سادسة كمستدعى فتقلب الالف يا نحو حبليان وملهيان ومعطيان
ومستدعيان وشذ قولهم مذروان لطرفي الالية والاصل مذريان لانه تثنية مذرى
في التقدير لكن علة تصحيحه انه لم يستعمل الا مثنى فلم تثبت الالف قط في مفرده حتى
تقلب قوله او بدلا يعني او لم تكن زايدة لكن كانت بدلا عن ياء كالتي فترجع الى اصلها
في التثنية قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ في تثنية حمى بكسر الحا المهملة
حموان حكاه الفرا فان الفه مبدلة من يا تقول حميت المكان حماية والقياس حميان
وقد يكون للالف اصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يايية في لغة من
قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فيجوز رحيان ورحوان واليا اكثر قوله او
مجهولة الاصل او اصلية واميلت اي او ثالثة اصلية واميلت فقوله واميلت راجع للاصلية
والمجهولة قال الرضي وان كانت الالف الثالثة اصلا اي غير منقلبة عن شي كمتى وعلى واذا
اعلاما فان الالف في الاسما العريقة البنا اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع في
متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب
الالف عن اليا وجب قلبها يا وان لم يسمع قالوا واو لي لانه اكثر وقال بعضهم بل اليا
في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونه اخف من الواو انتهى وصرح الدماميني برجوع
القيد لهما لكنه لم يمثل للمجهولة الممالة فلينظر قوله والا فواوا اي وان لم تكن كذلك تقلب
واوا وذلك بان كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان او كانت
مجهولة الاصل ولم تمل نحو ددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كما في الحديث لست من
الدد ولا الدد مني ومتما بالنون ددن ومقصورا فلا يدري هل الفه عن يا او عن
واو لان الالف في الثلاثي المعرب لا بد ان تكون من احدهما والثاني هو الاكثر فتقول ددوان
خلا على الاكثر او كانت اصلية ولم تمل نحو على واذا اذا سمي بهما فتقول علوان واذوان
وهذا مذهب س وهناك اقوال اخر منها ان الالف الاصلية والمجهولة تقلب يا مطلقا
قوله وحكمه اي حكم الاسم قوله من غير تغيير اي زايد على المثنى فلا يرد ان الممدود

الذي

الذي همزته غير اصلية يغير قوله ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص قال في التسهيل
الا ان اخر المقصور والمنقوص تحذف في جمع التذكير وتلي علامتاه فتحة المقصور
مطلقا قال الدماميني اي سواء كانت منقلبة عن اصل نحو ملهى او زايدة كالف
ارطى وحبلى اذا سمي بهما وعلم من قوله في جمع التذكير ان اخر المقصور والمنقوص
لا يحذف في جمع التانيث ووجه الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهي الواو واليا
فلا تجامع يا المنقوص ولا اليا والواو المنقلبة عن الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة
الجمع المونث خفيفة فجاز ان تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المونث فالالف مطلقا ولا حرف
اخف منها واما علامة التثنية فالالف رفعا واليا المفتوح ما قبلها جرا ونصبا بخلاف
يا الجمع فانها مكسور ما قبلها انتهى وقيل انما قلبت في المثنى ولم تحذف مع التقا الساكنين
فيه لئلا يلتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني اعلى اخوتك بخلاف الجمع فانك
تقول اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس به قوله فان اخرها وهو الالف في المقصور
واليا في المنقوص قوله تحذف لالتقا الساكنين كما في وانتم الاعلون في المقصور فان اصله
الاعليون تحركت اليا المبدلة من واو في الاصل لانه من العلو وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا ثم حذفت للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وهذا بخلاف المثنى من ذلك لا
حذف فيه بل فيه قلب في المقصور ورد يا المنقوص ان كانت محذوفة نحو قاض قوله
ويضم ما قبل اخر المنقوص فتقول في جمع القاضي مما ياوه اصلية والداعي مما ياوه منقلبة
عن واو القاضون والداعون والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة اليا
للاستثقال ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا يلزم
قلب الواو يا لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان
شئت قلت استثقلت الضمة على اليا فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركته
ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين قوله وان لم تكن منهما حال اي والحال انها لم تكن منهما
قوله منها متعلقة بفقد قوله هنا اي في هذا الكتاب وانما قيد به لان ما الحق لا ينحصر في
الاربعة المذكورة بل منه ما سمي منه كما سياتي في الشرح وغيره لكن فانظر النكت وعبر بها
وما ذكره في كلا وكلتا هو اللغة المشهورة وكنانة يعربونها مضافين الى المظهر ايضا
اعراب المثنى ومن العرب من يلزمها الالف في الاحوال كلها اضيفا الى مضمر او مظهر نقله
صاحب العين قال الرضي لا ادري ما صحته قوله وهما كلا وكلتا فيه تغيير لاعراب المتن
فان كلا وكلتا مبتدأ او معطوف عليه والخبر كالمثنى وكذا جعله مع المضمر خبرا لكان

المحذوفة مع اسمها وانما هو حال من ضمير كلا وكلتا المستتر فى الخبر مع ان حذف كان
هنا غير مشهور وتقدم ما فيه والف كلا اصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء
عند س لانه الغالب فى المتطرفة ولانها اميلت وقيل عن واو ليلا تختلف مع كلتا فان
لامها عن واو ومثل تجاه وبنت واخت لا عن يا لجلسان اذ لا ثانى له واما الامالة فللكسر
او للرجوع الى اليا جرا ونصبا والف كلتا عند س للتانيث والتا عن الواو وقال الجرمى
الالف لام والتا للتانيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند س وانصرف عند الجرمى
ويرد عليه انه لا يعرف وزن فعتل وان التا لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال ابو على
انما ابدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل الف التانيث ولابد من اختلاف لفظ المذكر والمونث
فيما عدا العلامة اذا كانت الفا الا ترى انهم قالوا احد واحدى واما اللذان لا يكون بينهما
اختلاف فى غير العلامة فيما المذكر والمونث الذى علامة تانيثه التا قوله ولا ينفكان عن
الاضافة الخ قال الرضى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف كما يجى فى بابه والمضاف
اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق
المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التا بكلا مضافا الى المونث افصح من تجريده
نحو كلا المراتين انتهى وفى المغنى نحوه مع بسط ونقل فى المغنى ان ابن الانبارى اجاز
اضافة كلا الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاى وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها
الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصص بوصفها بالظرف
وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها اى تاركة للغزل وبه يعلم ما فى اطلاق الشـ
حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين قوله مع المضمر قال
الرضى وهو ثلاثة اشيا كلاهما وكلاكما وكلانا انتهى وهو ظاهر كما فى المغنى ايضا فى امتناع
كلاكم لانه جمع اللهم الا اذا تجوز به عن الاثنين قوله لانها فى الاغلب ومن غير الغالب
ان تقول كلاهما جانى بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جيتما وكلانا
جينا وهل يقال ان من غير الغالب ايضا زيد وعمرو كلاهما قوله ثم طرد ذلك فيما اذا
اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب نحو جينا كلانا وجيتما كلاكما فانها والحال ما ذكروا انها
تابعين للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى فى الاصطلاح لان شرطه
كما تقدم ان يكون مفرده معربا فلا يصح فى ذلك ان تكون كلا تابعة لاعراب ما قبلها اذ
هو مبنى فقيل بالطرد وهذا معنى كلامه وح فلا تخالف قول الرضى انها فى هذه الحا
جاريان على المثنى لانه اراد بالمثنى ما دل على اثنين لا المثنى فى الاصطلاح قال شيخنا

الغنيمي لكن قضية وقضية كلام الرضى انه اذا اضيفا الى ضمير المخاطب لايكونان تابعين
للمثنى المعرب واقول قد صرحوا في باب النداء انه يقال ياتميم كلكم وكلهم ومثله ياغلامي
زيد كلاكما وكلاهما على الاصل وح ففي هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الاضافة
الى ضمير المخاطب اللهم الا ان يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه قوله
فانها لاتجري بان على المثنى اصلا قال الرضى لايقال جاني اخواك كلا اخويك انتهى قوله
وكذا اثنان واثنتان اى ومثل المذكور من كلا وكلتا في انها كالمثنى اثنان بالمثلثة
للمذكرين والمذكر والمونث واثنتان بالمثلثة للمونثتين ومثله ثنتان في لغة تميم وهما
من اسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة قوله مطلقا اى حال كون كل منهما غير مقيد
بكونه مع الضمير فيشمل ماقاله الشارح قوله الى ظاهر اى غير مثنى قال في التوضيح في باب
العدد ولا يجمع بينهما اى بين الواحد والاثنين وبين المعدود فلا تقول واحد رجل
ولا اثنان رجلان لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد
الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن
رجلين معدودا بل كان المراد من اثنين شخصين مضافين الى شخصين اخرين
وهو المعبر عنهما برجلين جازت الاضافة لانتفا اضافة الشيء الى نفسه وهو ظاهر
المعنى وكذلك في اضافتها الى ضمير المثنى يتعين ذلك في الاضافة الى المفرد وهذا
معنى قول بعضهم يوخذ من كلام الاوضح ان محل الامتناع اذا اضيفا الى المعدود
واما اذا اضيفا الى صاحبه فلا منع نحو جاني اثناهما اى غلاماهما قوله فيعرب ان اعرابه
الفا للسببية والمعنى لان وضعها وضع المثنى فبسبب ذلك يعرب اعراب المثنى وليست
هي الفا التي ينصب المضارع بعدها اذا تقدم نفي كما يقع في الوهم لفساده قوله
وكلامه يوهم الخ يقال عليه هذا الايهام بعينه لازم لك حيث اطلقت الاضافة الى الظاهر
وليس كذلك فان اضافتهما الى المثنى ممتنعة كما تقدم قوله فان اضافتهما الى ضمير
التثنية ممتنعة قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال
مثلا اثناه واثناهم وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وح فنقول
وكذا القول في الاضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذي تحرر عندي
في تحرير المسئلة ولم اره منقولا انه ان اريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة
مطلقا لا فرق بين المثنى وغيره من ضمير وغيره واذا اريد بالمضاف والمضاف اليه
شي واحد امتنعت الاضافة مطلقا اما المثنى فلما فيه من اضافة الشي الى نفسه واما

الى غيره فلعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الغرض قاله شيخنا
الغنيمي قوله نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة المثنى الخ يوخذ منه
امتناع اضافتهما الى ما دل على اثنين بالنص قوله فكان الاولى ذكره كما ذكره الخ قد يقال
بل ذكره لانه اراد بالمثنى ما يسمى مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما الحق بالمثنى
كذا قيل ولا يخفى انه لا يدفع الاولوية الموجهة بالقياس على الجمع قوله فيرفع بالالف
هذا واضح اذا سمى بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمى بصورته حال النصب والجر
حتى يجوز ح ان يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويويد ذلك انهم اذا جوزوا مع التسمية
بصورة المرفوع ان ينصب ويجر فكذا اذا سمى بغير المرفوع يجوزوا ان يرفع بالالف وهل
يجوز ايضا مع التسمية بصورة المنصوب ان يعرب اعراب ما لا ينصرف بان يحول الى صورة
المرفوع ويعرب بالحركات على النون فيه نظر والجواز بعيد قوله فيعرب اعراب ما لا
ينصرف قيده فى التسهيل بان لا يجاوز سبعة احرف كاشهيبابان فلا يجوز اعرابه
بالحركات قوله واذا دخل عليه ال كذا فى التصريح وهل يوخذ منه انه اذا سمى به مقرونا
بال يمنع من الصرف لان ال جزء كلمة محل نظر قوله الا يا ديار الحى بالسبعان صدر بيت عجزه
امل عليها بالبلا الملوان قاله تميم ابن ابى مقبل والشاهد فى السبعان فانه فى الاصل
تثنية سبع فاجراه مجرى سلمان اذ لو اجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم
موضع قوله وهى ما لا واحد لها من لفظها اى غالبا فلا يرد ان العالمين اسم جمع لعالم
قوله لا واحد له من لفظه لانه لم يات اول فى المفرد بخلاف ذو وانه جمع ذو حقيقة
قوله بفتح العين والشين فان قيل ان شين عشرة ساكنة فى لغة الحجاز وتكسر فى
لغة تميم او تفتح قلت هذا فى التركيب نحو اثنتا عشرة عينا وقرى بالسكون والكسر واما
فى غير التركيب فمفتوح الشين والعين كما ذكره الش فالقياس فى جمعه كذلك قوله
لاختصاصه بمن يعقل منع بعضهم ذلك ونقل عن الراغب انه يشمل غيرهم ايضا وانما
غلبوا فى جمعهم بالواو والنون لشرفهم ويويده ما سلف ان كون العقل لبعض المجموع
كاف وبتقدير الاختصاص فهو جمع لعالم مرادا به العاقل وعلى التقديرين لا يكون
الجمع اخص من مفرده بل اما مساو او اوسع دايرة لان عمومه شمولى وعموم المفرد
بدلى لكن هذا لا يقتضى جمعه حقيقة وان وقع ذلك فى شرح التوضيح لان المفرد ليس علما
ولا صفة بل اسم جنس فهو من الجموع التى لم تستوف الشروط كما قاله الش الا ان يقال
انه اسم جنس جرى مجرى الصفة هذا وقال بعضهم ان الجمع قد يكون اخص من

المفرد

المفرد اذ قايمون اخص من قايم اذ قايم يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه قوله
ابى شئ اى امتنع قوله يعم الحاضرين والبادين الحاضرون سكان الحاضرة وهى
المدن والقرى والريف وهى ارض فيها زرع وخصب والبادون سكان البادية وهى
خلاف الحاضرة قوله والاعراب خاص بالبادين ان كان المراد البادين من العرب فالامر
ظاهر وان كان المراد ان الاعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب والعجم كما قيل به
فيكون بين الاعراب والعرب خصوص وعموم من وجه قوله يكون جمع تصحيح الحدود لك
باحد الطريقين المتقدمين اما منع اختصاص الجمع بالعقلا وسوغه التغليب او ادعا
ان المراد بالمفرد العقلا فقط فتدبر قوله ليسا علمين ولا صفتين اعترض بان الاول
صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان الكلام فى الاهل بمعنى ذى القرابة لا بمعنى
المستحق للشئ ولو سلم ان الكلام فيه لا يقبل التا المقصود بها التانيث ولا يدل على التفضيل
قوله وهى ما لم يسلم فيها بنا واحدها اى لغير اعلال فلا نقض بنحو الاعلون من جمع
التصحيح المتغير للاعلال والمراد عدم السلامة اما لفظا او تقديرا ليدخل نحو صنوان جمع صنو صح
مما تغير تقديرا بان يقدر حركة صنو وسكونه مثلها فى سلم وحركة صنوان وسكونه
مثلها فى غلمان واما دعوى التغيير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم الا ان يفرق
بان تلك زايدة على حقيقة الجمع لمعنى بخلافها فى التكسير والقول بان نحو صنوان جمع
تصحيح لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشروط لا يخفى
ما فيه قوله منها ارضون اعلم ان ارضون مما شذ من باب سنون لان مفرده ارض
وهى لفظ ثلاثى لم يحذف منه شئ فكان ينبغى تاخير ارضين عن سنين وذكره مع
بنين لينبه على شذوذهما قوله بفتح الراء انما فتحت لانه من باب ارضات قال المصرح وجوز
اسكانها فى الشعر وعبارة الدماميني وحكى اسكانها وانما كان الاصل ارضات لان
الارض مونثة نحو قوله تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده وقولهم فى
تصغيرها اريضة قوله ولامها واو وهاء اى فيه للشك العارض من الجمع ومن مجى
الفعل على ما ذكر قوله لقولهم فى الجمع الخ اى لان الجمع يرد الاشيا الى اصولها واعترض
بان فيه دورا لان الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم باصالة ذلك فى المفرد على اصالته الحرف صح
فى الجمع واجيب بمنع الدور لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم
وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف
قوله ولمجى الفعل الخ اى والفعل المسند الى ضمير متكلم او مخاطب يرد الاشيا الى اصولها

وانما حذفوا الواو والها وعوضوا منه التاني محل المعوض عنه على القياس كراهة تعاقب حركات الاعراب على الواو لا عتلالها وعلى الها لخفايها وقد يقال لا دلالة فى الجمع ومجى الفعل على ما ذكر على تعيين احدها كما صرا لمشهور لجواز ان يكون له اصلان باعتبارهما اختلف الجمع ومجى الفعل على ما ذكر قوله جعل الثلاثى عبارة ابن الناظم ثلاثى فى الاصل وفى بعض النسخ ثلاثى الاصول وقضيتها ان منه مزيد الثلاثى لانه لم يتعرض لسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذى هو محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا كسنة تتكسر فى الجمع وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالضم ومكسورها كعضة فتسلم فى جمعه غالبا وقد يضم نقله ابن الماغانى فى عزين ومضمومها كثبة فيجوز فى الجمع ضمها وكسرها قوله ولم يكسر اى تكسيرا يعرب بالحركات فلا ينافى قوله اولا والثالث جموع تكسير قوله كعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى الفرقة من الناس واصلها عزى فالها عوض من اليا التى هى لامها وتجمع على عزى وعزين والعزين الفرقة من الناس المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الاخرى قوله وعضة اصله عضه بالها من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلامها هاء وقيل اصلها عضو من قولهم عضية تعضية اذا فرقته فلامها واو ويدل للاول تصغيرها على عضية وللثانى جمعها على عضوات لان كلا من التصغير والجمع يرد الشى الى اصله قوله بخلاف تمرة اى وبخلاف الرباعى قوله وبخو عدة وزنة اى من كل ما كانت الها فيه عوضا عن الفا واصلها وعد ووزن بكسر اولها وسكون ثانيها فاستثقلت الكسرة على الفا فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولده وهى المساوى فى السن ومحل ما ذكر اذا لم يكونا علمين لمذكر فان كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا الخلاف شفة وشاه اذا جعلا علمين فلا يجمعان هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية كما صرح به الدماميني وكان ينبغى للشارح ان يذكر محذوف العين المحترز عنه قوله ونحو يد ودم اى مما حذفت لامه ولم يعوض منها شى واصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال والميم والمبرد الى فتح الميم قوله وشذ ابون اى لعدم التعويض ولو قال فشذ بالفا لكان اولى وكذا بين ما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر قوله لان العوض غير الها وهو همزة الوصل فى اسم وتا التانيث فى بنت والفرق بين التا والها ان تا التانيث لا تبدل فى الوقف

بلغ

ها

ها وتكتب مجرورة وها التانيث يوقف عليها بالها وتكتب مربوطه وقيل ان التا فى بنت
واخت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتانيث وقيل للالحاق بجذع
وللثنائى بالثلاثى ولو سمى باخت وبنت مذكر لم يجمعا هذا الجمع خلافا للفرا فانه اجاز حذف
التا وجمعها بالواو والنون قوله ونحو شاة وشفة اصل شاة شوهة بسكون الواو فلما
لقيت الواو الها لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصارت شاهة فحذفت لامها وهى الها وعوض
منها ها التانيث واصل شياة شواة قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذف
لامها وهى الها ايضا وعوض منها ها التانيث والدليل على ان اللام ها التصغير والتكسير
وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ نحو ظبين جمع
ظبة مع انهم كسروها على ظبى ولام ظبه المحذوفة واو قالوا ظبوته اذا اصبته بالظبة وهى
طرف السيف قوله وبنون لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهى ليست من الانواع
الاربعة ولعله قصد بها الاشارة الى انها خالفت باب سنين ولو جعلها الشارح مما خرج
بقيد ها التانيث وقال بعد ابى وشذ بنون لكان اجاد قوله لعلة تصريفية الخ قيل هى خفة
التثنية وثقل الجمع وقال الشهاب القاسمى فى شرحه وبنون جمع ابن وقياسه ابنون لكنه
جمع على اصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما حذفت فى الواحد وان
جات تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كانهم ارادوا ان ينبهوا على ان الفا فى الاصل
مفتوحة انتهى وهو ماخوذ من كلام الدمامينى فى شرح التسهيل وكتب شيخنا الغنيمى قد
يقال ولم اره منقولا ان صورة المعوض عنه وهى الواو موجودة فى الجمع ولا كذلك
فى التثنية او يقال لم يحذف فى التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهى الاصابع
انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدنوشرى بهامش نسخة شرح التوضيح ما نصه وذلك لان
ابنا اصله بنو حذفت لامه اى للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشيا الى
اصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة
كالثابت فلم تات الهمزة واما فى التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضى حذفها
لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت اولا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك
الغرض فلو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون قوله فمنه
عليون اى مما سمى بالملحق فانظر حكمة التمثيل به دون ان يمثل بما سمى به من الجمع قوله فمنه
~~عليون اى مما سمى بالملحق فانظر حكمة التمثيل به دون ان يمثل بما سمى به من الجمع~~ قوله اسم
لاعلى الجنة استدل على ذلك فى التصريح بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفى عليين وفيه

قفل الحاقا

والظبة بكسر الظا المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم صحاح

ان بقية الاية تدل على ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا ان يصار الى اضمار والتقدير محل كتاب وفي الرضى وهو اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا من جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى كرسي وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى قوله في كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ بعدم العقل قوله جمع على لم يستوف الشروط فهو ملحق بالجمع قبل ان يجعل علما فانه قيل ما الشذ التمر لان المراد عليون المسمى به اذ يحتمل انه من جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط لانه مفرد وليس بعلم ولا صفة قلت لو اراد ذلك ذكره مع اهلين ولم يفصل بينهما بسنون وبابه ومعلوم انه ليس من باب سنين لعدم تغيير واحده قوله وشبهه معطوف على الاول وهو قوله اولو او الضمير يرجع الى الجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى عليين مع العطف عليه او على الواتامل قوله فهذا وما قبله الخ اشارة ان قوله كالجمع خبر عن قوله اولو وما عطف عليه قوله وتجوز في هذا ان تجرى مجرى غسلين والغسلين هو ما يسيل من جلود اهل النار وصديدهم وبعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه كالملحق به والشرط في الاجراء المذكور ان لا يتجاوز سبعة احرف كاشهيباين فان تجاوز اعرب بالحروف قوله من اربعة مذاهب الخ فالاول اعرابها بالحروف ومما استشكل ان الاصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير خروج عن الاصل الثاني ان الاعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو راى الاخفش ومن جملة ما رد به انه تقدير في غير الاخر والاعراب لا يكون الا اخرا وبانه لم يحتج الى تغييرها كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل يا المتكلم الثالث ان الحروف دلايل الاعراب بمعنى انك اذا رايتها فكانك رايت الاعراب وبه فسر ابو على مذهب الاخفش واستشكل بانه يودي الى ان تكون الكلمة معربة وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسما الرابع ان الاعراب بقا الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه المازني وطايفة وهو مبني على ان الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون فلما دخل العامل لم يحدث شيا فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر قلب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظاير اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة

وبهذا

وبهذا النقد يرتعلم ان قول الشم ومذهب الخليل وس الح خارج عن المذاهب
الاربعة خلافا لمن خلط وخبط قاله شيخنا **قوله** فقد رد بما هو مذكور الخ قال
الرضى وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول ورده ابن مالك ايض
بلزوم ظهور النصب فى اليا وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك اليا
وانفتاح ماقبلها واجاب ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على حالة الجر اجروا
الحكم على اليا حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثانى
بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وان كان القياس ما
ذكر من القلب ولذلك لاحظه من العرب من يجرى المثنى بالالف مطلقا انتهى واجيب
ايض بانه ليس للمقدر حكم الملفوظ واوردوا على جواب ابى حيان الاول ان الكلام
على تقدير الاعراب بالحركات مقدرة ولاحمل على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة
على اليا والجر بكسرة مقدرة على اليا فما معنى ذلك الجواب ويمكن ان يجاب بان المراد انهم
قلبوا الالف يا فى حالة الجر وان لم يكن اعرابا بالتغاير صورة الكلمة فى احوالها ولما كانت
اليا انسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التى هى الجر حملوا النصب على الجر لمناسبته له فى
ان كلا فضلة ولما حملوه عليه ناسب ان يوافقه فى تقدير اعرابه وان لا تقلب اليا موافقة
بين المحمول والمحمول عليه **قوله** ورده الرضى بانه لم يحذف المعطوف فى خمسة عشر بل حذف
حرف العطف فبنى اما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه
كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قيل بل المفرد الذى
لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى مفرد العطف لوقوعه على الشيئين او الاشيا
وعلامة التثنية دليل على تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه
اكثر من واو قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان كذلك وجعل المفرد فى
المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا الا ان كلا لما لم تقع على
المفرد لم تحتج الى علامة المثنى لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد فى الجمع واقعا
على اشيا كلفظة كل الا ان كلا لم تحتج الى علامة الجمع اذ لا تلتبس بالمفرد لانها لم توضع له
وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذى اجزا متضمنا لواو العطف والا وجب بنا الفاظ العدد
كخمسة ونحو كل ورجال بل اذا لم يوضع كل واحد للمجموع وبطل مذهب الزجاج اعراب مسلمان
ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى ملخصا **قوله** كالمقصور واما نونه فى هذه
الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن عصفور بجواز فتحها على هذه اللغة

قوله ويعرب به محركات ظاهرة الخ حكى الشيبانى هذا ن خليلا ن قوله والاولات قيل انما
قدمه مع كونه ملحقا لعله لنطقهم باعرابه كذلك ولا تخفى ما فيه اذ فى جمع المذكر السالم
نطق بكثير من الملحقات مع ذلك فاخرها الا ان يقال هذا امر مناسب بعد الوقوع فلا
ينبغى نقضه وقال بعض الافاضل انما قدمه ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من
جنسها ويمكن ان يقال انما قدمه على قوله وما جمع لئلا يقع فى الوهم ان قوله وما جمع الخ
عطف على مدخول الكاف فى قوله كالجمع فيتوهم انه من الملحق بجمع المذكر وان قوله
فينصب بالكسرة تختص باولات قال شيخنا واصل اولات اولى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت
اليا الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتا المزيد تين ووزنه فعاة وهو كذا ويلزم
الاضافة الى اسم جنس ظاهر قوله ولم يذكر الخ اى بنا على ما فى بعض النسخ والذى فى
غالبها ذكر وما سمى به منها اى من اولات وما جمع بالف وتا بعد وما جمع بالف وتا مزيدتين
فانصو قوله كاذرعات وعرفات قيل فى التمثيل بذلك نظر اذ لا واحد لكل منهما فانه لم يوجد
اذرعة وعرفة وقول الناس عرفة شبيه بمولد وليس بعربى محض كما فى الصحاح عن الفرا
ويجاب بان ما فى الصحاح عجيب فقد ثبت فى الحديث الحج عرفة وعرفة كلها موقف لكنه يبقى
النظر بالنسبة لاذرعات ويمكن الجواب على بعد بان الضمير فى قول الشارح منه راجع الى ما
فى قوله ما حمل عليه او راجع الى جمع المونث السالم بنا على انه علم او كالعلم على ما اعرب
بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا ويكون فى الكلام شبه الاستخدام وقد يقال انه
مثال لغير اولات وجملة ما سمى به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمثل له لظهوره
قوله بالتنوين فيها وهو مقابلة ولا يرد ان حقها منع الصرف قوله مراعاة للعلمية
والتانيث اى مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففى ذلك مراعاة الجمع فى الاعراب وما
لا ينصرف فى حذف التنوين وان لم تكن للصرف لكونه مشبها له فى الصورة قال الاشمونى
فى شرح التوضيح وتكون الكسرة فى حال الجر نايبة عن الفتحة لانه عند هولا غير منصرف
للعلمية والتانيث انتهى وقضيته ذلك انه لو سمى به مذكر كان مصروفا ووجهه ان
التانيث اللفظى هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان مثل هذه التا ليست للتانيث وبان
تا التانيث التى تمنع الصرف هى التى تقلب فى الوقف ها فا اقتضاه كلام ابن عقيل فى شرح
التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل او امراة محل نظر الا على قول غير
الجمهور انها كها التانيث قوله تنورتها من اذرعات واهلها صدر بيت لامرء القيس الكندى
فى محبوبته عجزه بيثرب ادنى دارها نظر عالى ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبى

وادنى

وادنى اقرب الى الارض وهو مبتدا خبره نظر اى منظورا او ذو نظر قال شيخنا عبد الله
الدنوشرى المراد المكان الذى يقرب من دارها صاحب نظر عالى اى الراى اذا اراد ان ينظر
الى دارها فلا بد ان ينظر فى محل عالى فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن
ادنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عالى قوله بالف وتا مزيدتين لا يقابلان بالفا
والعين واللام كفاطمة وبنت واخت كما نبه عليه الدمامينى فى شرح لامية العجم ردا
على الصفدى وانما وجب له علامتان ليكونا كزيادتى جمع المذكر وخصت الزيادة
بالالف والتا لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقى وكل واحد من الحرفين يدل على
كل من المعنيين كرجال وسلمى والجمالة وضاربة لكن قال الراعى فى شرح الالفية دلالة
الالف والتا على التانيث مسلمة دون الجمعية وانما يفهم الجمعية من ابنية الجموع قوله
وان كان جريا على الغالب وقد يقال انه صار فى الاصطلاح اسما لما جمع بالف وتا مزيدتين
ومع ذلك فتعبير المصنف اولى لانه لا ايهام فيه قوله كحمامات لو قال طلحات كان اولى لان
جمع حمام على حمامات غير مطرد على ما سيأتى قوله كما ذكراى فى خلق الله السموات قوله
كسجدات بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها وكحبلى وحبليات وصحرا وصحراوات الا ترى ان
الالف قلبت يا والهمزة قلبت واوا وكغرفة وغرفات بضم الرا وفتحها قوله فهو المفرد الخ
انت خبير بان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب بل المعرب هذا الاعراب هو
مجموع المضموم والمضموم اليه فالاولى الجواب بان المراد الجمع الذى جمع بهما اى الذى
الة جمعيته الحقهما قوله ضم غيره وهو الالف والتا قوله لا المفرد فقط ضم غيره اذ لا يصدق
عليه والحال ما ذكر انه جمع بهما بخلافه مع اعتبار الضم اليه ومآله ان الذى يعرب هذا
الاعراب هو المسمى بالجمع بهما يعنى ما يطلق عليه ذلك تامل قوله اصليتان فان اصلهما
قضية وغزوة بفتح القاف والعين كساحر وسحرة فصيرهما بعد قلب اللام الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فرقا بينها وبين المفرد كفتاة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا جمعا
على هذا الوزن فى الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وهذا عند غير ابن
مالك واما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة قوله قال جدى الخ اى تبعا
لغيره من شراح الالفية وغيرها وهو مبنى على ان البا صلة جمع وذلك لانه يوخذ
من باء الالة المتعلقة بجمع زيادة الالف والتا فلا حاجة للتقييد بزيادتهما وما هنا
تبعا للتسهيل مبنى على ان البا للملابسة وهى مع مجرورها فى موضع الحال من فاعل جمع
اى ما جمع ملتبسا بذلك فيفيد مزيدتين لا بد منه فكلا الامرين صحيح وينقدح فى هذا

ان تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة لان خروج المحترز عنه بدونها مبنى على
امر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان الحرجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتاء
واصالة احدهما لا تنافى ذلك قوله لان ذلك اى قضاة وابيات قوله قياسا مطردا
اى جمعا مقيسا او ذا قياس وقوله مطردا وصف مفيد للتاكيد خمسة انواع وما [قوله]
سواها مقصور على السماع وذلك كارضاة وسجلات وحمامات وسرادقات وكما قاله [هو]
ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر من نحو سرادق وحمام وهو ما نقله
الرضى عن الفراء فى كل خماسى اصلى الحروف لاستكراه تكسيره قوله ذو التا مطلقا
اى تا التانيث المبدلة فى الوقف ها كتمرة والساكن ما قبلها كبنت واخت وكذا كيت
وذيت لو سمى بهما ولو مذكرا وشمل قوله مطلقا العلم واسم الجنس والمدلول فيه
بالتا على تانيث او مبالغة كنسابات قوله وعلم المونث كذلك اى مطلقا سوا كانت العلامة
ظاهرة كعزة وسلمى وحسناء او مقدرة كزينب وهند وسوا كان لعاقل او غيره وقول
ابن ابى الربيع شرطه ان يكون لعاقل لا يعرف لغيره قوله الا ما استثنى منهما اما الاول فاستثنى
منه المرادى شفة وشاة وامة وامراة ومراة وقلة فى اللغة فلا يجمع هذا الجمع استغناء
بتكسيرها ونازعه الدماميني بنقل ما يصرح بجمع شفة على شفهات لا شفات برد ما
ذهب فى الواحد كما فعل فى التكسير وفى الصحاح ان الناقص من شفة الواو لانه يقال
شفوات وحكى فى المحكم لجمع امة امثلة منها اموات واما الثانى فيستثنى منه ما تقدم
اذا كانت اعلاما وباب قطام فى لغة اهل الحجاز قوله وصفه مذكر لا يعقل كجبال راسيات
وايام معدودات فلا حاجة الى قول ابى البقا انه اجرى معدودات على لفظ ايام وقابل
الجمع بالجمع مجازا والاصل معدودة كما قال سبحانه وتعالى الا اياما معدودة اوجا الجمع على
معنى ساعات الايام لان الايام تشتمل على الساعات لانه بناه على ان معدودات واحدها
معدودة واليوم الذى هو واحد الايام لا يوصف بمعدودة وانت علمت ان واحد
معدودات معدود وان صفة ما لا يعقل تجمع بالالف والتا بخلاف صفة المونث كحايض
والعاقل كسالم نعم ان كانت صفة المونث خماسية الاصول جمعت هذا الجمع كما فى نص الرضى
قوله ومصغره اى مصغر المذكر الذى لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات وخرج
بذلك مصغر المونث نحو اريب وخنيصر تثنية ارنب وخنصر وهما مونثان قوله واسم [ج]
جنس مونث بالالف اى المقصورة او الممدودة اسما او صفة وخرج باسم الجنس العلم
كموسى وزكريا ويونث اسم جنس لمذكر لم يجمع جمع تكسير فالجمهور على عدم اطراده
كما

كحامات وسرادقات خلافا للفرا فى اطراده وقوله بالالف اخرج المونث بالتا فقد تقدم
انه يجوز مطلقا والمونث بغير علامة فانه لا يجوز مطلقا كعين وسن فلا يجمع
بالالف والتا وشذ من ذلك ام حيث جمعت بها قوله الا ما استثنى منه ذلك فعلى
فعلان كسكرى مونث سكران وفعلا افعل نحو حمرا مونث احمر فلا يجمع مذكرهما
بالواو والنون نعم ان جعل سكرى وحمرا علمين جمعا هذا الجمع ولو كانت حكما نحو
بطحا فانه فى الاصل صفة مقابلة لا بطح الا انها غلب استعمالها بدون موصوف فاشبهت
الاسما فجمعت جمعها فقيل بطحاوات قوله ويحذف له التا اى وجوبا استغنا بتا الجمع
ولئلا يجمع بين علامتى تانيث قوله فان كان قبلها الف اى قبل التا المحذوفة ولا يختص
الحكم بذلك بل حكم المقصور والممدود بعده تا او لا حكم التثنية فان كان قبلها الف
او همزة قلبت الالف يا فى نحو فتاة وواوا فى نحو قناة واقرت الهمزة فى نحو سقاة و
قلبت واوا فتقول فتيات وقنوات وسقاات وسقاوات وتقول فى حبلى حبليات وفى
متى اذا سمى به مونث متيات باليا وفى عصا واذا سمى بها انثى عصوات واداوات بالواو
والهمزة التى تلى الف زائدة تصح ان كانت اصلية نحو قراة وقراآت ويجوز فيها
القلب والتصحيح ان كانت بدلا من اصل نحو بناءة وبناآت وبناوات وانما قيد الحكم بما
ذكر لئلا يفهم انه مخالف للتثنية لانه لم يبينه فى التثنية قوله ويجمع حروف المعجم اى
اسما حروف الخط المعجم اى التى وقع عليها الاعجام فالمعجم كالمدخل والمخرج وهو النقط
واطلاقه عليها تغليب لان النقط فى بعضها او المعنى حروف الاعجام اى ازالة العجمة
وذلك بالنقط وانما يتم هذا اذا جعل الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا فى هذه الكلمة
وعلل فى الهمع جمعها بانها اعلام وفيه نظر فقد صرح الرضى وغيره بانها نكرات بدليل
وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول الالف واللام عليها كالبا والتا قوله فما كان
فيه الف اى فما كان اخره الفا خرج نحو دال ذال صاد ضاد قوله جاز قصره ومده فيقال
على القصر بيات بقلب الالف المقصورة يا وعلى المد باات بالاقرار للهمزة قوله وذهب
بعض النحاة وهو هشام من الكوفيين واجاز غيره منهم نصب هذا الجمع بالفتحة
مطلقا قوله اذا لم ترد اليه لامه المحذوفة فان ردت فى الجمع كسنوات او سنهات نصب بالكسرة
نحو اعتكفت سنوات او سنهات وسمع رايت بناتك بفتح التا حكاها ابن سيده قوله
وانما تخلف الفرع الخ جواب عما يقال قد كملت مزية كون جمع المونث السالم معربا بالحركات
فهلا كملت مزيته نصبه بالفتحة ايضا قوله ليس فى اخره لو قال ليس اخره كان اخصر

واظهر ولعل وجه ما قاله ان المراد فى موضع اخره حروف تصلح للاعراب او اخره اعم
من الحروف المذكورة والعام يصلح ان يكون ظرفا للخاص قوله ما كان موجودا قبل
فعل الفاعل الخ اى فايقاع الخلق اى الايجاد عليه مستحيل اذ فيه تحصيل الحاصل وفيه
نظر اذ ايقاعه عليه انما يقتضى التكوين وجود الموقع عليه حال الايقاع وذلك تحصيل
الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه وانما المستحيل تحصيله بحصول سابق
عليه وذلك غير لازم وقال الاصفهانى فى شرح الحاجبية المفعول به بالنسبة الى فعل
غير الايجاد يقتضى ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيا اخر فان اثبات صفة غير
الوجود يستدعى ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضى
ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى ان لا يكون موجودا والا
كان تحصيلا للحاصل قوله وبعضه ممنوع كسموات لان مفرده ليس واحدا من الانواع
الخمسة المتقدمة فانه وان كان اسم جنس لكنه ليس مونثا بالالف الممدودة ولذا
صرف كما فى قوله تعالى واوحى فى كل سما امرها لان الفه زايدة وهمزته بدل من واو اصلية
لانها لام الكلمة قلبت همزة لتطرفها بعد الف زايدة كما فى كسا وليست الهمزة بدلا
من الف التانيث لابدان تصحب اكثر من اصلين لانها من اقسام الالف الزايدة قوله
وان ما فيه تا التانيث الخ اى لانه فعل ببنت مذكر وهذا بنا على ان التا فى بنت ومثلها
اخت للتانيث وليس كذلك وتفصيل الكلام فى ذلك فى باب النسب من التوضيح قوله
والا ما لا ينصرف اى ما يصدق عليه ما لا ينصرف اى الاسم الفاقد الصرف وهو الفضل
والزيادة على علامة الاعراب وهى التنوين او غير ذلك قوله وهو الاسم المعرب اى بالحركات
قال الرضى وانما لم يظهر اثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين
فى نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان النون ليس فيها للتمكين كما ذكرنا حتى تحذف
فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمى بهما واعربا
اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما تنوين
التمكين ولا يتبع نصبهما الجر قوله الذى هو التنوين اى المعهود وهو تنوين التمكين
الدال على معنى يكون الاسم به امكن وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل
فلا يدخل جوار واعيم تصغير اعمى قوله وحده اى دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه
منها انه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى التصويت اذ لا صوت فى اخر الاسم
الا التنوين ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع او المنصوب نونه وقيل صرفه

للضرورة مع انه لاجر فيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر
والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب فى
الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه امكن اى اشد تصرفا فى حركات
الاعراب من غير المنصرف ونوزع فيه بانه اذا سلم انه مشتق من التصرف فى الجهات
مع امكان منعه لكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه
به فى الحركات قوله لوجود علتين الخ اى شيئين مسميين بعلتى منع الصرف معتبرين فلا
يشكل بهند اذا صرف والعلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية
وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله
امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاقه العلة على كل
واحد مجازا لان كل واحد جزء علة لا علة تامة اذ الحكم انما يحصل باجتماع اثنين او ما
يقوم مقامهما وادعى العصام ان اطلاق العلة على المجموع هو المجاز وان كل واحد
يطلق عليه علة حقيقة ويدخل فى التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة
او التناسب وما جمع بالف وتاء مزيد تين علما كاذرعات وما جمع بواو ونون علما لمؤنث
كمسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك ولم يبين الاسم
لمشابهته للفعل فى علتين مما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل
فى البنا ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما
لم يقنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل بل يحتاج فى اثباتها الى
تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجىء فلم
تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى فقد شابهه
الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة
وحصر العلل فى التسع استقرائى قوله بدليل ان الشاعر الخ قيل فى توجيه ذلك ان الجر
بالكسرة عاد فى حال الضرورة مع انه لا حاجة داعية الى اعادته اذ الوزن يستقيم
بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة
اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة قوله وانما حذف الخ عطف على قوله فليس
داخلا وضمير حذف للجر بالكسرة قال الرضى وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع
اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه

ان
[3] العكس مع الاسم لما شابه
الفعل هو

قوله الشارح وانما حذف الخ الظاهر انه
استئناف بيانى فى جواب سوال تقديره
اذا قلت ان الجر ليس داخلا فى مسمى الصرف
فلم حذف عند منعه منه لانما جعله

لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم الصرف هو الجر والتنوين معا فحذفهما للعلتين او ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام ان غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا بطريق الاصالة او الممنوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبع قوله لا التبس بالمبنى على الكسر لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين او الالف واللام او الاضافة وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى يا المتكلم وانما حذفت واجتزئ بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير يا فقد حكى ابو عثمان انها لغة في غير الندا وعليه انشد سرقت دموع فهي سجام اراد دموعي وقيل لان التنوين خاص بالاسم والجر خاص به ايضا فتبع الخاص الخاص قوله يجر بالفتحة لا تقفن عا سمي به مونثا من الجمع بالف وتا وما الحق به بناء على انه يعرب اعراب اصله لانا لا نسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري او لا يوصف بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ما سبق مخصص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة الفصحى يعرب باعراب جمع المونث السالم قوله الا مع الخ الاستثنا من محذوف والتقدير فيجر بالفتحة في سائر احواله الا في حالة كونه مع ال او مع الاضافة قوله او بدلها كام في لغة حمير قوله موصولة كقوله وهن الشافيات الحوايم فخفض الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع حايمة قوله بالافضل مثال لما فيه ال المعرفة فان ال الداخلة على افعل التفضيل معرفة وكذا ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان على الاصح كما في المغني وغيره قوله وباليزيد مثال للزايدة وهو كلمة من بيت وهو رايت الوليد ابن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فخفض يزيد لدخول ال الزايدة عليه بناء على علميته ويحتمل انه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل ال عليه للتعريف كما قال المصرح في شرحه وعليه فلا شاهد قوله تبيت بليل الخ مثال لما معه بدل ال اي تبيت بليل الارمد والا ولق شبه المجنون قوله نحو بافضلكم التمثيل به اولى من بعثمانكم لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذكر المص جواز الصرف والتناسب لقلته وانما يتعرض في المختصرات للامور المشهورات قوله وظاهر كلامه فان الحكم الثابت للمستثنى نقيض ما قبله وما قبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجر بالفتحة والظاهر بقا ما كان على ما كان من كونه غير منصرف قوله ثلاثة اقوال قال بعضهم لا ثمرة لهذا الخلاف وبعد هذا البنا الذي ذكره الشيخ يضمحل الخلاف بالكلية قوله الصرف

انه باق صح

للضرورة صح

مطلقا

مطلقا وذلك لان علم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة
بدخول ما ذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجامع ال ولا الاضافة قوله لفقد التنوين ولم يقل كسابقه بناء
على ان الصرف هو التنوين لعله لان القول بالمنع مطلقا يتمشى على القول بان الصرف
هو التنوين وحده او مع الجر وذلك لان الممنوع بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل التى هى سبب منع الصرف
بدخول ما هو من خواص الاسم لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر ايضا من خصايص
الاسم لانا نقول هو ليس من الخصايص الممتزجة بالاسم الصايرة معه كلمة واحدة بخلاف
ما ذكر الا ترى ان العامل يتخطى ال ويعمل فيما هو مدخولها وان المضاف يكتسب من
المضاف اليه التعريف وغيره ويصير المضاف اليه علامة تامة قوله والتفصيل ان
زالت الخ قال الاستاذ الصفوى وفى وجه الخلاف اشكال لان الظاهر منه ان منهم من
قال انه غير منصرف سوا بقى العلتان اولا واذا لم تبق العلتان فما وجه القول بمنع
الصرف اذ لا بد فى منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والاضافة
لزمهم الاكتفا بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمة والتانيث وان زالت انتهى وقوله وان زالت
كان يقال مثلا فى ابراهيم اذا نكر انه غير منصرف لان العلتين فيه قبل التنكير وقد يلتزم
ذلك القايل هذا المقدار النسبة بذلك لا لاجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتامله وقال
ابن جماعة الحق انه لا خلاف فى تخريج القولين المطلقين على هذه الحالتين قوله ودخول
ال اى المعرفة اذ الزايدة لا تزول بها العلمية قوله والا الامثلة الخمسة اى ما يصدق
عليه الامثلة الخمسة لانفسها قوله سميت بذلك اى بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر
المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوله لانها
ليست الخ ناظر للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضى رجوع الضمير
الى الموصوف فقط المخالف للظاهر اذ اعتبار الصفة لا ينافى التعليل قوله لانها ليست
الخ انظر هل يقتضى منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها ذلك وعبر به
كثير قوله وانما يكنى بها اى يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لانها لا
تظهر هنا كما لا يخفى قوله وسميت خمسة الظاهر ان يقال وعدت خمسة لانه المطابق
للمراد والموافق لقوله بعد والاحسن ان تعد ستة قوله والاحسن ان تعد

قوله ولم يقل الخ مما زاده على المحشى بعد [illegible] وهو غلط وذلك لان قوله وسقوط
الكسر انما بتبعية التنوين صريح فانه
يسمى [illegible] الصرف بل هو التنوين وحده

للتسمية صح

الامثلة الخمسة

ستة قال الشهاب القاسمي واقول على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغايبتين كما
ستعرفه قوله قاله المص اى ما ذكره من قوله سميت بذلك الى هنا قوله وهى كل فعل
مضارع الخ اعترض ادخال كل فى التعريف بوجهين الاول ان التعريف للماهية وكل للافراد
وتعريف الافراد غير جايز والثانى انه يفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيختل
بصدق الحد على المحدود واجيب بان التعريف بما بعد كل واتى بها لبيان الاطراد وان
المحدود احاد الامثلة الخمسة قوله الف اثنين اى شخصين اثنين مخاطبين كانا نحو
انتما تفعلان او مخاطبتين نحو انتما يا هندان تفعلان او غايبين او غايبتين نحو الزيدان
يفعلان والهندان تفعلان وتعبيره بالف اثنين احسن من التعبير بالف المثنى لشموله
لنحو زيد وعمرو يقومان قوله او واو جماعة اى جماعة الذكور حاضره نحو انتم تقومون
او غايبته نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة احسن من التعبير بجمع لشموله لنحو
زيد وعمرو وبكر يقومون قوله للغايبين اى لمذكرين نحو الزيدان يفعلان قوله للغايبين
اى المذكرين نحو الزيدون يقومون والمراد بالغايب غير المخاطب قوله المخاطبين اى المذكرين
نحو انتما يا زيدان تقومان وكذا المونثتين نحو انتما يا هندان تقومان وكذا الغايبتين
المونثتين نحو الهندان تقومان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتانيث دون الخطاب لان
الفاعل غايب وفى الاول للخطاب لان الفاعل مخاطب بقى لو كانت الغايبتان بلفظ ضمير الغيبة
فهل تقول هما تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضماير
ترد الاشياء الى اصولها او يفعلان بالتحتانية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين
ذهب الى الاول ابن ابى العافية وهو المرجح وبه جاء السماع والى الثانى ابن ابى الباذش
كما تقدم فى بحث الفعل المضارع فظهر ان المعانى سبعة والالفاظ خمسة قوله ولا فرق
بين ان تكون الالف الخ ولهذا كان تعبيره فيما سلف بالف اثنين الخ اولى من تعبير غيره
بضمير الخ قوله او علامة اى حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك فى فعل الاثنين الغايبين [المونثتين والجمع الغايب] و
والتثنيين الغايبتين وقد مثل الش للاثنين الغايبين وللجمع الغايبين وبقى عليه
الغايبتين نحو تقومان الهندان وكان ينبغى ذكر ذلك لخفايه وشهرة ما ذكره وليكون
توطية لما ياتى عن المكودى قوله فلا تكون الا ضميرا على الاصح وقيل انها حرف خطاب عند المازنى والاخفش قوله واذا بسطت من حيث كون الالف والواو علامة وضميرا قوله كانت
ثمانية لان الواو تكون علامة فى الجمع المذكر والالف تكون علامة فى مثنى الغايب المذكر وفى
مثنى الغايبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المص وابن قاسم

[في الحقيقة صح]

فهي عشرة كاملة ولا تخفى انها قد تزيد بالنظر الى انه قد يغلب مذكر على مونث وان كان
المونث اكثر ومخاطب على غايب نحو انت والزيدان تفعلون بالتا الفوقية وانظر لو كانالي المخاطب
مونثا نحو انتما يا هندان والزيدان فهل يقال تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبتين على
الغايبين وان كانا مذكرين او محل الكلام فيما اذا اتحدا تذكيرا وتانيثا وح فيقال في المثال
المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا للمذكور وغيره لك والى انقسام المونث الى حقيقي
التانيث ومجازيه وما تانيثه باعتبار اللفظ وما تانيثه بالتا وبل نحو الكتابان تجيئان
على تاويلها بالصحيفتين وقد يقال ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها
فليتامل **قوله** بثبوت النون اى بالنون الثابتة وانما اعرب هذا الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها
بالحروف كما اعربوا نظيرها من الاسما لانها مثل ضاربون وضاربان وضاربين في مطلق
الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف واليا علامة فيها لادايه الى اجتماع مثلين فجعلوا
النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم في الواو واليا وزيدت كثيرا
في نحو جحنفل كما زيدت واو فدوكس ويا سميدع والف عذافر وابدلت منها الالف في نحو
رايت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله احد الله الصمد ثم حذفوها لاجل الجازم ثم
حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم نظير الجر في الاختصاص
وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل ~~علامة الرفع~~ لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء
خصوصا اذا كان على حرف واحد من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين
وما ادعاه ما ذكر هو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو واليا كما انها في المثنى
كذلك وعليه فهي حروف والفاعل مستتر فليحرر وقيل الاعراب مقدر قبل هذه الاحرف
**قوله** المكسورة بعد الالف اى على الاصل في التخلص من التقا الساكنين وقيل تشبيها
بالمثنى **قوله** غالبا وقد تفتح بعد الالف قرى اتعدانني ان اخرج وقد تضم معها كما ذكره
ابن فلاح في تفسيره واستدل بما قرى شاذا طعام ترزقانه بضم النون **قوله** المفتوحة
بعد اختيها اى الواو واليا المخففة وقيل تشبيها بالجمع **قوله** لانها شبيهة بالواو وهذا انما
يظهر فيما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف واليا عليه وما ذكرناه
فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا تحوج الى القياس فهو
اظهر وان اقتصر الرضي واتباعه على التخصيص **قوله** فان لم تفعلوا تفعلوا مجزوم
بلم ولم تفعلوا في محل جزم بان وعدم اعراب الحروف انما هو حيث لم ينضم لغيره
فليس احد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع

اذ لا تنازع فى الحرف الاعلى قول ابن العلج قوله انت تدعين اصله تدعوين حذفت حركة اللام التى هى الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التى كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها اليا ولئلا تنقلب اليا واوا فصار وزنه تفعين بعد ان كانت تفعلين قوله واما نحوا تحاجونى جواب سوال مقدر نشا من ان الافعال الخمسة ترفع بثبوت النون فما بالها حذفت فاجاب بان المحذوف انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات ومع الادغام والفك وقرا نافع بالحذف فى تامرونى اعبد ايها الجاهلون وقرا ابن عامر تامروننى بالفك وقراء الباقون بالادغام واراد بنحوا تحاجونى ما اجتمع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية واحترز بنون الاعراب عن نون الضمير ونونى التوكيد فانها لا يجوز حذفها مع احدهما واقامتها مقامه لان نون الاعراب كنون الوقاية فى ان كل واحد منها لا مر لفظى بخلاف نون الضمير ونونى التوكيد قوله لان نون الرفع الخ ولان نون الرفع علامة الاعراب فينبغى المحافظة عليها ولان نون الوقاية هى التى حصل بها الثقل والتكرار فكانت اولى بالحذف قوله فصواب المحذوف نون الرفع لامور منها ان نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه مقدر قوله وقد تقدم الخ اى فى نحو لتشمعن بضم العين والحذف لتوالى الامثال واجب ولتوالى المثلين كما هنا جائز قوله فشاذ فلا يقاس عليه فى الاختيار قوله نثرا كقوله تعالى فى قراءة ساحران تظاهرا اى انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدا وادغم التاء فى الظاء وفى الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تومنوا قوله كقوله ابيت اسرى الخ ابيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة اسرى فى محل نصب خبر والشاهد فى تبيتى وتدلكى ان كان المقصود الاخبار وان كان المقصود انكار حالها والتعجب وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبيتى منصوبا بان مضمرة بعد واو المعية فى جواب الاستفهام والتقدير اابيت اسرى وتبيتى تدلكين انكر قضيته الجمع بين الحالين او تعجب منها فالشاهد اذن فى تدلكى فقط اذ هو مرفوع قطعا قال الدماميني قال شيخنا الغنيمى لم لا يجوز ان يكون بدلا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتامل بلطف قوله المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظية اى الذى اعتل اخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الاخر فقوله المعتل

الا

قوله ولا يصح العطف الخ فيه ان يقال يحتمل ان
البناء لم يحتمل فيه معمولة وان اشتق
بمعنى يبهن ان معرفة والبيت هو مع قيم
او العطف فعل الاول للظهور الاعراب فيه
الفعل منه وتحقق على تقدير بها على صوغ
تستحقه فرصلق الاعراب الذى
الحروف الى صلتها وعلى
الثانى معرفة بها وعلى
كما يصح وقوعه عطف بيان
ونعتا غير مقطوع لانه اما
معرفة او نحو اعراب المعرفة اليه
وفعله ولا يصح الخ ما زاده على الاصل فاعرفه

الاخر بدلا ونعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان او نعتا غير مقطوع لانه تابع لمعرفه قوله وهو ما اخره اى فعل اخره فى اللفظ ما ذكر ان كان الضمير راجعا للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعا ويصح رجوعه للمعتل الاخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل باقسامه ومثل للمضارع فقط لانه المقصود قوله الم ياتيك الخ البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التا الفوقية تنتشر فى الاطراف وفاعل ياتى بما لاقت والبا زايدة فيه وجملة والانباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله او ضمير يعود على ما بنا على ان ياتى وتنمى تنازعاما فاعمل الثانى واضمر الفاعل فى الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول اوجه اذ الانباء من شانها ان تنمى بهذا وبغيره واللبون جماعة الابل ذات اللبن والشاهد فى ياتيك حيث اثبت اليا مقدرا جزمها ونحوه لم تهجو ولا ترضاها فاثبت الواو والالف مقدرا جزمها ومنع ذلك بعضهم محتجا بان الواو واليا تحركان نصبا فى النثر ورفعا فى الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة فاذا دخل الجازم اسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا يتاتى ذلك فى الالف لانها لا تحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف ويشهد له قوله ولا ترضاها والاول تاوله على الحال او الاستيناف وربما توهم من تعبير الشم كالدماميني ان السكون مقدر على احرف العلة ويكون فيها سكونان وخصوصا فى الالف ظاهر ومقدر لاجل الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضى فتقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم قوله ولغة عند ابن مالك لعله فى غير التسهيل اما فيه فقال فيقدر لاجلها اى الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التى هى اللامات والحروف الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات قوله وهو محل الاعراب اى اخر الكلمة المطلقة ويحتمل اخر الكلمة المعلقة لان الكلام فيها وقوله ظاهرا ومقدرا المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه للمحل ايضا تامل قوله موول بما قاله فى شرح التسهيل من ان من موصولة لا شرطية فاثبات اليا فى يتقى جايز بل هو الواجب واسكان الرا ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل ويشعركم باسكان الرا وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج التنزيل عليه انتهى ودخلت الفا فى الخبر لان المبتدا اشبه الشرط فى العموم وقيل انه جار على القول بان الاثبات مع الجازم لغة وعليه خرج لا تخف دركا ولا تخشى قوله نحو قوله الله الباطل اى بناء على ان نحو

مرفوع وليس مجزوما بالعطف على نحم قال المص في حواشي الالفية يدل عندي على
رفعه امران احدهما استيناف الظاهر معه وهو اسم الله مع تقدم ذكره وعدم
التصريح به في ونمحو والثاني رفع وتحق وهذا عديله فليكن مثله انتهى ولا يلزم
على الرفع ان لا يوجد باطل لاخبار الله تعالى بمحوه وبعض الباطل واقع لان المراد هنا
باطل معين فال للعهد وهو الذي قالوه قوله اذا كان اصليا اي ليس مبدلا من همزة
فلا يرد ان الف تخشى ليس اصليا بل هو مبدل من يا ويقابله العارض وهو ما يكون
مبدلا من همزة مفتوح ماقبلها او مكسور او مضموم قوله واجازه ابن عصفور الخ اعلم
ان الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال
وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ وقد قال ابن عصفور وتبعه المص
في الاوضح في هذه الحالة بجواز الحذف والاثبات بناء على الاعتداد بالعارض وهو الابدال
وعدم الاعتداد بالعارض فعلى الاول تحذف حرف العلة للجازم لانه كالاصلي وعلى
الثاني يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الا الحرف الاصلي وعدم الاعتداد هو الاكثر
في كلامهم وعليه الاكثرون واما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي
لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما
قبله قياسي فيمتنع الحذف لاستيفا الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة
قبل الابدال فلا تحذف شي اخر هذا ما في الاوضح وشرحه قال شيخنا وبما هله يظهر ما
في كلام الشم من الايجاز المخل فان ظاهره انه لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال
بعد دخول الجازم وليس كذلك فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول
الجازم ويمكن على بعد ان يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ متعلقا بقوله فلا يحذف
عند الاكثر فتامل واذا ثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم فيكون
الجزم بسكون مقدر كما قالوه لكن هل يقدر على الالف مثلا او على ما قبلها وهل تقديره
للثقل او للتعذر قوله انما يتمشى على قول ابن السراج الخ كلام الرضي يدل على انه يتمشى
على غير قوله لانه ذكر في تعليل حذف الاخر للجزم وليس علامة للمرفوع ما نصه لان
الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي او
للتعذر فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى لكنه
لا ياتي في كلام المص لتصريحه في شرح اللمحة بان الجازم على قول س لما دخل حذف
الضمة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ واورد على ماقاله الرضي انه هلا حذف الحركة

المقدرة التي هي علامة الرفع قوله فلا حاجة لتقديره يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي اي لانه اذا لم يقدر الاعراب فيها الاعراب ولهذا قيل انها عنده مبنية وقيل معربة ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام اخذا من تحقيق ابي حيان انها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الاحرف لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب قوله وذهب من الخ ايده ابو حيان بان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زايد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذفها فالقياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور ومنع الشهاب القاسمي ما قاله اذ ما المانع ان يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زايدا كما في الاسما الستة ولا مانع من حذف الاصلي كما جاز جعله اعرابا كما في الاسما الستة ومما يدل على ان الحذف ليس للتمييز انهم لو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل احدهما لفظي والاخر معنوي الا ان يقال قد يظن حذف العامل فصل في الاعراب التقديري قوله اما جميع حركاته لم يقل جميع الحركات بل اتى به مضافا فالمناسب لان نحو عصى يقدر فيه حركتان فقط لان الجر لا يدخل الافعال كما هو ظاهر فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث قوله شيان هما الخ في نسخة بدل هما هنا وهي حسنة لما فيها من الاشارة الى ان الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر قوله نحو غلامي دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو دلو وظبي وكرسي فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى يا المتكلم وهو كذلك قوله الى يا المتكلم اي ملفوظة كانت او مقدرة نحو يا غلام ولبدل اليا حكم اليا نحو يا غلاما بقلب اليا الفا ويا ابت ويا امت وبابدالها بالتا ويا ابتا ويا امتا والتعليل الاتي واف لان مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه ظاهر قاصر وكان التعبير بذلك وقع في بعض نسخ المتن فاعترضه المحشي بالقصور قوله وليس مثنى ولو مقصورا او منقوصا اما المثنى فيعرب بالالف رفعا وباليا جرا ونصبا من غير تقدير تقول جا مسلماي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي وقوله ولا مجموعا الخ ولو مقصورا او منقوصا ايضا اما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستثقال فتقول جا مسلمي وتظهر اليا جرا ونصبا نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته الى يا

التمييز لبرزوا المنصوب عنه ايضا ولو اعتبروا الاعراب التقديري

الاشتغال المحل

المتكلم مطلقا وليس كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش وليال اذا اضيف
الى يا المتكلم وكذلك جمع التكسير المقصور نحو حبالى جمع حبلى يقدر فيه الحركات الثلاث
لكن للتعذر في جمع الاول لاجل الادغام وفي الثاني كذلك لكن لاجل ان ذات الالف لا تقبل
الحركة فتقول فيه حبالاى والحاصل ان جمع التكسير فيه تفصيل فمنه ما يقدر فيه الحركات
الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالى وغلمانى ومنه ما يقدر لغير ذلك
كما تقدم واما جمع المونث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة لمذكر وداخل في المستثنى
منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة كغلامى فتقول فيه مسلماتى
وهندانى في الاحوال الثلاثة ولا تفصيل فيه لصحة اخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل
كما سبق وح فقوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن ان يكون مقيد المفهوم قوله ولا
مجموعا جمع سلامة لمذكر في الجملة لما علمت من التفصيل في جمع التكسير وقوله ولا منقوصا
اما لو كان منقوصا فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر فتقول جا قاضى بادغام اليا
في يا المتكلم وكذا رايت قاضى ومررت بقاضى ووجه استثنايه ظاهر لان التقدير فيه ليس
لاشتغال محل الاعراب بالحركة المناسبة لليا بل المحذوف منه حركة الكسرة التى اقتضتها
اليا لا حركة الاعراب وايضا المصنف جعل المضاف الى يا المتكلم قسما مقابلا لكل من المقصور
والمنقوص فوجب ان لا يكون شاملا لهما لان الاصل تباين الاقسام واما المقصور نحو جا
فتاى ورايت فتاى ومررت بفتاى فيقدر الاعراب فيه قبل الاضافة وبقى معها على ما كان
فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب فيه باشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة والظاهر عدم
تقدير حركة المناسبة على الف فتاى وعلى يا المنقوص نحو داعى **قوله** لاشتغال المحل بحركة
المناسبة المتقدمة على العامل لوجود مقتضيها وهو الاضافة الى اليا والعامل انما يدخل
على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن ان تكون هذه الكسرة اثر العامل والا لزم تحصيل
الحاصل وانما جاز جعل علامة التثنية والجمع اعرابا لانها احد الامرين وهما الالف واليا في
التثنية والواو واليا في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل
لتحصيل خصوصية احدهما قيل والمراد لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل
الحركة ليخرج نحو فتاى وداعى فيكون التقدير فيهما للتعذر لسكون ما قبل الاخر فيهما
والظاهر انه لا تقدر الكسرة فيهما لمناسبة اليا وفيه انه انما يحتاج للحيثية لو كان المقصور
والمنقوص تختلف اعرابهما عند الاضافة ليا المتكلم وادخلا في الاسم المضاف اليها في
بيان نحو غلامى لكن الشرح اخرجهما كما ترى فلا حاجة لقيدهما **قوله** ورد بانها مستحقة

قبل

قبل التركيب قال شيخنا وقد يشكل بان الالف فى المثنى والواو فى الجمع مستحقان قبل
التركيب فكان القياس فيهما تقدير الف وواو انتهى ومن جوابه فان قيل لم لا يجوز فى حال
الجزو الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالهما مع بقا سببها مع ان الاصل بقا الشى
على ما كان عليه وان العناية بكسرة المناسبة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب
بالكلية لجواز تقديره قوله من كل اسم معرب خرج بالاسم الفعل نحو تخشى والحرف
نحو على والى وبالمعرب المبنى نحو اذا وهذا وما ومتى قوله اخره اى فى اللفظ قوله لازمة
المراد باللزوم فى الالف واليا اللزوم الوجود فى احوال الاعراب كلها لفظا كالفتى والقاضى
او تقديرا كفتىً وقاضٍ لكن يشكل بخروج ما فيه الالف واليا العارضتان بسبب انقلابهما
عن همزة كالمقرى والمقرى اسم مفعول وفاعل من يقرى مضارع اقرا فان التقدير المذكور
موجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الاصل وقد يقال ابدال الهمزة
المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض بالشاذ شاذ قوله لتعذر تحريك الالف الخ
لانها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى فتقطعه عن
الاستطالة فلم تجتمعا ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة قوله لامتناع مده لانه منع من
المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها
ويقابله الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة ولذلك لا يسمى نحو دعى مقصورا
اذ ليس فى الفعل ممدودا واما نحو شا وشيا فلا يسمى عند الاكثر بن ممدودا لان الالف
التى قبل الهمزة اصلية منقلبة عن العين قوله اولانه قصر الخ قال فى شرح الحدود فان
قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو تخشى يسمى مقصورا قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم
اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقرى الما فيها اى اجتماعه ولا يلزم
منه تسمية الزير ونحوه قارورة انتهى ولو ذكر بدل نحو تخشى المضاف كان اولى لانه اسم
وبالجملة فالتعليل الاول اولى قوله ومثله المدغم اخره فيما بعده نحو وقتل داود
جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا والمتبادر ان مثلية المدغم والمحكى للمقصور
فى تقدير الحركات الثلاث اما فى المدغم فاتفاقا واما فى المحكى بمن فعلى الاصح فيما اذا كان
المحكى مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب التقدير ويحتمل ان المثلية فى ذلك
وفى كونه للتعذر وكون السبب التعذر وصرح به المحشى فى حواشى الازهرية فى المدغم
وقياس قوله الاتى فى المسكن للتخفيف وقول الرضى فى الموقوف عليه ان يكون السبب
فى المدغم الاستثقال والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر او الاستثقال وانما الكلام

فى تعيين واحد منهما فى كل موضع ومعلوم ان التعذر فى المقصور ذاتى وفيما اشتغل
اخره بحركة المناسبة عرضى وفى المنقوص لا تعذر اصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ فيه
مع عروض المانع يقبل المحل غيره والعارض اخف من غيره فالسبب الاستثقال او يلاحظ
خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره فالسبب التعذر هذا تحقيق
المقام وينبغى ان يعلم ان الجارى على السنة المعربين فيما عدا المقصور والمنقوص من
قولهم منع من ظهور الاعراب حركة كذا او السكون العارض لكذا محتمل للامرين وظاهر
فى ان التقدير فى تلك الاحوال واسطة بين التعذر والثقل فليتفطن لذلك قوله والمحكى
من الوجه ترك التقييد من لان مما يقدر فيه الاعراب الجملة اذا جعلت علما نحو تابط شرا
فان الذى رجحه السيد انه معرب تقديرا والمحكى فى نحو قولك فى الاعراب زيدا مفعول
به قال فى جمع الجوامع كالتسهيل ويحكى المفرد المنسوب للفظه حكما او تجرى معربا بوجوه
الاعراب اسما للكلمة او للفظ انتهى فاندفع ان فى الاوضح وشرحه ان حكاية المفرد فى غير
الاستفهام شاذة وح فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل ذلك الاعراب الواقع فى
كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوع جزئ منه من كلام من يوثق بعربيته فلا امر
مقصور على ذلك الجزئ فلا يقاس عليه غيره تتمة اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه
الحركات من غير اشارة لعدم الحصر تقصير فمما يقدر فيه الحركات ايضا ما سكن اخره
وقفا والتقدير فيه للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضى وان وقع لبعض الفضلا خلافه فان
قيل اذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة معه لانهما نقيضان قلت الوقف بالسكون ليس
متعينا لانه قد يروم الحركة فيوقف بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة لكن الاتيان
بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما اشتغل اخره بحركة الاتباع وما سكن
اخره للتخفيف والتقدير فيه للاستثقال كما صرح به المحشى فى حواشى الازهرية وان وقع
لذلك البعض انه للتعذر ثم ان الحركات كما تقدر فى الفعل المعتل تقدر فى غيره وكذا
السكون يقدر فى الفعل فى مواضع خلافا لما يوهمه اقتصار المص والشارح فتقدر الحركة
فى الفعل الصحيح اذا سكن اخره للادغام نحو يضرب بكر واما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه
سكون الجزم لان الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل
الجازم عليه وهو مدغم وما سكن اخره للتخفيف نحو ان الله يامركم بسكون اخره وهو
كقراءة وبعولتهن بسكون التا وهو يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء
والافعال فى النثر كالشعر كما ذهب اليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم خلافا

لمن

لمن منعه مطلقا و لمن منعه فى النثر ويقدر السكون فيما كسر اخره لالتقا الساكنين
نحو لم يكن الذين كفروا وفى المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة الضعيفة وفى
نحو لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقا الساكنين او وصل بضمير وفتحت
الدال او كسرت نحو لم يلده ابوان وفيما كان الحرف الاخير منه مدغما فيه نحو لم يشد وقيل
التقدير فى ذلك للتعذر او للثقل وما حرك فى الوقف من القوافى وتقدم انه يقدر فيما
ثبت فيه حرف العلة للضرورة قوله ولا ثقل مع التقدير قال المحشى رد بان الفتحة ثقلت
لنيابتها عن ثقيل انتهى وهذا مما يتعجب منه وكانه التباس لان هذا قالوه فى بيان تقدير
الفتحة فى نحو مررت بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح جوابا عما قاله ابن فلاح لانه اذا
لم تقدر الفتحة فى نحو مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فماذا
يقدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغنيمى لم يتعرض لهذا المحل بشى فى هامش الحاشية
ولا الشرح قوله من كل اسم الخ خرج بالاسم الفعل والحرف نحو يرمى وفى وبالمعرب المبنى نحو
الذى وذى وباللازمة هنا غيرها كيا المثنى جرا ونصبا وبقبلها كسرة نحو ظبى قوله لثقلها
على اليا اى اليا المذكورة وهى المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين
مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبى وكرسى قوله هذا
اذا لم يكن الخ اما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو مررت
بجوار بالتنوين المعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على اليا المحذوفة
لالتقا الساكنين المعوض عنها التنوين ولا تختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص
مستحق لمنع الصرف كذلك نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن
الفعل وكذا نحو قاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث وكذا نحو يرمى
علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جانى جوار واعيم وقاض ويرم
ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف اليا فى الجميع فى حالة الرفع والجر
وتظهر الفتحة فى حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصرفا لكان اشمل
وربما اشار الشر بقوله كما مر فى المقصور يعنى من كونه مخصوصا بالمنصرف الى هذا
التعميم ويمكن حمل كلام المص على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف
قوله كذا قيل يرجع لكل ما سبق قال فى التصريح وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول
فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثانى فلان
نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى وربما يوخذ منه الجواب وهو ان

وجه التسمية لا يلزم اطراده قوله وتظهر الفتحة في المنقوص يستثنى منه المركب المزجى
اذا اعرب اعراب المتضايفين وكان اخر الجزء الاول يا كمعدى كرب فلا يظهر فى اخر الاول الفتحة
بلا خلاف استصحابا لحكمها حالتى البنا ومنع الصرف قاله ابو حيان ونقل الدماميني عن
البسيط وشرح الصفار جواز فتح اليا واسكانها حالة النصب لطيفة انشد شيخ الشيوخ
شرف الدين عبد العزيز الحموى مع بلاغة المعنى ولطف المبنى المذل مفروض له سيرة
والحر بالاقتار مرفوض كذلك المنقوص لم يخفض واشرف الاسما مخفوض قوله كالواو
فى جمع المذكر السالم الخ وكالواو واليا فيه اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا سوا كان مضافا
اولا نحو والمقيمى الصلاة بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفوا الناس فان اعرابه بالواو
الواقعة بعد فتحة الفا وحذفت نونه للاضافة واعرابه ليس مدة لفتح ما قبلها ولاجل
ذلك لم تحذف حرف اعرابه بل تحرك والالف فى المثنى اذا لاقى ساكنا بخلاف اليا فلا تقدر
لانها لا تحذف لعدم ما يدل عليها بل تبقى وتحرك بالكسرة والاحرف الثلاثة فى الاسما الستة
اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن والتقدير فى كل للاستثقال كما صرح به ابن الحاجب واعترض
عليه بان التلفظ باعراب مسلمى قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل اعراب
نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلمى من المستثقل واجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال
بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف باخر فلما قلبت اليا او الواو الفا تعذر الاعراب لعدم
قبول الالف شيا من الحركات فالتقدير فى نحو الفتى للتعذر لا لاستثقال الحركة لان ثقلها
لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف اخر فجعل مما تعذر واما مسلمى فاعرابه قبل
الاعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير فى مثله للاستثقال لا للتعذر فان
قيل ثقل الحركة فى نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب
ابدال الحرف لا الاسكان اجيب بان المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف
العلة وانفتاح ما قبله وتحرى كل من الاعتراض والجواب فى تقدير اعراب المقصور للتعذر
والمنقوص للاستثقال مع انه فيهما قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وكالمثنى
والجمع حال الحكاية فانه يقدر اعرابها للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان فى جواب الك
تمرتان او نحو ذلك ومعناه دعنى من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا
المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين واما الاسما ففيها تفصيل فتارة
تكون علما نحو ابو بكر فتحكى بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو ابو زيد وفى حكايتها
خلاف وقد تكون مضافة الى نكرة فراجع باب الحكاية قوله والنون فى نحو لتضربان

الخ

الخ اى من كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين او واو الجماعة او يا المخاطبة واكد بالنون
الثقيلة او ما عدا الف الاثنين واكد بالخفيفة وانما حذفت النون فى الاول لتوالى الامثال
والثانى حملا للخفيفة على الثقيلة **قوله** مطلقا اى وصلا ووقفا **قوله** وصلا اخرج الوقف
لان نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة او كسرة يجب حذفها
فى الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فتقول فى اضربن يا قوم واضربن يا هندا اذا
وقفت عليهما اضربوا واضربى برد واو الضمير وياءه وتقول فى هل تضربن وهل تضربن
اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء والنون هذا وقال ابو حيان
الذى يظهر لى ان دخولها فى الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى
دليل على مقصودها الذى جات له انتهى واما اذا وقعت بعد فتحة فانه يجب ابدالها
الفا كما تقول فى قفن اذا وقفت قفا **فصل** برفع المضارع **قوله** برفع المضارع ان قلت قضية
صنيعه حيث قال فى المنصوب ينصب بكذا وفى المجزوم يجزم بكذا ولم يقل فى المضارع يرفع
لخلوه مثلا ان الرافع له ليس هو التجرد قلت لعل وجه عدوله ليكون جاريا على كل
المذاهب مع ما فيه من الايما الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما فى الاوضح لان
تعليقه بالوصف يشعر بالعلية **قوله** اذا سلم الخ لم يقيد المص بذلك اكتفا بما سلفه او
اراد بيان رفعه ولو محلا وقدم الرفع لكونه اقوى الحركات والانسب بتوقفه على معرفة
الناصب والجازم تاخيره عن النصب والجزم **قوله** وكان مع ذلك خاليا اشار الى ان خاليا
خبر لكان محذوفة وفيه انه من غير الاشهر والاولى جعله حالا من المضارع **قوله** عن ناصب
ينصبه وجازم يجزمه احترز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهملين نحو
ان تقران ولم يوفون والمص لم يحتج للتقييد لان الوصف حقيقة فى المتلبس بالفعل **قوله**
محمد تفد الخ محمد منادى حذف منه حرف الندا ونفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف
والتبال الوبال ابدلت واوه تاء كما فى تراث وتجاه وقال العينى الفساد وقيل الحقد والعداوة
**قوله** فالجازم فيه مقدر اى فلا يرد على قول المص بان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب
والجازم لان المراد اذا خلا لفظا وتقديرا وتفد لم يخل من الجازم تقديرا **قوله** فاليوم اشرب
الخ صدر بيت وعجزه اثما من الله ولا واغل **قوله** لضرورة اى والضرورة لا ترد نقضا
وقضيته انه مجزوم مع خلوه مما ذكر والذى قاله المص وغيره انه مرفوع ولكن حذفت
الضمة للضرورة او على تنزيل ربع منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل
كما فى شرح الشذور والقول بان الحذف للضرورة احد اقوال ثلاثة اصحها الجواز فى السعة

كما اختاره ابن مالك قوله وهو الاصح ايد بان رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا
وعدما والدوران يشعر بالعلية قوله بل هو الاتيان الخ هو اولى من قول البدر بن
مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره
اذ الوجودي له معنيان احدهما الموجود وثانيهما ما ليس في مفهومه سلب والعدمي
يقابله فيهما والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين اما الاول
فظاهر واما الثاني فلان في مفهومه سلبا لان التخلص فيه معنى النفي ونحوه ما في التصريح
من ان تكون المضارع خاليا من ناصب وجازم لان الخلو فيه معنى النفي ولو سلم ان التجرد
بالمعنى الذي قاله وجودي بالمعنى الثاني لكن الجواب ح يتوقف على صحة تعليل الوجودي
بالمعنى الاول بالوجودي بالمعنى الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة او النون
على وجه مخصوص وكل منهما امر وجودي قوله لانه هنا علامة لا موثر اي حقيقة فلا
يرد ان الرضي صرح بان عوامل النحو عندهم بمنزلة الموثرات الحقيقية ولهذا منعوا
من اجتماع عاملين في معمول واحد قوله وقيل رافعه حلوله محل الاسم هو قول البصريين
سواء وقع موقع اسم مرفوع او مجرور او منصوب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم
من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه يكون اذا
كالاسم فاعطي اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع ولم يوثر ذلك في الماضي وان وجد فيه
لانه مبني الاصل فلا يوثر فيه العامل واعترض على هذا القول بان المضارع يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب ونحو سيقوم وفي نحو
خبر كاد زيد يقوم وفي يقوم الزيدان وفي نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد
التحضيض ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بان الرفع استقر قبل دخول
تلك الامور فلم تغيره اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر واما يقوم الزيدان فاجاب
عنه الرضي بما فيه تكلف واجاب في المفصل بانه من مظان صحة وقوع الاسماء لان
من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون اول كلمة تفوه بها اسما
او فعلا بل مبدأ كلامه موضع خيرة في اي قبيل شاء قوله وقيل غير ذلك من الغير قول
الكسائي ان رافعه حروف المضارعة ورد بان جزء الشيء لا يعمل فيه وبانه يلزم ان يكون
مرفوعا ابدا ورد بان عامل النصب والجزم اقوى فعزله عن عمله قال ابو حيان ولا
فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقي قوله وعامل الرفع معنوي فيه قصور
بالنسبة لقول الكسائي ان العامل احرف المضارعة لانها ليست من العامل المعنوي

عبارة الرضي وتلك الاعتراضات اي على مذهب البصريين
مثال الذي تقع في موضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة
نحو الذي يضرب ونحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
[illegible]

ملو

فلو اقتصر على قوله لكونه قويا كان اولى الا ان يقال لم يعتد بمذهبه لكنه لا ينبغى لان الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع للحدث مع حروف الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنى الخفى كما هو مذهب البصريين بقى هنا شبهة سنحت بالبال وهى ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بان الرافع التجرد ولا الحلول محل الاسم اذ يبطل بدخول عامل النصب والجزم اتفق كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب قوله لملازمتها النصب اى فى الاكثر المشهور ولغة الجمهور والا فقد حكى الكسائى ان الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك فى النوم لعبد الله بن عمر لن ترع بحذف الالف وقضية كلام الشارح ان الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب وفيه ان قيد كى بكونها مصدرية وهى لا تكون الا ناصبة فالاولى تقديمها لمشاركتها لمن فى ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقيل انها مركبة قوله وهو حرف نفى الخ اى انتفاء الحدث فى الزمان المستقبل فالمراد بالنفى الحاصل بالمصدر ~~راجع~~ او هو مصدر المبنى للمفعول ولا يخفى ان النصب ليس معنى لها بل حكم من احكامها وليس المراد ان كلا من هذه الثلاثة داخل فى معناها كما يتوهم من هذه العبارة قوله وهى لتاكيد الخ اراد بالتاكيد ما يشمل التابيد الذى هو نهاية التاكيد ولا ينبغى ان تحمل على تاكيد لا يشمل التابيد قوله وفى الانموذج اى فى بعض نسخها وفى بعضها على التاكيد وانتصر الحفيد للزمخشرى فقال واعلم ان قول النحويين لن ليست لتابيد النفى مع انها لنفى سيفعل متناقض وذلك لان سيفعل مطلقة ونقيضه لن يفعل الدائمة فلو لم يكن لتابيد النفى لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم سيفعل لانه على ما قالوه من عدم التابيد تجوز ان يكون النفى على حالة والاثبات على اخرى فالحق انها لتابيد النفى كما ذكره الزمخشرى لا سيما ومدلولات الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد احد وهو عدل وقد نقله الشيخ واعترض بانا لا نسلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالى ومن اين وجب ان يكون لن يفعل نقيضا لسيفعل حتى يلزم ان تكون لن لنفى التابيد بل نقيضه لن يفعل ابدا وكانه ظن ان نقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل نقيضها السالبة للفعل من وجه مخصوص

ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جماد نقيضا لبعض الانسان جماد فبطل قوله والحق الخ واما قوله وهو عدل الخ فجوابه انه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل نقل خلافه مع ان ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز ان يكون استعمالهم لها في التابيد لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الاطلاق قاله الشهاب القاسمي قوله فلا خلاف بينهم الخ قال شيخنا الغنيمي لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذ الخلاف بين الزمخشري وغيره انما هو في موضوع لن لغة فالزمخشري فهم عن اللغة ان معناها الحقيقي هو التابيد فاذا استعملت في غيره كما في الاية كانت من باب المجاز وغير الزمخشري فهم انها موضوعة لمطلق النفي فاستعمالها في الاية المذكورة ونحوها من استعمال الشي في بعض ما صدقاته فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى لن في اللغة حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف اصلا بما ذكره اللهم الا ان يثبت عن الزمخشري انه يقول ان لها حالة الاطلاق وضعا وفي حالة التقييد وضعا اخر فيتجه تقييد الخلاف ح لكن لم نره عن الزمخشري والظاهر خلافه فرارا من دعوى الاشتراك في الحرف قوله من رد الخ المكي في حاشيته الاوضح وقال لو كانت لن للتابيد كان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا انتهى قال التمني ولقايل ان يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا ترادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فايدة وهي رفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد قوله اعتقاده الباطل الخ نظر فيه بعضهم بان الاعتقاديات لا دخل لها في الاوضاع اللغوية اذ هو ثقة في النقل هذا وقد يقال المنفي على التابيد هو الروية على وجه اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل او نحو ذلك مما يستحيل فليتامل قوله كما قيل خلاف الظاهر القايل مكي كما علمت الا انه عبر بقوله للتكرير ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت قوله وهل تاتي للدعا اي لكون الفعل الذي بعدها للدعا وليس المراد انها موضوعة للدعا وليس في كلامه ما يدل على اختصاصها بهذا المعنى حتى يعترض عليه بان هذا ليس خاصا بها بل جميع ادوات النفي كذلك نحو لا زلت منصورا على الاعدا على ان دعواه العموم غير صحيحة فلم يات لذلك غير لا قوله والحجة في قوله لن تزالوا الخ اي لان المعطوف بثم في البيت دعا لا خبر وعطف

الانشا على الانشا هو اللايق للمناسبة وان لم يعين كون المعطوف عليه دعا والمسئلة ظنية فاندفع ما للدماميني وقول بعضهم ان الفرا قايل بجواز الاستيناف ثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وايضا كون المعطوف عليه دعا يغني عن التاويل ان قيل بامتناع عطف الانشا على الخبر بان يقدر القول بعد ثم اى ثم اقول لا زلت لكم اى ثم اسال الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله او اولا اى اقول لن تزالوا فيكون المعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشا عليه لان المحل المنع فيما لا محل له قال الشمنى وايضا فقوله لن تزالوا كان خبر الكان المنفى فى الاستقبال ولا معنى له هنا ويجاب بان معناه الاخبار ببقايهم على هذه الحالة التى هم عليها الان بنا على ما عرفه من القراين المقتضية للبقا عادة اى انتم لا تزول عنكم فى المستقبل هذه الحالة الموجودة الان بل تستمر معكم فى المستقبل وهذا معنى صحيح قوله والاصح انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل س على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيدا لن اضربه وظاهر ان الكلام فى غير الفاعل ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وان قال ابو حيان كان ينبغى استثناؤه من الجواز هذا ووجه الاستدلال انه يمتنع تقدم معمول معمول ان عليها ونوقش فى الدليل بانه يجوز ان يتغير حكم الشى بالتركيب ومنع الاخفش جواز التقديم لان النفى له صدر الكلام وقيل مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظر ~~المعناها ومن ان المصدرية نظرا~~ لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين ورد اقواها انه انما يحكم بالتركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين قوله على وضعها الاصلى وقال الفرا اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا ورد بان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وبان المعهود ابدال النون الفا كنسفعا لا العكس قوله ولا يفصل الخ اى والاصح انها لا تنفصل لانها محمولة على سيفعل ولذلك لم تجز لن يفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال ان لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام وجوز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفرا بالاول والظن والشرط قوله لما رايت اصله لن ما ادغمت النون فى الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما ان يكتبا منفصلين والالغاز فيه ان يقال اين جواب لما وبم انتصب ادع وجوابه علم

با مورم

وقوله ادع منصوب بلن المدغم نونها فى ما وفصل بينها وبين معمولها الظرفية
وصلتها للضرورة فان ادع عامل فى ما وصلتها والتقدير لن ادع القتال مدة
دوبنى ابا يزيد مقاتلا وح كيف تجتمع قوله لن ادع مع قوله لن اشهد الهيجا
وجوابه ان اشهد بالنصب ليس عطفا على ادع بل منصوب بان مضمرة بعد حرف
العطف وان والفعل عطف على القتال اى لن ادع القتال وشهود الهيجا على حد
ولبس عباءة وتقر عينى قوله واتبعها عطف على بدا قوله بكى المصدرية يعنى التى
بمعنى ان قوله تقدم اللام عليها لفظا او تقديرا قوله نحو لكيلا تاسوا اى تحزنوا
فالتقدير لعدم اسا كم قال فى المصباح واسى اسا من باب تعب حزن فهو
اسى مثل حزين انتهى وبه تعرف ان قول بعضهم التقدير لعدم تاسيكم اشتباه
لان تاسيت به وابتسيت بمعنى اقتديت وليس المعنى فى الاية عليه كما لا يخفى قوله
لان حرف الجر لا يباشر مثله لعل المراد فى الفصيح او مع امكان الاحتراز عنه بدليل
ما ياتى قوله مخرج لكى التعليلية فان النصب بان مضمرة وجوبا بعدها عند
البصريين ولا تظهر الا ضرورة وتجوز عند الكوفيين قوله وعلامتها ظهور ان
الخ اى مع عدم اللام قبلها لما سياتى قوله كى ان تكرمنى قال ابو حيان والمحفوظ
ظهور ان بعد كى الموصولة بما كقوله كيما ان تغر وتخدعا ولا تحفظ من كلامهم
جئت كى ان تكرمنى قوله او اللام مجى كى قبل اللام نادر قوله اما فى الاول وهو ما اذا
ظهرت ان بعدها قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله اى مع امكان الاحتراز منه
بدليل ما ياتى قوله واما فى الثانية الخ وهى ما اذا ظهرت اللام بعد كى فلا يجوز كون
كى مصدرية لما ذكره الشارح فتعين انها جارة وهى داخلة على اللام الجارة للتوكيد
وح فيشكل هذا على قول الشارح السابق لان حرف الجر لا يباشر مثله واقول لعل
السر والله اعلم فى جواز دخول الجار هنا وعدم جوازه فيما اذا تاخرت كى على الجار
ان كى عند التاخر يصح ان تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى
جعلها جارة موكدة واما فى صورة تاخر اللام عنها اضطررنا الى جعلها حرف
جر اذ لا يصح ان تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح ان تكون اللام ناصبة موكدة
لها لان اللام ليست ناصبة فتعين انها جارة واللام موكدة لها فتامل كذا
بخط شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله مع امكان الاحتراز عنه
المقصود به الجواب عما اجازوه هنا وفيما ياتى فيما اذا ظهرت اللام قبلها وان

بعدها

بعدها ما ومنعه شيخنا واشار والجواب اخر الحز بالنسبة لما هنا وهوان المراد نفي المباشرة في الفصيح ومجى كى قبل اللام نادر كما عرفت قوله فليلا يلزم الخ ردعوى زيادة كى مردودة بانه لم يعهد زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه قوله اردت لكيما الخ صدر بيت عجزه فتتركها شنا ببيدا ابلقع يقال طار به اذا ذهب سريعا وتتركها بالنصب عطف على نظير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثانى لتترك وقيل حال من مفعوله والبيدا الارض القفرا التي تبيد اى يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض التي لا شئ فيها قوله جاز الامران جواب المسئلتين اما جواز الامرين في الاولى فظاهر ولا محذور فيه فانجعلت كى مصدرية قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرت ان بعدها عند البصريين قال ابوحيان ها ويبنى على هذا فرع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا تجوز دخولها على لا وان قدرنا الناصبة جاز واما جواز الامرين في الثانية فيلزمه ارتكاب احد محذورين اما دخول حرف مصدرى على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك لعدم امكان الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فانها موكدة لمعنى السبك او تعليلية فهي موكدة للام قبلها قوله والثانى ارجح الخ انما ترجح كون ان ناصبة في هذه الحالة لانها ام الباب فاعتنى بشانها ولان ما كان اصلا لا ينبغي ان تجعل توكيدا لغيره ولان ان وليت الفعل فكانت احق بالعمل لمجاورتها بخلاف البعيد قاله المصنف في الحواشى ولان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد حرف مصدرى بمثله وسكت الش عن الترجيح في المسئلة الاولى ونقل في التصريح عن المص في باب حروف الجر ان الاولى ان تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها اكثر من ظهور ان بعدها والحمل على الغالب عند التردد اولى قوله كي تجنحون اى كيف تجنحون اى تميلون والسلم بالكسر والفتح الصلح وثبرت مبنى للمجهول من ثارت القتيل قتلت قاتله ولظى مبتدا وجملة تضطرم الخبر وهى مع المبتدا حال قوله لطول الكلام عليها فيه ان هذا انما يناسب ان يكون علة لتاخيران لا لما ذكره وقد يقال انه علة له باعتبار ما تضمنه من تاخيران قوله وهى حرف جواب وجزاء اى معناها الجواب والجزا ومعنى كونها جوابا انها لا تقع الا في كلام يجاب به من تكلم بكلام اخرا اما تحقيقا واما تقديرا فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير ان يكون هناك ما يقتضى الجواب لا لفظا ولا تقديرا والجواب في الحقيقة هو الجملة التي وقعت

اذن

اذن بنفسها لا اذن وحدها ومعنى كونها جزا ان مضمون الكلام التي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر كما قاله الدماميني ردا على ما تردد فيه الملم في حواشي التسهيل قوله وتكلف تخريج الخ فقال في المثال الاتي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك قوله احبك اى انا منتصف الان بمحبتي لك قوله اذن اصدقك او المنكر صادقا ومدخول اذن فيه مرفوع لانتفا استقباله المشروط في نصبها قوله ولا يتصور هنا الجزا الضرورة ان التصديق او ظن الصدق مثلا واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزا لذلك الفعل اذ الشرط والجزا كما قال الرضى اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال قوله والاصح انها حرف هو مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك برفع اكرم ثم حذفت الجملة التي اضيفت اذن اليها وعوض عنها التنوين كما في ح واضمرت ان فانتصب الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية ولعل المفرد المؤول بان عنده فاعل اى اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدا وخبره محذوف اى حاصل والا وجبت الفا الرابطة مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئتني فاكرامك حاصل قوله وعليه فالاصح انها بسيطة اى لا مركبة من اذ ان ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها الى الذال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في احد اقواله قوله وانها الناصبة بنفسها اى لا بان مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي ولما جرت عادتهم بان يقولوا ناصب بان مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذي اضمرت ان بعده ليس الناصب وانما الناصب ان صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا قوله لعدم اختصاصها قال الملم في بعض تعاليقه ووجه الضعف اللاحق لاذن انها غير مختصة كذا قال الناظم ولا اعرفه لغيره وكانه نظر الى نحو عمرو ولن نفلحوا اذا ابدا فرأى لفظه اذا دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت قوله وشرط اعمالها الخ الغاوها مع استيفا الشروط لغة حكاها عيسى بن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول الا انها نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفرا قوله بان كان ما بعدها الخ سياتي قريبا ان الاهمال لا ينحصر في هذه الصور الثلاثة كما هو ظاهر عبارته كغيرها وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها العاطف اللهم الا ان يقال ان المراد انه في هذه الصور يتعين الاهمال ولا يجوز غيره وفيما سياتي يجوز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الاهمال او الاعمال وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو يا زيد اذن اكرمك بل وقضيته ايضا الاعمال

فيما

فيما اذا تقدم المعمول نحو زيدا اذا اكرم وفى المسئلة خلاف فذهب الفرا
الى انه يبطل عملها واجاز الكسائى اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص
احفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى فى ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير
فى عملها ان لا تعمل ويحتمل ان يقال تعمل لانها مصدرة فى النية لان النية فى
المفعول التاخير انتهى ويوخذ من تعليله الثانى عدم العمل قطعا عند البصر
يين فى نحو يا زيد اذن اكرمك قوله اهملت لضعفها بسبب وقوعها حشوا قوله
خبرا لما قبلها اى فى الاصل او فى الحال كما اشار اليه بالمثالين قوله ان يكون جزاء
للشرط الذى قبلها اى صناعة لا معنى فلا يرد ان اذن اكرمك جوابا لمن قال ازورك
غدا جزا الشرط مقدر اى ان تزرنى غدا اذن اكرمك لانه انما هو جواب لشرط
مقدر من حيث المعنى ومثل ذلك صحيح لا تخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها
فان المبطل هو تعلق ما بعدها صناعة لا معنى وقوله اى ونحو قول كثير عزة
لين عاد لى الخ اللام موطية لمجى الجواب للقسم السابق فى البيت قبله وهو
حلفت برب الراقصات الى منى تغول الغيا فى نصها وذميلها والضمير فى مثلها
ومنها يعود للمقالة الاولى وذلك ان كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب
بها فقال تمن على اعطك فقال اكون كاتبا لك فلم يجبه الى ذلك واعطاه جايزة
كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله فى هذه القصيدة عجبت لترك خطة
المجد بعد ما بدا لى من عبد العزيز قبولها فانه يدل ان كثيرا لم يرض مع
اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا اقيلها جواب القسم السابق وجواب الشرط
محذوف وجعل فى المغنى الجملة جواب الشرط وجواب القسم محذوفا وهو مخالف
للقاعدة المشهورة وهى انه اذا توالى شرط وقسم فالجواب للاسبق لكن ما قاله
جايز ايضا ولم يجزم الجواب لان الشرط ماض قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ صادق
بان لا يقع المضارع بعدها اصلا وبان يقع غير معتمد على ما قبلها والذى ذكره
فى قوله بل يقع الخ هو الاول فالنفى فى قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمقيد
معا هذا وكون اذن فيما ذكره من نحو يقعد اذن زيد مهملة كما هو التحقيق والكلام فيها محل
نظر يقوى عامر عن ابن هشام فتدبر قوله نعم ان تقدمها واو او فاء الملحق السيوطى
وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفا والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين
او المهمزة ان بعدها وجوبا وبين المنصوب باذن نحو لا لزمنك او اذن تقضينى

حتى قوله جاز النصب بها على قلة اى وجاز الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارح على النصب لان الكلام فيه قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اول انتهى ووجه جواز الامرين عند تقدم العاطف النظر الى امرين من حيث ان اذن في اول جملة مستقلة هي مصدرة فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فيرتفع لفقد الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت قولا واحدا او على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به في المغني ايضا قوله مستقبلا نظرا استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاني زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيه في الامس والتكلم بذلك وحرره قوله لان نواصب الفعل الخ فيه شي اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن قوله وما اوهم خلاف ذلك الخ كان ينبغي ان يذكره قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الاول فمن ذلك قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فهو اما ضرورة او مؤول على حذف خبر ان اى انى لا استطيع ذلك او نحوه ثم استانف ما بعده بالنصب لتحقق شرطه قوله بقسم قال في الارتشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب قوله او بلا النافية او بهما معا كما يوخذ من كلامهم والصحيح منعه بغير لا اذ لم يسمع من كلامهم والصحيح منعه بغير لا اذ لم يسمع وان كان التعليل الاتي يفيد جواز الفصل بكل نافٍ قوله ابن بابشاذ هو طاهر بن احمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين معناه الفرح والسرور كذا صحح السيوطي والظاهران باه الثانية مفتوحة كالاولى على ما هو قاعدة المركبات المزجية قوله ترميهم جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم واذن هنا كسائر ادوات الجزا قوله بالندا نحو اذن يا عبد الله اكرمك وزاد ابو حيان نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعا نحو اذن يغفر الله لك يدخلك الجنة بالظرف وشبهه المراد بشبهه الجار والمجرور نحو اذن يوم الجمعة او في الدار

[illegible]

اكر

اكرمك واما الفصل بمفعول الفعل نحو اذن زيدا اكرم فالارجح عند الكسائى
النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل
ولا اقل من ان يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائى بطلان العمل فى الفصل بين كى
والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضا كى المصدرية الاتصال بالفعل لانها
اسم واحد قال ابوحيان والصحيح انه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه وقيل فى
توجيهه فانه جزء من الكلمة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها وانظر
هل صورة المسئلة ان يكون الظرف معمولا لفعل اذن او ولو كان معمولا لغيره
فى الرضى ما يقتضى الاول فليراجع قوله اعمل اذن الخ ذيل بعضهم على هذه الابيات
ببيت ذكر فيه مسئلة تقدم العاطف فقال ؎ وان تجى بحرف عطف اوله فاحسن الوجهين
ان لا تعملا قوله المنسبكة مع مدخولها لا تخفى ان كلمة مع تدل على المتبوعية والاصالة
الاترى انهم يقولون جا الوزير مع السلطان ولا يقولون جا السلطان مع الوزير
فلا توهم العبارة ان المنسبك هو ان وحدها خلا فالمن وهم فيه بل تفيد ان
المنسبك هو المجموع والاصل ما بعدها وهو الموافق للواقع مخرج للمفسرة
الخ اخراجه لما ذكر لا ينافى اخراجه لغيره ايضا فانه مخرج لان الاسمية فانها
ترد ضمير المتكلم فى قول بعض العرب ان فعلت وضمير المخاطب فى نحو انت وانت
الخ هى المسبوقة بجملة الخ خرج بقوله المسبوقة بجملة الخ خرج بقوله المسبوقة
بجملة نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فاخر مبتدا ودعواهم مضاف
اليه وان مخففة من الثقيلة وهى عاملة فى ضمير شان مقدر وجملة الحمد لله
من المبتدا والخبر خبر ان وهى وخبرها خبر اخر دعواهم وبقوله فيها معنى
القول نحو قلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده فى
كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة وفى
شرح الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول قال الدماميني ولم اقف على
العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح قال شيخنا الغنيمى قال السيد
فى شرح اللباب عند قول المتن وتختص اى ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون
صريحه ما نصه اى صريح القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة
تقع مفعولا لصريح القول وبقوله المتاخر عنها جملة نحو ذكرت عسجدا ان
ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باى او ترك حرف التفسير وبقوله

أن

كتبت اليه ان افعل كذا

ولم تقترن بجار نحو كتبت اليه بان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح او مؤول قوله واوحينا اليه ان اصنع الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المص انها مفسرة للفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف او مذكور قال الكافيجي والظاهر ان الايحا مطلق متعلق بها ها هنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل انتهى فتامله قوله التالية لما اى التوقيتية كما في المغني احترازا عن لما النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا قوله كان ظبية الخ صدره ويوما توافينا بوجه مقسم والبيت لارقم اليشكري وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق اى صار ذا ورق والسلم بفتحتين شجر والشاهد في كان ظبية بجر ظبية وان زائدة بين الجار ومجروره وروى نصب ظبية على انها اسم كان المخففة من كان ورفعها على انها مهملة او عاملة في ضمير محذوف اى كانها ظبية قوله فاقسم ان لو الخ تمامه لكان لكم يوم من الشر مظلم والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة المعروفة من انه اذا توالى شرط وقسم وليس هناك الا جواب واحد فهو للسابق منهما لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة واضطرب كلام ابن مالك في التسهيل في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجوازم على ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم قوله فما مهلها الخ المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام والجيم معظم الما وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الما اذا غطاه ومعاطي خبر كان وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة لمعاطي والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه مما كان فيه الى ان وصل الى حالة اشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناوله من ينقذه وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت ظاهر قوله وان لم يكن بلفظ العلم نحو راى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وخرج بتفسير العلم بما ذكر ما اذا اول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز س ما علمت الا ان تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم او كان بمعنى الظن كقراة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب قوله اهملت اى لم تعمل النصب في المضارع ولو عبر به

كان

كان اولى اذ هي لم تهمل بالكلية بل اسمها ضمير شان محذوف غالبا فيهما والجملة خبرها والظاهر ان الضمير في قوله ما لم تسبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد كونها الناصبة للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لانها المخففة كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمي وبهذا يندفع ان كلامه يوهم انها بعد العلم هي ان الناصبة واهملت وليس كذلك وانما هي المخففة من الثقيلة وانما اهملت لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولانا بان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد افعال التحقق بخلاف المخففة فانها تقتضي تاكيد الشيء وثبوته وقال في المتوسط وليست يعني المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماعه مع العلم لكون الناصبة للرجا والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق انتهى يعني فيلزم التنافي قوله وتسمى ح مخففة من الثقيلة وهي ثلاثية الوضع اذ هي مخففة من الثقيلة وهي مصدرية ايضا كما صرح به الشم حيث قال ومحل النصب بان المصدرية ما لم تسبق بما ان اصلها المخففة هي منه كذلك وكما ان الثنائية الوضع التي تنصب المضارع وتوصل به وبالماضي والامر مصدرية قوله فان سبقت بظن الخ اي ولم يكن هناك فاصل غير لا فان كان هناك فاصل غير لا نحو ظننت ان ستكون او ظننت ان لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين المخففة قوله وان لم يكن بلفظ الظن كان كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل في معنى الظن الغالب القريب من العلم او جرى مجرى الاشارة كما علم مما مر قوله اجراء للظن مجرى العلم اي لتاويله به بان تحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة قوله وهو الراجح اي في القياس لانه الاصل والاكثر في كلامهم تتمة افهم كلام المص تعين النصب اذا كان الفعل السابق عليها عاريا من كونه فعل علم او ظن ومثله في كلام ابن الحاجب واعترض عليه بانه اذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون صالحا للمخففة كافعال الرجا والطمع او لا يكون فان كان منافيا تكون ان ناصبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد وبجواز الوجهين صرح ابو حيان قوله ومن العرب من يجزم الخ قال في المغني نقله اللحياني عن بعض بني صباح قوله اذا ما غدونا الخ البيت فيه م

لامرء القيس وغدونا بكرنا ونخطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب
قوله حملا على ما اختها اى المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى
وظاهر كلامه اختصاص الاهمال بها وعليه فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون كى
مع ان الاخرى مصدرية قوله ان تقران الخ اما فى محل نصب بدلا من ان تحملا
او من حاجة فى قوله قبله وتحملا حاجة لخف محملها وتصنعا نعمة عندى
بها ويدا او اما فى محل رفع خبر مبتدا المحذوف عايد على الى حاجة اى هى ان
تقران قال المص فى المغنى والشاهد فى ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة
بدليل ان المعطوفة عليها واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها
على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر قوله نحو ما روى فى الحديث
الخ كذا فى المغنى قال الدماميني ولا حاجة الى ان تجعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك
اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد
سمع نثرا ونظما الى ان قال ولا داعى الى ارتكاب امر لم يثبت قال فى المغنى والمعروف
فى الرواية كما تكونون يولى وفى الرضى وتجى ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة
معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى فلا تقتضى ما تتعلق به لان
الجار انما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا والمفعول لابد له من فعل او معناه
الى ان قال ومنه قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية
عليهم المكروهة بكونهم المكروه اى بحالهم المكروهة ثم ذكر انه يجوز ان تكون
ما فيه وما اشبهه مصدرية قوله اما جوازا او وجوبا اى جايزا او واجبا او ذا
جواز او ذا وجوب قوله وهو هنا الخ اى لانه لم يسمع النصب الا مع الاربعة قال ابو
حيان ولا تجوز فى غيرها قوله باسم خالص الخ اى سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما
مثل او غير مصدر كقوله ولولا رجال من رزام اعزة وال سبيع او اسوءك علقما
فاسوءك معطوف على رجال وليس فى تاويل الفعل قوله الشفوف بضم المعجمة
وفاءين فى الاصل مصدر والمراد الثوب الرقيق لانه لا يحجب عن ادراك ما وراءه
قوله فتقر منصوب يجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه كذا قاله المحشى تبعا للعينى وغيره وقال المص فى الحواشى
لا يجوز الرفع لان المعنى يفسد به اذ يصير المعنى ولبس عباءة احب الى من
لبس الشفوف ثم تقول وتقر عينى ولبس المراد ذلك وان لبس العباءة مطلقا

احب

احب الى من لبس الشفوف بل المراد ان اجتماع هذين الشيين احب والواو
لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم وفيها معنى مع فقد رايت ان الرفع
تخل بالمقصود والنصب لازم نبه عليه عبد القاهر انتهى والظاهر ان هذا لا
تخالف ما قاله العينى والمحشى لانهما تجيزا الرفع على الاستيناف بل على ان
يكون الفعل معطوفا على المبتدا قبله لتنزيله منزلة المصدر واحب خبرا
عنهما لان احب اسم تفضيل مجرد من ال والاضافة وهذا يودى معنى النصب
كما لا يخفى قوله لولا توقع معتر الخ صدر بيت عجزه ما كنت اوثر اترابا على ترب
المعتر بالعين المهملة والتا المثناة فوق السايل او المعترض للسوال وارضى
منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفا وان ارضى فى تاويل مصدر معطوف
على توقع والتقدير لولا توقع معتر فا رضاى اياه وتوقع ليس فى تاويل الفعل
والاتراب جمع ترب بكسر التا المثناة فوق وسكون الرا وترب الرجل لدته وهو
الذى يولد فى الوقت الذى ولد فيه قوله انى وقتلى سليكا صدر بيت لانس ابن
مدركة الخثعمى عجزه كالثور يضرب لما عافت البقر وسليكا اسم رجل مفعول قتل
المضاف الى فاعله واعقل مضارع عقل القتيل اعطى ديته منصوب بان مضمرة
جوازا بعد ثم وان اعقل فى تاويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس فى تاويل
الفعل وكونه عاملا وشرط العمل ان يصح حلول ان او ما والفعل محله لا يحسب
يقتضى تاويله بالفعل كما لا يخفى وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر وقيل
ثور الطحلب وهو الذى يعلو الما قوله عطفا على وحيا اى من قوله وما كان لبشر
ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب كانه قيل وما صح له ان يكلمه الله الا
موحيا او مسمعا من ورا حجاب او مرسلا فتكون الكل مصادر وقعت احوالا من
الفاعل اما الوحى والارسال فامرهما هين واما من وراء حجاب فكانه قيل او اسماعا
من وراء حجاب او قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او اسماعا من ورا حجاب
او ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز ايضا
ان يكون المعنى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا بان يوحى او بان يسمع من ورا حجاب
او بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة حرف الجر واما المستثنى
فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير واما قول من قال الاستثنا ههنا استثناء
منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون

والمناسب للتشبيه هو الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره
شنوانى

فهو متعلق بمصدر محذوف
صح

الكلام وظاهر كلام المص وجوب النصب بعد العاطف المذكور ويشكل عليه القراة بالرفع في او يرسل والجواب انه ح مستانف والفعل خبر لمبتد المحذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه ان تكون او للاستيناف والاستيناف بعد الواو والفاجزم في الاخبار واما بعد او ففيه نوع ما من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا او يقضيك حقك وجعلته مستانفا فالمعنى اوهو يقضيك حقك او يقضيك على كل حال سوا الزمته ام لم تلزمه فكانه قيل بل يقضيك قوله وخرج بقوله خالص الخ لم يذكر ما خرج بقوله اسم وذلك ان يكون معطوفا على فعل كقوله تعا ان نفعل احداهما تذكر في قراة من نصب وقوله تعا يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما ان تنطق بالحق او تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بان مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الش لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولا خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادي فانه تجب فيه اضمار ان بخلاف مسئلتنا فان الاضمار جايز بل نص في شرح العمدة على ان الاظهار احسن لان هذا انما خرج بتقييد الاسم بكونه صريحا ولذا قيد في الشذور بكونه صريحا لاخراج ذلك قوله الطاير فيغضب الخ ال اسم موصول مبتدا نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفا لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا كذا في التصريح قال شيخنا اذا كان من عطف الجمل ففي اخراجه ح نظر لان المحترز عنه انما هو الفعل المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتامله هذا وقال الشاطبي واما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قايم في حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يعجبني فاضل ويتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم الذي يعطي معنى الفعل اعمالا لمعناه واهمالا للفظه فكانه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن الحكم به بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشي هلا امكن ان ينصب وتجعل ان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متاول من اسم الفاعل

تامه

فلنه كالفعل فى دلالته على الحدث وسياتى ان الفعل يوول منه المصدر معمولا
لكون محذوف والتقدير هنا الذى يكون منه طيران فغضب زيد الذباب قوله
ليغفر لك الله ما تقدم علة لاجتماع الاربعة فى الاية للنبى صلى الله عليه وسلم الامو صح
وذلك حين فتح الله له مكة قوله ام للعاقبة الخ قال ابو حيان فى شرح التسهيل
وهذا الذى ذكره المص ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب الكوفيين وقد
عزاه بعضهم الى الاخفش وتاول البصريون ذلك على انها لام السبب على جهة
المجاز لانه لما كان ناشيا عن التقاطه كونه صار عدوا كانه التقط لذلك وان كان التقا
فى الحقيقة انما كان لان يكون لهم حبيبا وابنا وهذا احسن لانه اذا تعارض المجاز
ووضع الحرف لمعنى متعدد كان المجاز اولى لان الوضع يوول فيه الحرف الى الاشتراك
والمجاز ليس كذلك قوله ام للتاكيد وهى الزايدة وبعضهم ادخلها فى لام التعليل
قوله فان مضمرة جوازا واجاز ابن كيسان والسيرافى ان يكون النصب بعد اللام باضمار
كى لانه يصح النطق بها بعدها نحو جيت لكى اكرمك ومذهب الجمهور ان كى لا تضمر لانه
لم يثبت اضمارها فى غير هذا الموضع قوله بعدها اى اللام قوله بلا ولا يجوز الفصل بين
اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور
فى فصيح الكلام نحو غضبت من لا شى وجيت بلا زاد وتجب ادغام النون فى لا نافية او
زايدة لتقارب مخرجيهما قوله كراهة اجتماع لامين فان التلفظ به ثقيل جدا قوله بكون اى
ناقص كما هو المتبادر ويعلم من كلامه الاتى اختصاصه بذلك دون بقية اخواته
كاصبح ودون غيرها كاب ظن لانه لم يسمع وان اجازه بعض واجازه بعضهم فى كل فعل
منفى تقدمه فعل نحو ما جيتنى لتكرمنى وهو فاسد لان هذه لام كى قوله ماض فلا
يجوز ان يكون ليفعل بخلاف لام كى فتقول ساتوب ليغفر الله لى قال ابو حيان ان الفعل
المنفى لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا بخلاف لام كى
ظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو ما كان زيد فى الدار ليقوم فانظر علته وحرره
قوله ولو معنى هو المضارع المنفى بلم قوله منفى بما او لم ما لم ينتقض فلا يجوز ما كان زيد
الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى نحو ما جا زيد الا ليضرب عمرا كما قاله ابو حيان
قال والفرق ان النفى مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى
تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفى
لام كى تسلط على ما بعدها نحو ما جا زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى

المجي الابقرينة تدل على انتفايه وخرج بالتقييد بفقط لن لانها تختص بالمستقبل
ولا اذ لك ما ولم ولا اذ نفي غيره بها قليل ولما لانها وان نفت الماضي لكنها تدل على
اتصال نفيه بالحال بخلاف لم واما ان ففيها خلاف قوي واستدل المرادي على وقوع
لام الجحود بعد المنفي بها بقراة غير الكساى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
ونظر فيه في المغني واستظهر انها لام كي وان شرطية قوله لما اسند اليه الخ فلو لم
يكن مسندا على ذلك الوجه لم يكن لام الجحود نحو ما كان زيد ليذهب عمرو قوله
فتضمر وجوبا علل بان ما كان زيد ليفعل نفي كان زيد سيفعل او سوف يفعل والموجب
ليس معه ان لا ظاهرة ولا مقدرة فاراد والمطابقة لفظا بينهما فكما لا تجمع بين ان
والسين وسوف لا تجمع بين ان واللام واجاز بعض النحويين حذف اللام واظهار
ان نحو وما كان هذا القران ان يفترى اى ليفترى واجيب بانه لا حجة في الاية لان ان
وما بعدها في تاويل المصدر والقران ايضا مصدر فاخبر عن المصدر بمصدر
وهو بمعنى المفترى والا فالقران هنا بمعنى المقروى فلا داعي لتقدير اللام قوله
بالخاص اى باسم الخاص لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وبهذا
يندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفي قوله انه خبر كان كما تقول ما كان
زيد يقوم فالنفي مسلط على المنصوب قوله واللام للتوكيد اى زايدة فلا تتعلق
بشى لان الزايد لو كان جارا لا يتعلق فكيف وهي عندهم غير جارة بل هي ناصبة
بنفسها عندهم ووجه التوكيد فيها عندهم ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل
ثم ادخلت اللام زايدة لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقايم فهي عندهم حرف
زايد موكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بان اللام الزايدة تعمل الجر في الاسما وعوامل
الاسما لا تعمل في الافعال واجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فايدة
الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمد لطعامك لياكل فانه لا يجوز على
راى البصري لان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز على راى الكوفي لان اللام لا
تمنع العمل فيما قبلها ويشهد للكوفيين لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما
كنت حيا لاسمعا قوله وجرى عليه ابن مالك اى على كون الفعل خبر كان واللام
للتوكيد قوله لكنه يقول الخ اى فيلزمه ان تكون اللام جارة زايدة كما يقتضيه قوله
انها موكدة وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه على التسهيل سميت موكدة
لصحة الكلام بدونها لا لانها زايدة اذ لو كانت زايدة لم يكن لنصب الفعل بعدها

وجه

وجه صحيح وانما هى لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا
او هاما لان يفعل انتهى وح فقد يقال ما قاله لا تخالف قول البصريين فليتامل
فان قلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثه
وهو لا تجوز اجيب بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جايز وان لم
تجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف
المصدر لا سيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا فى سلك الفعل على انه تحتمل
ان يكون فى الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحوه هذا وقال المصر فى الحواشى
قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا فى الظرف والمجرور انه خبر تجوزا لا تحقيقا
قوله وان هذه اللام متعلقة الخ اى فهى عندهم حرف جر معد لمتعلق الخبر
قال المرادى قولهم انها متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزايدة وتقديرهم
مريدا يقتضى انها زايدة مقوية للعامل انتهى وفى المغنى ان المقوية ليست زايدة
محضة ولا معدية محضة بل هى بينهما وفيه وجه كونها للتاكيد عند البصريين
ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفيه واستشكله الدما
مينى بان التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفى السبب وارادة نفى المسبب
قوله ولم تكن اهلا لتسمو هل للكوفيين ان يقولوا ان ذلك ضرورة او شاذ وانهم
لا يدعون ان الفعل خبر الا حيث لم يوجد خبر نحو ره قوله ففى خمسة مواضع مثل ذلك
فى التوضيح واقره شارحه ولم يذكر من الاضمار الواجب اضمار ان بعد كى التعليلية
قوله احدها هذا وهو الاضمار بعد لام الجحود المتقدمة قوله حتى مطلع الفجر اى
الى مطلع الفجر والجار والمجرور متعلق بسلام وتجوز ان يتعلق بتنزل وجملة سلام
هى ليست اجنبية لانها متعلقة بالكلام ومسددة له فلذا فصلت بين العامل
والمعمول اذ هى فى موضع الحال من الضمير فى تنزل وهى مبتدا وسلام خبره قدم
عليه للتخصيص او حتى مطلع الفجر خبر لانه لما اختصت ليلة القدر من بين
الليالى بفضايل كانت مظنة لتغاير حالها لحال سايرها فاخبر عنها بانها على حال
غيرها فحصلت الفايدة وتجوز ان يرتفع هى على الفاعلية بسلام لكونه مصدرا
كما تقول ضرب زيد قوله لا سيرن حتى تطلع الشمس اى الى ان تطلع الشمس وظاهره
انه لا يصح فى هذا المثال ان تكون حتى فيه بمعنى كى لان السير لا يكون سببا لطلوع
الشمس قوله وتارة بمعنى كى وذلك عند بعضهم مجاز وعند المتاخرين حقيقة

وضعف واختلف فى علاقة المجاز فقيل انتهاء الحكم بما بعدها لان الفعل الذى
هو السبب ينتهى بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهى بوجود الغاية وتعقبه
السعد بانه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل الصدر الامتداد
وهو السبب والجزاء اعنى المسبب الانتهاء اليه واختار ان العلاقة مقصودية
اى كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا ونوقش فيه بان
الغاية لا تستلزمه بدليل اكلت السمكة حتى راسها ونحوه فان الراس ليس مقصودا
بالاكل واستوجه الكمال ابن الهمام الاول قوله علة لما بعدها اى مفضيا الى المقصود
فى الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح الصدر قبلها الى الامتداد
الى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه
عنده نعم ان اريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول
منتهاه وحتى ح للغاية قوله اسلم حتى تدخل الجنة فالامر سبب الاسلام والاسلام
سبب دخول الجنة قوله حتى تفى فحتى حرف جر وان والفعل فى محل جر بها متعلق
بقاتلوا اما تعلق الغاية اى الى ان تفى وهو الظاهر المناسب لسياق الاية واما
تعلق التعليل اى كى تفى فتكون للتعليل قوله بمعنى الا ان كذا فى النسخ والصواب
حذف ان لان حتى بمعنى الا الاستثنائيه استثنا منقطعا وجعلوا الاستثنا فى والله
لا افعل الا ان تفعل متصلا مفرغا بالنسبة الى الظرف اذ المعنى لا افعل وقتا من الاوقات
الا وقت فعلكم وفى البيت الاتى منقطعا لما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع انها
بمعنى الا لان عمل الجر يثبت مع افادة الاستثنا كحاشا وخلا عند الجر بهما قوله فى قوله
ليس العطاء الخ العطا اسم بمعنى الاعطا وهو المراد هنا وقد يجى بمعنى العطية
اسم ليس ومن الفضول متعلق بالعطا والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد
زيادات المال وهى ما لا يحتاج اليه منه وسماحة خبر ليس والسماحة الجود
وان والفعل اسم تاويلا فى محل جر بحتى متعلق بليس والمعنى ان اعطاك من زيادات
مالك لا يعد سماحة الا ان تعطى فى حال قلة المال والاستثنا على هذا منقطع
والواو فى وما لديك قليل للحال وما مبتدا موصولة او موصوفة ولديك صلته
او صفته وقليل خبر ما والجملة حال من مفعول تجود المحذوف اى حتى تجود
بشى حال كونه قليلا عندك وتجوز ان يكون حالا عن المفعول والفاعل او عن
الفاعل وزعم بعضهم ان حتى تجود بدل من سماحة فى محل نصب او مستثنى

منها

منها ورد بانها خارجة عن موارد استعمالها وعن قانونها قوله مع ان احتمال الخ
هذا لا ينافى استظهار المص لانه احتمال مرجوح وانما ينافى الاستظهار الاحتمال
اذا كان راجحا وقول المحشى وانما ينافيه القطع يوهم ان الاحتمال ولو راجحا لا
ينافى الاستظهار وفساده لا يخفى على ذوى الابصار والمعنى على الغاية ان انتفاء
كون اعطايك معدودا من السماحة ممتدا الى زمن اعطايك فى حال قلة مالك
فاذا اعطيت فى تلك الحالة تثبت سماحتك والمعنى على التعليل انى احكم بان اعطاك
من فضول المال ليس سماحة لاجل ان ابعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال
قوله لا بها اى نفسها سواء كانت جارة باضمار الى كما ذهب اليه الكسائى عكس
مذهب البصريين ام بنفسها كما ذهب اليه بعض الكوفيين لشبهها بالى قوله لا تكون
عوامل فى الافعال اى من جهة واحدة فلا يرد اى رجل تضرب اضرب فان الجهة فيه
فى اى مختلفة فان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضا
ومع اتحاد المعنى فلا ترد اللام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة وتقدم قريبا فى
لام الجحود ان الكوفى لا يرى كلية هذه القاعدة قوله والاشتراك خلاف الاصل كانه
جواب سوال تقديره ان الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة
بين الاسما والافعال فاجاب بان الاشتراك خلاف الاصل قوله ولانها بمعنى واحد تعليل
ثان يستفاد منه الفرق وحاصله انه لم يمكن ان تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم
لان معناها مع الاسما عين معناها مع الافعال بخلاف كى فان معناها مع الاسما غير
معناها مع الافعال فلم يلزم ان عوامل الاسما تكون عوامل الافعال قوله الا ان كان
مستقبلا الان نصبه باضمار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال قوله لن نبرح عليه عاكفين
مثل به تبعا لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم ايضا وقد يقال ان هذا
من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول
والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الاية
الاتية واجيب بان قوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم
الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذاك لا الان ولا شك ان رجوع موسى
مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية بخلاف اية الزلزال
فليس فيها حكاية لقول اخر وانما هو اخبار من الله سبحانه او امر منه فالمنظور
فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتامل وحتى يرجع متعلق بنبرح

على تقدير مضاف اى زمان رجوع موسى قوله وزلزلوا اى ازعجوا ازعاجا شديدا مشبها بالزلزلة لما اصابهم من الاهوال قوله فى قراة غير نافع اما قراة نافع بالرفع فالجملة مستانفة لاتتعلق من حيث الاعراب بما قبلها والفعل موول بالحال اى حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك قوله بالنظر الى زلزالهم اى الماضى الذى اخبر الله عنه الان قوله كقوله حتى يكون الخ قبله ومن تكرمهم فى المحل انهم لايعلم الجار فيهم انه جار وقوله حتى متعلق الذى دل عليه قوله لايعلم الجار الخ اى يعاملونه هذه المعاملة الى ان يكون عزيزا بحيث انه واحد من انفسهم اويختار مفارقتهم وقوله اوان يبين جيعا اى يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر قوله قال ابو حيان الخ قال شيخنا قد وقفت عليه فى شرح التسهيل ورايت فيه ايضا قبل هذا الكلام بيسير مانصه ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجازوا اظهاران بعدها قالوا لوقلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيد اكما اجازوا ذلك فى لام الجحود انتهى اى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على ما ادعاه وتامله ثم اقول ايضا ما المانع من ان يكون الناصب والمنصوب وهو ان يبين عطفا على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين انها ناصبة بنفسها وذلك كما تقول جئت لكى تكرمنى وان تحسن الى فهل يمتنع عطف ان تحسن الى على كى تكرمنى فحرره قوله لان الثوانى تحتمل الخ ادعى بعضهم ان ان فى البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لابان وجوز بعضهم ان تكون مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تاويل المصدر باسم الفاعل اى كى يكون عزيزا اوبائنا قوله والابتدائية اى التى تبتدا الجمل اى تستانف بعدها الا انه يلزم وقوع المبتدا والخبر بعدها لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التى فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح ولكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لايدخل الا على المفردات او على ما فى تاويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعما انها جارة وان الجملة فى محل جر بها ومما يبطل مازعماه انهم اذا اوقعوا ان بعدها كسروا همزتها قوله حتى ماء دجلة اشكل عجز بيت لجرير صدره فمازالت القتلى تمج دماها والاشكل الذى فيه بياض وحمرة مختلطان قوله او مؤولا به قال المصنف الان الحال تارة تكون تحقيقا وتارة تكون تقديرا

غا

فالاول كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت فى حالة الدخول والثانى
كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت حكاية الحال
قو فانه يتعين ان يكون مستقبلا لما ذكرنا انفا من ان النصب بعدها باضمار ان
وهى تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث كان الامر كذلك فهلا شرطوا ان يكون
الفعل مستقبلا فى كل ما ينصب بعده باضمار ان وما الخصوصية لحتى الجارة
فليتامل قو فان انتفى وجب الرفع ظاهر كلام المصنف صريحه ان الفعل الحالى
لا يكون الا مرفوعا وانه لا يدخله التاويل بالمستقبل ويوافقه كلام الدماميني حيث
قال وتلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع
الماضى موقعه جاز فيه الرفع نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع والنفسح
او مستقبلا فالنصب انتهى يعنى بالنسبة الى زمن التكلم فانه الذى يجب نصبه لما
صرح به فى المغنى واما ان كان استقباله بالنظر الى ما قبلها فالوجهان واذا تقرر هذا
فقول الشارح وقد علم من كلامه الخ مشكل لانه ان اراد ان الاستقبال بقسميه الذى
قدمه فى شرح قوله مستقبلا شرط فى وجوب النصب فيخالفه كلام المغنى وان اراد
ان الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم بخصوصه فهذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه
ايضا قوله فان انتفى وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة قو
مسببا عما قبلها لانه لما بطل الاتصال اللفظى بينهما المانع وجب الاتصال المعنوى جبرا
لما فات والتحقيق الغاية التى هى مدلولها نحو ايهم سار حتى يدخلها لان الاستفهام
عن السائر لا عن السير فانه محقق واما قلما سرت حتى ادخلها فان اردت نفى السير
وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع
على ضعف فراجع الرضى ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو لا سيرن حتى تطلع
تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها وجب النصب اذ
طلوع الشمس لا يتسبب عن السير فى الاول ودخول البلد لا يتسبب عن عدم
السير فى الثانى واما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستا
نفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير سبب فيلزم
وقوع المسبب مع نفى السبب او الشك فيه واجاز الاخفش الرفع بعد النفى على ان
يكون الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفى على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة
ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على س لم يمنع الرفع فيهما وانما منعه اذا

كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك قال بعضهم ويجري
مثل ذلك في الاستفهام قال الرضي ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع
وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما
تستعمل لمعنيين اما الحصر التي كقولك انما سرت او قعدت اذا حصرت سيرك فيجوز
الرفع على قبح لان الحصر كالنفي واما للاقتصار على الشي كقولك لمن ادعى الشجاعة
والكرم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح **قوله** فضلة
فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى ادخلها فان سيري مبتدا وحتى
ادخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر لان حتى ح حرف ابتدا والجملة
بعدها مستانفة فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل
عليه فسقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر اي سيري حاصل وكذلك كان سيري
امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف
وهو امس خبر الكان فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس
متعلقا بمحذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة
وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفا في موضع
حتى **قوله** مرض زيد حتى انهم لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الان
لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجا مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله
بالجملة الفعلية ويحتمل انه مثال للحال التاويلي على معنى انه بحيث لم يرجوه في
الماضي والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرجونه **قوله** العاطفة اي لمصدر
مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها كما اشار اليه الش فيما
ياتي وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان او حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم
معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين الفعل لكن انظر الفصل بالقسم وما قيل
بجواز الفصل به في اذن ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بالشرط وذهب
الكسائي الى ان او ناصبة بنفسها والفرا الى ان النصب بالمخالفة **قوله** الصالح في
موضعها الى او الا اجود من قول بعضهم التي بمعنى الى او الا كما وقع في بعض
نسخ المتن فانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة واحسن منه
قول الخلاصة اذا صلح في موضعها حتى او الا لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا
الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فيشمل كلامه نحو لارضين الله او

يغفر

الغفران
يغفرلي ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضا اذا حصل
فيتعين هنا التعليل ويتعين الغاية في لانتظرنه او تجي والاستثنا في لاقتلن الكافر
او يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لالزمنك او تقضيني حقي وخرج بقوله الصالح
الخ التي لا يصلح في موضعها واحدة منها فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة
جوازا كما تقدم لكن يرد عليه الصالح في موضعها كي كما عرفت قوله لاستسهلن
الصعب الخ صدر بيت عجزه فما انقادت الامال الا لصابر وجوز ابو حيان كونها
في هذا البيت بمعنى الا قال الدماميني وليس بشي وفيه نظر لان كون او بمعنى الا مجمع
عليه كما في شرح العمدة وهو الذي اقتصر عليه س قال الرضي او في الاصل لاحد
الشيين فاذا نصب معها افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص
على حصول احدهما عقب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد
او فس يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد فان فسرته بالا
فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل
النصب على انه ظرف لما قبلها وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور
باو التي بمعنى الى انتهى ومع هذا لا يقال ان كلام ابي حيان ليس بشي وقول الرضي
ان الجر باو خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكانه جعل تقديرها بالا
والى تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه
المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر
وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها قوله
متصيد من الفعل السابق ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور
مما يوول منه المصدر قوله بعد فا السببية او واو المعية اي العاطفتين كما يعلم
من متن التوضيح وغيره والحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يبولن احدكم في الما الراكد ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب
ورد بانه يصير المعنى المنهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا
به بل لو بال في الما فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا قوله وهي التي
قصد الخ اي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن العطف
الى النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم
تقصد السببية لا تحتاج الى الدلالة عليها قال المص في بعض تعاليقه انما نصبوا

بعد الفا فی تلک المواطن لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فیجفوک لم یکن عطف یجفوک
علی تنقطع والا الجزم فیصیر المعنی ولا یجفک والمراد ان ینبهوا علی ان الانقطاع
سبب الجفا فنزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدیر ان علیه
فصار عطف اسم علی اسم ای لا یکن منک انقطاع فجفا منا فهذا یدل علی السببیة
وهکذا الکلام فی اخواتها لو شارکوا الثانی مع الاول فی اعرابه علم انه داخل
فی معناه ولما عدل به عن اعرابه علم انه غیر داخل وبهذا علم انه لا یغنی عن
ان یاتوا بالفعل اتیانهم بالمصدر لانهم لو قالوا لا یکن منک اتیان فاعطا منی جاز
ان یظن انک تنفی کلا المصدرین بخلاف ما اذا اتیت بالفعلین وخالفت بین
اعرابهما وعلی هذا اذا کان الفعل موجبا نحو یطیر الذباب فیغضب زید لا یحتاج
لاضمار ان لان دخول الثانی فی اعراب الاول لا یغیر معناه فاذا صح المراد لم یکن
للعدول عن الاصل وجه فاما فالحق بالحجاز فاستریحا فضرورة واذا کان الفعل الثانی
موافقا للاول فی المعنی لا یجوز النصب نحو ما اقوم فاحدثک اذا اردت نفی الفعلین
وانما ینتصب اذا کان مخالفا له فی معناه ولا یصح عطفه علیه قوله وهی المفیدة
معنی مع ای التی تقصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها فی زمان واحد وعلم بذلک
ان النصب بعد الواو لیس علی معنی النصب بعد الفا وقولهم تقع الواو فی
جواب کذا وکذا تجوز ظاهر لان الکلام فی العطف جملة واحدة کسایر المعطوفات
لکن الثانی یترتب علی حصول الاول کالجزاء قوله نحو الم تاتنا فنکرمک ای من کل نفی
دخل علیه اداة الاستفهام وارید التقریر لا الاستفهام الحقیقی فان الاستفهام
التقریری لا یجاب ولهذا لم ینصب جوابه فی قوله تعالی الم تر ان الله انزل من
السما ما فتصبح الارض مخضرة وهذا ما فی التوضیح لکن صرح بعضهم فی هذا
بجواز النصب بل بجواز الجزم ایضا ویوافقه انهم استشهدوا علی النصب فی
جواب الاستفهام بقوله الم اک جارکم ویکون بینی وبینکم المودة والاخا ولا شک
ان المراد بالاستفهام فیه التقریر ومثله قوله تعالی اولم یسیروا فی الارض فتکون
لهم قلوب وتوجیهه ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غیر الایجاب ومعنی هو
الایجاب فیجوز ان یراعی لفظه فینصب وان یراعی معناه فلا ینصب وقیل ان عدم
النصب فی فتصبح اولی لعدم السببیة لان الرویة لیست سببا لاصباح الارض
مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعل الرویة عندهم فی مثل هذا

ملغی

ملغى ولذا اجازوا البدل فى ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا دون ما جانى احد
الا زيد فلم نر فى معنى الم ينزل الله قلت ذلك وان صح فى فعل الروية الا انه ليس
على سبيل الوجوب والمراد صحة الرفع فى الاية وهو تحمل بالوجه المذكور ولا يخفى
ان هذا كله يودى الى ان المحكوم بالنصب فى جوابه او بانه لا تجاب الاستفهام نفسه
واصل المسئلة مفروض فى جواب النفى وانه هل يجاب اذا تقدمه الاستفهام
ام لا فليحرر ثم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب او
النفى اجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحرر وما تزال تاتينا فتحدثنا فانه بمعنى
الايجاب وكذا ما يجرى مجراه فى الاستعمال نحو قلما تلقانى فاكرمك وما تاتينا
الا فتحدثنا اى مما انتقض النفى فيه بالا قبل الفعل بخلاف المنتقض فيه بالا بعده
نحو ما تاتينا فتحدثنا الا فى الدار كما ياتى فى كلام الشرح فيجوز فيه الرفع والنصب
خلافا لابن مالك وولده حيث اوجبا الرفع ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جانى
احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الها لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض
النفى وان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه وطلبه بالفعل لا يخفى انه ليس المراد
الطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لان بعض انواع الطلب ليس بصيغته
حسبك فينام الناس الجمهور على ان ضمة اعراب وانه مبتدا خبره محذوف وفى ضمة حسبهم
اى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقيل انه مبتدا لا خبر له لانه فى معنى ما لا يخبر
عنه وهو اكتف وقيل ان الضمة ضمة بنا وهو اسم سمى به الفعل وبنى على الضم لانه
كان معربا واجاز الكسائى النصب بعد الطلب بلفظ الخبر وبالمصدر قال
المصر فى التعليقة الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال
وينبغى ان لا يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه وباسم
الفعل هذا قول الجمهور لان اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه
غير مشتق وخالفهم الكسائى فاجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور
فاجازاه ان كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن
من لفظه نحو صه فنكرمك قال فى شرح الشذور وما احدر هذا القول بان يكون
صوابا على صريح الفعل فان الفا لمجرد العطف من غير سببية نحو ما تاتينا
فتحدثنا فيجب الرفع اى فما تحدثنا وكذا الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
اذا جزمت تشرب والمستانفتان فان الفا لمجرد السببية ح لا للعطف نحو ما

تاتيني فاكرمك بمعنى فانا اكرمك لكونك لم تاتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والواو لمجرد الاستيناف لا للعطف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا نصبت تشرب تكون الواو عاطفة ويوافقه ما صرح به في شرح اللمحة انه اذ لا يصح كونه مفعولا معه لانه لا يكون فيه الاسم تاويلا لكن قال حفيد المو لغيره انه مفعول معه قح فالواو ليست للعطف فكيف تضمران بعدها وانما تضمران بعد العاطفة كما صرحوا به هنا فليحرر قوله نحو لا يقضى عليهم فيموتوا على معنى لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون اى ولا يكون قضا عليهم فموتهم وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما ياتى لان تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب ان يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفا في تاويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله وبالفعل هل يشترط في ذلك ان لا يكون الخبر جامدا كما سياتى في الاستفهام قوله وبالاسم نحو انت غير ات فتحدثنا بالنصب نظرا الى ان غير قايم مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره بن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى انه لا يجرى مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تجرى مجرى النفي الصرف في الاستعمال قوله ولما يعلم الله الخ قال في شرح الشذور والمعنى والله اعلم انكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغى لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله ذلك واقعا منكم والواو في قوله تعا ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما اشار اليه ان العلم في الاية مجاز من المعلوم وانه انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما للنفي وكيف يصح نفي علم الله تعا وعلمه يتعلق بالواجب والجايز والمستحيل فتدبره قوله وشمل قوله او طلب الخ في شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر وقد يقال لعله اراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف ولينظر لم كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضا وكان نحو ليت ولعل طلبا محضا مع انه قد قيل انهما ليسا بموضوعين للطلب بل لحالة تستلزمه فان اريد انه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بانه موضوع لمعنى الفعل قوله وهي المعبر

عنها

عنها بالاجوبة الثمانية فيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية
او المعبر عنها بهذه الاجوبة **قوله** قول الشاعر اى بالنصب فى قوله وهكذا ما بعده
والشاعر المذكور ابو النجم العجلي **قوله** يا ناق سيرى الخ ناق منادى مرخم
اى يا ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير ونصبه على انه ناب عن المصدر
او صفة مصدر محذوف اى سيرا عنقا والفسيح الواسع نعت **قوله** فقلت ادعى
الخ قاله الاعشى وقيل غيره ادعى مثل اخرجى فاستثقل فى الفعل واو
مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا
ابتدات بالفعل فقال ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم الثالث فى اصل الامر
وانه تجوز الكسرة ذكره فى فصل همزة الوصل وكذا قال ابوه فى شرح الكافية وفى
ايضاح ابى على ما نصه وتقول للمراة اغزى ادعى فتشم الزاى والعين وتضم
الهمزة لان الضمة فى حكم الثبات وقوله وادعوا محل الشاهد واندى ابعد
صوتا والندى بعد الصوت واندى خبر مقدم وان ينادى فى تاويل مصدر
مرفوع على انه الخبر ونظيره فى مجى اسم ان نكرة وخبرها معرفة قوله تعالى ان
اول بيت وضع للناس للذى ببكة **قوله** وفى جواب النهى الخ وشرط النهى عدم
النقض بالا قال فى شرح الشذور ولو نقض النهى بالا قبل الفا لم تنصب نحو لا تضرب
الا زيدا فيغضب فيجب فى يغضب الرفع ويمتنع النصب انتهى فان نقض بعدها
لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تاديبا وانظر تقييده بالا هل
تخرج غيرها **قوله** لا تنه عن خلق الخ صدر بيت لابى الاسود الدولى عجزه عار عليك
اذا فعلت عظيم والشاهد فى وتاتى وعار خبر مبتدا محذوف اى ذلك عار عليك
وعظيم صفته واذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم اللام ملكة تصدر بها
الافعال بسهولة **قوله** وفى جواب الدعا شرط ان يكون بفعل اصلى فخرج
الدعا بالاسم نحو سقيا لك والدعا بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل
الجنة **قوله** هل لنا من شفعا الخ من مزيدة فى الابتدا ولنا خبر مقدم ويجوز
ان يكون شفعا فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفا
عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها اى هل حصول شفعا
فشفاعة منهم لنا **قوله** اتبيت ريان الجفون كذا انشده بعض النحاة قال ابو
حيان ولا ادرى اهو مسموع ام مصنوع انتهى اقول هو من كلام الشريف

منصوب على انه اسم ان موضوع ويحتمل ان يكون الذى اسمها وان ينادى فى تاويل مصدر صح

الاسود صح

الرضي نقيب الطالبين وهو وان كان اشعر الطالبين بل القرشيين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته في اليتيمة والريان ضد الظمآن والكرى النعاس والمراد به في البيت النوم والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية او العقرب وليلة الملسوع كناية عن السهر قال في المغني وذكر لي رجل عن كبير ممن يقرى علم العربية انه استشكل قول الشريف الرضي وانشد هذا البيت وقال كيف ضم التاء من اتبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة قوله لكن يشترط فيه الخ ويشترط في الاستفهام ايضا ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قال ابن مالك اخذا من رد ابي علي نحو بن الفارسي والزجاج في وتكتمون من قوله تعالى تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا بان اضمار ان قبيح لان تكتمون معطوف على موجب مقرر وليس بمستفهم عنه وانما استفهم عن السبب في اللبس واللبس موجب قال ابو حيان وهذا لم يشترطه احد من اصحابنا بل اذا تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا في معناه واما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضي الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك اي ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منا وتقدم الكلام على الاستفهام التقريري قوله يا ابن الكرام الخ الشاهد في فتبصروا الا اداة عرض وما موصولة والعايد محذوف تقديره ما قد حدثوك به والفا في فما للتعليل وراء مبتدا خبره كمن سمعا اي كمن سمعه والالف للاطلاق قوله وفي جواب التمني سوا كان الفعل المنصوب بعدها لفاعل له الفعل الاول او لغيره نحو ليتك تاتينا فتحدثنا وليته ياتينا فيحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منك فحديثا منا وليت اتيانا منه فحديثا منه ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة الحد واما اذا كانت ليت داخلة

علي

على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع
فان كان الفعل لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته ياتيني فيكرمني فيصح ان المنصوب صح
يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام وليت الشان تفعل
اتيانا فاكراما والتقدير في الاية ليت لي كونا معهم ففوزا قوله في قراة النصب واما
في قراة الرفع فليس مما نحن فيه قوله عند القايل به وهو الفرا قال في الباب
الخامس من المغني وهذه الاخيرة بصري وثيا ولون قراة حفص اما على انه
جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس
عباة وتقر عيني او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا
سابق شيا اذا كان جاييا ثم ان ثبت قول الفرا ان جواب الترجي منصوب كجواب
التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراة المجمع عليها انتهى وظاهره ان التخريج على
حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لانه وقع في القران كثيرا كما يعلم من كلامه في
العطف على المعنى من الباب الرابع قوله واجاز بعضهم اي بعض المغاربة قوله
محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما الخ هذا وقع في تفسير قوله تعالى
وجوه يوميذ ناضرة من كتاب التوحيد قال الحافظ بن حجر الثابت في النسخ التي
وقفت عليها ذكر لفظة يسجد حتى بن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد بحذف ما
والضمير في يذهب عايد على من كان يسجد لله ريا وسمعة لان لفظ الحديث
كل مومن ويبقى من كان يسجد لله ريا وسمعة فيذهب الخ قوله فان سقطت
الفا الخ اي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود
قوله ولو بلفظ الخبر اشار الى انه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه
اعادة النكرة معرفة الغالبة في التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة
الاسمية الموضوعة للطلب والخبرية اذا اريد بها الطلب وقال بعضهم الفعل
الخبري لفظا الامري معنى لا ينقاس والمسموع اتقى الله امرو فعل خيرا يثب
عليه وجعل بعضهم منه قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم الى
قوله يغفر لكم ذنوبكم فان الجزم في جواب تومنون بالله وتجاهدون لانها
مستانفة معناها الطلب امنوا وجاهدوا وليس الجزم في جواب الاستفهام
فان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل
الجزم في جوابه تنزيلا للسبب وهو الدلالة مقام المسبب وهو الامتثال قوله

وقصد به اى المضارع قوله للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه اى عن المطلوب بالطلب المذكور قوله جزم ابهم الجازم ليجرى كلامه على كل الاقوال الاتية وفى شرح الكافية الجزم عند التعرى من الفاء جايز باجماع قوله باداة شرط مقدرة اى بعد الطلب مدلولا عليه به وهل يتعين تقديران قال الرضى ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع واما غير كثير كما يانى قوله فان تاتو نى الخ قال فى شرح الشذور ولا تجوز ان يقدر فان تتعالوا لان تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى حتى توهم بعضهم انه اسم فعل قوله اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك قوله وحسبك حديث ينم الناس اى ان تكف عن الحديث ينم الناس وذكر لفظ حديث وقع فى النسخ ثابتا وفى خط المحشى وهو لا يوافق ما مر من انه المحذوف وجوبا قوله مكانك تحمدى الخ تجزبيت لعمرو بن الاطنابه صدره وقولى كلما جشأت وجاشت وجشأت اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو فى الاصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الزمى مكانك تحمدى بالشجاعة او تستريحى بالقتل من آلام الدنيا قوله يعلم مضارع مجزوم فى جواب الترجى وعلامة جزمه السكون قوله وهذا دليل الخ فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسم الفعل والخبر لفظا الامرى معنى النصب قوله وهو الخبر المثبت والمنفى لان الجزم يتوقف على السببية وهى مفقودة فيهما اما الاول فظاهر واما الثانى فلانك اذا قلت ما تاتينا فتحدثنا لا يكون انتفا الاتيان سببا للحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج فى اجازة الجزم فى جواب النفى بانه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال النفى قد يكون سببا نحو ما تعظمنا نهنك قوله وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى على قراءة الرفع كذا قالوا وفى تفسير البقاعى المسمى بالمناسبات وقد استشكل القاضى العضد فى الفوايد الغياثية كون يرث على قراءة الرفع صفة بانه يلزم عليه عدم اجابة دعايه عليه السلام لان يحيى عليه السلام قتل فى حياته ولا يكون وارثا الا اذا خلف بعده وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فيجعل استينافية

ولا يلزم ح الا تخلف ظنه عليه السلام هكذا نقل لى عنه وانما احمله على ذلك لانه لا
يلزم تخلف دعا به ولا يجرى على مقامه بخلاف ظنه بان الاخبار عن قتله قبله
ان كان عن النبى صلى الله عليه وسلم وصح السند كان تسمية العلم الذى اخذه
عنه فى حياته ارثا مجازا مرسلا باعتبار ما يؤول اليه فى الجملة لا سيما مع جواز
ان يكون يحيى عليه السلام علمه لمن عاش بعد ابيه عليهما السلام وذلك لان
النبى صلى الله عليه وسلم سمى العلم على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه
الصلاة والسلام العلما ورثة الانبيا ولا شك ان من ضرورة تعلم العلم حياة المأ
خوذ عنه ولم يرد منع فى تسميته ارثا وح ضرورة يؤول من وراى بما غاب عنه
وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السوال اصلا فان التواريخ القديمة
عن اليهود وهو لا شى ونقل البغوى اول سورة بنى اسرايل ما يقتضى موت زكريا
قبل يحيى / وعلى الحال ان كان ما قبله معرفة يصح مجى الحال منها نحو ولا تمنن
تستكثر او على الاستيناف نحو وقال رايدهم ارسوا ترا ولها / وعلى العطف نحو
ولا يوذن لهم فيعتذرون اذ المعنى نفى الاذن فى الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار
منهم بعد ذلك ويدل على ان النفى الداخل على الاذن معناه نفى الاذن فى الاعتذار
قوله لا تعتذروا اليوم قوله وهو الاصح كما فى المغنى قال فيه لان الحذف والتضمين
وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى ذلك الاصل ولا كذلك
الحذف وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ولان نايب الشى
يودى معناه والطلب لا يودى معنى الشرط ومراده بالحرف فى قوله تضمين معنى
الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد فلا يرد
عليه ان افعال الانشا كعسى ونعم متضمنة لمعنى الحرف الذى حق الانشا ان
يودى به واعترض ابن مالك القول بان الجزم باداة شرط مقدرة بقوله تعالى
قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلاة يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول
له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع واجيب عنه باجوبة احسنها ان الشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة للجزا فيجوز ان يتوقف على امر اخر كالتوفيق هنا قوله كما
ان النصب بضربا الخ هو الاصح كما فى التسهيل وبعضهم يروى انه منصوب
بالفعل المحذوف اى اضرب زيدا وقيل الجزم بلام مقدرة قوله وشرط الجزم
بعد الامر الخ غير الامر من انواع الطلب ما عدا النهى كالامر فى الشرط المذكور

نحو اين زيد بيتك اذ ركّ اى ان تعرفيه اذ ركّ بخلاف قولنا اين بيتك اضرب
زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا فى السوق وقس
الباقى قوله ولهذا اجمعت السبعة الخ واما قراءة الحسن البصرى تستكثر
بالجزم فاجاب عنها المص فى الشرح بثلاثة اجوبة منها ان يكون بدلا من تمنن
كانه قيل لا تستكثر اى لا ترى ما تعطيه كثيرا وهو وان رجحه ابو حيان وانتصر
له السمين نوزع فيه باختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى
قوله واما قوله صلى الله عليه وسلم جواب عما احتج به الكسائى ومثله فى
الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب
بعضكم رقاب بعض ويحتمل ان يكون تسكين البا من الادغام نحو ويجعل لكم
لا الجزم قوله محتجا بالسماع والقياس اما السماع فكالحديثين المتقدمين واما
القياس فهو المنصوب بعد الفا جاز فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفا نحو قوله
تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب لان المعنى ان تفتروا ومر الجواب
عن السماع واما القياس على المنصوب بعد الفا فلا يحسن لان الفاء قد تكون
بالنفى ولا جزم فيه ورد بان الكوفيين يجوزون الجزم بعد النفى ايضا قال
العصام والاظهر ان الخلاف لفظى اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد
وقوعه بعد النهى والكسائى اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور
فى هذه الصحة وكيف ينازع فى حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع له فى ان سبق
لا يستدعى تقدير المثبت قوله توهم اجراء الخ يجوز عنده ايضا اسلم تدخل
النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار قوله ايضا اى كما يجزم فى جواب الطلب قوله
حرف جزم اى حرف يعمل الجزم قوله لنفى المضارع اى لانتفاحدثه ففى الكلام مجاز
بحذف المضاف ومجاز اطلاق المصدر وارادة الحاصل به او النفى مصدر المبنى
للمفعول قوله وقلب زمانه ماضيا المضارع اذا انقلب ماضيا لا يكون حقيقة فى المعنى
الاول بل يكون منقولا حقيقة فى المعنى الثانى وتسميته مضارعا باعتبار بقا الشى
على ما كان وبهذا الاعتبار يجوز ان يكون حقيقة فى المعنى الاول لا سيما ان الاثبات
هو الاصل فى الاستعمال والنفى فرع لها وكون لم ولما يقلبان زمن المضارع ماضيا
مذهب المبرد لانهما عنده يصرفان معنى المضارع الى المعنى الماضى دون لفظه
وان الاصل يفعل قد دخلتا عليه وصرفتا معناه الى المضى وبقى اللفظ على ما كان

عليه

عليه ومذهب س انهما يصرفان لفظ الماضي الى المضارع دون معناه لانه
جعل لم النفي فعل ولما نفي قد فعل قال ابو حيان قال اصحابنا والصحيح مذهب
س بدليل انك اذا ناقضت من اوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقم وان
قال قد قام قلت لما يقم هذا ولما كان القلب من لوازم لم نزل منزلة المعنى المستفاد
منها والا فمعنى لم هو النفي لا غير قوله وقد تهمل كقوله لولا الفوارس من نعم وانهم
يوم الصليفا لم يوفون بالجار قوله حملا على ما اى كما يقول الجمهور وقوله او لا اى
كما يقول ابن مالك وقولهم اولى لان ما تنفي الماضي كثيرا وهو بلا قليلا قوله لكن
هل هو الخ القول بانه ضرورة هو ما ذهب اليه السعد وظاهر كلام ابن مالك
انه لغة قوله حكاها اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء قوله وقرئ الم نشرح قال في
المغني اعطاء حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم
الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما
تحل محله وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وابقى الفتح دليلا عليها
وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي وحذف النون لغير
مقتضى مع ان المؤكد لا يليق به الحذف وقال الدماميني يحتمل ان حركة الحاء اتباع
لحركة الراء الذي قبلها واللام التي بعدها قوله اختها احترازا من الوجودية والتي
بمعنى الا وانتقد بان هذين لا تحفظ دخولها على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجهما بقوله لنفي المضارع الا ان يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم
اعني نفي المضارع لئلا يفهم عموم هذا الحكم لافرادها ففي هذا الاحتراز تقييد
المحكوم عليه ليصح اطلاق الحكم وتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية قوله من لم
اى الجازمة وما اى النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسيطة قوله متوقعا
ثبوته بفتح القاف اى منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لان لما لنفي قد يفعل بخلاف
لم فانها لنفي يفعل هذا هو المناسب لما اسلفه الشارح من انهما يقلبان زمن المضارع
وان كان المناسب لمذهب س قول المحشي لان لما لنفي قد فعل بخلاف لم فانها لنفي
فعل وجعل الرضي نفيها للتوقع غالبا قال وقد تستعمل في غير التوقع ايضا نحو
ندم ابليس ولما ينفعه الندم قوله لما يقض ما امره اى لم يفعل ما امره به ربه
وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا اى امره به ورد ان شرط حذف
المجرور ان يجر الموصول بمثل ما جر به وان قدر غير مجرور لان امر قد يتعدى

للثاني بنفسه فان قدر متصلا لزم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو
واجب الانفصال وان قدر منفصلا فهو لا يحذف لان حذفه مفوت للغرض الذي
انفصل له ويجاب عن الاول بانه لا يلزم من منع ذلك ملفوظا به منعه مقدرا
لزوال القبح اللفظي وعن الثاني بانه انما يمتنع لاجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا
قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليها دخولها على لم اكثر من دخولها على
لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير والاعتراف بما بعد النفي فيجاب ببلى
وقد تاتي لغير ذلك كالا يطا نحو الم يان للذين امنوا قوله بمصاحبة اداة الشرط اي
بجواز ذلك بخلاف لما قال الرضي وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي
او شبهه ومعموله يريد بشبهه الحرفي اسماء الشروط كمن تقول من لم يكرمني اهنه
ولا تقول من لما يكرمني اهنه قال الدماميني هذا تصريح من الرضي بان حرف
الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك وقال الشمني
في اعراب فان لم تفعلوا الاية ان شرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم
بلم قوله نحو هل الخ كذا مثل ابو حيان واعترضه تلميذه البهاء السبكي في العروس
لان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير لم يكن فيه شيئا مذكورا ولم ينقطع ذلك اصلا
كقولك لم يقم زيد امس والتحقيق ان النفي الذي يتكلم في انقطاعه هو نفي الحدث
المحكوم بنفيه فان كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق النفي الظرف كقولك لم
يقم زيد امس فلا تعرض في النفي اليه لا النفي ولا الاثبات بخلاف النفي الذي يتقيد بظرف
لانه يستغرق الاوقات التي لا غاية لها الا من زمن النطق قوله ومن ثم اي من اجل
انفرادها بما ذكر اللازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان
مترتب على الحكم المصرح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على اللازم فتامل قوله
بجواز حذف مجزومها اي لدليل كما في المغني والتسهيل لان لما النفي قد فعل وقد
يجوز حذف مدخولها كقوله وكان قد نحمل النفي على الاثبات واورد الدماميني
ان لم لنفي فعل وهو يجوز حذفه للدليل قوله يؤالا عارب يروى بالعين
المهملة والغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد نضرورة اي فلا يرد نقضا
قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم جملة مستانفة او حال من الضمير في قولوا
وليس تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولما يدخل توقيت
لما امروا به ان يقولوه قال الزمخشري وما في لما من معنى التوقع دليل على ان اولا

قد

قدا منوا بعد قال ابو حيان ولا ادرى من اى وجه يكون المنفى بلما يقع بعد ورد
بانها لنفى قد فعل وقد للتوقع قوله وتوقع المستحيل محال فيه نظر لان المحال
وقوع المستحيل واما توقعه فليس بمستحيل الا ترى ان المحال قد يتمنى قوله الدالتين
على الطلب لو قال الموضوعتين للطلب كان اولى فان اللام قد يراد بها الخبر نحو
قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا او التهديد نحو فمن شاء فليكفر
ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى واما ليكفروا بما اتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد
فيكون مجزوما ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج
بها غيرهما كلامى التعليل والجحود ولا النافية والزائدة وسمع الجزم بلا النافية اذا
صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة وهو قليل ولذا لم يتعرض له قوله فدخل فى
ذلك الخ دخول ما ذكر لا ينافى دخول غيره كالالتماس كقولك لمساويك ليفعل فلان
كذا وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح فى الاصول والراجح
ان كل ذلك يسمى امرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما غير بذلك تادبا قوله نحو ربنا
لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا قال فى الكشاف ان قلت النسيان والخطا متجاوز عنهما
فما معنى الدعا بترك المواخذة بهما قلت الدعا راجع الى سببهما وهو التفريط والغفلة قوله
قال السيوطى وهذا على مذهبه فى منع التكليف بما لا يطاق لانه وقع بتحصيل الحا
صل ونحن نقول بجواز الدعا بتحصيل الحاصل لانه ممكن باعتبار الاصالة قوله فى
الارتشاف ما يخالفه وهو ان الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغايب كالمتكلم
ومن امثلته فلا يرف فى القتل قوله فقليل جدا منه لا اعرفن ربربا حورا مدا معها
وهو مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا يكن ربرب فاعرفه والربرب القطيع
من البقر الوحشية وانما كان قليلا لان الانسان لا ينهى نفسه الا تجوزا وتنزيلا
لها منزلة المخاطب قوله قليلا نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم
قوموا فلاصل لكم اى لاجلكم والفا زايدة وانما كان قليلا لنحو ما مر فى النهى قوله واقل
منه الخ وذلك لان له صيغة تخصه وهو فعل الامر واختص المخاطب المذكور
بالامر بالصيغة وغيره باللام لان امر المخاطب اكثر استعمالا فكان التخفيف فيه اولى
قوله فعلا واحدا بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم بها بعطف او غيره نحو لا تضرب
زيدا وتشتم عمرا قوله تجزم فعلين لعله اراد بالثانى ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة

تمثيله الاتى ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فان ان اذا جى بها فى مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزا نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجا بعده مضارع مرفوع
على ما صرح به جمع قوله كمضارعين اى معربين والكاف للافراد الذهنية وكان
الاولى فان كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سوا قال ابو
حيان نصوا على ان الاكثران يكونا مضارعين لظهور تاثير العمل فيهما ثم ماضيين
للمشاكلة فى عدم التاثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج
من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التاثير واما عكسه فالجمهور خصوه
بالضرورة وجوزه بن مالك تبعا للفرا اختيارا قوله وعكسه لا حاجة اليه مع التعبير
فى سابقه بالواو دون الفا او ثم قوله ايمانا اى تصديقا بانه حق وطاعة واحتسابا اى
طلبا لرضى الله وثوابه لا للريا ونحو ذلك قوله للدلالة على مجرد الخ اللام للتعليل
والغاية لا اصلة للوضع لان ما وضع له مجرد التعليق لا الدلالة عليه وقس ما
اشبهه قوله بحسب ما تضاف اليه لعل المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى انه موضوع
لشى يكون من جنس ما يضاف اليه لما لا يعقل ومنه الحدث نحو اى ضرب تضرب
اضرب قوله معنى الشرط اى معنى هو الشرط الذى هو التعليق او ضمنا معنى حرف
الشرط فان الشرط قد يطلق على اداته قوله وهما موضوعان الخ ظاهره انهما سويا
وذكر البدر بن مالك ان مهما اعم من ما قوله ان يشايد هبكم اى نحو جزم ما ذكر
او الجزم بمعنى المجزوم قوله وانك اذ ما تات الخ الشاهد فيه ظاهر وتات واتيان من
الاتيان وتلفى من الفى اذا وجد قوله ايما تدعوا الخ اى ايهم تسموا فاى واقعة على
الاسما مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا وما زايدة قوله خليلى الخ الشاهد فيه
ظاهر وغير منصوب يحاول من حاولت الشى اردته قوله اذا بان الخ صدر بيت
عجزه واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا والشاهد فيه ظاهر ومنا حال ولم تزل
جواب اذا وحذرا بفتح الحا المهملة وكسر الذال المعجمة خبر لم تزل قوله متى تاته
الشاهد فيه ظاهر وتعشوا من عشى اذا اتى نارا وجملة تعشو من الفعل والفاعل
المستتر فيه حال اى عاشيا قوله مهما تاتنا الخ الضميران فى به وبها عايدان الى ما قال
الزمخشرى على مهما حملا على اللفظ وحملا على المعنى لانها بمعنى الاية والاولى كما فى
المغنى ان يعود ضمير بها على الاية ومن اية فى موضع نصب على الحال من الها فى

به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير فى به يكون العامل فيه ثابت
لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا
ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل
اطلاق اسم الجزء على الكل واسم المتعلق على المتعلق وهذا يودى الى الغا ما صرحوا
به اذ لا يقع الجار والمجرور حالا حقيقة وما فى فما لكم فى المنافقين فئتين مجازية والجار
والمجرور فى محل نصب على الخبرية لها لان الخبر لم يجى فى التنزيل مجردا من الباء
بعد ما الا وهو منصوب قوله ما ننسخ من اية الخ من للتبعيض متعلقة بمحذوف
لانها صفة لاسم الشرط ويضعف كما فى المغنى جعلها زايدة حالا واية مفرد وقع
موقع الجمع اى اى شى ننسخ من الايات وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم
الشرط والمزيل لابهامه الحاصل من عمومه قوله حيثما تستقم الخ الشاهد فيه ظاهر
قال فى المغنى وهذا البيت دليل عندى على مجيها للزمان اى لتصريحه بالزمان
فى قوله فى غابر الازمان وذلك ظاهر فى ان حيث للزمان وان لم يكن قاطعا هذا مراده
فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه قوله ولها صدر الكلام لانها كادوات الاستفهام
والعرض والتمنى تغير معنى الكلام والسامع يبنى الكلام الذى يصدر بالمغير
على اصله فلو جوز ان يجى بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير
اهو راجع الى ما قبله بالتغيير ام مغير لما يجى بعده من الكلام فيتشوش لذلك
ذهنه ولكون لها الصدر لا يتقدم عاملها عليها واما قوله ان من لام فى بنى بنت
حسان المه واعصه فى الخطوب ففى ان ضمير الشان ومن مبتدا قوله بالنظر الى
الخلاف فى حقيقتها اى والاتفاق عليها قوله فظرف محله ما لم يدخل عليه حرف
او مضاف والناصب لما كان ظرفا فعل الشرط قوله او حدث فمفعول مطلق وذلك
يتصور فى اى لانها بحسب ما تضاف اليه وقد تضاف للحدث نحو اى ضرب تضرب
اضرب وفى ما لانها موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث وقد جوز فى ما من
قوله تعالى ما ننسخ من اية ان يكون مفعولا به اى اى شى ننسخ وان تكون واقعة
موقع المصدر ومن اية هو المفعول به والتقدير اى نسخ ننسخ اية قاله ابو البقا
وغيره وقالوا مجى ما مصدرا جايز ولكن رد على هذا القول بانه يلزم خلو
جملة الجزا من ضمير يعود على اسم الشرط ومن لا تزاد فى الموجب والشرط موجب
قوله ما صححه فى المغنى قال فيه لان الفايدة به تمت ولا لتزامهم عود الضمير منه

اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر فى الذى ياتينى فله درهم انتهى قال فى المباحث المضية المتعلقة بمن الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وانه لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الاخر اخرجه الامام احمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فان ضمير هو حر انما يعود الى المملوك لا الى الواقعة على المالك وممن ذهب الى انه لا يلزم عود الضمير من جملة الجواب الى اسم الشرط ابو البقا العكبرى فى الباب وفى سياق عبارته ومقابل ما صححه فى المغنى ان الخبر فعل الشرط وحده او مجموعهما قوله او على ضميره او متعلقه فاشتغال فالاول نحو من رايته فاكرمه ويحتمل ان يكون منه مهما تاتنا به والتقدير مهما تحضر تاتنا به فتاتنا مفسره لتحضر لانه من معناه والثانى نحو من رايت اخاه فاكرمه واذا جرى الاشتغال فى ما له الصدر قدر المحذوف موخرا عنه كما اشرنا اليه فى الاية هذا وبقى ما لا يكون واقعا على زمان او مكان فعل ناقص فانه لا يتصف بتعد ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولا به ولا مبتدا بل يكون فى محل نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو من كان ابوك اوما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع على الزمان والمكان فهو باق على انه ظرف وهو مع ذلك خبر وكونه ظرفا لا ينافى كونه خبرا كما قالوا فى اينما تكونوا يدركم الموت وبقى ايضا اذا وقع بعده فعل متعد لكنه عمل فى غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل فى ضميره فانه فى هذه الحالة يكون مبتدا كما فى من يعمل سوءا يجز به وجوز وا فى مهما تاتنا به من اية ان يكون مهما فى محل رفع على الابتدا قوله لتعلق الحكم عليه لو قال لانه شرط لتحقق الثانى لكان اولى والمراد ان الاداة دلت على جعله شرطا وان الثانى مسبب له اذا كان على صورته الطبيعة وليس المراد سببية فى الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس بالنظر الى الخارج عكس ما قيل واحترزنا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعة من نحو انت طالق ان دخلت الدار فانها شرطية مع ان الثانى ليس بمسبب والحاصل ان معنى شرطية الاول ان العقل يحكم بوجود الثانى عند وجود الاول معلقا عليه لانه شرط فى الواقع يتوقف عليه وجود الشى كما فى المطول وعبارة بعضهم ادوات الشرط ما تدخل على شيين اعتبر سببية شى لشى اخر بل ملزومية شى وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا

للثانى لاخارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر متكلم بينهما نسبة يصح ان يوردهما
فى صورة السبب بل اللازم والملزوم كقولك ان تشتمنى اكرمتك فالشتم ليس
سببا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها
بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
قوله جوابا وجزا قال الدمامينى فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب
الافادة كخبر المبتدا فلا تجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى تخرجه للافادة
جاز ومنه من كانت هجرته الى الله ورسوله قوله لان مضمونه الخ فهو بنى على
الاول اذ بنا الجزا على الفعل قوله وتسميته جوابا الخ هو ما قاله ابو حيان وقد
يمنع كونهما مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة
باعتبار اللغة قوله لا الجزم الا فى الشعر خاصة لانها موضوعة لزمن معين
واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما تحتمل الوقوع وعدمه وهذا
ماجرى عليه ابن مالك فى الكافية وظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى
النثر على قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال هو فى النثر نادر وفى الشعر
كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما
اذا اخذتما مضاجعكما فكبرا اربعا وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى انها
تجزم فى النثر اذا زيد بعدها ما قال ابو حيان فى شرح التسهيل اذا استعملت
اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون مضافة
وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل
من تمامها فلا تحصل لها الربط وقال ويبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن
قال انها مضافة اعمل الجزا ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كساير
الادوات انتهى وظاهره ان الخلاف جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما فى
المغنى فليراجع قوله واذا تصبك الخ الشاهد فيه ظاهر قوله قياسا على غيرها رد بان
معنى ادوات الشرط تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل
والمفعول بحال اخرى والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها
ذلك لخفايها وبان من الافعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يعلق عليه
حال ووافق قطرب الكوفيون ومذهب ساير البصريين المجازاة بها معنى
لا عملا لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قال فى المغنى

فهجرته الى الله ورسوله م

بعضها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل م

قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشا يصوركم في الارحام كيف يشا وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها ما يجب فيه مماثلته لشرطها انتهى قوله ومن اجازه هو ابن الشجري كما في المغني قوله لو يشا طار بها الخ الضمير في يشا عايد الى فارس في البيت قبله والمعية النشاط واول جري الفرس واللاحق الضامر والاطلال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطا المهملة وهي الخاصرة ونهد ابفتح النون وسكون الها اي جسيم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخا المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة من شعر وخرج المانعون الجزم بلو هذا البيت على لغة من يقول شا يشا بالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قولهم العالم والخاتم ويويده انه لا يجوز مجي ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عن ماض فالمعنى لو شا قوله وهو الاصح لانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها وقال الفرا يجوز الجزم بهما دونها قياسا على اين واخواتها قوله وهو اين في نسخة بدل اين ان وينبغي ذكرها لان حكمها في ذلك واحد قوله وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الخ اي ليس لنا عامل يتعدد عمله الا والحال ان عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سوا تعدد احد المختلفين ام لا ولا يجوز ان يتعدد من غير اختلاف والجوازم على هذا القول تعدد عملها ولم يختلف وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله ان قول الشارح فيما ياتي وبان تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل في بابي ظن واعلم اختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما وعدم اختلاف ما تعدد من بقية معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى قوله لما كان لتعليق حكم الخ اي فهو مقتضي الفعلين قوله واختاره ابن مالك وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما احدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن عملين ورد باستغراب عمل الفعلين الجزم واما ضعف الاداة عن عملين فاجيب عنه بان ذلك يجوز اذا اقتضت شيين كان وما قوله كلاهما جزما الجواب لارتباطهما ولان حرف الشرط لا يقدر على عملين فيقوى بالثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزيه ويبقى الاخر كاذ ما وحيثما وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزيه وقد جا الفصل

نحو

نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب عن الثاني بان الشرط هو المحذوف
وهذا مفسر له ورد ايضا بان الجازم لا تحذف معموله والجواب يجوز حذفه
فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط لزم بقا الجازم مع حذف معموله بخلاف
ما اذا كان العامل الاداة لبقا احد معموليها فيكتفى به قوله جملة اسمية اورد عليه
وان اطعتموهم انكم لمشركون واشار الرضي الى الجواب بان القسم مقدر قبل الشرط
والجواب له وتجوز حذف القسم من غير لام مقدرة لا يقال سلمنا ان الجواب
المذكور للقسم ولكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فا فيكون المقدر كذلك ص
فيبقى الايراد لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار
لوجود الفا وعدمها اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي
الجواب قوله غير لا ولم اي غير المضارع المنفي بهما فيجي شرطا اما لا فلانها لكثرة اما المضارع المنفي بهما
استعمالها يتخطاها العامل نحو جيت بلا مال واما لم فلتغييرها معنى المضارع
الى الماضي صارت كجزيه مع قلة حروفها واما لما اختها فكثيرة الحروف واما الماضي
المنفي بلا فنص الرضي على انه لا يصير شرطا فلا يجوز الاضرب والاشبه لقلة
دخولها في الماضي فاذا وقع جوابا وجب الفا قوله او مقرون بقد ماضيا او
مضارعا قوله قرن بالفا في كلام الجماعة وصرح به في المغني في محال ان المحل
لمجموع الفا وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفا اذا كان الجواب
مصدرا بهمزة الاستفهام سوا كانت الجملة فعلية او اسمية فلا تدخل الفا
لان الهمزة تبين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر
تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت
ان اكرمتك تكرمني قال الله تعالى ارايت ان كذب الاية واما غير الهمزة فيجوز
حمله عليها لانها الاصل وتجوز دخول الفا فيه لعدم عراقته فليراجع قوله
امتنع دخولها عليه ظاهر كلام الالفية عدم وجوب الاقتران بالفا لا امتناعها
واقره المص في الحواشي ونقل في التصريح عن ابن الناظم ان الجواب اذا كان صالحا
للشرط الاكثر خلوه من الفا وتجوز اقترانه بها نحو ومن جا بالسيئة فكبت
ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب
جملة اسمية انتهى وفي جمع الجوامع للسيوطي يرفع الجواب وجوبا ان قرن
بالفا سوا كان فعل الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه ام مضارعا

نحو فمن يومن بربه فلا يخاف وانما رفع لانه من جملة اسمية وهو خبر مبتدا
محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلكم لحكم
بزيادة الفا وكان الفعل مجزوم ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم انها
غير زايدة قوله اما ومنفيا بلا اما المنفى بلم فلا تدخله الفا اصلا على القاعدة
لانه يقع شرطا كما مر وقال ابو جعفر بجواز دخول الفا وتركها ولم يثبت
قوله وجزم به الرضى قال اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للا
ستقبال فلا تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت فى فعلت ولم افعل واما
تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال والاداة
خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قوله احسن واقرب الخ لعل وجه ذلك
انه اخصر ولان تعليق حكم باصل اوعب بالفاظ عينت بالتعداد لجواز
الغفلة فى الثانى عن بعضها قوله نحو وان يمسسك الخ هذا جرى على ما
هو الظاهر والتحقيق كما فى المغنى فى الباب الخامس ان الجواب فى هذا محذوف
لان الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل شى قدير ثابت سوا وجد
الامساس بخير اولا قوله فلن تكفروه ضمن كفر معنى حرم فلذا عداه لاثنين
اولهما قام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد قوله فقد سرق اخ له من
قبل اورد على جعله جوابا ان الماضى بعد قد محقق معنى فيقتضى تقدم
سرقة اخ له فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل واجيب بان المراد فقد حكمنا
بانه قد سرق ورد بانه لا يفيد فى دفع الايراد كما لا يخفى والاظهر الجواب بان
حرف الشرط خلص الماضى الداخل عليه قد للاستقبال وفايدة قد تحقيق ترتبه
نسبة السرقة الى اخ له لكن لابد من التاويل لا لمجرد وقوع الجزا ماضيا بقد
بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ مقدمة فى نفس الامر والمعنى فقد حكمنا
بانه سرق اخ له من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل والمعنى ان يسرق فحكمنا
بانه قد سرق قوله من يفعل صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه والشر
بالشر عند الله سيان ويروى مثلان والشاهد فيه ظاهر الشر مبتدا خبره
بالشر وسيان او مثلان خبر مبتدا محذوف تقديره هما قوله والا استمتع بها
قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط
ان الثانية وحذف الفا من جوابها والاصل فان جا صاحبها فادها اليه وان لا

يجى

يجي فاستمتع بهما والضمير في صاحبها عايد الى اللقطة قوله ومن لم يزل الخ
الفى الضلال والشاهد في سيلقى ونادما مفعول ثانى قوله بما قبلها لعله تحريف
من الناسخ وصوابه بما بعدها وتجوز ان يقرا قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام
فساوى ما ذكر قوله واستغنى عن ذكرها الخ لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغى
ان يبينه قوله وقد اعتذر عنه في الشرح بقوله وانما لم اقيد في الاصل اذا الفجائية
بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا عليها فاغنانى ذلك عن الاشتراط قوله ووقع في
بعض نسخ التسهيل الخ كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه
انه ورد الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية قوله لانها عوض عن الفا فلا
يجتمعان يوخذ من التعليل ان محل المنع اذا كانت نايبة عن الفا وعوضا
عنها فلا تجامعها واما تجامعها اذا كانت مقوية وموكدة لها لا نايبة عنها
فسقط قول بعضهم قضية هذا انها لا تجامعها وقد قال صاحب الكشاف
عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا هي اذا الفجائية وهي
تقع في المجازاة سادة مسد الفا كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جات الفاء
معها تعاونتا على وصل الجزا فيتاكد فلو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة
كان سديدا فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة قوله بحسب التنكير والتعريف
اى باعتبارهما قوله فقط هو ما ذهب اليه الجمهور من انه لا واسطة بين النكرة
والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالى من التنوين واللام نحو ما ومن قوله لاندراج
كل معرفة تحتها لان انكر النكرات شى ومعلوم وكل معلوم موجود ومعلوم
يندرج تحتهما والاندراج دليل على الاصالة كاصالة العام بالنسبة الى الخاص
ولاصالة النكرة قدمت على المعرفة وان كانت المعرفة اشرف لان النكات
لا تتزاحم وهذا مذهب س والجمهور وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا
لان من الاسما ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت
بزيد وزيد اخر وقال الشلوبين لم يثبت هذا س الا حال الوجود لا ما تخيله
هولا واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان الجنس لان الجنس
يختلط بالجنس والاشخاص هي التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض
ولا يخفى ان ما قاله الشلوبين هو الذى اشار اليه الشرح بقوله ولان الشى اول
وجود الخ وكان ينبغى ان يسقط العاطف ليكون تعليلا لقوله لاندراج

مطلب بحث النكرة والمعرفة

الخ لا تعليلا ثانيا للاصالة فتدبر قوله اى الاسم النكرة لا حاجة فى تذكير الضمير الى جعله راجعا الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مونث واخبر عنه بمذكر او بالعكس جاز مطابقته للخبر كما تجوز مطابقته لما عاد اليه والاولى مراعاة الخبر نحو من كانت امك قوله ما شاع فى جنس موجود الخ ظاهر صنيع الشارح ان لفظ النكرة شايع فى الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق انه شايع فى افراد الجنس اى المفهوم الكلى الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لاخصوص الجنس المنطقى لا فى الجنس نفسه لانه شى واحد ومعنى الشياع فى الافراد ان لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك الافراد لا تخص بعضها دون بعض بل يستعمل فى كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ رجل مثلا شايع فى زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد للمفهوم الادمى الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه وح ففى كلام المص مضاف مقدر اى ما شاع فى افراد جنسه والحق ايضا ان الموصوف بالوجود فى الخارج هو افراد الجنس لا هو انما يحصل فى الخارج فى ضمن افراده على نزاع كبير فيه فى محله واما الحصول الذهنى فهو ثابت لساير الاجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم الحاصلة فى نفس الامر سواء كانت مما له تحقق فى الاعيان اولا وبالمقدر افراد المفهوم لا حصول لها فى نفس الامر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم فان اراد الشارح ما قاله ظاهره ورد عليه ان تعدد الجنس امر معنوى لا وجود له وان اراد الافراد فكان اللايق تقيد بلفظ الافراد اولا وثانيا فتدبر هذا وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف بناء على ما اختار السعد انها كليات وضعا كما لا يخفى والشارح جار عليه كما تعرفه قوله واما جمعها جواب عن ما يرد على قوله وان لم يوجد فى الخارج غير هذا الفرد قوله ما تقبل ال الموثرة الخ فالاول كرجل وامراة والثانى كمن بمعنى انسان وما بمعنى شى فانهما لا يقبلان ال لكنهما واقعا موقع ما يقبلها وهو انسان وشى والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة التنكير كاحد وعريب لانها تقبل التعريف بحسب اصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه التنكير واحترز

يكون

يكون ال موثرة التعريف من العلم المنقول من صفة المصدر كفضل وحارث فانه قابل لال الا انها لا تؤثر فيه التعريف بل مدلول فضل والفضل سواء واعلم ان القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف باللام واما اسما الفاعل والمفعول المجردات من ال فكل منهما نكرة ويقبل ال الموصولة وهي معرفة لا معرفة ولكن كل منهما واقع موقع شي ثابت له الضرب مثلا او واقع عليه وكذا المقرونات بال نكرات ايضا ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها لنصهم على انها مع ال فعل في صورة الاسم واجيب بان اسم الفاعل واقع موقع شخص صدر منه الفعل او قام به وان المراد بتاثير التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره فتدخل الموصولة لانها تدل مع التعريف على الذات ايضا **قوله** فانكرها شي قيل عليه الشي عند اهل السنة خاص بالموجود فالاظهر ان انكر النكرات معلوم لشموله الموجود والمعدوم **قوله** ثم متحيز اي لشموله للجسم وهو المركب من اجزاء لا تتجزى والجوهر الفرد الذي لا ينقسم فليس جسما **قوله** ثم حيوان لشموله لما ليس بماش من الحيوانات كالسمك **قوله** ما وضع ليستعمل في معين كذا في المطول قال السيد اي المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان لفظ انا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شي منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما يتوهمون لكانت انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لها بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت ايمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة انتهى واورد على التعريف المعرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين واجيب بانه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها وبانه يستعمل في الجنس والجنس معين في نفسه تعينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فان تعينها غير معتبر على القول بانها موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده

اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها في المفهومات الكلية صح

فى فرد ما غير معين قوله والمضاف الى واحد منها اى اضافة محضة وليس المضاف متوغلا فى الابهام كما سياتى وسواء كان مضافا بلا واسطة او بواسطة فيدخل فيه المضاف الى المضاف الى معرفة قوله وهو المنادى الخ اى بناء على ما صحح من ان تعريفه بالقصد لا بال محذوفة والالم تحتج لزيادته قوله ويقال له الضمير لتسميته مضمرا جرى على قياس التصريف لانه من اضمرته اى اخفيته فهو مضمر واما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اى معقد قوله ليس بصريح اى باسم صريح قوله لانه اعرف المعارف على الاصح قال المص فى بعض تعاليقه مراد النحاة بقولهم بعض المعارف اعرف من بعض ان ما تطرق الاحتمال اليه اقل اعرف من الذى تطرق اليه الاحتمال اكثر وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم ابو محمد ابن حزم حيث قال المعارف كلها سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها اعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا اكثر من هذا انتهى هذا واورد على التعبير باعرف ان افعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا فاللايق التعبير بارفع ومقابل الاصح اقوال مشهورة فى محلها ستعرف بعضها واعلم انه كما تتفاوت انواع المعرفة فى التعريف فافراد تلك الانواع متفاوتة ايضا فضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب وهو اعرف من ضمير الغايب واعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسى ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد واعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس بقى هنا امران الاول جعل الضمير اعرف المعارف على القول بانه كلى وضعا جزئى استعمالا كما مشى عليه طايفة منهم الش كما مر فى غاية الاشكال بل ولو قيل بانه جزئى وضعا لا ينبغى القول بانه اعرف من العلم للاتفاق على ان العلم جزئى وضعا بخلافه وقد يوخذ من كلام المص السابق فى بيان مراد النحاة بالاعرفية دفع الاشكال فليتامل الثانى جعل الموصولات من المعارف مخالف لما ذكره الاصوليون من انها من الفاظ العموم وقد تدفع المخالفة بان لها استعمالين ذكر الاصوليون احدهما والنحويون الاخر ذكر الاصوليون خلافا فى ان الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة فيه او فى الخصوص او مشترك بين العموم والخصوص او لا يدرى الحال فيها رجح السبكى الاول وقضيته انه ليس لها الا استعمال واحد حقيقى وهو العموم وان الخصوص معنى مجازى

لها

لها فالاشكال بحاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى مجازي للموصولات في غاية البعد
بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولات معارف وضعا لما قلناه ان وضعها على ان يطلقها
المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة المعارف انتهى ولعل الاقرب ان يجاب
بان النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثاني او على الاشتراك
وهو الثالث فذكروا احد المعنيين وهو الخصوص في هذا الباب ويويد انها عندهم
موضوعة على الاشتراك انهم في باب المبتدا قالوا ان المبتدا اذا اشبه الشرط في العموم
دخلت الفا في خبره ومثلوا ذلك بالموصول نحو الذي ياتيني فله درهم وهذا دليل على
ان الموصولات عندهم تاتي للعموم ثم رايت في شرح الفية البرماوي له ما نصه استشكل
جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم ان تكون معهودة في الصلة معلومة
للمخاطب الا اذا قصد الابهام تهويلا لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى
فغشيهم من اليم ما غشيهم ولهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لمن قال
ان المعرف له هو ال ظاهرة او مقدرة فيما ليست فيه كمن وما والعهد ينافي العموم كما
سياتي وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بان العهد ليس في نفس الموصول
المدعى عمومه بل في قيده وقيد العام انما يخصص محل عمومه ولا يسقط عمومه كاعددت
لعبادي الصالحين ما لا عين رات الحديث فوصفهم بالصلاح لم يخرج عبادي من
العموم بالكلية فان قلت العهد يجعل المدلول معينا والعموم استغراق بلا حصر بخلاف
ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله الا معينا في الذهن لا في الخارج
فاذا اريد تعيينه بحسب الخارج فذاك الواقع ولهذا قال البيانيون في التعريف بالموصولة
انه قد يكون لينتبه المخاطب على خطابه نحو قوله ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل
صدورهم ان تصرعوا فانه ليس المقصود معينا في الخارج بل كل من ظن بهذه الصفة
وقد يكون بالايما الى وجه بنا الخبر نحو ان الذين يستكبرون الاية ليس المراد قوما باعيا
نهم وبهذا التقدير يعلم ان نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم لم يخرج عن العهد لان
كل ما تخيله المخاطب في ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لا عهدا
خارجيا ولا ذهنيا فانه مخصوص حقيقة او تقديرا فتامله فان قيل الحكم بانه معهود
في المحلى بال انما هو في الاسم الداخل عليه ال وهو الذي يقضي بعمومه حيث لا عهد فلم
لا قيل بعمومه ولو كان فيه عهد كما في الموصول قلت المعهود هو الاسم وال قرينة العهد
واما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بما فيه العهد

انتهى معناه برمته لنفاسته وكثرة فوايده قوله وهكذا الخ اى ومثل هذا القول وعلى ثم
قياسه يقال قولا منتهيا الخ بان يقال الموصول ثم المعرف بال وسياتى ان المضاف فى رتبة
ما اضيف اليه الا المضاف للمضمر فانه فى رتبة العلم ويحتمل انها ليست حرف تنبيه بل اسم
فعل بمعنى خذ فيتعلق به وخذ الباقى وعده كذا اى المذكورات وانته فى العدد الا
الى معارف المعارف قوله ومنها خرج به قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد
يا زيدا فعل كذا وقولك عن زيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على
المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا لذلك قوله على متكلم اى شخص يحكى به
عن نفسه فخرج لفظ متكلم وقوله او مخاطب اى شخص توجه اليه الخطاب به فخرج لفظ
مخاطب وقوله او غايب اى شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وخرج بقوله
متكلم اللواحق فى اياى واياك واياه لانها دالة على التكلم والخطاب والغيبة لا على متكلم
الخ فهى حروف دالة على المعانى ولا دلالة لها على الذات البتة ونحوها حروف المضارعة
وكذا الكاف اللاحقة لاسم الاشارة وليس قول الشرح كانا وما بعده من جر الكاف الضمير
المنفصل على حد ما انا كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذى هو كناية عن الذات
قوله متقدم اى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان عاد على متقدم فتارة يعود لفظا وتقديرا
من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغالب وتارة يعود عليه لفظا لا تقديرا نحو عندى
درهم ونصفه اى نصف درهم اى درهم اخر لا نصف درهم الاول الذى اخبرت بانه عندك
ومنه قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين يعنى ادم ثم قال جعلناه نطفة
فى قرار وهذا الولد لان ادم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى لا تسئلوا عن اشيا ان تبد
لكم تسوكم ثم قال قد سالها يعنى اشيا اخر مفهومة من لفظ اشيا السابقة وليس هذا
من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطى فى الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون
للفظ معنيان ويذكر مرادا به احدهما ثم يرجع عليه الضمير بمعنى اخر او يذكر بمعنى ويرجع
عليه ضمير بمعنى ثم ضمير اخر بمعنى اخر ولفظ الانسان واشيا ليس له الا معنى واحد لكن
ماصدقاته متعددة وهى التى اختلفت بالارادة فى الايتين كما اختلف ماصدقا الدرهم
فى له عندى درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى على من له اتقان ولا يحتاج الى نظر وامعان
وتارة يعود عليه من احد وجهيه وذلك كقوله سبحانه وتعالى وما يعمر من معمر ولا
ينقص من عمره فانها لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا
باعتبار لفظه لانه لا يصح ان تقول لا ينقص من عمره اخر لان الفساد باق ولكن المعمر

يدل على الصفة التي هي التحير وعلى الذات فالضمير عاد عليه باعتبار ما يفهم من الذات
والمعنى ما ينقص من عمر شخص اخر فتدبره فانه مما لم تجر بوفايه قاعدة واذا تعددت
الضماير فالاصل توافقها في المرجع وقد تخرج عن الاصل كما في قوله تعالى ولا تستفت فيهم
منهم احدا فان ضمير فيهم لاصحاب الكهف ومنهم لليهود قاله ثعلب والمبرد ومثله ولما
جات رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا قال ابن عباس ساء ظنه بقومه وضاق بهم
ذرعا باضيافه وبه يعلم انه لا عيب على من جعل في قوله تعالى ان اقذفيه في التابوت فاقذفيه
في اليم الضمير الاول للتابوت والثاني لموسى وانه لا هجنة في ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشري
وان اقره المصري في شرحه بانت سعاد والسيوطي في الاتقان وهو عجيب منه لانه معترف
بان ذلك انما هو الاصل وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجنة وتنافر
لصين النظم المعجز عنه وعجيب من الزمخشري ايضا لانه اعترف به في قوله تعالى فمن بدله
بعدما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه فانه اشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع
الى الايصا الواقع من المحتضر والثالث راجع الى التبديل او الى الايصا المبدل المغير
وقد اشار البيضاوي في اية طه الى الرد على الزمخشري حيث جعل ارجاع الضماير
كلها لموسى اولى فاشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلال في مخالفته واعلم ان اختلاف
مرجع الضماير انما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا ادى الى التباس في الكلام
واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام واية طه ليست
من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى قوله انا انزلناه الضمير
للقران فخمه باضماره من غير ذكر شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح كما عظمه
بان اسند انزاله اليه ونقل بعضهم ان الضمير لجبريل وقيل لغيره فدعوى الامام
اتفاق المفسرين على انه للقران محل نظر ثم انه يرد على كونه للقران انه من القران نفس
انا انزلناه لانه من القران المخبر عنه بالانزال واجيب بانه لا محذور في ذلك بناء على جواز
مثل التكلم مخبرا عن تكلم حاصل بهذا اللفظ وبان الضمير راجع الى القران باعتبار جملته
لا باعتبار اجزايه على التفصيل فيكون الاخبار بلفظ انا انزلناه عن جملة القران وان
كان منه انا انزلناه لان الاخبار عنه ح في ضمن الجملة لا على التفصيل وحاصله انه يجوز
ان يكون الشي اشارة الى نفسه في ضمن غيره لا مستقلا وبان الضمير راجع للقران ما عدا
انا انزلناه قوله نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا
متاخر رتبة لانه مفعول ورتبته التاخير عن الفاعل قوله فاوجس الخ فانموسى

المفسر للضمير متاخر لفظا متقدم رتبة لانه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول
وغيره من الفضلات وقيل فاعلا وجنس ضمير مستتر وموسى بدل منه فلا دليل في الاية
لا يقال البدل حقه ان يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانا نقول هو على نية تكرار
العامل فهو من جملة اخرى قوله ذكرها في المغني والشذور وهي ضمير الشان والقصة
والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ما هي الا حياتنا الدنيا اى ما الحياة الا حياتنا الدنيا والضمير
في باب نعم ورب وباب التنازع ان اعملت الثاني واحتاج الاول الى المرفوع والمبدل منه
ما بعده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر قوله مختصا اى معرفة قوله مطلقا
سواء عاد الى واجب التنكير او جايزه قوله وقيل نكرة مطلقا لانه لا تخص من عاد اليه من
بين امته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بانه تخصصه من حيث هو مذكور
واعترض بانه انما يتم اذا كان المعهود اليه مخصوصا قبل الحكم نحو جاءني رجل فاكرمته
بخلاف ما اذا لم تختص بشيء قبله كربه رجلا فينبغي ان يكون نكرة قوله نحو جاءني رجل
فاكرمته انما كان المرجع فيه جايز التنكير لانه في فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة
قوله ربه رجلا الخ انما كان المرجع واجب التنكير لانه في المثال الاول تمييز وهو لا يكون
الا نكرة وفي الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصيح الا نكرة قوله اما مستتر انما بدا
به لان اصل الضماير المتصلة المستتر لانه اخص ثم المنفصل البارز عند خوف اللبس بالا
ستتار لكونه اخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال قوله لا يكون الا مرفوعا
لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان
تجوزوا في الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما
تحذف من اخر الفعل الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي قوله ما ليس
له صورة في اللفظ اى ضمير ليس له صورة وهيئة في اللفظ اى التلفظ وانما له صورة في
العقل ويجوز ان يراد في اللفظ الملفوظ به ويشمل التعريف المستتر جوازا فانه وان جاز
ان يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار لا صورة له وان ابرز صار ظاهرا فلا
يضر ان له صورة في اللفظ بل التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب
لم تضع له لفظا كما قاله الرضي وقول النحويين اى مو مثلا لضيق العبارة عبروا
عنه بالمرادف واورد انهم اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شيء لان الدلالة تابعة للفظ
ويلزم ان يكون الكلام من كلمة واحدة وان تنتفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار
وضع اللفظين لمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتامل ولا يصدق التعريف على المحذوف

لماسياتي قوله وجوبا اى تقديرا وجوبا اى ذا وجوب او تقديرا واجبا فهو وصف وصف مصدر محذوف لا تمييز والا لكان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالتقدير الوجوب وهو فاسد قوله وهو ما لا يخلفه الخ اى ما لا يصلح ان تخلفه ذلك فى اعرابه والوقوع موقعه قوله المبدو بالهمزة اى همزة التكلم والملحقها لان المضارع لا يبدا بهمزة الا بها وكذا قوله والنون وانما كان الاستتار واجبا فى هذه الامكنة لان معه ما يرشد الى الضمير فكان الضمير بارزا لان الاتيان بالبارز انما هو للدلالة على معناه فلما كانت القرينة موجودة فى الفعل كالتكلم مثلا يغنى عن الضمير فكانه بارز قوله بتا خطاب الواحد خرج المبدو بالياء التحتية والمبدو بتاء الغيبة كهند تقوم فانه يستتر فيه جوازا والمبدو بتا خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز ولا يستتر قوله افعال الاستثنا قال ابن مالك وانما التزم الاضمار فى هذه الافعال الجنسية الخ يانها تجرى اداة الاستثناء التى هى اصل فيه وهى الا فكما انه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذلك بعد ما اجرى مجراها انتهى قوله ونحوها لعل من فوايد العطف مع وقوع المعطوف عليه فى حيز الكاف بيان عدم الانحصار فى الخارج اذ الكاف ربما تكون باعتبار الافراد الذهنية قوله افعل فى التعجب لعله لم يصفه لما كانت هيئة ما كنى بعينه قوله غير ماض اما الماضى فيرفع الظاهر نحو هيهات العقيق فلا يكون الاستتار واجبا وغير نصب على الاستثنا او على الحال قوله المحضة اى الباقية على الوصفية ويشمل افعل التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة الاسمية ذو بمعنى صاحب والمنسوب كدمشقى قوله نحو زيد هيهات ففى هيهات ضمير مستتر جوازا عايد على زيد هيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل اثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم والاولى التمثيل بهيهات العقيق هيهات وهو ح من توكيد الجملة وقد يقال الواقع خبرا الجملة والذى قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتاثر بالعوامل ونظيره انهم اجمعوا ان الحذف لاحظ له فى الاعراب ومرادهم لاحظ له فيه وحده فلا ينافى حكمهم فى مواضع على حرف الجر مع مجروره بانه مفعول او نايب فاعل هذا وقد اشار فى شرح التوضيح فى باب اسما الافعال ان المراد من كون اسما الافعال ابدا عاملة انها غير معمولة لعامل يقتضى الفاعلية او المفعولية فلا ينافى انها تكون معمولة لعامل لا يقتضى ذلك كالمبتدا فاحفظه ومن المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن والظرف نحو زيد عندك وعمرو فى الدار

غير معمولة ح

وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكر تقسيم ابن مالك وغيره ونظر فيه في الاوضح فليراجع مع
ما يتعلق به قوله فهو قسيم له ظاهر هذا ان المستتر ليس بمتصل لان المتصل قسم
من البارز وقسم الشى لا يكون قسيما للشى وقد جعل في الاوضح في باب العطف المتصل
مقسما وقسمه الى مستتر وبارز الا ان يقال المتصل الذى هو قسم من البارز نوع
خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع
اعم منه صادقا به وبالمستتر فلا يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما قوله
ما له صورة فى اللفظ اى ضمير له صورة فى اللفظ او الملفوظ به وينبغى ان يراد باللفظ
ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القايم | المحذوف والفرق بين
بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر | صح
والامر بخلافه ولذا اختص[2] بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت | المستتر صح
عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف من دلالتهما كذا
قاله الناصر اللقانى وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على ان
المستتر ليس لفظا على ما مر فيكفى فى الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به
بخلاف المستتر قوله وهو ما لا يبتدا به الخ اى ضمير لا يصح ان يبتدا به بحسب وضع
العرب لا بحسب العقل لان النطق بالمتصل فى الافتتاح ممكن عقلا وفايدة الوصفين
مع ان احدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يتنحى عن مباشرة الفعل من اخره لفظا
وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبتدا به الكلام ولا بعد الفعل مفصولا عنه
ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينتقض التعريف بالمستتر ويدخل
ولا يرد على دخول المستتر فى التعريف تقديرهم له بنحو انت وحكمهم بانه يبرز فى نحو
زيد هند ضاربها هو حتى صرح البدر بن مالك بانه فاعل الوصف لما مر من ان
التقدير بما ذكر لضيق العبارة ولان البارز ليس بفاعل بل توكيد فان قلت يرد على
الحد ضمير الغايب نحو ضربتهم فانه يبتدا به نحو لكم هم فعلوا قلت المراد ان المتصل
ما لا يقع فى اول الكلام على معناه الذى كان فيه عليه قبل وقوعه فى اول الكلام
فخرج الضمير المذكور لانه فى نحو ضربتهم مفعول به واذا قيل هم ضربوا لا يكون
هم مفعولا به ~~واذا قيل هم ضربوا لا يكون هم مفعولا به~~ بل مبتدا وانما يرد لو صح
ان يقال هم ضربت على ان هم مفعول به لضربت لكن يلزم ان يكون صيغة واحدة
مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له فى الضماير بل شانها مخالفة صيغة المتصل

لصيغة

لصيغة المنفصل فالاولى الجواب بان الضمير الغايب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف
اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم ضربوا الكلمة هم بتمامها
قوله اختيارا بخلاف الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار قال في التسهيل هنا
وشذ الاك فلا يقاس عليه وذكر في شرحه في باب الاستثناء انه يليها اختيارا والصواب
المذكور هنا قوله وينقسم الى مرفوع الخ ان قيل المرفوع وما بعده من اقسام المعرب
والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع ونحوه قلت ذلك مجاز وقرينة
التنصيص على ان الضماير كلها مبنية والمراد ان بعض الضماير مرفوع لانه يقوم مقام
المرفوع وهكذا وقال الناصر اللقاني الاسناد في قولهم الضمير مرفوع حقيقي اذ المرفوعية
ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع محله قوله مواقع الاعراب اي انواع
جمع موقع اي اماكن وسميت مواقع لان المبني يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بيا
نية اي مواقع هي الاعراب كما في قولهم محل الرفع قوله ما يختص بمحل الرفع اي ضمير متصل
يختص بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى ان المراد بالاختصاص المذكور انه حيث
كان له محل فلا يكون الا الرفع فلا ينافي انه قد لا يكون له محل كما لو كان فعلا وقلنا انه
لا محل له وهو الاصح وهو من قصر الموصوف على الصفة قوله وهو اربعة صوابه خمسة
كما في الاوضح بزيادة يا المخاطبة قوله التاء اي تاء الفاعل او نايبه واطلقها ليعم تاء المتكلم
والمخاطب وتنبيها على ان الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء وما اتصل بها حروف
دالة على التثنية والجمع قوله مشترك فيه قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى
المفعول بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف
الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه قوله وهو ما خاصة يرد عليه ان الضماير
الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر قد تقع في محل رفع ايضا نحو عجبت من كوني
او كونك او كونه قايما ولك ان تقول ان وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام
فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة والكلام ايضا فيما يكون بمعنى واحد فلا
يرد ان اليا قد تكون في محل رفع بطريق الاصالة نحو اضربي لانها في حالة الرفع للمخاطبة
وفي حالة النصب والجر للمتكلم وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية
منصوب على انه مفعول مطلق لمحذوف تقديره اخص على الاصح من جواز حذف عامل
المؤكد وينبغي منع الحالية لانك تقول جا الرجال او الزيدون خاصة والتقدير عليها
وهو نا حالة كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة قوله وهو ما يبتدا به الخ يعلم

بالقياس على ما مر في المتصل قوله ومعه غيره صادق بكون الموضوع له المتكلم لكن مشروط بمصاحبة غيره والاظهر ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره قوله مطلقا اى مذكرين او مونثين قوله الغايب المراد به غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذى لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى به مع ان الغايب لا يطلق عليه تعالى لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون اخر فيستحيل على من هو في كل مكان قوله وفرعه ايانا الخ جعل المنصوب على وتيرة المرفوع في الاصول والفروع ويمكن كما قال بعضهم ان يكون اصل صيغ المنصوب كلها ايا لان اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهي ايا بخلاف المرفوع فان انا وانت وهو صيغة مختلفة فتدبر قوله ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا اى بطريق الاصالة والا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو ما انا كانت ولا انت كانا قوله لئلا يلزم الخ عبارة غيره لانه ما يصح الابتدا به والمخفوض لا يصح الابتدا به لان خافضه اما حرف او مضاف ولا ولا يتقدم المجرور على الجار والمضاف اليه على المضاف قوله والضمير على المختار الخ اراد بان ان في انت وفروعه لا في انا لقوله وما عداها حروف تبين الخ اذ ليس في انا الذى للمتكلم حرف يبين حالا وانما فيه الالف وهي زايدة عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين وايضا نون انا مفتوحة لا ساكنة زيدت بعدها الالف لفتحها لكن كلام المغني يقتضي ان الضمير في انا ايضا هو النون الساكنة فتامل
قيل كون الضمير هو ان وايا واللواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على ان وايا واجيب بانها على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغايب وكل مشترك دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق والقرينة لا يتوقف عليها اصل الدلالة بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من ظاهر كلامهم ان التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان نحو انت دال على الخطاب بشرط اقترانه باللواحق لان الخطاب مدلول اللواحق والا لم يصدق التعريف عليه فليتامل ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل والمازني واختاره بن مالك ان اللواحق اسما مضمرة اضيف اليها الضمير الذى هو ايا لظهور الاضافة في قوله فاياه وايا الشواب فاياى ضميران احدهما مضاف الى الاخر وهو مردود بشذوذه ولم

يعهد اضافة الضماير ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها لانها ملازمة لما ادعوا اضافتها
اليه والمبنى اذا لزم الاضافة اعرب وما ذهب اليه الفرا من ان اللواحق هى الضمير
وايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل وما ذهب اليه
الكوفيون من ان مجموع ايا ولواحقها هو الضمير قوله اصل براسه لما كان الراس فى كل
شى اصله الذى ينبنى عليه سايره عبر به عنه والبا الداخلة عليه للملابسة فى محل
نصب على الحال ويجوز ان تكون للسببية والراس بمعنى النفس من التعبير باسم
البعض عن الكل مجازا اى اصل بالنظر الى نفسها لا الى شى اخر قوله وذهب بعضهم
الخ هو مذهب الجمهور قوله وقيل لشبهها به الخ وقيل غير ذلك قال بعضهم و لا
مانع من ان يقال ان الضمير بنى لهذه العلل كلها قوله فضمير المتكلم الخ انما كان يحسن
هذا الواسف اختلاف مرتبة الضمير فى التعريف قوله غلب الاخص الخ فيقال انا
وانت وانت وانا فعلنا وانا وهو وهو وانا فعلنا ولا يقال فعلتما ولا فعلا ويقال انت
وهو وهو وانت فعلتما ولا يقال فعلا قوله مع امكان الوصل احترز عما لا يمكن فيه
الاتصال من المسايل الاتية اخر الباب فى قوله ويتعين الانفصال ان انحصر الخ قوله
فنحو قمت واكرمتك مبتدا خبره لا يقال فيهما والعايد محذوف اى لا يقال فيهما منه اى
من نحو واتى بالفا لان معرفة هذا ناشية عما سبق فهو مسبب عنه قوله واما قوله
وما اصاحب الخ محترز قوله فى الاختيار والبيت لزياد من زايدة وقوم مفعول
وفاذكرهم بالنصب جواب النفى ويجوز الرفع عطفا على اصاحب وحبا من حب مجهول
لوصله بالى والا لوصله بلهم او فيهم مفعول ثانى ليزيد وسقط النون لان فاعله ليس
واوا ولا الفا ولا يا وهم فى يزيد هم مفعول اول ليزيد وهم فى اخر البيت فاعل يزيد
وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون انفسهم او الا يزيدونهم
خلاف بين ابن مالك والمصم مبنى على ان الضمير بن لمسمى واحد فلا تجمع بينهما فى فعل واحد
من غير افعال القلوب او ليساله فليراجع المغنى فى نحث على قوله فى ضمير اخر اعرف منه الخ
ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك ما لو كان فى ظاهر فيجب الفصل نحو العبد سل
زيدا اياه او كان عاملا فى ضمير غير اعرف فيجب الفصل نحو اعطاه اياك او اياى واعطاك
اياى او كان اعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو ضربته قوله نحو سلنيه اى
استعطنيه فهو من سال بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم قوله لكنه فرالخ قد يقال الاتصال
الارجح لم يفر فيه من ذلك فدل على انه ليس مرجحا للانفصال وايضا يشكل بقوله الاتى

بن حمل بفتح المهملة

ولا مزيح لغيره قوله ان يسالكموها السوال هنا طلب الاعطا والواو في هذا ونحوه تولدت من اشباع الضمة قوله انلزمكموها الاستفهام فيه للانكار التوبيخي اي لا ينبغي ان يكون اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انلزمكم على قبولها ونقسركم على الاهتدا بها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام قوله اللهم الا ان يكون العامل اسما دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم انا معطيكه ومعطيك اياه والمصدر وسوا كان الاول مجرورا او منصوبا ولا يكون منصوبا الا عند هشام والاخفش كما ذكره الرضي وانما كان الفصل ارجح لان الانفصال فيما ولى الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وما ذكره الشر في الاسم هو في اسم من فعل غير ناسخ بدليل انه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ وسكت عن اسم من الفعل الناسخ ويحتمل ان يلحق به كما الحق الاسم غير الناسخ به وههنا شبهة وهي ان الضمير المتقدم في حبي اياه كما انه مجرور محلا بالاضافة مرفوع محلا على الفاعلية وشرط هذه الصورة ان لا يكون الضمير المتقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة الا ان يقال المراد ان لا يكون مرفوعا فقط قوله اخي حسبتك الخ اخي اما مبتدا خبره ما بعده واما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وليس منادى بحذف حرف الندا كما زعم العيني اذ كيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحي صدره مليئة بما ذكر والارجا النواحي جمع رجا بوزن عصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احنة بكسر الهمزة وهي الحقد ايضا فهو من عطف المرادف قوله اذ يريكهم الله اشار به الى ان تعليل الجمهور لا ياتي في ذلك لانه ليس خبرا في الاصل بل هو مبتدا والخبر في الاصل هو قوله قليلا قوله بلغت صنع امرئ الخ صدر بيت عجزه اذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا اي براي صادق واخالكه بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس فتحها وفيه الشاهد حيث لم يقل اخالك اياه قوله فتارة وافق الخ وافقهم في التسهيل وفرق بينه وبين باب كان بان الضمير هنا محجوز عن الفعل منصوب اخر بخلافه في كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشرا له فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان من خلافها وخالفهم في الخلاصة فاختار فيها الاتصال وعلى ما فيها فالمسايل ثلاث باب سلنيه باب خلتنيه باب كنته وقد ذكر الشر وجه مغايرة باب كان

لباب

~~لباب سلنيه من خلافهما وخالفهم فى الحلاصة فاختار فيهما الاتصال وعلى ما~~
~~فيها فالمسايل ثلاث بلب سلنيه باب خلتنيه باب كنته وقد ذكر الشرح وجه مغايرة~~
~~باب~~ كلمن لباب سلنيه وبذلك يغاير باب خلتنيه ويغايره ايضا بما روى عن
بن مالك ووجه مغايرة باب خلتنيه لسلنيه ان الفعل فى باب سلنيه يشترط
ان لا يكون ناسخا قوله بان ذلك يقتضى الخ لان الاول مبتدا فى الاصل وحق
المبتدا الانفصال واجيب بانه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب
اتصاله قوله والصورة الثانية ان يكون الخ اى ذات ان يكون ليطابق قوله الصورة
الثانية فانه واقع فى المسئلة وهى القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به
عنها والمراد الذى يتانى اتصاله قوله او احدى اخواتها هو ما فى شرح الكافية لابن
مالك وكافية بن الحاجب والذى جزم به ابو حيان فى شرح التسهيل نقلا عن البديع
الغرة ان ذلك خاص بكاف وان الفصل متعين فى اخواتها وقولهم ليسنى وليسك
شاذ وعلى الاول لا تدخل كاد لان خبرها يقل كونه غير مضارع والنادر ان يكون
ماضيا فسقط تردد الشهاب القاسمى فى ذلك قوله نحو الصديق كنته اى نحو الضمير
الذى يحقق فى هذا الكلام ولكن فى الصديق الرفع والنصب على حد زيد ضربته
قوله لين كان الخ قايله عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومى واللام موطية للقسم
والمراد بالانسان الانسان الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولى
والتقدير فما ظنكم بغيره والشاهد ظاهر قوله الوصل ارجح لكون الاسم كالفاعل
والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله ويتعين الانفصال اى انفصال الضمير القابل للفصل
والا انتقض بنحو انما مررت بك قوله بالا مثاله امر الا تعبدوا الا اياه قوله او انما هو
ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى وذلك بناء على ان ما
كافة وقد يقال انها موصولة وانا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عايد على ما ولا يضر
فوات الحصر المستفاد من انما لحصوله على طريق المنطلق زيد لكن فيه اطلاق ما
على من يعقل لغير ضرورة وغلط ابو حيان ابن مالك فى هذا الموضع وتلى ايات
شريفة نحو انما اشكو بثى وحزنى الى الله قال ولو كان كما زعم لكان التركيب انما
اشكو بثى وحزنى انا قال البهاء السبكى والصواب مع ابن مالك ولسان حاله يتلو
انما اشكو بثى وحزنى الى الله وذلك لانه بنى كلامه على ان انما للحصر وان المحصور
بها هو الاخير لفظا والاول عليه اكثر الناس والثانى اجمع عليه البيانيون وصح بصح

ما ادعاه لان الوصل يودى الى الالتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى قوله او رفع بمصدر الخ كقوله بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد اعزى العدا ايكم استسلا مكم فمثلا فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصلة بل يترجح نحو عجبت من ضربكه او ومن ضربك اياه ولا يجب الفصل اذا اضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ويحتاج لتقييد كلامه بان يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بان يفصل بين المتضايفين نحو عجبت من ضربه الامير بجر الامير كقوله فان نكاحها مطر حرام فى رواية جر مطر وفى رواية قتل اولادهم شركايهم بنصب الاولاد وجر الشركا على ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل فلا اعتراض عليه قوله او صفة جرت على غير صاحبها كقولك زيد هند ضاربها هو ويحتمل ان الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كما فى كافية ابن الحاجب ولا تكون مسندة الى المستكن والبارز تاكيد له اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين وكالصفة الفعل اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو كما قاله ابن مالك واطلاق الصفة مردود بمسلة زيد قايم ابواه لا قاعد فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير قوله او اضمر عامله نحو اياه لمن قال من اضرب ومنه فاياى اياى الحذر قوله او اخر نحو اياك نعبد واياك نستعين قوله او كان معنويا المراد بالعامل المعنوى الابتدا نحو انت تقوم قوله او حرف نفى اى او كان العامل حرف نفى نحو ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين قوله او فصله متبوع اى فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم واكرمتهم حتى اياك فان اردت حتى الجارة لم يجز لانها لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل ولم يقل او كان الضمير تابعا لعله ليشمل مسلة غريبة ذكرها ابو حيان فى تفسيره فى قوله تعالى واياى فاتقون فانه جعل اياى مفعولا مقدما والياء فى اتقون توكيدا فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل قوله او ولى واو مع كقوله فاليت لا انفك احذو اقصيدة تكون واياها بها مثلا بعدى قوله او اما اى او ولى الضمير اما نحو قولك قام اما انا واما انت قوله او لاما فارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرنى فلن ازال مطيعا ولم يقل بعد لام ابتدا وان شمل نحو ان الكريم لانت لان الفارقة ليست لام ابتدا عند ابى على الفارسى وابن جنى فلا

تشملها

تستلها لام الابتدا ولان الفصل فى نحو ان الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصوله
قبلها من جهة كونه خبرا لان قوله ان الجدار نبة بان يكونا ضميرى متكلم او مخاطب وذلك هو
او غايب نحو علمتنى اياى وعلمتك اياك وعلمته اياه فان كان الضمير الذى قبله مرفوعا
نحو علمتنى لم يجز الفصل قوله وربما اتصلا الخ من ذلك ما حكاه الكساى من قول بعض
العرب هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وهو قليل جدا والوجه الانفصال
فان لم تتفقا فى الغيبة وفى التذكير والتانيث وفى الافراد والتثنية وفى الافراد والتثنية و
او الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو فاعطاه اياه واعطا
اياها وهكذا العلم هذا ثانى المعارف وعن الكوفيين وابن السراج انه اولها
والثانى اختاره بن معطى ووجهه ان الاشتراك فى العلم بطريق العروض ولا
كذلك الضمير حتى قيل انه كلى لاجزى ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولانه يعود
على النكرة ولانه قد يجرب قوله ما وضع لمعين الخ اى تعيينا خارجيا او ذهنيا فيتناول
علم الشخص وعلم الجنس وناقل العلم واضع بالنسبة اليه فيدخل المنقول من
غير احتياج الى التعبير بما علق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع لما
سياتى فى تعريف العلم الشخصى فلا تخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها باوضاع
متعددة والامور التى تختلف بالاعتبار قيد الحيثية مراد فى تعريفها فلا حاجة الى
زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل فى التعريف العلم بالغلبة لان المراد بالوضع حقيقة
او تنزيلا وحكما وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هولا المستعملين وضعوا له ذلك ولا ينقض
التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لان الانتقاض يتوقف على كونه موضوعا باوضاع متعددة
للخصوصيات وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلى او للخصوصيات
بوضع واحد ومن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون ذلك خرط القتاد قوله خرج
بالمعين النكرات لانها لا تعيين فى مسماها من حيث الوضع وان عرض بعد الوضع لامر
عارض كشمس وقمر ولا حاجة فى اخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه منع الشركة واورد
ان الواضع انما يضع لمعين واجيب بان المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكرة وان
وضعت لمعين لكن لم يرد تعيينها قوله وال صالحة الخ المناسب لقوله وبما بعده بقية
المعارف الخ ان يقول والمعرف بال صالح لكل واحد من افراده فاذا استعمل فى واحد
عرفه وقصره على شى بعينه وقول التوضيح فنحو الرجل انما يعين مسماه ما دامت

مطلب بحث الثانى من المعارف وهو العلم

فيه ال مفهومه ان المعين للمسمى هو لفظ رجل فى قولك الرجل لا ال ولا مجموعهما بل ال قرينة فقط قوله وهذا معنى قولهم الخ اى قول بعضهم ومر ما فيه وبيان القول الاخر قوله باعتبار تشخصه الخ اى تشخص مسماه وعدمه والتشخص ما به يصير الشئ بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه قوله وهو قسمان اى على الاصح وقيل الاعلام كلها منقولة وقيل كلها مرتجلة قال ابو حيان التقسيم اليهما فى العلم الوضعى واما العلم بالغلبة فخارج عنه انتهى وقد يدعى ان تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم قوله وهو ما استعمل الخ اشعر قوله استعمل انه لابد فى العلم من ان يستعمل وكلام السعد ظاهر فى عدم اشتراط الاستعمال واورد على الحد انه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل علما ايضا كاسامة فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع انه منقول لا مرتجل قوله كسعاد الخ اشار الى ان المرتجل اما مقيس بان يكون موافقا حكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وفقعس قال فى القاموس فقعس بن طريف ابو حى من اسد علم مرتجل قياسى واما شاذ بان يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات كموهب فانه مفعل من وهب والقياس يقتضى موهبا بكسر الهاء لان ذلك محل حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة وفى التسهيل العلم المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم او فتح ما يكسر او كسر ما يفتح او تصحيح ما يعل او اعلال ما يصح انتهى فالشاذ بالفك كمحبب فانه مفعل من الحب فالقياس يقتضى ان يكون محبا بالادغام لان ذلك حكم مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد والشاذ بفتح ما يكسر كما ذكر الشارح والشاذ بكسر ما يفتح كمعدى كرب فان القياس يقتضى ان يكون معدى لان نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمى ومسعى والشاذ بتصحيح ما يعل كمدين ومكوره فان القياس يقتضى اعلالهما بقلب الواو والياء الفا والشاذ باعلال ما حقه التصحيح كداران وماهان فالقياس دوران وموهان كجولان وطوفان ودوران قوله كزيد الخ الاول منقول من مصدر والثانى من اسم عين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع والسادس من فعل امر وفى شرح التسهيل للمصنف ان هذا غير صحيح لوجهين احدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من اصمت واما ان يكون من صمت فالذى من اصمت مفتوح الهمزة والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم واصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثانى انه قد قيل فيه اصمتة بهاء التانيث ولو كان فعلا لم تلحقه هاء التانيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل امر ولم يثبت له استعمال

في

فى غير العلمية تعين كونه مرتجلا انتهى ويجاب بانه جا فى صمت يصمت بكسر الميم ايضا ولا حاجة لدعوى الرضى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل والحاق الهاله اعلاما بانه فارق موضعه من الفعلية والسابع من جملة فعلية والثامن من جملة اسمية ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قاسه النحاة بقى ان حكم المنقول من جملة الحكاية كما فى الاوضح وغيره وفى حواشى المتوسط للسيد ما نفسه جعل الشيخ مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنايها قيل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل وان كانت اجزاوها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان تجرى الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكى للمدلالة على القضية امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضى التعدد فى اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا تحكم عليها بمنع الصرف قوله وهو ما وضع لمعين فى الذهن لم يرد لا يتناول غيره لان قوله فى الذهن تخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف وتخرج علم التشخص ايضا قوله اى ملاحظ الوجود فيه خرج به ساير الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة فى وضع اسما الاجناس النكرات وقد قال بعضهم فى الفرق بين علم الجنس واسمه ما نصه فى اسم الجنس النكرة مذهبان احدهما انه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا الاشكال لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وح تحصل الاشكال والجواب ان فى علم الجنس لوحظ فيه الحضور الذهنى وفى اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بازا معنى لابد وان يلاحظ المعنى وكذلك القايل جانى زيد لابد وان يلاحظ معناه قلت قوله لم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور الذهنى وان كان حاصلا لم يلاحظ فى النكرة بخلاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشى ليس اعتبارا لعدمه انتهى قوله ودليل اعتباره الخ وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود فى الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود فى الذهن وليس مغايرا له دالا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم اى ملاحظ التعيين ليتميز عن ساير الصور الذهنية اذ الوجود فى الذهن مشترك بين الجميع لان هذا غفلة عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح

لوقيل موجود الوجو دفتدبر قوله يقال اسد اجرا من ثعلب جعل الجراه نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد لاتخلو عن خفا قوله اى بلا تعيين اى بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر قوله بلا قيد اى بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ودخل فى غيرها قيد التعريف الذهنى فانه قيد فى علم الجنس دون اسمه قوله بالاعتبار اى اعتبار الواضع لان الدلالة انما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق دل على معناه الوضعى اعتبره المتكلم واراده ام لا قوله ومثلها فى الابهام الخ الا ان النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى انفسهما مختلفان قوله ان كان من حيث اشتماله على الماهية اى مع قطع النظر عن التخص قوله فحقيقة اى لانه استعمال اللفظ فيما وضع له بتدبر وهذا مبنى على المرجح من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى اما على مقابله وهو انه وضع لفرد مبهم فليس استعماله معرفا بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معترضا به اطلاق السعد انه حقيقى لانه اذا كان موضوعا لفرد مبهم من افراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة اريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد فقد استعمل فى جزء معناه فيكون مجازا قطعا وفيما ذكره الشارح بحث وهو ان التعيين الذهنى معتبر فى وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد فى المفرد فكيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الغرض الاطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها فى ضمن المفرد كما صرحت به عبارته ولا تخفى ان مآل هذا هو اطلاق على الحقيقة بشرطها فى ضمن المفرد المعين او المبهم فلا اشكال ان قضية توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هناك حمل على الحيثية مجازية زيد فى نحو زيد حيوان حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان وهو فى غاية البعد واجيب بمنع اقتضايه ذلك بل انما يقتضى مجازية لفظ الحيوان فى زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه من حيث خصوصه قوله كفلان وفلانة هما علمان لا علام الاناسى عن باب اسامة لا اطلاقهما على كل علم منهما فهما موضوعان لحقيقة اعلام اناسى من يعقل فان لها حقيقة ذهنية كما ان لجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة واستشكل كونهما علمين لما ذكر بانه الفاظ فاذا قلت قال زيد جانى

القرينة سو وبالنظر الخ

فلان

فلان معناه جاءني مسمى فلان وانما مسماه لفظ وليس هذا كزيد في جاءني زيد لان
مسماه ذات واجيب بان معنى جاءني فلان جاءني مسمى مسماه فلان فكما صح الاسناد الى لفظ
زيد والمراد مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه قوله وكذا بعض الاعداد
المطلقة اي التي لم تقيد بمعدود مذكورا ومحذوف وانما دل بها على مجرد العدد
والدليل على علميتها ان كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فاذا انضم الى
العلمية ما يتم به منع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة واربعة نصف ثمانية قوله والاصح
ان اسماء الايام الخ هذا مذهب الجمهور فانهم قالوا انها اعلام توهمت فيها الصفة ودخلت
عليها ال كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من
الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انها غير اعلام ولام انها للتعريف
فاذا زالت صارت نكرات قوله وان التصغير الخ اي والاصح ان التصغير مطلقا لا يبطلها
وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني بقوله وكان حريث في عطاء هذا يريد
الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه ال قوله او جنسيا لا يلزم جريان جميع
الاقسام فيه فقد قال المص في حواشي الالفية ما نصه وفهم من هذا اعني الاقتصار
على التمثيل بالكنية والاسم ان اسم الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من
النحويين انتهى المراد منه قوله وهو ما اشعر الخ اي باعتبار مفهومه الاصلي فان
ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد في حواشي الاصول واراد بذلك كما قاله ان اشعار
اللقب بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوما اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن
اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل المقصود هو المعنى العلمي وهو الذات التي وضع لها
حتى لو لم يكن للعلم مفهوم اخر غير علمي لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما يرد على ظاهر
التعريف من انه اذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك
الكمال فيلزم ان يكون لقبا والتزامه بعيد نعم اذا سمي به شخص اخر بزيد بعد ذلك
الاشتهار لا مانع من كونه لقبا وبهذا يعلم وجه التعبير باشعر دون دل او وضع
لان العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد اشعار قوي بحيث يقصد عادة ولذا قال
الرضي وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو
ابي الخير وابي لهب فيلزم ان يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب
في نحو كرز والكنية في نحو ابي بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق
بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم لا يضر فقول الشم

والفرق بينها وبين اللقب الخ محمول على غير مادة الاجتماع بقي هنا شي وهو ان ظاهر كلامهم ان ما اشعر بذكر لقب وما صدر بذكر كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتدا والظاهر ان ما وضع ابتدا اسم مطلقا ويويده ملحكاه بن عرفة فيمن اعترض على افريقية في تكنيته بابي القاسم مع النهي فاجاب بانه اسمه لا كنيته ابيرهم
وقد يقال ان الفرق بين الاسم وبينهما اعتباري ايضا ويويده قول بعضهم ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد واحمد وصالح وعلي اي لاشعارها بالمدح اشعارا قويا وقد يدعى ان ما وضع اولا اسم مطلقا ثم ما صدر باب او ام كنية مطلقا ثم يعتبر الاشعار وعليه تكون الاقسام متباينة ولا يكفي في تباينها اعتبار ان ما وضع اولا اسم ثم ما استعمل بعد ذلك ان اشعر لقب او صدر كنية لانه يبقى ان ما اشعر وصدر كابي الخير يصدق عليه تعريف الاخيرين فتفطن قوله وهي ما صدرت باب او ام اي علم مركب مضاف صدر بذلك تخرج بالمضاف نحو قولك اب لزيد جا اذا سميت به وابو زيد قايم اذا سميت به فان الاول لا اضافة فيه والثاني الاضافة لجز العلم لا لكله وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ما صدر بابن او بنت كابن داية للغراب وبنت طبق لنوع من الحيات قوله تصرح بتلقيب الاناث فيه نظر فقد صرحوا في قول امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة بان عنيزة لقب فاطمة المنادا ة على طريقة الترخيم في قوله افاطم مهلا وبان ما السما لقب ام المنذر اشتهر وورد ان لقب الصديقة رضي الله عنها حميرا قوله ويوخر اللقب الخ لانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة فلو قدم توهم ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره فلم يعدل عنه ولانه اشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتي به اولا ماغني عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تاخيره عن الكنية ايضا واختاره بعضهم وقضيته ايضا ان الكنية التي من افراد اللقب كابي الخير يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضي قوله غالبا احترازا عن قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا فان تقديم اللقب شاذ وعما اذا اشتهر اللقب عن الاسم فانه مقدم على الاسم كما نص عليه بن الانباري ومنه المسيح عيسى وقول الشاطبي وقالون عيسى قوله بدلا او عطف بيان قال شيخنا العلامة او توكيدا ولم ار من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد اللفظي حيث قالوا فيه اعادة الاول بلفظه او مرادفه والملقب مرادف للاسم قال بعض

مشايخنا

مشايخنا لعل اللقب لما اشعر بمدح او ذم كان غير مرادف له فلم يعربوه توكيدا فاورد عليه الكنية التي لم تشعر بشيء من ذلك فالتزم اعرابها توكيدا بل كلا دات بعين فيها ذلك ولا تجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا ان تكون اشهر من الاسم فتعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج الى تحرير قوله تجوز القطع الخ ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسياتي في باب البدل النص على انه يقطع جوازا ووجوبا واستحسانا واما البيان فلم ار نصا فيه والظاهر انه كالبدل لانه اخوه فلا حاجة لقول بعضهم انه ليس قطعا اصطلاحيا بل برفع رفعا مستقلا او ينصب كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الا شيا تحكى عن بعضهم في البيان ومسئلة البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك الا معنى القطع الاصطلاحي قوله محذوف جوازا قياس ما قالوه في النعت المقطوع ان يكون المبتدا محذوفا وجوبا وكذا الفعل وان سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل قوله او مخفوضا باضافته اي بسبب اضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الجار فيه على الصحيح هو المضاف لان السبب اعم من العامل والاعم لا يلزم ان يتحقق في اخص معين قوله مرادا بالاول المسمى وبالثاني الاسم اي فهو من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاني سعيد كرز جاني ملقب هذا اللقب وانما لم يعكس وتجعل من اضافة الاسم الى المسمى قال الرضي لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز انتهى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى المعاني نحو كتبت سعيد كرز فليتامل اقول هذا شي خارج عن القاعدة ناشي من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لقرينة قوله ان افردا قضيته امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه وفاقا للرضي حيث قال وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز ان يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف قوله كسعيد كرز الكرز اللئيم والحاذق قوله وهو الاقيس لعل وجه الاقيسية ما يلزم على الاضافة من المجاز والاتي تجد ايجاب الاضافة قوله حيث لا مانع منها فان كان مانع منها ~~فانه~~ يمنع من الاضافة بان كان في الاول ال فليس الا الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره ابو حيان وغيره والحصر اضافي اي لا الاضافة والا فالقطع جايز كما هو صريح كلام الشارح اذ لا مانع منه قوله بين من جوازها في قوله بان

الاشارة

الاضافة لما كانت الخ قوله كنت فى تقديم احدهما بالخيار الخ تقدم ان مقتضى تعليل
تقديم الاسم على اللقب امتناع تقديم اللقب على الكنية وان الكنية التى من افراد اللقب
كاللقب المحض الاشارة هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه اولها لان تعريفه
بالعين والقلب وغيره لا يتعرف الا بوجه واحد وانه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف
الضمير والعلم قوله على حذف مضاف لاضرورة الى ذلك لان الاسماء الاتية كما تسمى
باسماء الاشارة تسمى بالاشارة فلها اسمان قوله واشارة الايماء حسية بالجوارح لا
عقلية لان مطلق الاشارة حقيقة فى الاولى فلا يرد ان الضمير يشار به الى واحد من
الجنس غير معين والمعرفة الى واحد معين فلا يطرد التعريف لكن قضية هذا
ان يكون اى الاشارة اليه من جملة الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن
الموضوع له كما يدل عليه اخراج اسم الاشارة مطلقا من تعريف العلم باسم يعين
المسمى مطلقا ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح لذلك لان جزء الشى لا يكون
قرينة على تعيين اللفظ للجزء الاخر ثم ان قضية التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار
بهذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان اشير بها الى غير محسوس او محسوس
غير مشاهد فلتصييره كالمشاهد قال الرضى اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه
اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك لجعل
الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع
للبعيد اعنى ذلك ونحوه اذن كضمير الغايب تحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل
حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله انتهى وليتامل تصريحه بالتجوز فى البعيد مع
تصريحه بالوضع له الا ان يكون ممن يرى الوضع فى المجاز والاشارة المحدودة الا
صطلاحية والواقعة فى التعريف اللغوية فلا دور قوله اما المفرد الخ اما المفرد الخ
استعمال المفرد وما عطف عليه فى المعنى كما هو قليل الغالب استعمال ذلك فى اللفظ كزيد
وهند ونحو ذلك قوله للمذكر المفرد اى ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفرق
وقال المصرفى حواشى الالفية وقد يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى
الجمع كقوله وسوال هذا الناس كيف لبيد والى كل شى وذلك فى حبذا على القول بان
كلا منهما باق على اصله ولا يرد على كونها للمذكر قوله تبيت نعمى على الهجران زارية سقيا
ورعيا لذاك العاتب الزارى لان المعنى لذلك الشخص او الانسان وقول الزمخشرى
الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب مردود فما بال الصفة ذكرت قوله وذى بكسر الذال

ثم

ثم يا ساكنة منقلبة عن الف ذا قوله وذه بقلب يا ذى ها وقفا لبيان اليا ثم اجرى
الوصل مجراه قوله وتى بتا مكسورة مقلوبة عن ذال ذى يا ساكنة ففيه الجمع بين
البدلين التا واليا قوله وته بتا مكسورة مقلوبة عن ذال فها قوله وتا بقلب ذال
ذا تا قوله بالاختلاس اى بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشباع قوله بالضم
قال المص فى حواشى التسهيل وهى فى النسخة مضبوطة بكسر التا ولست على تعين
من ذلك فان صح حركة التقا الساكنين وهو ظاهر كفاق وقال ايضا الاشارة ذا والتا
للتانيث وهى التا فى امراة ونحوه مما فيه تا الفرق وليست بصفة قوله المفرد اى ولو
حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة وذى الطايفة قوله وذان وتان اما ذان
فتثنية ذا واما تان فتثنية تا لامرين احدهما ان يكون المونث كالمذكر وتا نظيرة ذا فلتكن
هى المثناة دون غيرها والثانى انها التى تثنيتها اقل عملا فلا تحتاج الى اكثر من حذف
الالف للساكنين وزعم السيرافى انه يصلح ان يكون تثنية لتا وتى وته وانهم لم يثنوا
ذى وذه ليلا يلتبس المونثان بالمذكرين قوله ويشار بالاول منهما للمثنى الخ جعل
المثنى فى كلام المص بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما
مرفوعين فى الاول ومجرورين ومنصوبين فى الثانى وتحتمل ان المعنى وذان وتان
ثابتان للمثنى فى حالة الرفع وذين وتين ثابتان له فى حالة الجر والنصب او حالة كون
اليا جرا ونصبا ثبوت الجزى لكليه قوله والاصح الخ اى لقيام علة البنا فيهما كما فى المفرد
والجمع وهى صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان والجواب
انهم خالفوا تثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية عليه
تمييزا بينهما فهى صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر ولا سند له الا ما
ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التى هى من خواص الاسم معارض منه
لشبه الحرف كما عارضت اضافة اى شبهه فاعربت ودعوى ان هذه الاسما مما توغل فى
شبه الحرف وما شانه ذلك بمعزل عن الاعراب ممنوعة لانها فارقت ساير المبنيات
ببعض تصرف فيها الا ترى انها تنعت وينعت بها وتصغر قوله واسما الاشارة
ملازمة للتعريف لابن مالك ان يمنع انها لا تقبل تقدير التنكير وان لم تقبل التنكير
قوله وكلامه فى الاصح الخ حاصله الاعتراض عليه بان ما ذكره ملفق من قولين
ويجاب بان الوصف بصورة المثنى لا ينافى انه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى
انه على صورته وغاية الامر انه موهم فالتلفيق ممنوع قوله ممدودا او مقصورا

حالان من اولاء ومجى حالين متضادين من لفظ واخر باعتبارين صحيح والمقصور والممد ودضربان من ضروب الاسما المتمكنة لا يقالان فى الافعال والحروف فقولهم فى هولاى مقصور وممدود تسمح فى العبارة كانه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك مع ما فى اسما الاشارة من الشبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها قوله لجمعهما اى موضوع لجماعة الذكور والاناث فالمراد بالجمع الجماعة وهى الاحاد المجتمعة ليلا يتوهم ان اولا جمع او المراد لجمع المفرد المذكر والمفرد والمونث لا لجمع ذين وتين لان اولا ليس بجمع وان اطلق عليه الجمع مجازا قوله والعيش الخ عجز بيت لجرير صدره ذم المنازل بعد منزلة اللوى وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره اى كاينة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوى ممدود وقصره للضرورة والشاهد فى اوليك حيث استعمله فى غير العقلا وهو الايام ويروى الاقوام فلا شاهد قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف قضية اطلاقه ان الكاف تلحق جميع اشارة المونث لكن صرح غيره بانها لا تلحق منها الا تى وتا وذى قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التا فى الثلاثة وتيك وتلك بفتح التا فيهما وتاك وذيك فقد اوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا واعلم انه قد يستعار للقريب ذو اللام لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى ولعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله ربكم ونحو فذلكن الذى لمتننى فيه بعد اقلن ما هذا بشرا والمجلس واحد لانه كان عندها اعظم منزلة منه عندهن ويستعار للبعيد الحرد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا كقوله تعالى ذلك نتلوه ثم قال ان هذا لهو القصص كذا فى الجامع وفى الرضى وقد ينزل الحاضر منزلة الغايب البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغايب وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه بالتلفظ به زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم والمشار اليه ضرب المثل الحاضر وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت قوله تصرف الكاف الاسمية وربما استغنى عن جمع الميم باشباع ضمة الكاف كقوله وقد يكون القول الا ذلك قوله غالبا اشارة الى اللغتين الاتيتين قوله خمسة احوال اى وان كان اصلها ستة فقوله فذلك خمسة وعشرون اى حاصلة من خمسة احوال المشار اليه الخارجية فى خمسة احوال المخاطب الخارجية ولا شك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية للمشار اليه فى الاحوال

الخارجية

الخارجية للمخاطب فلو ضربت الاحوال العقلية لاحدهما فى الاحوال العقلية للاخر
واسقط القسمين المتداخلين لزم ان تكون الاقسام الخارجية اربعة وعشرين
وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت الستة فى مثلها حصل ستة وثلاثون
سقط منها اثنان مضروبة فى ستة عشر فليتامل ذلك فان هذه طريقة فى
الحساب فالموجب لاختلالها وقد تحبث مع جماعة من الفضلا فلم يجيبوا بشى
وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب فى الستة بل فى خمسة فقلت يلزم ان تكون
الاقسام الخارجية ستة وعشرين والله اعلم قوله وانما حكموا الخ فيه انه لا يلزم من
عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل ان ضمير الفصل اسم على الاصح ولا محل له من
الاعراب ثم فى الحصر نظر فقد قال بعضهم والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها
انها تجردت عن معنى الاسمية ودخلها معنى الحرفية فى افادتها معنى فى غيرها وتلك
الفايدة هى كون اسم الاشارة الذى قبلها مخاطبا به واحدا او مثنا او مجموعا مذكرا
او مونثا فصارت حرفا مع انه نفى فيه التصرف الذى كان له فى حالة الاسمية واورد
الرضى عليه ان لنا اسما كثيرة مفيدة للمعنى وغيرها كاسما الاستفهام والشرط دالة
على معنى فى نفسها ودالة على معنى فى غيرها مع بقايها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب
كذلك واجاب بان بينهما فرقا لان اسما الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها وعلى
معنى فى غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذى لا يدل الا على معنى فى غيره
وقال الرضى ايضا ويويد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر
ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ منه
ذلك خير لكم ووجه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان
المراد الجميع او انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكانه قيل يا فريق
او يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتانيث بتاويل الفئة والفرقة وقال الرضى وقد
يستعمل ذلك فى موضع ذلكم كقوله تعا ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك ادنى ان
لا تعولوا كما يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعا عوان بين ذلك والى الجمع كقوله
تعا كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والجمع بالمذكور قوله بها اى باللام وانما
حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لان الالف خفيفة فلم يقصدوا
حذفها فحركت بالكسر للساكنين وكذلك فى تيلك لان اليا التى بعد الفتحة قريبة
من الالف فى الخفة واما تلك فادخلت اللام التى فيها على تى ولم تحرك اليا بالكسر لاجتماع

الكسرتين واليا اذن بل بقيت على سكونها فحذفت اليا للساكنين واما تلك بحذف الف
تا فلغة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول بن مالك مشكل لانك تقول ان ذ علة
اشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف زايد دال على البعد كما يقوله الجما
وقعت فى قولهم ولزمك ان لا تقول ذاك للبعيد لان الذى افاد البعد اللام ولكنه
لا يراه فان قلت ولاى شى على مذهبه لم يستعمل الكاف الا مع البعيد قلت ولاى شى
على مذهبهم لم يستعمل الا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب جوابهم واحد
وهو ان غير الترتيب مما ينبغى ان يوتى فى الاشارة اليه بحرف الخطاب ليتيقظ له ويتنبه
لمحله فالكاف فى ذلك بمنزلة ان تقول ذا يا زيد فافهمه كذا فى التذكرة للمصـ وفى قوله
ان قلت حرف زايد دال على البعد نظر لان الزايد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه ان
يقال حرف زايد موكد للبعد الحاصل بالكاف وقد قال فى حواشى بن الناظم ما نصه
ومن ثم اتجه للناظم فى التصريف الحكم بان اللام زايدة ولو كانت للبعد كما قيل كانت
حرف معنى بمنزلة الكاف وتحرر على هذا ان الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول
الاخر كل منهما كلمة وذكر النيلى قولا غريبا ان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة اقوال
لمجرد التوكيد لبعد المشار اليه لبعد المخاطب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنى على
انها لا تدل على معنى اصلا ولا التاكيد لا ياتون باللام مطلقا يستثنى منه الجمع
كما صرح به الاشمونى فى شرح التوضيح بالف غير مهموز قال الدماميني المذكور
ليس بعد الفه همزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من ها والف ثم نكر واضيف الى
التنبيه ليتضح المراد به كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ولا يصح ان يضبط بهمزة
بعد الالف اذ ليس لنا ها يكون للتنبيه اصلا واعلم ان دخول ها التنبيه المجرد من
الكاف كثير والمقرون بها قليل وانها لا تدخل جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وافهمه
كلام المصـ كما لا يخفى فلا تدخل على المقرون بالكاف فى المثنى والجمع فلا يقال هذانك
ولا هؤلايك قال ابو حيان وهذا بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان
وقد ورد السماع بخلاف ما قال فى قوله من هؤليايك الضال والسمر وهو تصغير
هؤلا وقد يجاب بان كلام ابن مالك فيما يكون مطردا وهذا لا يرده وروده بيت
خلافه وانه يجوز فصل ها التنبيه من اسم الاشارة المجرد من كاف الخطاب لانا
واخواته من الضماير كثيرا نحو ها انتم اولا ولا يقال ها انا ذاك لانه غير مجرد ولحاق
ها له قليل واما ها انا ذلك فمتنع من اصله ولذا وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو

هكذا

هكذا اعرشك وما هكذا يا سعيد تورد الابل وقد يستعمل على الاصل كقوله و لا
هكذا الذى هو مطلوب وباسم الله تعالى فى القسم عند حذف حرف الجر منه نحو
لاها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف من غيرها وحذفها وبغير
ذلك قليل على ما قاله الدماميني والذى فى الرضى والتسهيل ان الفصل بغير
الضمير قليل هـ ذكر اهـ كثرة الروايد علته امتناع اللام فى هذه المواضع الثلاثة
وقيل علته لان ها تدل على قرب المشار اليه واللام على بعده وهو منتقض بالكاف
فانها تجتمع مع هاء وهى للمتوسط او البعيد وقيل لانه يتوهم انها كلمتان ها كلمة
وذا كلمة هـ لكن الجمهور الخ رده ابن مالك باشيا منها ان الشاعر قال اوليك
قومى لم يكونوا اشابه وهل يعظ الضليل الا اولا فاشار باوليك واولاك الى شى
واحد وهم قومه فلو كان ذ واللام للبعيد وذو الكاف دون اللام لذى التوسط لزم
التناقض فى العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف ومنها ان الحجازيين لا يوتون
بهما معا فلو كان كما قال الاكثر لم يسغ ذلك واما غيرهم فمشكوك فيه لا يعلم حاله فى
وسطه ولا بعد وقال المرادى هذا الوجه اقواها قال بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم
من عدم علم هولا حال غير الحجازيين والتميميين ان لا يعلمه غيرهم هـ وبالنون
المشددة الخ صريح فى ان التشديد دال على البعد فلعله لا مانع من ذلك وكونه
عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال فى الالفية والنون من ذين وتين شددا
ايضا وتعويض بذاك قصدا **الموصول** هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات
على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها
معهودة له بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها
ليس بالوضع فمعنا لقيت من ضربته على الموصولية لقيت الانسان المعهود بكونه
مضروبا لك وعلى الموصوفية لقيت انسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا
لك لا بالوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجمل نكرات فكيف تعرف
الموصولات قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلم فالمخصوص فى الحقيقة التقييد بالصلة
كما ان رجلا وطويلا لا تخصيص فى كل منهما منفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم
اعم من ان يكون حصة معينة من الجنس ومن ان يكون نفس الجنس ومن ان يكون
نفس الجنس اعم من ان يكون من حيث هو او فى ضمن جميع الافراد او بعضها
فلا ينافى ان الموصول ينقسم انقسام المعرف بال وان انقسامه كذلك لا تخرجه عن

الموصول

كونه معرفة كالمعرف والموصول فى الاصل اسم مفعول واصطلاحا ما سياتى قوله
حرفى قدمه لانه اشبه من الاسمى بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم
الاستقلال كما ان الموصولات كذلك وقدم غيره الاسمى لانه اكثر استعمالا قوله
وصل ما اول الخ اى ما صح ان يؤول وان لم يؤول وقوله ما اول جنس يتناول نحو صه
فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون ونكرة ان نون والفعل المضاف اليه هو نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوى وخرج بقوله مع صلته بمصدر لانها مؤولة لا مع شى
يليها واورد على الحد همزة التسوية واجيب بان المراد بصلته ما يسمى عند النحاة
صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب بان المؤول بالمصدر الفعل
وحده لا مع الهمزة بدليل ان الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام لا يخفى ما
فيه واورد ان العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور واجيب بان
المراد بالصلة اللغوية اى ما اتصل به وبانه تعريف لفظى واحترز بقوله ولم يحتج
الخ عن الذى الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذ قيل التقدير كالخوض
الذى خاضوه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتاويل السبك بل التفسير ولذا صح
ان يقال دخل ضمير المصدر ونحو ذلك مما يبقى ان عدم الاحتياج الى العايد لا ينفى
صحة تعلق العايد به والمراد الثانى لا الاول فكان الاولى التفسير بما يقتضيه وان
الظاهر ان المؤول بالمصدر الصلة فقط لا مع الموصول بصلة قوله وهو ان اى بفتح
الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعموليها وتؤول بمصدر خبرها مضافا الى اسمها
فمعنى بلغنى ان زيدا ذاهب بلغنى ذهاب زيد وكذا بلغنى انك فى الدار اى استقرارك
فيها لان الخبر فى الحقيقة هو المحذوف وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغنى انك زيد
اى زيديتك فان يا النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر نحو
الفروسية وقال المصنف يقدر بالكون وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة قوله
وان اى المفتوحة الهمزة الساكنة الناصبة للمضارع لا المخففة ولا المفسرة ولا الزايدة
وتوصل بفعل متصرف ولو امرا فانظر المغنى قوله وما وتوصل بفعل متصرف غير
امر واكثر ما يكون ماضيا ولا يشترط ان يكون عاما نحو اعجبنى ما صنعت لا خاصا
نحو ما جلست بدليل قوله تعالى بما رحبت تجارتهم خلافا للسهيلى وشذ وصلها بليس
فى قوله اليس اميرى فى الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر وتوصل بجملة
اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل بقوله كما دام وكم تشفى من

الكتب فان الحكم على ما هذه بالمصدرية اولى من جعلها كافة لانها تكون مع صلتها
في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له بخلاف ما اذا جعلت كافة ولان ما المصدرية
تنوب عن الظرف الزماني وهو موصل بالجملتين معا فاليها فاذا وصلت بالجملتين
كان في ذلك اعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى انها نابت عنه واذا ثبت ذلك في
الوقتية فلا يبعد جوازه في غيرها قوله وكي توصل بمضارع مقترنة باللام لفظا
او تقديرا قوله ولو قال في التسهيل وصلتها كصلة ما اي فتوصل بفعل متصرف غير
امر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي نحو وددت لو لم يقم قال المص وقد اختار
ابن مالك ان ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك في لو فينبغي ان يقيد ومراده انها
لم توصل باسمية نصة لانها قد وقع بعدها ان وصلتها نحو لو انهم بادون في الاعراب
وقد قيل ان موضع ان وصلتها رفع بالابتدا والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية
هنا على هذا الراي قوله وهو ما افتقر الخ اي ما احتاج دايما كما هو المتبادر ليخرج النكرة
الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله وعايد اي وما
يقوم مقامه تخرج نحو ان واذ اما يفتقر دايما الى جملة لكن لا يفتقر الى عايد قوله نص
اي مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابلة قوله الذي اصله عند البصريين لذي زيدت
اللام لئلا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان
وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو والطايية لما شاكل ذو بمعنى صاحب
جاز ان يكون صفة بخلاف ساير الموصولات وفي الذي والتي خمس لغات منها ثبوت
اليا مشددة جارية بوجوه الاعراب كما في التصريح وظاهره انها تعرب على هذه اللغة
وبذلك صرح الجزولي وهو مشكل لوجود المقتضي لبنايها وليس التشديد موجبا له
كما قاله الرضي قوله للمفرد وان دل على جماعة كالفريق والجمع المركب كذا قيل وانما يأتي
لو اريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر قوله للمفرد العالم وقع في عبارة
غيره للمفرد المذكر العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمذكر المستحيل اتصافه به تعالى
لا فرق بين العالم والعاقل ويكون الكلام في استعمال اللفظ في الحارث وعدول الشمس
الى قوله للمفرد حسن لوجهين لسلامته من اطلاق المذكر على الله تعالى وليكون
للتعبير بالعالم فايدة قوله والاصح انهما مبنيان يجري فيه ما تقدم من ذان وتان قوله
لما مر من ان شرط التثنية قبول التنكير ومر ما فيه قوله وكلامه في الاوضح مر ما
فيه قوله على بصيرة اي نفس بصيرة الابصار او على تبصر قوله ولجمع المذكر اي

لجاعته قوله باليا مطلقا اى ملتبسا باليا حالة كونه مطلقا عن التقييد بحالتي الجر والنصب اى فى احوالة كلها لبنايه عند اكثر العرب على الفتح قوله نحن الذون صدر بيت للعقيلى عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا الذون خبر نحن وصبحوا جعلوا الصباحا مفعول اول ويوم النخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب الذون على هذه اللغة بلام بين دون لغة من التزمه اليا لانه حالة بنايه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لهاعلى القول بان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فاثروا عدم ظهورها لخطاحال البنا ليلا يرى حرف التعريف او مشبهه فيما هو شبيه بالحروف واظهروها حال الاعراب لا لغاشيه الاعراب فى علم الرسم ان لام التعريف تحذف من الموصول الا المثنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع ظاهره ان اللذين واللتين جا على سنن المثنيات لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول بانها تثنية اللذ واللت لا الذى والتى والا فلم ياتيا على سننها لفظا اذ القياس اللذيان واللتيان قوله كذا قيل قايله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني بمنعه كون العالمين جمعا لعالم ويرد عليه فى المحلين ان للمفرد ان نخص بالعاقل ثم يجمع او انه غلب العاقل على غيره فجمع الجمع جمع العقلا كما قال بن مالك نفسه فى باب النعت فان قيل فلم لم يعرب ح قلت لان ذلك لا يخرجه عن مخالفته سنن الجموع لان شانها ان لا يكون الواحد اعم فى نفسه منها حتى تحتاج لمخصص او نحوه عند جمعه وعلل بعضهم كونه اسم جمع لا جمعا واطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى بان الجمع يستدعى سبق التنكير والذى معرفة بصلتها وهى لا تفارقها وبان الجمع من علامات الاعراب والموصولات مبنية لاحظ لها فيه ويرد عليه بان الذين واللتين من المثنى اتفاقا والمثنى كالجمع فيما ذكر ولا يمكن ان يقال نظير ما مر لا مانع من تقدير التنكير بان يقدر عدم عهدية الصلة لان المثنى والجمع هنا من المعارف فيلزم ان الصلة قدرح عدم عهديتها وهو بعيد لا فايدة فيه قوله وحذف نونه لغة قال الرضى وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومى اللذو بعكاظ ومن الذين ايضا قال وان الذى حانت بفلج دماوهم ويجوز فى هذا البيت ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اى وان الجمع الذى كقوله كمثل الذى استوقد نارا اى الجمع الذى حمل على اللفظ ثم قال بنورهم حمل على المعنى ولو كان فى الاية مخففا من الذين لم يجز افراد العايد اليه قوله وكذا حذف منه كما قرى

صراط

صرالمذين وفى التسهيل انها تحذف ايضا من الذى والذين والتى واللتان واللواتى
ونازعه ابو حيان فانه لم يذكر شاهدا لجميع ذلك ولا ينبغى القياس فى مثله قوله
اللاى تكتب بغير ميم واو بخلاف الموصولة قوله ايضا كالجمع المذكر وليس فى كلامه ما
يدل على الحصر فلا ينا فى ان لجمع المونث ثلاثة عشر جمعا وازيد والمراد الجمع اللغوى
لا الصناعى قوله وقد تحذف اى اليا اجتزاء بالكسرة قوله وقد يتعارض الخ اى يقع كل منهما
مكان الاخر ويعين المراد منهما عود الضمير اليهما من الصلة قوله محى حبها الخ صدر
بيت لمجنون ليلى عجزه وحلت مكانا لم يكن حل من قبل والشاهد فى الاولى حيث او
قعه مكان اللاتى بدليل عود ضمير المونث عليها وحل اما مبنى للمفعول ونايب فاعله
مستتر فيه او مبنى للفاعل ومن فاعله اى لم يكن حل فيه من قبلها قوله فما اباو نا
بامن الخ ما بمعنى ليس وبامن خبر والبا زايدة والضمير فى منه راجع للممدوح
والشاهد فى اللاى حيث اوقعه موقع الاولى قوله بمعنى الجميع حال مما بعده اى حال
كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له قوله للعالم بكسر
اللام عدل عن التعبير بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى افمن تخلق كمن لا تخلق
ومن عنده علم الكتاب ولا يوصف البارى تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهامه ولهذا
يقسمون العقلا الى ثلاثة انواع فقط الملايكة والانس والجن وبهذا يعلم ان الكتاب
العزيز ورد باطلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تكلفه الحفيد اول حاشية المختصر
من الاستدلال بما فى البعض الروايات قوله وقد تاتى لغيره فى ثلاثة مسايل هى فيها
مجاز لاستعمالها فى غير ما وضعت له الاولى من مجاز الاستعارة والاخريين من مجاز
التغليب قوله ان ينزل الخ هذا التنزيل اعم من ان يكون من المتكلم او من غيره وحقيقة
المسئلة انه متى نسب الى المسمى شى فى ذلك الكلام شانه ان لا ينسب نفيا او اثباتا الا
الى العقلا اجرى عليه حكم العاقل ولا مدخل فى تعيين المنعقد لذلك فيه قوله فصل
بمن الموصولة او بمن بكسر الميم قوله فمنهم من يمشى على بطنه انما لم يذكر ومنهم من يمشى
على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالادمى فيها وقد تقدم وكان ينبغى ان يذكر قوله
ومنهم من يمشى على اربع لانه مثل من يمشى على بطنه والغرض التمثيل فلا ينا فى ذلك
احتمال ان من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها قوله وهو موضوع لغير العالم وذ
جماعة الى انها تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذهب س وفى التلويح
كون ما لغير العقلا قول بعض ايمة اللغة والاكثرون على انه للعقلا وغيرهم قوله

وقد تاتى له مع العالم لو قال وقد تاتى للعالم مع غيره كان جيدا فان الذى تحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العالم واطلاقها على غيره على اصلها وقد تقدم فالاختلاط انما كان سببا فى اطلاقها على العالم قال فى الفواكه الجنية والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ فى الحقيقة والمجاز انتهى اقول بل الظاهر ان هذا من مجاز التغليب والظاهر ايضا انه يصح استعمال من هنا نظرا للعاقل ويكون من مجاز التغليب قال فى الكافية وعند الاختلاف خير من نطق فى ان يجى منهما اتفق فاما ان يغلب الاكثر او الاشرف ويدل على ذلك استعمال من فى المسئلة الثانية من المسايل الثلاثة السابقة وبه يعلم ما فى قول الزمخشرى عند قوله تعا ولله يسجد ما فى السموات وما فى الارض فان قلت فهلا جى بمن تغليبا للعقلا قلت لو جى بمن لم يكن فيه دليل على ارادة غير العقلا بل كان يتناولهم خاصة فجى بما هو صالح للعقلا ولغيرهم ارادة للعموم قوله والمبهم امره استعمالها فى هذا والذى بعده حقيقة ولا تجوز استعمال من فيهما لانهما ليسا من اماكن استعمالها كما هو ظاهر وقوله لا يدرى ما هو اى لا يعرف انسانيته وعدم انسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه انى نذرت لك ما فى بطنى محررا بقى ان الظاهر ان يقال بدل والمبهم امره ولما لا يكون للمتكلم التفات الا اليه من حيث هو فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زايد ليتناول نحو لما خلقت بيدى فان الذم انما كان من مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا قوله ولانواع من يعقل عبارة غيره ولصفات من يعقل وفى كليهما نظر كما فى التصريح قال فى شرح الجمل اى انكحوا الانواع الطيبة لكم اى الابكار والثيبا والصغار والكبار والحراير والاما واعلم ان بعضهم زاد كونها لاحاد من يعقل واستدل بقوله تعا ولا انتم عابدون ما اعبد وعبر عن ذلك السهيلى بقوله او تقع على من يعلم اذا اريد تعظيمه كقوله تعا والسما وما بناها ويجاب بان ما فيهما مصدرية ولا يرد فى الاية الثانية ضمير الفعل لاحتياجه الى من يرجع اليه لانه راجع الى غير مذكور مثل ما ترك على ظهرها من دابة ومن اقسام المصدرية سبحان من سخر لنا سبحان من يسبح الرعد بحمده لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحان للعلمية او تقدير مضاف فان قيل ليس المراد بالتسبيح فى هذه المدة فقط قلنا انما معناه ما دام متصفا بذلك قوله الى معرفة قال الرضى لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بان تعريف الموصولات بصلاتها وان ال فيه زايدة واجيب بان ايا محتاجة الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف

عينه

عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها تحتاج الى الثانى فقط وحاصله ان
الموصولات ليس فيها ما معناه نسبى سوا اى فهى مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى
الذى وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضيحه بالنظر الى تشخصه
وهذا من غرايب العربية ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن
ثم قال بعضهم القياس يقتضى جواز اضافة اى الى نكرة لا لتعريفها لحصوله بالصلة
بل لبيان الجنس التى هى بعض منه لحصوله بالنكرة فكانهم ارادوا بالتزام كون المضاف
اليه معرفة اصلاح اللفظ كى لا يضاف ما اريد به التعريف الى ما هو نكرة فيحصل تدافع فى
الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا تشخص معناها علم
جنسه قلت ممنوع فان الفرد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه الا ترى انك قد
تشاهد شخصا متميزا عندك ببعض الصفات ولا تعرف من اى جنس هو فعند هذا اذا
جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه قوله خلافا للبصرى المنقول عن
البصريين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم العامل وان يتاخر نحو
اكرم ايهم جا وايهم جا اكرم قوله فلم تلح له العلة الخ ادعى ابن السراج ان العلة له
وان مراده بقوله اى كذا خلقت انها خلقت على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق
مجازا والمضارع مناسب لها بخلاف الماضى فهو معنى الجواب الذى بعده قوله واجاب
غيره الخ اجاب ابن البادش ايضا بان ايا موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى
المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان
الابهام فى المستقبل اكثر منه فى غيره استعملت معه اى الموضوعة على الابهام ورد الجوابان
لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر قوله تعرب فى ثلاث منها هو مذهب س وذهب
الخليل ويونس والكوفيون الى ... اعرابها مطلقا قال ابن الناظم واعربت اى دون اخواتها
لان شبهها بالحروف فى الافتقار الى جملة معارض بلزومها الاضافة فى المعنى فبقيت على مقتضى
الاصل فى الاسماء انتهى اى من الاعراب قال العز ابن جماعة وفى هذا اشارة الى تحقيق نفيس
لما تلقيناه من الاشياخ من ان محل قول ايمة الاصول المانع مقدم على المقتضى اذا لم يتعدد
المقتضى والا فالمقتضى مقدم لسلامته من المانع انتهى وكان المراد بالمقتضى هنا المتعدد
الاسمية ولزوم الاضافة قوله وتبنى فى الرابعة قال الزجاج ما تبين لى ان س غلط الا فى
موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنايها اذا اضيفت قال
الشهاب القاسمى وقد يفرق بانها عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه

لافتقار المضاف الى المضاف اليه واما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر اشد تاثيرا من الخفى اى هو اظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه اقوى من الاحتياج اليه مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتامل اقول لا يخفى ان هذا يقتضى بناحيث اضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بنايها بما اذا اضيفت وحذف صدر صلتها فالظهر ما ذكروه قول بعضهم اعا بنيت والحالة هذه لانها كالمنقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام البنا وهو الافتقار الى جملة اما لفظا فلقيلم ما هى مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة لكون ما بعده فى اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد واما نية فلانه لا ينوى المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو موجود قوله تشبيها بالغايات لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف قوله وبها رد على ثعلب اى بالاية وبالبيت لانها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما ويمنع من استفهاميتها فى الاية ان ننزع ليس بفعل قلبى حتى يعلق وانما هو موصولة وهى المفعول وضمتها بنا لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة ويمنع من استفهاميتها فى البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة وله ان يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للمجرور بعلى محذوفا ايضا اى سلم على شخص مقول فيه اى فى طلبه ايهم افضل كما قيل فى ما الليلى بنام صاحبه واعلم انه كما ورد بالاية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث ذهبا الى ان ايا فيهما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول ننزع فى الاية محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذى يقال فيه ايهم اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزعن عن العمل لاجل الاستفهام ورد بما مر لكن نقل الرضى انه يجيز التعلق فى غير افعال القلوب نحو اضرب اواقتل ايهم افضل وقال انه ليس بشى لان المعلق يجب كونه فى صدد جملة والمنصوب بنحو اضرب اواقتل لا يكون جملة اى لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هى موصولة بعده ويبطل مذهبهما جميعا قوله فسلم على ايهم افضل فى رواية من رواه بضم اى لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته

قوله

قوله والمذهب الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع براسه وفي الكشاف
عند قوله تعالى مثل الذي استوقد نارا لان ال في الصفات بعض الذي وانه لكثرة
الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجملة كانهكوه بالحذف فحذفوا تارة اليا وحذفها
وتارة اقتصر والحلى ال قال الرضي والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام
الذي زايدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان حق الاعراب ان يدور على الموصول فلما
كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكاينة بمعنى
غير انتهى وبذلك يجاب عن استدلال المازني لكونه موصولا حرفيا والاخفش لكونها
حرف تعريف بان العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها
موضع قيل ويشكل على ذلك ان ال اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب
وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من
ذلك الا بان يدعى ان اللام تنزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع واحدا
معربا بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه بقي ان كون الكلمة على صورة الحرف لا
يقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناها وكونها في محل اعراب وقول ابن مالك مقتضى
الدليل ان يظهر اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن منع
من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتاثر بالعوامل فلما كانت صلة ال جيء بالاعراب فيه
على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بان حق الاعراب فيه ان يدوم على الموصول
والمجيء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في اي الموصولة وفي اللذان واللتان
واللذون على رأي من اعرابهن قوله في وصف اي مع وصف قوله كاسمي الفاعل والمفعول
اي المراد بهما الحدوث فان اريد بهما الثبوت كالمومن والصانع كانت ال الداخلة عليهما
حرف تعريف كما في الموصوف وقال ان كلام صاحبي المفتاح والكشاف يفصح عنه في غير موضع
اقول عند ارادة الثبوت يخرجان عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهة
كما يعلم من حد اسمي الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب
من رسالتنا الموضوعة في ذلك قوله كالابطح والاجرع يعني الاول في الاصل ذات ما ثبت
لها البطح ثم صار مختصا بالمسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى والاجرع معناه في
الاصل ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا
تنبت شيا قوله بدليل عود الضمير الخ اي والضمير بالاستقراء انما يعود على الاسما
وقول المازني يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان لحذف الموصوف مظان لا تحذف

فى غيرها الا ضرورة وليس هذا منها وبان حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر قوله لما مر اى من عود الضمير عليها قوله ولانها لا تؤول الخ اى ولو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقرا واللازم باطل قوله لعدم تقدم الخ اى لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز ورد ايضا القول بانها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترضى واليجدع قوله ولجواز عطف الفعل الخ نحو فالمغيرات صبحا فاثرن ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله وفيه انه يجوز عطف الفعل على اسم يشبه الفعل وان لم يكن ال وبالعكس كما قال فى الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا له بما من جملته فالق الاصباح وجعل الليل سكنا قوله وايضا لو كانت حرف تعريف الخ اجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال قوله من لا يزال الخ صدر بيت عجزه فهو حر بعيشة ذات سعة والشاهد فيه ظاهر اى الذى معه ومن مبتدا وخبره فهو حر ودخلت الفا لتضمن المبتدا معنى الشرط وحر بفتح الحا المهملة وكسر الرا اى فهو جدير بعيشة واسعة واعلم انه ينبغى بل يجب تقدير متعلق الظرف اسما ويستثنى من ذلك قولهم ان الظرف اذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم قوله من القوم الخ صدر بيت عجزه لهم دانت رقاب بنى معد والشاهد فيه ظاهر حيث وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدا ومنهم خبر اى من القوم الذى رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين مبقاه والباقى محذوف للضرورة قوله ضرورة فيه ان اللام دخلت على الاسمية فى غير الشعر على ما حكى الفرا ان رجلا اقبل فقال له اخرها هوذا فقال السامع نعم الهاهوذا قوله ما انت بالحكم الخ صدر بيت للفرزدق عجزه ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على ترضى وهو مضارع تنبيه قال الدمامينى فى حاشية المغنى ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغى ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة ال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور واما مع القول بان ذلك يجوز فى السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة فى هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعقبه الشمنى بقوله لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد ال ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم

قالو

قالوا ان صلة ال الفعل في صورة الاسم ولهذا يعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقعة
موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه
بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق
العارية كما في الاعجمي غير انتهى المراد منه وعليه فاذا قلت جا اليضرب فالفاعل هو
ال فقط وهي في محل رفع كما تفعل في قولك جا الذي يضرب وهو واضح ويلزم على كلام
الدماميني وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلا وذلك ممتنع ويوخذ مما قرره
الشمني ان صلة ال اذا كانت وصفا جملة في المغني وبه صرح صاحب المفصل وتبعه السعد
في المطول في بحث تقديم المسند اليه لكن رد ذلك السخاوي في شرح المفصل وتعقبه
الشهاب بن قاسم في حواشي ابن الناظم وذكر المص في حواشي ابن الناظم ان الوصف من
شبه الجملة وعلى كل فمقابلته للجملة وشبهها في قولهم صلة ال الوصف الصريح وصلة
غيرها جملة او شبهها باعتبار اللفظ فتفطن قوله على المختار في تفسير الضرورة
وهو انه ما لا يوجد الا في الشعر سوا كان للشاعر عنه مندوحة او لم يكن بخلاف
ما اذا فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ليمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرضي
حكومته وانما كان المختار التفسير الاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة اذ كل
ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره لكن يلزم تخيل الشاعر
جميع العبارات التي يمكن اداء المقصد بها ولا يخفى ما فيه قوله خاصة اي موصوليتها خاصة
بطي لانهم الذين يستعملونها كذلك وطي على وزن سيد ابو قبيلة من اليمن قوله من
العرب احترز به عمن تشبه بطي من المولدين قوله وبيري الخ الحفر معروف والطي
بنا البير بالحجارة والشاهد في ذو حيث جات موصولة بمعنى التي اي التي حفرتها والتي
طويتها وزعم ابن عصفور انه ذكر البير على معنى القليب قوله والمشهور عندهم
افرادها الخ اي في كل الاحوال ويظهر المعنى بالعايد وعدها من المشترك باعتبار المشهور
قوله ومنهم من يعربها الخ تشبيها بذي بمعنى صاحب بل حكي بعضهم ان هذه منقولة
منها لاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما قوله بل حرفين صوابه بل هما حرفان والنصب
يقتضي انه معطوف على الخبر فيكون النفي مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليستا حرفين
وهو غير صحيح قوله انما يكون في الاخر انظر هذا مع قولهم الجزء الاول من بعلبك
بني لانه وسط الكلمة الا ان يقال صيرورته وسطا بطريق العروض لا ينافي البنا قوله
فحسبي من الخ تقدم الكلام عليه قوله واستشكل الخ يمكن الجواب بما اسلفناه في

الاسما الستة وبان الافتقار الى جملة عارضة لزومها للاضافة فى المعنى فبقيت على
مقتضى الاصل فى الاسما وهو الاعراب قوله ومنهم من يصرفها ويعربها صرح فى ان
معنى تصريف ذو الطائية تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة الاعراب ومثله فى
الرضى لكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على ان التصريف يجرى على البنا ايضا ويوافقه
ما فى نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم من يصرفها ومن يعربها ثم الظاهر
على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع المونث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط
التنوين وان سقط فى ذى بمعنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة هنا الا ان يسلم ما
قيل ان ذو الطائية ملازمة للاضافة معنى ثم الظاهر ان كلا من التثنية وجمع المذكر
تختم بالنون فيقال ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين وانه على
لغة التصريف والبنا يكون كل من التثنية وجمع المذكر يعربان وان كان المفرد مبنيا
وجمع الذى مبنيا لان اعراب الجمع هنا حملا على جمع ذو بمعنى صاحب قوله محكى العموم
الجزاى يقوله ومن يستعمل ذو للجميع قوله بعدها اى واقعا بعدها قوله على الاصح
قال مقابله الصحيح فى ذا كونها للاشارة فلما دخلت عليهما وهى فى غاية الابهام جردتها
عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولتها ولا كذلك من لتخصيصها بمن
يعقل فليس فيها الابهام الذى فى ما قوله وقصيدة الخ الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل
من ذا بمعنى صاحب الذى اى من الذى قالها قوله امنت الخ عجز بيت صدره عدس
ما لعباد عليك امارة وعدس ان كان اسما للبغل فهو منادى حذف منه حرف الندا
وان كان زجرا للبغل فلا محل له من الاعراب وامارة بكسر الهمزة اى حكم مبتدا خبره ما
لعباد واحتجوا ايضا بقوله ثم انتم هولاى تقتلون انفسكم وبقوله وما تلك بيمينك
واجيب بان جملة تقتلون انفسكم وبقوله وما تلك بيمينك واجيب بان جملة تقتلون
حال وكذا بيمينك وجوز بن عصفور تعلق بيمينك باعنى محذوفا ولا ينبغى ان يعول
عليه لان اعنى متعد بنفسه لا بالبا قوله ولا حجة فيه لان الظاهر ان ذا اسم اشارة
بدخول دخول ها التنبيه على مبتدا وطليق خبر وتحلين حال من ضميره والتقدير
وهذا الطليق محمولا لك او خبرا اول وطليق خبر ثان وهو الظهر لان طليقا صفة مشبهة
وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المص فى
حواشى الالفية وهذا يعنى ما قيل فى تخريج البيت وان ذا للاشارة لا يمشى لان الطليق
المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه وهل لاحد ان يقول

هذا

هذا انظير من كتب كتابا فاعرضه على اخر فقال له ما فهمت هذا الكلام فقال الذي كتب
هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك الكتاب خطه انتهى وفي شرح الالفية للجلال
السيوطي وقال السراج البلقيني تجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غير ان
تجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على حد قوله فوالله ما نلتم ولا نيل منكم
بمعتدل وفق ولا متقارب اي ما الذي نلتم قال ولم ار احدا خرجه انتهى اقول نص
في المغني على ان حذف الموصول الاسمي مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكن
شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر وانت خبير بان المقصد تخريج
البيت على طريق البصريين قوله بل جميع اسما الاشارة الخ قد قدمنا انهم احتجوا بما
ظاهره مجي هولا وتلك من الموصولات قوله وابلغ من ذلك الخ من الموصولات عندهم ايضا
الاسما المضافة نحو باء ارمية بالعليا فالعليا صلة لدار ميه والنكرة الواقعة بعدها
نحو هذا رجل ضربته فضربته صلة لرجل قال ابو حيان ولينظر على مذهبهم في
الاسما المذكورة هل هي مبنية او معربة وعلى الاعراب يشكل بان سبب البنا موجود
مع عدم المعارض قوله لعمري انت البيت الخ كان الداعي للكوفيين على جعل البيت في
هذا البيت اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن انت على الظاهر من جعله اسما معرفا
بال ويمكن ان يجاب بانه على الحكم حذف مضاف اي انت صاحب البيت ونحوه وقوله
واكرم فعل مضارع واهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح اي انت الذي اكرم
اهله لان الصلة لا تكون الا جملة فما في بعض النسخ من ضبطه على صيغة افعل التفضيل
واضافته الى اهله ليس كما ينبغي فتدبر قوله دالا على الاستفهام فيه ان الالغا لا
لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني ان لها حين الالغا معنيين احدهما الاستفها
والثاني ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفا وعليه بيت الكتاب دعي ماذا
علمت سا تقيه فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم قال السيرافي وابن خروف
موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكره بمعنى شي لان التركيب ثبت في الاجناس دون
الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح له لقلته حتى قيل انه لا يوجد الا في الشعر قوله لا
يعمل فيه متقدم بذلك رد ابن عصفور ركون ماذا في قوله دعي ماذا علمت مفعولا لدعي
بنا على انها للاستفهام لكن صرح بعضهم بان ماذا من بين ادوات الاستفهام مخصوصة
بجواز عمل ما قبلها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه واستشهد عليها
بقول عايشة رضي الله عنها في حديث الافك اقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله

عنهم فكان ماذا لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه
قوله فذا غير ملغاة لانه بدل من ما وهو مبتدا او ذا وصلته خبر قوله كانت ملغاة
لانه ح بدل من ذا لانه منصوب على انه مفعول مقدم قوله مع دخول الجار الجار اى
لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان الاستفهامية اذا
دخل عليها الجار حذفت الفها لتطرفها فرقا بينها وبين الموصولة نحو عما يقولون ولان
الصلة والموصول كالاسم الواحد الا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم واقول اذا خرج من نخطه
نحذف الالف مع كون ما مركبة مع ذا قوله وكذا ان كانت للاشارة الخ تلخص مما ذكره الش
ان ماذا لها ثلاث استعمالات وبقى عليه رابع وهو احد قسمى الالغا وهو ان يكونا اسما واحدا
موصولا وقد ذكرناه وتفصيل ذلك يطلب من المغنى وحواشيه قوله لانها ح تدخل
على المفرد اى وهو لا يكون صلة لغير ال قال الناصر اللاقانى لا يخفى ان ذا مشتركة
بين الاشارة والموصولية وقد نص الاصوليون على اطلاق المشترك على معنييه معا
حقيقة على الصحيح فاشتراط ان لا تكون للاشارة انما يبنى على المرجوح اذ لا استحالة في
اجتماع معرفين على شى واحد باعتبارين مختلفين اقول الاشتراط المذكور ليس مبنيا
على ما ذكر لان الموصولية توصل بالجمل وما بعدها الموصولية توصل بالجملة وما بعد
الاشاديه مفرد كما يوخذ من كلام الش فتدبر قوله وشرطها الخ قال بن مالك في شرح
الكافية ولا توصل بجملة لا تجهل معناها احد نحو جا الذى حاجباه فوق عينيه قوله خبرية
لانه تجب ان يكون مضمون الجملة محكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل
الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قوله وانى لراج نظره قبل التى
لعلى وان شطت نواها ازورها فعلى اضمار القول اى التى اقول او الصلة بجملة ازورها
وخبر لعل محذوف كذا في المغنى في بحث الجملة المعترضة وقال في حواشي الالفية وقوله
قبل التى لعلى وان شطت نواها ازورها عندى كقولهم ان جيتنى لاكرمنك يعنى انه
في نية التقديم في قوله لاكرمتك على ما قبله وهو ان جيتنى على تقدير حذف شى
مدلول عليه بالموخر واصله قبل التى ازورها ولكنه قدم الترجى واما تقدير القول
فلا يذ وقد ما قل وتقع القسمية صلة نحو وان منكم لمن ليبطين فهى مستثناة من الانشائية
وقيل الصلة جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فلم تذكر لذاتها
بل لتقوية ما بعدها وتاكيده ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على انها منها فلا
يوصل بها لانه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه

ففيه

ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح قوله وهى المحتملة الخ مر
فى تحت الكلام ما يتعلق به قوله فيحسن ابهامها لا يخفى ان المبهمة ضد المفصلة
والمجهولة ضد المعهودة فاستثنا المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغى اذ
المبهمة معلومة للمخاطب على الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه ان
يقول معهودة مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب
باعتبار الصلة فلا ابهام قلنا ذاك بالنظر الى اصل الوضع لكن قد يعدل عنه كما
فى المعرف بلام العهد الذهنى قيل ووردت ايضا غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعا
واتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة وكون الناس توقد بالناس والحجارة غير
معلوم عندهم وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من اهل الكتاب او من
النبى صلى الله عليه وسلم او سمعوه قبل هذه الاية من اية التحريم لاحتمال تقدم نزول
اية التحريم وان كانت سورة مدنية لا لانها مكية كما يقتضيه قول الزمخشرى فى
توجيه تعريف النار فى سورة البقرة وتنكيرها فى سورة التحريم ان الاية فى سورة
التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جات فى سورة
البقرة مشارا بها الى ما عرفوه انتهى فقد اعترضه الجلال البلقينى بانه يلزم عليه
ان تكون سورة التحريم مكية وليس كذلك لانها مدنية والبقرة مدنية قال والعجب ان
اباحيان تبع الزمخشرى فى سورة البقرة مع جزمه فى سورة التحريم بانها مدنية
ولم يستثن منها الاية المذكورة ولا يقدم الاستثنا الا بنقل ويدل على انها ايضا
مدنية نزولها فى شرب العسل عند زينب بنت جحش وتظاهر عايشة ايضا فلم تنزل فيه
الاية ولا معارضة بينه وبين القصة الاولى خلافا للنووى فى شرح مسلم لان القضية
متعددة والاولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شى ولذا ثنى الضمير فى ان
تتوبا وان تظاهرا قوله فلا يقال جا الذى لكنه الخ ولا جا الذى حج ابوه قايم لانه فيه
استعمال حج من غير تقدم مغيا وقس ما اشبهه قوله غالبا من غير الغالب ما اشار
اليه بقوله وقد تخلفه الظاهر وبقوله اجاز ابن الضايع قوله طبق الموصول المراد
بالمطابقة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث تجوز الامران او يتعين احدهما على ما
ياتى قوله ليربطها بالموصول لان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو او سببه
فلا بد من ذكر نايب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نايبه وذلك

هو الضمير ولو لم يذكر فى الصلة لبقى الحكم اجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها قوله
وقد تخلفه الظاهر ليس هذا تكرارا مع قول اول الباب او تخلفه فان المراد تخلف
العايد هو الاسم الظاهر اذلم يستفد من ذاك قلة وجود الخلف قوله سعاد الخ صدر
بيت عجزه واعراضها عنك استمر وزادا ومثله وانت الذى فى رحمة الله اطمع قال
بعضهم وسن لا تجيز هذا فى خبر المبتدا فاحرى ان لا تجيزه فى الصلة قوله ولا بد
للموصول من الصلة اى ملفوظة او منوية بدليل قوله وتجوز حذفها الخ وانما افتقر
الموصول اليها ليتعرف بالعهد الذى فيها كما مر قوله وسن تاخرها عنه الخ فلا تجوز
تقدمها ولا شى من اجزايها على الموصول لان الموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها
تحقيق ان يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شى يتعلق بها واما وكانوا فيه من الزاهدين
انى لكما لمن القالين انى لكما لمن الناصحين وانا على ذلكم من الشاهدين فحرف الجر
فى ذلك وامثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة والتقدير مثلا زاهدين فيه من
الزاهدين لا اعنى من الزاهدين كما يقول المبرد لان اعنى لا يتعدى بحرف الجر وصلة
من الزاهدين صفة لزاهدين موكدة كما تقول عالم من العلما او صفة مبنية اى
زاهدين بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا فى الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريقا
فى الزهد بحيث يعد فى الزاهدين اذا عدوا او يكون خبرا ثانيا كل محتمل وذهب ابن
الحاجب فى الامالى الى ان الظرف فى ذلك كله متعلق بنفس الصلة لان ال لما كانت
صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التى لا يمتنع التقديم
فيها ولهذا فارقت غيرها فجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد
قوله ولهذا سمى ناقصا لاجل ان الصلة من كماله الخ قوله ولا تجوز الفصل بينها وبينه
بفاصل وكذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض والمراد فاصل اجنبى ومنه
تابع الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كمعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذى
اياه ضربت ومثله الجملة المعترضة كقوله ذاك الذى وابيك يعرف مالكا لانها تفيد
الكلام تقوية فليست كالاجنبى الفاصل وشذ الفصل بالاجنبى كقوله وابغض من وصفت
الى فيه لسانى معشر عنهم اذود فالى متعلق بابغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها
وهما لسانى وفيه وهو اجنبى من وصفت الذى هو الصلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف
الى الموصول وهو ابغض والاصل تاخيره بعد لسانى اى وابغض من وصفت فيه لسانى

الى

الى معشر ويستثنى من الموصول ال فلا يفصل من صلتها ولا بغير الاجنبى كالمعمول كالموصول
الحرفى **قوله** وتجوز حذفها الخ عبارة التسهيل وقد تحذف ما علم من موصول غير الالف
واللام ومن صلة غيرهما انتهى وفيها استثنا الالف واللام من الموصول وصلتها من الصلة
واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبارة الشرح لا تفيد هذين الامرين ثم ان
هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاخفش ومذهب البصريين المنع وما ورد
مخصوص بالشعر واما قوله تعالى امنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم فانزل اليكم معطوف
على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا واحدا لان المراد كل مكتوب
والالف واللام فى الكتاب للجنس لا للعهد ومراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب
فقد التزم حذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التى اذا قصد الدواهى ليفيد حذفها
ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ابهامهما
مهما بغير صلة مبينة **قوله** جاز فى العايد وجهان يستثنى منه ال فيلزم فى ضميرها
اعتبار المعنى كما فى الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لانهم لما نزلوا صلتها
منزلة الموصول فى الاعراب نزلوها منزلته فى المعنى والمراد بالعايد ما يعود الى الموصول
المذكور سوا كان هو العايد اصطلاحا او كان غيره ولا تخص هذا الحكم بالموصول بل كل
شى له لفظ ومعنى متخالفان تجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو كم وكاى ومن وما الشرطيتين
واعلم انه قد تجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال فى الجامع فتقديم
مراعاة اللفظ نحو بلى من اسلم وجهه الاية اولى من تاخيرها نحو لانت الهلالى الذى
كنت مرة سمعنا به انتهى اى فراعى معنى الذى فقال انت بالخطاب ثم لفظه فقال به
بالغيبة وفى التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو موضوع المسيلة فالاولى
التمثيل نحو قوله تعالى ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم
ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا وبه يعلم ما فى قول العلامة
القرانى ولم يجى فى القران البداة بالحمل على المعنى الا فى موضع واحد وهو قوله تعالى
وقالوا ما فى بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على ازواجنا فانث خالصة
حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى وقد يقال كلام القرانى فيما اذا
لم يكن الا مراعات لفظ ومعنى مرة واحدة وهنا روعى اللفظ مرة اولا فى يشترى
ثم المعنى فى اولئك ثم اللفظ فى عليه ففى الحقيقة المتقدم مراعات اللفظ تامل وفى
التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر

اللفظ بعد ذلك وفي شرحه للدماميني والرضي ما ينبغي مراجعته قوله ولا يقال من
سالك اذ لو لم تلحق علامة التانيث مع ارادة المونث حصل الالباس بالمذكر فان قيل
الالباس بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف يمتنع فهلا روعي دفعه اجيب بان في الاية
ما يدل على المراد كما يظهر بالتامل في سياقها فلا لبس قوله او في نحو من هي حمرا الحر
لانه لو قيل من هي حمرا امك او من هو حمرا امك لزم الاخبار في جملة الصلة بالمذكر عن
المونث وبالعكس ولو قيل من هو احمر امك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول
كشي واحد فكانك ح اخبرت عن موصول مذكر عن مونث وظاهر اطلاقه انه لا فرق في الواقع
خبرا في جملة الصلة بين ان يكون مما لا يستوي فيه المذكر والمونث او مما يستوي واجاز
ابن السراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوي فيه المذكر والمونث نحو من هو محسن امك
لان محسنا شبيه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من العلامة
وهو مردود بانه قريب في القبح من قولنا من هي احمر امك نعم قال في التسهيل انه في حذف
هي سهل التذكير فتقول من محسن امك اذ ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها قال
بعضهم وينبغي ان يجوز عنده من هي ظريف ومن هي كريم امك لشبه كريم وظريف
بجريح بل يلزمه ان يجيز من هي احمر لشبهه بمن هو افضل لكنه منعها واعلم ان
المص في الجامع ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز
اجتماعهما وضم اليها مسئلة اخرى واشار لصحة كلام ابن السراج فقال ويمتنع اي من جواز
اجتماع الحملين ما ادى الى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو من كان يقومان اخواك خلا
الا من كان هو دا او الى ايقاع ما لا يونث بالتامن وصف خاص بالمذكر على المونث او بالعكس
نحو من كانت حمرا اي شيخا جاريتك ومن كان احمر وجوزا امك انتهى قوله سابق اي
سابق على الضمير سوا سبق على الموصول كما في البيت اولا كقوله تعالى ومن يقنت منكن
لله ورسوله وتعمل صالحا فيمن انث تعمل وانما اختير مراعاة المعنى ح لما حصل من
الاعتضاد الذي قوى جانبه ولكن لم ينشا عن ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة
الوجوب قوله كقوله وان من النسوان الخ فان قوله من النسوان عاضد لمعنى التانيث
في هي ويقال هاج البيت وكذا نضوح قوله ان كان فاعلا الخ ولا يجوز الحذف في نحو جا
اللذان قاما او ضربا بينا ضربا للمفعول ولا في نحو جا الذي القايم هو ولا في نحو جا الذي
ان عرا هو ولا في نحو جا الذي ما هو منطلقا ولا في نحو جا اللذان كانا منطلقين لان
الفاعل ونايبه لا يحذف فان كون الضمير خبر مبتدا قليل فلا يكون الضمير خبر مبتدا قليل

فلا

فلا يكون الضمير خبر مبتدا على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل تحمل على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدا واسم الناسخ كالفاعل كذا قالو برمتهم قال شيخنا العلامة العيني انت خبير بان الفاعل يحذف في مسايل فينبغي تقييد عدم حذف الموصول اذا كان فاعلا بغيرها اخذا من التعليل وان اقتضى اطلاقهم خلافه فيجوز جا الذي ضرب زيد حسن على انه مصدر مضاف الى المفعول اى الذي ضربه زيدا حسن فضرب مبتدا مضاف الى الفاعل وهو الها العايد على الموصول وزيدا مفعول وحسن خبر فليحرر قوله ان اخبر عنه بمفرد احترز به عن نحو جا الذي هو يقوم او هو في الدار او هو عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة فلم يكن فيما ابقى دليل على ما القى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح لان تكون صلة لعدم العايد وبه صرح بعضهم قوله ولم يكن بعد نفي الخ احترز به عن جا الذي ما هو مسافر والذي ما قايم الا هو والذي انما في الدار هو والذي زيد وهو منطلقان والذي هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده في الاول من هذين يودى الى بقا العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى وحذفه في الثاني يودى الى وقوع حرف العطف صدرا ويشترط ايضا ان لا يكون بعد لولا نحو جا الذي لولا هو لقمت لان الخبر بعد لولا محذوف فلو حذف المبتدا وقع الاجحاف قوله الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول على الخبر كالاية او تاخر نحو ما انا بالذى قايل لك سوء وانما لم يشترطوا الطول في صلة اى لان ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قايم مقام الطول قوله وهو نحو الذي في السما اله اى لطول الصلة بالعطف وبالمعمول وانما احتيج الى الاضمار في الاية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير البتة او مبتدا ففي الظرف ضمير للمبتدا لا للموصول قال في الباب الثامن من المغني ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبر ليلا يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عايد ان عطف قوله قليل شاذ لو اقتصر على قوله شاذ كفى وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضة شاذ انتهى

عايدم

ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذى احسن بضم النون اى على الذى هو احسن دينا وارضاه وقيل الاية مما طالت فيه الصلة اى على الذى احسن من غيره قوله لا سيما زيد بالرفع اى بناء على ان ما موصولة لا نكرة موصوفة والاصل لا مثل الذى هو زيد لا مثل شى هو زيد قوله ان كان منفصلا لم يجز الخ فلان المنفصل قايم بنفسه يجرى مجرى الظاهر وايضا لو حذف فاتت فايدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام كما قال فى التصريح والمحذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى رتبة فى ضمير الغيبة وهو قليل انتهى وانت خبير بان هذا انما يصلح حكمة لتقديره منفصلا لا لحذفه الا ان يقال مراده ان هذا المنفصل فى قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خيفة ما ذكر وهو امر لفظى فليتامل وهذا ينبنى على مسئلة هى ان المنفصل هل يمتنع حذفه مطلقا او ان كان لغرض معنوى كالمحصور فى قولك جا الذى لم اضرب الا اياه والمخصوص كقولك جا الذى اياه لم اضرب لا نحذف الاولى يستلزم حذف الا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه من غيره والثانى مفوت للاختصاص لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره موخرا ظاهر التعليل الاول وهو ظاهر اطلاق التسهيل وشروحه والاوضح وظاهر التعليل الثانى الثانى وبه صرح فى الجامع فقال وهو اما متصل او منفصل لغرض لفظى نحو فاكهين بما اتاهم ربهم انتهى اى بالذى اتاهم اياه ولا يقدر اياه هو لما فى التصريح فالفصل فى ذلك لرفع تنافر اللفظ ومجه وصرح الرضى بان الممتنع حذفه هو المنفصل لا لفظ قوله متعينا للربط كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى ضربته فى دارة زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالمجرور ولا يدرى ح اريد المضروب ام غيره وبذلك تعلم ان محل الامتناع اذا اريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم فى المقام وقول المص فى الحواشى وفيه نظر فانه متى كان العايد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ووجه دفعه ان صلاحية المجرور للربط بحسب الظاهر لا ينافى تعين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام قوله وناصبه فعل تام او وصف لان الضمير ح فضلة وخرج بالتام الناقص نحو جا الذى ليسه زيدا وكانه زيد وينبغى اعتبار التمام فى الوصف وخرج بالفعل والوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضليته ولعدم استقلال الحرف بدونه لانه لم يحذف معه وعدم ما يدل

عليه

عليه ان حذف معه ولا يشكل على ذلك تجويزهم في اين شركاى الذين كنتم ان يكون التقدير تزعمون انهم شركا لان الذى اعتمد بالحرف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شى تجوز تبعا ولا تجوز مستقلا كحذف الفاعل تبعا للفعل فى زيدا ضربته هذا ولقايل ان يقول محل ما ذكر من الشروط اذا لم يكن العايد بعض معمول الصلة والا جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو ابن الرجل الذى قلت تريد قلت انه يا تى او نحوه نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب شروطا منها ان يكون غير متبع فلا يجوز الحذف فى نحو جاء الذى ضربته نفسه او وزيدا قوله غير صلة ال العايد اليها نحو جاءنى الضاربه زيد فلا تجوز حذفه لخفا موصوليتها والضمير احدا لدلايل عليها واحترز بقوله العايد اليها عما لو عاد لموصول قبلها نحو جاء الذى انا الضاربه فان العايد المنصوب ليس عايدا لال بل للذى فلا يمتنع حذفه والعايد لال الضمير المستتر فى الوصف قوله المنصوب لاحاجة اليه لانه موضوع المسلة قوله ما عملت ايديهم مثال لما نصبه فعل قوله ما الله موليك الخ مثال لما نصبه وصف غير صلة ال وهو صدر بيت عجزه فالذى غيره نفع ولا ضررا فما موصول اسمى مبتدا خبره فضل والله موليك صلة ما والعايد محذوف قوله واما قوله ما المستقر الخ جواب عما يقال ان هذا البيت حذف فيه العايد المنصوب بوصف هو صلة ال وتقرير الجواب ان البيت شاذ فلا يرد نقضا وعجز البيت ولوانيح له صفو بلا كدر والمستقر بمعنى المستخف اسم ما ان قدرت حجازية وخبرها المحمود وان جعل قدر والمعنى ليس الذى استخفه الهوى محمود عاقبته ولو قدر له صفو خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف فى البيت بان يقال فى مستقر ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول والمستقر بمعنى المختبر قوله كثيرا لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصريفهم فى معموله بالحذف قوله كما توهمه عبارة الالفية توهم ايضا التسوية بين الوصف الذى غير صلة لال والذى هو صلتها مع ان منصوب صلة ال لا يحذف وما ذكره الشم من قلة حذف المنصوب بغير صلة ال هو ما فى الاوضح وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطى صريح فى تسليم كثرة حذفه قوله وصفا عاملا اى ناصبا للعايد تقديرا بان توجد فيه شروط العمل لان اضافته كلا اضافة فالضمير فى محل نصب فهو مثل المنصوب فى المعنى قوله ليس اسم مفعول لو قال بدله وليس نايبا عن الفاعل كما عبر فى المختبر كان اولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى الى اثنين او ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نايبا عن الفاعل فلا يمتنع حذفه قوله فاقض ما انت قاض

اى ما انت قاضيه يجوز عند الرضى ان يكون الاصل قاض اياه لانه انما يمتنع حذف المنفصل الواقع بعد الا وقولهم متى تاتى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصنف فى الحواشى وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية اى اقض قضاءك او مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا قوله ما الله صانع اى ما الله صانعه قوله ان تعين للربط لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وربما حذف وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد اى مررت به وان احتمل مررت له او معه ومذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سن والاخفش حذفهما معا اذ حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها قوله وكان الموصول الخ ستاتى امثلتها على الترتيب واعلم ان هذه شروط للحذف القياسى فلا يرد على ما قالوه نحو ذلك الذى يبشر الله عباده حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لان الحذف فيه جائز غير قياس وانما كان جائزا لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ونازعه ابو حيان بانهم انما ذكروا ذلك فى الخبر لا فى الصلة فلا يذهب اليه الا بسماع ولا ينبغى القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذى فى الاية موصول حرفى ولا حذف وانما كان فى حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لان الضمير عبارة عن الموصول والجار لهما من جهة المعنى واحد فاذا حذف الجار مع المجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وما كانه بدل عنهما قوله والمضاف للموصول اى لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف بالموصول كذلك نحو مررت بغلام الرجل الذى مررت به قوله او الموصوف بالموصول انما اقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه فى المعنى قوله معنى اى سواء تماثلا لفظا اولا وقوله ومتعلقا اى لفظا ومعنى او معنى فقط نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك انا اشرب بالماء الذى شربت منه فان كلا من الباء ومن للتبعيض فهما متماثلان معنى ومتعلقا وان اختلف لفظهما وقال المرادى وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط المثلية فى اللفظ وكان الشيخ لم يعتبره لانه كما ظاهر كلامهم تخالفه كيف وقد مثلوا بمثل فيه الا ان منها بالذى انت بائع ومثله فى الالفية بمر بالذى مررت وجوزوا فى الاول ان يكون مبنيا للفاعل وان

يكون

يكون مبنيا للمفعول قوله اى منه ولا يقدرون تشربونه اذ الذى يستقر مشروبا لهم لا يشربه
احد قوله لا تركنن الخ قايله كعب ابن زهير والامر الفرار من القتل ويعصر بمهملات
بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهله قوله بالذى مررت
به التمثيل به اولى من التمثيل بمر ليكون اختلاف الجار بمعنى الحذف فانه فى مر ممتنع لذلك
ولان المجرور نايب عن الفاعل والغرض عدم تداخل امثلة المنع قوله لانه احد
الحرفين للسببية اى والاخر للالصاق قوله او كان محصورا لان حذفه ح يفسد
المعنى قوله او نايبا عن الفاعل لان نايب الفاعل لا تحذف مع ان نايب الفاعل فى المثال
المذكور انما هو الجار والمجرور قوله او حذفه ملبسا كرغبت الخ فانه لو حذف لتبادر
الى الذهن ان المحذوف عنه قوله لم تجز الحذف اجاز ابن مالك فى الكافية حذف العايد
المجرور بحرف جر مثله عايد على الموصول بعد الصلة كقوله ولو ان ما عالجت لين
فوادها فقسا استلين به لكان الجندلا اى عالجت به وذكر غيره انه ضرورة قوله
من حيث هو لا من حيث كونه مجرورا اى سوا كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا قوله
فانها جامعة للشروط فيه ان من جملة شروط حذف المنصوب ان يكون ناصبه فعلا
او وصفا والمجرور ان يكون الموصول او المضاف الى الموصول او الموصوف مجرورا بمثل
ما جر به العايد واعتذر بعضهم عن تركها بانه يلزم ان يذكر هذا من الشروط ما
هو خاص بهذا الباب وقد علم ان كل ما اوقع فى لبس امتنع حذفه وان نايب الفاعل
كالفاعل فى احكامه ومنها امتناع حذفه وان الفضلة اذا حصرت امتنع حذفها
قوله اى تتم بها الفايدة اى بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو جا الذى بك وجا الذى
امس من امثلة غير التامين تتم به الفايدة اذا لوحظ ان التقدير حصل بك واستقر
امس وقال ابو حيان ضابط التمام ان يكون تعلقهما بالكون العام تحصل به فايدة
نحو زيد فى الدار وزيد عندك قوله بما لا يكون كذلك اى تاما فلا يقال مررت بالذى
اليوم ولا بالذى فى مكان لان الصلة اتى بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للابهام
حتى تحصل له البيان ولا يقع البيان بهما اذا كانا ناقصين قوله وشبهه من حصل وثبت
ونحوهما مما سموه كونا عاما او مطلقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل تجب
ذكره ما لم يعمل مثله فى الموصول نحو نزلنا الذى البارحة او فى موصوف بالموصول
نحو نزلنا المنزل الذى البارحة وبحث بعض المتاخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما
اذا لم يقم الدليل عليه والا لم تجب ذكره كما يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد

فتقول بك زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وهو قياس ما ذكروه فى خبر المبتدا من محذوفا والعايد عليه المنتقل الى الظرف نحو جا الذى عندك او فى الدار اوما لابسه فاعله نحو جا الذى عندك اخوه والذى فى الدار ابوه قوله لافراده قال فى المغنى قال ابن يعيش وا غا لم يجز فى الصلة ان يقال ان نحو جا الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراة بعضهم تماما على الذى احسن بالرفع لقلة ذلك والمراد هذا قال الدماميني ينبغى ان يعلل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان لا يكون الباقى صالحا للوصل به وهو مختلف فى قولك جا الذى فى الدار ضرورة انك اذا جعلت الجار والمجرور محذوفا كانت قد حذفت مع صلاحية الباقى للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير من التعليل بقلة ذلك والمراد هذا المعرف باداة التعريف قوله اى اداة التعريف اى اللتى واداة التعريف تنصرف الى ال فهو فى حكم المقيد فلا يقال ان هذا الاطلاق فى محل التقييد قوله وهى تحالفه الخ حاصل قوله ان ال بجملتها تعرف وان الهمزة زايدة لا اصلية وفى صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان ال بجملتها تعرف الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زايدة الا ان تجاب بان المنافى لوضع ال للتعريف كون الهمزة زايدة على حرف التعريف لا زايدة فى حرف التعريف بمعنى انها ليست حرفا اصليا بدليل سقوطها ولذلك نظاير منها استفعل فانها موضوعة للطلب مع ان الهمزة والسين والتا فيه زوايد ومنها لعل فانها موضوعة للترجى مع ان لامها الاولى زايدة ومنها العلم الذى قارنته ال وضعه فانها زايدة فيه قوله واستدل على صحته بوجوه قال الشيخ عنه قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير احدها تصدير زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثانى وضع الحرف مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك والرابع لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترز باللزوم ونفى السبب من همزة ايمن فى القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها لئلا ينتقل من كسرة الى ضمتين دون حاجز حصين الخامس ان المعروف الاستغنا بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا شذوذا السادس انها لو كانت همزة وصل لم تنقطع فى قولهم يا الله ولا فى قولهم يا الله لافعلن قوله ونازعه ابو حيان الخ وذلك لانه اعتراض الاول بفعل

فان

فان اللام الاولى زايدة وفى الثانى بانه انما يلزم ش وانما يلزم من قال اداة التعريف اللام
وحدها والثالث بانه مشترك الالزام لانه عدم النظير يلزم على مذهب الخليل لانه لا يوجد همزة قطع
تلزم وصلها والرابع ان سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها والخامس بان افراد الهمزة وحذفها مع
اللام طريقان للعرب ليس احدهما شاذا وان كان الاقرار اشهر وقرابهما ورش والسادس بان
قطعها فى هذين الموضعين ليس بحجة لقلته وانما هو بالاكثر قوله وضعت ساكنة الخ فان قيل
فايدة وضع اللفظ ساكنا وساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام
فالجواب حصول الخفة فى اثناء التركيب بخلاف الهمزة مع سهولة الكلام قوله ورجحه ابن مالك فى
المنظوم وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف ما رجح فى ساير كتبه لانه تعهد
فيه تلخيص المفصل فاتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة فى ترجيح فتنبه لذلك قوله
وهو ظاهر عبارته هنا فيه ان كلام المص هنا صريح فى ذلك لقوله لا اللام وحدها
قوله فلا نظير لها بردم فى لغة من ضم الميم وقيل بحرفيتها قوله وتكون ال للعهد اى
لتعريف ذى العهد اى الشىء المعهود ففى كلامه حذف مضاف قوله التى عهد مصحوبها
اى عهد مدلول مصحوبها اى مسمى الاسم الذى صحبته قوله اما ذكرا وذلك بتقديم ذكره
صريحا كما مثل به او كناية كما فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فال فى الذكر اشارة الى ما سبق كناية فى
رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا قوله منكر الئلا يتوهم انه غيره لان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير
الاولى غالبا فانظر المغنى فى الباب السادس قوله او ذهنا ادرج هذا القسم اهل المعانى مع العهد
الذكرى تحت العهد الخارجى وجعلوا الذهنى ان يكون الاشارة باللام الى الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن بعض
الافراد ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذى ذكروا فى اول المفتاح انه ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم لها بانه
نكرة معنى لا لفظا ويحتمل ان تركهم له هنا لذلك اعنى كونه نكرة فى المعنى والكلام فى المعارف قوله او حضورا
ظاهر صنيعهم هنا ان مصحوب ال الحضورية كغيره مما عرف بال فى المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضى ما
نقله المص فى المغنى فى تمثال دو فى الباب الخامس فى جواب اشكال تجويزهم فى مررت بهذا الرجل كونه نعتا او بيانا والنعت
لا يكون اعرف من المنعوت والبيان لا يكون الا بالاعرف من ال اذا جعلت للحضور فمصحوبها بيان لان مصحوب ال
الحضورية اعرف من اسم الاشارة وان كانت للجنس فمصحوبها نعت فليحرر فلم ار من تعرض لذلك قوله او للجنس اى
لتعريفه قوله وهى التى لم يعهد مصحوبها اى مدلول مصحوبها اي مسمى اسم الذى صحبته قوله اي لا باعتبار شىء تفسير لقوله
من حيث هى ولا يخفى ح انه لا يلزم من عدم اعتبار الشى عدمه فصح جعل بعضهم العهد الذهنى باصطلاح المعانى
فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام ان المعرف بلام الجنس اى المشار به الى الطبيعة والحقيقة كما
قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده اما فى ضمن بعض الافراد كما فى العهد الذهنى او فى ضمن الكل كما فى الاستغراق

فصارت الماهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود واما يعتبر عدم الوجود خارجا كما فى قولنا الانسان
نوع او لا يعتبر الوجود والعدم اصلا كما فى المعرفات فان التعريف صادق على الافراد كلا وبعضا قوله
من الماتيل الذى فيه لحقيقة ما صدق عليه ما ولو مثل بالرجل خير من المرأة كان اظهر فان الحقيقة لا وجود لها فى
الخارج قوله المعروف اى لامر شئ اسمه ما قوله وهذه لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فنقض بنحو
ادخل السوق حيث لا عهد فى السوق خارجا وادخل سوقا فان كلا لا تخلف الذى فيه ليست للحقيقة بل المراد
بدخولها فرد مبهم ويستمر فى جوابه واعلم انه لا يصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعا لان النظر فيه الى
الحقيقة والماهية من حيث هى لا الافراد حتى يخرج منها فرد او اكثر قوله او الاستغراق افراده اى تعريف
الجنس الذى يراد به استغراق افراده بان يريد هو فى ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرقة فيما اذا كان مصحوبها
جمعا هو الاحاد لا المجموع على ما فى شرح التلخيص واستدل بصحة جاءنى القوم او العلماء الا زيدا وامتناع
جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل لكن فى التلويح فى بحث الفاظ العام انه يصح
الاستثناء فى قولنا جاء القوم الا زيدا مع انه لا يتناول كل فرد باعتبار ذلك المجموع لا يتصور بدون كل فرد
وبذلك قال السيد فى حواشى التلويح فى بحث الاستثناء ومما يؤيد ذلك انه يصح الاستثناء فى اسماء المعدود
د فى قولنا كلت الشاة الا راسها مع ان المستثنى جزء لا فرد فلا يلزم ان تبطل الجمعية ويكون استغراق
الجميع بمعنى استغراق المفرد قوله حقيقة حال من كل واعلم انه اذا افرد مصحوب الهذه فاعتبار لفظه
فيما له من نعت وغيره اولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ فى النعت نحو الجار ذى القربى والجار الجنب ولا
يصلح لها الا الاشقى الذى كذب وتولى قد يقال ان الذى فى ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى
كاهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد اهلاك الناس كل
دينار وكل درهم ولا دلالة له فى قوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على ذلك لان الطفل
يستعمل باصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ فى غير النعت نحو وخلق الانسان ضعيفا اى كل انسان فاعتبر
لفظه فى الحال الواقعة منه فافرد واما اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا ايها الانسان انك كادح ثم قال لتركبن
بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى واتى بضمير الجمع وان كان
مصحوبها مثنى نحو الرجلان الزيدان او مجموعا كقوله تعالى قد افلح المؤمنون لم يجز فيما له من نعت وغيره
الا اعتبار اللفظ قوله الا الذين امنوا قد بين الرضى المفرد والمعرف بلام الاستغراق يعم جميع المفردات
والمثنى يعم جميع المثنيات فلا يستثنى من المفرد فالمعنى ان كل انسان لفى خسر فى مساعيه وصرف عمره فى
مطالبه الا كل واحد من الذين امنوا قوله او لاستغراق صفاته اى لتعريف الجنس الذى اريد به استغراق صفاته
مبالغة فى المدح او الذم قوله وهى التى تخلفها كل مجازا اعترض بانه يصدق على الاستغراق العرفى
فى نحو جمع الامير الصاغة فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل الشمول بعض ما يصلح له اللفظ
وليست

ولیست ال فی الصاعقة موصولة بل معرفة علی ما مر عن السعد خلافا لما فی التصریح
واجیب بان الاستغراق العرفی مجاز بل حقیقة وبان الغرض من تفسیر الشیء قد
یکون تمییزه عن شیء مبین فیکفی ما یفید الامتیاز عنه فانه یجوز التعریف بالاعم عند الا دبا
قوله ای الجامع لصفات الرجال الخابیات لحامل المعنی المراد لا المدلول اللفظ
اذ مدلوله ان کل رجل مبالغة ثم التمییز فی انت الرجل علما ینافی ان الخصایص الجنس
علی الشمول اذ التمییز طابق الممیز امراد او غیره والممیز انما هو خصایص الجنس کالعلم و لکتابه
وغیرهما والتمییز نوع منه فالصواب ان ال فی نحوه للجنس ای الماهیة مبالغة فیه قال ع
فی تعریف المسند باللام وقد یقصد قصر الجنس تحقیقا نحو زید الامیر او مبالغة لکماله فیه نحو عمرو
الشجاع وقد یقال المراد بها الشمول خصایص الجنس باعتبار العنوان الذی عبر به عن مصیرها
وما یتلق به قوله فان الجنة هی الماوی وذلک ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه
فلو لم تکن ال فی الماوی نایبة عن الضمیر خلت الجملة الواقعة خبرا عن عاید المبتدأ قوله بغیر
الصلة تخرج نحو زید الذی ضرب الظهر والبطن ای الذی ضرب ظهره وبطنه ولکنهم لم یتعرض
لذلک فلم یقوم الاعذر بها مقام الضمیر واما قولهم ابو سعید الذی رویت عن الخدری ای عنه یقم
فلا یطرد قوله وجوز الزمخشری الخ فانه قال فی وعلم ادم الاسما کلها ای اسماء المسمیات فحذف
المضاف الیه لکونه معلوما مدلولا علیه بذکر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمی وعوض عنه اللام
کقوله تع واشتعل الراس شیبا قال السعد فلا احتاج الی هذا الحذف لتحقق مرجع الضمیر فی
عرضهم ولینتظم معه انبئونی باسماء هولاء ولم یجعل المحذوف مضافا ای مسمیات الاسما لینتظم
تعلق الانباء بالاسماء فیما ذکر بعد التعلیم ثم قال فقد نفی ان تکون ال نایبة عن المضاف
الیه فی قوله تع وان الجحیم هی الماوی فوجب ان یحمل کلامه هنا علی ان الاصل اسماء المسمیات ان
الاسما ارید بها اسماء معروفة معهودة فاتی بالتعریف اللامی قایما مقام التعریف الاضافی
ولیست اللام عوضا عن المضاف الیه توفیقا بین کلامیه قوله وابو شامة نیابتها الخ
فانه قال فی قوله بدأت بسم الله فی النظم اولا ان الاصل فی نظمی ولا یخفی ان
ما اجازه ابو شامة اجازه الزمخشری بل یقتضیه قوله کقوله تع واشتعل
الراس شیبا لان الاصل راس قوله وقد تکون الزایدة المراد بالزیادة
غیر المؤثرة للتعریف لا الصالحة للسقوط لانها قد تکون لازمة واللازمة
لا تصلح للسقوط فاندفع بذلک قول الدمامینی العلم هو مجموع ال وما بعدها
فهی کالجیم من جعفر ومثل هذا لا یقال انه زاید قوله کاللات فی جزم فی

النمر الخ بأن اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو مع قوله انه علم مونث محل نظر
ظاهر قوله ونحوه ادخلوا الاول فالاول اعلم انه قصد المتكلم به الاشارة الى الاول
في علم المخاطبين ثم الاول بعده في علمهما ايضا فاللام فيهما للعهد الذهني لا زيادة
ثم لما كان ذلك حالا والحال واجب التنكير اولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتبين
ومر الكلام على اول في المنع على الفهم قوله لغة حميرية اي منسوبة الى حمير قبيلة باليمن
وزعم بعضهم ان لغة ابدال اللام ميما مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها
نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال المص ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها
على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم الخ قوله ذلك خليلي الخ ذاك مبتدا خبره خليلي اي
صاحبي وسلم هنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي الحجارة كما في الصحاح قوله اضافة محضة
خرج ما اضافته لفظية كجاء ضارب زيد فانه في نية الانفصال قوله ولو بواسطة خرج الا
قولك جاء غلام ابيك فليس الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى
الضمير قوله كغير ومثل اي اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما لان صفات
المخاطب المشغل هو عليها معلوم متخاذا اريد كما لها لشخص او ثبوت اضدادها كلها لشخص فقد يتبين
ومثلها ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وقال ابن بري اذا اضيف غير
الى معرفة له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله
تع نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والجواب انه على البدل لا على الصفة قوله وانما هو كالعلم
يستثنى من ذلك المصدر المعرف المقدر من أن وانها فانهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغني
واقتضى كلامه انه في حكم الضمير سواء اضيف الى ضمير او غيره كما ستبينه في باب النواسخ فقولهم ان
المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما اضيف الى معرفة في رتبتها مخصوص بغير ذلك فتفطن قوله والا
لامتنع نحو مررت الخ كذا في شرح الشذور ولك ان تقول لا ينافي ذلك الجواز ان يكون نصا جاء بدلا لا نعتا
وقد ذكروا في باب النعت نحو بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك فليحرر قوله اذ الصفة
لا تكون اعرف من الموصوف وذلك لان الحكمة تقتضي انما جاء بدل فليكن هذا كذلك فليحرر
قوله اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف. ذلك لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو
اعرف فان اكتفى المخاطب فذاك والا اتى بالنعت والا زيادة من النعت ما يزيد به المخاطب معرفة وهو ظاهر
على راي الجمهور وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو اخص اي اعرف من المنعوت نحو بالرجل هذا كما يجوز
نعت الظرف بالاخص اي الاقل شيوعا نحو رجل فصيح واليه بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة
كما يوصف كل نكرة بكل نكرة فالمدعاة هب اليه الجمهور لا دليل عليه انتهى وقد تقدم فلينظر ما وجه ان المضاف
الى

الى الضمير فى رتبة العلم عند هولاء فلم ينقل عنهم خلاف فهذا **قوله** قال المصدر يدل على بطلانه ثم الحق
يقال مراده فى رتبة ما تحته ان كان له تحت والا فالمضاف اليه فى رتبة وصح فاغا وصفه بما هو فى رتبته لا باعرف
فتامله **قوله** لخذروف الخذروف بالذال المعجمة ما يديره الصبى وهو المراد بالولد يخيط فيسمع له دويًا
كذا فى الصحاح وذكر بعضهم انها خشبة مستطيلة فى وسطها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط انتهى

المبتدا والخبر

**باب** المبتدى والخبر **قوله** هو الاسم اى الصريح او المؤول ومنه تسمع بالمعيدى خير من ان
تراه لانه على تقدير ان وقيل ان اريد به مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه وهو اسم حكمًا فالاسم سم
اعم من الحقيقى والحكمى **قوله** المجرد من العوامل اللفظية اى لم يدخل عليه لفظ يقتضى العمل فيه واللفظية
صفة للعوامل المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظية بمعنى التلفظ او الجزئيات الى الكليات فاللفظ للفظ
بمعنى الملفوظ اى العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد ان التجرد
عن العوامل يقتضى سبق وجودها ولم يوجد فى المبتدا عامل يقتضى قط لانه بتسليم سبق ذلك قد ينزل الامكان
منزلة الوجود لضيق فم البئر واللام فى العوامل للجنس فيبطل معنى الجمعية فلا يرد ان التجرد نفى الوجود من حيث المعنى
فيكون المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظى ونفى الكل يوجب نفى العموم لا يفيد نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما ضعيف
اليه الكل بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجد البعض على ان نفى العموم يحتمل شمول العدم والاول ق
ويتعين الاول بالدليل كما فى ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة الاصطلاح هذا كلام نسلم ان التجرد بمعنى السلب السلب
البسيط وقد يمنع بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة هنا ايجابية واثبات التجرد عن جميع العوامل وان لا يوجد عامل على
سبيل عموم النفى واورد على الحد اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدا ولا يمكن الجواب فى لا بانها
بمنزلة الزوايد وان امكن فى ان لان لا تغير المعنى وان لا تغيره وانما هى مقوية له ولا يصح الجواب بان الصفة المرفوعة
محمولة على محل المركب من لا واسمها لا على الاسم وحده والمركب مجرد عن العوامل لان المركب يسمى باسم لا حرف مع اسم
الا ان يدعى انه صار بالتركيب كاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من اجاز رفع صفة الاسم اذا كان مضافًا ولا
يصح دعوى التركيب هنا وابطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بان القضية سالبة لا معدولة والوجه ان يجاب بان
كلا من اسم ان ولا باعتبار مجرد لان الحروف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب **قوله** او حكما لم يدخل
ما دخل عليه عامل زايد ومثله من ذلك قول العرب ناهيك بزيد بناء على ان زيدا مبتدا زيدت فيه الباء وناهيك
خبره وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن ان تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل ان يكون ناهيك مبتدا
وبزيد خبره ويحتمل ان الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك اى ناهيك حاصل
بزيد بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدا خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة
لخالق لا خبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت
التوصيف هنا لمجرد تصوير النفى لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يعرض ليعلم امتناعه وقال

الحلى بزيد كم هو الخبر فلعل محل ما ذكر اذا كانت هل مستعملة فى الاستفهام **قوله** مخبراً عنه او وصفاً الخ حال و معطوف
عليه من الاسم بنا على مجى الحال من الخبر او خبر لكان المحذوفة على خلاف المشهور واو للتقسيم والمراد ان المبتدا اما ذو خبر
وذو مرفوع يغنى عن الخبر فخرج نحو نزال لانه ليس واحدا منهما وكذا الاعداد المسرودة وعلم منه صحة ما اشترطه التجريد
فى الوصف بخلاف صنيع الاوضح فخرج من الحد نحو لاهية قلوبهم والمراد بالوصف ما ياتى والاولى اسقاطه وان كان ذلك انما يطرد
فيه لانه قد ياتى فى غيره نحو لا نولك ان تفعل فانهم اعربوا نولك مبتدا وان تفعل فاعله اغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان
الا انه قال المراد الوصف ولو بالتاويل ويدعى بان المضاف والمضاف اليه كالشى الواحد بمعنى انهم قالوا اقل رجل يقول ذلك
وجاز هذا لانه فى معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة نكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به فى التسهيل
واشار لقوله اخرا انها تحمل خبراً وقوله رافعاً اي من حيث انه وصف فخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجه وهو
مكتف به لان الحسن قام مقام موصوفه وهو الشى لكن رفعه له من حيث انه مبتدا لا من حيث انه وصف لا حاجة لذلك لان
مرفوع الوصف خبر لا مغنى عنه وقوله لما انفصل اى لاسم مستقل غير مفتقر الى الاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل فانه
لا يسد مسد الخبر فلا يقال فى قائم زيد وقاعدا انت قاعد مبتدا او الضمير المستتر فيه سد مسد الخبر قال المصرح فى الحواشى خرج
عن قوله لما انفصل حكاية المازنى اقائم اخوك ام قاعد انت فقاعد انت مبتدا لانه عطف بام المتصلة على المبتدا
وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتسعون فى الثوانى ثم قال وقد يقال ان التقدير ام هما
قاعدان وان المعطوف الجملة انتهى والوجه انه انما اغنى فيه فاعل المبتدا عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقييدهم بالبارز
جرى على الغالب او بناء على ان المراد البارز ولو حكما والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لامكان التنازع والعطف
ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو عبر بقوله لما استقل كان اظهر ليلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل
وذلك غير متعين اتفاقا بل صرح ابن الحاجب فى الامالى بان الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً وحكى الاجماع فى
ذلك لكن نسب للوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله واغنى اى ذلك المنفصل عن الخبر احترازا من نحو اقائم ابوه
زيد فقائم ليس مبتدا اذ لا يغنى مرفوعه وهو ابوه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة البناسة
بالضمير المفتقر الى زيد المعول عليه فيتعين كون زيد فى المثال المذكور مبتدا وقائم خبره مقدم عليه وابوه مرفوع بقائم
وفيه نظر اذا علم المرجع كما اذا جرى ذكر زيد فقيل اقائم ابوه اذ هو بمنزلة اقام ابو زيد وذلك يحسن السكوت
عليه قطعا والاغنا لا يستلزم ان يكون له خبر بالفعل بل يكفى فيه ان يكون له خبر بالفعل ولا بواسطة حصول
التمام به استغنى المبتدا عن ان يكون له خبر بالفعل والاستغنا بهذا المعنى صادق مع عدم الامكان فاندفع
انتقاد الدماميني فى شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا المبتدا الخاص خبر اصلا حتى يحذف ويغنى عنه غيره او يسد
مسده ولو تكلف له تقدير خبر لم يتات اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما وزعم بعضهم ان
خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم اخر انه الذى يليه **قوله** ليس
والخبر الخ اورد انه يلزم الدور اذ الخبر ح يتوقف على المبتدا والمبتدا يتوقف على الخبر لان فى تعريفه مخبرا عنه وهو مشتق

من

من الخبر واجيب بالمنع اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوى والتعريف صادق على نحو النار حارة فيه
لحصول الفايدة فيه باصل الوضع وعلى شعرى شعرى كانه يتاول شعرى الذى نعهده وعلى خبر المبتدا الثانى فى
لحصول الفايدة بحسب الاصل قيل ان يجعل جامد خبرا ولا يرد ان الجملة الواقعة خبر الاسناد فيها فلا يكون
فيه الفايدة التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب فى زيد يضرب ابوه لانه خارج بالحصر المتبادر من
التعريف وهو انه لا يكون لغيرهما مدخل فيه فانه مع انه حصلت به الفايدة مع مبتدا وليس خبرا بل
الخبر الجملة بقى ان مقتضى مقتضى نحو ذاهبة من زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل به الفايدة وحده مع
مبتدايه لاشتماله على ضمير الغايب قوله لمن يرى انه اصل المرفوعات من يرى ذلك سيبويه وجمهور وجهه انه
مبدو به فى الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل ومعمول
والفاعل معمول لا غير قوله نظرا الى انه اصلها عزى القول بذلك للخليل ووجهه ان عامله لفظى
وهو اقوى من عامل المبتدا وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدا كذلك والاصل فى الاعراب
ان يكون للفرق بين المعانى قوله لا يجدى فايدة نخفيه للدماميني بان فايدته تظهر او لوية
المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فنقول فى جوابه زيد فانه
يحتمل كونه مبتدا وكونه فاعلا فحينئذ يترجح تقديره ما قيل انه الاصل ثم اورد ان الترجيح هنا
بمطابقة السوال فانه جملة اسمية واجاب بانه اسمية فى الصورة وفعلية فى المعنى قوله وبين ذلك
وقد يقال لا مانع من تعدد المرجح فيكون الترجيح بالاسمية لا ينافى الترجيح بغيرها فتدبر قوله لمن
اعتقد عدم ايمانه اى كقول الشخص لمخاطب معتقد عدم ايمان القايل ما ذكر ولعل هذا مبنى على مذهب
من يشترط فى الكلام الفايدة الجديدة ولا يكتفى بالفايدة الوضعية والمقصود بيان الكلام المعتد
به لا مطلق الكلام قوله اصحها الخ ابهم المصنف الرافع ليكون جاريا على كل الاقوال قوله وهو
التجرد الخ مرفى رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد الاسناد الى غيره كالوصف
او اسناد اليه كالاسم وال فى التجرد للعهد اى التجرد المعلوم وهو تجرد الاسم عن العوامل
اللفظية حقيقة او حكما فدخل ابتدا والمبتدا المقرون بالحرف الزايد وما اشبهه وخرج تجرد
المضارع وقيل الخ ان تجرد للاسناد فهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان المضارع واقع مبتدا ويبقى
ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدا الذى لا خبر له ولا مرفوع يغنى عن الخبر نحو غير قايم الزيدان
واقل رجل يقول ذلك الا زيد قوله وصح رفعه الخ جواب عما اعترض به على القول بان الرافع
المبتدا واعترضه ابن عصفور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدا يجوز تقديم
الخبر عليه واجيب بان ذلك انما يوثر فيما يعمل بطريق التشبيه للفعل والحمل عليه وعمل المبتدا بطريق الاصالة وبان
المبتداء قد يرفع فاعلا نحو القايم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر ادى الى اعمال عامل واحد فى معمولين

رفعا من غير بنية ولا نظير لذلك واجيب بان ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة
لان طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر **قوله** عمل فيه عند طائفة اي وان كان الفعل لا يعمل في الفعل
لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه **قوله** واعلم ان الاصل في المبتدا ان يكون
معرفة واما الخبر فالاصل تنكيره لانه مسند فاشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما
من عوارض الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه عما يطرا ويحتاج الى علامة وهو التعريف وابقيناه
على الاصل وهو التنكير واما التعليل بانه مسند فينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند
لا ينبغي ان يكون مجهولا به وهو انسب في لكلام المسند اليه **قوله** والاخبار عن غير معين
لا يفيد اي غالبا واورد ان هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بان يكون معلوما بوجه ما بحيث
يفيد الحكم عليه والكلام في مبتدا مخبر عنه كما يدل عليه الكلام اذا الوصف الرابع لمكتفى به لا ينفك
عن كونه نكرة **قوله** تخصص بالحكم المتقدم اورد انه يقتضي ان يجوز الابتدا بالنكرة عند تقديم الخبر
وان لم يكن مختصا ويجاب بانه اذا لم يكن مختصا المتقدم تخصيصه ينفر السامع من اسماعه ويستمر
على نفس اعراضه لان الاسم لم يوضع اصالة ليسند اليه غيره فلا يكون نكرة متعينا الا ان يكون محدثا
عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت وحصاة سبحت فانه صحيح مع تقدم المبتدا النكرة المحضة
لان الحكم لما كان غريبا عارت النفس الى الاصغا فيحصل المقصود واما الفعل فوضع اصالة ليسند الى غيره
ولا يصلح الا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه بعلمه بانه حديث عن الاتي بعده فينتظره **قوله** وهذا وهم
اعترض بان الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل انما هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف
والتنكير **قوله** والفائدة تحصل ينبغي ان يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتاخره
عن الابتداء والشرط متقارن **قوله** في الغالب من غير الغالب انه لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما
في الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا مخصص لهذا قال ابن البرهان اذا حصلت
الفائدة جاز الاخبار سواء تخلص المحكوم عليه بشيء ام لا واستحسنه الرضي وقال ضابط
تجويز الجنان عن المبتدا والفاعل شيء واحد **قوله** اذا تخصصت اي تعينت وقل اشتراكها
وابهامها اعم من ان يكون التخصيص حقيقيا كما في النكرة الموصوفة او حكميا كما في النكرة المقدم
عليها حكمها **قوله** الى بضعة وثلاثين موضعا في الصحاح والقاموس هو كل ما زاد على العقد
الثاني وهو مشدد الياء وتخفف وهو واوي العين من ناف ينوف **قوله** وذكر بعضهم لخ
هو ابو حيان قال في منظومته وكل ما ذكر في التفتيش يرجع للتخصيص والتعميم وذكر المص في الشرح
عقبه قوله فليتامل ويحتمل ان مقصوده التوصية على الاعتبار بذلك لما في رجوع كثير منها
الى ذلك من الخفا وان يكون مقصوده التنظير فيه من التكلف والاذ بجزمه في المتن الاول واوره

ان العموم

لعموم

ان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص واجيب بانه ليس المعنى بالتعميم ما هو ضد الخصوص وهو ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسائرها حتى لزم بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبئ عنه قول الشيخ الآتي فاشبهت الخ ولا شك ان بذلك ينقطع الاحتمالات ويتعين المحكوم عليه كل فرد قوله ان عم الخ اي بذاته كاسماء الشروط والاستفهام او بغيره كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الانكاري سواء كان العموم شموليا او بدليا كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لانه عموم متوهم بخلاف ما فيما ذكر فانه نص قوله فاشبهت المعرف بال الجنسية عبارة التصريح الاستغراقية وهي اظهر لان الجنسية اعم فان قيل لما ان الفرق بين المبتدا المحلى بلام الاستغراق والمبتدا العام الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مع تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين فهو معرفة وما لم يكن موضوعا لمعين فهو نكرة سواء تعين لعارض ام لم يتعين واللام وضعت للتعريف والنفي لم يوضع لذلك قوله وهذا الخ مع انه لعل وجه الفصل الاشارة الى الخلاف في نحو المثال لان ابن الحاجب يشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء ان يكون بالهمزة المعادلة بام قوله ولعبد مؤمن قال المص في تذكرته الاولى جعل المسوغ في ولعبد مؤمن لام الابتداء قوله لان الوصف الخ اقتضى المقام جواز حيوان ادمي في الدار لان المبتدا موصوف وامتناع ادمي في الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما واجاب الاستاذ الصفوي تبعا للعصام بان العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر اثرها فالفرق ما ذكر لا امر معنوي بل القاعدة حكموا بها ليظهر اثرها في مواضع اخر طرداً للباب انتهى وفي التصريح ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح ان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كله فتأمل كلام الصفوي قوله ويحتمل ان يكون نحو الاول اشارة لكلام ابن الحاجب فانه جعل المسوغ في الابتداء كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة واطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني قوله لتنبهن اي وجيهين الله يحتمل انه زجر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا اولى اذ يلزم على الاول ان في اليوم متعلق بكتبهن كتب هو الزمن سابق على اليوم والليلة الا ان يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا قوله امر بمعروف صدقة التخصيص

فيه بالعمل اذا الظرف منصوب المحل بالمصدر **قوله** رجل جالس ليس فيه صفة معتمدة حتى يكون ما تقدم

**قوله** ويقع الخبر مفردا والمراد به ما ليس جملة بقرينة تقابلها بها فيشمل المثنى والمجموع والمركب باقسامه

والوصف مع مرفوعه وعرفه بعضهم بالعوامل الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهها او ملبسا

باحدها نحو زيد منطلق وعمرو قائم ابوه وذكر ابن مالك ان نحو لك قائم ابوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة

عند المحققين وسر بيانه في بحث الكلام بلا مزيد عليه وقدم المفرد لان الاصل في خبر المبتدا لان الخبر متحد

بالمبتدأ ذاتا ولا يتصور الاتحاد بلا تاويل الا في المفرد **قوله** جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا المراد بالجامد

ما ليس صفة تتضمن معنى فعل وحروفه نحو هذا اسد مشيرا الى السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول

بالمشتق لان الجامد لا يصلح لتحمل الضمير الا على تاويله بالمشتق والجامد اذا كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه

يكفي في صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتداء وخالف الكسائي في ذلك فذهب الى ان

الجامد كله متحمل للضمير واستدل ابن مالك اطلاقه وقال الاشبه ان يكون حكم بذلك في جامد عرف

لمسماه مع ملازم الانفكاك عنه كالاقدام والقوة للاسد وهذا يرجع الوفاقية المسئلة لانها

تفيد به معنى التاويل ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد

نقله عن الرماني قال ابو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضمير الجاز العطف عليه موكدا فيقال هذا قولك

هو زيد قائم هو وعمرو **قوله** او مشتقا فيتحمله المراد بالمشتق ما تضمن معنى الفعل وحروفه من الصفات

كذا في شرح الكافية لابن مالك وفي تعليق المصـ المراد بالجامد في هذا الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر

الدالة على حدث وصاحبه فيدخل اسماء الزمان والمكان والالة بالمشتق ما اخذ من مصدر لذلك

قال ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا نحو هذه البطحا وانما تحمل المشتق الضمير

لانه بمنزلة الفعل في المعنى فلا يتحمل بدله مرفوع به فاعلا او نايب فاعل اما ظاهرا او مضمرا ولا يتحمل

الا ضميرا واحدا وقيل ان نحو خلقا من موصوف استتر فيه ضميران احدهما للمبتدا والاخر للموصوف الذي

صار خلفا عنه فاذا اكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه **قوله** ما لم يرفع ظاهرا اى لفظا نحو الزيدان قائم ابوهما

او محلا نحو الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهرا فانه لا يرفع ضميرا **قوله** او ضميرا بارزا فانه يرفع

ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو زيد ما قايم الا هو واذا قد هو مرفوعا بقايم لا مبتدا اى بدلا ومنه ما سياتي

في قوله ويجب ابرازه المتحمل **قوله** ويجب ابرازه المتحمل بفتح الميم **قوله** اذا جرى الوصف على غير

ما هو له اى على مبتدا غير الاسم الذي الخبر له مثال ما التبس غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام فان

كانت لزيد هذ جرى الوصف على من هو له وانما وجب الابراز اذا كان اللبس ماءونا نحو غلام هند ضاربته

هي احترز لهذا النوع من الخبر على سنن واحد وما ذكر من ابراز المتحمل لا ياتي على قول الرضي ان البارز تاكيد

للمستتر اما اذا جرى الخبر على من هو له فيستتر فيه وجوبا لان الابراز موضوع لكون الخبر لا لمن هو له فلم يفهم منه

كما تقول زيد هم

الا كون الخبر لغير من هو له هذا حيث يتاتى الالباس اما حيث لا يتاتى في نحو زيد ضربته هند فجواز ابراز
هو على الفاعلية على ما اجازه ... في مررت برجل مكرمك هو من جواز الفاعلية هو هذا تحرير المقام ومثل
الوصف فيما ذكر الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال الرضي واما
الفعل فقد اتفقوا كلهم انه لا يجب تاكيد ضمير البيان ولم يلبس انتهى لمخالفته للمنقول وانما اقتصر على الوصف
لان كلامه في الخبر المفرد وحكم المشتق اذا وقع حالا او نعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال ابو حيان الا في مسئلة
واحدة وهي مررت برجل حسن ابواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير
فيهما بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الابوين المضافين الى ضميره فصار كانه قال مررت برجل
حسن ابواه جميل ابواه وذلك انه تقول سيصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن ابواه جميلان فليتامل
قوله ويقع الخبر جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له قال في المغنى وهي عبارة عن الفعل وفاعله
كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما او
ظننته قائما وللدماميني في هذا المقام ما ينبغي مراجعته وقضية اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية
او انشائية او قسمية او مصدرة بان او حرف تنفيس حتى يصلح زيدا اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير
القول وهو كذلك خلافا لابن الانبارى حيث منع وقوع الطلبية خبرا لانها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر
حقه ذلك ورد بان الخبر الذى حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدا وهو ما اشتق الى المبتدا الاترى
انه يقع مفردا اجماعا ولا يحتمل ذلك وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك
المقدر هو الخبر والمذكور معمول له وادعى في المطول ان تقدير القول تعسف ونازعه السيد بما حاصله
انك اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال الا باعتبار تعلقه به او
كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه لابد من ملاحظة في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه
قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه لا على الحكاية بل على انه مستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه
ومن ربطه بالمبتدا معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب الاول وطلب ضربه لا ينافي
احتمالهما بحسب المعنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه قال الرضي والاولى الجواز اذ لا منع للمنع وفي المغنى ان المانع عنده اما
كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الثانية ليست معمولة لشيء من
الجملة الاولى واما كون جملة القسم انشائية ثم رد كلا من العليلين بما ينبغي الوقوف عليه فانظره في الباب الثالث
قوله فيها رابط الخ انما احتجنا اليه لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد
من رابط يربطها بالجزء الاخر قوله اسمية كانت او فعلية تعريفها لا يخفى على من له ادنى ممارسة قوله
ويجوز حذفه ان علم اي بقرينة واحترز به من نحو زيد اكرمه في داره فلا يجوز اكرمته في داره ولا اكرمته وله اكرمه في
داره ومن نحو الرغيف اكلت منه فكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه الذي يحذف قوله ونصب بفعل الخ سياتي في هذا لم

ممارسة

ما نصب بفعل ومثال المنصوب بوصف الدرهم انا معطيك اى معطيكه ومثال المجرور باسم الفاعل وما كل من وافنا
منى انا عارف وافهم كلامه ان العايد اذا كان مرفوعا لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو الزيدان قاما او بغيره نحو زيد هو القايم
او زيد القايم هو وبه صرح الرضى وشمل هذا اسم كان المحذوف اذا المذكورة نحو زيد كان قايما يقوم عمرو فلا تقول
زيد انقايما يقوم عمرو ومثل اذ لو فانه يكثر حذف كان بعدهما وابقا الخبر هذا وفى المغنى ما نصه محذوف مرفوعا
اى ولهذا يربطه محذوف مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا الخ وافهم ايضا ان
المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد ابوه قايم ومثال المجرور بحرف تبعيض اذا الناس اذ ذاك من عزيز
اى منهم والمجرور بحرف ظرفية ويوم نساء ويوم نسر اى فيه والمجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشى فانظر حكمة التمثيل
الاول الصور واخرها وافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو زيد مررت به ووقع لابى البقاء فى قوله تعالى
فى سورة الاعراف والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وامنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين
مبتدا وما بعدها خبر والعايد محذوف اى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور
المذكورة واعلم ان فى التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الخ قال ما نصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدا
كل او شبهه فى العموم والافتقار وضعفا ان كان المبتدا غير ذلك وناز عه الدمامينى فى الاجماع لكن
صنيعه يقتضى ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغى ادراجه فيه كما صنع الدمامينى اخر على كلام التسهيل بنظرها
مثال المنصوب بالفعل وقد مثله المرادى بثلاث كلمهن نقلت عمدا بقوله تعالى افحكم الجاهلية يبغون قال
الدمامينى وفيها نظر لان كلا من المسئلتين سياتى ولم يتحقق الان مثالا سالما من النظر فحرره وان الحذف فى غير مسئلة
كل او شبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول الشارح ويجوز حذفه **قوله** اصح الخ صدر بيت تمامه
الا فى الخيار منافسا • والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العايد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل الجار لفظا ٥
ومعمولا واصح اسمع **قوله** واقتصر هنا على اربعة الخامسة اعادة المبتدا بمعناه نحو زيد جاءنى ابو عبد
الله اذا كان ابو عبد الله كنية له السادسة ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه
او بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة بشرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو
زيد يقوم عمرو ان قام التاسعة ال النايبة عن الضمير العاشرة كون الجملة نفس المبتدا فى المعنى **قوله**
وهو الاصل فى الربط اذ هو موضوع لمثل هذا الغرض قال فى المغنى وقد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل به الربط
وذلك فى ثلاث مسايل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو الثانية
ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتنى هو فهو بدل اشتمال
من الضمير المستتر العايد على الجارية وهو فى التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من يجعل العامل فى البدل نفس
العامل فى المبدل منه ان تصح المسئلة **قوله** ومن ثم يربطه الخ واما عداه فلا يربط به الا مذكورا
لان وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد مع لا تساق الذهن الا الى المذكور **قوله**

نحو

نحو ولباس التقوى الخ اشارة الى رد قول ابن الحاجب ان المسئلة مخصوصة بما اذا كان المبتدأ موصولا او موصوفا
والاشارة اشارة البعيد ثم التمثيل بالاية على قراءة الرفع وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب
نسقا على لباسا اي انزلنا لباسا مواريا وانزلنا ايضا لباس التقوى **قوله** بدل او عطف
بيان اي لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت **قوله** اعادة
المبتدأ بلفظه اي ومعناه كما في الاية **قوله** في مقام التهويل الخ اي في موضع الظاهر موضع الضمير لهذا
السبب وهو في معرض ذلك جائزة قياسا وفي غيره يجوز عند س في الشعر بشرط ان يكون بلفظ
الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابوه اذا كان ابو
ظاهر كنية زيد **قوله** التهويل اي التخويف **قوله** والقارعة خبر الخ يجوز ان يكون القا رعة
مبتدأ وما خبر مقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كانه قيل اي شيء هي **قوله** والتفخيم عطف
تفسير **قوله** اعم من المبتدأ اراد باعميته منه صدقه عليه حتى لا ينافي قوله فان ذا الرجل للجنس ولاما
تردده في باب نعم وبئس بان ال في فاعلها للجنس دون الاستغراق **قوله** مشتمل على كل افراده اي
صادق عليه **قوله** كالمثبت منه حيث قالوا وكذا قالوا ويلزمهم الخ **قوله** بما هو مذكور فيه
هو ان الرابط في المثال المذكور اعادة المبتدأ بمعناه بناء على انه من الروابط كما اجازه ابو الحسن
مستدلا بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين واجيب
بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور اما بالعطف على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول
بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس وفي البيت اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد
انه لا صبر له **قوله** مستدلا بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب الخ فان المصلحين هم المتمسكو ن
بالكتاب المقيمون للصلوة عنها الا انه صبر له عن شيء انتهى قال الدماميني ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف
واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع بقول نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من
في العالم وانما قصد تمادح بهذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى يعني انه قد يقال العموم با عتبار
انه ليس لاحد عنه صبر وفي العيني والشاهد فيه حيث سد العموم ههنا مسد الضمير الراجع الى المبتداء
كانه قال فلا صبر لي به يكون لا احد صبر عنها وهو عام فصبره داخل فيه هذا وفي المفرح والمطرد من هذه
الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال الزيد قام هذا والزيدون خرج اولئك واما
اعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص س على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين احدهما اما البعيد فذو عيب وثانيهما حيث قصد التهويل والتفخيم واما
العموم فلانه لا يجوز زيد هات الناس وزيد نعم الناس وزيد نعم الرجل وهند نعمت النساء ثم
اورد البيت واجاب عنه وحاصل هذا انه لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود

وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة ان يقيد الربط بذلك ثم يقول والاورد
على الربط بالاشارة كذا الخ فان ما سلكه هنا يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير واعلم انه قال
في الجامع واعادة المبتدا بلفظه والاصح انه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر ولا بموضع نحو الحاقة
لاجازتهم اجلاء زيد اجمر زيد انتهى **قوله** نفس المبتدا في المعنى المراد بالنفس هنا ذات
الشيء والمراد بكون الاسم المبتدا في المعنى انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما قاله
ابن مالك في شرح التسهيل واندفع انه اذا كان المراد هنا نفسه بحسب المفهوم فلا يصح لعدم الفايدة
او الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل والحاصل ان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتداء على معنى
انما يقال له المبتدا يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضي اتحادهما ذاتا وتغايرهما
فان تغاير الذات ينافي هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد احدهما الى الاخر فان الاسناد نسبة
والنسبة مستدعية منتسبة المستلزمة الاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم على انه يكفي اختيار
الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة في زيد يقوم ابوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو
غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتداء اي قايم الاب تنبيه كل من الخبر
المشتق وغيره مغاير للمبتداء لفظا والا لزم الغاء الحمل متحد به معنى والا لزم حمل احد المتناسبين
على الاخر حمل هو هو ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير كقوله وشعري شعري على ما ثبت في
في النفوس من جودته لم يتغير عن ذلك وقال ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه
الشيء بنفسه باعتبارين اي وشعري الان مثل شعري فيما مضى ولكل منهما متعلق مغاير
لمتعلق الاخر نحو والسابقون السابقون الى الخيرات والى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى
دال على التساوي حقيقة نحو وازواجه امهاتهم اي مساوبا لامهاتهم في التحريم والاحترام
او مجازا كقوله ومسا سمع فيه بخوت اجوافها لو ينفخون من الخوزة طاروا اي مساوون
للقصب الخاوية الاجواف في صيرانها بالنفخ او قايم مقام مضاف نحو هم درجات عند الله
اي ذوو درجات بلزوم حال لا يخلق بالحق مجازا لعين بالمعنى نحو زيد صوم جعله نفس الصوم
مبالغة وليس بتقدير ذو لانه يصدق على القليل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا ادمن الصوم
والمعنى بالعين نحو نهاره صايم **قوله** ضمير المسول وهو الله عز وجل **قوله** او بدل
اي بناء على حسن ابدال النكرة لغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من
المبدل منه واجاز الزمخشري ان يكون خبر مبتداء محذوف وابو البقاء ان يكون الله بدلا
من هو واحد خبر هو ويعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب
واستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين

نظهر

لكمال
ثم ظهر فايدة حمل الاحد عليه تع ولا يكون مثل زيد احد ولو يورد العاطف بين الجملتين
الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة وتعريف العهد تنكير احد لعلم بصمديته بخلاف
احديته قوله والتحقيق انه هذا الخ هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان اذ من المعلوم انه ليس المراد بها اللفظ ولا يخفى ان المصنف لم يمثل الابها ولم
يذكر الشيء منها لا غيرها فلا وجه لايراد الشيء هذا التحقيق عندها هاهنا ويمكن الاعتذار بانه نظر
نظروا للاصل فاطلقوا انه جملة باعتبار انه مركب اسنادي غاية التجوز قوله بل المفرد
يؤيده ما صرح به في المغنى ان الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفرد اسمية لهذا نفع ما على
قوله ويقع الجار اي في الظاهر قال بعضهم تسمية الظرف والجر خبر مجاز لانه ليس
نفس المبتدا ولا مشابهه ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة
اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتقاد المراد الخبر المتعلق لمقدر قوله ايضا اي كما يقع جملة
قوله منصوبا قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب لئلا
يتوهم انه لا يقع خبرا ما دام منصوبا فيختص بالظرف المتصرف المتحد مع المبتدا معنى ويحترز
عن الموضوعات فان فيه تفصيلا طويلا ولذا ذكر في هذا المختصر سنبينه وقوله لفظا اي كان
معربا فاذا كان مبنيا كان منصوبا محلا قوله بما يتعلق به هو الاصح وقيل الناصب له المبتدا
وانه عمل فيه النصب كالوضع لانه ليس الاول في المعنى ورد بمخالفته المشهور من غير دليل وبانه يلزم
منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بانها لا تختص بالاسماء
دون الافعال فلا يصح ان تكون عاملة لان العامل اللفظي شرطه ان يكون مختصا فالمعنوي الاضعف
اولى قوله منصوب ايضا كذلك محلا بذلك اي بما تعلق به والتحقيق ان الذي في محل نصب
هو المجرور وحده لان الجار هو الموصل للعامل اليه كالهمزة والتضعيف لكن لما كانت الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصل عنه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا انها
في محل نصب قوله كالحمد لله توهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على النظر
وانهم لم يعتمدوا ان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور للمصدر واللام للتقوية كما في قولك
اعجبني الحمد لله قوله بالمعنى المتقدم اوفى الموصول والتقييد بالتام يكفي ان يستفاد من تعريف
الخبر من قوله والابتداء الا ان علمت او عرفت الذي هو عبارة عن حصول الفائدة وكانه لذلك حذف
المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصول قوله فلا يجوز زيد امس الخ ظاهره ولو مع قرينة
تدل على المتعلق الخاص اي سافر امس وانه كذلك لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز
الاخبار مع القرينة قوله ونحوه فيه رد على ان تعبيره بمستقر للتمثيل لا للتقييد قوله بان

المحذوف هو الخبر هو الاصح وقيل الخبر هو الظرف والمجرور والعامل صار نسيا منسيا
وقيل مجموعهما لان المقصد الاخبار بوجود شئ في الظرف لانهم حذفوا بعضه وما سموا
الباقي باسم الخبر مجازا وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي لان القايل بان المحذوف
نظرا الى العامل الذى هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقايل بانه
المذكور نظرا الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لا بد من اعتباره والقايل بانه
مجموعهما نظرا الى المعنى المقصود قوله مهما اذا اجتماع الخ لكن ان يمنع دلالة
هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز قوله فانت لدى بحبوحة الخ
عجز بيت صدره لك العز ان مولاك عز وان يهن والهون بضم الهاء الهوان والذل
وبحبوحة الشئ بحائين مهملتين وبائين معجمتين وسطه قال الدماميني والقائل
ان يقول لا نسلم تعلق الذى بكاين بل بمحذوف هو خبر كاين الذى هو اسم فاعل من كان الناقصة
سلمنا انه متعلق بكاين الا ان كاينا في كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم
فاعل من كان بمعنى ثبت وح فلا شاهد في البيت وقال الشمني الكون بمعنى الثبوت وهو الكون
العلم الذى يقدر انتهى وهذا لا يدفع كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى
الثبوت المقتضى للرسوخ وعدم التزلزل قوله لامتناع ايلائها الفعل اى لا ظاهرا ولا
مقدرا ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفعل بعد اما والفا بغير المقدر وجملة
الشرط لانه لا يلزم في الحذف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرونه في الملفوظات
كما اجاب به الزعفراني وابن جني لما اجاز المنصبة اذا زيد ضربته وقال له ابو حيي يلزمك ايلاء
اذا الفجائية الفعل ولو سلم ان المحذور اعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم
لو قدر قبل معموله اما لو قدر بعد المبتدإ بان يقال اما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا
في اذا قوله والاصل في العامل ان يكون فعلا لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره
والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا وزمانا ومحلا وعلة فيكون افتقاره من جهة
الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني قوله والحق عندى الخ اى لان
المسئلة متجاذبة الاطراف لان اصالة افراد الجنس واصالة الفعل في العمل متقابلة في تعين
الاسم بعد اما واذا والفعل بعد الموصول متكافيان وكل منهما لخصوص المحل فلا يصلح
واحد منها مرجحا وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه
واذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب
رده المحتمل الى لا احتمال فيه ليجرى الكتاب على سنن واحد غير جار على سنن الصواب

لما علمت من تعين الفعل في الصلة قوله وان جهلت المعنى الخ معنى كلام المغني كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بانك لم تدر هل اريد الماضي والحال والاستقبال وليس معناه هل جعلت المعنى بان لم تدر هل اريد معنى الوصف ومعنى الفعل وبه يعلم ما في كلام الشم هنا وقال الدماميني كيف يتقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال الشمني لا تهافت لان تقدير الوصف انما هو لصلاحه للازمنة كلها دون غيره انتهى يعني ان كلا منهما يقتضي ان المراد بالحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال الذي هو احد الازمنة وهو ما جرى اليه الشهاب القرافي وبنى عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القران والحق كما نبه عليه التقي السبكي ان المراد به حال التلبس فلا اشكال في كلام المغني قوله وجوبا لقيام القرينة وسد الظرف مسده قوله الاشد ذا ومنه فانت لدى بحبوبة الهون كائن قوله ويجوز حذفه الخ اي حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبيطلانه انهم متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود المعمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل قوله وتقديره الخ فالاول كقولك في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتداء والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها وهذا ما ذكره في المغني في الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكذا قدمنا في نحو في الدار زيدا ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما معادا منه اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول الا ان يقدر المتعلق فعلا الخ قوله ويلزم من قدره الخ لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفيه نظر لان العلة في امتناع تقدم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدا هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير واجيب بان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فامتنع المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر قوله وتتسلسل التقديرات قال شيخنا لك ان تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل قوله ما كان تعلقه خاصا بدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا قوله انتقل الضمير الخ هو مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف ويحتمل انه قبله ولا يضر انه يلزم تفريغ

العامل من الضمير وهو ممتنع لانا لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ الا ان يقال
انه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يخل عن فراغ بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه
بعده وهو ظاهر كلام الغير ولا يلزم انه يلزم حذف الفاعل لانه اعتباري تقديري غير مستقر
قوله لاستقرار الضمير فيه ينبغي انه لا يسمى بذلك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده
اخوه لانه رفع الظاهر يمتنع استقرار الضمير فيه الا ان يريد ما من شأنه ان يستقر فيه على فرض كون
الفاعل ضميرا فليحرر على انه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا او اذا تقدم وقد جعل
السيد الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر
فيه معنى عامله قوله ليس بزايد اي حقيقة او حكما فيشمل الباء من كفى بالله شهيدا او هل من خالق
غير الله ولعل في لغة عقيل نحو لعل ابي المغوار منك قريب ولولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه
على قول سيبويه اذ لولا جارة للضمير وانما لم يحتج الزايد للمتعلق لان معنى التعلق الارتباط المعنوي
والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في
الكلام تقوية له ولم يدخل للربط قوله ولا مما يستثنى به وهو خلا وعدا وحاشا اذا
خفض موضع المجرور نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينتصب كما ينتصب في قام القوم الا زيدا وترك
عد كاف التشبيه من ذلك وان قال الاخفش وابن عصفور بانها لا تتعلق بشيء لانه اذا قيل زيد
كعمرو فان قدر المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه وفعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه
لا بالحرف لما قاله في المغني والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار قوله لا
بد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه كقوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم او اول بما يشبهه كقوله
تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلقة باله وهو اسم غير
صفة بدليل انه يوصف ولا يوصف به وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود قوله او بما يشير الى
معناه عبارة المغني او بما فيه رائحة الفعل كقوله انا ابو المنهال في بعض الاحيان وقوله انا
ابن ماوية اذا جد النقر فتعلق بعض واذا بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل
لما فيهما من معنى قولك الشجاع والجواد قوله في ثمانية مواضع احدها ان يقعا صفة نحو
او كصيب من السماء الثاني ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته واما فلما رآه مستقرا عنده
فمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقعا صلة نحو وله من
في السموات والارض الرابع ان يقعا خبرا الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك
السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الان
واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو يوم

الجمعة

الجمعة صمت فيه الثامن بغير الياء نحو والليل اذا يغشى وتاسه لا كيدن اصنامكم وقولهم لا
يوخر الاجل ولو صرح بالعمل في ذلك وجبت الباء قوله ولا يخبر باسم الزمان اعم من
الظرف اصطلاحا وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فايدة قوله المعبر عنه
اى عن اللفظ الدال عليه والمراد من هذا انه ليس المراد بالجوهر هنا ما اشتهر استعماله فيه في الاغلب ظ
مما يقبل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته قوله لعدم الفايدة
لان من شان الذوات الاستمرار في جميع الازمنة فلا فايدة بالاخبار عنها من مخصوص لانه لا فايدة لتخصيص شيء
بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفايدة اما بناء على انه يشترط في الكلام الفايدة الجديدة بدة
والمقصد بيان الكلام واما بناء على انه يعتبر في الفايدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة ان يجهل ويقصد افادته
والذوات التي لا تتجدد لكونها معلومة الوجود في ساير الازمنة ليست كذلك بخلاف فيما يتجدد كالمولود
بخلافها باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة قوله كان يكون المبتدا الخ فذ توجه
حصول الفايدة في ذلك بان اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ ينتفي الاجتماع
فيه بموت البعض وتضيفه ان يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا
نحن في شهر كذا الخ قال الدماميني لا ادري كيف يصح التمثيل بنحن لا اسم العين العام ولم يتضح الى المراد
بذلك الى الان انتهى وقيل وجه العموم صلاحيته نحو لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون اخر
وقيل شموله المتكلم وجميع ما سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخريج هذا المثال على حذف
الخبر الخاص لقرينة حالية لا تخلوا اى داخلون في شهر كذا وقد رايت بخط المص في هامش ابن
الناظم ما نصه سال طالب يجوز نحن شهر كذا او يوم كذا يريدون في ام تتعين في فقلت مقتضى ما بطلم
انه يجوز وظاهر امثلتهم انه لا يجوز لانهم مثلوا بعده امثلة التزموا فيها ذكر في قوله وفهم
منه ان المكان الى قوله وهو كذلك اى ان افاد فان لم يفد الاخبار بالمكان عن الذات او المعنى
امتنع نحو زيد مكانا وان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا وحينا امتنع
ولهذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من ان اسم الزمان لا يفيد
الاخبار به عن الذات وعن المعنى هنا وينبغي ان تلحق المعاني المستمرة كالالوان والطعوم
والنعومة والخشونة لاستمرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد يعرض للشيء طعم ولا يستمر
فينبغي جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان ويزولان ولان
والحركات التي لا استمرار فينبغي جواز الاخبار عنه بالزمان وشمل اسم المعنى اسماء الايام فيجوز
الاخبار عنها بالزمان وشمل اصح عنها باسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد
والفطر والاضحى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز النصب نظرا للعمل كالاجتماع والسكون والعود

بخلاف ما لا ينفى العمل كالاحد فيجوز فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم
واجاز الفراء وهشام النصب لتاويلهما بالآن فمعنى اليوم الاحد لان الاحد والان اعم فصح ان يكون ظرفه
قال ابو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير اسماء الايام من اسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو اول
السنة المحرم فائدة اذا اخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان
الزمان نكرة رفع غالبا نحو حمله وفصاله ثلاثون شهرا والصوم يوم والسير شهر اذا كان السير
في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولاستقامة التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر
وجره بفي خلافا للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا واوجب
الكوفيون النصب وان وقع لا في الاكثر فالاغلب نصبه وجره بفي وفاقا معرفة كان الزمان او منكرا نحو الخروج
يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما الحج اشهر معلومات فلنا كد الامر بالحج ودعا الناس الى الاستعداد
حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة ومن عادهم نحو موعدكم يوم الزينة واذا اخبر بالمكان عن اسم عين
سواء كان اسم مكان او لا فاذا كان غير متصرف نحو زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري خلف او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف
محذوف امامي المبتدا اي مكانك مني مكان قريبا ومن الخبر اي انت ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح
نحو حيا خلفك ويكثر رفع المحدود والمتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدرا اضافة بعد اليه نحو زيد مني يوما او فرسخان
واما المبهم نحو انت مني زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد داري او بستانك وغير المتصرف نحو
ضحوة يلزم النصب على الظرفية ويتعين النصب في نحو انت مني فرسخين اي من اشياء عن ما سرنا فرسخين وهذا تفسير معنى
لا لفظ فلا يرد عليه انه لا دليل على المحذوف وانه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما اوردوه وان اردت تفصيل
المقام فارجع الى الرضي وشرح التسهيل **قوله** والمراد بالوصف مثل اسمي الفاعل والمفعول ومثال الصفة
المشبهة ما حسن وجهه ومثال اسم التفضيل ما افضل منك وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وامثال
المنسوب ما قرشي ابوك واقرشي ابواك والمعنى منسوب الى قريش ابواك **قوله** ليصح الاكتفا بالمرفوع هذا
ما رجحه في المغني وقيل هو شرط للعمل **قوله** حرفا كانت او اسما وقوله او ادات نفي كذلك او حرفا او اسما
هكذا عمم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة وقصره ابو حيان اذ لم يسمع سواهما لكن لا بد ان يكون
الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف غير ولهن **قوله** اقاطن قوم سلمى ... ان يظعنوا عجب عيش من قطنا
والقطن الاقامة والظعن الرحيل والظاهر انه لعطف في ام نووا من عطف الفعلية على الاسمية والشاهد في
البيت ظاهر **قوله** ليس قائم الزيدان الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسمها وفاعله سد مسد خبرها وفي شرح
العمدة ان النواسخ لا تدخل على المبتدا الذي له مرفوع يغني عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء
الا انه معنى فاشبه المعنى الذي يدفع به الفعل اذا قيل ايقوم زيد فجاز ان يعمل فيه **قوله** غير ما سوغ فانه

ابو نواس

بتداء

ابونواس وغير مبتدأ وهو في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا بالاضافة وهو في قوة المرفوع بالا

فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحب الهم والحزن والنايب عن الفاعل الظرف وهذا ما قاله ابن الشجري

وتبعه ابن مالك في البيت اعراب آخر ذكرهما المص في المغني في بحث غير **قوله** خليلي الخ صدر بيت

عجزه ٭ اذا لم تكونا لي على من اقاطع والشاهد في انتما لسده مسد الخبر بعد النفي وهو ضمير منفصل

وهو قوله تع اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم مما يقطع به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا

منفصلا على انه فاعل به كان القول بان الضمير مبتدأ يودي في البيت الى الاخبار عن المثنى

بالواحد وفي الاية الى فصل العامل من معموله باجنبي انتهى واجيب عن الاول باحتمال ان يكون انتما خبر الجملة

الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي انتما يا خليلي اذ لم تكونا لي على ما اقاطع فما واف

بعهدي وعن الثاني بان عن الهتي متعلق بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن الهتي وما جاز فيه في

التصريح من ان المراد بالظهور عند الاستاذ بلا يجدي لما صرح في الامالي من ان الصفة لا ترفع

ضميرا منفصلا كما مر **قوله** قوله شرط لازم الخ جوز الاخفش والكوفيون وقوع الوصف

المذكور مبتدأ من غير اعتماد **قوله** وما اوهم الخ منه قوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا

مقالة لهبي اذا الطير مرت فخبير مبتدأ وبنو لهب فاعل به لا خبر والا لزم عدم المطابقة وتاويله

ان فعيلا يستوي فيه المذكر وغيره على حد قوله تع والملائكة بعد ذلك ظهير **قوله** الابتدائية

اي فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر وقوله والخبرية فيكون المرفوع مبتدأ مؤخرا **قوله** الا

في نحو الخ لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتداء والخبر في التذكير والتانيث وتذكير الوصف

الرافع لضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز وافهم الحصر انه لا يتعين في اراغب انت عن الهتي خلافا

لما عينه وعلله بانه على الثاني يلزم الفصل بين اراغب ومعموله وهو الظرف باجنبي لان اللزوم

ممنوع كما عرفت ولا في اقايم رجل كما قيل لانه على الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدا بلا مسوغ

وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص **قوله** وهذا يقدح الخ اي جواز الوجهين

واجيب عن القدح بان اللازم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف للاصل لان

جعل المبتدا مسندا وتاخيره خلاف الاصل بخلاف الوجهين في قام زيد فان كون زيد فاعلا موافق للاصل

فيسبق الذهن اليه فيحصل الالتباس ورد بانهم اجازوا في جئت انا وزيدا وجهين مع ان اصل الواو ان

تكون للعطف واجيب بان الحمل على الوجهين انما يمتنع اذا لم يكن عند قصد احدهما قرينة والنصب

يدل على المفعولية والرفع على العطف واعترض بمثل انا وموسى واجيب بتقييد المسئلة بما يمكن التنصيص

فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو واجاب بعضهم عن القدح بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام

حتى يرتكب الالتباس لاجلها بخلاف اقايم زيد فيجب تقديم قايم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به

والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه فان قلت المزورة فاعد في افائم زيد قلت لا مزورة لجواز زيد او بخلاف زيدا قائم قوله وجمعا اى جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ونقل السيوطى على ان جمع التكثير مثله وقال السيوطى الجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المطلق على المثنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو اجنب الزيدان قوله على اللغة الفصحاء احترازا من اللغة الضعيفة وهي لغة اكلونى البراغيث فانه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان في اطلاق التعيين مراده على اللغة الفصحى بدليل ما في باب الفاعل قوله لتحمله الضمير وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدا قال المصنف في حواشى ابن الناظم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متاخر لفظا ورتبة ولك ان تقول لتجويز كونه مبتدا مخبرا عنه بما بعده على قول من في خبر منه ابوه ومفسر الضمير موصوف معتمد انتهى ويلزم ما خوذة الاخبار عن النكرة بالمعرفة في غير ما استثنى الا انه يجاب بان ابن مالك اجاز ذلك هنا حيث جوز في اقايم ابوه زيد كونه خبرا عن قايم قوله وقد يتعدد الخبر اى في الحال والاصل ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل ما نسخ الابتداء واطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما اشار اليه بقوله وان اختلف الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان اولى ومقابل الاصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول مبتدا وهو ما تقدم والمنع عند الاختلاف وهو قول ابى على قوله فاذا هى حية تسعى صفة للحية قوله ثانيهما اذ يتعدد ذلك ضابطه هذا النوع اذ لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا وهذا الضابط بطريقنا اول نحو قولك الابلق هذا ابيض اسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتداء اى حقيقة اذ لو اريد صحة الاخبار ولو مجازا خرج نحو هذا حلو حامض عنه وقضيته ذلك امتناع العطف فيه لكن صرح الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية بعض حيث ايضا بانه مثل قولك هما عالم بل قضيته وجوب العطف وقال السيد ان نظر الى تاويله بالابلق كان الاولى تركه اى العطف وان نظر الى ان الخبر والمبتداء متعدد ان معنى اى بعضه ابيض بعضه اسود كان الاولى ان يوتى به قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلو كل واحد منها على انفراده من الضمير فيلزم خلو الخبر المشتق عن الضمير على انه يبطله وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حامضان اجيب بان كل منهما ضميرا استحقه المجموع كما جرى على كل منهما اعراب استحقه المجموع دفعا للحكم لان المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل احدهما للضمير واعرابه دون الاخر تحكم وباقى كلامهما ضمير صرح به الرضى وغيره ونقل عن ابى على ان المتحمل للضمير هو الثانى لا الاول نزل من الثانى منزلة الجزء في المقام تطويل لا يناسب المختصر قوله ولا يجوز في هذا العطف

٢٨٢

الخ وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما
تضمنه نقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة
الجامد هو نحو مررت بالضارب القاتل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا الرد
لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين
قوله اذ المز هنا مز اي بضم الميم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمزازة كيفية
متوسطة بين الحلاوة والحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما هو الموجود فيه طعم بين بين
قوله ولهذا يمتنع توسط المبتدا الخ لكون مجموعهما بمنزلة خبر واحد لكن كون هذا
سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لان بعض الكلمة لا يعطف على بعض ولا
يتقدم على الاخر واما كونه سببا لمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علله بعضهم بان الرما ت
حلو حامض جار مجرى المثل قوله بقوله الخ اعلم ان تعدد الخبر حقيقة له صورتان
احدهما ان يكون اسما متعاطفة الثاني ان يكون مثنى او مجموعا فاذا اختلف الاخبار
فالعطف بالواو وقال الواو ولا يجوز غير ذلك قوله بدليل الخ انشده الخليل
وقيل انه لطرفة قوله وهذا يجب فيه العطف لا بد ان يقدر في مثل العطف سابقا على الا خبار
وان لكل جزء اعرابا بما يستحقه المجموع دفعا للتحكم قوله لا يقال الايجاز لا يوافقه ما في
الاوضح حيث اعترض على ابن الناظم في جعل النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما
حاصله ان نحو حلو حامض في معنى خبر واحد واذ قوله بذلك الخ في قوة مبتدا ابن لكل منهما
خبر وان نحو انما الحيوة الدنيا لهو ولعب تابع لا خبر وتنظر فيه الاشموني فقال اما ما قاله في فله
فليس بشيء اذ لم يصادم الشيء بل هو عينه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له
ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا واما الثاني فهو كونه في قوة مبتداء ين
لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا او متعددا الى اللفظ لا الى المعنى واما الثالث فلانه لا منا فاة
بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه
على الخبر خبر كما ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا انتهى وفي الجهة
الاولى من الباب الخامس من مغني اللبيب في اثناء كلام ما نصه واما حينئذ تنعطف على
الحال لا حال انتهى فلعله لا يسلم الجواب عن الاعتراض والحاصل ان الاختلاف لفظي
كما يعلم من كلام شرح التسهيل قوله فما في الشرح الخ الذي في الشرح حكايته
على عدم التعدد ولا يصح ان يكون لفظ عدم محذوفا من سيق في عبارة الشارح لانه
لا يظهر ح النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ لان حقيقة الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك

يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد قوله والمعنى ابوا خوه الخ في شرح القواعد للكافيجي في زيد ابوه غلامه منطلق فحاصل المعنى زيد غلام ابيه منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام ابي زيد منطلق فهو سهو معنى ونقلا فتامل انتهى وقياسه انما ذكره الشيخ كذلك والمعنى زيد عم خال ابيه قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو بين المبتداء الاول وخبره بخلاف غيره فانما فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره قوله فتاتي بعد خبر الاخير الخ هذه عبارة التسهيل وقوله وتالي المتلو لا يعني لفظه بمراده بل لابد انتقال وكذا العمل في الباقي الى ان تنتهي المبتداة ولكن ترك ذلك لوضوحه واشارة الى انه لا يتعين الترتيب المذكور اذا امن اللبس فلو قيل زيد هند الغلامان احسنت اليهما عنده في دارها لم تمتنع وكذا احسنت في دارها اليهما عنده قوله زيد الاخوان الخ لم يتفرغ من هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما وهي ان تجعل بعض الروابط مع المبتدى وبعضها مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون ضاربهما قوله الاصل في الخبر اي الاولى قوله لانه وصف في المعنى اي غالبا فلا نقض بالمنطلق زيد والمراد لان معناه وصف لمعناه لان المبتدا والخبر اصطلاحا كالفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن ان يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابقي مجازا ورد الدليل جار في الفاعل ولم يتقدم واجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طارئ ولا اعتبار بالطاري دون المطرو عليه وبان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قوله فحقه ان يتاخر الخ اي اللايق والمناسب به ان يتاخر عنه ذكرا لان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني امر لائق قوله حيث لا مانع اي من التقديم وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدا واهمل المص ذكرها وهي مذكورة في الالفية قوله اما جوازا اي تقديما جائزا وذا جوازا قوله في الدار زيد الجمهور يوجبون في نحو هذا على الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون ذلك وان يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط قوله بان يكون له صدر الكلام شرط كما قال ابن مالك في الكافية الكبرى وابن الحاجب ان يكون مفردا فلو كان جملة جاز تاخيره نحو زيد من ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارته اذ خبر المبتدا الاول ليس له الصدر بل لجزئه وهو ابن لانه انما يقتضي صدر الكلام بمعنى ان يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم الغيره

لمناها كان وساير ما يحدث معنى من في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضربه
يضربك فلان الموصول لا يوثر في صلته معنى **قوله** اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم
متضمن للاستفهام جزء وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف وليس له صدر
الكلام لان الخبر هو الظرف في الصورة وانما جاز تقديم الخبر في هذه الصورة مع
التباس المبتدا بالفاعل لان الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم
في زيد قام بخلاف اين زيد على ان مثل اقايم زيد وقد عرفت الفرق بين زيد
وبينه بقي ان ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذي له الصدر
واورد عليه ان قوله اين هنا مفرد يناقض قوله قبل وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة واجاب الرضي بان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة ام بالمفرد
وهو المراد هنا انتهى وانظره مع قوله المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة وشبهها
وشبهها الظرف وعديله **قوله** نحو صبيحة اي يوم سفرك لان
الاستفهام له الصدر والمضاف اليه يسري ويصير المجموع كلمة واحدة **قوله** لتوهم
ان صفة للنكرة اي لا ابتدا والا فالنظر في الكلام في عدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف
هو الخبر ووجه التوهم ابتدا ان حالة النكرة المحضة اي الصفة ليفيد الاخبار عنها
فايدة يعتد بمثلها اكثر من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على حصول الفايدة ولهذا لو كانت
المبتدا معرفة او نكرة محضة كما في نحو زيد عندك ورجل لمتي في الدار جاز فيه التقديم والتاخير
فان قيل مع تقديم الخبر ايضا يلتبس ايضا بالحال فينبغي امتناع التقديم اجيب بانه احتمال في
غاية البعد فلا التفات اليه وبذلك يندفع ما في حواشي الشهاب القاسمي على المختصر من ان التقديم
وان دفع التباس بالصفة لكن احتمال الحالية باق لان نعت النكرة اذا تقدم كان حالا **قوله**
اذ لو اخر اوهم الخ وانما لم يقدم المحصور لا مع انما وان انتفى المحذور حملا على المحصور بالا واطرد
الباب **قوله** او يعود ضمير الخ انما قال بعض متعلق الخبر لان الخبر في الحقيقة في المثال
متعلق الجار والمجرور والمراد متصل بالمبتدا الذي يمتنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله
عبده متوكل اذ لا يجب التاخير فيه ونوزع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل
والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذ المبتدا اجنبي من الخبر واجيب بان الفصل
بالاجنبي انما يمتنع اذا لم يكن مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى
تاخذ ان يكون المضمر في كانت للقصة والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ
مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه بخلافه

الثانی وخرج علیه بعضهم قوله تعالی وهم بالآخرة هم یوقنون ونازع اللهید فی ذلک بما ینبغی
عنه المقام ولو قال اذ یعود الضمیر ملتبس بالمبتدا علی بعض متعلق الخبر لکان اولی لان
الضمیر فی عند هند من یحبها لیس متصلا بالمبتدا بما یتعلق به قوله علی التمرة مثلها
زبدا کنایة عن کونه زبد یخلط بالتمرة والظاهر علی التمر قوله لانه تعریف للتمر لا التمرة الوحدة
الا ان یدعی انه تعریف للتمرة بانه علی کل تمرة منه مثلها زبدا قوله ملی عین جیبها عجز بیت لنصیب بن رباح
الاکبر صدره قوله ۶ اهابک اجلالا وما بک قدرة ۶ علی ولکن الشاهد فی ملی عین حبیبها حیث وجب
فیه تقدیم الخبر لما ذکر قوله للعلم به وذلک بان یدل علیه دلیل حالی ومقالی ثم الکلیة منتقضة بنحو ان
یقال زید حسن جمیل فیقال ما احسنه وما اجمله فلا یجوز ان یقتصر علی ما ولا ان یحذف لان المثل وشبهه
لا یغیر ان لکن الصورة الثانیة لا تنتقض بها لان الحذف بلا دلیل ولم یذکر الدواعی المقتضیة للحذف
لانها وظیفة اهل المعانی قوله واذا دار الامر الخ انما جاز فی الکلام الواحد ان یحتمل ذلک
مع انه لا بد فی الحذف من استحضار المحذوف وضرورة انه لا بد من القرینة المرشدة الیه باعتبار تعارض
القرائن فباعتبار کل قرینة یتعین محذوف یوضح ذلک ما ذکره فی التلخیص فی باب الایجاز فی قوله تعالی
فذلکن الذی لمتننی فیه من انه یحتمل فی حبه لقوله قد شغفها حبا او فی مراودته لقوله تراود فتاها فلا
حاجة لما قیل انه فی صورة الاحتمال القرینتین کاذبة لانها دلت علی ارادة غیر المراد ولا یضر ذلک لان
القرینة امر ظنی والظنی یجوز تخلف مدلوله عنه قوله وفی المحذوف الخ ذهب س والمازنی
الی ان المذکور خبر الاول وخبر الثانی محذوف وابن السراج وابن عصفور الی عکسه والخرون الی التخییر وفی المغنی
ان مذهب س ان المحذوف فیه من الاول لسلامته من الفصل ولان فیه عطاء الخبر للمجاور ومع انه عجم
فی زیادة یا زید زید الیعملات ان الحذف من الثانی منتهی وعلیه یخرج قول المناسع الاذان والاقامة
سنة فلا حاجة ان یقال المغنی بر کل منهما سنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف
من الاول فی نحو نحن بما عندنا وانت بما عندک راض والرای مختلف وان تخلف بعضهم خلاف ومن الثانی
فی قوله وانی وقیار بها لغریب قوله بنعت مقطوع ای بنعت فی الاصل والا فهو فی حال کونه
خبرا لا یکون نعتا وانما وجب الحذف لانهم ارادوا ان یستصحبوا له الحالة التی کان علیها قبل جعله خبرا
وهو ایلاؤه المنعوت ولا کذلک صرح بالمبتدا وقیل غیر ذلک قوله موخرا عنها هذا القید وان کان لا
یضر لکنه غیر محتاج الیه اذ الکلام فیه المخصوص خبر مبتدا ولا یکون کذلک متقدما قوله او بصریح القسم
نحو الخ اعترض بان هذا لیس صریحا فی القسم لانه یقال فی ذمتی مال وانما یتعین له بقوله لا فعلن ونسبائی ان الصریح
ما یعلم بمجرد لفظه کون الناطق مقسما به وفی بعض النسخ او بما یدل علی القسم وهو اولی ثم ان قوله نحو فی ذمتی یقتضی
ان المسئلة افراد غیر هذا فظاهر قول الاوضح وفی قولهم فی ذمتی لافعلن یخالفه وانما وجب الحذف هنا لا

جواب

جواب القسم سد مسده وان كان ذلك لا يلزم فى وجوب حذف المبتدا بخلاف الخبر كما يعرف من امثلة
حذف المبتدا **قوله** بدلا من التلفظ بفعله اى بدلا من التلفظ فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع بين
العوض والمعوض فاصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض منه المصدر ثم
عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبوت واوجبوا حذف المبتدا استهجانا للحالة النصب
واجراء للحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية **قوله** كصبر جميل اى بناء على ان المحذوف المبتدا وقيل المحذوف
الخبر والتقدير صبر جميل امثل من غيره ولكل مرجحات فانظر المطولة وبقى صور يحذف فيها المبتدا وجوبا
مذكورة فى النكت وغيرها **قوله** فى اربع مسايل على ما فى كلام المصنف وبقى صور اخر ذكرها المنكت وغيره
منها خبر من فى حكايتها النكرات اذا الحقتها علامة الاعراب فى الاسم فقيل منوا ومنا ومنى فتلك العلامة
دليل الاعراب فى الاسم السابق ومن مبتدا واغنت تلك العلامة عن خبره فخلفت مقامه فلا يجمع بينهما فلا
يقال منوا الرجل بل منوا ومن الرجل ويلغز فى هذه المسالة فيقال ما الذى يبنى وفى اخره دليل الاعراب وقد
اشار الى ذلك ابو فرج سعيد بن لب الاندلسى فى نونيته باربعة ابيات يمكن اختصارها فى بيت
ولحد وهو ما حرف اعراب بمبنى وقد نابت عن اسم حل فى المكان **قوله** لامتناعيه احترازا عن
التحضيضية فانها للتنبيه على بيان المحل الذى يقع فيه المبتداء المذكور لولا فالتحضيضية
لا تدخل الا على الافعال فلا حاجة للاحتراز وما ذكره المصنف مفرع على ان الاسم الواقع بعد لولا
عنه مرفوع بها وهو مذهب الجمهور ورواه ابو المنشرح **قوله** الدالة على امتناع الخ وهى
الداخلة على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى قاله الرضى وربما دخلت لولا
هذه على الفعلية قال ٩ قالت امامة لما جئت زايرها ❊ هلا رميت ببعض الاسهم السود ❊
❊ لا در درك انى قد رميتهم ❊ لولا حددت ولا عذر لمحدود ❊ اى لولا الحد وهو الحرمان **قوله**
لعمرك الاصل بعمرك ففيه زيادة اللام ونقصان الباء والباء محذوفتا ومعناه البقاء قال فى القاموس العمر بالضم وبالفتح
البقاء وبالفتح الدين ايضا ومنه لعمرى فان قيل حكم الفقهاء بان لعمرك كناية لا ينعقد به اليمين الا بالنية قالوا
والمراد من العمر البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق مع ذلك العبادات والمعروفات اجيب
بامكان الجمع مراد النحويين بصراحتها لعموم استعماره بالحلف مطلقا وعدم استعماله الا فيه
وان لم ينعقد به شرعا اذا حمل على العبادات ومراد الفقهاء بنفى صراحته نفى كونه عينا معتدا به شرعا
على الاطلاق والحاصل اذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف الا انه لا ينعقد به شرعا
تنبيه عمرك الله فى قولهم عمرك الله كيف يجتمعان ونحوه منصوب على انه مفعول
مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف منصوب على اسقاط
الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله فى عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا

يخلف عنه وحقيقة عمرت قلبك وامام رفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر
اضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل قوله وايمن الله بفتح الهمزة من ايمن وضم
ميمه وفيه لغتان اخرى من اليمين وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ لا يتعين كون المحذوف
فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف والتقدير قسمي ايمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء
انتهى ويجاب بان المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف ح غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده
وانا قتضى كون كلام ابن الناظم الوجوب فيه قول المصنف لمكان اللام فيه انه يجوز ان تكون اللام
داخلة على المبتدا المقدر بعينها وبين عمرك كما قالوا في ام الحليس لعجوز قوله وامانة الله المراد ما
فرض الله على الخلق من طاعته كانه امانة له تعالى يجب عليهم ان يودوها قوله نحو عهد الله فانه يستعمل
غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء به وعهد الله امضاؤه وايجاده ومنه ولقد عهدنا الى ادم
وكلامه الذي يوجبه الى عباده من اطلاق المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به وعليها فعهد
الله من اضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت
الله اى اقسمت له بعهده فهو مضاف للمفعول قوله فمما يجوز له الاثبات والحذف فتقول على عهد الله
لا فعلن كذا ولك ان تقول القياس وجوب الحذف فيه عند القرينة لتحقق شرطي الوجوب من
الدلالة عليه وسد لفظ مسده ويمكن ان يجاب بانهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا
وجه ان يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر لكونه
ركن الاسناد ومحط الفائدة وقضية اطلاق ابن الحاجب هنا وفيما ياتي في ضبط الوجوب عاما موضعه غير الوجوب
في عهد الله لافعلن لان الواجب في موضع الخبر ويجاب ايضا بان المصنف لعله لا يشترط ان يكون في ذلك الغير
لكونه في ذلك الموضع بخلافه في عهد الله لا فعلن فان الجواب فيه متعينا لذلك الموضع لجواز ان لا
يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل الجواب لولا اذا كان كونا خاصا وفي الواو التي ليست
نصا في المعية نحو زيد وعمرو جاآني معا قوله على نفس المبتدا اى وجوده اذ المبتدا ذات والذات
لا يعلق بها قوله كونا مطلقا هو الذي لا يخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما
من الافعال العامة التي لا تخلو عنها فعل والمقيد هو الكون الخاص كقيام وحدانية عهد الله ولعل
المصنف لم يقيد بالكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور حيث قالوا الاكر
الخبر بعد لولا واوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا فيقال لولا مسالمة زيد ايانا اى موجودة
قوله فان تعلق على نسبة الخبر لح لا ريب انها ههنا وفيما من تعلق الجواب على نسبة الخبر
الى المبتدا لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة وههنا النسبة المقيدة بامر خاص ومن هنا عبر بعضهم بان
يكون الخبر كونا مطلقا وفي هذا بان يكون كونا مقيدا قوله وقيل الحال لا فرق فيها بين ان تكون

اسماً او فعلاً ماضياً او مضارعاً او جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو او مجردة عنها لورود
السماع بذلك خلافاً لمن منع بعض ذلك **قوله** بان يكون المبتدأ مصدراً وهل يجوز اتباع هذا
المصدر بالتوابع نحو ضربي زيداً كله او من نحو ضربي زيداً الشديد قائماً اختار ابن مالك وفاقاً للكسائي الجواز ولم
يذكر عليه شاهداً وقيل المنع لغلبة معنى الفعل عليه لا سيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه الى
انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً وهل يجوز ادخال كان الناقصة نحو كان ضربي
زيداً قائماً اختار السيرافي وابن خروف الجواز وابن عصفور المنع ووجهه ان نحو الحال من الخبر انما يكون
بعد حذف وحذف خبر كان قبيح **قوله** عاملاً في مفسر الحال اي عاملاً في اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال
وشمل كلامه كون المفسر مفعولاً كما مثل وكونه فاعلاً في المعنى نحو قيام زيد ضاحكاً وكونه فاعلاً ومفعولاً
نحو تضاربنا قائمين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معاً لا تمكن اذ المراد بالاضافة النسبة
ويشمل ايضاً نحو ضرب زيد عمرا قائماً بلا اضافة واورد على الضابط المذكور ضربي قائماً شديد
فان المصدر لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع **قوله** او مضاف
الى المصدر المذكور اي او يكون المبتدأ مضافاً الى مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة اضافة
بعض لكل او كل لجميع **قوله** اخطب ما يكون الخ ما مصدرية عند الجمهور والتقدير اخطب اكوان
الامير وانما قدرناه بالاكوان لاجل اضافة افعل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه فلا بد من
تعدده ولا يقدر بين ما والمصدر شيء وبعضهم يقدر محذوفاً اي اخطب زمان كون الامير قائماً
وقيل ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها وهي يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف
والتقدير اخطب شيء يكونه الامير فيه خطيباً اذا كان قائماً ففيه الذي تقدم ثم خبر يكون والهاء
من فيه هو العائد الى الموصوف المذكور **قوله** ويجوز تقديم الخ سواء تعدى المصدر ام كان
لازماً وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر او مضمر وقيل يجوز اذا كانت من مضمر وعليه
الكسائي وهشام وقيل يجوز اذا كان المصدر لازماً **قوله** وتوسط معمولها الخ عليه
البصريون والكسائي نحو ضربي زيداً فرساً راكباً وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر
ومعموله وقيل يمتنع وعليه الفراء **قوله** لا توسطها بين المصدر ومعموله اي لا يجوز نحو شربي
ملتوتاً السويق وهذا ما عليه الكسائي وهشام **قوله** وخرج بقوله الممتنع الخ وخرج
بكون المصدر عاملاً في مفسر صاحب الحال ما لو كان المصدر عاملاً في صاحب الحال بنفسه لا في مفسره
فانه لا يغني الحال عن الخبر نحو ضربي زيداً قائماً حين جعل قائماً حالاً من زيد فالعامل في الحال هو العامل
في زيد وهو ضربي فلا يغني الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملاً في
المفسر **قوله** فالرفع فيه واجب كضربي زيداً شديد فلا يصح النصب على انه سد مسد الخبر لانه

يوصفه وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال ولان شديدا يصح ان يوصف به الضرب
فيكون الخبر بنفسه فيتعين رفعه ولا وجه لنصبه واذا كان الخبر ملفوظا به فليس هنا خبر محذوف
ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالشدة
بالزمان وليس هنا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال المذكورة
فالمعنيان مختلفان وفى مثال الشارح نظر لان شديدا وان كان صالحا لان يكون خبرا عن ضربى
لا معنى لصلاحيته لكونه حالا من ضمير زيد وقد مثلها ابن مالك بقوله لراجة مالك
مسيئا وبيدا وتوحكمك مسحطا والاولى فى مثله ان يذكر العامل او يجابا لمنصوب
مرفوعا ومقتضى كلامه انه لا يجوز رفع الحال فى الصورة الاولى اختيارا وهو كذلك
واذا اضطر الى الرفع الاعلم انه خبر ضربى بل خبر مبتدا محذوف فاذا قيل ضربى زيدا قائم
ضربى زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد افعل مضافا
الى ما الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما كان او يكون الامير قائم ووافقه ابن مالك
وقال فيه مجازان احدهما اضافة اخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو فى
تاويل الكون والثانى الاخبار بقائم مع انه فى الاصل من صفات الاعيان عن اخطب
ما يكون مع انه من المعانى لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل على ذلك قصد
المبالغة وقد فتح بابها اول الجملة فعضدت باخرها وح فالعمل الحكم بامتناع كون الحال خبرا
باعتبار الحقيقة فلا ينافى انه يجوز مجازا لكن قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ما
وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع فى المصدر الصريح وان لم يوجد مجاز لان باب المجاز
لا حجر فيه ولا يشترط السماع فى شخصه ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المراد على تحقق
العلاقة المعتبرة **قوله** فشاذ وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال
للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر
فى الخبر ولا يصح ان الحال ضمير المصدر المستتر فى الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف
المضاف اليها فى حكمى لان الزيادات لا توجب الشذوذ **قوله** الصريحة
فى معنى المصاحبة بان يكون نصا فى المعية الظاهر انهم ارادوا بالصريح والنص
هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور والا فالواقع فى مثالهم يحتمل
العطف والمعنى كل رجل وضيعته مخلوقان او مقترنان له تعالى او نحو ذلك
وقوله الصريحة صفة الواو اى الصريحة فى المصاحبة بان لا تحتمل غيرها والمصاحبة
فهو من باب عيشة راضية والمعنى المصرح بها بالواو بان لا تحتمل غيرها **قوله**

فالاولى

فالا لى الخ يمكن ان يكون الخبر فيه كونا مطلقا وهو موجود وث فيكون محذوفا
قوله وهو ساد مسد الخبر هذا بيان لكون الحذف واجبا ولم يتعرض لبيان
وجه الحذف وكيفية المواضع وقال في الفوكه الجنية نحذف الخ وهو حاصل الدلالة
طرفه الذى هو اذ او اذا كان عليه لان الحال مبينا به ظرف الزمان الا ترى
ان معنى جا لحن بيسرا كما جا لحن زمان ركوبه فالحال انه على الخبر بواسطته انتهى
وقال بعضهم وجه تقدير الظرف دون غيره ان الحذف توسع والظرف
اليق به والزمان دون المكان لان المبتدا هنا حدث والزمان اجدر به
ولعل وجهه ان الحدث يتصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان
وخصوا اذ واذا من ظروف الزمان لان الكلام شرط وفيهما معنى فيه
معنى الشرط لانه في قوة اما اضربه بشرط اذ يكون قائما قوله
والاصل حاصل اذا كان قائما هذا مذهب جمهور البصريين وورآه اقوال
كثيرة قال الاستاذ الصفوى واقول في المثال شبهة سانحة منذ سنين
وهو ان مذهب البصريين ان الظرف اذا رفع خبرا فالاصل والاولى ان يكون
الخبر المقدر فعلا فما بالهم اطبقوا ههنا على تقدير اسم الفاعل ويمكن ان يقال ان
الخلاف اذا لم يكن قرينة او امر مرجح لاحدهما وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص
احد الازمنة والمراد مجهول واللايق ح تقدير الصفة قال في المغنى واذا
جملت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة وان كان حقيقة في الحال انتهى ويشكل
على قوله لم يرد منه خصوص احد الازمنة قول المصنف في الاوضح وخبر ذلك مقدر باذ
كان او اذا كان عند جمهور البصريين انتهى لظهور ان اذ كان لخصوص الزمان
الماضي واذا كان لخصوص الزمان المستقبل والاستمرار كما قال الرضي نحو واذا قيل
لهم لا تفسدوا في الارض واذا ما غضبوا هم يغفرون ويقدر اذا ازيد الحال ايضا
قوله الثاني وقوع الجملة الاسمية الخ اذ الخبر ليس من مداخل الواو الا على وجه
التشبيه بالحال على خلاف الاصل فلما صرح الشيء فاسمي وهو عربان قوله
كل رجل وضيعته استشكل بانه لا يصح ان يعود الضمير من ضيعته الى كل اذ لم تعز الف
صيغة كل رجل بكل رجل والا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل [illegible]ن بضيعة رجل ما
والجواب ان كل رجل تابع عن اسماء ظاهرة وضميره نائب عن ضماير بحصر كثيرة فضمير ضيعته
اجمال لضماير متعددة كل ضمير في هذا المحمل فكانه قيل زيد وضيعته وهكذا الى ما لا يحصى

هنا وقال الرضي والظاهر ان هذا الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه انتم والساعة في قرن والفرزدق الحجيجة يستشهد به بعيران الا لا نسلم انه قصد بالواو المقارنة بل الاخبار بقوله في قرن تعالى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو وانا لا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال بيان مقدار المقارنة على ان الساعة ليست نصا في المقارنة كالضيعة **قوله** ووجب لقيام الواو مقامه مع هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجبا وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس شيء يسد مسده وقال بعضهم انما وجب الحذف لقيام المعطوف مقامه قال في الفواكه الجنية واستشكل بانه من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك ان تقول ان التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا في وجوب حذف الخبر المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شيء مسده انتهى واجاب بعضهم بان المبتدا الثاني يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه وقال الكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام في كل رجل مع ضيعته بدون تقدير فكذا هنا ودفع ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة تستحقه الواو ولانه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعرابه ما كان حرفا واجري على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام والله الموفق لنيل المرام والمامول منه من فيض فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد وعلى اله وصحبه افضل الصلاة والسلام

## باب النواسخ

النواسخ

**قوله** النواسخ الخ جمع ناسخ لان فاعلا وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلاف فاعل وصفا لعاقل ولفظ باب يقرا بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الاضافة ولا يرد ان الباب ليس مما يضاف للجملة لان المراد من الجملة هنا لفظها ويجوز الوقف على سبيل التعداد **قوله** من حيث العمل واما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان **قوله** واخواتها عادتهم بذكرها مع كان في ترجمة واحدة ولذا احتاج الى قوله وما حل الخ وان كان ذلك من الاخوات في العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده ومجردا اختصاص ما حل باحكام لا يقتضي العطف على الاخوات لانها ذكرت في هذا الباب يختلف الاحكام كما لا يخفى **قوله** على ثلاثة اقسام اي صادقة عليها ولو اسقط على كان اخصر واظهر **قوله** ما يعمل هذا العمل من غير شرط اي مما ياتي في تقدم النفي وشبهه واما المصدرية الظرفية فلا ينافي ما ياتي من الشروط العامة لا فعال هذا الباب والخاصة ببعضها

قوله

**قوله** وفي معنى صار آض الخ كقوله ربيته حتى اذا تمعددا وآض نهدا كالحصان اجردا
وقوله ويرجعن من دارين بجر الحقايب وقوله وكان مصلى من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد امر شذا مرل
وقوله ان العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات وقوله وما المرء الا كالشهاب ومنوه
يحور رمادا بعدا ذهو ساطع وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله لولا منايا نا تحولن ابوسا
ومن النحويين من منع ذلك في آض وعاد محتجا بانهما فعلان تامان يتعديان بالى والمنصوب
بعدهما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم نعد فيكم جزر الجزور رماحنا الا ان يكون
التقدير مثل جزر الجزور وما كان من المعرفة على معنى مثل فقد يجعله العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى
صار وقع في وهمه للرواح هو ما عليه جمع والحق ابا افعال الباب غدا بمعنى صار وبعض رفع فعله
في وقت غدا واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم تغدو خماصا وتروح بطانا ومنع الجمهور الحاقه بصار وقالوا
المنصوب حال اذ لا يوجد الا نكرة والحق ايضا افعال اخر مذكورة في المطولات منها قعد في قعدت كانها حربة
وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك وحاجتك يروى بالرفع فما استفهاميه في محل نصب على انها خبر قدم لاجل الاستفهام
والتقدير اية حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تانيثه للاخبار ر
عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى كلام ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب مجي جاء بمعنى صار فانه
قال الاول في جاء البر قفيزين ان يكون قفيزين حالا لان الحال فضلة على الصيرورة والخبر محط الفايدة ونظر
فيه تلميذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجمل الى
العلم مجيا الى العالم بحيث قفيزين وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجي على القفيزين **قوله** بشرط تقدم
نفي الخ انما شرط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النفي فلما دخل النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قايما هو قايم
فيما مضى والدليل على النقل انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما **قوله** ما زال الخ ما يتصرف منها ايجي المواد وهو ما دة
الاربعة فاندفع ان المذكورة افعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي **قوله** ماضي يزال هذه واو يزا
العين وهو فعل بكسر العين يفعل بفتحها كخاف يخاف **قوله** لا ماضي يزيل بفتح الياء وكان عليه ان يقول لا ماضي
يزيل بمعنى ماز ال لان الكساى والفراحكيا المزال الناقصة مضارعا اخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص
ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة كما ترك هنا الاحتراز في بقية الافعال عنها اذا وردت تامة واخر ذلك لما بعد هذا **قوله**
متعد الى واحد ومعناه ماز اي ميز **قوله** ومصدره الزيل بفتح الزاي لانه من باب ضرب ولم يذكر لزال التي من هذا
الباب مصدر لانه لا مصدر لها ولا امر **قوله** والثاني قاصر وزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه الا نتقال
معنى زال الماضي يزول اما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى ما زال بواسطة النفي الداخل عليها اذ نفي النفي يستلزم الا ثبات
اي استمر ثبوت الخبر وانما صارت الاولى تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها انتقال النسبة التي هي مفهوم الجملة بعدها
فلا بد من ذكر الجملة والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد كزيد مثلا في قولك ما زال زيد فكانت تامة مستغنية بمرفوعها

قوله ومصدره الزوال اي الانتقال قوله وهذه الاربعة معانيها متفقة لانها وضعت لاستمرار
ثبوت خبرها لفاعلها منذ قبله اي من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا قوله ومنه تاءة تفتؤ
اي لا وليس منه قوله فلا وابي دهماء التعزية اي لا ازال لان الحذف لم يسمع الا من مضارعها بل هذا
من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وان كان خلافه فالاولى قاله الرضي والاولى ان لا يفصل بين لا وما
وبينها بظرف وشبهه وانجاز في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لترك حرف النفي
معها لافادة الاثبات قوله اذ الاصل لا تفتؤ الخ انما جاز حذف لا لعدم اللبس اذ تقرر انها لا تكون ناقصة
الا منفية ولانه لو كان اثباتا لم يكن بد من اللام والنون والحذف في جواب القسم كثير لانه ثابت في غير هذه الافعال
نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها قوله فقلت يمين الله الخ صدر بيت لامرئ القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك
واوصالي ويمين الله مبتدا خبره محذوف اي علي ويجوز النصب لان الحرف لما حذف فوصل فعل القسم بنفسه
الى المقسم به ثم حذف واليمين القسم والجمع ايمن والاوصال المفاصل ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف
لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر بجزئيته لذي الرمة
صدره الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ومنهلا اي سايلا بشدة خبر مقدم والقطر اسمها موخر
والجرعاء تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا قوله وفيه الخ بناء على بناء ان لن لا ترد للدعا
قوله كاعط ما دمت مصيبا درهما بحل ما دمت مصيبا لان ما مع صلتها نابت عن ظرف الزمان
فاستحقت اعرابه كما يصرح به كلام المغني فانه قال والزمانية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف
وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلاة العصر ثم قال وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى
قولي زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا
يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان فان كان مستحقا للنصب على الظرفية خلفه
فيها والخفض بالاضافة فكذلك ولنيابة ما هذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة
ومن هنا امتنع ان تقول ابتداء ما دام زيد مقيما لانه عند التاويل لا يكون الظرف عاملا قوله لم تعمل
اي العمل المذكور فلا ينافي انها ترفع الفاعل قوله ما دامت السموات والارض اي بقيت فقد يقال ان دام
في الاية تامة وسياتي ان غير دام مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما ايضا قوله فان الفارسي
ومن تبعه يذهب الخ هو نظير زيد وعمرو قائم فسقط ما قيل الاولى يذهبان وانه يتناول كل قوله هذه
الافعال لو قال اي هذه الافعال كان اولى قوله وكذا ما يتصرف منها التصرف هنا وفي قولهم ما يجي بالتا
في تصريف الفعل عبارة عن تاويل الفعل الى مثل اخر من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق
الاشتراك بين ذلك يعني تحويل المصدر وهي في التصريف ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا ودام
عند الفراء ومن تبعه والتصرف هنا ان تثبت المشتقات عاملة ذلك العمل فلا اشكال في الحكم بان دام غير

متصرف

متصرف مع ثبوت يدوم ودام والدوام وغيرها خلافا للفتاني حيث استشكل ذلك وقال تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف لان افعل التفضيل من المتعدي مشتق منه وانه لم يعمل عمله على ان الاسم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانها لا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها وليتنظر اذا قيل ما انفك عمرو قايما مثلا فخلع مبتداء لانه وصف مع معتمد وعمرو اسمه وقايما خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره او اسمه فقط ويشكل الاول بانه يلزم ان يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفايدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتامل وكذا في قولك ما كان زيد قايما فكان مبتدا والمعوض عن الخبر ماذا **قوله** وفاعلا مجاز المشبهة به وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذ المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما اصطلحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف اي خبر اسمها واندفع بذلك ان المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم للذي وضع له واعلم ان دخول هذه الافعال على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل كذلك الحروف ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا ما فيها الى الجمل ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي تجتمله فاشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قايما فهو في قوة امس زيد قايم وان قلت يكون زيد قايما فهو في قوة غدا زيد قايم الآن انما جوع بها التقدير المبتدا على صفة وهي الخبر اعلوها في الجزئين وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وانكره الفرا ورد السماع قال اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثني بالذي كنت اصنع ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشان والجملة في موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها **قوله** ان لا يخبر عنها بجملة طلبية ولا انشائية فان اخبر عنها لم تدخل عليها فلا يقال كان زيد اضربه او لا تهنه او غفر الله له لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لما عرفت من معناها وبين ذلك الرضي بما ينبغي مراجعته وقضية كلام ابن الطلب قسيم للانشاء والصحيح انه منه كما مر واما اذا كان مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام جاز اذا لم يتقدم هذه الافعال الا ان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سياتي نحو اين تكن اكن واين كنت **قوله** وان يلزم المتقدم فالزم التقدير كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف اليها والمقرون بلام الابتداء وكذا لم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه وانما يجوزات يكون الاسم ما له الصدر بذكر مقدما كما جاز في الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل لالتباسه بالمبتدا بخلاف الخبر **قوله** ولا عدم التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر ويثني ويجمع وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور

في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من اوجه الاعراب كما توهم جماعة لئلا
يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط وعلل الرضي اشتراط ذلك بان الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ
لا يدخل على الحروف فكذا ما اشبهه ونظر فيه لما يلزم من ان من وما الموصولتين لا تدخل
عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به ومن ذلك ايمن الله في القسم وطوبى للمومن وويل للكافر
وما التعجبية قوله سواء كانت لنفسه نحو قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيدا وقولك
نولك ان تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده ابو حيان بقول النابغة فكم بك نولكم ان تشفعوا لي
ونازعه ابن هشام هذا واعترض على المثالين لانهما مما امتنع لمانع معنوي لانهم اقاموها
مقام ما لا يدخل النواسخ لان الاول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثاني
بمعنى ينبغي لك ان تفعل قوله ام لمصحوبه لفظي مثل ابن قاسم بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية
وفيه نظر اذ لا يمتنع في لولا زيد سالم لهلك ان يقال لولا كون زيد سالما فلعل المراد امتناع دون
الناسخ الفعلي قوله او معنوي نحو ما احسن زيدا ولله دره ومثل ابن مالك لذلك بقولهم
الكلاب على البقر وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير ارسل فابى لزوم الابتدائية الا ان
يريد انه اذا رفع لزم الابتداء به واعلم ان شرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفي بما زيادة على ما
سبق ان لا يكون خبره مفردا طلبيا الا ان له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها وقد مرت الاشارة اليه
وسياتي ان شرط ما تدخل عليه صار وما بعدها ودام وزال واخواتها ان لا يكون خبرها فعلا
ماضيا ونسيها يتعلق به قوله دكونى الخ صدر بيت عجزه ودلى ذلها جده سماع قوله
فنادر ومع ندوره هو مؤول بالخبر مثل فليمد له الرحمن مدا اي كونى تذكريني قوله وهذه
وهذا لا يعهد في الافعال واما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر في باب الفاعل فشاذ
لا يرد نقضا قوله كما في باب المبتدا اي الخبر الذي في باب المبتدا فان الاصل فيه التاخير
قوله وقد يتوسط الخ اي يدخل بينهما والمفعول التوسط مجرد عن بعض معناه والمراد به مجرد
عن بعض معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط يحتمل الزماني والمكاني وحصره بالمكاني
قوله بين الاسم والفعل فالاعذب يدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره وانظر هل هو لان
الحكم مختص به او لانه الاصل وغيره مثله قوله على الاصح راجع لقوله مع جميعها وقوله
ولو جملة وهو مذهب البصريين ومعه الكوفيين في الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم
على ما يعود عليه وابن معط في دام وبعضهم في ليس نقله ابو حيان عن حكاية ابن درستويه
ولم يظفر به من حكى الاجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق في الجملة بين الاسمية والفعلية
التي فعلها رافع لضمير الاسم او لا خلافا لمن منع مطلقا ولمن منع اذا كان رافعا الضمير

الاسم

الاسم نحو كان زيد يقوم وصحح ابن عصفور قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها فيما ذكر على ان يقوم خبرا مقدما لم يرجع الى ذلك **قوله** فليس سواء عالم وجهول عن نبيت صدره سلى الناس ان جهلت الناس عنا وعنهم والشاهد فيه ظاهر **قوله** وتارة يكون واجبا من ذلك اذا كان المقصود حصر الخبر فى الاسم نحو ليس قايما الا زيد وهذا واضح فى ليس لان خبرها لا يتقدم عليها وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو ما كان الا زيد هل يجوز تقديم الخبر على الناسخ وتاخيره عن ما فيقال ما قايما كان الا زيد ويفرق بين ما يشترط فى عمله تقدم النافى وبين غيره صرح فى الاوضح فى غير مسئلة الحصر بالجواز مطلقا الظاهر جريانه فيها وصرح الرضى بالاتفاق على المنع فى ما اشترط لعمله تقدم نفى وعلله بان النافى نزل معه منزلة الجزء واما تقديمه على النافى فغير جايز لما يا تى ومن ذلك اذا كان الخبر ضمير وصل نحو كانه زيد كما فى النكت ونقل المص عن المعرب ورده بان الفصل هنا جايز اتفاقا فالجلا فضربه زيد **قوله** نحو يعجبنى الخ مثل لما نيك ما دام فى الدار صاحبها كما مثل به الناظم لان ما مصدرية فيجرى فيه تعليل السادس **قوله** لاجل الحرف المصدرى شامل لتقديم الخبر الذى هو الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذى هو ان وعنهما جميعا لان الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله **قوله** لاجل الضمير لانه لو قيل كان يعجبنى ان يكون ما جها فى الدار لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة **قوله** فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وجوابه انهم ارادوا بوجوب التوسط وجوب الامتناع اى بالنسبة للتاخير لا مطلق الوجوب او ارادوا انه يجب التوسط عند تاخير الخبر عن العامل **قوله** لحصر الخبر كان الحصور فيه يجب تاخيره من المحصور ولو كان الحصر بالا فان قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا فى هذه الحالة على الفعل الناسخ بان يقال الا قايما لم يكن زيد قلت لامتناع تصديرالا **قوله** وكذا اعرابهما لخوف التباس الاسم بالخبر **قوله** وكذا خبر مرفوع الخبر اما تاخير المنصوب نحو اكل زيد طعامك فلا يمنع تقديم لكى يقبح ما لم يكن ظرفا نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك والا فلا يقبح **قوله** على الاصح راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مر فى التوسط نحو هنا وهما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الاية التى استدل بها الش **قوله** كما قيل قايله ابن مالك فى شرح التسهيل تبعا للفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين قال ابن مالك وان اطلق القاعدة فمراده ان ذلك ثم هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك فى شرح الكافية فقال

وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا واحترز بقوله غالبا عما ذكره الشم
في بيان عدم اللزوم **قوله** بدليل فاما اليتيم فلا تقهر لانه تقدم معمول الفعل مع
عدم جواز تقذمه لان اما لا يليها فعل **قوله** وجوازهم زيدا لم اضرب وان امتنع تقدم
اضرب لانه معمول العامل قوى ولا يصلح هنا جوابا عن اللزوم كما لا يخفى **قوله** كان
ليكون له صدر الكلام اى ما لم يصدر الناسخ بما كما **قوله** مما مر اى في وجوب التوسط
من هذه الافعال اي من خبر هذه الافعال **قوله** لجوازه ان يكون الخ ولجوازان لا يكون
يوم مصنوبا مبنيا على الفتح لاضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتدا
وليس مصروفا خبره كما قاله ابن الانباري ويحتاج على هذا الى تقدير العايد وان يكون ظرفا لليس
لما فيها من معنى النفي كما قاله الدماميني تبعا للرضي **قوله** متعاطلوا منه قال شيخنا ليس
الامر كذلك بدليل قوله فيما سبق لا خبر **قوله** فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد
حكى فيه الخلاف وامره مشهور اللهم الا ان يقال مراده ان المصححين لعدم الجواز في الخبر يجيزون
تقديم معموله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهي انهم يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسع
في غيرها فلعل هذا من جملة ما اتسع فيه في الاية الا ترى انهم يقولون ان لك زيدا ماخوذا وان
عندا اخاك راحل فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم ان الخبر لا يجوز تقديمه البتة
عندهم ولا فرق في ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة ادلتنا المانع من تقديمه ان
ليس اشبهت اختها ما وما لا يتقدم خبرها عليها مطلقا واما تلك القاعدة وهي ان تقديم
المعمول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل فهو منازع فيها ولا يقول بها القايل بعدم تقديم خبر
ليس كابني مالك والجني واسعنها بما ذكر انما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبي بما لا
مزيد عليه **قوله** بصلحين هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل **قوله** وكل منهما الخ بدليل
اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها واجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته
اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال لا خلافهم في ليس لا ينافي الاتفاق في دام لما يخصها وايضا لا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف فيه هنا وقد يقال ايضا
ايضا العلم لم يتعين بالجملة للخلاف وبنقله هنا وفي شرح التوضيح عند قوله الا خبر دام اتفاقا
ما نصه فلا يجوز تقديمه على ما دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز
توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدري لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا
يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان تجرى
فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه قال شيخنا

اي من ذلك

لان معمول العامل ضعيف وجاز
تقدم ذيله

ومن ذلك يعلم ان تشبيه الشارح هنا الفعل المنفى بما دام مع قوله لا توسطه لا يخلو عن اجمال ٤
وابهام فليتامل فى تفصيله وتحريره **قوله** واذا نفى الفعل الخ هذا مذهب البصريين والفرا
ولا فرق فى ذلك بين ان يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقديم النفى اولا ويترتب على هذا امتناع كون الخبر
اسم استفهام لانه له الصدر ولا يمكن تقدمها قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر الآن لا لانه بالتوسط
تفوت صدارته وعموم قول الشارح لا توسطه يقتضى خلافه فر ولكن فى الرضى ما يخالفه فينبغى تقييده وخرج
بما غيرها كلم ولا وان وجرى عليه السيوطى وقال المرادى ينبغى ان تكون ان كلا لان لهما الصدر انهما
تعلق نحو ان لبثتم الا قليلا واطلق ابن مالك ان لا تعلق فالقياس انهما كما عنده وفى المغنى فى بحث اذا
ان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا فى لا فقيل لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل
والمعمول نحو ان لم تقم اقم وجاء بلا زاد وقيل ان وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل ادوات
الصدر والا فلا هذا هو الصحيح **قوله** لا توسط بينها وبين الفعل اى بين ما والفعل ومنعه بعضهم
والصحيح الجواز وح فالتشبيه بدام انما هو فى التقديم فى الجملة فافهم ثم لا فرق فى الفعل بين ان يكون
الفعل شرطا فى عمله تقدم النفى او لا كما فى منع التقدم فيجوز توسطه فى ما زال نحو ما قائما زال زيد
كما فى التصريح وقال الشاطبى واما ما كان النفى من شرطه دخوله فى هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم
قال شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفى لانه لما تلازما صارا كالشئ الواحد وهذا ليس خاصا بما وحدها
بل عام فى سائر حروف النفى فلا يصح ان يقال لا قائما يزال زيد وما خارجا انفك عمرو واسقى المرادى نقله بحروفه
**قوله** فى جواز تقدمه الخ اى لا فى حذفه فانه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله
ابو حيان عن اصحابنا اما الاسم فلانه يشبه الفاعل واما الخبر فلانه صار هنه عوضا من المصدر لانه فى معناه
اذ القيام مثلا كون من الاكوان مزيد الاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف للضرورة ومن النحويين من
اجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع الا ليس اذا كان اسمها نكرة عامة فيجوز حذف خبرها اختيارا ولو
بلا قرينة تشبيها بلا ولا يشكل على منع حذف الخبر ما قالوه فى ان خيرا فخير لانه مخصوص بذلك او يحذف الخبر وحده
واذ رب شئ يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر كان خبر المبتدا فى اقترانه بالواو واذا كان جملة تشبيها بالجملة
الحالية نحو فامسى وهو عريان **قوله** حالات اى ثلاث **قوله** مطلقا اى سواء كان اعرف اولا **قوله**
فالاسم هو الاعرف على المختار اى وجعل الاسم غير الاعرف ضعيف كما يصرح بذلك قول المغنى واعلم انهم حكموا لان
وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم
الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه فى التعريف انتهى وبين هذا
وما اجازه ابن مالك من الاخبار بالمعرفة من النكرة المحضة فى باب النواسخ كما سياتى **قوله** عظيم ويولده كلام ابن مالك قوله
شح فان حسبك الله ومقابل المختار التخيير كما لو استويا تعريفا وتقييده فى المعنى بان وان انما هى لا احتراز بدليل اطلاقه فى

الجهة السادسة من باب الخامس ان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يجعله بان وان وقد يقال فرق بين
مطلق التعريف وكونه في حكم الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز
وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن فانك على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المؤول اي صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من عدم
ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف اعم من مرتبة الضمير لعله جوازه هذا واورد ان كونه لا يوصف لا يقتضي
تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة واجيب انه جاز ان يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير لان عدم
المانع ليس جزءا من المقتضي ولا شرطا في وجوده واقتضى كلامه ان المصدر المقدر مما ذكر المعرف بالاضافة سواء اضيف الى
ضمير او غيره بمثابة الضمير ولم ينقل عن احد من الائمة ما يخالفه والامام ابن هشام نقل عنه ما يقول اذا لم يخالف المنقول وليس في
كلامه ما يقتضي ان المضاف الى ذي اذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافا للدماميني **قوله** فانه على الخ فيه اشارة الى ان
كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا لان العلم بهما يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر لان السامع علم امرين
لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات **قوله** ما لم يكن احدهما فان
كان احدهما اسم اشارة اتصل به ما ذكرتين للاسمية لها ان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع
الضمير فان الافصح في باب المبتدا ان تجعله خبر المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا يتأتى ذلك في باب النواسخ لان الضمير
يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا في باب المبتدا ها انا ذا **قوله** فان لم يكن احدهما اعرف فانه مخير
فتقول كان زيد اخوك عمرو وكان اخوك عمرو زيدا **قوله** وكذا اذا كانا الخ مثل ذلك في التخيير فتقول كان خير من زيد شرا من
عمرو وتعكس **قوله** وان اختلفا الخ نحو كان زيد قائما واما اذا كان للنكرة مسوغ فالاحسن كما قالوا ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا
صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتعكس **قوله** ولا تعكس الا في الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا والبيت الآخ
واما قراءة ابن عامر ولم تكن لهم آية ان يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل
من آية او خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا وآية خبره والجملة خبر كان وآية
اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا من ان
الاسم والخبر اذا اختلفا تجعل المعرفة الاسم واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم كذا في المغني **قوله** اختيارا
بناء على طريقته في تفسيره المشهورة لتمكن الشاعر من ان يقول موقفي بالياء وبرفع مراجعها على ان كان شانية وقيل انما البيتين ونحوهما
من القلب **قوله** غير صفة محضة فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشي زيدا **قوله** ويختص الخ اسره الله ولم يرد ان
صار فيفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطي
وغيره واما مجيء بات بمعنى صار وان ذكره صاحب الكشاف فليس بصحيح لعدم شاهد عليه واما ابن بابشاذ والنوم
قد يكون بالنهار فيحتمل ان يقال انما خرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان الغالب النوم بالليل **قوله** اما باعتبار
العوارض نحو صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة اخرى عارضة هي الغنا **قوله**
او الحقايق بان يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الطين خزفا وجعل تحول الحقيقة شبيها لتحول

الصفة

الصفة لانه يلزم من تحول الحقيقة تحول الصفة وعبارته في شرح التحفة لعبارة غيره صار الدالة على انتقال
الاسم من صفة الى صفة ومن حقيقة الى حقيقة ويكون ايضا للانتقال من مكان الى مكان نحو صار زيد الى عمرو
وانظر هل تكون للانتقال في الزمان كان تقول مثلا صار الربيع الى الصيف ام لا ينصور وصار لازم
قدوم الحاج الى الشتا مخرج بالنقل **قوله** فكانت هبا منبثا اى صارت غبارا منتشرا **قوله** امسى خلاء
الخ صدر بيت عجزه امسى اخنى عليها الذى اخنى على لبد والاستشهاد انما هو باعتبار امسى خلاء لا باعتبار
امسى اهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضى خبرا ويقال اخنى عليه اهلكه ولبد اخر نسور لقمان وهو
منصرف لانه ليس بمعدول **قوله** اضحى الخ صدر بيت عجزه ابعد شيبى يبغى عندى الادبا **قوله** وما بعدها
وهى ما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام وكذا ما بمعنى صار كامر وان اوهم كلام الشارح خلافه
واما بقية افعال هذا الباب فالبصريون على جواز كونه فعلا ماضيا وان كان بعضه فيه قال وشرط الكوفيين
اقترانه بقد ظاهرة او مقدرة وهو الصحيح خلافا لما يوهمه كلام السعد في حاشية الكشاف مشيرا الى انه مذهب
النحاة قاطبة وذلك انه قد جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قد مما ياباه النحاة لكنه وقع في التنزيل نحو ان
كان قميصه قد من قبل فلا وجه للمنع انتهى وقد علمت التفصيل في المسئلة فايدة قال في المنهل وشرحه ويقتضى
خبر الكان نحو كان زيد اصبح صايما بلا عكس فلا يجوز اصبح زيد كان صايما وذلك لان كان تدل على كون
مقيد فنفى وقوعها خبرا للكان فايدة جديدة تحصل لجاز الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفايدة المسوغ
للاخبار اذ الكون المطلق التى تدل عليه كان فى ضمن الكون المقيد التى تدل عليه اخواتها وانظر عموم قبول
المتن وبعض خبر الكان ماله عكس فانه يشمل ما زاد واخواتها والظاهر انه ليس مراد **قوله** ويختص غير
ليس الخ شمل ظل وبه صرح ابن مالك وقال تكون تامة بمعنى طال او دام وقال الرضى قالوا ولم تستعمل ظل الا
ناقصة انتهى ونقل عن المهابادى قال ابو حيان وهو مخالف لنقل ايمة اللغة والنحو انها تكون تامة **قوله**
والصحيح انها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف الا الحدث فتعين انه مدلولها قال الد اللاقانى وفيه بحث لان
الازمنة الماضية مختلفة فى نفسها فى الصباح والمساء والضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها
انفسها وايضا فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فاوجه تخصيص كان التامة بتفسيرها بحصل
ودام التامة ببقى وهكذا لا انيقال اذا كانت ناقصة فالمنصوب بيانها هى النسبة لا المرفوع بعدها واذا
كانت تامة فهو المرفوع وحده وح فلا اشكال فى التخصيص ويدفع البحث بان هذا لا يطرد لانه انظر فى نحو
اصبح زيد عقيما وامسى مسافرا حيث قيل ان الزمان اختلف فيهما لانه فى ماضى صباحى
فى الثانى ماضى مسائى لا يظهر فى نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا اذ الماضى فى احدهما لم يتميز عنه فى
الاخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث فاين فاعله قلت مصدر خبرها مضافا الى اسمها وقولنا لا
ليس الخ فانها لا تدل على الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا والا فكل فعل يدل على الحدث وضعا وح

ثلاثيا في قول الرضا انها تدل على الحدث لانه اراده انها تدل عليه وضعا فتفطن **قوله** بعشرة اوجه احدها ان الحكم بكونها افعالا يستلزم دلالتها على الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لو دلت على الزمان فقط لامكن تركيب جملة تامة منها ومن اسم معنى الثالث لولم تكن دالة على الحدث لم تميز بعضها عن بعض الرابع لولم تكن دالة عليه لم تدخل عليه ان المصدرية نحو الا ان تكونا ملكين ولم ينطق في بعضها بالمصدر الصريح الخامس لولم تدل عليه لم يبن منها اسم فاعل لانه لا دلالة له على الزمان بل الحدث السادس انها لولم تدل عليه لم يبن منها امر لانه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع ان دلالة الفعل على الحدث اقوى منه لا لدلالة على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالاولى اولى بالبقاء الثامن ان من جملتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلولم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الاصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بلا دليل ولا يخفى ما في بعضها من النظر **قوله** هل يتعلق بها الظرف الخ حكى ابو حيان الخلاف في عملها في الحال واما نفيها المصدر فالاصح منعه على القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر واجازه السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا قائما في المعنى واستدل المثبتي التعلق بقوله تعالى كان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر موخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولا صلة لان وقد مضى عن قريب ان المصدر اذا لم يكن في تقدير حرف موصول وصلة لا يمنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل انتهى وقوله وقد مضى عن قريب اي في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز يتعلق في الارض بسركم وجهركم ولا يرد بان فيه تقديم معمول المصدر هنا ليس مقدر بحرف مصدري وصلة والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بعجبا واعلم ان المص لم يفصح في المغني عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكرنا والفعل وسببه كما في شرح العمدة انه ليس فيه معنى الحدوث وقال ولا يقدح ذلك عمله في الظرف لان الظرف يعمل فيه رايحة الفعل وبذلك يسقط بذلك قول الدماميني لا يجوز ان تكون معتدا بما تشرون وتعلمون **قوله** كانت بمعنى فعل لانه كما في شرح التوضيح لكن يرد عليه ان ابن مالك في شرح الكافية ومن التسهيل ذكر ان كان تاتي بمعنى كفل وبمعنى غزل يقال كانه ثلاث الصبي اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وانا صارتاتي بمعنى ضم نحو صار فلان الشيء بمعنى اليه وزاد في التسهيل انصار تاتي بمعنى قطع ولعل المراد ان الاغلب كونهما بمعنى فعل لازم **قوله** بمعنى حصل عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتاء فادفئوني بجمر نحو وان كان ذو عسرة فتارة يتقدر بوقع ما شاء الله كان انتهى قيل والتعبير بقدر مشكل لان ان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب انتهى وفيه نظر

كما هو مقرر في الاصول قوله بمعنى بقي اي او سكن ومنه في الماء الدائم قوله بمعنى عرس بمهملة
والراء مشددة والتعريس نزول استراحة يسيرا قامة واكثر ما يكون في اخر الليل وخصه بذلك
الاصمعي وابو زيد قوله بمعنى نزل اي ليلا بدليل ما بعده قوله فالوا بات كذا وقال بات فلان
القوم ولا ينبغي ان تفسر هذه بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل بالباء يأتي قوله بمعنى دام واستمر
المعطف تفسيري قوله بمعنى ذهب اي واظهر كما في التسهيل وفي الصحاح ذهب الخفاء اي ظهر
الامر كانه ذهب السر وزال الحجب بينهما قوله بمعنى انفصل اي وخلص قالوا فككت الاسير
فانفك اي خلص وانفك فيهما مطاوع فك بخلاف لنا قمحته فانها لا تطلق وبعضها ما زال
وتختص بالجحد منفية فروع قوله وفتئ بكسر التاء اذ يعم الملازمة والنار اطفأتها وتوهم ابو
حيان انه تصحيف من ابن مالك وانما ذلك فتأت بالثاء المثلثة وفيه انه ليس بممتنع ان تكون المادتان
قد توافقتا على هذا المعنى ولابن مالك كتاب سماه ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وقد انتصر صاحب
القاموس لابن مالك وانظرهم لزم فتئ وزال التنقص دونا تنكر وبرح مع ان المعنى واحد وما سره غير السماع
قوله وما اوهم خلاف ذلك يؤول كقول الراجز في حيا بغية تجنس ولا ابن الد وهو الوى اليبس فاستغنى
بالجملة الحالية عن الخبر وتاويله ان الخبر محذوف والتقدير لا يزال متنجسا وهو الوى ليبس والتنجس التكبر
والالبس الشجاع وقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل وتاويله على جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضميرا متصلا عائدا
على الفتى على ليس الجمل ثم حذف فلا انفصاله قوله وتختص كان الى هذه اللفظة من حيث هي لا الناقصة بخصوصها
لانه من جملة الخصائص الزيادة والزيادة قسيمتها لا قسم منها والمراد انها لا تختص بكل واحدة من الخصائص التي
تذكر لاجتماعهن فلا يشاركها غيرها في شيء منها لا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافي ان غيرها تختص بامور
كما لا يخفى قوله بما دونه لم يزل فيه نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل والذي يظهر ان يقال
تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها والاصل في كان ان لا تدل على استمرار ولا انقطاع بل
ذلك الى القرينة ولا يلزم من دلالتها المعنى الانقطاع خلافا لابي حيان لانه لا ملازمة بين مضي
الشيء وانقطاعه قوله متوسطة اي داخلة كما مر واطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها في
مثل وكان اسعفوا اجيادا تصدرها قوله ليسا جارا ومجرورا فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال
بينهما كالكلمة الواحدة نحو على كان المسومة العراب ضرورة او شاذ خلافا للمبرد وابن مالك والرضي قوله
ومعنى زيادتها انها لم ايدا لا فهي دالة على الماضي مع التاكيد او مؤكدة فقط من غير دلالة على
الماضي نحو من كان في المهد صبيا والاولى انها مجردة وصبيا على هذا حال وذكر الرضي ما حاصله
ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي وان ما يدل عليه كالزائدة نحو ما كان احسن
زيدا فالحكم بزيادتها فيه تجوز لدلالتها على الزمن الماضي وانها جردت عن الدلالة على الحدث

ووجه بذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن ذلك لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقيت كالظرف فقال الشهاب القاسمي ان تجردها عن ذلك غير ضروري لا مانع بقاء تلك الدلالة وبوئدان من قال بزيادتها في قوله وجيران لنا كانوا كرام وقالوا ان عملها في ضمير ليس مانعا من زيادتها ولا فرق بينه الضمير والظاهر بل جواز ابن مالك في نحو ما كان احسن زيدا الاحسن انما الثاني نسبة العمل لها واذا جاز المغايرة مع الظاهر الذي لا يتاتى معه دعوى التجرد عن الحدث فليجز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث الشارحي لكن نقل في المغني في بحث لعل في الكلام على هذا البيت ان الجمهور على ان المزيدة الزائد لا يعمل قوله بلفظ الماضي لخفته قوله وما ورد بخلاف ذلك فشاذ نحو قولهم ما اصبح ابردها وما امسى دفاها اي العيشة وقيل الضمير للدنيا ونحو قول ابن عقيل انت تكون ماجد نبيل قوله ويجوز الفراء الخ واجاز ايضا افعال سائر هذا الباب كل فعل لا يتم من غيره اذا لم ينتقض المعنى قوله نون مضارع عما الخ اذ لم يقل ونون يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان ولا يعتد ما ذكر الا بتاويل بخلاف ما اذا اضيف المضارع الى ضمير كان وحذف هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبهه النون بحروف العلة قوله من غير المجزوم وهو المرفوع نحو من تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوما لان الجزم يكون بحذف حرف العلة او النون او الحركة والحذف يونس بالحذف ولا النون بغير المجزوم بحركة فهي متعاطفة على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى ان شرط الجازم يخرج نحو النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبني وليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم قوله والمجزوم بالحذف اما اشترط ان يكون الجزم بالسكون لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها اخرا ولما اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون اخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه قوله لان الفعل المجزوم الخ ما قاله الشيخ تبعا للمصنف هنا مخالف لقوله في الاوضح قال الناظم وكذا اي يجب السكت في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زيد نحو لم يعد انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف اذا ارادوا الوقف على نحو ولم اك ومن تق بترك الها انتهى وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب قوله اذا لم تكن الخ صدر بيت عجزه فليس يغني عنك عقد التمائم والشاهد فيه ظاهر قوله ونحوه كقوله لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة جبهة ضيغم قوله ولولا استغنى الخ عجز بيت للنجاشي يصف حاله مع ذئب عرض له في الصحراء صدره فلست باتيه ولا استطيعه والشاهد فيه انه حذف النون من لكن وهي متحركة قوله لترد الاشياء الى اصولها اي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة فلا يرد يدك ودمك وفيك لان اليد واخويه اصل غير مستعمل قوله بكان الناقصة اي عصارحها لكن الحذف في التامة قوله بعد الحذف اشار به الى انه عوضا حال منتظرة منها قوله ما الزائدة وخصت بالزيادة لمجيئها زائدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله

والكرة

وجوب م

ولكثرة مشابهتها باخت كان وهو ليس وما ذكر من ان المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زايدة
للتعويض هو الصحيح وبقي فيها اقوال مذكورة في المطولات **قوله** اصله فخرت الخ اشارة الى ان الجار والمجرور
متعلق بمحذوف فدل عليه القرينة وقال اللقاني تقدير فخرت ش في التركيب ركاكة وفي المعنى فساد اذ لا
يتجه ان يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومي لم يأكلهم الضبع بل ان يقال بهما انذكر انت في حال كونك مذكورا بالنفر
فاني مثلك ذو نفر اذ قومي لم تأكلهم سنة مجدبة الجدب حتى تنزفع على تقومك ونفرك وهذا ينادي بكون اما نايبة عن
مهما كما مر انتهى ويجوز ان يكون فان قومي تعليلا لمحذوف اي لا اعتبار بفخرك فان قومي لم تأكلهم الضبع وبعضهم جعل
التقدير لا تفخر والتعليل واضح وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت الخ للرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة
كلمة شرط كالمكسورة ورجح في المغني مذهبهم وللتنبيه على ان اما هذه مفتوحة **قوله** لافادة الاختصار اي
والاهتمام **قوله** فانفصل الضمير لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به **قوله** وجعل المبرد اي جوز الجمع بينهما وكان
على ان كانت زائدة لا عوض ولم يبد مستندا من جهة السماع **قوله** وجرى عليه في الشرح كلامه ليس صريحا في الجواز
المقابل للوجوب لجواز ان يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة تصرح بان ما زيدت عوضا
**قوله** وتختص ايضا بجواز حذفها هذا خاص بها دون كان لا بصيغة الماضي لما يذكر وكلامهم انها لا تحذف وحدها
جوازا في الاشموني عند قول الخلاصة وتحذفها ويبقون الخبر ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها بعدها او الا سم
انتهى ولا شك ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقاء الخبر لا ينافي بقاء الاسم **قوله** ضمير كان او ظاهرا دخل ضمير
المتكلم نحو لا ارحلن ان فارسا وان راجلا والمخاطب كقوله انطلق نحو ولو متحرجا احنا والغائب كاطلب العلم ولو بالصين
ولا يجوز عند عدم اظهار العمل الا النصب وفيما يجوز فيه الرفع والخبر فالاول اذا احسن فيه تقدير فيه او معه
نحو ذلك والثاني ان قبلها اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت ان بلا او لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا
صالح فصالح وقيد السهيلي اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته **قوله** وذلك مطرد بعد ان ولو المشتر
قيل لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ان ولو لان ان ولي ام ادوات الجازمة وفيه طيبيي
انهم قالوا ام غير الجازم اذا قال في المنح الغالب ان تكون تنويعية ومثال غير التنويعية انطلق نحو وان متحرجا
احنا انتهى وحقه ان يقيد لو بالتي ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له في شيء كاتني بدابة ولو حمارا ونقل حذف كان مع
اسمها بدونها لذلك قال المحشي وذلك في ثلاث صور بعده فلا والاولى لدينا قول ولا بقي صورة رابعة وهي بعد لكن نحو ولكن رسول
الله اي ولكن كان رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لاقترانها بالواو ولا الواو عاطفة لمفرد
على مفرد لان معمول فيها المفردين لا يختلفا سلبا وايجابا **قوله** الناس مجزيون باعمالهم فيه حذف مضاف اي بجنس اعمالهم اذ
الاعمال لا يجازى عليها لانها **قوله** فجزاؤهم خير اي فالذي يجزون به خير واشار به الى ان خير خبر مبتدأ محذوف **قوله**
لا يامن الدهر الخ لا نافية فما بعدها مرفوع ويحتمل ان تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقاء الساكنين والدهر منصوب على
الظرفية اي لا يامن في الدهر الحوادث المعقولة اي لا يامن في الدهر الحوادث المعقولة اي لا يامن غدرات الدهر والشاهد في ولو ملكا

حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدأ او الجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على انه صفة ملكا وفي البيت قول الاخفش
ولو تمرا ردا على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو عملا لما قبلها ولا اعم فان الملك اعلا مما قبله والتراع قوله وانما
حذفت كان الخ هذا خاص بعادة كان لا بصيغة الماضي وجه الضعف ان الخبر منفصل في بقايه دلالة على كان المحذوفة
بخلاف بقاء الاسم قيل ولما فيه من كثرة الحذف وفيه انه يقتضي ضعف حذفهما مع الاسم الا ان يقال الخبر في صورة الفضلة والاسم كالجزء لا سيما
اذا كان ضميرا متصلا وجوازه حذف الخبر وحده بلا ضعف وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي لانه اذا كان في
العمل خير لا يلزم جزاء جميع الاعمال خيرا قوله اى كان في عملهم خيرا اعترض بان الخبر حينئذ الخير الذي في العمل لا العمل ان يكون ثم
الذي في العمل لا العمل الذي فيه خير كما هو المتبادر الا ان يقال الاثر على التجريد فيكون الكلام ح مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى كان
عملهم خيرا كما ان المعنى انها نفسها دار الخلد قال في التسهيل واضمار كان الناقصة قبل الفاء اولى من اضمار التامة انتهى فتقدير
ان كان في عملهم خير اولى من تقدير ان كان خير وانما قيل لان كان التامة قليلة الاستعمال ولحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف
ولكونه المشهورة والذائع المحذوفة وايضا فيضعف تقديرها من جهة ان الكلام مما يصير كانه اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه به
قوله اي ان كنت الخ قال الدماميني ولا تحذف الفعل مع المكسورة معوضا عنه الا في هذا فلو قلت اما كنت منطلقا انطلقت
كانت ما زايدة ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت قال الرضي ولا حاجة لما تكلفوه بل دليل ان الظاهر انها زايدة لتاكيد
ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا منفيها هو الشرط فاما اداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين
والشرط المقدر محذوف والجواب ايضا لدلالة ما سبق عليه نظيره ذلك في التقدير فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام
والاصل افعل هذا ان تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحفظ وان ابا كالنا كروا فلوك قوله ولا هي
النافية للخبر كذا في الاوضح والظاهر ان الخبر هو المجموع النفي والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره
فعله قوله لشبهها بها في نفي الحال الخ الصحيح من مذاهب اربعة لانه لا يلزم حالية المنفي عا وليس نعم الاصل ذلك ما لم يكن
الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه لو كان عمل ليس لما فيهما من النفي وليس كذلك بدليل
عملها مع انتقاض نفيها الا ان يقال يصح الالحاق بسبب المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة
والقياس في اللغة انما يمتنع في المدلولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه العز ابن جماعة على انا لا نسلم ان ذلك من
القياس لجواز ان يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له قوله وفي دخول الباء في الخبر ظاهره ان تميما لا تدخل الباء في
الخبر وفي الجنى الداني وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف منع الفارسي والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني
تميم قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ لم يقرا على لغتهم الا شاذ روى المفضل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع واما قول بعض
وبنو تميم يرفعون الا من قرى كيف هي في المصحف فانه يؤذن بان لكل احد ان يقرا على حسب لغته من غير توقيف وذلك لا يحل
قاله ابن فلاح والنظر كيف يتاتى لمن قرى ان ينطق بغير لغته مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل لكن الحق خلافه وانه مما يمنع
نطقه بالخطا قوله ولما كان عملها الخ اى فانحطت عن ليس فليس تعمل دون شرط منها والاصل اقوى من الفرع فيعمل فيه وان
توسط خبرها وكذا ان تقدم على قول غير ابن مالك عن البصريين واما عدم التسبق بان فلازم ومعمول الخبر انه لحق ليس فلا

عمل

عمل لهما وان ورد شيء منها اثبتناه وان سبق على نفس ليس فيها منظرا به فالجمهور مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند
ما لكه يتقدم عند غيره من البصريين ونحو فان سبق الخبر بالا عند الجمهور زيد ودو التميميين نحو ليس الطيب الا المسك
فانظر المغني في بحث ليس **قوله** ان تقدم الخ لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك تعمل حال
تقدم الخبر وقيده قوله على الخبر لانه لا يجوز تقديمه عليها لان لها الصدر فلا يتقدم ما في حيزها عليها فلا
يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر ظرفا **قوله** ما مسيء الخ يحتمل ان مسيء مبتدأ وما بعده فاعل اغنى
عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتبا الذي عاد الى مسرتك بعدما اساء **قوله** ولم يسبق الاسم بان هو نص في
بسبق ان على ما فغير مراد لكذب المصدق قطعا والمراد اخذا من التعليل على وجود ان وان اقترنت بعدهما
دون الاول فيما اذا فصل بينهما والاسم معمول الخبر ولو عبر بالمرفوع كان اولى اذ المختص بها ليس باسم لها
**قوله** الزائدة بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الاتي واول على ان نافية الخ **قوله** بطل عملها وجوبا
عند البصريين يوهم انه لا يبطل عملها عند الكوفيين وليس كذلك فانها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر وانه منصوب
الثاني بنزع الخافض **قوله** واول على ان انا نافية الخ هذا التخريج انما يتاتى على قول الكوفيين ان ان المقترنة
بما هي النافية جيء بها توكيدا قال ابن مالك في شرح التسهيل والذي مردود بوجهين احدهما انها لما كانت نافية
موكدة لم يتغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما كما قال لا ينسك الاسى الا تاسيا فما من حمام احد معتصما فكررها الثانية
توكيدا وابقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية
التوقيتية لشبههما في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين
مسوغ انتهى وفيه من الاول لتامل في الرد مع انه نقل عنهم انهم يقولون ان ما لا عمل لها الثاني ذكر الكلام جر
على ان ما اذا كررت لا يبطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في شرح التوضيح خلافه كما سيأتي الثالث
انهم نقلوا ان ان تزاد بعد الا الاستفتاحية وبعد همزة الانكار وح فكيف يحكم بمسوغ للزيادة
في المتشابهة **قوله** ولا بمعمول الخبر يعني ولم يسبق بشيء ويفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر
بين الاسم والخبر وان لم يكن ظرفا او مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه
دون الاسم جاز اعمالها كقولك ما زيد طعامك اكلا الا ان يكون الخبر موجبا بالا فلا يجوز
اعمالها خلافا للكسائي والفراء كقولك ما زيد طعامك الا اكل انتهى وانه لو سبق الاسم
بمعموله لم يبطل عملها اذا كان غير ظرف نحو قولك ما زيد ضار بقائما وعبارة اللباب في شرحه زما
انتهت حلاوة فرونقها ولا يجوز الفصل باجنبي اي بين اسم لا وما وبين عامله وهو ما ولا لا تقول
ما طعامك زيد اكلا بنصب طعامك انتهى وانظر حكم غير معمول الخبر **قوله** وما كل الخ في مختصر عجز بيت
لمزاحم بن الحارث العقيلي وصدره وقالوا تعرفها المنازل من منى والشاهد فيه بطل عمل
ما بالنسبة لمعمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا على رواية نصب كل واما من روى رفع

كل فهو على المجازية والجملة في محل نصب على خبر ما ها والعايد محذوف اي عارفة قوله لتعلقها الخ
على ما م
وقضية التعليل علم تقدمه نفسها بالاولى وامتناع الفصل بينها واسمها بمعمول اسمها نحو ما زيد ضارب تاعما
وقضية ايضا منع الفصل بما ليس معمولا لاسمها ولا لخبرها وقضية كلام المص لجواز وقضيته ايضا انه يجوز
تقديم معمول الخبر عليها اذا توسط بينه وبين الاسم وسياتي جواز توسط معمول خبرات
بين اسمها وخبرها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور الا ان ان اقوى منها كما ياتي
بيانه قوله بالتقديم انظر حالة التوسط قوله اذا كان ظرفا الخ اي فانه لا يبطل ولو اجتمع
الامران فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز فا و في كلامهم ما يفيد خلو وكذا لا يبعد الجواز اذا تعدد
الظرف او الجار والمجرور قوله ولم يسبق الخبر بالا فيه اشارة الى انه لا يضر انتقا من
نفي معمول خبرها نحو ما زيد مقيما الا عند عمرو والا في الدار وهو ظاهر لانه لا عمل
لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة اليه وان انتقى نفي خبرها بغير الا وجب النصب عند البصريين
نحو ما زيد غير قايم واجاز الفرا الرفع بقي ان المتبادر من الكلام انها تكون لايجاب الخبر
وح فلو كانت سابقة على الخبر لكنها من متعلقات الاسم نحو ما القوم الا زيدا قايمون ينبغي ان
يبطل عملها لان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان المنفي بانما يقتضي كالمنفي بالا على ما في جمع الجوامع
ولا يخلو في شرحه فانظر مثاله قوله اذ لا تكرر فان تكررت بطل عملها وحرج عن ابن مالك خلافه
قوله وان يبدل الخ وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل عنه وما لا يتقدم عامله بعد فقيد لا ثبات
لا عملها لمشابهتها ليس في النفي وقد انتقض النفي بالا اي لم يبق معناه بعد الا لان الاستثنا من النفي
اثبات للنفي لما بعد الا ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يكن عملها فيه ومقتضى هذا التعليل
ان النعت وعطف البيان كالبدل فالاول نحو ما زيد رجل الا كريما والثاني ما هذا عمرا الا
ابو حفص وليراجع جواز اقتران عطف البيان بالا قوله ما زيد بشي الخ اي هو ملحق
بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم وقوله الا شي حقير لان التنكير للتحقير وقوله
لا يعبا به اي لا يبالي اليه ولا يلتفت اليه وهو صفة لشي والظاهر انه من تاكيد الذم بما
يشبه المدح وشي بالرفع بدل من شي وهو خبر عن زيد فهو مرفوع المحل فاعرب
البدل باعراب المحل ولا يجوز ان يعرب البدل باعراب المبدل منه اللفظي لانه شي
ح يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور
او حكما لظهور اثره فيه والمقدر كالملفوظ والباء زايدة اذ المعنى صار زيد شي الا شي
لا يعبا به فانه اثبت له الشيئية فقوله الا شي يفيد الاثبات فيلزم زيادة البا في
خبر مبتدا وهو لا تزاد قياسا الا في خبر مبتدا في الحال او الاصل ويكون في الكلام سفها

يهل

عبد القاهر

بهل او نفى قوله نعين في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف كذا قال الشيخ
وح فلا يكونه مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع والاستيناف
لان بل ولكن لا يعطفان الجمل وقد ذهب بعضهم الى ان الرفع حمل على محل الخبر اذ هو رفع فرع
نظرا الى الاصل وكلا مذهبيهما يساوى بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين
الرفع لا ينافي ما سيأتي في باب العطف لان العطف هنا امتنع لعارض فلا ينافي ثبوت
العطف لهما بشرطه قوله لان المعطوف بهما موجب هذا راى الجمهور واما مذهب المبرد فيما
بعد بل فيجوز فيه النصب لانه منفى لان بل عنده تنقل النفى جوازا من الاول الى الثاني فقياسا عنده
انه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول يونس انه لا تمنع
نصب المعطوف ببل ولكن لانه يرى ان بقاء النفى شرط في عمل ما لا انه اجاز اعمالها مع انتقاض
النفى بالا قوله واما المعطوف بغيرهما الخ اما النصب فبالعطف على خبرها واما الرفع
فعلى اضمار هو وقيل اتباعا على المحل وفيه ان الرفع منسوخ فلا محل للرفع ومراعاة المحل مشروط
لها وجود المحاز اى الطالب لذلك المحل تتمة لا يجوز حذف اسم ما قيل ولا خبرها كذا ذكره فان
كفت بان جاز نصبها بلا نحو فما ان من حديث ولا صال التعذير فما من ذى حديث ولا صال منتسا
واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل واجاز الكسائى اضمارها وانشد فقلت واسر
يسرى مسافرا ايما يسرى ومنعه البصريون وشذ بناء النكرة معها تشبيها بلا شم ما باس عليك
ولا يغنى عن اسمها بدل موجب خلافا للاخفش قوله عند الحجازيين قال ابو حيان لم يصرح احد
بان اعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا المطرزى فانه قال بنو تميم يعملونها وفي كلام الزمخشري اهل
الحجاز يعملونها دون طيء وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز
قوله كليس فيما تقدم اى في رفع الاسم ونصب الخبر وهو احد اقوال ثلاثة ثانيها انها عاملة في الاسم
وهما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر اصلا وثالثها انها غير عاملة واختاره الرضى وسماع
نصب الخبر يبطلها قوله الا في الشعر لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو اى عمل ليس في لا شاذ قال
الجامى فيقتصر عمل لا على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده بالشعر وقول
التسهيل ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا ظاهره يخالف ذلك ولكن ابو حيان قال الصواب العكس فليحرر
وعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط المذكورة فلا يتوهم ان الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط قوله مما
عدا الثاني منها وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبي لانها لا يتاتى معها دخول ان في القياس
وان دخلت عليها فالحكم الاهمال انتهى وح فهذا الشرط لا يحتاج اليه وان صح اعتباره قوله
فتنكير معموليها لعل وجه ذلك انها لنفى الجنس راجحا ونفى الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالمنكرات انسب

وانظر هل يكون الخبر جملة لانها نكرة في المعنى ولم يذكر من الشروط ان لا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك
في لا العاملة عمل ان فانظر سر ذلك **قوله** فلا تعمل في معرفة وذلك لضعفها من شبهها بليس لان لا للنفي
المطلق بخلافها **قوله** مع تصريحه في التسهيل بالندور اى والنادر لا يقاس عليه وقد قاس المتنبي في
قوله ؎ فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فان قيل كيف يجعل نادرا وفي مثل من صار ابوه اهبا ولا اخوه
فاعلا قيل لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولها **قوله** نصبه على الحال اى على انه خبر فلا
دليل فيه **قوله** لا ارى بالبناء للمفعول واول ايضا بانه على حذف مضاف اى لا مثلي باغيا فدخول
لا نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا كما قيل
في لا الثبرية في قضية ولا ابا حسن لها ويحتمل ان هذا مراد ابن جني وقصده تعمل لا في المعرفة عملها لا
بطريق الاصالة بل بطريق النيابة **قوله** حتى قيل بلزومه قد يستشكل كل وجه الغاية هنا وجوابه انما
بمعنى ليس نهاية لما قبلها بل هو مستبعد بها **قوله** تعز الخ وقد يقال الاولى لا لزومه فيه لامكان ان يقولوا فيا
حالان **قوله** خلافا للاخفش حيث قال ان المنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص والمرفوع
بعدها مبتدا مرفوع الخبر **قوله** لتانيث اللفظ وعلى هذا فهي ساكنة وحركتها لما ذكر وقيل زيدت التاء
للمبالغة في النفي وعليه فهي محركة في الاصل قيل اولهما وقيل انه يلزم ح اجتماع وصفين متنافيين وهما
السكون والتحرك **قوله** وحركت الخ قال الاشموني حركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليسا
لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها **قوله** وعملها باجماع من
العرب انظر هذا مع ما سبق من خلاف الاخفش ولا يصح جواب اللقاني بانه لا ينقض دعوى الاجماع على جواز
الاعمال لا وجوبه **قوله** وعليه قرئ شذا ذاى قرانا شذا ذا صفة مصدر محذوف يقال قرا يقرا قرانا وليس حالا لامتناع
تقديم الحال على صاحبها المجرور اما ممتنع او ضعيف **قوله** والغالب حذف اسمها الخ لان الخبر محط
الفائدة **قوله** وافهم كلامه الخ لانه انما تعرض لشرطين كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما وما فهمه
كلامه غير مراد لان لات لا تزاد على ما ولا فالظاهر انه يشترط لعملها التنكير من جنسها وهو مراد الاشموني
بقوله انها انما تعمل في نكرة فلا ينافي قول ابن مالك في قراة النصب لا بد فيه تقدير المحذوف معرفة لان المراد نفي كون
الحين الخاص حينا ينوصون فيه اى يهربون ويتاخرون وليس المراد نفي جنس حين المناص والترتيب بلا النفي وفي
كلام السيوطي ما يدل على اشتراط هذا الاخير حيث قال والعطف على خبر لات العاملة كالعطف على ما
فتنصبه وترفع نحو لات حين مناص ورجوع ولات حين طيش ويتعين الرفع في لات حين قلق بل حين صبر ولكن حين
صبر **قوله** تبعا لابن مالك وقال ابو حيان الصواب ان اعمالها كثير لوروده نظما ونثرا ولتنافيهما في
النفي وكونه للحال **قوله** الى المنع لعدم اختصاصها **قوله** العالية بالعين المهملة والياء المثناة
ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها ولم يذكر شرط عملها عندهم وشرطه في التسهيل نفي
الخبر

الخبر وتاخيره وان لا يليها معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وظاهره لا يشترط عدم تكرارها ويحتمل انه يجري
فيه ماجرى في تكرار ما وانه لا يشترط تنكير ما يعمل فيه وذكر في التحفة انها لا تعمل الا في اسم معرفة عكس
ما وان ما يعمل في المعرفة والنكرة انتهى وانظر قوله انها لا تعمل الا في معرفة مع تمثيلهم بان احد
وكذا في اشتراط التقدير نفي الخبر مع التنافي في هذا المثال والبيت **قوله** وهما موضوعات
خبر لمبتدا محذوف ويجوز ان يكون في موضع نصب على الحال اي موضوعين للتاكيد **قوله** اي لتاكيد الحكم
اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والمحذوف على راي الكوفيين واما على راي البصريين فالتقدير
للتاكيد للحكم ولا يشكل على كونهما للتاكيد انك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا لان كون
الشيء لا يستلزم ان يساويه في كل ما يفيده **قوله** ونفي الشك عنه والانكار له الاوفق ان
يقول للشك فيه او الانكار عنه لان الجار ان تعلق بالنفي فيهما فالتعدية بعن او بالمصدر فالتعدية في
او اللام عطف نفي الشك الخ على توكيد الحكم من عطف المسبب على سببه **قوله** من الحكم اي الايقاع
والانتزاع ويعبر عنه بادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وقوله والتردد فيه اي الحكم وهو
النسبة ففي الكلام استخدام وليس المراد بالحكم النسبة في الموضعين ليرد ان الخلو من الحكم يستلزم
الخلو من التردد فيه **قوله** وهذا يقع الخ ظاهره يقتضي ان الواقع موقع ما ذكر ما بعدها بلا نها
وليس كذلك وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل فان نحو ما ذكرنا يقع نائبا عن الفاعل واسما
لهذه الاحرف بشرط الفعل بالخبر الا ليت فلا شرط نحو ليت انك عندي فتكون ان ومعمولاها سادة
مسد جزئي ليت وهي في محل نصب او رفع باعتبار قيامها مقام مرفوع ومنصوب ولا مانع
من ابتناء محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين **قوله** وظاهر الملاء قد الخ بذلك صرح المص
في بحث انما **قوله** ويشهد له الخ يمكن ان ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه بعد من اصطلاح
النحويين كما قاله حفيد الموضح ثم الظاهر ان المفتوحة كالمكسورة **قوله** للاستدراك اي
التدارك **قوله** رفعا تشبيها الخ لان قوله لكنه بخيل معنى الا انه بخيل **قوله** وقد تاتي
للتوكيد ينبغي ان يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك وعلى القول بانها للاستدراك
فيه فلعل وجه كون هذا استدراكا مع انه مبناه على توهم الخلاف انه قد يذهل عن منافاة الحركة
للسكون فيتوهم انتفاء التحرك ايضا عند انتفاء السكون لتوهم امكان الواسطة **قوله** نحو لو
جاني الخ وذلك لان امتناع المجي مفهوم من لو لانها حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله بعد ذلك لكنه لم
يجي توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف اهل العربية من ان لو للدلالة على ان سبب
انتفاء الجزء هو انتفاء الشرط واما على عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها
وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي وبانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم

على وجود مقدمها ولا انتفاء وكذا تاليها وقد صرح السيد الجرجاني بان كلا من الفريقين لا ينكر استعمالها
في اللغة بالمعنى الذي يجعله غيره اذ الجميع يبحثون على احكام اللغة العربية قوله للتشبيه المؤكد
اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها اي لبيان ان اسمها مشبه بخبرها انقلت الذي يفهم مما كان
على القول بالتركيب التاكيد المشبه لا تشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد
دخلت على التاكيد المستفاد بان قلت قد ادعى ان اصل كأن زيدا اسد ان زيدا كالاسد وهذا
تشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بان الكلام مبني على التشبيه من اول الامر قوله لتركبها
الخ وانما كان للتشبيه المؤكد لتركبها الخ قوله سواء كان خبرها الخ وقال الزجاجي والكوفيون هي
للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك ويعبر عنه بالظن ان كان مشتقا نحو
كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وجوابه ان المعنى كأنك شخص قائم ولما قام
الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر الواحد
يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ولهذا يقولون كأني امشي وكأنك تمشي واجاب بعضهم بان
الشيء يشبه في حالة ما به في حالة اخرى فكانك مشبه زيدا وهو غير قائم به قائما والتقدير كأن
هيئة زيد هيئة قائم قوله ونحن هرم كأن لو قال اذ كان احضر واختلف على هذا هل
تتعلق هذه الكاف بشيء على قولين احدهما فارقت الموضع الذي يمكن ان تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان
لها من التعلق قوله فمفعوله مقدم وقدمها يتعلق بالظن ومثال ما قيل انه للتحقيق قوله كأن
الارض ليس بها هشام اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس في الارض حقيقة وقد وقيل ان المراد بالظرفية الكون
في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يعتبر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه كالغيث
لها ومثال التقريب كأنك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقد قيل من وجوده منها الكاف حرف خطاب والباء زائدة
في اسم كان قوله وليت يقال فيها ليت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء قوله للتمني اي لانشائه لا حداثه
للاخبار بان التمني حاصل وقس على ما بعده قوله وهو طلب ما لا طمع الخ لا يخفى ان هذا التعريف يتناول
سائر انواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغيرها مع المحبة او كون المطلوب لا طمع فيه وفيه عسر فاما
انه تعريف بالاعم على راي المتقدمين او المراد ان المعتبر في مفهومه هو ما ذكر فقط وغيره يعتبر فيه زيادة
مع هذا كالاستعلاء في الامر ولا يعتبر فيه هذا في بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة بقي ان التحقيق ان التمني
اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود وسواء امكن الحصول
او لا فلا يرد ان التمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة لان العاقل لا يطلب ما علم استحالته وقس عليه الترجي
قوله فانه عوده الخ اي فرحه بعود القوة والنشاط الحاصلة قبل الشيخوخة والقول بانه غير ممكن
عقلا مبني على تفسيره بالسن الذي لم يتجاوز بلا ثين سنة في مكان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين قوله
ليت لنا

قوله

لیتلها الاعبارة المص وقول منقطع الرجا لیت الخ فان قلت هذا من النوع الذی قبله اذ لا طمع للمنقطع
الرجا فی الحج قلت المراد بالاطماع فیه ما شانه ان لا یطمع فیه والمال الذی یحج به یتعلق به الاطماع غالبا **قوله**
ولا یکون فی الواجب فیمتنع وقوعه فی وقته بعد هیئة قولهم فلا یقال لیت غدا یجی فلا یرد تمنی الموت فی قوله تعالی
ولقد کنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه **قوله** وطماعیة بتخفیف الیاء علی وزن کراهیة مصدر یقال فیه طمع طمعا
وطماعیة فهو طمع وطمع بکسر المیم والفرق بین التوقع والطمع ان الاول ابلغ ولذا اخر الطماعیة ویستعمل
فی الاول لعل وفی الثانی عسی **قوله** والاصاد ترجیا یوخذ منه ان الترجی والتمنی متباینان وسیصرح بذلک
**قوله** وهو توقع الخ یوخذ منه ان الترجی لیس بطلب بل هو توقع وهو التحقیق کما سبق **قوله** او الاشفاق
ای الخوف اذا عدی بمن فان عدی بعلی کان بمعنی العطف **قوله** لعلک باخع نفسک ای قاتل نفسک والمعنی
اشفق علی نفسک ان تقتلها حسرة علیها فاتک من اسلام قومک **قوله** لما ذکر ای من الترجی او الاشفاق قال التفتازانی زانی
فی حواشی الکشاف والتوقع علی وجهین فانه یکون من المتکلم وقد یکون من المخاطب وقد یکون من غیرهما کما یشهد به موارد
الاستعمال **قوله** للترجی ای مصروفا للمخاطبین ای اذهبا علی رجائکما **قوله** وترد للاستفهام ولهذا علق الفعل
فی الایة المذکورة وفی لا تدری لعل الله یحدث بعد ذلک امرا والتقدیر لا تدری انه یحدث وما یدریک ای ای شیء یعلمک والمعنی لا
تدری جواب ذلک لکن قال صاحب الکشاف وما یدریک لعله یزکی ای وای شیء یجعلک داریا بحال هذا الاعمی
لعله یزکی ای یتطهر بما یلقی الیه من الشرایع وح فیدریک لیس متعلقا بما بعد لعل حتی یعلق عنه لانه جعل معموله
بحال هذا الاعمی وبه یبطل کون لعل بمعنی اداة الاستفهام **قوله** وعقیل یجیز الخ مقتضاه انه عنهم وهو الناصب بها
له یوافقهم فی مجموع ذلک وهو صحیح نقد خالفهم فی کسر اللام الاخیرة وزاد علیها لغات **قوله** وجر اسمها ای فالجر بها لغة
ولیس شاذا الاعلی سبیل الحکایة کما قیل وانما جروا بها تنبیها علی ان الاصل فی الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل العمل
الخاص بها **قوله** وینصبن الخ ای فی المشهور وبعض العرب ینصب بهن الجزئین کقوله حراسنا اسدا وقوله کان
اذنیه اذا تشوفا قادمة وقوله یا لیت ایام الصبا رواجعا وقد یرتفع بعدهن المبتدا فیکون الاسم ضمیر شان
محذوف کقوله علیه السلام ان من اشد الناس عذابا یوم القیمة المصورون ای انه من اشد الناس عذابا یوم القیمة
المصورون ای انه من اشد والمصورون مبتدا خبره الظرف المتقدم ویجوز حذف ضمیر الشان نظما ونثرا عند ابن مالک
بلا ضعف خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال فی التسهیل والجرمیین بعدد خولهن تما لهن مجردین انتهی قال شراحه
من کون المبتدا عینا او معنی وکون الخبر مفردا او جملة الی غیره عما بینوه وبقی انه ینبغی جواز تعدد خبر هذه
الاحرف وقال ابو حیان الذی یلوح من مذهب س المنع وهو الذی یقتضیه القیاس لانها انما عملت تشبیها بالفعل
والفعل لا یقتضی من نوعین مع انه لم یسمع وانما یقتضی جواز الاتیان بخبر واحد عن متعاطفین بتکریر ان
نحو ان زیدا وان عمرا منطلقان ومنعه السهیلی لان الخبر یکون معمولا لعاملین لکن نص الرضی فی باب
لا علی جواز ذلک لکون العاملین متماثلین **قوله** هذه الاحرف لو قال ای هذه الاحرف لکان اظهر وس عبر

بالحروف وانتفذ واعتذر عنه بانه من وضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قال السعد من ان الجمعين انما يعتبر قلت
في الغاية لا في المبدا فجمع القلة مختص بالعشرة فما دونها والكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا
اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقاة واستدل على ذلك بان القوم لم يفرقوا في معان
التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلا من قتلوا المشركين واكرم العلماء شاملا للثلاثة
وما فوقها فدل على ان الفرق بينهما منكرين انما هو في جانب الزيادة وبذلك ينحل الاشكال عما اورد
السراهم حيث يقبل تفسيره بثلاثة واما الجواب بان جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازا ففيه
انه لا يقبل من اللافظ بحقائق الالفاظ في الاقارير التفسير بالمجاز الا ترى انه اذا قر بافلس لا
يقبل منه التفسير بفلس واحد مع صحة اطلاق الجمع على الواحد مجازا **قوله** لكن يشترط الخ اي فلا
تدخل على مبتدا اخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية الى اخر ما تقدم ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبئس
خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به وقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وربما
ادخلت ان على ما خبره نهي نحو قول نحو انا الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما
وقد يكون خبر المخففة من الثقيلة طلبا ذكر ابو حيان في تفسير ان غضب الله عليها انها مخففة من الثقيلة
ورد بان المشهور ان الطلبية لا تقع خبر ان ولذا اولوا ان الذين قتلتم البيت الى حسبتها ادعى في
الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال بعضهم الحق ان الطلبية يعني الخبرية لفظا
تجويزه منع مبرمان وتبعه الحريري وقوع الماضي خبرا عن لعل للترجي وهو انما يتعلق بالمستقبل ورد
وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر الحديث ومنع الاخفش وقوع سوف خبر الليت لان ليت لما لم يثبت
وسوف لما ثبت **قوله** في لزوم دخولهن خرج باللزوم الا واما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الاسمية
تارة وعلى الفعلية اخرى **قوله** والاستغناء بهما اي عن دخولك عليهما بحيث يستقبل الكلام ولا يحتاج معهما الى
شئ اخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية واذا الفجائية فانهما وان اشبهاكان في لزوم المبتدا والخبر لكنهما
يفارقانها من حيث افتقار لولا الى جواب واذا الى كلام سابق **قوله** في تقرير العلة اي جنسها الصادق
بالعلتين **قوله** لانتفاء ذلك لان الرافع المبتدا الا غير **قوله** الحرفية الزائدة عما ذكر من ان ما هذه حرفية
زائدة كافة هو المعروف وقد قيل ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي
ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان
واخواتها وقيل ان ما نافية وان ذلك بسبب افادتها الحصر ورده في المغني **قوله** لعلما الخ صدره اعد نظرا يا عبد قيس
وغرض الشاعر هجا عبد قيس بانه يفعل في الحمار فعل الشنعاء **قوله** على الاصح مقابله ما ذهب اليه ابن ابي الربيع
وظاهر المغني وبني من جواز ليتما قام زيد فيجوز ليتما زيد القائم على الاعمال ويمتنع على الاهمال لعدم شرطه التفسير
لان ذلك يزيل اختصاصها بالاسم ويجوز عند ابن ابي الربيع وظاهر وان عملت كان ما لمجرد الزيادة **قوله**
وينبغي ان الخ

حملا على اخواتها قد يتوقف فى صحة الحمل لعدم مشاركتها لاخواتها فى علة الاعمال التى هى زوال الاختصاص
قوله ورفعها قيس في المعنى واما قولها لنابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا فيمن نصيف الحمام وهو الارجح
عند النحويين فى نحو ليتما زيد قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال ستى وكان رؤبة بن الحجاج
ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدا ويحتمل ان تكون موصولة وهذا
خبر لمحذوف اى ليت الذى هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير اى مع عدم طول
الصلة وقوى لتضمنه ابقاء الاعمال قوله وهو الارجح ظاهر كلام المص استواء الوجهين وبه صرح بعضهم
قوله وقيل بجوازه فى الكل قياسا على ما سمع وان كان نادرا قال الجاربردى المراد بالشاذ فى كلامهم ما
يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف
القياس كخزعال والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى فعلم من كلامه ان النادر مقيس عليه
وان بينه وبين الشاذ عموم وخصوص من وجه فتامل ولانه يكفى فى صحة الاعمال قليل الاختصاص الاصلى ولا يضر عروض
زواله ولذلك نظرا الى اعتبر فيها الاصل منها ان المكسورة المخففة قوله وقيل بوجوب الاعمال فى ليت فيشكل على
قول ابن مالك اذ جواز الامرين فيها اجماع قوله ولكنما يقضى الخ عجز البيت وصدره فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
والدليل على ان ما فيه موصولة عود الضمير المستتر فى يقضى عليها ودخول الفاء على حرف التنفيس المصلة بتر خبرها المشبه
الموصول بالشرط فى عمومه واستقبال الفعل بعده قوله ويحتملها اى الاسمية والمصدرية وقضيته ان ما سبق لا
يحتملها وفيه ان انما فعلت حسن يحتمل الاسمية ايضا اى ان الذى فعلته حسن قوله انما صنعوا كيد ساحر محل
احتماله لهما فى قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول محتمل للاسمى والحرفى اى ان الذى صنعوه او ان صنعهم
ومن نصبها كافة كما اشار اليه الشم قوله وهو غير ظاهر لما مر انما فيه موصولة قوله لزوال الاختصا صها
الخ فصنيعه كالاصرح هنا وفيما ياتى ان المقتضى لعمل هذه الادوات الاختصاص وفيه نظر مخالف لما قالوه من ان علة
هذا العمل كونها اشبهت الافعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سياتى عن ابن مالك من ان الفرق بين ان المخففة المكسورة
والمفتوحة وان الاختصاص انما يقتضى العمل الجارد لهذا جرت عقيل بلعل لا هذا العمل فتدبر قوله وانما عملت قليلا
الخ انما جاز اعمالها قليلا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب ستى مع ان العلة فى موضعين زوال الاختصاص
لان الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها
ومحل جواز الاعمال والاهمال ان وليها اسم فان وليها فعل فالواجب اهمالها ولا يجوز ادعاء الاعمال بانما
ضمير قاله شيخ الاسلام وظاهر ان المهملة فى ظاهر اللفظ لا فى نفس الامر اذ وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير
الشان كالمفتوحة فتكون عاملة وهو ما جوزه بعضهم ومنعه ابو على بل ظاهر اطلاقات الرضى ان ذلك
البعض مجوز ذلك فيما اذا وليها الفعل ايضا قوله ويكثر كون الفعل الخ انما كثر كونه ناسخا لانهم لما اخرجو ها
من وضعها بدخولها على الفعل ارادوا فى ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها

بالكلية لانها اذا دخلت عليه يكون متضمنا ها هو قرا عليها اذا لاسما ان مذكوران بعدها الا انك اذا قلت
كان زيد قايما فمعناه ان زيدا القايم وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان ان واخواتها مشابهة
للفعل لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها اذ بدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو
الماضى ولان الماضى اشبه بالتاكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع
وشرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منفى كزال واخواتها وغير صلة كما دام وافهم قوله والاكثر
انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير فى نفسه فلا ينافى كونه قليلا كما صرح به ابن الناظم ومع قلته فيقاس عليه
خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل وهو مع قوله فى متنه ويقاس على نحو ان قتلت لمسلما تحبيبك وللاول
فى القران نحو وان نظنك لمن الكاذبين بخلاف الثانى **قوله** ان يزينك الخ بفتح حرف المضارعة من
يزينك ويشينك والهاء من لهيه للسكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع **قوله** واما لكن الخ
اعلم ان لكن تكون خفيفة باصل الوضع وانظر بما تتميز المخففة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية
عن الخفيفة باصل الوضع **قوله** لانها اشبه بالفعل لان لفظها كلفظ عض معقودا به الماضى او الامر
والمكسورة لا تشبه الا الامر بجد وفرق الرضى بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية معمولة وفى المعنى
بخلاف المكسورة وحاصله انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوى ارادوا
ان يكون بينهما ارتباط لفظى ليتطابق اللفظى والمعنوى وبهذا يندفع ما قيل ما وجه التفرقة بين المفتوحة
والمكسورة وكلاهما عمل لشبهه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظى وانه حينئذ قد ينبغى ان
تكون التفرقة على العكس لان المكسورة اصل والاصل اقوى من الفرع ووجه دفع الاول ظاهر والثانى انه لا
بعد فى اختصاص الفرع بما لم يوجد فى اصله **قوله** دكونه فيه اشارة الى تقدير محذوف وهو كون ان
ضمير الشان خبر المعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الاوضح **قوله**
تبع فى هذا الخ فيه نظر اذ ليس فى كلامه ما ظاهره لامر كما ذلك بل ظاهره خلاف ذلك لا ن قوله ضمير شان
حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب فى شرح المفصل والذى يدل على تقدير ضمير الشان مع المفتوحة ان العرب
نفسه **قوله** فى فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل فلولا ان الضمير مقدر لم
يستقم الخبر ههنا فالذى سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطلان
عمل ان فصار مبتدا وخبرا والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق لزيد فدل على انهم
يعتبرون بعد تخفيفها فى امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد وانما اوجبوا عمل ان فى مقدر لا يظهر
وجيبونه واعمل المكسورة اعملوها فى ظاهر لا مقدر لانه لما كانت المفتوحة فرعا كان فى التزام اعمالها
فى الظاهر مزية للفرع على اصله فى الظاهر فجعلوها فى الظاهر كالملغاة ولعلوا المكسورة فى اسم ظاهر
ليروا فى الظاهر انه قدر بالاصل على الفرع اذ العمل فى الظاهر اقوى من العمل فى مقدر وبهذا يظهر وجه اختصاص عملها.

فى الضمير لانه فرع عن الظاهر الذى فسره **قوله** حيث لم يذكر الاسم واما اذا ذكر فيجوز ان
يكون مفردا كما ياتى **قوله** كقوله اى القايل او لتشخص لان البيت لجنوب اخت عمرو
ذى الكلب وقبله ؎ لقد علم الضيف والمرملون • اذا اغبر افق وهبت شمالا • وبذلك
صح الاستشهاد به على المخففة لانها لا بد ان يتقدم عليها لفظ دال على اليقين والغيث المطر
والكلا ومريع بضم الميم على الاول وبفتحها على الثانى والشمال بكسر المثلثة الغياث
وكون الجملة مفصولة **قوله** الخ انما احتيج الى ذلك للتمييز بين المصدرية والمخففة لان
المصدرية مع الفعل بتاويل مصدر فلا يفصل بينها وبينها تو ترفيه لضعفها ولما
كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التى فعلها جامد او دعاء احتيج
مع ذلك الى فارق اخر كذا قالوا ويرد عليهم ان لا النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وانه
ما المحوج الى المميز اذا تقدم على المخففة ما يدل على اليقين فانها لا تشتبه بالمصدرية الا ان يقال
لما احتمل التاويل احتاجوا لذلك ولبعضهم هنا كلام لا يجدى نفعا فى المرام **قوله** اما بقد الخ د
فى التسهيل والتنفيس او اداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله قال
الدماميني هذه فعلية والكلام فى الاسمية نحو علم ان من يسئله فهو محسن عليه والظاهر ان ان
فى الاية مفسرة لان نزل عليكم مضمن لمعنى القول وفى التسهيل والجامع او ربت كقوله ؎
تيقنت ان رب امرء خيل خاينا • امين وخوان يخال امينا **قوله** علموا الخ صدر بيت عجزه قبل ان
يسئلوا باعظم سول وآلتنا هد ظاهر والسول بمعنى المسئول **قوله** فاقتضى انه مقصور على احدها فان
حفيده ولم اعلم انه مخالف وينبغى ان يتامل وجه الاقتصار على هذه فان فيه دقة **قوله** واخرجهم
الخ يتامل ما فى التمثيل بذلك للمخففة مع انه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين الا ان يقال اشتراط تقدمه
اغلبى كما فى التصريح **قوله** فتعمل وجوبا عند الجمهور وقيل تهمل وعليه الكوفيون وقيل تعمل فى المضمر
لا الباين واستظهر الحفيد القول باغلبية اهمالها لان الحاقها بالمكسورة اولى لمشابهتها لها
بحصول الفايدة بكل منهما مع مدخولها بخلاف المفتوحة لانها مع معمولها بمنزلة المفرد **قوله** لا يجب كونه ضمير
شان بل قد يكون ضمير شان كقوله ؎ وصدر مشرق النحر • كان ثدياه حقان • كذا قيل ولا يظهر تعينه
لجواز كونه ضميرا عايدا الى المتقدم ذكره اى كان الصدر وقد يكون غيره كالبيت المذكور فى الشرح
على رفع ظبية **قوله** كان ظبية عجز بيت لعلباء ابن ارقم اليشكرى صدره ؎ ويوما توافينا بوجه مقسم
والموافاة الاتيان والمقسم الحسن **قوله** فى رواية نصب ظبية على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر
محذوف اى كان ظبية عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه وقيل غير ذلك **قوله** ويفصل الفعل الخ اى
ليحصل الفرق بين كان المخففة من الثقيلة وبين كان المركبة من كاف الجر وان الناصبة للمضارع لكن

لم يفصلوا في الفعل المذكور من كونه دعائيا او لا وكان قياس ما تقدم في ذلك **قوله** بلم ذكر الجلال السيوطي ان مثلها لما لكن ابو حيان قال لم يحفظ الفصل بلما وينبغي ان يتوقف في جوازه **قوله** فمحذورها كان لحن قبله لا يهولنك اصطلاء لظى والحرب والشاهد فيه ظاهر **قوله** لضعفهن لخ علل ابن هشام بان التوسط يذهب بصورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع وتبن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه **قوله** ولو ظرفا اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور **قوله** لذلك اي لضعفهن في العمل وعلل ابن هشام بان لهذه الاحرف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها ولم يجز تقديم خبر المفتوحة حملا لها على المكسورة فانها فرعها **قوله** فيجوز توسطه ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب التوسط كما سيأتي في حالة الثلاثة ويجب ان يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ومثله في المغني وقيل نقدره قبل الظرف لانه الاصل في العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار **قوله** وقد يجب ذلك اي التوسط وقوله لعارض وهو لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة في ما مثل به بقي انه قد يجب تاخير الخبر كونه ظرفا نحو ان زيدا لفي الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر وح فللخبر الظرف ثلاث حالات **قوله** مطلقا اي سواء كان ظرفا او مجرورا ام لا وعلته ما تقدم **قوله** الا اذا كان ظرفا كقوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله ومنع الاخفش فيما ذكر قصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وظاهره ولو ظرفا او مجرورا واجازه الجلولي قال لانهم اجروا الحال مجرى الظرف وقد يشعر هذا بان الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمهور فليحرر وبقي معمول اسمها نحو ان في زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ومعمول صفة اسمها وخبرها نحو ان رجلا ضاربا زيدا الان حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو او بريدا السفر هل يجوز ايلاؤه فليحرر ويظهر ان معمول الصفة لا يجوز ايلاؤها لان معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف **قوله** ويجوز حذف الخبر هنا اذا علم مطلقا اي سواء كان الاسم معرفة او نكرة كررت ان ام لا وذهب الكسائي الى انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مرتحلا وذهب الفراء الى انه لا يحذف مطلقا الا اذا كررت كالبيت ورد المذهبان بالسماع ففي التنزيل ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم الآية فان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تتكرر ان بحلهم عذاب شديد ويجوز تقديره في الآية الثانية هلكوا وقيل الخبر يصدون والواو زائدة فان قيل تقدم امتناع حذف خبر كان مطلقا فما الفرق قلت المانع تقديم الخبر في هذا الباب جبر بجواز حذفه **قوله** اذا سد مسده ولو المصاحبة حكى سيبويه انك ما وخيرا اي انك مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجوبا وحكى

فالجمهور

الكسائي

الكسائي ان كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام على الواو **قوله** او حال نحو انصرني زيد اغايبا **قوله**
او مصدر مكرر نحو ان زيدا سيرا سيرا اي يسير سيرا **قوله** وبعد ليت شعري الخ بمعنى الفطنة مصدر
قولك شعرت اشعر كنصرت انصر والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل فحذف الخبر لكونه
في معنى ليتني اشعر والتزم الحذف لان الاستفهام سد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب
شعري على المصدرية لكن استشكل الرضي ذلك بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله
من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
هو الخبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى ان جملة
الاستفهام في محل رفع خبر ليت ونسبه في الايضاح الى س قال وتحقيقه ان شعري بمعنى مشعوري
والجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط والذي ينبغي على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري ان يكون
الاصل ليت مشعوري جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها لفظها اي جواب هذا اللفظ ثم حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومي قيام زيد وعدم قيامه لان وجود هذين
الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا وبهذا يندفع ان
ذلك يؤدي الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية **قوله** قال في الكافية الكبرى وكذا في
التسهيل **قوله** ومن يجوزه خصه الخ هذا الحد قول منها الا انه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه
الى ان يلي ان واخواتها فعل فانه ح قبيح ومنها انه حسن فيهما اذا لم يؤد الحذف الى ان يلي ان واخو تها
اسم يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بان **قوله** غالبا ومن غير الغالب لكن زنجي عظيم المشافر
اي ولكنك وليت دفعت الهم عني ساعة اي ليتك تتمة سكتوا عن التعرض للنفي عن حذف هذه
هذه الامور اما وحدها او مع الاسم ومع الخبر اسمهما مع بقاء العمل وفي كلام المصنف ما يقتضي
جواز عمل ليت محذوفة وذكر الدماميني في الكلام على قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا ان
الاصل ان الغمد ثم حذفت ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت لا تعمل ثم رايت
الشاطبي واباالبقاء وجها قراءة حمزة والكسائي بنصب آيات في سورة الجاثية بكون ان مضمرة وهي العاملة
للنصب ورده السفاقسي بانه لا يصح لان ان لا تعمل مضمرة واذا لم تعمل ان وهي ام الباب فغيرها لا
يعمل بالاولى انتهى ورده المصنف في باب العطف على معمول عاملين بقوله واضمار ان بعيد وكان
السفاقسي اراد عدم الصحة عند الجمهور فقد ذكروا في باب الاستثناء ان السيرافي حكى عن الكسائي
ان ناصب المستثنى ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها وفي المغني وغيره يجوز ان يكون
تقديره اين شركائي الذين كنتم تزعمون انهم شركائي وفيه حذف ان ومعموليها واما حذف الاسم والخبر وبقاء
الحرف فقال في المغني في بحث ان المكسورة انه لا يجوز وايد بذلك كون ان في قول ابن الزبير رضي الله عنهما

ان وراكبها بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله فالت وان قوله وكان قوله لم يسد المصدر الخ قال اللاقاني لقايل
ان يقول اذا ريد سد المصدر مع تمام الفايدة من غير تقدير شي آخر انتقض بالواقعة بعد فاء
الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدر هو مبتدا يقدر له خبر كما سيجي وان اريد
سد المصدر اعم من ان تتم الفايدة بما ذكر او مع تقدير شي فما المانع من وقوع المصدر في اكثر
المواضع العشرة موقعها على انه مبتدا حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة
نسبة اسنادية تامة موكدة لم يجز ان يقع المصدر موقعها وان قصد بها نسبة تقييدية مسندا
او مسندا اليه او مفعولا او غيرها جاز للمصدر ان يسد مسدها سوآء تمت الفايدة بالمذكور وحده
او مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعموليها في المواضع المذكورة
النسبة التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي وقد يقال بانه لما لم يكفِ المصدر وحده تعينت
الكسر لاغنايه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير انتهى فتامله فلم يظهر منه ما يدفع
الاشكال مهما امكن لان الاختصار مهما امكن مطلوب هذا وانما قال المصدر ولم يقل المفرد لانها
اذا اولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت زيدا انه قايم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في
موضع مفرد وهو المفعول الثاني كذا قيل واعترضه بعضهم بقوله اما انها مع جزئيها محل مفرد فصحيح واما
مؤولة معها بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان تؤول والتاويل انما يكون
في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض المناقشة في التعبير بالتاويل والشان كما حكاه اما عبر
بالسد فيقال لم يقل المفرد لانها اذا سد مسدها المفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تامل
قوله الاعتبار ان اي السد وعدمه فالاعتبار ان بمعنى المعتبرين قوله ان في ابتدا الكلام
اي لا التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة قال ابو حيان وليس وجوب كسرها مجمعا عليه
فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بان المفتوحة اول الكلام فتقول انك زيد قايم عندي
قوله نحو انا انزلنا مثال للابتدا الحقيقي وهو يتوقف فيه لسبق البسملة عليه وخصوصا على
القول بان البسملة اية من كل سورة وتقدم الكلام على الاية في بحث الضمير قوله الا ان اوليا
الله مثال للابتدا الحكمي الا الاستفتاحية عليها ومن الابتدا الحكمي الواقعة وسط كلام
المتكلم اذا كانت ابتدا كلام اخر نحو الزم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع
علة لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا قوله بان تقع جوابا لاي لام
المقسم به وما ذكره مذهب البصريين وقيل يختار الفتح وقيل يجب واصل الخلاف ان جملة القسم
والمقسم عليه هل احدهما معمول للاخرى فيكون المقسم عليه معمولا لفعل القسم اولا فمن قال نعم فتح
ومن قال لا انما هي لتاكيد المقسم عليه لا عامل فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين قوله

والكتاب

والكتاب المبين الواو للعطف ان كان نحو مقسما به بان جعل حرف القسم لا للقسم حتى لا يلزم اجتماع
قسمين على قسم واحد والا فالقسم وجوابه انا انزلناه لا اعتراض تحقيقا للقسم به والجواب انا منذرين خلافا
لابن عطية للسبق ولسلامته عن التكلف فانه قوله يفرق الاية من تتمة الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه
**قوله** لم يجعلها جوابا للقسم وانما يجعلها مع معموليها معمولا لفعل القسم وهو تحلف بواسطة نزع الخافض
اي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه والمجرور هنا هو المحلوف عليه وفي التصريح ان الفعل
على المفتوح اخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا والمفتوحة
لا تصلح له لانها في تاويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمي وكونه ليس
قسما واضح في مثل هذا البيت اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره ان يقسم
واما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع ان يكون قسما ولهذا قال فقهاؤنا في حلفت او احلف
او اقسمت او اقسم انه يمين ان نواها او اطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور
يقوم مقامه وان لم يكن الجواب اصطلاحا **قوله** محكية به او بعدما فيه معنى القول نحو ام لكم
كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا
الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم يتخيرون
ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم **قوله** قال الى عبد الله الظاهر ان يقول القول الى عبد الله الى
قوله حيا والتعبير بقال اما باعتبار ما سبق في قضائه او يجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل
اكمل الله عقله واستنباه طفلا **قوله** او ما يؤدي معناها اي المفرد اذا اريد لفظه كما يدل عليه
قوله تعالى يقال له ابراهيم ونائب الفاعل فاعل في المغني **قوله** نحو ولا يحزنك الخ فان العزة الخ ليس محكيا
لفساد المعنى لان ذلك ليس من مقولهم لانه لا يحزنه قولهم ذلك وكونه من مقولهم على جهة السخرية
فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة عليه **قوله** في نحو احسنت الخ فانها في الاول للتعليل اي لانك
فاضل وفي الثاني معمول للقول بمعنى الظن **قوله** قبل اللام الخ سكت عن بقية المعلقات
فلينظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التي تتصور مع انه ولا وقال الرضي وتكسر
ايضا اذا دخلت في مبتدا في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع اللام الا بتدا
لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى انتهى وعلى هذا كان الاولى ابقاء المتن على
اطلاقه لان اللام اعم من المعلق اذ المعلق خاصة بافعال القلوب وانما فتحت في نحو علمت ان
لقعدا لان اللام ليست لام ابتدا لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة او مقدرة **قوله** وهذه اللام
الخ انما اخرت لئلا يدخل حرفا التوكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل **قوله** تكسر ايضا الخ ثم يقال
جميع ذلك داخل في قول المصنف تكسر في الابتداء ومثله الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية **قوله** في اول الجملة

لم انما وجب الكسر في ذلك لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان وجواز الكسر مبني على اجازة ذلك وهو راي البصريين والكوفيون يمنعون صحة التركيب اصلا والحاصل ان عايد الى اصل المسئلة لا الى الكسر وحدها متلازمان وأما الواقعة خبر عن اسم المعنى فتفتح نحو اعتقادي انك فاضل

قوله وفي اول الصلة اي صورة ولفظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي وانما وجب الكسر لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظا نحو جاء الذي عندي انه فاضل والا فهي واقعة في اولها بحسب الرتبة لانها في الحقيقة اول الصلة لو توهما مع معمولها في محل المبتدا والظرف قبله خبره وانما وجب كسرها في نحو يعجبني الذي ابوه انه فاضل مع وقوعها حشو الصلة لانها خبر اسم عين قوله والصفة اي وتكسر ايضا اذا وقعت انه مع معموليها في اول الصفة قال في التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محترز وانما وجب الكسر لان الفتح يودي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتأويل مفقود مع ان واما الواقعة في حشو الصفة لفظا وصورة فتفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر قوله والجملة الحالية اي وتكسر ايضا اذا وقعت في اول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال ام لا لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد فان قلت نجعلها لتكون في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا قلت في الحال اذا كان صريح المصدر لا المؤول به لانه مؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير لكن ذكر السيرافي انه موضع الموصول وصلته في نحو قاموا ما خلا زيدا انتصب على الحال كما يقع المصدر الصريح في ارسلها العراك وهذا لا يحتاج اليه مع الواو ولان الحال المفردة لا تقع بعد الواو قوله قال بعض العلماء هو ابو عبد الله الفاياني ويؤخذ من لم التعليل انجواز الوجهين لا يختص بحيث قوله اذا وقعت فاعلا اي اذا وقعت هي ومعمولاها فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا او نايب فاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن لان الفاعل ونايبه لا يكونان الا مفردين قوله او مفعولا به نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى ان لا يقيد بقوله به لتدخل الواقعة مفعولا له نحو جئتك اني احبك ومفعولا معه كما قال ابن الخباز نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك تحدثنا قوله غير محكية كان عليه ان يقول او غير خبر احترازا من نحو ظننت زيدا انه قايم فيجب الكسر هنا قوله او مبتدا اي في الحال نحو ومن اياته انك ترى الارض او في الاصل نحو كان عندي انك فاضل لان المبتدا لا يكون الا مفردا قوله او خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه نحو اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يودي الى وقوع الجملة خبرا عن غير رابط بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه حق فيجب الكسر لان الجملة في الاول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدا فلا يحتاج لرابط اي قولي هذا اللفظ لا غيره وفي الثاني في الرابط اسم ان وقال مكي لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير ولعله لذلك اسقطه المصنف لانه يرد عليه نحو عملي اني احمد الله صادق على عملي مع ان الفتح واجب في تحرير المقام يطلب من حواشي التوضيح قوله او مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا قوله او بما لا يختص بالجمل نحو مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما

صلة

صلة وذكر الحفيد ان هذا مما يجوز فيه الامران ووجهه ظاهر قوله او تابعة لشيء من ذلك اى مما يجب فيه فتح ان دخل
في التابعة المعطوفة نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم والمبدلة نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها
لكم والمؤكدة توكيدا لفظيا نحو يعجبني انك قائم فالتعبير بالتابعة اولى من تعبير الموضح بالمعطوفة والمبدلة قوله بعد اذا
الفجائية نحو اذا انه عبد القفا واللهازم فالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا والفتح على معنى فاذا العبودية
حاصلة قوله او فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية فالكسر على معنى فهو غفور
رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة اى حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة قوله واما بفتح الهمزة
وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح والفتح على انها بمعنى احقا وهو قليل قوله
ولا جرم نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح وهو الغالب على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل اى
وجب ان الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه وقال الفراء لا جرم مركبة بمنزلة لا رجل بمعنى لا بد ومن بعدها مقدرة اى لا
بد من ان الله يعلم والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك قوله او واو
الحال نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى فالكسر اما على الاستئناف او بالعطف على
على جملة ان الاولى والفتح للعطف على ان لا تجوع واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا
وان عمرا فاضل فان ذها لا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان
قوله او وقعت الخ نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالفتح على
تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل معنى لا لفظا سيق استئنافا بيانيا لانه في المعنى جواب عن سؤال كانه قيل لم فعلتم
ذلك قوله او خبرا عن قول الخ نحو قولي اني احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية وان قولي
حمد الله فالخبر مفرد والكسر على انه بمعنى المقول اى مقولي اني احمد الله والخبر جملة وهي مستغنية عن العائد
لانها نفس المبتدا في المعنى ولو انتفى القول الاول تعين نحو على اني احمد الله او القول الثاني او اختلف القائل كسرت
فالاول نحو قولي اني مؤمن والثاني نحو قولي انه يقال احمد الله واعلم ان الضابط يصدق على اول قولي اني احمد الله
لان فعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيصدق على ان ان وصلتها خبرا عن قول فالفتح على ان المعنى اول قولي
حمد الله حيث هو باي عبارة كان والكسر على ان المعنى اول قولي هذا اللفظ قال شيخنا فيكون اني احمد الله
خبرا عن اول لكن هذا انما يتجه اذا كان القول مؤولا بالمقول اى اول مقولاتي هذا اللفظ المعين بخلاف ما
اذا لم يكن بمعنى المقول بل باقيا على مصدريته اللهم الا ان يقال بتقدير مضاف قبل قوله اني احمد الله اى قول اني احمد
الله ويحتمل ان قوله هذا اللفظ خبر عن اول وجملة اني احمد الله مقولة فان قلت قد لزم من كلامك اولا
ان جملة احمد الله مضاف اليها والجمل لا يضاف اليها قلت اذا كانت في تاويل مفرد صح ان تكون مضافا
اليها كما في قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدماميني على الرضي في تقدير القول بمعنى المقول
وقد علمت رده مما قدمناه انتهى وفي شرح التسهيل في هذا التركيب ما ينبغي مراجعته للاريب قوله عند

أريد المبالغة في التأكيد أشار إلى أن فائدة اللام ذلك قال في المغني ولهذا زحلقوها في باب إن عن صدر
الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين انتهى ولها فائدة ثانية وهي تخليص المضارع للحال وكان الشيخ
تركها لأن ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة إني ليحزنني أن تذهبوا
به فإن الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم من تقدم الفعل في الوجود على فاعله
مع أنه أثره وأجيب بأن اللام في ذلك لمجرد التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال
وأجاب في المغني بغير ذلك فليراجع **قوله** على ما أخر من خبر إن الخ قال الرضي فإذا أردت دخولها
في خبر إن الذي في أوله لام القسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وإن كلا
لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة انتهى وانظر جعله ما زائدة فإن غيره جعلها موصولة أو موصوفة
وراجع المغني والتصريح وافهم قوله على ما تأخر على أنها لا تدخل على إن وعلته ما مر عن المغني لكن إذا
أبدلت همزة إن هاء جاز دخول اللام عليها عند س كقوله لهنك من برق على كريم لزوال لفظ
إن وظاهر كلامه أنه لا يشترط في الخبر أن لا يكون جملة شرطية وقال الرضي لا تدخل هذه اللام
على حروف الشرط فلا تقول إن زيدا لإن تضربه يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لأن اللام والشرط
مرتبة كليهما الصدر فتنافرا وحذرا من التباسها بالموطئة لأنها تصحب أداة الشرط كثيرا
ولذلك جوز ابن الأنباري دخولها على جوابه لأنه غير صالح للتوطئة نحو إن زيدا من يأته لمحسن إليه
لأنه غير صالح للتوطئة ورد بأنه لم يسمع ونقل النزاع على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين
اسم إن وخبرها نحو إن زيدا لئن أتاك يحسن **قوله** وإن تقدم معموله نحو إن زيدا طعامك لآكل وإن منع
البدر بن مالك من ذلك فقد وهم المصنف والوارد من ذلك في التنزيل كثير نحو إن ربهم بهم يومئذ لخبير فلا
التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر لما يأتي أنها لا صدارة لها في باب إن **قوله** وإن
زيدا لأبوه قائم فيه رمز على أنه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضي وإذا وقعت الاسمية خبرا
فالوجه دخول اللام على الجزء الأول وقد حكي إن زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف لأن حقها لما سقطت عن
التصدير أن لا تتأخر عن الاسم وعن أول أجزاء الخبر وصرح المرادي في شرح التسهيل بأنه شاذ وفي
كلام بعضهم ما يقتضي أن دخولها على الأول أولى وأن دخولها على الثاني جائز من غير ضعف ومنه
قوله ع وإنك من حاربته لمحارب وعلى هذا يخرج إن هذان لساحران ولا يحتاج إلى تقدير مبتدأ
**قوله** منفيا بحرف لأن أكثر النفي بما وقوله لا مكرره دخول لام ثم أجرى النفي على سنن واحد وفعل
فلا يقال إن زيدا لليس قائما وتدخل على الثاني إذا كان اسما نحو إن زيدا لغير قائم ويدل عليه لعند
غير مكفور فقد دخلت على معمول ما عملت فيه غير وعلم من قوله كما لو قال مع تأخره منفيا **قوله** أو ماضيا
إلى آخره أي تام يمتنع دخولها عليه في ذلك لأنها تدخل على ما يشبه الحال مما ذكر وهو المفرد نحو إن ربي لسميع
الدعاء

الدعاء والجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو لحكيم ليحكم لشبهه بالاسم ولا فرق في المضارع بين المتصرف
كما تقدم وغيره نحو ان زيدا لبذر المطر والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليهما والظرف والجار والمجرور نحو
وانك لعلى خلق عظيم ومحلها اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا والماضي الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل والمتصرف
بلا الظاهرة نحو ان زيدا لما قام والمقرون بقد المقدرة كما يقتضيه اطلاقه نحو ان زيدا لقام بتقدير
قد وفي الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم انه لا فرق في المضارع والماضي
بين الناسخ وغيره فتدخل على الاول مطلقا والثاني مع قد لكن ينبغي الكلام في دخولها على
معمولاتهم فلم ينصوا على حكمه هنا نعم قال ابن مالك وربما دخلت على خبر كان الواقع خبرا
عن ان نحو قول ام حبيبة رضي الله عنها في قولها اني كنت عن هذه لغنية فاشار الى قلته
من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضي
والمرادي في الاسمية كما لا يخفى وسيأتي عن الرضي انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الخبر
الاخير **قوله** وهذه اللام الخ قضيته انه ليس حقها الدخول على ان وفي المغني ما يخالفه فانه
قال وليس لها الصدرية في باب ان لانها مزحلقة ولهذا تسمى المزحلقة لان اصل ان
زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين الخ **قوله** كراهة اجتماع حرفي توكيد
احترز باجتماع عن نحو ان زيدا لقائم وبحرفي عن نحو قام زيد نفسه عينه وفي المغني وان لم يقيد بحرفين لكنه
قيد بافتتاح فاخرج مثل هذا الاخير والاول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما لكن يرد على ذلك
ان السكاكي ادعى ان سبب افادة انما للحصر اذ للتأكيد وما كذلك وان ابن مالك قال في
التوضيح قد يجمع بين الا وما توكيدا للتنبيه وان في مثل لسوف يقوم زيد اجتماع حرفي توكيد
فليحرر المقام **قوله** او من اسمها اي ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسمها الخ وحكى الكسائي
دخولها على الاسم غير مفصول بشيء وذلك قول بعض العرب خرجت فاذا ان لغزالا قال ينبغي
ان يقدر الفاصل اي فاذا ان بالمكان لغزالا **قوله** او عن معمول خبرها قال الرضي ولا ينكر عمل
ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الاصح ومنعه
المغاربة وجرى عليه ابن عقيل اول الباب قال شيخنا وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل يجوز
دخول اللام على الجميع وعلى احدها وكذلك انظر الخبر اذا تكرر ان قلنا بجواز تكرره وانظر ايضا معمول
الاسم وحكمه في دخول اللام عليه انتهى وفي شرح التسهيل للمرادي ان في جواز الفصل بمعمول الاسم
نحو ان في الدار لساكنا زيد نظر **قوله** كما لو كان مع توسطه حالا فانه يمتنع لانه لم يسمع وان اقتضاه ٥٢
القياس على المفعول والظرف مع انه فرق بين الحال وبينهما فانظر التصريح ومقتضى الفرق ان التمييز
كالحال بناء على الاصح انه لا يجوز نيابته عن الفاعل وقال بعضهم ودخل في المعمول المذكور التمييز على

المعمول بجواز تقديمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا انتهى وقال ابو حيان واما اذا كان المعمول
مصدرا ومفعولا له نحو ان زيدا لقيا ما قايم وان زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج في
قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع **قوله** غير صالح
للام اي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر ظرفا متقدما ومتعلق به جار ومجرور نحو ان عندك لفي
الدار زيدا وقلنا بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور لان الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه
الحالة لما تقدم بخلاف ان زيدا جالس في الدار وان زيدا راكبا منطلق وان عمرا ضرب لتأخر معمول
الخبر في الاول ولكونه حالا في الثاني ولكونه فعلا متصرفا خاليا من قد في الثالث لان دخولها على
المعمول فرع دخولها على العامل **قوله** وخرجت على زيادتها لان ظاهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدل
على التأكيد كلام الابتداء ومما سمعت زيادتها فيه وفاء الميتة المغنية عن الخبر حكى الكسائي عن بعض العرب
انه قال اذ كل ثوب لو ثمنه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف وبان الخبر وصيغته لان الواو بمعنى مع
**قوله** ام الحليس لخ معه هيث لوبه عجزه ترضى من اللحم بعظم الرقبة والشاهد فيه ظاهر والشهيرة العجوزة
الفانية **قوله** ولكنني لخ لا يعرف له قايل ولا يرواه عدل والشاهد فيه ظاهر **قوله** ان الخلافة لخ دميمة
بالدال المهملة من الدمامة وهي الحقارة والخلايف جمع خليفة وظرف بضم الظاء المعجمة جمع ظريف وما
بمعنى من اي لمن الذين اخرتهم بالنسبة الى من سلف وان كان الذين اخرتهم ظرفا والشاهد في دخول اللام
في قوله لما وانما كان حسنا لدخولها قبل ذلك على خبر ان **قوله** دفعا للبس يوخذ منه انها اذا كانت عاملة
وخيف اللبس بان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا لزمته اللام كما في الرضي قال الشهاب القاسي
اقول يلزم التباس المعامل بالمهملة نحو ان هذا القايم وان الفتى لقاعد انتهى قال شيخنا وقد يقال
لا ضرر في هذا اللبس اذ المعنى الاصلي لم يتغير بخلاف اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور
وقال ابن الحاجب تلزم اللام مع التخفيف مطلقا اما مع الاهمال فلما ذكروا اما مع الاعمال فللطرد **قوله** بان
يكون الخبر منفيا لانه يبعد ارادة النافية واذا كان نفيا للنفي ونفي النفي اثبات فلا حاجة للنفي في الموضع موضع
الاثبات **قوله** انا ابن لخ قاله الطرماح واباة كقضاة جمع اب بمعنى ممتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم ابي القبيلة
ومالك الثاني اسم القبيلة ولهذا كانت وصرفهما مراعاة للحي وصرف المعادن لدخول العلية للقهرة
والتمثيل مثله كيدل على الاحتياج للام مع الاهمال وان دخلت على الفعل **قوله** وذهب بعضهم لخ من
البعض المذكور ابو علي وابو الفتح قال الرضي واحتجوا بانها لو كانت للابتداء لوجب التعليق في علمت
زيد القايم ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك
والجواب ان المثال مخترع ويلزم تعليقها الافعال القلوب ودخلت على اول مفعوليها لكنها
لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ولما اقتضت الاول الحلوه عن المانع

فلا

فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء واما ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ
فان قلت هذا يدل على ان اللام مع المفتوحة للفرق مع انها لا تلتبس بالنافية قلت قد يقال انها دخلت
بعد المكسورة للفرق ثم لما دخل الفعل على ان فانفتحت لاجل الفعل فيقدر تاخير دخول الفعل عن كون
الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ثم يتغير الحال بدخوله او يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج
الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة قوله كسر همزة ان لان لام الابتداء لا تدخل الا
على المكسورة قوله فتحها اذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها قال ابو حيان وهذا البنا
انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف تاكيد
فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لمومنا الا الكسر لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا
ما كنت الا مومنا انتهى قوله النافية للجنس اي لمضمونه وحكمه والا فالجنس لا ينفى واسناد النفي اليها
مجاز من اسناد ما للشي الى الته قوله فكانها تدل على البراة منه عبارة الدماميني كانه ماخوذ من قولك
برئت فلانا عن كذا اذا تبرأت منه وهي مبرئة للجنس اي نافية له واطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما
في زيد عدل قوله وهي التي دخولها ح يعني باعتبار الاصل والا فكل زايد يفيد دخوله التاكيد
وعز وجه محل بذلك قوله ويفرق بين ارادة الجنس كمن قرأ بين ارادة الجنس بلا امراة ومن قرأ بين
ارادة غيره بل رجلان او رجال قوله لما تقدم في ما اي من انها حرف فلا يختص بقبيل فاهمالها ان لا
وذكر ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن
الداخلة على الفعل فقال اذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق
على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا او معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء المنكرات فوجب للا عند
ذلك القصد عمل فيما يليها ولا يمكن ان يكون جرا لئلا يعتقد انه بمن فانها في حكم الموجودة لظهورها
في بعض الاحيان ولا رفعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب انتهى مع اختصار قوله نفي
الجنس اي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والا فليس المنفي الاسم بل الخبر ان مفردا فمفرد وان مثنى
فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع ونفي فرد من افرادها
لكن كونها لنفي الجنس في المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد اشار السيد في حواشي المطول الى
ان نفي الجمع يحتمل نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية وانه ليس نصا في نفي الجنس فراجعه ولعل المراد انها لنفي الجنس نصا
في الجملة وقضية كلام السيد ان ذلك جار على القول بان افراد الجمع احاد فيكون لزوم ذلك في غير النكرة المنفية
بلا فليحرر قوله ان لا يدخل عليها جار فان دخل سوا كان معناها نحو هو ابن لا شي او حرفا نحو غضبت
من لا شي جر النكرة ولم تعمل لا لان الجار انما يتعلق بالاسما فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم
بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها قوله ان لا يفصل لخ فان فصل بطل عملها خلافا

للدماميني لانها عامل ضعيف واما لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية زائرا فاسم لا في الاولين محذوف اى لا احد و رجلا تمييز والثالث على معنى لا ارى وسواء كان خبرها ظرفا او مجرورا او لا لكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر او معموله او معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليحرر وافهم كلامه انه لا يشترط في لا هذه عدم تقدم خبرها وان اشترط في العاملة عمل ليس قال في اللباب حكمه حكم خبر ان الا في جواز تقديم الخبر فان الشيخان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقدمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها لانحطاط مرتبتها عن مرتبة اصلها انتهى بقى ان عموم كلامه يقتضي انه لا يشترط في لا هذه عدم انتقاض نفيها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله يحشر الناس لا بنين ولا ابا الا وقد عنتهم شؤون ان جملة وقد عنتهم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها لكن صرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرح به في باب الاستثنا وما في شرح التوضيح مشكل كيف فيه في ذلك المحل ما يقتضي انها تعمل مع الانتقاض وهم مطبقون على خلافه واذ وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم في لا العاملة عمل ليس انه يجوز الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا فهل الامر كذلك هنا او يفرق بينهما **قوله** وان يكون هو والخبر نكرتين اما الاسم فلا نها على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة بالنكرات واما الخبر فعلى الاصل وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفصيل مذهبهم يطول واورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لا اباله ولا غلامى له ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة واذا اعترض واجيب عنه بما هو مقرر في موضعه واجاب اللقاني بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى واشار الى ذلك المغني في بحث اللام حيث قرر انها معتد بها من وجه دون وجه وان لها منزلة بين منزلتين فراجعه **قوله** والبهما اشار الخ في كونه اشارة الى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى **قوله** وما اوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه قال الرضي واعلم انه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب بلا التبرئة وينزع عنه لام التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البصري او مما اضيف اليه نحو لا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى وللتاويل بالنكرة وجهان احدهما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وذلك المضاف هو المنفي بالحقيقة وانما نزع اللام من المضاف واليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة ومن ثم لا يوصف بنكرة على التاويل كما قال الاخفش واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة

ذلك

ذلك المعنى فمعنى ولا اباحسن لها ولا فيصل لها على هذا يكون وصفا للنكرة انتهى ملخصا وقدره بعضهم
بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ما له مسميات
كثيرة فتقديره بما ذكر كذب واعترض تقدير مثل بانه قد ذكر مثل في قوله مبكى على لا زيد ولا زيد مثله وبان
المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فتقدير مثل خلاف المقصود وبان العلم بهذا يقتضي بكون انتفاء مثله
معلوما لكل احد فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو لا يضره لكم قاله فالصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد
بل يقدر في كل موضع ما يليق قوله اذا كررت اي على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل
حتى لا يرد مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لا رجل في الدار ولا امرأة
ولا في الدار رجل ولا فيها امرأة ولا زيد ولا عمرو فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثاني في ولا امرأة خارجها
على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف للاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله ظهر نصبه كان مرفوعا بانه اتفاق هنا
مبني على الاعم الاغلب فلا يرد نحو لا كزيد عندنا فان اسم لا فيه مبني مع انه مضاف وانما لم يبن المضاف لتعذر كالمفرد
التركيب والحق به الشبيه في علة بين الثاني او تخصيصه به قال في التسهيل وقد يجعل على المضاف مشابهة بالعمل فينزع
تنوينه انتهى وذلك نحو لا طالع جبلا بلا تنوين وهذا مبني على ان الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما
يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما اعطيت وسياتي في كلام الشارح انه من المعدود
وبرفع حجة قوله ما تعلق به شيء الخ اذا اريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالتعلق فيغني ذا اللفظ ليس تمام المعنى
الا اذ تقيد مضافا ومن عينهم تمام معناه وايضا فانهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانيها وان اريد
به المعنى فنفي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز وقول الشارح سواء الخ صريح في الاول قوله مرفوعا نحو لا قبيحا
فعله قوله ام منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر قوله ام مجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا قوله لعمله
فيما بعده قال شيخنا فيه نظر فقد عد بعضهم من الشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد وعمرو وثلاثة
وثلاثين مسمى به فانه ينصب لانه مطول كما ينصب في باب النداء فالشرط فيه ان يكون تابعا له من تمام معناه ولا
يشترط ان يكون عاملا فيما بعده فعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شيء من تمام معناه احسن من قول بعضهم
في ضابطه ان يكون عاملا فيما بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية قوله على ما ينصب به اي على شيء ينصب
به من حركة او حرف وقضيته انه مبني على حركة لاستحقاقه لها في الاصل قبل البناء عكس ما علل به بناء المنادى
على الضم من مخالفة حركة بنائه لحركة اعرابه ولعله للاشارة الى ان للضدين اعتبارين الموافقة في الخيال
لخطور احدهما عند خطور الاخر والمخالفة في الخارج ثم المراد انه يبنى غالبا لان النكرة المفردة اذا
تكررت يجوز رفعها قوله لتضمنه معنى من الجنسية اي الاستغراقية اما لان لا رجل في الدار جواب سؤال
محقق او مقدر هو هل من رجل في الدار وكان الواجب ذكر من في الجواب ليطابق السؤال الا انه استغني بذكرها
في السؤال واما لان لا رجل بالفتح ابلغ في النفي من لا رجل لما ان الاول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يكن

تقديره ما يكون الكلام به كذلك الا بحرف موكدة للنفي في المسند اليه وهو من فانه يوكد به النفي في
المسند اليه مثل ما جاني من احد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا والباء واذ كانت مما تزاد لتاكيد
النفي الا انها لتاكيد نفي الحكم في الخبر نحو ما زيد بمنطلق والقول بان علة البنا ما ذكر اختاره ابن عصفور
واعترض بان المنفي لمعنى من لا نفسها لا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون عليها بانها زايدة
موكدة لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه الادعوى ان كلا من لا ومن نص في النفي الاستغراقي فاذا اردت
من بعد لا كانت زايدة موكدة واذا لم ترد تضمن اسم لا معناها وفيه ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب
الاسم مع الحرف ورد وابد بما هو مذكور في الشرح هذا ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم
مخصوص بما اذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل يخالفه وهو الحق ولا يشكل اعراب المضاف
وشبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه وهو الاعراب والحق بها شبهها دلالا
سيما وهذا التضمن ليس في اصل الوضع بل عارض وقد استشكل البنا الاجله لاشتراطهم في البناء
لاجل تضمن معنى الحرف ان يكون باصل الوضع ومن ثم لم يبن الظرف مع تضمنه معنى في الا ان
يقال التضمن الطارى يجوز للبناء بالنسبة للواضع فان تنكيره في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا
اختار ابن الناظم ان علة البناء التضمن والتركيب **قوله** كما في نحو الخ تمثيل لقوله فانكان مفردا الخ وفيه
مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وان كان مثنى او
جمعا وقوله في الدار اما خبر لقوله لا هو ذو وخبر الباقي محذوفا او خبر الجميع لان توارد العوامل
المختلفة المماثلة مغتفر لتنزيلها منزلة الواحدة **قوله** ومنه لا مانع الخ اي من كل
ما وقع فيه بعد اسم لا ظرف احتمل ان يكون متعلقا به وان يكون متعلقا بمحذوف نحو لا عاصم اليوم من
امر الله لا تثريب عليكم اليوم فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبيها بالمضاف لكن ترك
تنوينه لما مر من التسهيل وان جعل متعلقا بمحذوف كان من المفرد اي لا مانع مانع لما اعطيت وجوز
الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فاللام للتقوية ولك ان تقول لا يتعلق وقد بين
في الجهة الخامسة من الباب الخامس في مغنى اللبيب ذلك واما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة
فانه نص على ان ذلك مخرج على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بان ذلك لا يتعين واطال في الكلام
واطاب فليراجع **قوله** مع عدم التنوين لانه وان لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فمنع من الدخول
على المبني ومنهم من بنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة **قوله** تلك
الخ هو بعض من بيت لسلامة بن جندل لا مقبل خلافا لابن عصفور وتمامه ان الشباب الذي مجد
عواقبه فيه وتلذ بالتاء الفوقية على انه خطاب وبالنون والشيب بكسر الشين جمع اشيب قاله في
الشرح بفتح الشين **قوله** على الاصح مقابله قول المبرد ان لا عاملة في لفظ المثنى والمجموع

بحث

حده فنهما عنده معربان لا مبنيان وعلى مذهبه بما رده الرضي فان قيل يشكل على الاصح انهم جعلوا اللذين واللتين على صورة المثنى معارضا لشبه الحرف ولهذا اعربا فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف فيعربا قلت اجاب الشيخ بالقاسمي بان الشبه هنا وهو تضمن معنى حرف الاستغراق اقوى من الشبه هناك وهو الافتقار الى جملة وبان التثنية هناك وردت على المبني فاضعفت سبب البنا لان للوارد قوة وهنا بالعكس فان سبب البنا ورد على التثنية فاضعفها لذلك وقد على الاول اعراب هذان وهتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاف مع ورود سبب البنا على الاضافة ويفرق بان الاضافة اخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع في الفعل انتهى فان قلت قد يبنى المثنى على الالف في نحو لا رجلان في لغة من يجري المثنى بالالف على كل حال قلت الظاهر الظاهر انه على هذه اللغة يبنى على فتحة مقدرة على الالف لانه لو نصب على هذه اللغة كان منصوبا بها لا بالالف ويدل لذلك قول التسهيل ويبنى على ما كان ينصب به **قوله** من كل تركيب تكررت لا اى ولم يذكر الا خبر واحد لهما اخذا مما اسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط لا **قوله** والكلام في جملتان اي بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يتعين بل يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد والكلام في جملة واحدة اما على مذهب س فواضح لان لا المفتوح صح اسمها لا تعمل في الخبر واما على مذهب غيره فلانهما وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز عملهما في اسم واحد عملا واحدا **قوله** زائدة اى لتاكيد النفي **قوله** على محل اسم لا قبلها اي اسم لا قبلها باعتبار محله الذي هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية كما في النداء وعليه الرضي **قوله** لا نسب اليوم الخ صدر بيت للعباس السلمي عجزه اتسع الخرق على الراتق وهو منسوب لابن مقبل **قوله** والكلام في جملة اى بنا على تقدير خبر واحد لهما لان العامل لا وحدها فان قدر لكل خبر فهو على ما بيناه في التصريح فالكلام جملتان **قوله** على اعمال لا عمل ليس انظر هذا مع ما تقدم ان عمل لا عمل ليس خاص بالشعر **قوله** او زيادتها اى لتاكيد نفي لا الاولى **قوله** على محل لا الاولى مع اسمها اى لا مع اسمها باعتبار المحل وقضيته ان لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون لا الثانية زائدة لتاكيد النفي والوجه ان المراد العطف على اسم لا باعتبار محله مع لا **قوله** لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد استشكل بانه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان التعريف المبتدا غير صادق عليهما لان مجموع لا واسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة واجيب بانا لا نسلم انه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب كالمبني نحو خمسة عشر ولا يخفى عليك انه ليس هنا تركيب لانه لو كان لم يكن لا مستقلا في النفي وانما هنا شبيه تركيب **قوله** على اعمالها عمل ليس جملتان لانه لا يجوز ان يقدر الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا متماثلين لان خبر لا التبرئة مرفوع بها او بكونه خبر المبتدا

ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب قوله وهذه الاوجه الثلاثة الخ لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله قوله متصلة باسم لا المبنى اى على فتحة او كسرة او ياء ويدخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد يشملهما ويستوى فيهما المفتوح والمنصوب قال الشهاب العاملى ولا يبعد انه يجوز بنا صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تكسير وان كان نحو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفا انتهى وانظر لو نعتت جمع المؤنث المبنى على الكسر المعرد هل يجوز ان يركب معه على الكسر كما ركب فى لا رجل ظريف على الفتح قال بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يثقل مع الكسر بخلافه مع الفتح فاذا اريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هنا مقيدا لقولهم يجوز الوجهان وان لم يركب فليحرر وخرج بقوله المتصلة النعت الثانى وما بعده فلا يجوز فيه البنا نحو لا رجل ظريفا عاقل والضابط المذكور صادق بنحو باردا فى المثال الاتى قوله ولا ماء ماء باردا عندنا قال فى التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه تأكيد خطأ انتهى وتحرير المقام يطلب من شرحه والحواشى قوله فالفتح على انا الصفة الخ هذا قول ابن برهان والسيرافى وقد يقال اى حاجة الى اعتبار التركيب قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من الجنسية الذى قدمه الشيخ وما المانع على هذا من ان تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لا لانه اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضى البناء فهلا اعتبره الشيخ فيما تقدم فى بناء الاسم جزاء للصفة والموصوف فى علة بنائهما على سنن هذا وان التركيب قبل دخول لا لا يقتضى البنا لان كلا من الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيبه لاسم تركيبا يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول ان الاسماء قبل التركيب معربة اما على القول بانها مبنية فهى مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا ابدلوا قبل مع الالان بقال لم يبدلوا ليلا يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضيته دخول لا عليهما بعد جعلهما كلمة واحدة ان تاثيرها بنا لفظا واعرابا محلا فى اخر مجموعهما لا فى اخر كل منهما ويرده التشبيه بخمسة عشر قوله والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا لانه فى محل نصب لانا لا ننصب باعتبار عمل لا وهذا اولى من حمل على اللفظ لان فتحة لا رجل عارضة فى هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب كما فى الندا ووجه الاولوية ظاهر اذ لا ضرورة الى التشبيه المفضى الى وجود حركة اعرابية من غير عامل حقيقى ويمكن ان يفرق بين ما هنا والندا بانه هنا امكن اتباع النصب للاعراب الاصلى فلا كان اولى بخلافه فى الندا اذ لا اعراب اصلا للمنادى المبنى لا لفظا ولا محلا قوله والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها لان موضع لا مع اسمها رفع بالابتدا كما مر لصيرورتهما بالتركيب كشئ واحد وفيه ما مر ولا

يخفى

يختص ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك كما في التسهيل بقي انهم اذا ارادوا مع ذلك
ان الخبر خبر هذا المبتدا على قول س ان التي ينصب اسمها غير عاملة في الخبر فهو مناف
لكون لا لنفي الجنس اي نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا
مع اسمها لا يتصور ان يكون لنفي الخبر بل ولا يتصور ما قالوه من ان الثانية في نحو لا حول
ولا قوة الا بالله زايدة مؤكدة لنفي لا الاولى فلعلهم تسمحوا في قولهم ان لا مع اسمها مبتداء
وارادوا مع كون المبتدا المجموع ان الخبر انما هو منصوب اي بالنفي للاسم وحده فليتامل
قوله التوكيد اللفظي المتصل نحو لا رجل رجل في الدار وخرج باللفظي المعنوي فلا
يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على
الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو لا رجل في الدار رجل ورجلا قوله فكالصفة المفصولة
اي فيجوز فيه النصب نظرا لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز
تركيبه مع الاسم اذ هو في نية تكرار العامل ولا فرق بين ان يكون المبدل مفردا
او غيره هذا قول ابن مالك وقيل يجوز البناء ان كان مفردا قوله لا احد رجلا وامرأة
ويجوز رفعهما وهذا يوهم ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لامكان بدل
البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه ان يكون معرفة ولا انما تعمل في النكرات
لانه لا يجب ان يضاف الى ذلك الضمير قد يكون مجرورا بعده على ان غاية ذلك ان يتعين
رفعه لانه بدل غير صالح للعمل لا وانما لم يجعل البدل هنا مستقلا كما في النداء لان استقلاله
يقتضي تركيبه وهو ممتنع اذ لا اعرابه اذ تركيب مع المبدل منه للفصل بلا المقدرة لانها مقدرة
من الفضلا والتوكيد حكم لفظي فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل
كالمستقل لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب واما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل
وان لم يكن فيه مانع لانه في معنى البدل ولهذا كلما جاز اعرابه بيانا جاز اعرابه بدلا الا
الا ما استثني قوله وجب الرفع لان مقتضى النصب منتف قوله او على اعمال لا عمل
ليس قال الحفيد ليس بجيد لان اعمالها عمل ليس خاص بالنكرة ولا مدخل فيما هو اعم منه وحكم تقديم
الخبر على هذا الوجه والذي قبل يعلم مما مر قوله فلا لغو الخ صدر بيت لامية بن الصلت
من قصيدة ذكر فيها اوصاف الجنة واهلها وتمامه وما فاهوا به ابدا مقيم قوله والرفع على
اعمالها عمل ليس لا يخفى انه يتصور فيه ح اوجه لان لا اما ملغاة اولا وثانيا او تعمل عمل ليس
على ما فيه او الاولى ملغاة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فعلى الوجهين الاولين يجوز
تقدير خبر للكل وتقديره لهما اما في الاول فظاهر اذ لا عامل الا الابتداء ولا فرق بين ان

وغيره واما على الثاني فلتماثل العاملين وعلى الاخيرين يجب تقدير خبر لكل لئلا يلزم اجتماع
عاملين على معمول واحد وخبر المبتدا مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب قوله ولا
ناقة عجز بيت لعبيد الراعي صدره وما هجرتك حتى قلت معلنة وقوله لا ناقة الخ مقول القول
وهو مثل لبراءتها منه وهو مثل مشهور في هذا المعنى قوله لعدم لا في الاولى وربما فتح منونا
معه كحكي الاخفش لا رجل وامراة بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا ان يرفع الاولى كما لو صرحت بلا
قوله فلا اب الخ صدر بيت عجزه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا واراد بابنه عبد الملك قوله
اذا علم اي بقرينة حالية او مقالية قوله ووجب عند بني تميم والطائيين هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خلف
عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف فهو كلام شتى قوله ولا اله الا الله
قد اكثر الناس فيما يتعلق بالصناعة من هذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك قوله ولا احد اغير من الله في
صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص اغير من الله قال الحافظ كذا وقع لهم ووقع عند ابن
بطال بلفظ احد بدل شخص فكانه من تغيير انتهى فكان الش اعتمد على رواية ابن بطال ثم انه لا دلالة في
الرواية المشهورة على ان الشخص يطلق على الله ولذا لم يقطع البخاري باطلاق الشخص على الله بل اورد
ذلك على طريق الاحتمال وجزم بعده بتسميته شيئا لظهور ذلك فيما استدل به من قوله تع قل اي شيء اكبر
شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم قوله وقد يحذف الاسم اي مع وجود الخبر ولا يحذفان معا لئلا
يكون اجحافا خلافا للفراء واصحابه ولا حجة لهم في قوله اذا الداعي المثوب قال يالا بناء على ان اصل يا
لزيد يا آل زيد لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وخبر لا قوله بمعنى الحسبان
بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان قوله لا بمعنى اتهم اما الذي بمعناه نحو ظننت زيدا اي
اتهمته فيتعدى لمفعول واحد قوله وقد ترد بمعنى علم اي فتفيد اليقين نحو اني ظننت اني ملاق
حسابيه قوله بمعنى علم اي فتفيد اليقين لان المتبادر من العلم فينصرف اليه اطلاقه وان بمعناه ولا
ينافي انا نعلم قد ياتي للرجحان قوله لا من الراي اما التي منه فتارة تتعدى لمفعولين كراى ابو ح كذا
حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثانيهما مضافا الى اولهما كراى ابو ح حل كذا حلالا وتارة الى واحد
هو مصدر ثانيهما مضافا الى اولهما كما ان علم قد استعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضي وبهذا يعلم
قصور قول من قال رأى من الراي نحو راى ابو ح كذا اي اعتقده انما تتعدى لواحد خلافا لمن قال انها تتعدى
لاثنين قوله وقد ترد بمعنى ظن اي فتفيد الرجحان لان المتبادر من الظن اذا اطلق فان جاء
لليقين كما مر وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان في قوله تع انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا قوله وهي كظن
فالغالب كونه للرجحان كقوله وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة وقد تاتي لليقين كقول الاخر حسبت التقى والجود خير تجارة
ومن العجب ما قيل ان ظاهر كلام الش انها لا تاتي لليقين قوله ودرى في لغة بمعنى علم ان فتفيد اليقين

قال

قال ابو حيان لم يعدها اصحابنا فيما يتعدى الى اثنين ولعل قوله دربتنا الوفى العهد يا عرو فاغتبط
من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس **قوله** فان دخلت عليها الهمزة الخ كقوله
تعالى ولا ادراكم به ومحل هذا اذا لم يدخل على الفعل اداة الاستفهام والا تعدى الفعل الى
ثلاثة نحو قوله تعالى وما ادراك ما القارعة فالكاف مفعول اول والجملة الاستفهامية سدت مسد
المفعولين الباقيين **قوله** وهو كظن اي فيفيد الرجحان غالبا وقد يفيد اليقين فالاول
كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى والثاني كقوله الا خلتني ذلت بعدكم ضمنا
**قوله** لا ماضي تخول بمعنى تتكبر خال بمعنى تكبر ليست من افعال القلوب فكان ينبغي للشارح عدم
الاحتراز عنها فانه في باقي الافعال لم يحترز عن ذلك مع انها تاتي بمعنى افعال غير قلبية لان
الاحتراز عنها سياتي **قوله** وهو كظن اي في الغالب كونه للرجحان وقد يفيد اليقين وظاهر
صنيع الاوضح انه لا يستعمل الا في الرجحان **قوله** والاكثر وقوعها على ان وان الخ نحو قوله
تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها **قوله**
بمعنى علم ظاهره انه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع الاصابة الشيء على صفة والعلم لازم
له لان من وجد الشيء على صفة فقد علمها وهذا هو المحوج لعده من افعال القلوب وجد
والا فهما باعتبار معناها الاصلي ليس منها **قوله** لا بمعنى حزن او حقد اي فانهما لا يتعديان
**قوله** بمعنى تيقن ظاهره انه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح في التوضيح بانه يرد
بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله اي تيقن وقال فان علمتموهن
مؤمنات اي ظننتموهن وليس في قول العصام في شرح الكافية وهي اي علمت لليقين اتفاقا
ما يقتضي انه لا يستعمل الا فيه كما لا يخفى **قوله** لا بمعنى عرف اما الذي بمعنى عرف فيتعدى لواحد
نحو علمت الشيء وهل ذلك مقتضى لفرق معنوي بينهما ام لا بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد
يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي ذهب ابن الحاجب الى الاول والرضي الى الثاني لكن ناقض
الرضي نفسه في الكلام على كاد حيث قال كاد في معنى قرب ولا تستعمل على اصل الوضع فلا يقال
كاد زيد من المجيء بمعنى او شك في الاصل اسرع وتستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان الى السير
انتهى فقوله ولا تستعمل على اصل الوضع فيه ان مقتضى الاتحاد في المعنى عدم الاختلاف في التعدي
**قوله** وكذا استمر فاتها هو بكسر الراء وفتحها لغة للزوم الفعل **قوله** فانها تدخل على
المبتدا والخبر ليس فيه انها لا تدخل الا عليهما فلا يرد حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد على
مذهب من انه لا حذف فيه وذهب المرادي الى ان الخبر محذوف والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا
او مستقرا وذهب السهيلي الى ان مفعولي ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما المفعولان اعطى بدليل

ظننت زيدًا عمرًا واجاب الكافيجي فانه متناول فان المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو
وكان قولك زيد حاتم يعني زيد مثل حاتم بشهادة المعنى **قوله** بعد استيفاء فاعلها جرى
على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتاخر ويتقدم المبتدا والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على
العامل **قوله** فتنصبهما مفعولين ان قيل انها تقتضي نصب المبتدا والخبر لدخولها عليهما معا والحال
ان نصب المبتدا عقب لدخولها عليه لا عليهما معا فالجواب ان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم
منه تعقيب كل فرد والمراد تعقيب بعضه الاول للاول والثاني للثاني **قوله** عند الجمهور مقابله
قول السهيلي السابق **قوله** فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان
يريد زوالها **قوله** ضمنا بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم الزمن المبتلى **قوله** فان علمتموهن
مومنات قد سلف ان العلم هنا بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى تيقن وكان
ينبغي ان يمثل باعلم انه لا اله الا الله **قوله** ويلغين برجحان قال الحفيد وانما جاز الغاء
هذه الافعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها ان معانيها قائمة بجارحة ضعيفة
وهي القلب ثم ينضم الى ذلك اما تاخرها عن المفعولين او توسطها بينهما والعامل اذا تاخر عن
المعمول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز الغاؤها
ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما يقال ضعفت هذه الافعال بما ذكر حتى
ابطل عملها بخلاف كان واخواتها **قوله** برجحان الخ محل ذلك ما لم يؤكد العامل المتاخر او المتوسط
بمصدر منصوب والا فلا يحسن الالغاء قال الرضي وتاكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد
دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي واما
توكيده بالضمير او اسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا صريحين في المصدرية **قوله**
القوم في اثري ظننت الخ بعده صدر بيت بقيته * فان يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا **قوله**
ابالاراجيز الخ قائله منازل بن ربيعة واللوم بالضم والهمز ان يجتمع في الانسان الشح ومهانة النفس
ودناءة الاباء والخور بفتح الخاء المعجمة الضعف **قوله** جائز لا واجب قد يكون سبيل الالغاء وجوبا
قال الرضي ومصدر الفعل القلبي اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو
اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد قائم
ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل واما اذا كان مفعولا
مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل وكذا اذا حذف جوازا ففي الصورتين يجوز
الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا
اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما لو

حذف

حذف جوازا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل
لا المصدر وكذا عند من قال العامل المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل قوله
وان تقدم عليه غيره الاولى غيرهما اى المعمولين ووجه الافراد التاويل بما ذكر قوله على المشهور
مقابله قول الكوفيين والاخفش وابن مالك حيث جوزوا ذلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك
ويقبح عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله وخال لدينا منك تنويل ما يقتضي موافقتهم
قوله مطلقا اى سواء كانت في جواب قسم او لم تكن في جوابه قوله في جواب قسم هذا هو الصحيح
كما في المغني في بحث اذا وقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها مطلقا قوله النافيات
لما ولن وان احترز به من غير النافيات كما الموصولة وكلا وان الزائدتين وكان المخففة
وقيد لا في شرح اللباب بالتي لنفي الجنس احترازا عن التي بمعنى ليس قال لم يشير كلام الوقي
قوله علمت والله الخ هذا انما مثالا لان للقسم الظاهر واذا اسقط القسم كان مثالا للمقدر
وجملة القسم وجوابه في الجميع معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد
يستشكل ما ذكر لان المعلق متاخر عن القسم لان القسم مذكورا او مقدرا فكيف يعلق
عنه ولم يتصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه
كالشيء الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم انفلت به يفترق الاعمال والالغاء
في مثل ذلك لجملة ما هؤلاء ينطقون لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل الا جزائها
بل لها فليتامل قوله اى لام الابتداء يندرج فيه نحو علمت ان زيدا لقائم ان قيل
يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة فان
لام الابتداء تدخل على المفرد نحو ان زيدا لقائم فالجواب بان الاصل فيها التقديم
واصله لان زيدا قائم ثم اخرت اللام لاصلاح اللفظ قوله ومنه قوله اني رايت
الخ اي لان الاصل لملاك وبذلك يندفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء
وهو لا يجوز فان قيل يجب على هذا التاويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق العامل
وليس كذلك الكسر الا لما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح لابن عصفور وغيره ولابن
مالك في شرح الكافية ان يستدلوا على جواز الالغاء لا لاجل التقديم اني على رايت
قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل والله يعلم انك لرسوله وهذا
عجز بيت صدره ۞ كذاك ادبت حتى صار من خلقي قوله ولقد علمت الخ صدر بيت
للبيد بن عامر عجزه ۞ ان المنايا لا تطيش سهامها ۞ وما اقتضاه كلام التوضيح من
ان للآتين جوابا للقسم مقدرا يخالفه قول المغني ان افعال القلوب لافادتها

التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت الخ ونحوه في الرضي قوله او استفهام
اطلاقه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف واستشكل تعلق الفعل بالاستفهام في نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو واجيب بان هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة
الاستفهام عما اخبر به انه علم والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال ابو حيان كلام
العرب ثلاثة اقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو اظن ان
تقوم فانه جائز دون اظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزئي الاسناد وغلبة المعنى للفظ
ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا الكلام فان قلت يرد
على التعليق بالاستفهام ارايتك زيدا ما صنع وارايتك زيدا ابو من هو فانه واجب الاعمال
قلت هو بمعنى اخبرني وليس من القلبية قوله فالارجح نصب الاول وهذه الصورة مستثناة
من كون سبب التعليق موجبا وانظر المغني في بحث جملة المفعول قوله دون المحل قال الحفيد
انما كان لراي المعلق عمل في المحل اي محل الجملة دون محل كل واحد من جزئي الجملة لان
هذه الافعال انما تطلب الاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون الجملة ليس بطريق الاصل
وحيث امتنع عملها في الجزئين ورجع الى الاصل وهو محل الجملة قال الشهاب القاسمي ان
قيل المعلق له الصدر فما بعده جملة لا مفردا فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق
ثابت المحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط قوله وهو اعتراض الخ اي بينها وبين
معمولها ويرد عليه بعض الامثلة فان المعلق فيه احد المعمولين قوله بدليل صحة
العطف بالنصب الخ قال في التوضيح فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من امور وقال
شارحه كغيره استفيد من المثال انه لا بد ان يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة فلا يقال
علمت لزيد قائم وعمرا وهو يدل على منع وعمرا جالسا بالنصب وفي كلام الرضي التصريح
بجواز ذلك ولعل وجهه ان عمرا جالسا يتضمن معنى الجملة لانه جزآن ويستفاد العطف بالنصب
على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة الى الجملة المعلق عليها لا بالنسبة لتوابعها ويقتضي ان
المعلق انما يعلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وانه صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون
المعطوف لكن هل اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم او لا كما يدل عليه التعبير
بالجواز فليتامل قوله من جملة المعلقات لعل وافقه ابو حيان لانه مثل الاستفهام في انه غير
خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه وقال في الجامع وتختص بادرى نحو وما
يدريك لعله يزكى قوله وجزم به في التسهيل لم ار له ذكرا في التسهيل عند ذكره
المعلقات قوله لو قيد في شرح الشذور لو بالشرطية ولم يذكر المحترز عنه وعد في الشذور

دره

تحتاج
وشرحه من المعلقات كم الخبرية وبسط الكلام عليها في شرح الشذور وفي بحث الاشياء التي
الى رابط في الباب الرابع من المغني ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفي النوع
الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا للاكثرهم ونص في
الشذور عن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام نحو ان علمت انه زيد
لقايم ثم قال والظاهر ان المعلق اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى انه يجوز علمت انه زيدا
قايم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى وليس مراد ابن
الخباز بالجواز بل انه جايز بعدا متناع قبل كسران وهو صادق بالواجب الذي هو المراد التخيير م
لما عرفت ان التعليق واجب لم يستثنوا الا صورة واحدة وعلى الاول والظاهر ان
الاسم كالخبر نحو علمت ان في ذلك لعبرة ويستفاد من قوله والظاهر ان المعلق لا يشترط
ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت ٢ خبر د ثرو
عنه كما تقدم فهي مصدرة حكما **قوله** لقد علم الخ الشاهد فيه ظاهر وثر المال كثر ونحوه
والوفر الكثير نقال وفر المال الكريم ووعد كثر **قوله** ولا يجوز الخ اما عدم جواز حذفهما
فعن س والاخفش وابن مالك وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الا جازة
في افعال الظن دون افعال العلم واما عدم حذف احدهما فبالاجماع **قوله**
لانك اذا اقتصرت الخ تعليل للمسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب اعطى كما قاله
الرضي واورد انه تقول فلان يعطي يراد به كثرة الاعطا والا فالانسان كما لا يخلو
عن علم او ظن لا يخلو في الاغلب عن اعطاء شيء وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد انه كثيرا لعلم
على انه لا تنحصر الفايدة في ذكر المفعولين بل يصح ان يحصل فايدة يعتد بها فيقال
علمت الان او ظننت الان او تقول علمت علما او ظننت ظن السوء الى غير ذلك وسكت
عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر ولا يجوز
ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده
انتهى وفيه نظر **قوله** جاز ذلك اي حذفهما وحذف احدهما اما الاول فبالاجماع ع
واما الثاني فمنعه ابن ملكون وطايفة من المغاربة ووجهه مع رده في الشرح **قوله**
مطلقا اي نصبا فيكون مفعولا مطلقا ويحتمل انه حال من الضمير المستتر في ينصب سواء
وجدت الشروط الاتية او بعضها او لم يوجد منها شيء **قوله** بمضارع مبدوء بتا
الخطاب خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب **قوله** بعد
استفهام اي بحرف وباسم ويستفاد من قولهم بعد استفهام انه لا يشترط ان يكون مستفهما

عنه فصح قول التوضيح الحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول فى قوله فمتى تقول الدار تجمعنا فلا
يتم الرد على ابن مالك فى اشتراطه فى المضارع ان يكون حالا الاخلا فالمن رد عليه بذلك
وطاح النظر بانه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا قوله نحو تقول
الخ الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى قوله هو اسم اى صريح ظاهرا ومضمرا بارزا او
مستتر بقرينة مقابلته بالمؤول قوله او ما فى تاويله ما واقعة على لفظ وفى للظرفية
وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف اى لفظ حاصل فى اعداد الالفاظ المؤولة
بالاسم وشمل فى ذلك ما بعده ولو قال او مؤول به كان اظهر واخصر ثم التاويل لابد ان يكون
بحرف سابك وهو هنا ان وان وما دون كى ولو وغيره فى باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة
خلافا لبعضهم فانظر المغنى وشرح الشذور واجاز ابن مالك ان يكون الفاعل مضمون
الجملة فقال فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعل كانه قيل
تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفى اولم يهد لهم كم اهلكنا انه على تاويل اولم يهد لهم كثرت اهلاكنا
قوله قدم عليه فعل تام او ما فى تاويله او بان يكون بعده حقيقة او حكما كما فى الفاعل المستتر فان
التقدم هنا حكمى كوجوده والضمير فى عليه وتاويله وكذا ما بعدهما راجع الى احد امرين المسند
من لفظ او والتقدم الماخوذ فى الحد تقدم العامل الذى هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ
فيما سياتى حكما المراد به وجوبا لوقوع لا الوقوع فلا دور على ان لزوم الدور ممنوع لامكان
تصور تقدم الفعل على اسم اسند اليه بدون تصور الفاعل وخرج بقوله قدم الخ نحو زيد قام او
قائم فان كلام السعد فى هذه التلويح صريح فى ان المسند الفعل وحده لا ان الفعل مسند
الى ضميره وهما مسندان الى زيد ومثله شبهه ولو سلم واسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل فى
ضمنها بل هو المقصود بالاسناد فنصدق عليه واسند اليه فعل او ما فى تاويله فيحتاج الى اخراجه
ولم سلم فهو لدفع التوهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع التوهم امر مهم
وما جوزه الاعلم وابن عصفور فى قد قلما وقال على طول الصدود يدوم من ان وصال
فاعل يدوم وقدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدا خبره يدوم ولو سلم لا يرد نقضا
لان الضرورة لا يجب ان تدخل فى التعريف فاندفع ما فى شرح التسهيل للدماميني وخرج
بالتام الناقص فانه مرفوعه لا يسمى فاعلا اصطلاحا والمراد بما فى تاويله ما اشبهه
فى العمل والدلالة على المعنى المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وامثلة
المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفاعل والظرف وعديله المعتمدان فقال ابو حيان
واسم موضوع موضع الفعل نحو ابا كانت وزيد ان نحو جا ففى اباك ضمير مستتر مرفوع

على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى
والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو اسد بمعنى شجاع نحو زيد اسد ففي اسد ضمير مستتر مرفوع محلا
على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد اسد غلامه قوله واسند اليه الخ اى نسب اليه وربط به اما لا
اصطلاحا ما ذكر باعتبار مدلوله وحيث فسر الاسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل وزيد في ان ضرب زيد
او لم يضرب زيد لظهور تحقق النسبة والربط ولا يشمل ح المفاعيل ونحوها لخروجها بقيد الاصطلاح فانها
تسمى متعلقا لا مسندا اليها والمتبادر من الاسناد بالاصالة والمتبادر يحمل الاسناد عليه التعاريف فخرج
التوابع اى بعضها وهو المعطوف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف البقية على انا لا نسلم
الاسناد في البدل بناء على ان عامله مقدر من جنس الاول قوله وله احكام جمع حكم بمعنى محكوم به قوله
منها انه مرفوع اى على المشهور ولغة الجمهور وجاء نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن
الطراوة قياسا مطردا وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان
كان المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب ابدا على حسب العلاقة التي تكون
في التركيب الا ترى ان الغريرة في اسيل الغريرة انما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الاصل قوله
او حكما كالمجرور بمن الزائدة الخ هذا ما ذكره جمع منهم ابن مالك والمص وهو مبني على ان الاعراب
المحلي لا يختص بالمبنيات وقد مضى في بحث الاعراب انه يشكل عليه قول الرضي ان معنى كون الكلمة مرفوعة
محلا انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا وكذا فانه يقتضي ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت
الكلمة معربة ويشكل عليه ايضا فرقهم بين الاعراب المحلي والتقديري بان المانع في المحلي قائم بجملة
الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير ولا شك ان المانع في المجرور بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف
الاخير فالظاهر ان يكون الاعراب فيها تقديريا وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد في الكلام
على قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته فيها تقديرا وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد
في الكلام على قوله فقال والباء في بالحكم زائدة للتاكيد والترضى حكومته في محل رفع لانه
صفة للحكم وهو مرفوع تقديرا لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكي والمدغم ونحوها
لان اعرابها تقديري اتفاقا قوله مما اسند اليه على الاصح ومقابله اقوال لا نطيل بها والمص ابهم
الراجح ليجري على كل الاقوال قوله اما حقيقة اى لفظا او تقديرا ولو عبر بذلك كان اولى
قوله كقام زيد وكرفع زيد من قام زيد قوله او باضافة المصدر اليه الباء للسببية
والسبب اعم من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين او اضافة بمعنى مضاف واضافة فيها
الى المصدر بيانية فلا ينافي ان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف وكالمصدر
اسمه نحو من قبلة الرجل امراته الوضوء وقال الشاطبي ان فاعل المصدر اذا اضيف لا يسمى فاعلا

عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى زيد في زيد قام فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى زيد
في زيد قام فاعلا ولا في زيد مضروب مفعولا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وقياسه
ان المجرور بالحرف الزائد كذلك وح فلا يرد امثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل
ليحتاج الى تعميم الرفع لادخالها قوله ومثل عنا لبن الخ وزاد الشيء منا لبن مثبتها على انه
ما في تاويل الفعل مثله في كونه نوعين قوله لانهما لما كان الخ قد يقال هذا كما يقتضي
منع التقديم يقتضي منع فصله من عامله فلم جاز الفصل قوله واستدل ابو البقاء الخ
قال في اللباب والدليل على ان الفاعل كجزء من اجزاء الفعل اثنا عشر وجها احدها ان
اخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكن مع ضمير
المفعول نحو ضربنا لانه في حكم المنفصل والثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة
علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء من الفعل لم يكن كذلك والثالث انهم
لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع
انهم وصلوا تاء التانيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا الفيا
وتفاعلنا ان الوقف وقف فقد لولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما ... السادس انهم
نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع انهم الغوا ظننت
اذا توسطت او تاخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك
لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد
لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء
والخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها الحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ
واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا
في تصغير حبذا ما حبيبذا فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من الفعل احدى الباءين ومن
الاسم الالف ومن العرب من يقول لا تجبذه فاشتق منهما قوله كما في زيد قام ابو على
الاصح وقال المبرد ومتابعوه برجحان ذلك على الفاعلية قوله واما فاعلا بفعل
محذوف الخ اي على الاصح وجوز الاخفش والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء او
سوغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط او نعته بالظرف بعده قوله او موول باشبهها
مبتدا حذف خبره اي يظهر ويبدا كقولهم حكمك مسمطا فانظر التوضيح وشرحه قوله
كما يقال مع المفرد الخ هما مصدرية والمصدر المسبك منها ومن مقابل محرور والمجرور نعت
لمصدر محذوف معمول ليقال اي يقال قولا كقولك قام رجل قوله من مثنى ومجموع

اي

اي حقيقة او حكما مثل المفرد بين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة **قوله** وقد اسلماه الخ نسبه
لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير ضمير اسلماه يعود الى مصعب المارقين ⁎ تولى قتال المارقين بنفسه والمارقين الخوارج
والمبتدا اما اسم فاعل او اسم مفعول والحميم القريب والشاهد في الحاق الالف في
اسلماه **قوله** يلومونني الخ قايله امية والشاهد في يلومونني حيث لحقته
العلامة مع اسناده للظاهر وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو وغير مهموز خبره اسم التفضيل
من لِيمَ بالبناء للمفعول **قوله** تنجا الربيع الخ الربيع الزمان المعروف والمراد بالمحاسن
الازهار ومن المحسن بمعنى او لذن فلذا عداه الى ضمير المحاسن ولا يخفى ما في الكلام
من الاستعارات والشاهد في الحقنها حيث لحقته العلامة **قوله** وهذه لغة الخ قال
الدماميني وينبغي ان اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا اليوم اخواك جوازا
واذا قالوا ما قام الا اخواك وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم في علامة الموت الحقيقي انتهى
وقضية هذا التخريج الخ اذ من يجوز الحاق التاء وعدمه مع الفصل بالا يجوز الحاق الالف
ايضا هنا ذكر في المغني ومنع ابو حيان على هذه اللغة جاوني من جاك لانها لم تسمع الا مع ما
لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية
خفية خفيفة واطال في ذلك فراجعه مع حواشيه فايدة قال الدماميني اذا قالوا بهذه اللغة
قاما وقعدا اخواك واعملوا احدهما فانهم يعزون في الاخر ضميرا اثنين فيتصل بكل من الفعلين الف
لكنها في احدهما ضمير وفي الاخر علامة انتهى وانظر لو قلت قام غلاماك واخوتك او عكسه فان الفاعل
غير واحد قطعا فهل يراعي ما اتصل بالعامل او يجوز الحاق علامة التثنية او الجمع ويظهر مراعات
ما اتصل بالعامل وفي المغني ما يؤيده **قوله** وعليها جاء ظاهر الخ انما قال ظاهر لاحتماله لغيرها
فانه يكون مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير او يكون ملايكة بدلا من الواو في يتعاقبون ولكنه خلاف
الظاهر **قوله** يتعاقبون فيكم ملايكة الخ هو الظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواية
البخاري وغيره ان لله ملايكة يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تاتي طايفة
ثم تعود الاولى عقب الثانية **قوله** او مخرجيهم هو بفتح الواو لانها للعطف وقدمت همزة
الاستفهام لصدارتها وقيل الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف وكون ظاهر هذا الحديث جاء على
هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح فانه لما ذكر ذلك على جهة التجويز وبدا بقوله مخرجي خبر
وهم مبتدا مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرجي غير محضة
قال ولو روي بتخفيف الياء على انه مفرد غير مضاف لجاز وجعل مبتدا وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول
اخارج بنو فلان وقال ابن الحاجب انه خبر مقدم قال ولذلك جاء بتشديد الياء لانه جمع اي ويمتنع

كونهم فاعلا لان مخرجي جمع دا لوصف وما بعده اذا تطابقا في غير الافراد كانا ولا خبرا مقدما والثاني
مبتدا موخرو لا يجوز غير ذلك وقال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خففت لم يجز لانه يكون هم مبتدا
مخبرا عنه بمخرجي لانه لا يخبر عن الجمع بمفرد ولا يكون مخرجي مبتدا وهم فاعل لانه لا يجوز للفاعل ان يكون
ضميرا منفصلا الى جنب عامله لا تقول قام انا انما تقول قمت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو
او مخرجي قوم قال وهذا فصل بديع **قوله** واصلها ومخرجي هم الاصل ومخرجوني سقطت نون
الجمع للاضافة **قوله** وكسر ما قبلها اي بدلا عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له **قوله** وهو كذلك
على هذه اللغة اي على الاصح لقول الائمة ان ذلك لغة لقوم معينين وقيل انها ضمائر الفاعلين وما بعدها
مبتدا وخبر على التقديم والتاخير او تابع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتاتى في قوله
واذ كانا له منه وخبر لان اذا الشرطية لا تدخل على الجملة الاسمية على الصحيح والوجه الثاني لا يتاتى فيما
اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو ما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن لان الضمير
المنفصل المرفوع بعد المرفوع المتصل توكيد بالاجماع ثم ان التقديم والتاخير او الابدال لا يختصان
بلغة قوم باعيانهم الا ان يقال الذي لا يختص جواز التقديم والتاخير والابدال واما وجوب احدها
الذي هو المراد فهو مختص قطعا **قوله** كالثاني قامتا لي مجامع الفرعية عن العين فالمثنى والمجموع فرع
الافراد والمونث فرع المذكر **قوله** المتعاطفة اي بغير او فان عطفت باو قلت قام زيد او عمرو قال الدماميني
ينبغي ان يمتنع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام
اخوك او غلامك فينبغي ان تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت قام اخوك او غلام مالك
اخوك فينبغي ان لا تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى بالمنع لانك قدمت المفرد انتهى
ويحتمل ان تلحق في المثال الثاني لان الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تحقق فاعليته من جهة المعنى
لا دخل له في ذلك وقياس ما نقل من اللحاق في قام زيد وعمرو لحاقها لواو في قام اخوك وغلاماك فيقال
قاموا اخوك وغلاماك وبقي ما لو عطف بالفاء او ثم وقد يوخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان
لحاق العلامة لان الفاعل اثنان وقوله المتعاطفة نعت المفردات حذف نعت المفرد في لدلالته
عليه **قوله** خلافا للخضراوي حيث قال لا اعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر
ورد عليه ابو حيان بقوله وقد اسلاه مسعود حيم وان كان له سبب وخبر وقياس ما ورد فيهما
قاموا زيد وعمرو وبكر قال في المغني وليس بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب **قوله** يعلمان لم ينطق
دائما كان المراد من علمهما من اللفظ ان علامتهما ابدا ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعده فلا يرد انه قد
يسمى المفرد بمثنى او جمع لكن قد يتوقف فيه فان مثل من الموصولة لا يعلم من لفظه ان المراد به اثنان
او جمع وتقدم اعتراض المتن ان علامة الجمع تلحق المسند اليها واعلم ان كلام الشارح يوهم انه لم يعلم مما سلف
علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع مع انه اسلف ذلك فربما جيء بذلك اذ لو قيل قاما الخ فكان عليه

اذ يقول

ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر من دفع الالتباس ثم يقول ولان الخ هذا في قوله قد لا يعلم
ادخال قد على الفعل المنفي وفي المغني وجمع الجوامع انها مختصة بالمثبت قوله بان يكون فعله التأنيث ولا ثم
قد يكون مؤنثا لفظا من غير تانيث المعنى كطلحة قوله مع ان في الالحاق الخ فيه تامل وفرق في التصريح بما هو
اظهر فراجعه قوله تلحقه علامة التانيث للايذان من اول الامر بان الفاعل مؤنث وساوى ابن مالك بالتاء ثنى
النون قوله اذا كان ماضيا الخ يشمل قوله ماضيا فعل ضميرا لواحدة المخاطبة او المتكلم مع انه لا يجوز ان
تلحقه علامة التانيث بل لا يمكن وقوله مضارعا مضارع الواحدة المتكلمة مع انه لا يجوز تانيث فعله وانما
لم تدخل في هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكلم والخطاب معينة للمؤنث فلا التباس
فالمراد ان عامله يلحقه علامة التانيث حيث لا مانع يمنع من تانيثه ويستثنى من الوصف ما يستوي
فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل واسم التفضيل في بعض احواله وخرج بالماضي ما
بعده الجار والمجرور والظرف واسم الفعل فلا تلحقها علامة التانيث قوله اذا كان الفاعل مؤنثا
حقيقيا اي تانيثا معنويا لفظا بخلاف لفظا ويرد عليه ما لا يتميز مذكره من مؤنثه نحو
برغوث فانه لا يؤنث وان اريد مؤنث كما ذكره ابو حيان وذكر ان ما فيه تاء التانيث ولا يتميز مذكره
من مؤنثه نحو نملة مؤنث وان اريد به مذكر والمسئلة مشهورة وما يتعلق بها من حكاية ابي ح
وللسنين منا قشته مع ابي حيان لا نطيل بها وقد نظمت في المقام ابياتا لا باس بايرادها هنا وهي
• ما فيه تانيث حتى يعلم تذكيره محتم كطلحة والتاء ليست تعتبر • الا اذا ميز انثى وذكر •
• وحيث لم يميز وكنمله • فانث الكل وحرر نقله • واحكم بتانيث الذي تجردا • من تاء تانيث سوى ما وردا •
• مؤنثا فاحرص على اتباعه • فذاك مقصور على السماع • هذا اذا كان مجازيها • اما اذا كان حقيقيها •
• فان تميزا فانثا نرد • مؤنثا واعكس لهذا واردد • اما اذا التمييز صار ساقطا • فذكر الكل فذاك الفنا بطا •
قوله وهو بخلاف منه ما تانيثه بالتاويل نحو اتته كتابي فاحتقرها فانث الكتاب لكونه في معنى الصحيفة
وما اكتسب التانيث باضافته الى المؤنث اذا كان المضاف صالح الحذف نحو كما شرقت صدر القناة من
الدم قوله متصل هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شيء وامهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب
فيه الالحاق فيشمل نحو كفى بهند فيوهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه في صورة
المنفصل وهي لا يؤنث لاجلها فلذا استثناه بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه يقتضي عدم جواز التانيث
اذا جر الفاعل على المؤنث بضمير بغير الباء لانه في صورة المنفصل وسياتي جواز الوجهين في المجرور بمن
وان التانيث هو الاصل والتذكير انما هو لارادة الجنس والحق ان عدم التانيث خاص بكفى بنحو كفى بهند
لان العرب التزمت ذلك كما صرح الكتاب بهذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذكر نحو قامت هند
وزيد كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه السفاقسي قوله ولو مثنى واما تمثيل ابنا ي

فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على انه ماض ولا ضرورة اليه كما في المغني لجواز جعله مضارعا محذوف احدى التائين قوله او الى ضمير متصل يحتمل ان المراد ما لم ينفصل من العامل وان يراد به المتصل اصطلاحا وبظهر اثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه وقضية الاحتمال الثاني خروج المنفصل سواء انفصل بالا نحو ما قام الا هي او لا نحو غلام هند حضرت هي معه وصرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل بغير الا وفي كلام الدماميني ما يفيد جواز الوجهين قوله مطلقا اي سواء كان حقيقي التانيث كهند طلعت او مجازيه كالشمس ومن المجازي اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر ويجب التانيث بالقاسمي اخذا من الرضي انه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير وكذا اسم الجمع والرضي انما ذكر ذلك في الخبر قال الشهاب فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعا اذ لا فرق بين الخبر والوصف قوله وبه يندفع قول بعضهم الخ هذا متفرع على وجوب التانيث في الاسناد الى الظاهر المتصل قوله واما قوله الخ هذا متفرع على وجوب التانيث في الاسناد الى الضمير المتصل فهو عجز بيت لعامر بن جوين الطائي صدره فلا مزنة ودقت ودقها وانظر الكلام عليه في التصريح واعلم ان البهاء السبكي ذكر في عروس الافراح ان من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المونث وعكسه قال فالاول للتفخيم نحو فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مونث مجازي ومنه ولا ارض ابقل ابقالها لانه اراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك انه لا ضرورة في البيت لانه انما يكون شاذا اذا اريد بالظاهر المونث يعود عليه ضمير الغائبة مذكرا خلافا لابن كيسان في المونث المجازي اما اذا تجوز بالمونث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكر فليتامل قوله اي الحاق العامل للعلامة الظاهر الحاق العلامة للعامل ولعله اراد ذلك فقلب قوله والالحاق ارجح في جميعها في الدماميني انا لحذف احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كالنسوة وجمع المذكر بالالف والتاء العاقل وغيره كطلحات ودرهمات لكون تانيثها بالتاويل وهو كون كل منها جماعة قوله اذا اسند الى حقيقي التانيث المتصل الخ دخل فيه المنفصل بغير وقال المصنف في حواشي الالفية لو قيل ما جائني من امراة هل يجوز الفصل بمن قال الزمخشري في قوله تعالى ما يكون من نجوى الا يدخله من قراء بالياء مثل ان النجوى تانيثها غير حقيقي ومن فاصلة او على معنى شيء من نجوى انتهى واقول محل النظر انما هو اذا كان المنفصل بمن حقيقي التانيث كما مثل المصنف والنجوى ليست كذلك فكلام الزمخشري ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة في الاية في التذكير للفصل بمن ولا للتاويل لان مجازي التانيث يجوز فيه الامران وسيا في جواز التذكير في مثال المصنف لا للفصل بل لارادة الجنس ودخل المنفصل بالا في مثل كهند ونقدم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير وبقي ما اذا كان المونث الحقيقي المفصول منقولا من اسم مذكر كما لو سمي انثى بزيد قال الجامي قدس سره يتعين الاثبات دفعا للالباس وقيده العصام بما اذا لم تقم قرينة على التانيث نحو جاء اليوم زيد الكريم فلا يجب التانيث قال شيخنا وقد يقال القرينة في هذا المثال موجودة والمطلوب رفع الالباس من اول الكلام قوله ان امرا الخ صدر بيت عجزه بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور والشاهد فيه ظاهر

لكنه

كمناه بتقدير غره منكن امراة واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه
لان التانيث مجازى هذا وقال ابن سيده اراد لمغرور جدا او لمغرور جد مغرور وحتى مزرد د
ولولا ذلك لم يكن فى الكلام فايدة لانه قد علم ان كل من غر فهو مغرور واى فايدة فى قوله
لمغرور انما هو على ما ذكرنا وفسرنا قوله والذى يظهر الخ ان كان ما ذكروا لا فى المحترز
منقول الايمة امكن الجواب بان كثرة الاثبات فى القران لعلة الاستغناء الحال اياها قوله
فى باب نعم وبيس انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم وبئس قوله بل المراد الجنس اى فى الجنس
يجوز فيه ترك التاء كما ياتى وهذا يقتضى ان كل فرد حقيقى التانيث اذا قصد به
الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المراة خير من الرجل وصار وما اشبهه
مما فيه جنسية وليس من ذلك من قام من امراة وان كان فى معنى ما قام احد من هذا الجنس
لان امراة هنا ليس المراد واحدة والعموم انما جاء من النافى قاله الشاطبى وقال قبله اذا
قلت ما قامت امراة فلا بد من التاء بخلاف ما قامت من امراة فانت بالخيار لان
دخول من افاد معنى الجنس وقال المص لا يقال كفت بهند بل يتعين كفى فانظر الفرق
بين الباء ومن الزايدتين وفى الرضى التسوية بينهما فى جواز الامرين واقول من ان
وجوب التذكير خاص بكفى فى كفى بهند ومر وجهه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان
التسوية بينهما مطلقا لا تصح ونقل المص فى التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر فى المونث
المقرون بمن الزايدة ان لا تلحق علامة التانيث لانها لا تدخل الا فيما يراد به الشياع
وعموم الجنسية والظاهر خلافا للناصر اللقانى ان المراد بال هنا لام الحقيقة ولا ينافيه
ما مر فى بحث خبر المبتدا ان الرابط قد يكون للعموم نحو زيد نعم الرجل لجواز ان يراد بالعموم
صدقه على المبتداء لاشموله للمبتداء ولغيره بقى ان الحكم لا يختص بالاسناد الى الظاهر
كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المص والشارح كالا لفية بنعم المراة ونحوه بل يجوز الوجهان
عند الاسناد الى الضمير المميز بنكرة مونثة نحو نعم امراة هند كما صرح به السيوطى
وقال ابن ابى الربيع لا تلحق استغناء بتانيث المفسر قوله اذا اسند لجمع المراد به
كا يعلم مما ياتى ما يدل على جماعة لا الجمع الصيغى والا لم يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع فايدة
حسنة قال ابن جنى اذا انثت الجمع اعدت عليه الضمير مونثا واذا ذكرته اعدت عليه مذكرا
تقول قامت الرجال اخوتها وقاموا اخوتهم قوله نحو قالت الاعراب الصحيح انه اسم جمع قوله
ام لمونث الخ لم يعتبر التانيث الحقيقى الذى كان فى المفردات نحو قال المنسود لان المجازى
الطارى ازال الحكم الحقيقى كما ازال التذكير الحقيقى فى رجال قوله ام اسم جمع

قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره انه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كاللاتي واللاي لكن في الشاطبي انه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان ومثل بذهبت اللذون وذهب اللذون وفي الاوضح في الجواب في التذكير في اذا جاءك المنافقون المؤمنات ان التذكير في جاءك للفصل او لان الاصل في النساء المؤمنات او لان ال مقدرة باللاتي وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه يجوز في اسم الجمع التذكير والتانيث وظاهر ان اللاتي اسم جمع مبني **قوله** اسم جنس اي جمعي بدليل قوله على التاويل بالجماعة وقيد في الهمع بالمؤنث واطلق في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فيهما كالجمع وفي الرضي كلام يتعين مراجعته **قوله** على التاويل بالجماعة انتهى بان التاويل بالجماعة في التانيث عند الاسناد الى الظاهر المذكورات وبالجمع في التذكير عند الاسناد اليه يجري عند الاسناد الى ضميرها من غير فرق فلا وجه للقول بانه يلزم على طرده تعليل التانيث بالتاويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث المسند اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بان الجماعة مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذي اذا اغني عن الذين كقوله تع والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وقوله كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذي مخففا الذين بحذف النون لم يجز افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ جماعة اذا اسند الى ضمير نحو الجماعة قامت وقاموا وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا باس بذكر ذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما اشرنا اليه وانه يجوز تاويل المذكر بغير الجمع فنقول يا في ضمير الغائبة كثير التاويله بجماعة نحو واذا الرسل اقتت وكضمير الغايب قليلا لتاويلهم بواحد منهم نحو بايدينا اسدة يحفظوننا اذا الاسد واحد منهم نحو هو احسن الفتيان واجمله ومنه وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وبعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا والجمع الغايب غير العاقل للغايبة نحو واذا النجوم انكدرت اوالغايبات نحو فابين ان يحملنها وفعلته ونحوه اولى من فعلن ونحوه باكثر جمعه واقله والعلاقات مطلقا بالعكس **قوله** الاجمعي التصحيح هل

المراد

المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين او المراد به ما يشمل الملحق
بهما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو البنون ان المراد
بهما ما يشمل الملحق بهما حيث لم يتغير واحده لا مطلقا وهو مشكل فقد صرح الدماميني بان
الوبلين حكمه جواز لحوق العلامة وحكم واحده امتناع لحوقها وامر فيه بالتامل
وصرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه وقال ايضا
ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كارضين وعزين
وسنين جاز فيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى سنون وذهبت اللذون وذهب
اللذون وكذلك ما كان من نحو هذا النحو بالالف والتاء نحو لذات حكم التاء مع التغيير
ومن ذلك عند الناظم بنون وبنات فانهما لم يسلم فيهما بناء الواحد قوله
في نحو جاء البنون اي من كل ما لزم فيه تغيير الواحد او غلب قال بعضهم وقضيتها ايضا ان نحو
المصطفين والقاضين يجوز فيه التانيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد قوله
وهذا مذهب جمهور البصريين وقال الكوفيون يجوز في جمع التصحيح التذكير والتانيث ورده
في التوضيح قوله واستثنوا اي جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع الى الجمع المونث
السالم وهذه العبارة مشكلة والمشكل منها قول السيوطي اوجمعا بالالف والتاء لمذكر
يعني يستوي فيه الالحاق وعدمه من غير ترجيح نحو الطلحات بخلاف المونث فان التاء واجبة
فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت الهندات الاعلى لغة قال فلان انتهى فانظر كيف اعتبر
التذكير فقط في جواز الوجهين واعتبر التانيث فقط في وجوب الالحاق الا انه علل بسلامة
نظم واحده ولا يخفاك ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين
يجيزون الوجهين في الجمعين من غير استثناء شيء اصلا وان جمهور البصريين يوجبون
التانيث التذكير في الجمع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف الملحق به ويوجبون
التانيث في جمع المونث السالم اذا كان واحده مونثا حقيقيا سالما عن التغيير ايضا وما عداه
من مذكر حقيقة او حكما او مونث جمع حقيقي متغير او غير حقيقي مطلقا يجوز فيه الوجهان
التذكير وعدمه قال شيخنا وقضيته جواز الوجهين في المغير جوازهما في حبليات وهو غير بعيد لان
ابن الحاجب واتباعه جوزوا الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المونث السالم ثلاثة
اقسام احدها ما يكون للمذكر حقيقة او حكما نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر
ووجهه ايضا ثم قال والثاني ما يكون للمونث المجازي التانيث نحو ثمرات وخطوات فجواز
الوجهين فيه ظاهر ووجهه ايضا ثم قال والثالث ما يكون للمونث الحقيقي التانيث نحو الهندات

والزينبيات وظاهر اطلاق النظم الخ فجمعًا وكل واحد من طلحات وبنات قوله
ونقل الشاطبي الخ كذا نقل في التصريح عند الاتفاق في المشهور وليس في كلامه تصريح بالاتفاق
الا ان يكون في نسخة تحريفًا واختلاف فايدة قال ابو حيان الفرق بين المذكر والمونث لا يكون
في اكثر الالسن قال وهذا من احسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال
هذا ربي فاشار بلفظ المذكر حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال شيخنا واحسن منه
انه ذكر مراعاة للخبر او باعتبار الكوكب قوله ولما كان هنا مظنة سوال الا داعي لدعوى
ان فيه استعمال هنا غير الظرف لكونه اسم كان مرفوع المحل لانه يجوز ان يكون هنا ظرفا مقدما
ومظنة سوال اسما لكان موخرا ولا وجه لاستبعاد ذلك فان تقديم الخبر خصوصا الظرف مما
اشتهر قوله لان الفاعل الخ قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الا من ادوات الاستثناء
كالفصل بالا ولا ينافيه ان غير امثاله مذكورة لانه يكتسب التانيث من المضاف اليه قوله وما بعد الا
بدل منه هذا البدل يخالف ساير الابدال من جهتين الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى
المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى
منه فيكون الاتصال قايما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع
وجوبها الاتفاق في غير باب الاستثناء قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ ظاهره ان
امتناع التانيث في نحو ما ذكره مما المسند اليه فيه مجازي التانيث اخص منه امتناعه في نحو ما
قالت الا هند حتى احتاج الى اخذه من تعليل ذلك ولا يخفى ما فيه لانه اذا امتنع التانيث فيما
اسند الى الحقيقي التانيث امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى قوله ما برئت الخ الشاهد فيه ظاهر
وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو ما قامت الهندات مما يقوي حجة الاخفش لا مما يرد
عليه كما ظن لانه اذا جاز التانيث في المكسر جاز في السالم بالاولى كما عرفت انفا على انه ينبغي ان
يتناول وليس نحو ما قامت الا الهندات ليكون مما الكلام فيه قوله وصحح المرادي الخ وجهه
ان يقدر الفاعل المحذوف مونثا عاما للمستثنى وغيره كنساء في البيت وصحح في الاية في شرح
التسهيل ويجوز التانيث باعتبار ظاهر اللفظ قوله كحذفه اذا وقع فاعل المصدر انما جاز حذفه
دون فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهوم الفعل فانها تحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم
لا لاجل الحدث قوله لا بمعنى دون في اما التي بمعنى وقى ولا تزاد الباء في فاعلها نحو كفت هند ابنها
ومنه قوله تعالى وكفى الله المومنين القتال قوله ويضاف اليها الخ يضاف اليها ايضا نحو اضربوا
القوم يا زيدون واضربا القوم يا زيدان واضربي القوم يا هند بحذف الواو والالف والياء لالتقاء الساكنين
وحذفه اذا قام مقامه حال لان نحو فتلقفها رجل رجل لان اصله فتلقفها الناس رجلا رجلا لانهم جمعوا على

ان

ان الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل واقيم الحال الان مقامه جعلا كشئ واحد ولم يتما طفا وصار دفعهما الرفع واحد
فوجل جلمين بمنزلة قولك الناس مفصلين ومهذبين والمسئلة التي يراد بها الشيء يعترض اطلاقه قوله ويمتنع في غيرهن
ويمكن الجواب فتدبره قوله لانه عمدة وكالجزء من الكلمة لعله مجموع الامرين لا كل على انفراده ليرد على الاول
ان المسند عمدة ويحذف فيحتاج الى الجواب بان المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمسند لانه صفة له والصفة تتوقف على
الموصوف والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وان جزء الكلمة يحذف وقال بعضهم انما لم يحذف الفاعل مع القرينة
كالفعل والمبتدا لان الفعل عرض قام به فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه قوله بل انظهر الخ اى وجد حقيقة وهو
ظاهرا وحكما بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في صور الحذف المتقدمة ولولا ذلك لا شكل قوله والا فهو ضمير مستتر اذ لا
يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا قوله اى ولا يشرب الشارب لو قال يدل لا يشرب هو اي الشارب كان اوفق
بقوله والا فهو ضمير قوله اي بلغت الروح فيه ما عرفت قبله قوله والاصل في الفاعل الخ الاولى فبحاصل الوجوب
عدله له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به مع انه اوضح لان في لفظ الاصل لمحا الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه
بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والاولى الغرب وباشتراط تقدم العامل عليه
تعين الولي بالتاخير اى يتصل به ويتاخر عنه اى يقع بعده حقيقة او حكما كالمستتر فانا لبعدية فيه حكمية كوجوده قوله
ولهذا اسكن الخ لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه ممنوع ولذا لم يسكن في نحو
ضربك قوله بخلاف المفعول الخ لا يخفى عدم ما قبله لاحتمال ان يكون الاصل في كل منهما ان يلي عامله كما قال ابن جني
والاخفش والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل ان يراد الاعم لكن قد يمتنع خلاف الاصل
في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة الكلية قوله جاء الخلافة الخ فاعل جاء ضمير الممدوح والواو بمعنى الواو
وقدرا اى مقدرة من غير سعي والكاف للتشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب صفة لمصدر محذوف اى اتيانا
كاتيان موسى قوله اذ لو اخر لزم الخ يوخذ من هذا التعليل انه لو قدم المفعول على الفعل لم تمتنع المسئلة قال الحفيد
اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تاخير الفاعل وكذا في المفعول المتقدم على الفعل والتوسط
بينه وبين الفاعل انه هو المراد منه واعترض على جده في الاوضح حيث عد هذه الصورة وصورة من مسائل
وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تاخره واذا تاخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقدم
في خصوص مثال المصنف ومثله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل واذ لا يمنعان من التقديم عليهما او على الفعل
فقط فحرره قوله ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل اى والفاعل ظاهرا اذ لو كان ضميرا متصلا ايضا وجب
تقديمه كما سياتي وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد الا اياك فان الضمير يجب فصله وتاخيره قوله انما
يحصر الفاعل بانما فان قلت المحصور هو الفعل الواقع على المفعول واما الفاعل المذكور فمحصور فيه قلنا اذا حصر
الواقع على المفعول فقد حصر الفاعل اى من وقع منه ذلك الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل في كلامه
مفهومه اي من وقع منه الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر الكلي ولم يؤخر بل الذي اخره

عنا اولا

لانا نقول تاخيره فرده تاخيرله لاتحاده به مع ان المراد بقوله ان يحصر الفاعل انه لا يوجد غيره الذي لم يوجد
غيره وهو بعينه الذي اخر وتقدم عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المعمول على العامل قوله في
الاصح مقابله ما ذهب اليه الكسائي وحجته وردها تطلب من التوضيح وشرحه قوله اذ لو قدم الفاعل
في غلامه ما لو تقدم على الفعل قوله اذا كان اي المفعول قوله ايضا اي كالفاعل اي ولا انحصر في
احدهما كما في الاول فح ويه يعلم ان الشيء تصرف في عبارته قوله والا اي وان لم يكن ضميرا متصلا بان كان
ظاهرا كما في مثال المص ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا منفصلا ايضا نحو ما ضرب الا اياك وكيس مرادا
كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه قوله واعترض فيه على ابن مالك يمكن ان يجاب عنه بان في كلامه حذف الواو
مع معطوفها والتقدير ان ضميرا الفاعل والمفعول او المراد الوجوب الاضافي اي بالنسبة الى المتوسط بين
الفعل والفاعل او يحمل كلامه على ما اذا تاخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب عن المص هنا قوله
الثانية ان يخاف في اعمالهما نحو في هذه الصورة تقديم المفعول على العامل ولا لبس بالفاعل لانه بتقدم لئلا
يلتبس بالمبتدا كما قاله الحفيد قوله لعدم ظهور الاعراب فيهما احتاج اليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لان القرينة
لا تشمله اذ هي امر يدل لا بالوضع وان نوقش في هذا قوله سواء كانا اي الفاعل والمفعول ولا يخفى ما في
عبارته من القصور من تمام الاقسام وكان ينبغي ان يزيد او مختلفين وليس في عبارته ولا يقال انهما
لمنع الخلو هذا او يقي ما لو قيل نحو ضرب سرسر والذي قام ابوه او هذا او غلامي او عيسى ومالو كان
احدهما اعرابه مقدرا والاخر اعرابه ظاهر وهنا كالبيس ضرب مسلمي صالحي قوله محتجا بان الزم
ما احتج به من الاوجه الاربعة الاول مبني على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو ان يسبق الى الفهم
خلاف المراد وبين الاجمال وهو ان يقف الذهن فلا يحكم بشيء واما الوجه الخامس فقضيته كلام ابن مالك
في التسهيل خلافه وبتسليمه فليس في اللبس فيه محذور اذا ما صدق اسم ان الو وخبرها واحد وليسا مختلفين
بخلاف الفاعل والمفعول قوله قرينة لفظية منها الاعراب الظاهر في تابع احدهما نحو اكرم موسى
الظريف عيسى وانتما الضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله يجوز ضعف في القرينة
فيه معنوية فان العقل يدرك ان المرضع الكبرى قوله وضربت في مثال القرينة اللفظية وهي اتصال
علامة الفاعل المؤنث بالفعل ولا يرد ان القرينة امر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتانيث المسند اليه
فكيف تكون قرينة لفظية لان التاء موضوعة لتانيث مطلق المسند اليه فكيف تكون قرينة لفظية لان
التاء موضوعة لتانيث مطلق المسند اليه لا لتانيث هذا بخصوصه قوله ان يحصر المفعول في نظير
ما مر وانما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه لانه لو اخر انقلب المعنى المراد قال المولى عبد الغفور
وهو ظاهر اذا كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق
احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قال العصام قلت فيما اذا كان الفاعل عاما الا يكاد

يوجد

يوجد مثال صادق بل لا يخفى كذبه اذ ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد
في زيد والكواذب لا يبالى بها و لا تدخل تحت القصد والمقصد الصحيح من المثال المذكور ماضرب احد
من الجماعة المختلفة تخصيص مقام الاخبار العام بها و ح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى
ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب كيف وهو لا يصح في مثل ما خلق الله على الصورة الا يوسف
لانه لا يصح ان يقال فيه المقصود حصر خالقية الله تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره تعالى
ولقد فتحت بابا للنقض تاتى فيه الامثلة متسلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول معمولا
لفاعل اخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا
لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتى فيما
ياتى من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز قوله على الاصح مقابله قول البصريين والكسائي
والفراء وابى الانبارى بجواز تقديمه مع الا فانظر التوضيح وشرحه قوله بفاء الجزاء الخ انما وجب التقديم
في جزاء اما لان تلى الفاء اما قوله في جواب اما اى الظاهرة والمقدرة كما اشار اليه بالمثالين قوله غيره اى
المفعول اى ذي قوله عنده منصوب احترازا عما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاعل فانه يكتفى
بالفصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الاخر ظرفا نحو اما اليوم فاضرب زيدا او مفعولا
اخر نحو اما درهما فاعطيت زيدا او حالا نحو اما مجردا فانا ضاربك او مفعولا مطلقا نحو اما ضرب الامير فانا
ضاربك او مفعولا له نحو اما تاديبا فانا ضاربك والضابط صادق نحو اما زيد فيضرب عمروا ولا يجب تقديم المفعول
فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين اما والفاء بشئ اخر كان اولى وانما العامل على ما بعد الفاء فيما قبلها السابقة كرها
الاصلى بل موخرة من تقديم قوله او مضمرا اى مستترا او بارزا قوله اما معرفا الخ خرج ما فيه ال وليست معرفة نحو
الله والذى قوله مذكور في المطولات فلا ينبغى ان يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات قوله
ولنعم دار المتقين الخ ان قلت المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة
قلت ذاك اذا كان بمعنى الحدوث اما ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة ال فيه للتعريف
لا يقال المصنف لم يقل مضافا للمعرف بال ليتجه السؤال بل لما هي فيه بل لتنتسى ال ولو قال مضافا للمعرف
بال كما عبر او لا تقول اما معرفا بال كان اولى ليخرج ما مر قوله او مضافا الى مضاف لخ فقد
يدخل في كلام المصنف بان يجعل المعنى مضافا لما هي فيه ولو بواسطة قوله قد حكى الاخفش لخ
واجاب بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها قال الدماميني
فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازه قياسا فان الذى صحح الجماعة المنع وحملوا البيت شاذا قلت
الذى اجاز في الاضافة الواهب المائة الهجان وعبدها قياسا يلزمه ان يجيز هذا انتهى وقد يفرق
بان نحو وعبدها تابع لما فيه ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره قوله مفردة ومضافة

نحو نعم الرجل زيد ونعم جليس قوم عمرو قوله اومؤول اى بجعل ذلك المخصوص والفاعل مفرد حذف تمييزه قوله فقال فى البسيط الخ قال الشهاب القاسمى فيما مر ان الاول وانه يبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل ان يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح اى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال والثانى ان قياس ما ذكره فى نعم الرجل زيد ويحتمل انه حال والثانى ان قياس ما ذكره فى نعم الرجل جا الولد فيما استدلوا به من قولهم ما هى بنعم الولد وما هى بالممدوح الولد فلعلهم يرودونه بالجر فان فرض انهم يرودونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله او تابع على المحل بجعل الباء زايدة فى الخبر او المبتدا وكذا يقال فى بيبس العير ولينظر ما ذا يقال فى قول الراجز ٭ صبحك الله بخير باكر ٭ بنعم طير وشباب فاخر ٭ فانه ان جر طير لزم اتباع نعم بنكرة اذ التقدير ح بالممدوح طير لكنه لا مانع من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل جره باضافة نعم اليه وبنعم بدل من بخير انتهى والذى نقله عنهم ابو البقا فى البيتين ان ما بعد نعم وبئس مرفوع بهما كما يرتفع بالممدوح والمذموم وعليه لا اشكال قوله مستترا وجوبا فلا يبرز فى تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ وذلك من احكام هذا الضمير ومنها انه لا يتبع بشىء من التوابع لشبهه بضمير الشان فى قصد ابهامه تعظيما لمعناه واما نحو نعم هم قوما انتم فشاذ واما التمييز فيجوز وصفه نحو نعم رجلا صالحا انما زيد نقله ابو حيان عن البسيط قوله بتمييز يشترط ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا لم يجز لان الشمس مفرد فى الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر قوله بعده فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس قوله قابل لال لانه خلف من فاعل مقرون بها فلا بد من صلاحيته لها فلا يفسر بمثل وغير وافعل التفضيل وهذا يشكل لما فى نحو نعما هى فانها تمييز عند الاكثرين الا ان يقال حلت محل ما يقبل ال قوله مذكورا غالبا على ما صححه بن عصفور واختاره فى التسهيل والكافية فقال والعلم فى التمييز اعنى عنه فى نعما ونعمت فكذا بر الكفى ونص س على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه فيهما ونعمت شاذ قوله بئس للظالمين بدلا يوخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز قوله نعم امراهرم قطعة من بيت تتمته لم تعر نايبة الا وكان لمرتاع بها وزرا اى لخايف بها ملجاء قوله فتامل امر بالتامل لما فى العموم فى الضمير من الخفاء قوله ولا نعم زيد رجلا فى الرضى ولا يجوز تاخير التمييز عن المخصوص واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر قوله النايب عن الفاعل كذا ترجم بن مالك وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله قال فى شرح الشذور والعبارة الاولى اولى لوجهين احدهما ان النايب

عن

عن الفاعل يكون مفعولا او غيره والثاني ان المنصوب في قولك اعطى زيد دينارا
يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى ونازعه الجوهري
بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من
مفعول وغيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره انتهى
وبه لك يجاب عما قيل ان العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل
وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضرب القوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون
مفعول ما لم يسم فاعله لانهم يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقة
اذا اسند للمفعول به اما اذا اسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح اهل
المعاني وعلى هذا فعبارتهم اولى لانها لا تشمل غير المقصود واما صدقها على المفعول المرفوع
بان كلامهم في المرفوعات وفيما قاله اولا وايده بكلام اهل المعاني نظر لا يخفى على من
له المعاني بيان وذكر في المغني لبيان الاولوية وجهين غير هذين احدهما انها اخصر والثاني
انها افصح في المراد والمريب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر قال الحفيد لا اخصرية موجودة
في كلامهم لانه لا عبارة اخصر مما ذكروا في تادية ما قصدوا واما الاوضحية فموجودة ايضا
قوله وهو ما الخ اي لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضرب زيد والمؤول نحو مصدري
نحو يستحسن ما قمت اي قيامك او بغيره نحو لا يبالي اقمت ام قعدت وقوله حذف اي ترك
ولم يقصد وقوله فاعله اي فاعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى ملابسة والمراد فاعله الاصطلاحي
فلا ينتقض التعريف بنحو انبت الربيع البقل حيث حذف فاعله نحو انبت الربيع مقامه وقوله
واقيم الضمير المستتر يرجع الى ما وقوله هو تاكيد للمستتر فيه تنبيها على مكانه والضمير في مقامه يرجع
الى فاعله وخرج بذلك بقية المفاعيل التي شملها قوله ما حذف فاعله قوله للجهل به قابله
الغرض اللفظي والمعنوي فاشعر انه لا يدخل تحت الغرض وقد صاب في ذلك ولم يحط الغرض ولا دخال
ابن مالك له في الغرض المعنوي ليس بظاهر وان تبعه بعضهم ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصرح فيه نظر
لان الجهل انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف فكيف وكل فعل يجوز لك ان تسنده الى
اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سال سايل وسام سايم وهذا لا يعوقك في وقت ما ودفعه
الدماميني في شرح التسهيل بان التقي السبكي ذكر انه يقال جاء شيء ولا يقال الجائي جاء وان
كان الجائي اخص من شيء لان جاء مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على
معرفة المسند ومتى عرف المجيء فلا يبقى في الاسناد فائدة والشيء قد لا يعرف مجيئه قال ولده
البهاء في العروس وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه الآت ونحو هريرة ودعها ولام لايم فان التنكير

في ذلك المعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء جاء من غير ارادة شيء انتهى قول ارادة المعنى الخاص بالتنكير ممكن في كل موضع فصيح فصح قول المص ان الاسناد الى اسم فاعل المصدر لا يتوقف في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جاء فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن سابقة لتحصل الفايدة بل هي مقارنة فلا فايدة فيه ولهذا قال فمتى عرف الخ اي متى عرف المجي وح فمتى سمع جا علم ان هناك جاء اي شخص متصف بالمجي وح فلا يبقى في الاسناد الى جاء فايدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا يبقى في الاسناد فايدة لان فايدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه لان معناه ذات متصفة في ذلك المسند لكن لقائل ان يقول ان اراد عدم الفايدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم وان اراد عدم الفايدة بالنسبة الى السامع فممنوع لانه لم يسمع المسند اليه اولاً ففي سماع التركيب يستفيد بواسطة الاسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما نعم يتجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول المقصود منه بنحو حصل مجيء الا ان عدم الحاجة لا يوجب عدم الفايدة فليتامل انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه اولا مبني على ما فهمه عن السبكي من ان المراد بقوله فمتى عرف المجي المفهوم من المسند اليه وكانه اخذه من قوله ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بمتجه وانما معنى كلامه ما قررنا ثم اعترض على الدماميني في زعمه اندفاع نظر المص بما ذكره السبكي بان اندفاع هذا المسند الخاص للنظر لا يوجب اندفاعه راسا لجواز ان يكون له مسند اخر وهو كذلك هنا بان يقال الجهل انما يقتضي ان لا يصرح باسمه ولا يقتضي ان يحذف لجواز ان يعبر عنه بامر يشمله ويصدق عليه كانسان او حيوان او ادمي او مخلوق اللهم الا ان يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان او حيوان او ادمي لم يكن مجهولا فان قيل يتوهم انه يمكن التعبير عنه بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعى ان التعبير عنه بنحو شيء او مخلوق لا يفيد لشدة الابهام وعدم معرفة عينه او نوعه او جنسه فيه نظر فليتامل وليراجع انتهى ويمكن ان يوجه النظر بان الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته ولعله امر بالتاويل لان هذه الاستفادة التي زعم انها حاصلة من سماع التركيب حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه لا يدل على الفاعل والحدث بل لو قلنا انه يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا ما فهو يستفيد منه ثبوتا للمسند لفاعل ما قوله والتاخير عن العامل اي وجوب التاخير عن العامل عند جمهور البصريين قوله وتانيث العامل لتانيثه اي جوازا ووجوبا ان كان مونثا ولا يرد نحو مر بهند لان القايم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولذا لم يستتثنه قوله من الاحكام اي من بقية

الاحكام للفاعل المذكورة له في بابه كصيرورته كالجزء منه فى البيان لكن على تقدير مضاف قوله
احسن من عبارة الاوضح وهي فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه
للاتصال وتانيث الفعل لتانيثه واحد من اربعة وذلك لانه اخل ببعض الاحكام لان
منها اسناد الفعل او شبهه اليه بان اسند اليه الفعل معنى فصار هو معه كلاما تاما وتناوب ت
الاسنادين لا يضر ثم لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتاخير كان احسن اذ كل من الثلثة
واجب النيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته لكن يرد على عبارته هنا
انه لا يجرى مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع باسم الفعل وبالظرف المجرور والامثلة والجامد
الجارى مجرى المشتق لا يرتفع النايب الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف
وانه اذا قدم الفاعل صار مبتدا ولا يلزم في النايب ذلك اذا كان ظرفا او عديلا لا يكون مبتدا
اذا قدم قوله مفعول به منه المنصوب على التوسع فلا ينام غيره مع وجوده ولا يمتنع نيا بته
مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيدا الرجال والاصل اختير زيد
من الرجال والجمهور على المنع قوله ولهذا لا ينوب الخ ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو اعطيت
زيد دينارا وضارب زيد عمرا واحتج بعضهم حجة في هذا ان يرفع وصف المنصوب كما يجوز
نصب وصف المرفوع ولشدة شبهها بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليها ولان غير المفعول به انما
ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يتقدم عليه غيره والا لزم تقدم
الفرع على الاصل بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه ان معنى هذا ان الحمل
على المعنى الحقيقي واجب لا انه يجب التكلم به اذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع امكان التكلم بالحقيقة ثم
لا يظهر لكون الاسناد الى المفعول به حقيقة والى غيره مجازا وجه وجيه وذكر الاستاذ الصفودى
ما يقتضى ان الاسناد الى غير المفعول حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
وتبعهم ابن مالك في سلك المنظوم الى جواز نيابة غيره معه مطلقا والاخفش بشرط تقدم
النايب قوله ما اختص وتصرف من ظرف فيمتنع نيابة نحو زمان ومكان اذا لم يختصا بوصف
او غيره لعدم الفايدة قوله صيم رمضان ظرف زمان متصرف مختص لكونه علما قوله
وجلس امام الامير ظرف متصرف مخصوص بالاضافة قوله وغيرها كالفاعلية والمفعولية والاضافة
ونحوها قوله او غيرهما كالوصف نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر
كما ياتى في المصدر لان الفايدة تحصل بالوصف اذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وانما يدل على مطلق
المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم وقط وعوض
لانها لا تتصرف فلا ترفع ولو نابت لرفعت وعن الاخفش نيابة غير المتصرف مع بقايه على النصب قوله

لغير تعليل وذلك كاللام والباء ومن لان المجرور بها مفعول لاجله والجمهور على منع نيابته خلافا للاخفش وعلة المنع كما قال الخفاف ان المفعول لاجله مبنى على سؤال فكانه من جملة اخرى وبهذا يعلل منع نيابة الحال وفى كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له عند الجمهور نظر لانه لا يوافق المنقول عنهم وانما هو مذهب ابن الحاجب هذا ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله ويغضى من مهابته لان النايب ضمير المصدر **قوله** ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم الخ هذا المقدار لا يفى بتمام الغرض بل لابد ايضا ان لا يكون المجرور فى موضع الصفة او الحال فقد صرح فى المغنى بانه يشترط ان لا يكون حرف الجر متعلقا بمحذوف حالا او صفة وان لا يكون علة نحو خرج للاكرام عمرو فكان من حق الشارح اذ يضم مسئلة الحال الى قوله بحرف لغير تعليل فان اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور المتعلق بمحذوف على انه صفة او حال اللهم الا ان يقال انما امتنعا نظرا لاصلهما فى الحقيقة قال شيخنا ولم يبين كونه مختصا فقد يفهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص لاصلها فى الحقيقة وهو محل نظر فقد صرح الرضى بمانعه وكذا اشترطا الفايدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فايدة متجددة فى ذكرها انتهى فتامل عموم قوله وكذا اشترطا الفايدة المتجددة فى كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله او فى موضع اذ يعلم منه انه لابد من اشتراط التخصيص فى المجرور كما شرط ذلك فى المصدر ايضا انتهى ولا يخفى ان ظاهر كلام المصر بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص فى المجرور كالظرف والمصدر وفى حواشى اللقانى ما نصه والجار والمجرور كالظرف شرطه امران التصرف فخرجت السبعة التى قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفايدة اما بالاختصاص بالاضافة نحو سير بابيك او بال نحو بالرجل او بالوصف نحو برجل حسن او بالعلمية نحو سير بزيد او بتقييد الفعل نحو سير فى طريق سيرا شديدا ولم ار احدا ذكر شرطى الجار والمجرور الا ابن الناظم اطلق اشتراط التخصيص او التقييد شملت الظرف والمصدر والمجرور ولم ار ذلك فى المصدر بل لابد من كون المصدر مختصا لان احد شرطى الجملة لا يجوز ان يكون مستفادا من الاخر **قوله** وظاهر كلامه ان النايب الخ انما قال ظاهر لاحتمال انه عبر بالمجرور عن الجار تسمية للكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف اصلى او زايد نحو ما ضرب من احد واعلم ان هذه الاقوال تجرى بعينها فى نحو مررت بزيد كما قاله الدمامينى **قوله** مع مجروره لانه الذى قاله ابن مالك فى التسهيل فليس المجرور هو النايب بالاصالة والجار تابع له كما تقتضيه مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على اصالة الجار فى النيابة عندها اقتصاره فى الالفية عليه فى الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لو لا اصالته لم يحسن ذلك التجوز تدبر **قوله** الجار فقط بناء على قوله ان الباء فى مررت بزيد فى موضع نصب **قوله** او مصدر لا مثله اسمه وخرج به وصف فلا يقال فى سير سير حثيث

سير

سير حثيث سيرا بل يجب نصبه واجازه الكوفيون قوله ما فارق المذهب الخ بخلاف ما لزم النصب
على المصدرية نحو سبحان الله فيمتنع سبحانُ الله بالضم على ان يكون نائب فعله المقدر على ان الاصل سبح سبحان
ان لعدم تصرفه ومنه معاذ الله وحنانيك قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ ولو بعهد نحو ضرب الضرب
اي المعهود بخلاف المبهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة فلو افاد ولو بوصف محذوف جازت نيابته ففي
المغني اجازوا سير سير بتقدير الصفة اي سير احد وفي نكت المص على الالفية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل
لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون المراد الابهام فينوب قال تعالى فمن عفي له من اخيه شيء اي نوع من
انواع العفو وهو الصادر من كل الورثة او بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط احد امرين الاختصاص او
تقييد الفعل فلا يرد عليه الاية لكن الظاهر ان حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل اعتقد في
زيد امر واثبت له شيء ومر عن المص انه لا بد من كون المصدر مختصا فلا يكفي التقييد وفي شرح الشذور
كلام يتعلق بالاية يرجع اليه وانما لم يكن شيء مفعولا به لان عفي لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة فشيء
في موضع المفعول المطلق الموصوف فمثل ضرب ضرب شديد لما في تنكير شيء من الدلالة على ذلك وله مفعول
به لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه من اخيه يجوز ان يتعلق
بالفعل وان يكون حالا من شيء قوله باو اي الدالة على مطلق الجمع قوله اولوية المصدر لوصول
الفعل اليه بنفسه واليهما بواسطة قوله وفهم من تخصيصه الخ اي مع كونه في مقام بيان النائب والا
فالنص على الشيء لا ينفي ما عداه قوله انه لا يجوز نيابة الحال اي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه
ولا تمييز المصدر وخالف في التمييز الكسائي ولا خبر كان وتوجيه ذلك يطلب من محله ومر بعضه وقال الاشموني
السيوطي وجاز عند البصريين نيابة افعل مضافا الى المصدر نحو ضرب اشد الضرب قوله معتاده انظر
ما معنى الاعتياد وعدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترمس الشيء بمعنى رمسه اي ستره فانها زائدة ولا
يضم ثاني فعلها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الجنس المعروف لان الظاهر انه مضموم التاء والميم قوله
تعلم وتضرب الثاني الاول للمطاوعة وفي الثاني لغيرها قوله مجردا او مزيدا فيه فيه نظر لان المضارع لا
يكون الا مزيدا فيه حرف المضارعة قوله واما الفعل الجامد محترز قوله السابق المتصرف وكالجامد
فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها مسندة الى المتكلم ابدا كما قاله بعضهم قوله وفي كان وكاد
الخ ظاهره استواء بابيهما في الخلاف وليس كذلك خلافا في الارتشاف اذا كان ناقصا من باب افعال المقاربة
فلا نعلم احدا اجاز بناءه للمفعول الا الكسائي والفراء اجاز اجيل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى المغني منه
قوله انه لا يقام خبرها اي المفرد خلافا له وللكسائي قوله بعد اسكان لان الحرف الواحد
لا يتحرك بحركتين في آن واحد قوله ومعنى الاشمام الخ هذا كلام الدماميني وقيل غير ذلك فانظر
التصريح قوله بحذف حركة العين الخ انما حذفت حركة العين لاستثقال الكسرة على حرف علة بعد ضمة

فحذفت الكسرة وسلبت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها وقلبت الياء الف لسكونها اثر ضمة ففي
ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان **قوله** حوكت الخ صدر بيت عجزه تخبط الشوك
ولا تشاك الحياكه النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره وردايه وكذا فيما بعده والثوب
اذا نسج على نيرين كان اصفق ولصفاقتها تخبط الشوك ولا يوثر فيها **قوله** ليت الخ عجز
بيت صدره ليت وهل ينفع شيا ليت وشيا اسم ليت الاولى وجملة بوع خبره وليت الثانية
فاعل ينفع والثالثة توكيد للاولى فلا عمل لها والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد وشيا مفعولا
مطلق اي نفعا شيا لا مفعول به خلافا للعيني **قوله** كبعت وعقت الاصل باع عمرو وعاق
عن كذا ثم بنيا للمفعول او بدل من ياء المتكلم تا لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم فلو قيل بعت بالكسر
وعقت بالضم لتوهم انهما فعل وفاعل وانعكس المراد فتعين فيهما الاشمام او الضم في اول والكسر في
الثاني **قوله** نحو اختاره وانقاد يمكن ادخال ذلك في كلام المص بان يراد بنحو قال وباع ما اعتلت عينه
وهو ثلاثي او على فتعل وانفعل **قوله** ان يتقدم اسم الخ اراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال
الرضي وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين واكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت
اخاه وزيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه انتهى وعلم منه ان محل
الجواز ان كان الناصب المقدر يتعدد بعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدارا
امتنع عند الاخفش كما بينه الشاطبي **قوله** ويتاخر عنه عامل خرج به نحو ضربته زيدا لان العامل لم
يتاخر والاسم الذي عاد اليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدا خبره
ما قبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط ان يكون وصفا وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وامثلة
المبالغة دون غيرها وان يكون عامله وان يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته **قوله**
مشغول عن العمل فيه لو قال وملابسه لكان اولى ليشمل نحو زيدا مررت به ويتبادر من الشغل
عن الشيء احتياجه اليه فيخرج المستثنا بعده نحو زيد في الدار فاكرمه وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله
والا لم يكن المضمير او ملابسه شاغلا له بحيث لو فرغ من الضمير او ملابسه عمل في الاسم المتقدم فيخرج
ما يمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وافعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها
لا يصح ان تطلب المتقدم وقضية ذلك ان الاشتغال لا يجري في المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم
على رافعه فامتناع عمل الرافع المتاخر فيه ذاتي ويؤيده انه لما قال في المغني في بحث اذا وما
لا يعمل في هذا الباب لا يفسر عاملا قال الدماميني المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير
وهو المسمى بباب الاشتغال انتهى فافاد ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده
قول التوضيح في التمات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا اشتغل كما في المنصوب

لكن

لكن سيأتي ان الشارح يقول ان الاشتغال يجري في المرفوعات وصرح به السيوطي في النكت وغيرها
ويوافقه قول التسهيل وان رفع المشغول ضمير شاغله الخ وح فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال
في المنصوبات ومراد الشارح بالعمل وان اطلقه عمل النصب كما صرح به غيره واشتراط صحة عمل المشغول
بالضمير في الاسم المتقدم لو لم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ولينظر وجه العزو والمراد جواز العمل
في ذاته لا مطلقا كما قررناه والا خرج مسائل وجوب الرفع لكن الشارح ذكر انها انما ذكرت تتمة وان العنا بط
عنه صادق عليها فكانه فهم جواز العمل مطلقا وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع للمصرح في
الاوضح وقد تعقبه غير واحد وفرق بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين هذه لكن يرد عليهم قول
الالفية وسوى ذا الباب وصف ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل اذ هو احتراز عن الوصف الواقع
صلة لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا ان يقال التقييد لصحة التفسير لا لكونه من
الاشتغال قيل وترك من الشروط اتحاد جهة النصب في المشغول عنه لاخراج زيدا جلست مكانه
فلا يجوز لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيه انتهى وفيه
ان قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فان جلست لا يمكن ان يعمل في زيد
وقد صرح ابو حيان بان الصحيح انه لا يشترط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول
عنه لان الاخفش حكى في الاوسط عن العرب ان زيدا جلست عنده قال وبهذه المسئلة
ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك ان يكون المشتغل جائزا له العمل فيما قبله **قوله** اوْ
ملابسه اي ملابس ضميره بان يعمل في مضاف الى ضميره نحو زيدا ضربت اخاه او غير
ذلك كما في التوضيح **قوله** لعمل هو اي ان لم يمنع مانع وقوله او ملابسه اي ان
منع مانع **قوله** والمراد بالعامل الخ لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله **قوله** لعدم
احتياجه الى تقدير وان استلزم كون الخبر جملة والاصل فيه الافراد لانه اسهل
من حذف الجملة **قوله** ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز **قوله** على
الاصح مقابله قول الكسائي النصب بالفعل الظاهر المؤخر على كونه ملغى غير عامل في
الضمير ورد بان الضمير لا يتعدى اليه الا بحرف الجر وايضا لا يحكي الالغا في السببي لانه
مطلوب للفعل في الحقيقة نحو زيدا ضربت غلام رجل يحبه وقال الفراء الفعل عامل في
الاسم والضمير معا ورد بلزوم تعدي المتعدي لواحد لاثنين وهكذا وهو خرم للقاعدة
وقيل غير ذلك **قوله** الا المانع اي كالحصر او كون الاسم مما يلزم الصدارة نحو ايهم
ضربته او لانه يلزم على تقديمه الفصل بين اما والفا نحو واما ثمود فهديناهم في قراءة
النصب **قوله** وفي الثاني جار في تشبيه بحث لان كون المجاورة في معنى المرور محل

نظر لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو مجاوزته وقت السير فيصدق ح على المحاذى انه مار بزيد لا مجاوز وكيف يكون المرور هو المجاوزة فى قوله امر على الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدارا بان من المفهوم من المرور المعدى بالباء يرادفا المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت فانه يرادف المحاذاة والمانع فى الاول صناعى وفى الثانى معنوى ويقدر فى زيدا مررت باخيه لابست لا جاوزت وفى زيدا ضربت عدوه اكرمت زيدا ضربت عدوه والمانع فيهما معنوى كالاول ونص على ذلك قال فى المغنى وليس المسايغان فى كل متعد بالحرف ولا مع كل سببى الا ترى انه لا مانع فى زيدا اشكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذا مسئلة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذا لا مانع فى نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب قوله وفى الثالث اهنت فى كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هى لازمة وان اريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة او الالتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال فيقدر فى المثال الاول ضربت وفى بقية الصور من معناه او لازمه وقال من مناسب كان واضحا والمراد اللزوم العادى العرفى فلا يرد انه لا تلازم بين الضرب ضرب تحصص واهانة اخيه لانه قد يقال ضربت زيدا واكرمت اخاه وعلى هذا يجوز ان يقدر ضربت زيدا ضربت اخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة قوله او رجلا يحبه شار به الى ان العلقة كما تحصل بالاسم الشاغل تحصل بالاسم بتابع الشاغل الاجنبى لكن يشترط ان يكون التابع للاجنبى نعتا كالمثال لان النعت مع منعوته كالشىء الواحد فيحصل بها الربط او بيانا نحو زيدا ضربت عمرا اخاه بخلاف ما اذا لم يجعل الاخ بدلا او نسقا بالواو خاصة بشرط ان لا يعاد العامل كما فى التسهيل نحو زيدا ضربت عمرا واخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير الواو وكان الواو واعيد العامل لان الواو لمطلق الجمع فى المفردات فالاسمان او الاسماء معها بمنزلة المثنى او الجمع لكن اطلق الرضى العاطف واستظهره الحفيد وفى القصريات ان بعض اصحابنا يجيزه مع اعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيدا للاولى وان لم يقدرها الا معطوفة واستثناء البدل مبنى على ان عامل البدل غير عامل المبدل منه على كلام فيه والا فهو كالبيان قال فى التصريح وبقى من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى وهذا فى المعنوى واما اللفظى فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع ما سلف عن القصريات قوله فلا يجمع بينهما لا يرد عليه

المفقن

الغرض بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا
الباب لان الجملة الثانية لم تات لمجرد التفسير بل اتي بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها
باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمته زيدا علمته كاتبا ويوخذ من كلامه
ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندك عسجد اي
ذهب فقول بعضهم ان الاولى التعليل بالاحتراز عن العبث لئلا يرد نحو ذلك غير ظاهر
فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم المذكور نحو اهنت زيدا ضربت اخاه فالاولى التعليل بما
يعم جميع افراد الباب **قوله** لكونها مفسرة اي والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب
على الاصح كما بينه في المغني وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي
تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر
السين الفعل المذكور لا الجملة باسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزء فيها
لا محل له الا ترى ان نحو قام زيد قام عمرو الجزم فيه للفعل وحده لا للجملة باسرها
**قوله** فان لم يصلح كما في رجلا اكرمته لكونه نكرة غير مخصصة **قوله** خلافا للفارسي
فانه قال في قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على شريطة التفسير ورافعه الله
مالك واير بعضهم ذلك بان من المسالة التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب
وهو لا يصح ان يكون مرفوعا بالابتدا فتامله وقد بين في المغني في الجهة السادسة من
الباب الخامس لسبب امتناع ابي علي من جعل تفسير رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه الاشتغال
وذكر ان ابن الشجري رد عليه فاجاد وبه يعلم ما في قول الزمخشري انا با علي اجاز النصب على
الاشتغال المشعر بانه اجاز العطف **قوله** ذو طلب اي بنفسه او بغيره لا فرق بين طلب
الفعل والترك **قوله** ولو بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له او لا يعذبه والله الباقي
بصيغة الملابسة **قوله** بل منعه بعضهم اي واذا تردد بين المقابل للانشا نحو المبتدا على
ما مر في باب المبتدا والخبر **قوله** وانما وجب الرفع في جواب سوال مقدر كما لا يخفى لكن السوال
لا يتجه لان افعل في التعجب لا يدل على الطلب كما يأتي في بابه وان كان لفظه لفظ الفعل فالسوال مبني على
الظاهر **قوله** في محل رفع اي على الفاعلية وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من
الاشتغال في شيء وكذا ان قلت الضمير في محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل
لا يفسر عاملا **قوله** واما نحو السارق الخ جواب سوال تقديره انه يرد على كون النصب راجحا قبل
الفعل الطلبي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان لم يكن ممنوعا غير واقع او قليل
جدا وتقرير الجواب ظاهر هذا وذكر السعد عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود الاية انه لا يمتنع اجماع

المزا على احد الجايزين وان كان مرجوحًا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت الشمس لكون
الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فاصل قوله متاولا اى عند س مما ذكره الشيخ وعند غيره مما ذكره فى
التوضيح فاقتصار الشيخ على تاويل س قصور يوهم ان غيره يلتزم الفاق المسبقة على الوجه المرجوح قوله
على حذف الخبر جوز التمهيدى فيه ان يكون خبر مبتدا محذوف اى هذا بيان حكم السارق الخ قوله
ثم استونق الحكم اشارة الى ان الفاء استينافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر واذا كان لم تكن
الاية من الاشتغال لان جزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى وشرط الاشتغال العمل المشتغل بالضمير بحيث لو لم
يشتغل به عمل فى الاسم السابق قوله فى نحو هنا اى مما لم يكن المبتدا موصولا وصلته فعل او ظرف قوله
ومثله الزانية والزانى لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل اقوى من المراة قدم الرجل السارق والزنا
يفعل بالشهوة والمراة اكثر شهوة قدمت الزانية قوله تبدعا طفه اى للاسم السابق فيه مسامحة اذ المعطوف
انما هو الجملة الفعلية كما ياتى واطلق العاطف فشمل الواو والفاء وثم واو قوله على جملة فعلية اى مصدرة بفعل
وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمروا وهند يقتلها الجلاد الرافعة للفاعل
فقط واستثنى س من الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب بجموده وتجرده
عن العوارض لاحقا بالاسماء واعترض بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة
لانه لا يصح عطف الخبر على الانشا وذلك مناقشة فى المثال فيجعل المثال احسن بزيد وابو احمد لا مع
ان عمروا يضربه يستعمل فى انشاد النحويين والنحو على انه مبنى على ان الاعتراض يقع فى اخر الكلام هو
والمشهور خلافه قاله العصام ومما اظنه ينبغى ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولى القول نحو قال زيد
عمرو قايم وبكرا ضربه فانه ليس العطف فى مقول القول باعتبار استقر الكما فى التحقيق حتى تتفاوت
الاسمية والفعلية فى التناسب بل باعتبار انها مقولات ولا تفاوت فى المقولية بين الاشياء قوله
لان اما الخ لكونها من الحروف التى يبتدا بها الكلام فالواقع بعدها مستانف مقطوع عما قبله فان قيل
فلم ترجح ونصبه قيل لعدم احتياجه للتقدير وقصد كون الكلام مستانفا بعد اما ان الواو الداخلة عليها
للاستيناف فلا معنى لرعاية التناسب معها وفعل اختيار الرفع ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيد فاكرمه
والا استوى الامران لتقابل المرجحين بلا مرجح بالنسبة لاحدهما عند بعض وترجح النصب لسلامته
من جعل الجملة الانشائية خبرا عند اخرى وفى حكمها اذا الفجائية نحو رايت عبد الله واذا زيد يضربه
عمرو فان اذا من ادوات الابتداء وهى تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما قوله
كالعاطف لما قال كالعاطف لان المعطوف فى هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت
هذه الاحرف ٧منزلة العاطف فى اعطاء حكمه قوله نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته هذا صريح فى ٧ منزلة
ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبلها خلافا لما صرح به فى قوله والزاد
حتى

حتى يعلم الغاها من ان النصب للفعل بالعطف قاله اللقانى قال الشهاب القاسمى قد يجاب بانهم انما صرحوا
هناك بما ذكر لامكان حمل القاها على التوكيد لقوله الفتى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى واقول قال ابن
مالك اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته احتمل حتى حرفا مبتدا فلما وليها فى اللفظ بعض ما قبلها
اشبهت العاطفة فاعطى تاليها ما يعطى لو او فان قلت ضربت القوم حتى زيد ضربته فالاجود ان تنصب زيدا
بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا فلو قلت ضربت القوم حتى عمروا ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه
حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا تقع العاطفة الا بين كل وبعض انتهى فانت تراه جعل الاجود هنا العطف
وجعل جملة ضربته توكيدا وما اعترض به من انه اذا دار الامر بين التوكيد والتاسيس فالحمل على التاسيس
اولى والتاسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان
قلت ما هو المؤكد قلت ضربت زيدا الثابت له بمقتضى العطف فهو توكيد لبعض ما فهم من الكلام
السابق بقى ان تعيين الرفع فى ضربت القوم حتى عمروا ضربته محل نظر لانه اذا كان حتى الابتدائية
مختصة بالاسماء لم يصح النصب بجوازها اذا اشبهت العاطفة فضلا عن ترجيحه وقد جوزه ورجحه
والا فما المانع من جواز النصب هنا وقد تكون حتى داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع
ارجح اذ لا طالب للنصب قوله وكان ولا النافيتين اى دونها ولا بد ان يكون النافى احد
هذه الثلاثة كما فى التوضيح لان غيرها لم يقع بعده الاشتغال اصلا او يقع لكن فى الشعر فالاول كليس
والثانى كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء الفقه عنه واهبا اراد فلم الق ذا رجاء الفقه وفى
التسهيل ان النصب واجب بعدما يختص بالفعل وهو لم ولما ولن و فى الرضى ان لم ولما ولن مختصة بالمضارع
ولا يتقدم معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال لم زيدا تضرب مثلا وكانه اراد انه لا يتقدم وجوبا لانه
يكفى فيما هو يفيده نفى وجوب التقديم فلا يرد انه يجوز حذف فعلها قوله مجردة من ما لانها
تشبه ح ادوات الشرط فلا يليها الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل
وانظر التصريح وظاهر كلام الرضى وشراح الكافية ان التى يترجح بعدها النصب هى التى لم يقصد بها
المجازاة وان ذلك القصد يكون بدون ما فليراجع قوله لغيت دخول الفعل بعد همزة الاستفهام
وانما لم يجب دخولها على الافعال كما فى اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون فى الامهات قوله فالمختار
الرفع لان الاستفهام ح داخل على الاسم وهذا مبنى على ان انت مبتدا كما هو راى ش ورجح الاخفش
النصب وهو مبنى على قوله ان الضمير فاعل فعل محذوف وانفصل بعد حذفه قوله ويترجح
النصب ايضا ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية قوله منصوب اما اذا كان الاستفهام مرفوعا
نحو ايهم ضربته برفع اى فانك تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية قوله اوكان
رفعه يوهم دون نصبه لان الرفع لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة وترجح النصب لا ينافى

عن تكلف المزية ولوكان الرفع ليس لوجوب النصب كما لا يخفى قوله نحو انا كل شيء خلقناه الخ
قال في التصريح لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم
خلق الكائنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة
ويحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة موهم ان ما لا
يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا
تكون منسوبة له لا تكون بقدره فتوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة
هنا ولكن الرضي اعترض التمثيل بالاية لايهام الرفع الصفة المخلة بالمراد
قال لانه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبرا او صفة لان المراد تعالى
بكل شيء كل مخلوق ولا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات
الغير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله
على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فمعنى كل شيء خلقناه
بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل شيء مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق
كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب
القاسمي انظر على هذا هل يكون الرفع ارجح اذ لا طالب للغير ولا سوى قوله لان
الصفة الخ اي فيجب كون خلقناه ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل نحو كل رجل ضربته في الدار
ان علقت في الدار بضربته صح ايضا فيه الاشتغال وان علقته بمحذوف خبره امتنع لان الجملة
الفعلية ح صفة قوله وما لا يعمل لا يفسر عاملا اي في باب المنصوبات على شريطة التفسير
بان يكون المشغول عوضا في اللفظ عن العامل المضمر اما المرفوعات على شريطته فيصح
لما لا يعمل فيها ان يفسر عاملا كما صرح به الدماميني في شرح المغني في بحث اذا واعترض
على المغني في بحث حيث لايهام كلامه خلاف ذلك وح يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا
بالمنصوبات لقوله فيه لولا هو لعمل الخ و يحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات ولذلك
المنصوبات لا على تلك الشريطة بان يكون المذكور دليلا على المحذوف من غير تعويض كما
في شرح التسهيل للمصنف وقضيته صحة النصب في زيد ما احسنه اذا لم يكن من الاشتغال
وجوازه التفسير في نحو زيدا هلا قام او يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر لكن منع من عمله في
الاسم المتقدم مانع كالتاكيد باحد النونين وبهذا يندفع كثير من الشبه فاحفظ فان
قيل الاسم المشتغل بالضمير حال عمله في الضمير لا يصح ان يعمل في المتقدم فكيف فسر عاملا

قلنا

قلنا المراد اخذا من التعريف وقولهم لولا هو الخ ما لا يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتي
كونه صفة لما قبله او فعل تعجب او عرض غيرا العمل في الضمير ومتى عمرو القه الخ وجه الجزم
في القدح انه ليس بيانا ولا بدلا ولا فعل شرط انه مفسر للمجزوم فاعطي حكمه قوله هل
زيدا حدثته فيه نظر لما يأتي في عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل فعلا فلا
يرد انه اذا كان بعد على جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيدا ناضربه لا يتعين
نصب الاسم الذي يليها ثم ليس في كلامه اشعار بقبح هل زيد ضربته وكلام الرضي صريح
في قبحه قوله فلو جاز الرفع الخ على الابتداء وامتناعه هو مراد المص بوجوب النصب
فلا ينافي جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر كما في ان منفس اهلكته في رواية رفع
منفس اي ان هلك منفس ومعنوي كما في انجزع ان نفسا اتاها حمامها اي انه هلكت وما تنفيه
اذ ذاك لازم لاتيان حمامها قوله لا في الشعر يستشكل الثاني بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم
بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال عند مرو اما من ادوات الشرط كما لا يخفى وقال الشمني
القاسمي يجاب باستثناء ذلك بدليل ان الفعل الذي يشترط ان يليها هو الشرط وشرط اما محذوف
وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جواب اما فيما قبلها اذا كان من بعض اجزاء الجزء
الامر بعينه وفي بحث اما فانظره ويحتمل انه جرى على ان اما ليست اداة شرط كما نقل
في عروس الافراح عن شيخه ابي حيان وتصريح جمع بانها حرف شرط باعتبار تضمنها
لمعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة له والاضافة ادنى ملابسة قوله مطلقا
اي سواء كان الفعل ماضيا او غيره قوله والفعل ماض اي لفظا او معنى نحو ان زيدا
لم تلقه فانظره قوله في الكلام اي في نثر الكلام قوله كاذا الفجائية اي على الاصح
وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد اذا مطلقا وهو ظاهر كلام س ومشى عليه ابن الحا جب
وهو مع اعترافه بانها يلزم المبتدا بعدها مشكل الا ان يريد اللزوم في غير تركيب الا ضمار
على شريطة التفسير ويريد به غلبة الوقوع وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه
عمرو والمنع بدون قد ووجهه المص بان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين
الشرطية المختصة بالفعلية وقد يحصل بها الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها قوله
لا يليها الا مبتدأ او خبرا اي وان المفتوحة المؤولة بمبتدا والمكسورة لان الكلام معها
بمنزلة مبتدا او خبر والمؤول لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر واجاز الزعفراني ايلاء المفتوحة
اذا الزم الحذف فيجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال قوله وخالدا ان رايته اكرمه
ينبغي ان يقرأ على صيغة المضارع المجزوم لا الامر والا فكان يجب اكرمه بالفاء قوله كالام ستمها

الخ اى من كل ما له الصدر ومنه ادوات العرض والتحضيض والتمني بالاخلاف للجزولي حيث
جعل توسط التحضيض واخويه يترجح بها النصب ويمتنع عمل ما بعده فيما قبله وان لم
يكن له الصدر كان المفتوحة قال الرضي واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها
لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا واداة الاستثناء في نحو ما ضربت
الا عمرو ولانها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولهذا رد على من زعم في وان كلا لما ليوفينهم كون
ان لا نافية واللام من لما بمعنى الا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم وفيه مانع اخر هو لام
القسم واعلم انه يتبادر من كلامه ان بقية الاحرف النافية لا تكون كما وهو كذلك الا ان ولا
على خلاف فيهما في الرضي وكذا اى من واجب التصدير ما وان من جملة حروف النفي خلافا
لم ولن ولا اذ العامل قد يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع يروى
برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظرا الى كونها للنفي الى جهة صدر الكلام قوله لعدم صدق
ضابط الباب عليه الخ لانه اعتبر في الضابط ان يكون بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق وذلك
لا يصح هنا كما لا يخفى ولا ينتقض بعدم صدق الضابط بكون العامل لو فرغ للمتقدم نصبه فانا قد اشرنا فيما
سلفنا ان المراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا قوله ببعد عاطفا اى وما هو بمنزلته وهو حتى وبل ولكن
قوله غير مفعول بأما احترازا عن نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فان الرفع فيه راجح ولا اثر للعطف
ومحله كما يؤخذ مما تقدم اذا لم يوجد مرجح للنصب كان يكون الفعل المشغول فعل طلب والا نظر الفصل
باذا الفجائية فان قضية كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجيحه قوله ذات وجهين اى اسمية
الصدر فعلية العجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته بخلاف
ما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته لان مشابهته للفعل غير تامة وانظر حكم
اسم الفعل والمصدر قوله غير تعجبية احترازا عن التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته
فلا اثر للعطف على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه من وجهه وما فيه قوله لاجله او نحوه
اكرمته فالرابط اما الضمير من لاجله او الفاء المفيدة للسببية قوله ولا مرجح فانه يحتف بقرينة
الرفع بالاصل الذي هو السلامة من الحذف عورض بان النصب مرجح بقرب المعطوف عليه قال الجامي
فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا
باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب انتهى واعترضه العصام فراجعه بقي ان البعد على
تقدير الرفع انما يتم اذا عطفت مفردات الجملة الثانية على الاولى واما اذا كانت الثانية برأسها
معطوفة على الاولى فلا يتحقق بعد الا ان يقال بتقدير النصب تعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين
لجواز ان يكون ح من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على معمولي عاملين مختلفين

قوله

قوله يربطها بالمعطوف عليها لعل المراد بمبدأ المعطوف عليها قوله جزم به الجامع تبعًا للتسهيل
حيث قال وان ولي العاطف جملة ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب
مطلقا خلافا للاخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع اذ لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا انتهى
واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه منازل قرأ الحرميان وابو عمرو بالرفع والباقون
بالنصب وهو في النصب معطوف على تجري من قوله تعالى والشمس تجري لمستقر لها وليس في الجملة المعطوفة
ضمير يعود على الشمس واجمع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان من قوله تعالى
والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر قوله ومنع النصب الخ اي لانه
لا يجوز العطف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا
اشتمالها على رابط يربطها به وهو منتف هنا ولانه لا يجوز عطف الجملة لا محل لها على جملة لها
محل واجيب عن الاول بانه اكثري لا كلي فقد يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل
نحو رب شاة وسخلتها وعن الثاني بانا لا اعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه
جملة لا اعراب لها ثم انه ما المانع من النصب وتقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدا والخبر
فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسه جائز الا ان يقال امكان العطف على الكبرى جار مع الرفع
والنصب فلا وجه لتخصيصه بالنصب قوله تبعًا للاخفش والسيرافي اي في منعهما العطف بناء على
الصغرى فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من ان الاخفش ومن وافقه رجح الرفع قوله وهو باطل قال
الجامي لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء في الزبر اذ كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم
ليست محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا في كتابة افعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء مفعول لهم كاين
في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول
لهم انتهى وانظر حواشيه قوله وقال لسن واجاز السيرافي وابن السراج والمبرد نصب زيد
في المثال ونحوه فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على ان يكون المجرور في موضع نصب والنائب
عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ورده ابن مالك بان الفعل لا يتضمن الا مصدرا
غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مفيد فكيف اذا كان غير منطوق به قوله لامتناع اعمالهم
له النصب فيه لان الجار والمجرور في موضع رفع بذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
قال الجامي فان قلت يتحصل المناسب في ذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابسه او اذهب على صيغة
المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد المسند اليه والاتحاد فيما ذكرتم مفقود وفي كلام الشيخ ما عرفته مما سبق قوله او

على اضمار فعل الجزاء بسبب اضمار فعل والتسبب اعم من العامل او بفعل مضمر على انه من اضافة الصفة الى الموصوف
قوله فيجب الابتداء الخ اي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع
المذكورة في النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدرا
قوله ويترجح في نحو زيد قائم الخ قال المرادي فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع
وجود طالب للفعل لزوما واختيارا وهو مفقود هنا ولا نعلم من اجاز رفعه على الفاعلية اي بفعل محذوف
الا ابن العريف قال الدماميني وزاد غيره المبرد وينبغي ان يزاد الكوفيون لانهم قائلون بجواز تقدم
الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قوله وتجب
الفاعلية في نحو ان امرؤ هلك اي من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل وبحث فيه الناصر اللقاني
بان اداة الشرط انما تقتضي فعلا اعم من ان يكون ناصبا او رافعا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز
ان ينصب احد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير انتهى وقد يجاب بان الغرض التمثيل
لا الاستشهاد والتمثيل يكفيه الاحتمال ولو سلم ان المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على الفاعلية فالمراد به امتناع
الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر لكان اولى ليدخل نحو ان زيدا ضرب او غضب عليه بالبناء للمفعول
قوله ويترجح في نحو ابشر يهدوننا اي يترجح الرفع اي او النيابة عن الفاعل على الابتدائية في كل موضع يقع
فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجح على ما ذكر في كل موضع يترجح فيه النصب في النوع
الاول قوله ويستويان في نحو الخ اي فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة
اسمية الصدر فعلية العجز وانما استويا لحصول التناسب فيهما فان قلت يترجح الرفع بالابتداء لسلامته
من التقدير الذي هو من خلاف الاصل قلت عند قصد العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب
بين المتعاطفين في الفعلية ارجح من التخالف وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل وايضا فقرب المعطوف عليه
معارض للسلامة من الحذف ومر ما يأتي هنا قوله عاملا ان دخل فيه المذكوران والمحذوفان لقرينة
كقولك زيدا في جواب من قال ضربت واكرمت وعليه فهل يجوز اعمال الاول فيضمر الثاني فتقول اياه
زيدا بفصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر في التصريح انهما يكونا مذكورين وانه لا تنازع
بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور قوله بتصرف فاد عبارة الاوضح فعلان متصرفان
او اسمان يشبهانهما او فعل متصرف واسم يشبهه انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله
هاؤم اقرؤا كتابيه ويحتمل ان المراد اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد دون
قيده وكذا قوله او اسم يشبهه اي الفعل في العمل بان يتضمن الحدث بخلاف الاسماء الجامدة التي
ليس فيها معنى الحدث قوله فاكثر كذا وقع في عبارة ابن عصفور قال المصنف في الحواشي تبعا لابي
حيان وهو يوهم انه سمع في اكثر من ثلاثة وليس كذلك فالاولى ان يقال عاملان او ثلاثة قال الدماميني

في شرح التسهيل قلت استشهد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية شاهداً على تنازع اكثر
من ثلاثة قول الحماسي: طلبت ولم ادرك بوجهي وليتني ۝ قعدت فلم ابغ الندا عند سايب قوله
ليس احدهما موكدا للآخر خرج به نحو اتاك اتاك اللاحقون وقد يقال لا حاجة لهذا مع قوله
ان يتوجه عاملان لان الموكد لم يتوجه للمعمول اصلا ولم يطلبه لانه لم يوت به للاسناد تنبيه
لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثاني معمولا للاول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا
وانهم ظنوا كما ظننتم او معطوفا عليه نحو ادجو واخشى وادعوا الله وحوا باله معنويا نحو يستفتونك
قل الله يفتيكم في الكلالة لز او مناعيا نحو اتوني افرغ قاله المصر في الحواشي ولينظرها وهم
اقرو كتابيه فقد يقال ان الثاني سبب عن الاول قوله الى معمول فاكثر يشمل الظاهر
والضمير وقول ابن الحاجب شرطه ان يكون ظاهراً اذا راد به مقابل المستتر فذاك والا نرم
الآ ان يكون نحو ما ضربته وشتمت الا اباك وقمت وقعدت بك من باب التنازع مع انه
منه ولعله جرى على الغالب ولان في الضمير تفصيله كما بينه الرضى والجامي وحاصله
انه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولا لغيره ولا في المرفوع
الواقع بعد الا كالظاهر الواقع بعدها لما سياتي قوله متاخر عنهما علم منه انه لا يقع
في متقدم اذ المتقدم ياخذه الاول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه مجال
تنازع لان الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه الاول فلا يرد ان استحقاق
الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق
الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي وقال ابن مالك
لانك اذا قلت زيدا اكرمته ويكرم متى اخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد
يتنازع فيه بان ذلك الاخذ انما هو بعد ذلك الطلب واذا قطع النظر عن الضمير وجرد الى
الاسم السابق فكل منهما طالب له وقد صرح الهندي بان التنازع في القلب بمعنى ان يقصد
توجه الفعلين مثلا الى اسم واحد اما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحث فيه الهندي بان المحذوف
في باب التنازع محذوف نسيا كما اشار اليه الرضى ولا معنى له سوى عدم قصد المتكلم تعلق
الفعل بالمفعول فيجعل المتعدي كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضي المفعول فكذلك الجعلي وبان
التنازع انما يتحقق في المعمول المتاخر ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذ التوسط
والتقدم انما يكون في التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما في هذا الاخير واما الاول ففيه انه
اذا نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدي في منصوب على انه معمول
لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا واجاز بعضهم التنازع في المتقدم وعليه ربما وجب نحو اي رجل ضربت

اوشتمت وعلى هذا فيترجح اعمال الاول لاجتماع صفتي القرب والسبق ولا في متوسط لما
تقدم في تعليل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي في ذلك وظاهر كلام الاوضح ان القايل
بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وان الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر
ولينظر على قول الفارسي اذا تنازع ثلاثة معمولات عن اثنين منها واعملت الثاني هل يحذف
الضمير من الاخير منها اولا لانه لا يلزم اضمار قبل الذكر الظاهر المتعين انه يضمر في الاخير
لعدم المحذور ويصدق ان الثالث اولى بالنسبة الى الاخير والظاهر ايضا على الجواز في المتقدم
جواز الاضمار في الملغى او لا كان اوغيره لانه يلزم فيه اضمار قبل الذكر قوله في الاسم الظاهر
تبع فيه ابن الحاجب قوله واهمال الثاني اي ترك اعماله قوله فيضمر في الثاني يوتى معه بضمير
المتنازع فيه فاعلا كان او نايبا ومفعولا او مجرورا ومن هنا يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز
لانهما لا يضمران فاذا قلت قمت وخرجت مسرعا او تصبب وامتلات عرقا كان من الحذف للدليل
لا من التنازع قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا
شعاعه قوله الا ان يمنع مانع فيظهر وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا
في الافراد والتذكير وغيرهما للاسم المفسر وهو المتنازع فيه نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين
وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساده دعوى التنازع في هذه المسئلة وشرحها والحق كما
قاله الاسنوي ومكي وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه
الى معنى المعمول ومادة لفظه واما صورة لفظه فرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان
صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط اظن واعماله قوله اختاره البصريون
اي ان لم يكن في اللفظ مانع او مرجح قال ابو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع
لفظي البحر نحو قوله كما نحن حوا في اجدل قرم وليس ليسبقه بالاعز الحرب فهذا
من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثاني لانه ح يكون مفسرا للضمير الذي في
لي ولام كي تمنعه ان يتخطاها الى تفسيره فانه لا يتقدم ما بعدها على قبلها لان المفسر تابع
المفسر فكانه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ ما يرجح احد العاملين وجب اعماله
فان عطفت الثاني بحرف الاضراب نحو ضربت بل اكرمت زيدا وجب اعماله وعكسه في لا نحو
ضربت لا اكرمت زيدا والعامل الملغى نحو كان اري زيدا ذاهبا قوله ولسلامته
من الفصل الخ اي فيما اذا لم يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو
جاني لاكرم زيد وكان يحرج زيد هذا يجري في صورة العطف وغيرها لسلامته
من العطف على الشيء وقد بقيت عنه بقية في صورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لا عد

يغتفر

يقتضي وجوب اعمال الثاني قلت نقل الرضي على جواز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل
في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق موافق لما اجمع عليه في
اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن عن جواب الثاني فليكن عمل
السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى والجواب ان الاقرب انما يعتبر
اذا استويا قوة وضعفا بخلاف ما اذا اختلفا فالاعتبار للاقوى والمتقدم من الشرط
والقسم اقوى لبقائه على التصدير بخلاف المتنازعين فان لكل منهما ما للاخر من القوة
مردود بان التنازع قد يقع بين القوي والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدار
على السبق فيهما عند الكوفيين والقرب عند البصريين كما يوخذ من اطلاقهم وصرح به
ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي في وقت انه يترجح اعمال الاول في كان قائما زيد
لانه فعل فهو اولى بالاعمال وقوى ذلك عندي قول الزمخشري في ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ولما وقفت على قول ابي خراش الهذلي بل انها تعفو
الكلوم وانما يوكل بالادنى وان جل ما يمضي رجعت عن ذلك فانظر هذا الماخذ
ما الطفه وهذا البيت ما احسن طباقه لمسئلتنا انتهى اي لانه قال يوكل الامر بالاقرب
وان كان الماضي جليلا فادنى المصايب الى الانسان يشغله عما بعدها عهدا منه وانظر
ذلك مع ما سلف عن البسيط من ان محل الخلاف حيث لا مرجح قوله فسكنوا الخ قال
العصام في شرح الكافية واذا كان هناك ثالث ورابع يحتاج دون قرب رعاية للقرب
انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل وما احسن تعبير المصنف بالاقرب والاحسن سبق
لكونه افاد به الحكم مشعرا بشبهه كل من اهل البلد دين ولشموله لما اذا كان التنازع بين اكثر
من عاملين وان كان هناك قصد ذكر العاملين على الخصوص انتهى وينظر كيف يقال ان
الثاني اولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين مع قوله في الشرح لم يسمع
اعماله عند تنازع ثلاثة قوله مطابقا للاسم الخ اي غالبا كما في التسهيل وقد لا يطابقه
اجاز ضربني وضربت قومك بنصب القوم اي ضربني هو ومن ثم حكم بفتحه واجاز
في تفقؤ بالارطى لها واراد هاجر ان ينوي الضمير في تفقؤ مفردا باعتبار ما وتاويله
بالمذكور قوله لامتناع حذف العمدة قال الدماميني هذا الدليل لا يفيد وجوب
الاضمار لامكان وجوب الاظهار دون جوازه انتهى واجيب بان المقصود اثبات وجوب
الاضمار بالاضافة الى الحذف واما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل اخر وهو لزوم
التكرار كما قرر في محله نعم في هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل في مواضع معروفة

وعبارة بعضهم مسوغ تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر والاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضربا لشان والثلاثة مفقودة في ضمير المتنازع فيه قوله لو وقوعه في غير هذا الباب الخ بحث فيه اللاقاني بان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون اوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا واجيب بان المقصد الاستدلال على ان الاضمار قبل المذكور في حد ذاته ليس امرا ممتنعا ولا شبهة في ان وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا في اصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا في نفسه وحينئذ فلا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار لا لاظهار رفيقي الاضمار فتامله فانه واضح عند من كان له قلب او القى السمع وهو شهيد وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الاجمال ثم التفصيل قوله بل وفي هذا الباب الخ فان قلت هذا لا يفيد اطراد الجواز لامكان ان يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قلت لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورود ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه لا يقال ما تمسك به الكسائي يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يحتمل تاويله باضمار المفرد فلا يقاوم النظم والنثر الصريحين في الاضمار قبل الذكر قوله حكاه سيبويه اي عن العرب فلا حاجة لقول المرادي فان قلت قد قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو مثال يخرج عن مذهبه قلت هو خلاف الظاهر قوله جفوني الخ عزاه بن الناظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر قوله واوجب الكسائي حذفه قبل ما فر اليه اشنع مما فر منه فان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد فسر في الجملة بما ذكر بعده وحظي وهذه تخطية في القياس والتخطية التي لا مدفع لها هي انا لعرب تضمر ولا تحذف فهذا هو المشهور عن الكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في نحو من يجد ضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح يفهم انه ان اعمل الاول والحي الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فنقول على هذا ضربني وضربت قومك كما تقول البصريون وفيه بحث قوله والفراء اضماره الخ اعلم ان النقل عن الفراء مختلف وما نقله الشارح هو ما في المغني لكن قيده بصورة استواء العاملين في الطلب بكون العطف بالواو ونحو قام وقعد اخوك قوله حذف غير المرفوع اي من منصوب لفظا او محلا والمراد بالمنصوب لفظا

ما يصل اليه بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما اشار اليه بالمثال
قوله كرغبت الخ وجه اللبس ان المتبادر من رغبت انما هو رغبت في الزيدين بقرينة معمول
الفعل الثاني مع ان المراد رغبت عن الزيدين اما لو اريد في الزيدين فينبغي جواز الحذف
اذ لا لبس لان الذي يتبادر ح هو المراد فنقول التصريح تعليلا للبس لانه مع الحذف
لا يدرى هل المحذوف مرغوب فيه او مرغوب عنه لا يناسب فانه اجمال لا لبس والمحذور انما
هو اللبس كما لا يخفى قوله لانه حذف لدليل هذا لا يجرى في باب كان لان خبرها لا
يحذف قياسا لدليل كما مر في باب كان وقال اللاقاني ان قلت هذا الدليل يجرى في
الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل
وقطعه جار في الحذف من الاول فيمتنع وقد تبين انه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء
العامل ما هو معموله معنى وقطعه من العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه ولا
يخفى انه انما يجرى في الثاني دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثاني ح لا يتوجه
الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان
التهيئ بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة قوله نحو ما قام وقعد الا زيد الخ
بل هو محمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعترض بانه يلزم حذف الفا عل
واجيب بان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا
امتناع فيه وهنا كذلك فان الا زيد فاعل لهما معنى وان كان مرجحا للفظ لاحدهما
وضعفه غير خفي واشار الى انه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع بعد الا بين الظاهر والمضمر
وهو كذلك واذ توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم
الى ذلك من باب التنازع فان اراد ان ذلك على قول الفرا في رفع الفاعل بالفعلين فممكن لكن
المقصد تخريجه على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على ان التركيب مسموع قوله
لانعكاس المعنى وذلك لانه يجب ان يكون في احد العاملين ضمير لانهما توجها الى الفاعل وعند
ذلك ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصد حصرهما فيه وعبارة ابن عقيل لو كان
من التنازع لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير
غايب على حاضر انتهى ووجه المصر لزوم اخلاء الملغى من الايجاب بقوله لان الفعل المنفي انما
يصير موجبا بمقارنة الا لمعموله لفظا او معنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن الا معمول
الملغى لا لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفي قوله ولا نحو عرفة الخ هذا اولى من جعله
في لا وضح المدار على كون السببي مرفوعا لان الحق كما اشار اليه كلام الجامع وصرح به في

الحواشي ان المدار على الارتباط وعليه لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب والربط
اما بالضمير او بالعطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقعد ابوه كما قاله الدماميني قال في الحواشي
يجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عنده وقعد لاجله اخوه ويمتنع في السببي المنصوب
نحو زيد ضربت واكرمت خلوا انتهى والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر لحصول الربط
بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف الى العايد الى المبتداء كما قاله ابن مالك في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن والاصل يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير
مكان الازواج لتقدم ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف وقد قال التلميذ زيد
قايم ابوه لا قاعدا ان تجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا هنا واجاز بعضهم التنازع في البيت على قول
البصريين بالارتباط في المعنى لكن يتعين اعمال ممطول كما قال ابن عصفور لان ارتباط
الخبر بالمبتدا معنى خارج من القياس وانما سمع في الثاني قول لا في الاول وقد اجاز من مررت
برجل عاقلة امه لبيبة ومنع مررت برجل لبيبة عاقلة امه باضمار لامه في لبيبه وهذا
يرجع الى قولهم يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل وقيل المانع من التنازع في السببي
المرفوع كالبيت ان غريمها انه رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور
الضمير وان رفع بممطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه واعترض بان هذا
لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر المقترح ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين اذا جرت الصفة
على غير من هي له وظهر المراد جاز استتارها واذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون عزه
مبتدا اول وغريمها مبتدا ثاني وممطول معنى خبر ان او ممطول خبر ومعنى صفة له بناء على ان
المشتق يوصف وفيه مذهبان بناء على ان العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها التفصيل يصح يوصف
بعد العمل لا قبله او حال من ضميره لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا لا حال من نفس ممطول
خلافا لمن غلط لان المبتدا لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند
الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا
والخبر لا يكون توكيدا قوله لفساد المعنى انظر المغني في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط
وحواشيه وقال العصام ما اجاب عنه الكوفيون بانا لا نسلم ان الواو للعطف فلتكن واو
الحال او الاعتراض سلمنا انه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط والجزا ليس بشيء الا ما قيل
ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزا والمرجوح لا يصلح للاستدلال
لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لا فايدة في التقييد بهذه الحالة
والاخبار بعدم الطلب في توجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول لم اطلب الملك والمجد بقرينة

الضمير

قوله

قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل ولا يخفى انه وان خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى لا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمولي كفاني الا انه يجوز ذلك في الشعر ويقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى الا ترى الى قول الفرزدق وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه ونحن نقول الحق مع الكوفية ولا تناقض لان المعنى انه لو كان سعيي لمشاهد لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب لان القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لمصالحه جميع الاشراف سعي وانعامهم في حقي ولكنما اسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائي فاحتجت الى طلب قليل من المال فيرد استدلالهم بان اختيار غير الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل اهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ عن الشرف والثاني عن الدناءة انتهى وفي كتاب ثمار الصناعة للدينوري ان معنى ولم اطلب له اسم وهو غير متعد لذلك لم يحتج به ولم يعمل الا الاول قال ولا ادري كيف خفي على الاماثل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهد الجواز الاعمال الاول انتهى اقول والعجب ان هذا معنى ظاهر خفي على اصحابنا فتكلفوا ما تكلفوا قوله لزم اجتماع الخ اي طلب القليل وعدمه ولو قال لزم من ذلك التناقض كان اولى قوله لان لو الخ اي تدل على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط وانتفائه غالبا بمعنى ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض ابن الحاجب واعترض السعد في شرح التلخيص والمطول قوله فيلزم كون المثبت الخ اي في الواقع اذا كانت صادقا والمقصود بيان ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب قوله وامتناع النفي اثبات اي نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله وهما واحد في المعنى لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي قوله في كلام واحد كان ينبغي ان يزيد في وقت واحد وتقدم في كلام العصام دفع المنافاة

## باب

في ذكر المنصوبات جعل الذكر ظرفا لانه اعم من الباب الذي هو العبارة المخصوصة الصادرة من المعبر لحصوله بغير تلك العبارات ايضا والاعم كانه ظرف ويجوز ان تكون في للتعليل والتقدير باب معقود لذكر المنصوبات قوله المفعول منصوب اي ناصبه يجري على كل الاقوال والصحيح انه الفعل وشبهه ولذا قدم عليه الشرح فيما ياتي لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية قوله لا يكون الا واحدا اي لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد واما فتلقفها رجل رجل فان الاسمين فيه في معنى اسم واحد اي تلقفها الناس قوله بخلاف المفعول اي فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل قوله والرفع اثقل لانه بالضمة التي هي اثقل الحركات وبالواو التي هي اثقل الحروف واما الالف فليس رفعا اصليا بل نصب اصلي على ان غلبة الثقل تكفي قوله والفتح اخف ولو قال والنصب اخف لان علامته فتحة وهي اخف الحركات كان اولى قوله وهو خمسة الضمير راجع الى المفعول المراد

لا يكون الا ظاهرة
حصر السيوطي الضمير بالذكر لانها

المقصد

الجنس فلذا اخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع من المفرد لان المنقسم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فندفع لما توهم من ان ارادة الجنس لا تصح الاخبار والاجاز الرجل ثلاثة والرجل قد يموت ووجه الدفع ان عدم الصحة هنا لعدم ارادة التقسيم الا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عن لحدودي وهذه لارادته فتدبر قوله على المشهور مقابل الذى ذكره المص فى الشرح قوله المفعول به قال العصام ولا ضمير فى المفعول به وضمير به الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر فى المفعول له راجع الى الفعل اى الذى فعل لسببية فيه او لاجله او معه خفيا ان الواجب ح هو المفعول هو به او فيه او له او معه لان مسنده صفة جارية على غير من هى له ويتجه على كون الضماير المجرورة راجعة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول به مع انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا بلا صفة وتنكيرها فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصفوى مثال هذه المبالغة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فى به اما للسببية فتتعلق بما تضمنه من معنى المتعلق قوله وهو ما وقع لح اى اسم اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لان ابحاث النحاة لا تتعلق لها بالاعيان الخارجية بل بالالفاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها ولا يرد ان اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلوله المطابقية بل التضمنية لان المتضمن لمعنى الاستفهام مثلا دال على المعنى الاسمى مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام طارية ولذا عد اسما والمراد ايضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه حذف للعلم بالمقصود فخرج المبتدا فى نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه ومثيره فى المعمول واحد فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فى الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد ان المشتق منه اخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الاخفى معرفا للاظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة اوحكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله وهذا انما يحتاج اليه لو لم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الاليق باعتبار قولهم المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولى ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولا به او فيه ودخل درهما فى نحو اعطى زيد درهما لانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل كان اخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحى ويلزم خروج شبه الفعل والمسامحة فى اسناد الوقوع قوله وذلك اشارة الى ان قوله كضربت زيدا خبر مبتدا محذوف قوله فزيدا مفعول به اشارة الى ان

فى

في العبارة مسامحة والمراد كزيدا من ضربت زيدا قوله من غير واسطة خرج به ما تعلق به بواسطة
حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا بها لكن بواسطة حرف الجر فمن زاد
بعد بلا واسطة او بواسطة الظرف اراد الاعم قوله بحيث لا يعقل الخ اورد عليه ان كل واحد من
المشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضربت
زيدا بل يتوقف على شخص ما واجيب بان توقف الفعل على الشخص لوجود الشخص فيه فان قيل تفسير وقوع
الفعل بما ذكر يستلزم ان يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل لانهما كذلك اجيب بان المراد الفعل الحقيقي
والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياسا
واسنادا او التعلق مخصوص بالفضلات كما قاله السيد في حواشي الرضي على ان المنتزع اذ ذكر ليس مجرد
وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله السيد لدفع دخول عمرو
في اشترك زيد وعمرو فقد نقض الرضي به التعريف واشار الصنوي لدفعه ونحوه بجعل ما عبارة عن
منصوب قوله لخروج نحو ما ضربت زيدا الخ اذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما
يتوهم من خروج نحو عبدت الله وشافهت زيدا واوجدت ضربا وضربت زيد عمروا مع كذبه واجاب
العصام عن صورة النفي والكذب بان المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والعبارة دلت على وقوع
الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف
للمفعول الاول في باب علم والثاني في باب اعلم نظر اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فليتأمل
قوله اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل اذ مدلول المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر اي الاثر
لا المصدر الذي هو التاثير ولتقاربهما لم يفرق اهل اللغة بينهما ثم المراد بنفس فعل الفاعل بحسب دلالة اللفظ
وهو المعنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد مصادر الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا ولا نحو ما ضربت ضربا
ولا نحو ضربت ضربا كاذبا ولا نحو مات موتا وجسم جسامة لان ما ذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور
واجيب عن هذا ايضا بان الكلام مبني على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي ولا يرد نحو ضربته صوتا لانه
ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا واما نحو كرهت كراهتي ففيه كلام بطلب من الجامي قوله اما فعل
اي متعد تام فلا ينصبا للازم ولا للناقص قوله او وصف يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصب
تنصبه وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال الغريزة قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل مر ما يتعلق
به في الفاعل قوله ورفعهما قال في المغني كقوله اذ من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان
وبوم قوله ونصبهما قال في المغني كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وقيل
القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقولها خطنا اما اسار رمته فيمن رواه برفع
قوله والضمير المجرور الخ تقدم ما فيه قوله للعلم به اي بقرينة مقابلة كما مثل لان القرينة فيه سؤال

السايل قوله اماجوازا اى جايزًا اوذا جواز قوله قالوا خيرا اى انزل خيرًا قوله اوعلى الاختصاص
الى كل من هذه له باب يتكفل بيانه فليطلب من المطولات والتعرض له عنه لا يليق بالمقام قوله ادعو
المناداى دعا دنصب على تقدير فعل النداء ولاجل النداء وهو بكسر النون وضمها لان ما جاء على
فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها والهمزة فى اخره بدل من الواو بدليل ندوة القوم
اذا جلستهم فى النادى وهو محلهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضًا قوله ومنها الاسم المنادى
اى ومن المفعول به اى الذى عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سى لان الناصب عنده
الفعل واجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه قوله وهو المطلوب اقباله الى السؤال
اجابة بذكر اللزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا الله واما نحو يا جبال ويا ارض فمن باب الاستعارة
بالكناية وندا وها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعاى وذلك انه لما شبه الجبل بالحيوان
المميز فى الانقياد للامر اثبت له طلب الاقبال ادعا ثم استعمل الندا الموضوع لطلب الاقبال
الحقيقى فى الادعاى قيل ويجوز ان يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى ولا ادعا
يكون مطلوبا بالاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل ويمكن الجواب بان الممنوع هو
التصريح بالتشبيه لانه يوهم اثبات المثال المنفى والنص والا فاشتراك القديم والحادث
فى ماهية الوجود والحياة والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات امر لا خفا فيمكن
بناء الاستعارة على هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال
اداته ولا يخرج عن التعريف نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه ونحو قول احد
المتنافيين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى ومنهى عن الاقبال
بعد توجهه فاختلفت الجهات ولانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مستويا للاجابة وعن الثانى
بانه من باب الاستعارة او لان المقصد طلب الاقبال اما حدوثا او بقاء قوله بحرف متعلق
بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف النداء قوله نائب مناب ادعو صفة حرف وقوله مناب
ظرف وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ مكان لكونه ذا ميم
فيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف قائم مقام ادعو فى شغل محله لا فى العمل والا لم يكن المنادى
محذوف الفعل لقيام قرينة قوله اصله ادعو زيدًا المنادى منه ان ادعوا مقدر قبل المنادى
كما هو الاصل فى العامل وهو خلاف ما نقل عن سى ان الاصل يا ايا ك اعنى وكانه راى
ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص وتقدير ادعو
انسب بمقام النداء وانسب منه تقدير انادى وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية
لجواز ان يقصد به الانشا الا ان الاولى تقديره بلفظ الماضى لان الاغلب فى الافعال

الانشائية

الانشائية بجيئها بلفظ الماضي فاندفع ان دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كاصلها وهو خلاف ما تقدم منها وقال بعضهم يا زيدا صله ادعوك فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف الندا موضع ادعوا وقلنا ادعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما قام مقامه وهو يا زيد فاندفع ان ادعوا زيدا يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابة يا زيد عنه لانه لا يحتملها واورد على كون الاصل كذلك انه ينادي الغايب ومن لم يكن مواجها للمنادي واجيب بان المراد بالغايب البعيد منك السامع بذلك فهو حاضر **قوله** لفظا او تقديرا دفع لما توهمه النيابة من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا خاصة كما في المغني والتصريح الا في ثمان مسايل ذكرها في الاوضح وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نايبا دغدغة يمكن دفعها بان النايب يحذف اذا كان له نايب كما في منوب عن يا او القرينة هنا ثابتة **قوله** وليدل على الانشا اي نصا **قوله** وهو ما يظهر فيه النصب يرد عليه المشتقات اذا جرت باللام والمضاف الى ياء المتكلم اذا كان مقصورا او صحيح الاخر ويرد ذلك على طرد تعريف المبني **قوله** وهو بخلاف نداء ما لتبس بخالف فهو الذي لم يظهر فيه النصب **قوله** لفظا مراده به ما قابل المحلي فيدخل فيه النصب تقديرا نحو يا فتاي يا غلامي لكن يرد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني وقد يقال كلاهما مبني على الاعم الاغلب **قوله** كيا عبد الله التمثيل به للمضاف ظاهر ان لم يكن علما وان كان علما ففيه مسامحة لان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه **قوله** لا يستلزم اجتماع النقيضين لو عبر بالتناقض لكان اولى لان دعوى الاستلزام قد تمنع لان دلالة الالفاظ وضعية لا يلزم من وجودها وجود المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لان الكاف للخطاب والغلام غير الذي له الكاف وانما جاز في الندبة لان المندوب ليس بمنادى حقيقة واما قول بعضهم لم يجمع بينهما لان احدهما يغني عن الاخر فمحل نظر **قوله** او كان شبيهه وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني وانه يتخصص بما بعده ويفتقر كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبيه بالمضاف بين ان يكون علما او نكرة مقصودة او غير مقصودة لان النصب انما هو للمشابهة وهي في الجميع ويظهر الفرق بالنعت فاذا سميت رجلا بطالعا جبلا او واجهت رجلا يطلع الجبل بذلك كان نعتهما معرفة والا كانا نكرة **قوله** اما عامل بعمل اي فيما بعده فلو قلت يا ذاهبا بنيته على الضم ولا نظر الى الضمير المستكن فيه فلو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيته ابقيه على الضم او على الضمير المستتر في ذاهب

نصبت ذاهبا لعله فزيد بواسطة الحرف ولذا وجب نصبه مشتركا من قولك يا مشترك وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد قوله قبل النداء انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذا لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك لانه منفصل عنه قوله فيمن سميته بذلك ظاهره انه لا بد من كونه علما وبذلك يصرح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له او لم يكن علما لان المجموع اسم لعدد معين كما في نحو ثلثة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضح وشرحه في الكلام على هذا النوع قوله اما في فاعل لو عبر بمرفوع عمل النايب نحو يا محمودا فعله قوله ويا طالعا جبلا فان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح وان اعتبر كان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور واذا اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين الموصوف المذكور والمقدر لكن يبقى شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة الا ان يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد تعريفها انتهى وقال لم يعتد تقديرا الموصوف يدرجه في باب يا رجلا صالحا فهو ما يمتنع تعريفه خلافا للكسائي وقولنا يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعريف صفته في نحو يا طالعا جبلا الظريف واجاب التمهيدي بان تقدير الموصوف لا يدرجه في باب يا رجلا صالحا لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف يا طالعا جبلا لان المنادى فيه الصفة القايمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لانه لا يستلزم امتناعه في الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة والمقدر ترك فيه جهة التبعية ثم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور ذكره الدمني وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد اصله يا ايها الطالع جبلا فحذف اللام اكتفاء بيا فاستغنا عن ايها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا التقدير الا ان يكون صورة اخرى للنداء قوله او مجرور عمل المنادى في المجرور المنصوب محلا قوله ومن المشبه به الخ هو منه عند المص لان جملة يرجى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وعند الدمني لانه جعل الاسماء اما بعمل او عطف قبل النداء او نعت لانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل من ذلك في الملحق بالشبيه لانه عبر عن المضاف شبيهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى فاقتضى خروج النعت واقتضى كلام المص هنا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف

وتقييد

وتصنيفه ذلك لتقدير الضم في آخره وذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبيه
بالمضاف وكلام ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه تنبيه يشترط في النعت ان يكون جملة
او ظرفا كقوله ٭ الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز
جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان
جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف لا يقعان نعتا
للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى
ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
والظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف
فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على
تقييدها لنداء كذا في الحواشي المنفورية وفرق بعضهم بان الموصوف بالجملة او الظرف لا بد وان
يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف
وهو لا يجوز بخلاف قاسم لا لا يكون نكرة لكن في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف
بقصد واقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفي شرحه للدماميني والمسئلة مشكلة لانه قد
تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس
مفيدا لك بل يجوز في مثل يا رجلا عالما ان يعتقد في رجل انه معرف بالقصد والاقبال
فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتخيل له انه وصفه بها قبل النداء ثم جاء
النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد
ذلك انتهى وينبغي ان يجوز تعريف الوصف فتقول يا رجلا الظريف افعل كما في التشبيه
بالمضاف اذا اريد به معين وبذلك صرح به معين وبذلك صرح الرضي ونصه وكان
القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس والذي يجوز في
الدراسة لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بتلك
الصفات النكرة قبل النداء فنقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب انتهى قوله ولا نكرة لم تقصد
الصواب حذفه لانه ليس معتبرا في معنى المفرد في باب النداء وايضا فاخذه في تعريف المفرد
يوجب الاستغناء عن قول المصنف المعرفة قوله سواء كان معرفة قبل النداء هو العلم نحو يا زيد
فان قيل العلم اذا اريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود من الاضافة الا تعريف
المضاف وتخصيصه فلو اضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا لعدم فائدتها وليس المقصود
من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام فلا حاجة الى تنكير المنادى المعرفة

ام بعده وهو النكرة المقصودة قوله لنفظا انما قال ذلك لقول المص على ما يرفع به لانه لا يتناول
المبنى فكان ينبغى ان يزيدا وتقديرا ويستثنى من كلامه المستغاث الذى فى اوله لام وفى اخره الالف
قوله على ما يرفع به اى يقبل الندا اى حالة الاعراب والمراد على ما يرفع به لو لم يكن منادى فيدخل
ما لا استعمال له الا فى الندا ويرفع مسندا الى الجار والمجرور اعنى به فلا ضمير فيه والمعنى على ما يقع الرفع
به او الى الضمير العايد على الاسم لا على المنادى لان المنادى لا يرفع بحال ويبعده ان الضمير فى بنى عايد
على المنادى فيلزم انتشار الضماير وهو قبيح قوله لمشابهته كاف الخطاب الخ اى وكاف الخطاب الحرفية لفظا
ومعنى فى اياك فكانهما متماثلات فلا يلزم الاستعارة من المستعير وهو ممنوع لكن فى ذلك تطويل بلا
طايل فلذا جعل السيد فى شرح الكافية العلة فى المشابهة لكاف ذلك فى الخطاب والافراد بلا واسطة قوله
من حيث الافراد خرج المضاف وبطلت دعوى انه انما اعرب مع وجود المشبه بالكاف لان الاضافة تمنع البنا
لانها تعاقب التنوين المنافى للبناء لكنها لا ترفعه فلا ترد الظروف المبنية الملازمة للاضافة قوله اذ لو
بنى على الكسر الخ سياتى ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند حذف يائه فكيف تحصل التفرقة ويجاب بانه
قليل وانما يفعل فيما يكثر انه لا ينادى الا مضافا قوله اولى من قول بعضهم الخ انما لم يحكم بفساده لاحتمال
ان اقتصاره على الضم لانه الاصل او من باب الاكتفا قوله والمبنى على الالف الخ ان قبل العلم اذا ثنى او جمع
لزم فيه اللام فكيف صح يا زيدان ويا زيدون قيل صح لقيام يا مقام قوله اللام فى افادة التعريف ولو استعمل مع
اللام هنا لزم اجتماع التى تعريف قوله ان كان صحيح الاخر اى حقيقة او حكما فلا يرد دلو وظبى مما هو معتل
الاخر وتظهر فيه الضمة قوله نحو يا قاضى بحذف التنوين لحدوث البناء واثبات اليا اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل
وذهب المبرد الى ان اليا تحذف لان الندا داخل على اسم منون محذوف اليا فتبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة
فيها قوله وبابه فى محل نصب قضيته ان المحكوم بانه مبنى وبه صرح الشيخ خالد وصرح السيد فى موضعين من
حاشية المتوسط بان اعرابه تقديرى قوله جاز ان يكون الخ وجه الضم استصحاب الاصل والنصب
لكونه اشبه المضاف وظاهر كلامهم جواز الامرين ولو فيما عمه مقدر ويفرق بين هذا وما ياتى
بان القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هنا قوله موصوفا بابن اى
مجردا عن التا وملحوقا بها اعنى ابنة ولم يقيد العلم بالموصوف بالافراد وقيده فى الاوضح به والكلام
على هذه المسئلة مبسوط فيه فلا نطيل به فصل قوله فى الكلام المنادى الصحيح الاخر اى
حقيقة او حكما فيدخل نحو ظبى ودلو وقيد الصحيح الاخر يخرج نحو يا مسلمى قال العصام واما يا مسلمى
جمعا وتثنية فينبغى ان يجوز فيه اسقاط اليا لدلالة الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد
المعرفة فى صورة الحذف وهذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما فى حكمها واما اذا كان اكتفا بالشهرة
كما فى لغة الضم ومنها القراة الشاذة فى رب احكم بضم الباء فينبغى ان يجوز يا فتا اذا اشتهر اضافته الى ياء

المتكلم

المتكلم ولا يخفى عليك انه كما ان الاكتفا بالكسرة مخصوص بغير ياء فناء كذا القلب الالفا انتهى وفيه
نظر في الجمع لالتباسه بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة قوله اي مفتوحة او ذا فتح والتا ويلان
يجريان في قوله واسكانا قوله افصحهما حذفا ليا لانها اكثرها استعمالا قوله ثم قلبها الفا
وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة
عن اسم وينبغي ان يحكم بانها مضاف اليها وانها في محل جر بل قد يدعى ان هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر
انها تغيرت صفتها وينبغي ان تكون نصب يا غلاما فتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لاجل الالف المنقلبة
عن ياء المتكلم قوله ثم ضم الاسم الخ يظهر في توجيهه ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل
معاملة الاسم المفرد المعين فبني على الضم قال ابو حيان ان حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم
غير المضاف ولا حكم المضاف للياء انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما في
ساير الصفات المضافات لليا والوجه وفاقا للرادي انه معرف بالاضافة لا بالقصد والا لم يكن لغة في المضاف
وح فنصبه مقدر يجوز في تابعه الوجهان ودعوى ان الاتباع جرى على حكم العارض لا دليل عليها
قوله وانما يفعل ذلك اي الضم وهو حذف الالف احترازا عن نحو قولك يا عدوي فلا يضم ولا تحذف
الف قوله مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص وبان لا يكون في اخره ياء مشددة كبني فليس فيه الا
الكسر على التزام حذف يا المتكلم فرارا من توالي اليآت مع ان المنادى كان يختار حذفها قبل وجود
التثنية وليس بعد اختيار الشيء الا لزومه والفتح على الوجهين احدهما ان يكون ياء المتكلم بدلت الفا
ثم التزم حذفها لانها بدل من مستقل الثانية ان ثانية ياي بني حذفت ثم ادغمت اولهما في ياء المتكلم
ففتحت لان اصلها الفتح كما في يدي ونحوه قاله ابن مالك في شرح الكافية وعلى القول بان اصلها السكون
يوجه الفتح بانه دفع التقا الساكنين والفتح اخف قوله فليس فيه الا لغتان ينبغي ان يستثنى منه المثنى
والجمع على حده نحو يا صاحبي ويا ضاربي فليس فيهما الا اثبات الياء مفتوحة وانظرها تقدم من العصام قوله
المنادى المعتل يستثنى منه نحو ظبي ودلو فان حكمه حكم الصحيح نحو بني واما الخ محذوف لا مد فلا ترد خلافا
للمبرد قوله لئلا يلتقي ساكنان وتسكين وهي شي مجيا ي من اجراء الوصل مجرى الوقف قوله لثقلها
على الياء اي الساكن ما قبلها قوله يا ابت ويا امت قال صاحب الكشاف فان قلت كيف جاز الحاق
تاء التانيث بالمذكر قلت كما جاز حمامة ذكر وشاة ذكر فان قيل كيف جاز تعويض تاء التانيث من ياء الاضافة
قلنا لان التانيث والاضافة متناسبان في ان كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في اخره انتهى واعلم ان
كلا من يا ابت ويا امت منصوب لانه معرب فانه من اقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل اليا منع
من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التا لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التا لانها في موضع ليا التي
سببها اعراب المضاف اليها قوله يا ابن ام ويا ابن عم قال المهدي لقايل ان يقول الالف عوض عن اليا المحذوف

الالف يستلزم حذف العوض والمعوض وذلك غير صحيح انتهى ومثله في الهمع عن ابي حيان لكن قال الدماميني لا نسلم ان العوضية تنافي الحذف بدليل واقام الصلاة واجاب اجابا اسحق ويقال الالف هنا بدل الياء فهي بمنزلتها وفرق بين العوض والبدل قوله ديا ابنة ام ويا ابنة عم خرج لفظ بنت لكن قال الجامي انهم يقولون بنت ام وبنت عم على الاوجه الاربعة قوله لحكمها في غير النداء اي من ثبوت الياء لا غيرها وهي اما ساكنة او متحركة قوله والحاق الالف الخ كان الظاهر ان يقول والحاق اليا والالف بتقديم الياء لانها الاصل ثم قدم الشارح تعليل الحاق الياء لكنه راعى في التمثيل كلام المصنف قوله وسبيل ذلك الشعر مثله في الاوضح وظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك بالشعر ويؤيده انه قرئ يا ابتا في احاد في المرادي واجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونقلوه قراءة ابي جعفر يا حسرتاي الجمع بين العوض والمعوض قوله ييسر في مستحنفر في القاموس المستحنفر من الطريق المستقيم

فصل في حكم تابع المنادى قوله وتاكيده اي المعنوي واطلقه اعتمادا على اشتهاره اما اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك تقول يا زيد زيدا ليعملات فتاتي به على هذه الصفة وكذلك هنا قوله المقرون بال اي الممتنع دخول يا عليه احترز عن لفظ الله قوله على لفظه حملا على لفظه والمراد به ما قابل المحل بدليل معادلته له فيشمل ما كان ضمه مقدرا مما كان مبنيا اي قبل النداء نحو يا سر العالم ولا حاجة لما اطال به بعضهم قوله تنبيها على انه منادى ثان ان قلت فينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه اجيب بان المراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما وما ينبغي حال رفع التابع ان لا يكون محله نصبا اذ ليس مفعولا به بل تابع له قوله لكن عبارة تقتضي ان الصور ثمانية حاصلة من ضرب الاقسام الاربعة التي اشتمل البيتان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما البيت وما اقتضاه كلامه مشكل لان التاكيد المعنوي لا يتاتى فيه ان يكون مضافا مقرونا بال وكذا عطف البيان واما عطف النسق فيتصور فيه ان يكون مضافا واذا كان مقرونا بال نحو يا زيد والضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة لا خمسة قوله وانما الحق المضاف الخ مثله عند الرضي لشبهه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع المضاف المقرون بال وندا وجوب نصب المنادى المضاف مطلقا قلت انما تعين النصب في المنادى المضاف لانه اعرب اعراب المفعول به ولا موجب من اعرابه خلافا وبناء وانما جوزوا الرفع في التابع لامكان التبعية في الضم المتبوع المشبه للرفع فتامله ولعل مراد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب نصب النعت المضاف

المفرد

لمزيد واجاب لشها بالقاسمي فى حوشى الاشمونى بما لا يخلو عن نظر فانظره **قوله** منصوب لا غير لانه اذا وقع منادى
نصب فنصبه اذا وقع تبعا اولى لان حرف النداء لا يباشره ويرد عليه تابع المستغاث المجرور باللام فانه لا يجوز
فى تابعه الا الجر تنبيه تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما فى التسهيل فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمرو فان
قدرت الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير وان نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت **قوله** كلهم او كلكم لانه اذا
جيء مع تابع المنادى بضمير جاز فيه ان يوتى بلفظ الغيبة باعتبار الاصل وبلفظ الخطاب نظرا الى المنادى مخاطب فى
المعنى وانما لم يجز ان يقول المسمى بزيد يا زيد ضربت لانه ليس فيه دليل التكلم وهنا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا
**قوله** وانما لم يجز رفعه اجاز الكسائى والفرا وابن الانبارى الرفع فى يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور على القطع
لكن جزم شيخ الاسلام فى حاشيته على الناظم فى باب التاكيد بمنع قطعه **قوله** لان المقصود بالنداء لا يرد عليه
ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها
لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة تحقيقا لكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ان
يكون يا داخلة فيه لكنه مقصود فى الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة
المنادى ومع ذلك لا ينبغى ان يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له لكن فى كلام النجم سعيد ما يوخذ
منه انه فى محل نصب ومع ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم انه حيث يصح الاتباع على المحل فيهما
فليراجع **قوله** الا بما فيه ال اى الجنسية لا الغالبة على الاسم كالصعق ولا التى يجبر بها فقد العلمية كالزيدان
وقد نبه على هذا فى التسهيل بقوله ويوصف بمصحوبها الجنسى واراد بالجنسى ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعى لجوازه بالتى
للتى واما قول المرادى ان الصادرة بعد اى للحضور فمراده انما بعد الماء وقع صفة لاى المفيدة للحضور معناه لكونه
مقصودا كان معناه حاضرا لا ان المراد انها للعهد **قوله** او باسم اشارة الخ لم يقيده بما اذا وصف بذى
الالف واللام تبعا للتسهيل ولما فى شرحه من عدم التزام ذلك لقوله ايها ذا ان كلا زادكما
**قوله** وسببه لكان البدل الخ يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل مكرر فيه هو
العامل فى المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه وافق على هذا الحكم ولكون البدل كالمستقل
لا يصح الا اذا صح مباشرة حرف النداء له وحذف منه فلا يقال يا صاحبنا الرجل لان الرجل
لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هذا لان اسم الاشارة لا يحذف عنه حرف النداء **قوله**
لانه لو كان بال الخ قضيته تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا وال نحو يا رسول الله
وهو محتمل ويحتمل الاخذ باطلاقهم وحمل التعليل على امتناع التقدير على انه باعتبار
ما منه شانه **قوله** ولكن فى تكرير لفظ المنادى المبنى على الضم مضافا فالظاهر ان تكرير
بمعنى مكرر لفظ المنادى اى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبنى على الضم اى
صورة فلا بنا وقوله مضافا وقد يقال المراد المبنى على الضم فى الجملة ومضافا فى الجملة

ووصف الشيء بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا مجي حالين متنافيين
ولكن يجعل مضافا حالا من المنادى بدون صفته والمراد انه مضاف في الجملة فلا يرد عليه ان
من جملة الوجوه الاتباع ضم الاول على انه مفرد فلا اضافة ح واحترز بالمبني على الضم من نحو
يا تيم عدي تيم عدي بتكرير المضاف اليه وهو توكيد ويقولهم مضافا من نحو يا زيد زيد فلك
في الثاني الضم على انه منادى ثان ولم يجز بن مالك غيره ورد بجوزوا الاكثرين البدلية بانه
لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الاول وتوكيد لفظي
والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل واعترض البيان بان الشيء لا يبين
نفسه قوله فتحهما لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال
وهو فتح او الثاني زايد قال في الشرح مبني على جواز اقحام الاسما واكثرهم يا باه وعلى
جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم
اضافته انتهى قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا في هذه المسئلة
خاصة وظاهر كلام الشرح ان الاسم الثاني غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادته
الزيادة المرادة في زيادة الحروف كالباء ومن في النفي فتحته ح اذ هي ح مطلوبة
لعامل وانما حرك بها لان قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ولا ينافي
ذلك قولهم في بيان هذا الوجه والاصل يا تيم عدي تيمها او يا تيم عدي تيم عدي لجواز
ان يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشمني بان نصب الثاني توكيد ولو افقه
تفسير الحفيد الاقحام بالتاكيد اللفظي وقال الدماميني التاكيد اللفظي باتي ولا يغير
ما قبله وما بعده بما كان عليه انتهى ولا يصح ان يعرب حالا لجموده لا او عطف بيان
كما في صورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة
بخلافه في صورة الرفع فانه غير مضاف قوله او باضمار يا فيكون على هذا مستانف
وهو منادى مضاف والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف
النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل ان البدل على تقدير تكرار العامل لانه كالتقرير المعنوي
قوله وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد لكنه يقول به وقد يقال ان
العاملين لما اتحد معنا وعملا نزلا منزلة العامل الواحد قوله على ما سبق اي على انه
عطف بيان على المحل وبدل او باضمار يا او اعني وآكثر من ذلك او توكيد لفظي واعترضه
ابو حيان والمصنف بما اجيب عنه فصل في الترخيم قوله حذف بعض الكلمة اي المراد
ما بيننا ولا البعض تنزيلا فيشمل الترخيم حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الاخير

ونا نابت

وتا التانيث واما الجواب بانه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه انه لا بد على ان يسمّى
الترخيم حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للاخر وغيره اذ لا يخفى ان هذا
تعريف للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف فى ترخيم التصغير غير الاخر والمراد بكونه
على الوجه المخصوص ان يكون اعتباطا جوازا فيخرج الحذف من باب عصا وقاض لان
الحذف لعلة وكذا نحو اب اصله ابو فحذفت الواو لانها لو بقيت ساكنة لفات الاسم
المطلوب من الاعراب ولو تحرك لحصل الثقل فحذفها لعلة تصريفية ويخرج ايضا حذف
لام يد ودم لانه واجب لكن يرد نحو دد فانه منقوص من ددن وهو اللهو
واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض الكلم تحذف اخرها
اعتباطا جوازا مع انه ليس ترخيما قوله المعرفة المراد بها فى المونث بالتاء
المعين ليشمل النكرة المقصودة يا شاة ويا جارية لمعينين وفى غيره العلم قوله
وكذا لا يرخم المستغاث الخ لما ذكر فى المطولات واشار الشارح الى ورود ذلك على طرده
المص قوله ولا المضاف اى حقيقة او حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف قوله
ولا المحكى المراد به المركب الاسنادى واحترز به عن المزجى وجهه بقوله لسماعه منقود
من العرب فى ترخيم المركب المزجى وانما اجازه بعضهم قياسا على ما فيه تاء التانيث لان
الجزء الثانى يشبه تاء التانيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير
صدره كما ان تاء التانيث كذلك قوله حذف اخره اى المنادى وذلك متعين على كلام
الش كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجى هنا تجويز الجامى ارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وخرج بالاخر الحذف فى غير الاخر ولم يقيد الاخر
بكونه حرفا كما قيد ابن الحاجب ليشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكلف فلله
حاجة لشرح كلامه بشرح الحاجبية تنبيه قال المرادى اجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافى
واستقبحه ابن السراج انتهى وظاهر انه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة
للفظ واما على لغة الانتظار ففيه نظر اذ لا ضم فى اللفظ ويظهر جواز رفع تابعه لان الحرف الذى
حقه الضم فى حكم التانيث ويؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتامل قوله اى سواء
كان علما الخ اشارة الى انه اراد بالاطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد لانه لا يشترط
فيه شئ اصلا فلا ينافى انه يشترط فيه كغيره ان يكون معرفة الى اخر ما تقدم قوله قياسا
على جوازهم سفرجل قيل الفرق ان حركة الوسط لما اعتبرت فى حذف زائد على الكلمة وهو
التنوين وههنا فى حذف حرف اصلى وايضا لبس الحذف هنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس

قوله ثم المرخم فيه لغتان ليس في كلامه ما يظهر فيه جريان اللغتين في كل ما رخم فلا ينافي
انه لا يجوز الترخيم الا على نية المحذوف فيما فيه لبس علما كان او صفة خلافا لمن قال ان اشتهر
العلم بمسماه مما يزيل اللبس في الغالبية فيما لزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر
اللام ونحوه مما في المطولات قوله وغيره من الصحة والاعلال ومن ظهور الحركة ان كانت
حرفا صحيحا نحو يا هرق ولو وصفا بابن نحو يا هرق ابن فلان بجواز الفتح وتقديرها ان كانت
معتلا نحو يا ساري وثبوت الياء دليل على التقدير كذا في المرادي وفيه انه لا يتأتى
الا على تقدير علمية سارية وتخصيص مسألة اللبس بالصفة والا فساري ملتبس وفيه
انه لا فرق بين الصفة والعلم التزم لغة من ينتظر في سادية وناجية وقد يقال
قياس التزام لغة من ينتظر عند اللبس امتناع الوجهين اذا التبس كل منهما فيمتنع ترخيم
رئيسا نحو فتاة فانه على الوجهين ملتبس بيا فتا غير مرخم لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم نحو
المثنى والجمع بحذف زيادته عدم موافقته على ما ذكر ولعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت
لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاة الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها قوله
اى يجوز فيه ان النصب بنزع الخافض سماعي والاولى انه منصوب على الحال اى حال كونه ضما اى ذا ضم قوله
وهي الاكثر في كلامهم لان المحذوف للترخيم في حكم الموجود لانه مراد ويرد على قوله فيبقى الخ ما كان
مدغما في المحذوف ولو لم يكن بعد الف فانه ان كان له حركة اصلية حرك بها مضار ومحاج اسمي
فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان اصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت اذا جعل علما وكذا
نحو خويص تصغير خاص وتمود الثوب لو سميت بهما قوله اما حرف الخ لم يرد الحصر لانه قد يكون
كلمة وحرفا نحو اثني عشر واثنتي عشرة علمين لان عشر وعشرة بمنزلة النون لكن قال ابن الحاجب الثاني
اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته النون حذفه الا لمن حذف النون وقد يكون ثلاثة احرف نحو رهبوتا
ورغبوتا اذا سمي بهما عند الكوفيين فيقولون يا رغب ويا رهب ولم يحذف البصريون الا الالف
قوله وهو الغالب لان الحذف خلاف القياس فتقليله اولى قوله وكان ما قبل الاخر الخ اى
زيادة على تلك الشروط ويشترط ايضا لجواز حذف الحرفين ان لا يكون نحو مسلمات لان ما فيه تاء التأنيث
اختص باحكام منها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها
فتقول في عقنباة يا عقنبا بالالف قوله ساكنا المحققون لا يطلقون احرف اللين على احرف العلة
الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف قوله ولو تقديرا كما في مصطفون ومصطفين
مسمى بهما فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وانما هي مقدرة اذ اصل مصطفون
ومصطفين مصطفيون ومصطفيين بياء مضمومة في الاول ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه

يا مصطف

يا مصطفى بحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان الاصل في ترخيمه ان يقال يا مصطف
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وترك ما قبلها على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يؤدي الى
الحذف من غير موجب اذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا
الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا يا مصطفا واما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد لان
الترخيم على من نوى يصير المحذوف كالموجود **قوله** بخلاف نحو سفرجل الخ محترزات قوله حرف
لين ساكنا الخ على الترتيب والهبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء التحتية والحاء المهملة
الغلام الممتلي **قوله** وانما اجازه النحويون اي بعضهم وتقدم انه يحذف من اثنى عشر واثنتي عشرة
مع العجز الالف **قوله** وكان هذا مستثنى لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون مصدرا بالغ اعرابه اعراب
ما لا ينصرف **قوله** بشرط صلاحيته لان ينادى احترازا عما لا يصلح لذلك كالمعرف بال ومن
ثم خطئ من جعل من ذلك قوله قواطنا مكة من ورق الحمي وانما هو من الحذف للضرورة على طريق
الترخيم **قوله** ومجاوزه ثلاثة احرف الخ مثال الاول لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر ومثال الثاني قوله ليسلبني حقي اما حنظل اراد حنظلة
وقد من الخ تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذي تضمنه المعنى وايقاع الاستغاثة على
الاسم اصطلاحي والا فالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا يقال
في المستغاث من اجله **قوله** الا يا ذكر بعضهم ان يا للمنادى البعيد لاحتياجها الى مد الصوت لانه
اعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها **قوله** ان يجر بلام مفتوحة اي عاملة يجر به قبل النداء
واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة وهي لام التخصيص اذ دخلت على المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء **قوله** الثانية ان يزاد في آخره الخ صرح الجامي كالرضي بانه
مبني على الفتح وان نوديه لا ترفع ومقتضاه اذا لحقت الاستغاثة المثنى والجمع على حدة ان
مبنيين على الياء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فان الالف لا يقتضي كون الفتح قبلها
بناء بل مناسبة وعلى كونه مبنيا على الفتح هو في محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل
**قوله** لتنزيله منزلة الضمير اي تحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه
ويرد عليه نحو يا للكهول وللشباب فانه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير
فالحق ان الفتح لامرين هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
وجعل الجامي هذا الاخير علة فتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الامر تنبيه محل ما ذكر
في الاسماء الظاهرة لانها الاصل فاعتبروا الفرق فيها اما مع المضمر فتفتح اللام معهما الا مع الياء فتكسر فيهما
قال في المغني اذا قيل يا لك ويا لي احتمل كل منهما ان يكون مستغاثا به وان يكون مستغاثا

من اجله وقد اجازهما ابن جني في قوله فياشوق ما ابقى ويالي من النوى واوجب ابن عصفور في يالي ان يكون مستغاثا من اجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا ادعو لي وذلك غير جائز في غير
باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا غير لازم لابن جني **قوله** اقوال اي فيها اقوال القول
بالزيادة نسب لابن خروف ووجهه ان الفعل في النداء يتعدى بنفسه وبدليل صحة اسقاطها ومعاقبتها للالف ورد بان الزيادة على خلاف الاصل والقول بانها متعلقة بيا ذهب اليه ابن جني جريا
على مذهبه ان حرف النداء اسم فعل وغيره لان في حرف النداء معنى الفعل ورد بان معنى الحرف
لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا والقول
بانها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيبويه واختاره ابن عصفور واعترض بان فعل النداء يتعدى
بنفسه واجيب بانه لما التزم اضماره ضعف فقوى ورد بان اللام المقوية زائدة وهولاء لا يقولون
بالزيادة واعترض ايضا بان اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف واجيب
بانه لما ذكر ما هو عوض عنه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك حرف النداء عوض من فعل
النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته
من كل جانب واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد لعمرو والتعجب في نحو يا للدواهي
**قوله** فاشبه المنادى المضاف ولان علة بنائه مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت المشابهة فاعرب على الاصل **قوله** واذ انعشجار في نعته الجر الخ اي ولا موضع رفع له فينعت
بالرفع وقيل انه يا صار حكمها في النداء حكم العامل اذ البناء فيهما بسبب الاعراب فلما دخل الحرف لمعناه
زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة مازيد بجبار فعلى هذا له موضع رفع فينعت مثلا تراو جر وجوز الرضي
بامتناع ما عدا الجر **قوله** غالبا من غير الغالب فتحها معه اذا كان ضميرا غير يا المتكلم وقد يجئ
المستغاث له على لانها تاتي للتعليل كاللام كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر كذا في التسهيل وقيد
المسئلة في شرح الكافية بالتعجب فقال وقد تغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة
معنى التعجب وقال الدماميني في الحواشي الحق عندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد الخاص منه او يراد
تخليصه مما نزل به او مما يتوقع نزوله به فعلى الاول يصح المجي باللام والمجي بمن نحو يا لزيد للظالم ويا
لزيد من الظالم وعلى الثاني يتعين اللام ومعنى يا لزيد للظالم ادعوك له لتخلصنا منه
**قوله** متعلقة بمحذوف اي بفعل محذوف تقديره ادعوك للغلوت فالكلام جملتان وقيل انها
تتعلق بفعل النداء وذهب اليه ابن الضائع ورد بان فعل النداء ضعيف لا يقوى ان يتعلق به حرفا جر
وقيل بحال محذوف فالكلام جملة واحدة **قوله** الآتي المعطوف اطلاقه شامل للعطف بغير
الواو وكالفاء وثم ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تاخر رتبة الثاني عن رتبة

الاولى للنجدة والاعانة قوله يا للكهول يجز بيته صدره ٩ يبكيك ناء بعيدا لدار مغترب
والشاهد فيه ظاهر قوله لامن اللبس يفهم منه ان الالتباس موجود فيما اذا كررت ووجهه
ان المستغاث له قد يلي حرف النداء اذا حذفنا المستغاث ثم انه انما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتح لام
المستغاث بخوف اللبس كما فعل غيره قوله يا زيد العمرو المنادى في هذه الحالة مبنى على الفتح وعبارة
الكافية وشرحها للجامى ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاقها اى الف الاستغاثة باخره
لاقتضاء الالف فتح ما قبلها انتهى وح فليس في تابع هذا المنادى الا النصب وبذلك صرح
الجامى قوله ولا يجوز يا لزيدا لعمرو لان اللام تقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا
يحسن الجمع بينهما قوله وقد يكون المستغاث له اى تعريضا وتهديدا قوله فهى نداء له اى مطلقا
واما لغة فالتفجع على الميت وذكر خلاله الجميلة في زعم النادب ثم انها نداء صورة لا حقيقة لما سيجى المرادم
قوله وحكما كقول عمر رضى الله عنه وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه قوله
وقوله فواكبدا مثال للمتوجع منه لكونه محل الالم ومثال المتوجع منه لكونه سبب الالم قوله تبكيهم دهما معولة
وتقول سلمى وارزيتيه والرزية سبب التفجع قوله ومن ثم لا يندب الا المعرف فلا تندب النكرة
فلا يقال وا رجلاه خلافا لمن اجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واعمراه واجيب بان
النكرة هنا كناية عن اسم علم وكانه قال واعمراه ومقتضى كلامه في الاوضح ان العلم يندب وان لم يكن
معروفا ثم هذا في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير
معروفة قوله وحكمه حكم المنادى فيه اشارة الى انه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك اذ لم يطلب
اقباله بحرف مخصوص نايب مناب ادعوا ومن ثم منعوا في الندبة يا غلامك لان خطاب احد المعينين
بنافى خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا في الندبة واغلامكاه وتقدم سبب اخر
لمنع يا غلامك قوله وحكمه حكم المنادى الخ يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المناد
فحكمه حكم ذلك القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع
نكرة كما تقدم وللاشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وافهم كلامه انه اذا اضطر
الى تنوينه جاز ضمه وفتحه كقوله واقعسا وابن ابى فقعس قوله وامنا ر با زيدا مثله واثلاثا
وثلاثيناه قوله ولك زيادة الف فى اخره اى مع اخره اى بعد اخره او اخر ما اتصل به
على ما سياتى فظاهره سواء كان بواو او ياء لكن اوجب بعضهم الحاق الالف مع الياء لئلا يلتبس بالنداء
المحض ثم هو ح نظير الحاق الالف في المستغاث وقد صرحوا هناك بانه ح مبنى على الفتح وقياسه
ان يكون هذا ايضا مبنيا على الفتح وعلى هذا لبس في تحته الا النصب لكن الشاطبى جوز تقدير الضم
مع الف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع ح فليحرر المقام قوله او الهمز نحو وا راساه هذا على لغة من

قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبد بالفتح او يا عبدا بالالف اما على لغة من قال يا عبدي بفتح الياء او يا عبدي باسكانها فيقال في الندبة يا راسي بابقاء الفتح على الاول واختلاف على الثاني قوله من الف اي مقصورة غير منونة كا مثل فان كانت منونة كما في عصا فانك تحذف التنوين فيبقى الالف المقصورة فتلتقي مع الف الندبة فتحذف وتبقى الف الندبة خلافا للكوفيين فانهم قالوا تبقى الف المقصورة وستغني بها عن الف الندبة ويرده ان الطاري يزيل حكم الثابت وان الف المقصورة جزء كلمة وان الف الندبة اجتلبت لمعنى تحذفها لا يليق اما الممدودة فانها تحذف سواء كانت للتانيث كحمرا او لغيره كزكريا قوله مواساة لا يبعد تقدير الضم على المحذوف كذا في حواشي الاستولي للشهاب القاسمي وفيه ان المندوب المختوم بالالف مبني على الفتح كما هو التحقيق وينبغي ان يكون الفتح كما هو التحقيق وينبغي ان يكون الفتح مقدرا على الالف المحذوفة لا على السين لان اخر الاسم انما هو الالف والبنا كالاعراب من احوال الاخر قوله اعرابية فتقول واقام زيداه قوله كذلك اي اعرابية او بنائية قوله واعبد الملكاه واخذ اماه الاول مثال لما كسرته اعرابية والثاني لما كسرته بنائية وينبغي ان يكون المضاف اليه هنا عن الملكا معربا بمقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وا زيدا لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البنا بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف انما تلحق اخره والف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح الا اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف اليه وشبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف فان الشهاب القاسمي عند قول الالفية وقائل واعبديا واعبدا يا انبسط الظاهر ان عبدا هنا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتامل قوله واغلاميكي قياسا على ما ذكر في عبد الملكا فان يكون غلام في هذه الامثلة منصوب وان الضماير المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري قوله والمثنى فان قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدرة لان الواو مرادة ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم ردا للميم الى اصلها قوله او بدلها اي الواو والياء قوله الا يا عمرو الخ هذا البيت مجزوء المضارع وتامه مفاعيلن فاعلاتن مرتين والجزء اسقاط جزئه لا فرق بين كونهما العروض والضرب وحشوين او مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض ومن الثاني الحشو وتقطيعه الا يا عم مفاعيلن رواعمرا مفاعيلن واعمرو بن مفاعيلن الزبيراه فاعلاتن وبهذا

ظهر ان لهما التي لحقت المندوب الاول وقعت في الوصل ومتحركة **قوله** واجاز الفرا
الخ قال المرادي هو عند الجمهور من اجراء الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال
اما ثبوتها في الوصل فمناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف واما كسرها وضمها فليس كذلك
**المفعول المطلق** الذي يصدق عليه اي لغة واما اصطلاحا فيصح اطلاقه على كل من المفا عيل
الخمسة وخصصه صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت وعملت وليس ما تخيله
بالذي يوجب مخالفة الجماعة وبما تقرر من ان المراد صحة الصدق لغة اندفع ما في المغني
من قوله وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان
اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق
ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول الا بقيد الاطلاق انتهى لان ذلك بحسب الاصطلاح ح
وما هنا بحسب اللغة وايضا فما هنا باعتبار ما ينبغي وما هناك لا بهذا الاعتبار
**قوله** اسم مفعول اي اسم هو لفظ مفعول فالاضافة بيانية والمراد هذه المادة التي
هي مبنية الخ وليس المراد باسم المفعول الذي يشتق من مصدر فعله للدلالة على من وقع عليه
الحدث فان ذلك مقابل لاسم الفاعل وان لم يكن بلفظ مفعول وهو المراد بقوله
في الفعل المتعدي ما يبنى منه اسم مفعول تام **قوله** من غير تقييد اي بجار حرف او
اسم لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد
بان اطلاق المصدر الفعل على الاثر يعني المفعول المطلق ضرب من المسامحة
وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذة من الفعل
اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او اثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل
بمصدر الفعل المذكور هذا وقيل انما سمي المفعول المطلق لان المفعول عند
الاطلاق ينصرف اليه او لانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق
بخلاف باقي المفاعيل وفيه نظر اذ الافعال الجامدة كنعم وعسى لا مصدر لها **قوله**
ومن ثم قدمه الزمخشري الخ يعني انما قدماه لاجل صدق اسم المفعول عليه وذلك بلا قيد م
لكونه المفعول حقيقة كما مر آنفا فسقط ما قيل ان في كلام الشارح نظر لانهما لم يقدماه
لذلك بل لانه المفعول حقيقة **قوله** اذا صدق الخ لانها ليست مفعولا حقيقة
ولتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاقه الفعل به او وقوعه لاجله او فيه
او معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان قلت من
ضرورة صدق المقيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد فلا

تقييدا الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق
لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق قوله وهو المصدر اي الصريح فلا يجوز ان يقع
ان والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربت ان ضربت لا لان ان تخلص الفعل الى
الاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم ولان ان والفعل يعطي محاولة الفعل
ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر
واورد على الحد نحو كرهت كراهتي فانه للمنصوب مفعول به واجيب بان الكراهة
لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
نحو كرهت كراهة فهي مفعول مطلق او بالاعتبار الثاني نحو كرهت كراهتي
فمفعول قوله الفضلة اي ليس جزءا من الكلام بان لا يكون مسندا ولا مسندا
اليه قوله فخرج بالفضل لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولا
مطلقا وما قاله ابن الحاجب من ان الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده في المغني
وحدينا الاخراج بالجنس فشهرته ما يغني عن التنبيه عليه قوله نحو قام اللاه
اي نحو قيام من ذلك وتقس عليه ما بعده لانه خبر فليس فضلة وان حصل به بيان النوع
ومثله ضربك ضربتان وان حصل به بيان العدد قوله وجد جده لانه فاعل فليس
والاصل جد جده يجد جدا ثم قصدوا المبالغة في وصفه بالجد فاسند الى الجد مجازا للملابسة
بينهما وهو صدوره منه قوله موكد لعامله اي مقرر لمعناه وفايدته دفع توهم السهو او التجوز
وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكليم لموسى فهو
من قبيل التاكيد اللفظي كما صرح به ابن جني خلافا للابدي حيث قال انه ليس من التاكيد
بل مما يعنى به البيان لانه يرفع به المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا ياتي التاكيد في المجاز
وقوله بكى الخز من روح وانكر جلده • وعجت عجيجا من جذام المطارف • نادر لا يقاس
عليه واجراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة ويرده ان السعد صرح بان التاكيد اللفظي
يرفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير واقره السيد ومراده بقوله موكدا انه يجي لمجرد
التاكيد والا فالنوعي والعددي يفيدان التاكيد ايضا ولعله انما اقتصر فيها على
غير التاكيد لانها لغا لبعضها افادة النوع والعدد اذ يكون المقصود بالذات مخرجا بها
قوله ان كان اي العامل قوله والا فللمصدر اي وان لم يكن العامل مصدرا بل فعلا
او وصفا فالمفعول المطلق موكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل وبعضهم اطلق

ان المصدر موكد لعامله توسعا ومن الحمه شرح كلام الشيخ بكلام من اطلق والاعتذار عنه والتحقيق ما ذكره الشيخ لانك اذا قلت ضربت ضربا فالتاكيد انما هو للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل قبل ويلزم اذ يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي للتاكيد حقيقة قوله نحو ضربت الخ تمثيل لما قبله على عبر الترتيب
قوله لانه بمثابة تكرير الفعل اى والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابته وفيه اشكال لانه انما هو تاكيد للمصدر والمصدر يثنى ويجمع وقيل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه فان قلت فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كما لا يصح الاسناد الى الفعل وايضا مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فانى يكون مفهومه مفهومه العقل واجيب بان المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع مفهومه اعتبارا من جهة ان الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد فباعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه وباعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا يجمع عملا بالاعتبارين قوله محتمل للقليل والكثير لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزماه التعدد وفيه بحث لان المصدر كسائر اسماء الاجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعا الا ترى انه لو قال لا اكل اكلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر دالا على نفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم من الفعل وانه لو قال ان اكلت ونوى كلا دون اكل لا يعمل بنيته قوله ومبين لنوع عامله اراد به ما يدل على نوعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه ليدخل نحو ضربته جميع انواع الضرب قوله لعدد عامله اى وحدته او كثرته قوله بان يدل على مرات صدور الفعل اضافة مرات للجنس الصادق بالمرة والاكثر قوله اما فعله لا يمنع عمل الفعل في مصدرين ولا بان اذا اختلف معناها وفقا للسيرافي وابن طاهر وان منع ذلك الاخفش والمبرد وابن السراج والاكثرون في البديع اذا قلت ضربته ضربا شديدا ضربتين بدل من الاول ولا يكونان مصدرين لان الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فاما قوله ووطئتنا وطئا على حنق وطئ المقيد نابت الهرم فلا يكون الثاني فيه بدلا لانه غيره ولكنه بمعنى مثل وطئ المقيد او على اضمار فعل قوله او مصدر مثله ينبغي ان يحمل المثل على المماثل ولو في المعنى ليشمل نحو ما نحن بصددها قوله كعجبت من ضربك الخ لم يمثل بقوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا لان جزاء وان كان بلفظ المصدر لكن معناه المجزي به لحمله على جهنم فالمعنى ان جهنم هي الشيء الذي تجزون به ولذا قال الكشاف وانتصب جزاء بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون او باضمار تجازون او على

الحال لانا لجاء موصوف بالوفور ولا يخفى ان ذكره غير متعين لان المصدر قد يخبر به عن اسم المعين من غير تاويل لقصد المبالغة على حد فانما هي اقبال وادبار قوله وشرط الفعل التصرف خرج به افعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله وفعله بالاضافة اى فعل ذلك المصدر يعلم منه ان المراد فعل له المصدر وذلك مفقود في الجامد قوله والتمام خرج به كان واخواتها فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر فاذا الخبر قائم لها مقامه قوله الدلالة على الحدوث خرج به افعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصور عملها عن عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي وافعل التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما فلوما منصوب بمحذوف قوله وقد يحذف ناصب غير المؤكد هو المبين للنوع او العدد لانه يدل على معنى زايد على معنى فعله فاشبه المفعول به اما المؤكد فذكر ابن مالك في شرح التسهيل انه لا يجوز حذف عامله وبحث معه ولده وتحرير ذلك يطلب من شروح الالفية ويشهد للمجوز قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق اى يمسح مسحا قوله جوازا اى حذفا جايزا او ذا جواز قوله لقرينة حالية او مقالية اى وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية ما مرجعها الى المعنى من مشاهدة او غيرها واللفظية ما مرجعها الى اللفظ قوله كقولك للقادم اي فالقرينة حالية وقوله او لمن قال فالقرينة مقالية قوله خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان الاسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه قوله ووجوبا سماعيا اى حذفا واجبا وذا وجوب سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له قوله وحمدا وشكرا اعترض بانهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا واجيب بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبان وجوب الحذف عند البعض وبانه عند ذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء والكلام عند الانشاء وعنده يكون الفعل والمصدر متنافيين حينئذ كاحدهما ترك الاخر قوله وقياسا في مواضع اى حذفا قياسا وذا قياس يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل قوله نحو فاما منا اى من كل ما يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب او خبر والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوايد التي تترتب عليهما وتاتي على اثرهما فالطلب كالاية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه فوايد فصلت بما ذكر من المصادر والخبر كقول الشاعر

لاجهدن فاما درء واقعة ۔ تخشى واما بلوغ السول والامل ۔ واحتمال كونهما

مفعول له

مفعولا له للسند لا يلوى هذا الفتم لعدم الاحتمال في وهيتك لفا فاما اعانة واما
كرما اذ لا يصح تقديرا للام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل واحترزوا بقيد القبليا
عن نحو اما تأديب زيدا بالضرب تاديبا او يملك هلا كا فاضربه فلا يجب الحذف فيه وقيد
ابن الحاجب ما قبل بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفرد نحو لزيد سفر
فاما يصح صحة او يغتنم اغتناما وجعل المص في الاوضح كابن الناظم هذه الامثلة من الاول
بل لا من اللفظ بفعله فهل اعتبارا للبدلية واجب فيما يتوقف عليه وجوب حذف العامل
فيه نظر ومقتضى ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطلق
تفصيلا مسامحة بمعنى انه لم دخله في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض
المفصل **قوله** وانت سيرا سيرا الخ اي من كل مصدر مستمر للحال لا منقطعا ولا مستقبلا كما نص
عليه س ولم يشترطه المص كابن مالك مكررا اي ذكر مرتين فاكثر او محصورا بما والا او بانما وعامله خبر عن اسم
عين وان دخلت عليه النواسخ نحو انت سيرا سيرا قال الرضي ويجوز ان يكون ما كان زيد الا سيرا من هذا ومقتضى
كلام ابن مالك في شرح الكافية انه لا يتقيد باسم العين بل الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب
وح فقي مفهوم اسم العين تفصيل فليتأمل **قوله** وهذا ابني حقا من كل مصدر موكد لنفسه اي لمثله لان الشيء
لا يوكد نفسه وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه كالمثال الثاني فان الجملة نص في الاعتراف لا يحتمل
لها غيره اي مما يماده كالمثال الاول فان الجملة تحتمل عقلا الباطل والكذب وبهذا التقرير اندفع ما قيل
انه يرد ان الجملة في الموكد لنفسه لا تحتمل غير معناه مطلقا ممنوع اذ تحتمل المجاز ولا تحتمل غير معناه
حقيقة فالموكد لغيره كذلك اذ احتمال هذا ابني لغير معناه عقلي لبس مدلولا للفظ هذا وفي وقوع المصدر
في هذا المحل لغير التاكيد كالنوع نحو انه يقال على الفند هم اعترافه زيد فيجوز تثنيته وجمعه ح نظر
ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحرر النقل واعلم انه لا يجوز في هذين المصدرين التقدم خلافا لمن اجازه
واستدل بقولهم احقا زيد منطلق واول على ان حقا هنا نصب على الظرفية لا على المصدر اي احق نص
عليه س ولا التوسط كما يفهم من التسهيل واجازه الزجاج نحو زيد حقا اخوك وان التقدير في هذا
ابني حقا احق حقا وحق حقا من حق اذا ثبت ووجب لجواز ان يكون من حق الامر حققته وكان على يقين
فالمعنى ح اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها لانها
تحتمل البنوة والتبني ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا كما قاله الرضي من ان جميع الامثلة
الموردة للموكد لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول
التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب له اولى الجملة المتقدمة لان المتكلم
اذا تكلم بالجملة فهو مقول له **قوله** وهو اسم الحدث الجاري الخ اي اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب

او تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرها والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كالقعود والقيام والاكل والشرب ... الموت قائم بغيره وليس حدثا سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر وبالجريان على الفعل اشتماله على حروفه لفظا او تقديرا ما ليس لفعل كالعالمية وقيل لا يسمى مصدرا بهذا المعنى وان سمي مصدرا بمعنى اخر وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر والاخرج بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث اذا كان علما كفجار وحماد واما المبدو بميم زائدة لغير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته في بعض الاحيان اسم مصدر بطريق المجاز قوله عن المصدرية الخ لو قال عن المصدر الى ما هو جار مجراه كان اولى قوله على المصدر اي معناه الذي هو الحدث في قوله وقد ينوب عنه الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي قوله اسم الالة اي اللفظ الدال على الة الفعل ويشترط ان يكون الة للفعل عادة فلا يجوز ضربته سوطا الانه لا يتم يكون العود الة للضرب وقضية ذلك جواز ضربته حجرا لان الحجر معد للرمي به ولا رميته اجرة لان الاجرة لم تعهد للرمي قوله واقيم ما بعده مقامه اي فاعطي ماله من اعراب وافراد وتثنية او جمع تقول ضربته سوطا وسوطين واسواطا قوله واسم العدد اي واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له وذلك اما عدد صريح مميز بالمصدر كما مثل او غير مميز نحو ضربته الفا قوله ما دل على كلية او بعضية اشارة الى انه لا يختص بكل وبعض كما يوهم كلام الاوضح فدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا تظلمون فتيلا ولا تضرونه شيئا وضربته يسير الضرب فلا حاجة الى زيادة بعضهم كالمبني ما الشرطية والاستفهامية نحو ما شئت فقم اي قياما شئت ومثله فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ونحو ما تضرب زيدا اي ضرب ومثله ما اغنى عني ماليه قوله اسم مصدر قيده في التسهيل بغير العلم احترازا من نحو حماد علما للحمد فلا يستعمل موكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل واورد على ذلك سبحان فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل موكدا لعامله المحذوف وقد يجاب بمنع علميته وهو راي ابن مالك قوله والله انبتكم من الارض نباتا تابع في جعله مثالا لما ذكر الاوضح وجعله النحاة مثالا لاسم العين وقد يجمع بينهما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشيء النابت ويجوز ان يكون مثالا لما نائبه مصدر فعل اخر كالمثال الذي بعده خلافا للناصر اللقاني فقد صرح السفاقسي في قوله تعالى فاخرجنا به ازواجا من نبات شتى بان النبات مصدر سمي به النبات كما سمي بالنبت وصرح به ابن القاطع فقال نبت البقل نباتا قال الشاطبي ومن ثم ان نباتا في الاية مصدر جار على غير الفعل فكان نائبا عن انباتا قوله ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وذلك لان تبتيلا مصدر لبتل لا لتبتل ومصدر تبتل تبتلا فنائب عن تبتلا لان معنى تبتل بتل نفسه فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه ان النائب في جميع الاقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي ان لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل اخر نحو نباتا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل اصلا نحو الغسل والوضوء والعطا ليس كذلك كان يجري

علی غسل

على غسل ووضوء وعطاء اى اخذ الان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله النقص لبعض الحروف التى فى فعله
قوله وجعل فى الاوضح الخ هو مذهب المازنى والمبرد والسيرافى واختاره ابن مالك الرضى
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه ومذهب ان المصدر منصوب بفعله المقدر هو
منقول عن الجمهور والتقدير اجيئه ومقتنه مقتا وفرحت وجذلت جذلا والمقت بكسر الميم
مصدر ومق مرادف المحبة والجذل بالذال المعجمة وبفتحتين مصدر جذل بكسر الذال ثم ثمة
ما ينوب عن المصدر غيره نحو يا عبد الله ظنه جالسا وهل هو نائب عن مصدر موكد او نوعى انظر
التصريح واسم اشارة يشار به الى المصدر كضربته ذلك الضرب ولا يشترط جعل المصدر تابعا لاسم
الاشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك فى اشتراطه وتخطيه من حمل قول المتنبى هذى برزت
لنا فهجت رسيسا على انه اراد هذه البروزة وعلله بان مثل ذلك لا تستعمله العرب لان من كلام
العرب ظننت ذلك بشير ورح به المطلق ولذلكا ...... عليه والوقت كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمد
بنصب ليلة لنيابته عن المصدر والتقدير اغتماض ليلة الارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه
وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة العصر واسماء اعيان على خلاف فى ذلك نحو تربا وجندلا
فى معنى تربت يداه اى لا اصابه خيرا والترب التراب والجندل الحجارة فان من جعله بدلا من قولك
يداك فانهما بـ ترْبا وجندلا عند الشلوبين وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا
لك كما تقول سقيا لك والاصح وهو ظاهر كلام سى انهما منصوبان على المفعول به والتقدير الزمك
الله تربا وجندلا والهيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية قوله وانما هو حال
المصدر الخ عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلا ايه اى فكلا الاكل
قوله بدليل اقامتهم الخ زاد فى المغنى بدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رايت
كاتبا ولا تقول رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وقال وعندى فيما احتجوا به نظر اما
الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا
يقولون دخلنا البلد بحذف فى وتوسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعانى مجاز واسقاط الخافض
مجاز وبو مجرد انهم يقولون ذلك فى صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا سير عليه طويلا
بالنصب لما ذكرنا واما الثانى فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص
بدليل والنا له الحديد ان اعمل سابغات تقدير وعا سابغات وتما يقدح فى قولهم محى نحو قولهم اشتمل الصماء اى الشملة
الصماء والحالية مقتضرة لتعريفه انتهى ومراده بقولهم انهم لا يجمعون بينهما فى كلمة واحدة مع استثقال
كل منهما بالارادة كالمضة قليلا فيما مثل به وتقدمها وحذف موصوفها فلا ينتقض كلامه بنحو احى الارض شباب
الزمان كما قال الدمامينى ولا حاجة لما اجاب به الشمنى مما هو فى محل المنع كما حررنا ذلك فى رسالتنا بيعه

سميناها احكام تعدد المجاز بينا فيها ما وقع لفضلاء العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها ان اقسام تعدد المجاز اربعة الاول ان يجتمعا في كلمتين فصاعدا وهو اكثر من ان يحصى ولا يتوهم منعه فانه بعيد الدماميني من ايراده الثاني ان يجتمعا في كلمة من جهتين مختلفتين وفي الحقيقة انما اجتمع فيه جهتا مجاز وامثلته كثيرة الثالث ان يجتمعا في كلمة ويكون احدهما مبنيا على الاخر ويعبر عنه بالمجاز في المرتبتين قاله القشيري وهو غير عزيز وقد اوردنا منه في رسالتنا امثلة وذكرنا امثلة في الاساس عنونا عليها بقوله ومن مجاز المجاز الرابع ان يجتمعا في كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه وفي جمع الجوامع تصحيح وقوعه وهو الذي اراد ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة

قوله المفعول له ويسمى المفعول لاجله ومن اجله قدمه على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى العلة قوله ويوقع لاجله اي بان المقصود من الفعل وثمرته سواء قدم على وجود مضمون الفعل كما في قعدت عن الحرب جبنا او تاخر كما في جئتك اصلاحا لك فان قلت من الامثلة لضربته تاديبا مع ان الضرب سبب للتاديب وعلة فكيف يكون التاديب سببا للعلة وعلة للضرب قلت بالفرق علة في ايجاد التاديب وتصور التاديب وتعقله سببا غير الوجه الذي كان سببا فالجهتان مختلفتان قال الرضي واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعني ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة فالعلة هنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر فكيف بينا ذكر المصنف في الزمان كما قال ابن دهيد والشيخ اذ قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى انتهى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وفيما ذكر نظر لانا نمنع ان التاديب عين الضرب لان التاديب تعليم الادب وما يليق بالشخص واحوال التاديب والضرب سبب لذلك ووسيلة كالشتم والزجر فلم يمنع ما هيته السفر قوله وهو المصدر لا يرد عليه اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لانه مؤول بالنظر المعنى والاوقع قوله الفضلة اي ليس جزء من الكلام بان لا يكون مسندا ولا مسندا اليه قوله قد شاركه الخ حال من المعلل فجملة النعت والرابط فاعل شاركه اذ هو ضمير يعود الى المعلل وضميره المنصوب يعود على الحدث كما اشار اليه المصنف ويجوز ان يكون شارك الحدث والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا ضمير يعود الى الحدث وضميره المنصوب يعود على المعلل والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون زمان المصدر بعض زمان الفعل ولا يلزم ان يقع الحدث في بعض زمان الحرب بدليل جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابتغاء للغنيمة واول زمان الاصلاح

وايقاع

وانقطاع النسبة لا يلزم ان يكون هو اخر زمن المجيء والشهود بل الغالب انه يعقبه اذ لم يلزم ولا يبعد اخذا
من النظاير الاكتفا في كون الاول اخر زمان الحدث اخر زمان المصدر او بالعكس بالتنزيل مبالغة
ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في نحو جيت وقد نفضت للنوم ثيابها من اختلاف زمن النوم وزمن نفض
الثياب مع اتصال النوم ونزع الثياب لانا لا نسلم الاتصال المذكور بل نفس النوم منفصل
قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم لا فرق في المشار ركنه في الفاعل بين اللفظية كضربته تاديبا
والتقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا الاذ معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري نصب
ذلك على الحال قوله سوا كان باعثا وغاية اي سوا كان باعثا من حيث الوجود الذهني
وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجهتان مختلفتان قوله وانما اشترط فيه ان يكون مصدرا
الخ قال الجامي واما اشتراط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا
واسطة تعلق المصدرية بخلاف ما اذا اختل شي منها قوله والعلل انما تكون بالمصادر الخ اي غالبا
فلا يرد والارض وضعها للانام ونحوه قوله وبالقلبي نحو جيتك قراءة العلم الخ قال الرضي
وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم
عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل مثلا شي ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال
الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقديم الحال وجود
الحال فممنوع وان اراد وجوب تقديمه اما وجودا او تصورا فمسلم لا ينفعه وينتقض بنحو ن
نحو جيتك اصلاحا الامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف اي ارادة
اصلاح وارادة تاديب قلنا نحو اتيتنا ايضا جيتك اكرمك لي وجيتك اليوم اكراما لك
غدا بتقدير المضاف المضارع بل نحو جيتك سمنا وعسلا فظاهر ان المفعول له هو
الظاهر لا المقدر فنقول المفعول له علة مغيرة ما ان يتقدم وجوده على مضمون
عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا
اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قوله
ويوخذ منه اي من اجازته هذا المثال الاخر عدم اشتراط كون المصدر قلبيا اذ لا
يلزم من كونه غير قلبي خلافه فالفاعل بدليل المثال السابق وهو جيتك قراءة العلم
وما مثل به الرضي وبهذا ظهرت ما نقله في الشرح عن الشارح الجلي من ان اشتراط
اتحاد الفاعل يغني عن اشتراط كونه قلبيا ليس ظاهرا فتدبر قوله ما اختلف فيه
زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلها استثنى ابو حيان تبعا لابن مالك من المشار دكنه
في الزمان والفاعل ان وان اذا نابا عن المصدر تقول جيتك ان زيدا يكرمني وجيتك

ان يكرمني زيد وجئتك الساعة انه وعدتك امس ويحذف معهما حرفا بجر ايضا قال المرادي في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة بنفسها ان تقع مفعولا له لانها اذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل ان وان وهل يجري ما المصدرية مجرى ان وان في جواز حذف الحرف نحو اذ مرك لما تحسن الي لاحسانك قال الشيخ اثير الدين لا اعرف في ذلك عن احد قوله جرو جوبا بحرف التعليل اي عند من اعتبر ذلك الشرط قوله وهو من لم قال المص في شرح اللمحة حروف التسبب صيغة اللام نحو هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا والباء فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي بسببه ومن نحو الذي احلنا دار المقامة من فضله اي بسبب فضله لا باعمالنا وهذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو اسلم حتى تدخل الجنة والكاف نحو اذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم وكي نحو جئتك كي تكرمني وهذه الثلاثة لا تدخل لانها لا تكون للتعليل الاسم الفعل المقرون بالحرف المصدري انتهى وهذا قد نبا في ما سبق في ان وان ومثلنا وكي وما سيأتي في التمثيل باذكروه كما هداكم الا ان يقال المراد انها لا تدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر لم يستوفها فلا يكون من المفعول فليتأمل وما يفهم التعليل من نحو بار كي الهشا عن قولك قوله فالمخاطبون علة للخلق في هذه العبارة حزازة قال الجلال الدواني اعلم انه تع راعى الحكم فيما خلق وامر وا ودع فيهما المنافع ولكن لا شيء فيها باعث له على الفعل وان معلومه تع كما ان من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الاخر على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باغصانه وغيرها والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تع منزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والايات والاحاديث الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا انتفت ذلك كله علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل بعض افعاله لا سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما اشبه ذلك واما تعميم بانه لا يخلو فعل من افعاله عن غرض فمحل بحث وكلام غير محرر فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شيء من افعاله واحكامه كذلك غاية الامر ان بعضها ما تظهر علينا وبعضها مما يخفى لا على الراسخين المؤيدين بنور من الله قوله ونضت بدمه تخفيف الضاد قال الجوهري نضا ثوبه اي خلعه وانشد البيت ثم قال ويجوز عند تشديد

للتكثير

للتكثير قوله الا لوجوبه وتعينه لو اقتصر على احدهما كفى وحيث جمع بينهما فاللام بوق تاخيرا لوجوب لانه او صح فيفسر ما قبله قوله يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل فاد في الارتشاف ولا يجوز ان يكون للعامل منه اثنان الا على جهة البدل والعطف سوآء جر بحرف السبب واحدهما ام نصبا فاما قوله تعالى الا انذكره لمن يخشى فنصوب بفعل مضمر انتهى ولعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما تعلق على جعل ضرارا حالا وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني ان عصريا لم قال في تفسير قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلقة بحذر او بالموت لا بيجعلون لئلا يتعدد المفعول له من غير عطف واعترض عليه في اعرابه ثم قال وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ انتهى اقول هذا يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف مفعولا له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور ان المجرور بالحرف مفعول له بواسطة الحرف صرح به ابن عقيل هنا والجاري في المفعول فيه بخلاف نعتهم فالذي من تعدد على وجه العطف قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة بتقدير ان تركبوها وهو علة للخلق المذكورات وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله جل جلاله وفاعل الركوب بنوا ادم واما الثاني فلم يفقد فيه الشرط لان فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ولا يخفى ان ما ذكر من فقد الشرط في الاول انما ياتي على ما تقدم عن ابي حيان تبعا لابن مالك فتفطن خاتمة يجوز تقديم المفعول كما في قوله ٭ فما جزعا ورب الناس ابكي ولا حرصا على الدنيا اعتراني وهذا اولى مما ذكره الجلال السيوطي من اخذ هذا الحكم من قول ابن مالك كلزهد ذا قنع لانه ليس مع الجر مفعولا له كما مر نعم يدل له تجويزهم في قول الناظم ترجيحا ان يكون مفعولا ومنع ثعلب تقديمه مردود بالبيت المتقدم وبقوله ٭ وما شوقا الى البيض اطرب ومحل التقديم ما لم يكن العامل معنويا قاله المصنف في شرح الشذور هد في الكلام على قوله ٭ تبينت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا يكون ظلما مفعولا له لانه يلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف فالظن بالمفعول له ستقراء المفعول فيه قوله ما سلط عليه الخ اي باطراد بان لا يختص التسلط بعامل فخرج نحو دخلت الدار اذ لا يقال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ما صيغ من مصدر عامله

وينبغي ان يستثني ايضا المقادير اذ لا يعمل فيها الا ما دل على حركة لا يقال قعدت ميلا ولذا
ذهب السهيلي الى ان نصبها على المصدرية واسقط بعضهم فيه قيد الاطراد لان نحو دخلت الدار
منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج بقوله على معنى في **قوله** ينصبه بتضمنه معنى
سلط عليه عامل وبذلك اندفع ما يقال لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه وقد
يستفاد ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا
لذلك **قوله** من فعل او شبهه بيان للعامل اذا كان مبهما شاملا لكل عامل **قوله**
وان لم يكن واقعا نحو ما صمت يوم الخميس **قوله** لما تقدم من ان تسلطه على المفعول به لو وقع
عليه وعلى المفعول لاجله لو وقع لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه **قوله** كما في نحو يحاتون
يوما من نحوه ارجعوا وراءكم فورا اكم اسم فعل ومعناه ارجعوا فما جمع بينهما تاكيدا
وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به للتقييد عامله وهو منتف هنا اذ لو قلت
ارجع وراءك واردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون الا في الوراء
فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك قاله جماعة ورده الشمني بجواز
كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه نورا فالتمسوا فيه نورا من
يقتبس والى الدنيا فالتمسوا نورا تحصل بسببه وهو الايمان وهذا الظرف وليس مستفادا
من الفعل انتهى ويرد ايضا بان الظرف قد يكون للتاكيد **قوله** بل مفعولا كذا في النسخ بنصب
مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الا ان يتكلف بتقدير بل يكون مفعولا به **قوله** لو قوع
الفعل لانه ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما
المراد انهم يخافونه نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولا
تعنى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان لكن هذا مبني على نظر ونحت وهو كما في الشمني نادر فلا
ينبغي تخريج التنزيل عليه ولهذا قال الدماميني في حواشي المغني ولو قيل ان المراد بعلم المفضل
الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وقيل انتفاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى يعلم
مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم
كذلك انتهى واعترض بانه بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصوف الذي هو صفته وبعض
صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما مر انه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئا فيه وفي
النحو وما اجازوه هنا من انه مفعول به كذلك امتنع نصبه حيث على المفعول به لا على السعة
ولا على غيرهما والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمين اعلم معنى ما يتعدى
الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالته فالظرفية مجاز قال السفاقسي

تعقبه

تصغيره حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من انه حيث لا تتصرف واما ما اختاره
ففيه نظر لان اشكاله لا يندفع ولو قدرا نفذ لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره قال
الشمني واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله اي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد
الوصف دون التفصيل قال السفاقسي ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي
يظهر لي انه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم
لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع قوله وناصبه حينئذ سكت عن ناصب يوم الظهور
انه يخافون قوله لا ينصب المفعول به اجماعا كذا في الاوضح وفيه نظر فانظر الشرح قوله بيان
لما اي هنا وما بعده بيانا لجنس الحد الذي هو ما اذا كان مهما لصلاحيته لكل ما لا يعقل والظاهر
انه اراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان او المكان بالوضع او بغيره حقيقة او حكما فاذا رايت
هذه الفنون بينا محوت في التصاريف فلا يرد عليه ما زاده في الاوضح من قوله او اسم عرضت دلالته
على احدهما او جار مجراه او يقال انه تعريف بالاخص وان المقصود تعريف المفعول فيه اصالة وما زاده
في الاوضح من قبيل النايب ويوافق ذلك ما صنعه في المفعول المطلق والى ما يرشد قول الالفية وقد ينوب
عن مكان مصدر وفيه نظر الا انه يبعده ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع في المفعول
المطلق وليتطلب وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا من كلام الاوضح حيث لم يعرف المفعول المطلق
بما يشمل النايب عنه او يجعل ما ادخله في المفعول فيه من اسما العدد ونحوها نايبا قوله والمختص خلافه
اي ملتبس بمخالفته للمبهم في معناه ولو اسقط الباء لكان اوضح واخصر قوله كاسماء الايام
كالسبت والاحد وكاسماء الشهور والصيف والشتا وما اختص من الازمنة لصفة او اضافة
او دخول ال عليه قوله وهو الربيعان ورمضان فيضاف اليها الشهور وفي المطلب ان رجبا
مثلها وليس كذلك ونظم ذلك فقال ولا تضف شهرا الى اسم شهر • الا الذي اوله الراء فادر
واستثن منها رجبا فيمتنع • لانه فيما رواه ما سمع • وكان وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تقتضي
خلافه لانهم يفرون من اجتماع المثلين كما يشهد به الادغام الكبير لابي عمرو ان المذكور بين مشترك
بين اسم الشهر واسم الفصل الذي هو احد الفصول الاربع وانه ورد انه رمضان من اسماء الله تعالى
فاضيف شهر اليها للفرق ودفع اللبس واما قوله عليه الصلوة والسلام من صام رمضان فنادر
قوله بالجر اي عطف على اسم زمان قوله مطلقا اي مبهما كان او مختصا قوله الا ما
كان مبهما لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى منه دلالته على المكان لانه يدل على
الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم من اسمائه ولما
كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد قوله الى كل اسمائه بل الى المبهم من اسمائه لان في الفعل دلالة عليه

في الجملة والى المختصر الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه ح قوله وهو
ما لا يختص بمكان بعينه دخل في عمومه داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر ونحوهن اذا اريد
بشيء من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز انتصابه على الظرفية بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم
سكنت ظاهر باب الفتوح لحن قوله الجهات الست اي اسماؤها ففي الكلام حذف مضاف او المراد
بالجهات اسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه ان الجهات صارت حقيقة في اسمائها قوله
وعكسهن بالجر قوله وسميت الجهات الخ واسماؤها اكثر من ست اذ منها قدام وخلف وذات اليمين
وذات الشمال قوله ونحوهن بالرفع عطفا على الجهات اي ونحو الجهات الست ويجوز جره با
لعطف على امام اي ونحو امام قوله كعند في اسم لمكان حاضرا وقريبا فالاول نحو فلما رآه مستقرا
عنده الثاني نحو ولقد رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب
معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا في الجنة وقد تفتح فاؤه وقد تضم
ولا تقع الا منصوبة على الظرفية او مخفوضة بمن ومنها قول الحريري بقوله وما منصوب ابدا على الظرفية ولا
يخفضه سوى حرف وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى
قوله ولدي هي لغة في لدن والصحيح انها مرادفة لعند فتكون للقرب الحسي نحو اذ القلوب لدى
الحناجر والمعنوي نحو قولك لديه علم وتقلب الفها ياء مع المضمر في لغة الجمهور وهي معربة والظاهر
ان اعرابها مقدر على الياء نصبا ايضا وتفارق لدى عند من اوجه ذكرها في المغني والاوضح قوله
وثانيها المقادير الخ زعم السهيلي ان الانتصاب بهذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لانه لا يتعدى
بفي ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كلا ما حيث
فهو اسم لخطى معدودة فكما ان سرت خطوة مصدر فكذا ميلا ونحوه قوله من مصدر عامله فيه
لفظ مصدر ليوافق ما هو المختار من اصالة المصدر لكنه لا يتأتى ولما اذا كان العامل مصدرا فادراج
المثال له في الامثلة محل نظر قوله فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي صرح في المغني في
النوع الرابع من الجهة السادسة بانهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر قال والفرق ان انتصاب
هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو
قعدت جلوسا فلا داعي لمراعاة القياس ويرد بذلك جواب ابي حيان عن رد ابي علي قول الزجاج في واقعدوا
لهم كل مرصد ان كل ظرف بانه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما حيث قال اذا قعدوا ليس على حقيقته
بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد وظاهر كلام الرضي
عدم اشتراط ذلك انظر حاشية الاوضح للحفيد ومثل في ما في معناها وهو بالظرفية نحو صليت
بالمسجد قوله من اسماء المكان اي المختصة وهي ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد كذا يتعين

الجر

الجوبعني مع مميز الظرف مكانيا او زمانيا مبهم او غير مبهم واما قوله يوما شهدناه فشاذ
قوله توسعًا اى باسقاط الجار واجراء للقاصر مجرى المتعدى وهذا مذهب
الفارسى واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره فنصب
على الظرفية قيل وهو مذهب س والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل انه مفعول
به صريحا الا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه وبحرف الجر والكثرة
الامرين فيه تقتضى انهما اصلان وهو مذهب الاخفش قوله وشذ قولهم هو
منى مقعد القابلة الخ اى فلا يرد نقضا على اشتراط ان يصاغ من مصدر عامله
قوله وهو ظاهر عبارة الشذور قال فى شرحه وحقيقة القول فيه ان فيه ابهاما
من جهة انه لا يختص بفعل بعينها واختصاصًا من جهة دلالته كمية معينة فعلى
هذا يصح فيه القولان قوله وهو ظاهر عبارة ابن مالك فى شرح الكافية عبارته
فيه واما المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا صناعيا الا ما كان مبهمًا او مشتقا من
اسم الحدث الذى اشتق منه عامله الخ ولا يخفى ان مجلس زيد مثلا وان تعين باضافته
اليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبرا وصغرا وعدم كونه محدودًا فى الواقع
فيصح فيه الاعتباران قوله جوازا اى جايزا او ذا جواز وقس عليه ما بعده قوله كما اذا
وقع صفة الخ انما يجب الحذف فى هذه المواضع الاربعة ان قدر العامل المحذوف كونا
عاما كما علم من باب المبتدا والخبر وامثلتها ظاهرة واعلم انه ليس فى كلامه الا ان
الواقع فى هذه المواضع يجب حذف ناصبه لا ان كل ظرف يقع فيها فلا يرد ان ما قطع
من الاضافة وبنى على الضم لا يقع فيها ولهذا رد فى المغنى قول من جعل من قبل فى قوله تعالى
ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع
بالابتداء لكنه استشكل ذلك بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الدماميني
وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى
كان اكثرهم مشركين انتهى واجاب الاستاذ الى بلمعتين بان الممنوع وقوع نفس لفظ ف
احد المذكورات والواقع فى الاية خبرا وصلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه ان
ابا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين ان يجر بالحرف او لا فالحق فى الجواب ان محل المنع
اذا لم يكن المضاف اليه معلوما لعدم المغايرة وهو فى الايتين معلوم بقى ان مما يحذف
فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما اذا وقع الظرف مشتغلا عنه نحو يوم الخميس صمت فيه ويستعمل
المتعلق محذوفا فى مثل وشبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده ح الان اى كان ذلك

الخ واستمتع الان المفعول معه مر في المفعول به ما يتعلق به فلا تغفل قوله للخلاف
في كونه قياسا الاصح انه مقيس قوله ولم يقع في القران بيقين في حرف الواو فاما قوله
تعا فاجمعوا امركم وشركاكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاكم بالنصب
فتحمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اى وامر
شركايكم او جملة على جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركايكم بوصل الهمزة وموجب
التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا
على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا وعدده
ويقرا فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرا برفع الشركا عطفا على الواو وللفصل
بالمفعول وهو امركم قوله بعد واو الخ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول
معه قاله في الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغني ورد بذلك قول بعضهم في وما
لنا الا نقاتل في سبيل الله ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل اى وما لنا وترك القتال
كما تقول ما لك وزيدا انتهى وقال في الحواشي واختار بعضهم حذفها مستدلا بالقياس
لانها اصلها واو العطف وهي قد تحذف وفيه نظر اذ لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع
في الفرع قوله ولو تقديرا نحو ما لك وزيد قوله بناء على ان المعمول الخ هو ما قاله
المص قال حفيده هو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم انه مفعول معه وهو
الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف قوله ومعناها مشاركة ما بعدها الخ اى
معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب ثلاثة المشاركة ففي قولك سرت وزيدا
زيد مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه
في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد
وعمرو في السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد قوله وبما بعدها
الخ اى وخروج بما بعد البعدية وهو قوله مسبوقة بفعل الخ قوله نحو كل رجل وضيعته
اى فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصيمري
فاجاز النصب على المفعول معه من تمام الاسم كالتمييز بلا تاويل وقال التمهيد انما
يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقرونان اما لو قدر مفردا او بعد
وضيعته على الضمير المتصل اى كل رجل مقرون هو وضيعته فلا لانه على هذا يكون
من قبيل حيث انا وزيدا قوله واياك بالموحدة قوله خلافا لابي علي فانه
اجازه مستدلا بقوله هذا رداى مطويا وسربالا قوله وان كان فيه معنى انه

الخ

الخ معنى انه معنى حرف التنبيه واشير معنى ذا واستقر معنى لك قوله قال
بعض العلما هو العلامة خالد الازهري قوله بسبب تقدم ما الاستفهامية الخ
يشكل عليه نحو ما انت وزيدا الفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر وفي حواشي الحفيد
فان قلت لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في ما انت وزيدا وكيف وانت وزيدا ولم يكتفوا
به في هذا لك واباك مع ان الفعل فيه مقدر لان معنى هذا لك هذا استقر لك قلت
فيل بين التقديرين فرق فان تقديره في هذا لك واباك على جهة امتناع ذكره بخلافه
فيما انت وزيدا فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو فلذلك جاز
النصب في هذا وامتنع في هذا لك واباك قوله بل فيه الامر الخ وذلك لان النهي عن
الشيء امر بضده وعلل الدماميني الامتناع هنا بعدم الفايدة لان لا تنه عن القبيح
معناه لا تنه عن اتيان القبيح لان النهي انما يكون عن الافعال فيكون قولك بعد
ذلك واتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينهض مانعا
بدليل فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا قوله واستوى الماء والخشبة لان
استوى ليس بمعنى استفهام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولو جعل استوى
بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
قوله وذلك لا يجوز اي عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على مذهبهم وان
اختار المصنف كابن مالك في باب العطف خلافه قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ
اخذه من كلام الدماميني في شرح التسهيل قوله او ما في معناه نحو قام زيد
وانا اذ لا يصح قام انا لكن يصح قمت والتا بمعنى انا قوله ما بعدها او المفعول معه اي
من خبر كالمثال او حال نحو جاء البرد والطيالسة بشديدا ولا يجوز شديدين
قوله فلا يجوز كالاخوين هو مذهب ابن كيسان واختاره ابو حيان لان باب المفعول معه
باب ضيق واكثر النحويين لا يقيسونه وقال الجمهور قد يعطى حكم ما بعده المعطوف
بالواو فيقال كنت وزيدا كالاخوين قال الدماميني وينبغي ان يتعين ما قاله
ابن كيسان عند الجميع في نحو كان زيد وعمرو كالعبد قوله وليست ناقصة قال
في التصريح واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى
هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا فزعم بعضهم انها
خرجت عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح انها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها
والتقدير على اي حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي اللباب

السابع من المغني قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي
التحرز في ذلك من ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدا وخبر اذا لم تات بعدهما بنحو قولك
وزيدا فان جيت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او تكون فلما حذف الفعل
برز الضمير وانفصل وارتفع بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون
وما فيهما في موضع نصب خبرا لكان او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا
انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به قوله ما سبقه من فعل او معناه
اي من فعل لازم او متعد خلافا لمن زعم انه لا يكون الا مع اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا
على انه مفعول معه واسم دال على معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو ويستثنى مما في
معناه اسم التفضيل فلا تقول انا اسير الناس وزيدا وشمل كلامه الفعل الناقص
وهو كذلك خلافا لمن قال انه لا ينصبه لانه ليس فيه معنى حدث يتعدى بالواو وهو مردود
لانا نصحح ان الافعال الناقصة مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر
يكون واباها بها مثلا بعدي وقال فكونوا انتم وبني ابيكم وافهم قوله ما سبقه انه
لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لان الاصل واو العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل
المعطوف عليه اجماعا وقال الرضي وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا
تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت
وذهب عبد القاهر الى ان عامله الواو وقيل غير ذلك مما لا نطيل به قوله وانه مقيس
اي والاصح انه مقيس واختلف القايلون به فقوم قاسوه في كل شيء وقوم خصوه بما
صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع
عطف في الاصل ولا حيث يتمحض معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذي سوغ
خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها في النصب وقال المبرد
والسيرافي فيما كان الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة
وبعض النحاة يقتصر في مسايله على السماع قال ابن عصفور ومعناه انه لا يجيزونه الا
حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هنالك وقال الاستاذ ابو
علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب كقولك قام
زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه تبكي عليك نجوم الليل والقمر اي مع
القمر فاذا كان العطف بالنص ليس بنص في ذلك نحو استوى الماء والخشبة وكان مجازا
نحو مشيت والنيل فينبغي ان يكون الخلاف في هذا القياس هو ام لا قوله وانه لا يتقدم

على

على المصاحبة خلافاً لابن جني تمسكاً بأنه قد جاء ذلك في العاطفة كقولك عليك ورحمة الله
السلام وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله جمعت وفحشاً غيبة ونميمة ورد بأن وقوع
مثله في العاطفة شاذ مخصوص بالضرورة ولا قياس عليه وقد يقال المفعول معه في
التقدم أوسع مجالاً من باب التابعية وإنما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فإذا
جاز في الأصل بقلة واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة وبأن قوله جمعت البيت من العطف
لا من المفعول معه تنبيه لا يجوز أيضاً الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره
فلا يقال قام زيد واليوم عمراً وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها
لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور في المعاني في استوى الماء والخشبة وشعير
الوادي سألت شيخنا فقال الواو الأولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز
إظهارها وأو بعدها فلم يجب بشيء ولا بلا وقد قيل واو المعية أصلها واو العطف فإذا كان
أصلها واو العطف لم يجز الجمع بينهما وبين واو العطف لأنه لا يجتمع حرفان لمعنى قوله
قوله ولما انتهى الكلام على المفاعيل الخ ظاهر هذا الصنيع تغيير إعراب المتن لأن
المتبادر منه أن لفظ الحال مبتدأ الخبر محذوف أو بالعكس أي الحال من المنصوبات أو هذا
وظاهر قوله يذكر ويؤنث وصنيع المتن حيث قال وذو الحال بواو العطف كما في جميع نسخ
المتن يقتضي أن قوله والحال عطف على المفعول به على الأصح في المعطوفات إذا تكررت
أو على المفعول معه على مقابله أي والحال منصوب ولعل الواو التي قبل قوله المشار لها
أنهى من المتن فإنه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب قوله
تذكر وتؤنث لفظاً فيقال حال وحالة ومن التأنيث لفظاً قوله على حالة لو أن في القوم
حاتماً على جوده لضن بالماء حاتم وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء في جوده قوله
ومعنى أي باعتبار تذكير الفعل المسند إليها وتأنيثه وتذكير الوصف وتأنيثه ونحو ذلك
فيقال أعجبني حال زيد وأعجبتني كما في إذا أعجبتك الدهر حال امرئ فدعه وواكل أمره الليالياً
ويقال حال حسن وحالة حسنة قوله وهو الأفصح أي التأنيث أفصح في اللغة قوله وهو معنى صح
نوعان أي باعتبار التبيين والتأكيد قوله وستأتي أي في التمييز قوله وهو وصف
هو ما دل على حدث معين وذات مبهمة وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل قوله قوله ولو تقديراً مثل الجملة وشبهها لأنها في تأويل
الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انفروا ثبات فإنه بمعنى متفرقين قوله أي ليس أحد
جزئي الكلام أي وليس المراد بالفضلة ما يستغنى الكلام عنها وإلا لم يدخل في التعريف نحو كسالى

من قولك تخ قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه **قوله** تقع في جواب كيف اي يصح ان
تقع في جوابها وذلك بان يكون مذكورا لبيان الهيئة اي للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين
صدور الفعل عنه وللمفعول حين وقوع الفعل عليه او لهما **قوله** تخرج بالفضلة نحو القائم زيد
الخ اي المبتدا المشتق والمؤول به والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق او المؤول
به بقيدها انه يخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى كما في الاوضح وكان الشارح تركه لان فيه
الاحتراز بالجنس **قوله** والتمييز الاولى ان يقول او بعض امثلة التمييز المشتق وكانه اعتمد على
المثال ثم ما ذكره مبني على الصحيح ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى التعجب منه في
حال كونه فارسا ورد بانه لا يستقيم كونه حالا مقيدة لانه لم ترد به المدح في حال الفروسية بل
المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا واذا لم يكتب ولا موكدة لان شرطها ان يكون الحال
مفهوما من الجملة التي قبلها و لله دره محتمل للفروسية وغيرها وقال الرضي وانا لا ارى بينهما
فرقا لان معنى التمييز ما احسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد
من قولنا ما احسنه في حال فروسيته **قوله** لعدم صلاحيتهما لذلك اي للوقوع في جواب كيف لانهما
لم يذكرا لبيان الهيئة قصدا بل لبيان المتعجب منه وهو الفروسية ولتقييد الموصوف وجا بيان الهيئة
ضمنا **قوله** ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل فلا
تكون امرا خلقيا فلا تقول جاء زيد احمر او طويلا ومن غير الغالب ان تقع وصفا ثابتا وذلك في
ثلاث مسائل ذكرها في المغني والاوضح **قوله** مشتقة من المصدر الخ كذا قاله غير واحد ولا
يتقيد بكونه من المصدر كما في مستحجرا من الحجر ومستنسرا من النسر ولك ان تجعل اشتقاق هذه من المصدر
كالاستحجار والاستنسار وانما كان الغالب فيها ان تكون مشتقة لانها في المعنى صفة والصفة
مشتقة ومن غير الغالب ان تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك في ثلاث مسائل وجامدة غير مؤولة
بالمشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه **قوله** كجاء زيد راكبا اي راكبا مثل هذه المثال
ونسبها بعده **قوله** ومن المفعول منه المنادى وفي جواز مجي الحال منه مذاهب اصحها كما في الجامع
الجواز **قوله** نحو لقيته راكبين فراكبين حال من الفاعل وهو التاء ومن المفعول وهو الهاء لانه
ذكر لبيان هيئتهما اي صدور اللقي من المتكلم حال كونه راكبا ووقوع اللقا في المفعول حال كونه راكبا
**قوله** ومن المضاف اليه اذا كان بعضه الخ فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة
نحو ضربت غلام هند جالسة لم يجز مجي الحال منه وادعى ابن مالك في شرح التسهيل الاتفاق على ذلك
ونعم ولده وفيه نظر لان الفارسي ذهب الى الجواز ممن نقله عنه ابن الشجري في الامالي قال
في التصريح وانما اشترطوا احد هذه الشروط لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو

العامل

العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في
الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها
معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله
او ما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا
لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وافاد كلام الشارح ان الحال لا تكون
مبينة لهيئة مبتدا ولا خبر وظاهر كلام من منع مجيئها من المبتدا وحكى السعد الخلاف في الخبر
وغيره يوذن بذلك بالفاعل والمفعول في السابق نحو زيد في الدار جالسا حال من ضمير الظرف
المستتر فيه وهو فاعل معنى او حال من زيد وهو وان كان مبتدا صورة الا ان معنى الكلام استقر
وحصل زيد في الدار فهو فاعل معنى والفعل العامل في زيد وان لم يكن مقدرا في الكلام لانه مبتدا
لكنه مفهوم من الكلام وهذا اقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا في هذا بعلي شيخا حال من
بعلي وهو مفعول معنى لان التقدير انبه على بعلي واشير الى بعلي وجرى على هذا ابن الحاجب فقال
في كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في
الدار وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه فلعله لا يثبته ولهذا لم يذكره
واما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى وبقي الكلام في اسم كان قال السعد في قوله
تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان على انه ليس بفاعل
جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل قد اسند اليه الفعل على طريقة
القيام وان لم يكن قائما ولهذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل
انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند
حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد لمنطلقا **قوله** اليه مرجعكم جميعا اي رجوعكم فالمرجع
بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياسه الفتح مطلقا كالمجيء
مضربك زيدا **قوله** من حيث هي اي من غير نظر الى كونها مؤكدة او مؤسسة منتقلة او لازمة من
الفاعل وغيره فالحيثية لبيان الاطلاق لا للتقييد والتعليل **قوله** التنكير اي ولو صورة
فلا يرد ما قيل ان كلمة قد ينتصب على الحال نحو اخذت المال كلا مع انه معرفة لكونه مضافا
في التقدير لانه نكرة صورة **قوله** مطلقا اي سواء تضمن معنى الشرط كالآتي او لا نحو جاء زيد
الراكب وحجتهم في ذلك القياس على التمييز وعلى ما سمع من ذلك **قوله** فيما تضمن معنى الشرط نحو
زيد الراكب احسن منه الماشي فالراكب والماشي حالان وصح تعريفهما لتاويلهما بالشرط اذ

التنفيذ يداذا ركب احسن منه اذا مشى وانت زيدا اشهر منه عمرا اى اذا سميت وذو الرمة
اشهر منه غيلان والجمهور قالوا المنصوب فى الاول بتقدير اذا كان وفى الاخيرين
بفعل التسمية **قوله** اى كيفية وقوع الفعل منه اذا كان صاحبها فاعلا ولو تاويلا
وقوله او عليه اى ان كان مفعولا كذلك **قوله** وذلك حاصل بلفظا لتنكير الخ اعترض
عليه بانه ينبغى ان يصح تعريفه ان كان التبيين مقصودا والمنع مطلق وما علل بعضهم
وجوب تنكيرها بانه خبر فى المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى
اذ المدعى ان التنكير شرط وجوبا والدليل يقتضى ان يكون جائزا لا واجبا وعلله بعضهم
بعدم توهم كونها نعتا عند نصب صاحبها او خفاء اعرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان
ذو الحال نكرة منفية مثلا منصوبة **قوله** نحو اجتهد وحدك اى من كل ما عرف بالاضافة
وقوله وادخلوا الاول فالاول اى من كل ما عرف بال وقد يجئ المؤول بنكرة علما كقولهم
جاءت عبادا لعبد آدا علم جنس وقع حالا لتاوله بنكرة فانهم قالوا جاءت الخيل متبددة
**قوله** لانه مخبر عنه بها فى المعنى الخ اولى منه ان يقول لانه مبتداء فى المعنى وهو لا يكون
فى الغالب الا معرفة او نكرة بمسوغ **قوله** حال من ضمير الفاعل فى تخرجون بجوازه كونه صفة
مفعول محذوف اى يوم يدع الداعى الى شئ نكر ٧خاشعا ابصارهم **قوله** وهو اى الضمير مطلقا ٧ قوما ص
لا ضمير الفاعل **قوله** وهنا اى الثانى لكنه من المخصص بالوصف وانما قال منه لاحتمال كون مشحونا
حالا من الضمير المستتر فى ماخر ثم كان المناسب للمصنف ان يقدم هذا على مثال المتن او يقول فيما
سلف باضافة او وصف والفلك فى البيت بضم اللام وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذى يشق
الما والميم البحر والشاهد فى مشحونا اى مملوء حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصصه
بالوصف **قوله** وقولك عجبت الخ اى ونحو ذلك منونا بالجر عطفا على بغة ايام والشاهد فى شريبا
حيث وقع حالا من ضرب مع انه نكرة لتخصصه بمعموله غير مضاف اليه وهو الفاعل **قوله** والثالث هنا اثرا نقص
اى التعميم **قوله** يا صاح الخ قطعة صدر بيت بقيته * فترى لنفسك العذر فى ابعادها الا
سلا هل للاستفهام الانكارى وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والشاهد فى باقيا حيث وقع
حالا من عيش مع انه نكرة لتقدم الاستفهام **قوله** كانه خلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها ايضا
وهى بطانة كانوا يغشون بها اجفان السيوف المنقوشة بالذهب وغيره وهى ايضا ستور تلبس
ظهور سيبى القوس وقال الدماميني والخلل هنا لا مفرد يطلق على العظيم والحقير والمراد
هنا الثانى انتهى واعترض بانه لا معنى لتشبيه اثار الديار بالحقير بان يقال يلوح كانه
حقير مع ان الذى يطلق على العظيم والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة **قوله** وسوغ مجئ

الحال

الحال منه تأخره عنها في المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل
لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه قوله او الوصف
او بجملة يلوح قوله وقيل حال من الضمير في لميه زعم ابن خروف ان الخبر اذا كان جارا
او مجرورا او ظرفا لا ضمير فيه عند سي والفرا الا اذا تأخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند
التقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه قال في المغني وهو مخالف لاطلاقهم
ولقول ابي الفتح في علمك ورحمة الله السلام ان الاولى عطفه على ضمير الظرف وعلى تقديم
المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل
ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت برجل سوا والعدم
حتى قيل انه قياس قوله وح لا يكون من قبيل الخ كذا في النسخ والصواب اسقاط لا كما لا
يخفى وقيل في الكلام قلب اذ الكلام في تأخر الحال قوله والقولان مبنيان على جواز الاختلاف
بين عامل الحال وصاحبها اي عامل صاحبها وفي كلامه حذف معطوف مع عاطفه والتقدير وعدم صاحب
جواز ذلك اي الاختلاف فكونه حالا من الطلل مبني على جواز الاختلاف لان طلل ح مبتدأ لا فاعل
بالظرف قبله لعدم اعتماده الا على مذهب الاخفش والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الحال
الاستقرار الذي تعلق به الظرف ولم يجز ان يعمل معنى الابتداء في الحال لانه ليس المعنى على ان
الابتداء بلفظ الطلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به وكونه
حالا من الضمير مبني على عدم جواز الاختلاف بين العامل في الحال وصاحبها اذ العامل على هذا
واحد وهو الاستقرار قوله وصحح في الجامع استشهد له في المغني في الباب السادس مع ثم
ردها ولهذا قال الدماميني في شرح التسهيل فظهر بالاخرة ان المصنف عنده مذهب الجمهور
القائلين بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سي في هذه المسئلة
في معرض الرد به على المعربين في امور اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبانه قرر ذلك اخر كلام
يناقض اوله قوله عند الخليل ويونس واما سي فذهب الى جواز كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا
ووجهه ان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة او شبهها قوله
ويجوز تقديمها على صاحبها اشعر كلامه بان الاصل فيها التأخير وهو كذلك كالخبر قوله الا اذا كان
تكون نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين او مجرورة بحرف جر غير زايد
او باضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح التسهيل فانه اجازها في غير الانفصال قال في شرح
العمدة ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها ان يكون منصوبا بكان او ليتما او فعل تعجب او متصلا بصلة
نحو الثامر لك سائلا زيدا او متصل بفعل موصول به حرف نحو عجبني ان ضربت زيدا مودبا قوله

او صفة مشبهة اى للفعل المتصرف واسم الفاعل واسم مفعول او صفة مشبهة والحرف
المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النايب عن فعله كضربا زيد مجردا فان الظاهر انه كالمتصرف
واعلم ان ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الاصح وبقى اقوال لا نطيل بها قوله الا ان
نحو لاصبرن محتسبا ولامتكوفن فان ما فى خبر لام الابتداء او لام القسم لا يتقدم عليهما
قوله وقد يجب ذلك راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها اذا كان محصورا
نحو ما جاء راكبا الا زيد ويجب تقديمها على عاملها اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء
زيدا وكانت فاصلة وكان العامل افعل تفضيل عامل فى حالين لاسمين متحدى المعنى او
مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر وبسط هذا الكلام فيطلب من المطولات قوله
نايبة عن خبر عبارة التسهيل ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها انتهى اى سواء كانت
نائبة عن الخبر او بدلا من اللفظ وعدل الشيخ عنها لان الثانى لم يتضح له مثال الا ان الاظهر
نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى انتصابا على المصدر ونحو قا وقد تقدا الناس صاحب الحال
ضمير قايما والعامل قايما قوله او منهيا عنها اى لتوقف المراد على ذكرها فتلها ما شاركها
فى ذلك واكثر ما يقع ذلك فى النفى وشبهه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما
لاعبين وما ارسلناك الا مبشرا ونذيرا ويأتى فى غيره كقوله تع وهذا بعلى شيخا وقول
الشاعر انما الميت من يعيش كيئبا قوله كضربي زيدا قايما تقدم الكلام عليه فى باب التمييز
قوله التمييز ومن المنصوبات التمييز جعل التمييز مبتدا الخبر محذوف فى الظاهر
انه عطف على المفعول او على الحال على ما مر من الاشارة اليه فى باب الحال قوله المميز
بكسر الياء الخ فهو مجاز من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل وقوله لكن اشتهر الخ اي
فيكون اطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرفية فلا يحتاج للتاويل باسم الفاعل قوله
الفاظ مترادفة اى لغة واصطلاحا وهى فى اللغة فصل الشئ عن غيره قال تع وامتازوا
اليوم ايها المجرمون اى انفصلوا من المومنين تكاد تميز من الغيظ اى ينفصل بعضها من بعض
قوله وهو اسم اى صريح لان التمييز لا يكون جملة قوله غالبا ومن غير الغالب ان يكون
مشتقا كما يأتى قوله او النسبة الذى دل عليه كلام ابن الحاجب ان التمييز دايما انما يفسر الذوات
غايته ان الذوات اما مذكورة واما مقدرة غايته انه عبر عن الثانى انه يرفع الابهام نظرا
للظاهر وفى المنهل الصافى الدماميني النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد امر
معلوم وانما الابهام فى المتعلق الذى نسب اليه الطيب فى الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون دارا
وعلما وابوه وغير ذلك لانه لا يصلح جعله للنسبة اذا الدار ليست هى النسبة فى المعنى
فكيف

فكيف يرتفع بها الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوي عند قول ابن الحاجب والثاني
عن النسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسا وقد عرفت ان التمييز في هذه
المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو من مقدر اذ التقدير طاب شيء منه زيد
والتمييز بين ذلك الشيء قوله تخرج بالفضلة الخ واما قوله اسم فجنس شامل
للفضلة وغيرها ومع ذلك يخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح ادعى ان الجنس من شانه
الادخال وان جاز الاخراج به اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من
وجه كما هنا لا يخفى قوله كقوله وطبت النفس الخ قطعة من عجز بيت بقيته رايتك
لما ان عرفت وجوهنا صددت قائله رشيد اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد
اليشكري واراد بالوجوه اعيان القوم ومثله في مجيء التمييز بلفظ المعرفة والتاويل
بالنكرة الحديث ان امراة كانت تهراق الدما فالدما تمييز على زيادة ال واجاز
ابن مالك ان يكون مفعولا على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم
جاراه وناصاه قال في المغني وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية اي
لان الفرض انما يحصل في ذلك واما في تهريق فلا حاجة لقلب الياء لانها ساكنة فاندفع قول
الشمني ان ابن مالك يشترط ذلك بل كون الياء لاما كرمي لان اشتراط ذلك كما هو لا يسع
احد مخالفته فتدبر واما قولهم في العدد المركب احد عشر من الدراهم وفي العقود
عشرون من الدراهم ونحو ذلك فليس المجرور بمن تمييزا اصطلاحا بدليل عدم افراده
واما بطرت معيشتها فقيل ظرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل وادبار النجوم اي
مدة عيشها ومدة ادبار النجوم واما سفه نفسه فقيل تاكيد وقيل غير ذلك فيهما قاله
المص في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التسهيل اعرب نفسه من
قوله تعالى الا من سفه نفسه توكيدا لمن ومن منصوب على الاستثنا وفي اعرابه ضمير
هو فاعله واعترض بان المعنى على الرفع والتفريغ اذ المعنى ما يرغب عن ملة ابرهيم
الا من سفه نفسه ويويد ذلك وهو يغفر الذنوب الا الله الا ان التفريغ يجوز في هذا
على ضعف وفي الباب الخامس من مغني اللبيب بعد ان اعترض على الزمخشري في كلامه
على قوله تعالى لا يعلم من في السموات الاية ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب
عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثنا ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة
على النصب في ما قام احد الا زيدا الى اخر ما حرره قوله من جهة كونه منصوبا الخ ومن جهة
كونه اسما نكرة ولذا قال في المغني انهما يشتركان في خمسة وجوه وانهما يشتركان في انهما يحذفان

الياء

د

قوله من ثلاثة اوجه ذكر في المغني انها سبعة وزاد على ما هنا ان الحال قد يتوقف
معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا بخلاف التمييز قال الشمني
وللقائل ان يقول ان التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد نفسا
وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك
في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله رددت بمثل السيد
نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا
فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز
هو المحذوف واما وما ادعويت وشيبا راسي اشتعلا وقوله انفسا تطيب بنيل
المنى فضرورة وانما لم يقدر المنصوب فيها مثل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق
لان عدم التقدير يودي الى دخول اذا على الجمل الاسمية واما هنا فلا محذور
فسقط ما للدماميني في المقام ثم يعلم صحة حكم المص على ابن مالك بالسهو لانه
لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانهما
ليسا نصا في ذلك فسقط ما للشمني فتدبر وان الحال تكون موكدة لعاملها ولا يقع
التمييز كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب حيث قال وقد يوكد وان
الحال تتعدد كقوله اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف
التمييز ولذلك كان خطاء قول بعضهم في نبا ذلك رحمانا رحيما وموئلا تمييزان والصواب
ان رحمانا منصوب باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول
الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا يبطل ايضا كونه تمييزا وقال قوم
انه حال واعلم انه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد
العقيلي البجاى في هذه المسئلة رسالة ذكر ان سبب تصنيفها وقوع الكلام فيها
بين جمع من اهل الادب من اهل مصر واهل حلب وان سببه ذلك ما وقع في توقيع وهو انا
نصحم عند فلان عشرون خطا لعسلا قصبا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد
لعدم اتحاد المميز بل كل واحد تمييز لما قبله وهذا يقتضي ان التمييز يميز وهو كذلك كما
نص عليه ابن الحاجب في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث
مائة سنين فانه لما نقل في المفصل ان الزجاج قال لو انتصب سنين على التمييز
لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة قال هذا الذي ذكره يرده قراءة الاخوين اذ لا وجه
لها الا التمييز وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلاف جمعا

فانه

فانه مثله في تكرره [illegible] ابواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لمرجح
فاذا استعمل الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذي الزمه ولعل الشارح انما
اقتصر على ما ذكره من الفروق لان ما عداه اما محل نزاع او فيه خلاف وبعضه
اعتمد المصنف في غير المغني خلافه كقوله هنا ان التمييز يؤكد قوله لله دره فارسا قال
قوم انه انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان
حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلانه قولك لله دره فارسا تريد به المدح في
حال الفروسية وانما تريد به المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب لم تريد
الاطلاق بذلك واما المؤكدة فلان من شرطها ان يكون مضمون الحال معلوما من الجملة التي قبلها وانت
لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها فقال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى
التمييز ايضا حسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا
ما احسنه في حال فروسيته قوله انما لبيان الهيئة قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة
الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وح يخرج عن نحو تكلم صادقا ومات
مسلما وعاش كافرا واذا ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه جاء زيد والشمس
طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قال الدماميني هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فيجب
التاويل لا يجريان لانهما ح مبنيان للصفة انتهى وقال السيد ركن الدين اذا قلت اتيتك
وزيد قائم فان الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان الزمان الذي
هو لازم الفاعل او المفعول وقد اشتهر التعبير عن الملزوم باللازم فكانه بين ذاتيهما
انتهى وقد تكلم في المغني في تاويل الجملة الواقعة حالا في الترجمة التي بعنوان اقسام الحال قوله
بعد ما يفيد المقادير حمل المقادير في عبارة المتن على انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج
الى تقدير قوله ما يفيد لان التمييز في الامثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشيء كالجريب ولو
جعل المقادير جمع مقدار بمعنى ما يعرف به قدر الشيء لم يحتج الى حذفه وهو اظهر مع انه يلزم
على صنيعه حذف الموصول وبعض الصلة ان جعلت ما موصولة وقال في الموكد الجنبة
بعد ان فسر المقدار بما يعرف به قدر الشيء والمراد بالمقادير في هذه الامثلة هو المقدرات
الالات التي يقع بها التقدير والا لوجبت الاضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المكيال الذي
يكال به البر انتهى فتأمله فان كلامه او لا يقتضي ان المقدار اسم للالة وثانيا انه
مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لان الذي يبينه التمييز في الحقيقة هو المقدر
بالمقدار لا نفس المقدار قوله تثنية منا بالتخفيف هو لغة في المن بالتشديد قوله

نشبه المساحة الخ انما كانت هذه الامور شبيهة بما ذكر لا عينه لانها ليست معدة لذلك وانما تشبهه
ومثل في التوضيح لشبه المساحة بلوجينا مثله مدادا وقال وحمل على هذا ان لنا غيرها ابلا قوله
نحو نحي سمنا النحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن قوله وقد يتبع بعد
ما هو فرع له الخ هذا مقابل لاكثر واعلم انه يجوز في مثل هذا خاتم حديد الثلاثة الجر ووجه
النصب اما على التمييز كما ذكر او على الحال ويبنى عليها الخلاف في الاتباع عطف بيان ومن خرجه
على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا
والاتباع والاضافة وهي ارجحها لما فيها من التخفيف بحذف النون قوله المراد انما يقدر به
مع ان المصنف ذكر العدد الكناية وهو كم لانه فضلة عنه فعلم انه لم يرد التعميم كما يشير الشيء اليه
فتدبر قوله وبتمييز افراده وكذا نصبه الخ لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من احد عشر
الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ولما كان
الوسط عدلا بين الطرفين اذ اخذ من كل منهما لم يلزم التحكم في الحمل فسقط اعتراض الحديثي قوله
مبهم الجنس اي الحقيقة بان لا يدرى انه من الاحاد او غيرها وقوله والمقدار اي الكمية بان لا يدرى كانه خمسة
او غيرها قوله ولهذا فصل تمييزها الخ لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح قوله فاما تمييز كم الخبرية
فان قلت ما معنى تسمية كم هذه خبرية قلت ليس معنى الخبر الذي هو قسيم الطلبية وهو الذي يحتمل الصدق والكذب
لان معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدا الا ترى ان قول القائل كم عبيد ملكت يحتمل توجيه التصديق
والتكذيب الى القائل فيما تكثره وافتخر قوله فمجرور ابدا اي ما لم يفصل فان فصل نصب حملا على الا
ستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم وربما نصب غير مفصول وروي كم عمة لك البيت بالنصب وذكر بعضهم ان النصب
بلا فصل لغة تميم وذكر عن بعض العرب قال ابو حيان وهذه لغة قليلة انتهى وفي المختصر المسمى قالوا واذا فصل بين كم
الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول قوله حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد وهي
عشرة ومائة لانها مشابهة للعشرة في جمع المميز وللمائة في افراده قوله كقوله اذا عاش الفتى الخ هو للربيع بن ضبع
الفزاري بجوه فقد ذهب المسرة والفتاء قوله على قراءة الاضافة وهي قراءة الاخوين حمزة والكسائي قيل ووجه ذلك
تشبيه المائة بالعشرة اذ كل منهما تعشير للعشرات والعشرة تعشير للاحاد وقيل انه وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل
عطف بيان او بدل وفيه الطرح غالبا لا اراهة فلا يرد انه على البدل يصير المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت
التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين تمييزا لما اسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز قوله من التسعة
الى الثلاثة فيه تخصيص لعموم قوله فما دون وتمما المصادق بالواحد والاثنين لانهما لا يميزان فاخرجهما من عموم
الكلام وفيه لكن يعلم وجه كون الكلام المصنف يوهم انهما يميزان قوله وقد علم من كلامه ان تمييز الخ اي من حيث انه العدد
وهو من احد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الافراد كل تعلم ثم اذ غرض الشارح من هذه التوطئة
لقوله

لقوله واما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب عن سؤال حاصله انه قد علم ان تمييز احد عشر وبابه واجب الافراد
والتمييز في الاية وهو اسباطا جمع وتقرير الجواب ان اسباطا ليس تمييزا بل التمييز محذوف ولو كان تمييزا لذكر العدد لان
السبط مذكر قوله واسباطا بدل لا من اثنتي عشرة اي بدل كل من كل قال في التصريح والقول بالبدلية
مشكل على قولهم ان المبدل منه على نية الطرح غالبا اذ لو قيل وقطعناهم اسباطا لفات فائدة كمية العدد وحمل على
غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه انتهى واقول تتخرج عليه قراءة الاخوين في ثلثمائة سنين مع قرب
المحلين قوله اذا كان متصلا اي انهم يجوزون فصله بما هو كذلك نادرا في الجمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية
في الاختيار واذا لم يجز في عشرين واخواته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بجاملها والجمل
نحو كم ضربت رجلا وكم اتاك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل والاقوى وعدم اوجه جواز الفصل فيها انها
لما لزمت الصدر نظيرها من الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا
التقدم من التصرف عوضا عن ذلك التصرف الذي سلبته انتهى وتقييد جواز جر تمييز الاستفهامية تمييز المجرورة بالحرف
بمن بالانسان لم يذكره في الاوضح والجامع ولم يذكره السيوطي في جمع الجوامع وظاهر كلام الهمع انه اذا فصل
بين كم الاستفهامية وتمييزها بفعل متعد لا تجب من ذو في المطول في باب الانشاء قالوا بوجوب زيادة
من في التمييز لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبرية قوله ويجوز الحاقها كذا في التصريح لكن في المغني الالحاق
واجب قوله لانها بمنزلة عدد مركب فلذلك لا تفصل قوله كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها هذا مفهوم
تقييده السابق كلام المتن بالاتصال وهو ما فيه قوله وفي كلامه دليل على ان اسم الخلاف ذكر ان الخبرية نفسها
والاستفهامية تجر بالحرف والمضاف والمجرور لا يكون الا اسما لكن لا يخفى انه لم ينص على ان الجر تمييز الخبرية
بالاضافة اليها وغفل بعضهم اسميتهما بانهما يجران بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت
قوله والبناء على السكون انما بنيا لتضمنهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير لا يشبه
الحرف وضعا خلافا للمصنف لان شرطه كون الثاني حرف لين وقدمت ما فيه في باب المعرب والمبني قوله
ولزوم التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما وذلك في الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لانها لانشاء
التكثير موجبات لها صدر الكلام كما وجرب قوله والاحتياج الى التمييز وذلك لابهامهما لانهما موضوعان
للعدد المبهم ولذا زاد في المغني وغيره من وجوه الاشتراك الابهام وعدها خمسة قوله ويفترقان من عشرة
اوجه ذكرها ابن الانباري الخ الاول ان تمييز الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية اصله الجر الثاني ان تمييز الاستفهامية
مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان كان الافراد اكثر وابلغ الثالث ان الفصل بين الاستفهامية ومميزها
جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في الضرورة الرابع ان الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا
لبعضهم والخبرية تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخامس ان الاستفهامية لا يعطف عليها بلا والخبرية
يعطف عليها بها تقول كم رجل جاني لا رجل ولا رجلين السادس ان الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية

والاجود في جوابها ان يكون على حسبها منها من الاعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع ان الخبرية تختص بالماضي كرب
بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبدا ساملكه الثامن ان الخبرية يتوجه اليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع
ان المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام العاشر الاستفهامية اذا فصل مميزها في السعة بالظرف والمجرور كان
واجب النصب ومميز الخبرية اذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملا على الاستفهامية ويجوز جره بالاضافة وبالحرف وقد
نظم المهلبي هذه الفروق العشرة فقال ٭ الفرق في كم الاستفهام والخبر • في عشر استوضحت كالانجم الزهر • نصب المميز مع افراده ابدا
او حذفه تارة والفصل في نظر • ويقتضيك جوابا في السؤال بها • ومبدلا يقتضيك الحرف في الاثر • وليس من شانها التكثير ثم لا
عطف عليها بلا في سائر الزبر • ولا تضاف الى ما بعدها ابدا • وقد ترى بعدها الا بمستطر • ومع هذا فالاستفهام يحكم وقد
في كم الاخرى على الخبر • وقد اقتصر في المغني والتوضيح على الفرق من جهة اوجه الاول والثاني والسادس والسابع والثامن مما
اسلفناه قوله ومحول عن مضاف منقول الخ انكر هذا القسم الشلوبين وتبعه تلميذه الابدي وابن ابي الربيع وتاول
الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن ابي الربيع على
وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا
باسقاط الجار ورد بانه لو كان كذلك لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت
وايضا فليس العيون مفجرا بها هي نفس الشيء المفجر وقال المص في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه
نفس الفعل او مطاوعه او وصله او مسند الفعل الى مصدره فانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول نحو طاب زيد نفسا والثاني
نحو وفجرنا الارض عيونا والثالث نحو امتلا الاناء ماء لا مطاوع ملا الماء الاناء وقد استعملته والرابع نحو ما احسن زيدا
رجلا لان اصله يجوز ان يقال فيه حسن رجل زيد ويكره زيد بدلا والخامس نحو كفى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة
الله دليلا او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد قوله الصالح للاخبار عنه اي عن التمييز خرج به نحو ما لزيد اكثر
مال فيجب الخفض فان قلت يرد على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح ان يقال الامد احصى لانه
ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل ماض لا افعل تفضيل فليس مما نحن فيه وامدا مفعوله لما لبثوا حال من امدا وما
مصدرية لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها اعربت حالا وقيل احصى افعل تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد لان
افعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد وامدا منصوب بفعل دال عليه افعل التفضيل كقوله ٭ واضرب منا بالسيوف القوانسا
فان قلت يرد قوله تعالى او اشد خشية او اشد ذكرا قلت الاول حال بتقدير كذي خشية الله والثاني اما عطف على اباءكم
او خبر لكونوا مقدرا ام لو لا عليه بالمعنى او حال من ذكرا لانه نعت له في الاصل تقدم عليه وساغ مجيء الحال منه مع تنكيره
لتقدمه عليه او ذكرا مصدر لاذكروا واختار هذا ابو حيان وانتقده المص بانه يلزم منه الفصل بين اشد المعطوف والمعطوف عليه
بالحال وان قدر نعتا لمصدر محذوف باب شعر شاعر فيصح جعلهما تمييزين لكونهما فاعلين في المعنى مجازا قلت
انما ذهب هنا لتعذر اضافة افعل مرتين قوله نحو امتلا الاناء ماء كون هذا غير محول مبني على انه لا يشترط في التمييز
المحول ان يكون فاعلا للفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفي الاسناد للاول زمنا او تقديرا فالمثال من المحول

عن

عن الفاعل والاصل ملا الماء الاناء وقد مر بيان المص في الحواشي ما يؤيده قوله سد دره فارسا ونحوه مما يعتقد
التعجب نحو يا له رجلا ويا لها امراة وكون ما ذكر من تمييزا لنسبة ظاهر اذ عرف المفهم من الضمير برجوعه الى سابق
معين نحو لقيته ربه لله دره فارسا وجاني زيد فيا له رجلا ونحو ذلك او كان كاف الخطاب لشخص معين او اسم ظاهر
نحو سد درك رجلا ولله در زيد رجلا فان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان
الضمير ح يحتمل ان يكون المراد منه رجلا او امراة او صبيا او عبدا واعلم ان اللام في يا له رجلا ويا لها قصة لام
الاستغاثة نحو يا لله قوله فالحال المؤكدة الخ قد تكون الحال محتملة للتاكيد والتاسيس نحو هنيئا لك نحو ما تقدم
وقولهم اما علما او فعالم لانا لما مل اذ قدر هناك الخبر وما بعد الفاء اي فانا في المذكور عالم وذو الحال ضمير
الخبر فهي مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر ومهما يذكر انسان في حال علم فهي مبينة ويتعين هذا بعد اما في نحو اما
علما فهو ذو علم او فانه عالم او فلا علم له قوله نحو قوله وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي
مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى قوله واما المضمون جملة مضمون الجملة
هو الماخوذ من مادة الكلام وهيئته التركيبية لهما على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص الحمد باسمه
تع من الحمد لله وصاد المعنى من هواي مع الركب اليمانين مصعد انتهى وهذا اولى من قول الجامي في باب المفعول المطلق انه
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول لانه يحتاج الى ان يراد الفاعل ولو معنى ليشمل المبتدا ثم انه يرد عليه انه
لا حاجة الى قوله او المفعول لان المضمون نحو في ضرب زيد عمرا ضرب زيد عمرا ودون شد الوثاق شدكم الوثاق
فتامل قوله ومثله ولى مدبرا الخ لان الادبار نوع من التولي والتبسم نوع من الضحك قوله مركبة من
اسمين الخ فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تع قائما بالقسط انه حال مؤكدة
من فاعل شهد ونحو قوله تع قرانا عربيا فان المنزل لا يحتمل الا كونه قرانا عربيا وذهب ابن الحاجب الى انه لا يجوز
كون الحال مؤكدة وجعل قرانا بدلا من الضمير وكذا لو كانت مركبة من غير مع فعلين او غير جامدين نحو الله شاهد
قائما بالقسط لان العامل ح مذكور فكيف يكون حذفه واجبا واشترط ابن مالك ان يكون الجمود محضا احترازا
من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق لان الحال لا تكون ح مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل
ولذلك جعل زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق والعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق
قوله عطوفا حال من ضمير لمضمون زيد ابوك مضمون هذه الجملة المعطوفة وهي ثبوت الابوة ولا
تفيدها فان الاب لا يكون الا عطوفا ولو في الجملة قوله تقديره احقه اي بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر
بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبتته او تحققنا بنون المتكلم ومن
فيها على يقين او اثبتنا لك عطوفا او محل تقدير ما ذكر انه كان المبتدا غير انا فان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني
واشار المص في الجامع الى انه يقدر بعد غير انا مبنيا للفاعل وبعده مبنيا للمفعول فان قلت مقتضى هذا
هذا التقدير ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لا شك ان الابوة

يلزمها عادة وغالبا العطف كما اسلفنا فكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد ابوك فالمستفاد من عطوفا
مستفاد مما قبله فلذلك كان موكدا قوله ومثله قول انا ابن دارة الخ هو صدر بيت لسالم ابن دارة اليربوعي
يهجو فزارة عجزه وهل بدارة يا للناس من عار والشاهد في معروفا فانه حال موكدة لمضمون الجملة الاسمية اعني انا
ابن دارة وبها نايب عن الفاعل ويروى لها ونسبي فاعل معروفا وهل استفهام على وجه الانكار ومن زايدة والمقدر
هل بها من عار ويا للناس معترض بين المبتدا وخبره ويا لمجرد التنبيه او للنداء والمنادى محذوف اي يا قوم
قال العيني ويرد على الاول وانا شهر انه كما لا ينادى الا الاسما لا ينبه الا هي وعلى الثاني ان المنادى لا
يحذف بعد حرف النداء الا اذا وليه امر كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا او دعاء كقوله الا يا اسلمي نص عليه
ابن مالك في التوضيح واللام في قوله يا للناس مفتوحة للتعجب قوله ووافقهم في المغني حيث قال ولا يقع التمييز
كذلك ان موكدا قاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور واما
بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما ما اجازه المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود
واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود
اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر
وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية
نطقا او ايماء ففتاة حال موكدة اقول التاويل في مثل من خير اديان البرية دينا بعيد فلذا لم المعترض
يتعرض له في المغني واقتصرها على الاستدلال به قوله والتغلبيون الخ او قول جرير يهجو الاخطل
والتغلبيون جمع تغلبي بالمثناة المعجمة وكسر اللام نسبة الى بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم
منهم الاخطل والزلا بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز خفيفة الالية ومنطيق
بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيها المذكر والمونث وهو البليغ والمراد به هنا المراة تتازر بحشية
يعظم بها عجزها والتغلبيون مبتدا وجملة بيس الفحل فحلهم فحلا خبره وفحلهم من هذه الجملة مخصوص
بالذم مبتدا خبره جملة بيس الفحل على احد الاعاريب والشاهد في فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز
وبين الفحل وهو الفاعل الظاهر للتاكيد قوله مفسرا اذا كان مفردا اختلف في صحة اعماله مع
انه جامد فقيل لشبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين
زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام
وهو التنوين والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المراد ان يكون تاما بان يكون منونا او مع
نون التثنية او الجمع او ما يشبههما او مضافا قال الرضي قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشيء وذلك
في مثنى الضمير واسم الاشارة فاحفظ وقيل لشبهه بافعل في ذلك في خامس مرتبة فان الفعل
اصل في اسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة

لام

لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي وهو اصل لافعل من لانها تر فع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة الكحل وهو اصل المقادير لانه يتحمل المميز وهي تتحمل قوله مطلقا اى متصرفا كان او جامدا قوله ودوافعهم في التسهيل الخ تمسك بما اسلفناه مع رده فيما افترق فيه الحال والتمييز قوله ولك في تمييز المفرد جره الخ اي اذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر ونون تشبيه قوله الا اذا كان المفرد عددا اى فان نصبه واجب ويمتنع جره لانه لو يضاف الى غير المميز نحو عشري رجل فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه يقتضي امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والمائة والالف واجب الجر بالاضافة قوله او مضافا لامتناع اضافة الشئ مرتين قوله وجره بمن الخ اى وذلك جره بمن واختلف فيها فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لانه من المهم الذي لا تطوق عليه الجملة وقال الشلوبين انها زائدة وعندي انها لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها ذهبا قال الخطيبة طافت امامة بالركبان اونة يا حسنها من قوام ما ومنتقبا
وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب النحويين انها عند الاخفش انها لا تزاد في الايجاب قوله الا اذا كان المفرد عددا اى فلا يجوز جره بمن لعدم صحة حمل ما بعدها ها
على ما قبلها لكون العدد لا يكون الا متعددا والتمييز مفرد من الجنس ومنعها كما يأتي ان يحمل ما بعدها على ما قبلها قوله فلا يجر بالاضافة لان المضاف لا يكون الا اسما قوله ويجر بمن اذا كان غير محول الخ انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان وضع المبينة ان يفسرها او بعضها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو من اساور من ذهب والحمل ممتنع في المحولات لان التمييز معنى بالنسبة لا للفظ المذكور وجاز في غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى المستثنى قوله ومنها المستثنى جعل المستثنى مبتدأ لخبر محذوف وفيه ما مر قوله وهو كما قال الرضي المذكور الخ الاكثر فان ابن الحاجب لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به من المنقطع والاخر غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واخواتها كذا في شرح الكافية للجاربردي فقوله المذكور جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر في الكلام ولم يقل المخرج لئلا يخرج المنقطع اخراجا من حكم مفهوم الكلام وان لم يكن من مدلول اللفظ فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجئ ما يتعلق بهم ايضا فقولهم الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر بن مالك ولذلك اخذ والده في التسهيل المخرج جنسا وجعله في

في المتصل تحقيقا وفي المنقطع تقديرا فقال هو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك
بالا او ما في معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا يرد على ابن الحاجب في دعواه
انه لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد قلت لا لان هذا في قوة حدين لا حد واحد
اذ او في قوله او تقديرا للتقسيم نعم يرد ان صحة تعريف المطلق لا يفتقر الى ذلك لذكر
جميع انواعه في التعريف واعلم ان المراد باخراج المستثنى اذ ذكره بعد الا مبين انه لم يرد
دخوله فيما تقدم فيبقى ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه مراد للمتكلم ثم اخرج فلا يلزم
التناقض كذا قرره الشاطبي وامرده عليه انه يلزم ان لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا
وبالعكس لان بيان انه لم يرد دخوله لا يقتضي ان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز ان
يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضي المذكور دون المخرج فتدبر
وقوله بعد الا او احد اخواتها فصل مخرج لما عدا المستثنى وقوله مخالفا له في الحكم وليس
من الحد ولذا اسقطه ابن الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذي احترز
به عما كان المستثنى منه نكرة في ايجاب ولم يخصص نحو قام القوم الا رجلا فلو كان المستثنى منه نكرة
في نفي نحو ما جائني احد الا رجلا او الا زيدا او خصصت نحو قام رجال كانوا في المسجد واعلم
كون المستثنى من النفي اثباتا وبالعكس مبني على ان الالفاظ موضوعة بازاء المعنى الخارجية مثلا
مدلول جائني القوم الا زيدا وقوع النسبة الخارجية بين القوم الخارجي وقد اخرج زيد عن هذا الحكم
الذي هو الثبوت الخارجي فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد وعدمه في
الخارج اما ان قلنا انها موضوعة بازاء المعاني الذهنية فلا فان مدلوله هو الصورة الذهنية
وهي ايقاع النسبة الذهنية بين القوم الذهني والمجيء الذهني وقد اخرج زيد عن هذا الحكم
الذهني فلا دلالة في اللفظ على ان للمستثنى حكما مخالفا لحكم الصدر فانه يجوز ان يرتفع الايقاع
راسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب
دلالة اللفظ على الثبوت وفي مثل ليس علي الا سبعة لا يثبت شيئا بدلالة اللفظ لغة
بل بالعرف وطريق الاشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من المشرك بحسب عرف
الشرع قوله اي المستثنى وقوله من حيث هو اي سواء كان بالا او غيرها وسواء كان
المستثنى بالا متصلا او منقطعا تاما او مفرغا فالحيثية حيثية اطلاق قوله على سبيل
الاستطراد وهو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس في محله لان الكلام
في المنصوبات لكن ذكر لاستيفاء اقسام المستثنى قوله وافاده بحذف عطف على
معلول قوله واما الاستثناء اي الذي هو مصدر المستثنى وفيه اشارة الى ان تغيير غيره بالا

مستثنا

مصدراً

بالاستثنا لان الذي من المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من عبّر بالاستثنا بانه مستثنى بمعنى اسم المفعول لكن قال السعد ينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالا يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيدا المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا وزيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعاني قوله حقيقة او حكما تعميم للاخراج وتفسير حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لكان المحذوفة جوازا وان لم يتقدمها اذ ولو حقيقة كان الاخراج كما في المتصل او حكما كما في المنقطع او يحتمل انهما منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجي الحال من الخبر والاقرب انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجها حقيقة او حكما فهو مما ناب فيه الصفة قوله من متعدد متعلق بالاخراج ولا فرق في المتعدد بين ان يكون مذكورا كما في الاستثناء التام او متروكا كما في المفرغ والظاهر ان هذا حكم من احكام الاستثناء وليس من الحد فكان ينبغي ان يقول وشرطه ان يكون من متعدد والا لم يتصور الاخراج قوله وهو حقيقة في المتصل الخ قال في التلويح قد اشتهر بينهم ان الاستثنا حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثنا واما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع ثم انكر على صدر الشريعة ان لفظ الاستثنا مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثنا وهو ظاهر كلام الحفيد قوله وادوات الاستثنا ثمانية اي على الاصح فلا يرد عليه ولا سيما لكن يرد عليه كما قال المص في الحواشي من حروف الاستثنا لما في قراءة بعضهم ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون وقرأ ابن مسعود وان منا الا له مقام وقال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين وليس منها بله خلافا للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا لا سيما خلافا للكوفيين وبعض البصريين لان ما بعدها داخل فيما قبلها ووجه ابن هشام قولهم بانه لما كان ما بعدها مخالفا لما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه لم يكن له فيسمى استثنا وقريب منها يشبهه قول النابغة الذبياني فتى كملت خيراته غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا لا يكون جوادا خيرا لكن زاد في هذا الخبر على غيره بما هو خير قوله وهو ليس اي عند الجمهور وذهب الفارسي وابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا كما مر اول الكتاب وبعضهم الى انها في باب الاستثنا تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا قوله ولا يكون اعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجيب بانهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا قوله وهو خلا عند الجميع قوله وعدا عند غير س فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية قوله وحاشا اي عند الجرمي والمازني وجماعة وذهب س واكثر البصريين الى حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين الى انها فعل دائما قوله واذا كان الاولى البداءة بما هو متعين بحسبه الخ اي لانه المناسب للمقام لان

لمفعول

الكلام في المنصوبات قوله او شبهه هو النهي والاستفهام الانكاري قوله وجب نصبه لانه مشبه بالمفعول

والمراد وجوب نصبه في لغة الاكثر فلا ينافي انه يجوز اتباع الموجب في لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها

قراءة فشربوا منه الا قليل والكلام فيما اذا كان للاستثناء كما هو صريح قوله والمستثنى بالا فلا يرد ان غير

النصب جائز في نحو قام القوم الا زيدا اذا جعلت الا صفة على الاول ومن كلامهم لو كان رجل الا زيد لغلبنا

وفي القرآن لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قوله بها على الاصح هو مذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه

والمبرد ووجهه ما قاله المحقق ان الا معوضة لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي

للاعراب وان الا نائبة عن استثنى كما ان حروف النداء نائبة عن انادي ومقابل الاصح سبعة اقوال ذكرها

في التصريح قوله نحو فشربوا منه الا قليلا فان قلت يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم الا قليل

بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا مني بدليل فمن شرب منه فليس مني فهو من

الاستثناء المفرغ واما انه على لغة كما مر عن ابي حيان وقيل الا وما بعدها صفة وقيل ان المضمر يوصف في هذا

الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض اذ كان لازما لان عطف البيان

كالنعت فلا يتبع المضمر وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اي لم يشربوا كذا في القاعدة الاولى من الباب الثامن من مغني اللبيب

وعلى الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه جملة واذا كان الاكثر مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل

لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل قوله

ترجح البدل للمشاكلة في الاعراب قوله بدل بعض هو كذا في الابدي تجوز فيه مخالفة الثاني للاول فاندفع ما رد ثعلب بانه

كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي قوله والنسق عند الكوفي لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة

وهي عندهم لا العاطفة في انما بعدها مخالف لما قبلها واعترض مذهبهم ثعلب بانها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في

نحو ما قام الا زيد لان ذلك ليس شأن حروف العطف واجابه في المغني بانها لم تباشره في التقدير اذ الاصل ما قام

احد الا زيد قوله بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه يرد عليه ان قول القائل جاء بنوك الا بنو زيد منقطع مع انه

من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا وترجيح الاتباع في المتصل مشروط

بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء والا تعين النصب قصدا للتطابق بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الا زيدا

او يكون غير متراخ عن المستثنى منه كما في التسهيل فاذا كان متراخيا عنه ترجح النصب لان الاتباع انما كان

مختارا للتشاكل وهو بالتشاغل بطول الفاصل يضعف وذلك نحو ما لعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا

احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله تعالى الا من خطف الخطفة بدل من الواو

في لا يسمعون اي لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذي خطف ولم يذكر النصب فليحرر قوله خلافا للمازني كما سيأتي

ان شاء الله تعالى ما يتعلق به قوله واذا تعذر البدل على اللفظ اي اعاتعذر لان لا الجنسية في المثال الثاني

لا تعمل في معرفة ولا في موجب وما ذكر من الابدال على المحل في ذلك المثال مشكل فانه اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول

لا

لا تقدير لزوال بدخول الناسخ واعتبارا لمحل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدا عند س لا يتوجه عليه تقدير
دخول لا على احد وح يفوت النفي والاثبات وبيان عدم توجه لا لدخول على احد انا حرا على هذا التقدير
بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لا مع اسمها لان
البدل على نية تكرار العامل والمختار انه احد بدل من الضمير المستتر في الخبر العائد لاسم لا ومن والبدالية يدريتين
في المثال الاول والثالث لا يعلم انه في موجب لاحد زيد فيهما لوجبان بدخول الا عليهما فزيد في المثال الاول
مرفوع على البدلية من احد لانه في موضع رفع بالفاعلية وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل
شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لليس قوله على البدلية اي بدل الغلط كما صرح به الرضي فقال اهل الحجاز يوجبون
نصب المنقطع مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب انتهى وفيه انه مثل ما رايت القوم الا ابناءهم
لو جعل البنات بدلا كان بدل اشتمال الا انه يمنع كونه اشتمالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب منتظرا للبدل
والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيئا قوله في المنقطع يقدر البصريون الا في المنقطع بلكن وغيرهم بسوى
ويرجح الاول امور احدها انه تاويل حرف بحرف الثاني انه تفسير بالامر موضع له الا موضع لها الثالث انه تفسير
ناصب بناصب وذلك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بيانا للمعنى وان المنقطع بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب
الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى قوله بان كان المستثنى
من غير جنس المستثنى منه تقدم ما يرد عليه في تعريفنا المتصل وبقي انه قال الشيخ في شرح الحدود وقد عرف المنقطع على لا
يكون بعض المستثنى منه ما نفسه سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر ام من جنسه كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى
جماعة ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع والجنس يحتمل الانقطاع والاتصال فتعريف بعضهم
المنقطع بكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب قوله ان صح حذف المبدل الخ بان يصح تسلط
العامل على البدل فخرج نحو ما زاد هذا المال الا النقص فيجب نصبه اذ لا يقال زاد النقص ومثله قوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وذلك بجعل عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير
مرفوع يعود على الله تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير لا عاصم
اليوم البتة من الله لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ولا يصح هنا تسلط العامل مل
على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من امر الله الا من رحم ولو ورد المحذوف منه اعني الخبر لم
يجز ذلك لانه لا يقال لا الحم اليوم الا من رحم الله لانه لا معنى له وقد رايت بخط المصنف في الحواشي
ما نصه قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما
ترى وايضا ما نصه قيل في لا عاصم الاية لم يصح الابدال لعموم صحة الاحلال لمحل الاول فقلت لم لا يصح
فقيل لان لا لا تعمل في المعارف فقلت مشكل من وجهين احدهما انهم استدلوا له الا لا يحير اليوم مما دفنت به
صوله منا الا امرا دون معلنا وقالوا ان الاتباع هنا ممتنع وهذا نكرة وقيل العلة ان اسم لا لا يعرف

فقلت والفاعل لا يحذف فقيل لا يجوز ان يصح فيه التفريغ نحو ما قام الا زيد ولا كذلك هنا قلت لو
لا في الدار الا رجل لم يجز لانك فصلت بين لا وما ركبت معه وقدمت الخبر على الاسم فقلت لو كان
المعتبر ذلك لم يجز الابدال في لا اله الا الله وايضا فالابدال هنا باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ
لان لا لا تعمل في الموجب فقيل انما يشترط لصحة الابدال كون الثاني صالحا للحلول محل الاول في الاستثنا
المنقطع لا في المتصل البحث كله انا فايده سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعد انتهى وقيل في الاية ان الاستثنا
متصل وان المراد بمن رحم الباري وكان قيل لا عاصم بمعنى معصوم وفاعل قد يجي بمعنى مفعول نحو ماء
دافق اي مدفوق وقد من مراد بها المعصوم والتقدير لا معصوم اليوم من امر الله الا من رحمه الله
فانه معصوم او ان الكلام مضافا محذوفا والتقدير يعصمك اليوم معتصم قط ونحوه سوى معتصم
واحد وهو مكان من رحمه الشرع ونجاه يعني في السفينة وعلى هذا اقتصر الزمخشري قوله استدلالا
بقوله اي استدل بنو تميم على جواز الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث وبلدة بها انيس لا
فابدل اليعافير والعيس من الانيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة
الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيس كالبيض جمع بيض وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء
من الشقرة قوله بالنصب في قراءة السبعة وما لهم به من اتباع علم بل الذي لهم من اتباع ظن فان
قيل الاستثناء من العلم المنفي ونفي العلم شامل للظن فالاستثنا متصل اجيب بان الاستثنا انما
يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم قال البيضاوي ويجوز ان يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد
والذي تسكن اليه النفس جزما كان او غيره فيتصل الاستثنا انتهى وتميم يقرؤون بالرفع على
انه بدل من العلم باعتبار الموضع كما في شرح اللمع والتصريح ولينظر المسوغ لقراءتهم بذلك
فان القراءة بالرواية لا بالرأي وكلام التصريح يوهم خلافه قوله ومالي الا آل احمد الا صل
ومالي شيعة الا آل احمد ومالي مشعب الا مشعب الحق والمشعب الطريق والشيعة الاعوان قال ابن عصفور
وهذا البيت مشكل لان العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير
الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما كلفته لهم في لمية موحشا طلل
اذا قالوا ان الحال من النكرة قال المص في الحواشي جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل
الارجح انه فاعل لاعتماد الظرف فحينئذ امكن ان يقع كل شيء في موضعه قوله ومثله في
وجوب النصب عند المازني كما نقله ابن الخباز في النهاية والصواب ما نقله عنه في التوضيح
انه في هذه الحالة يختار النصب فقد نسب ابو حيان صاحب النهاية للغلط وانما اوجب
المازني او رجح النصب والحالة هذه لانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم
على الموصوف لان البدل منه يلغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب غالبا كذا في التصريح

فليتأمل

فليتأمل قوله والراجح ما تقدم هو الأبدال قوله بكون المستثنى بيان لتعلق الجار والمجرور
والمراد يكون اعرابه قوله او النصب نصبا اما على المفعول به كما مثل او المفعول لاجله نحو ما
ضربته الا تاديبا اى لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل او المفعول
فيه نحو ان لبثتم الا يوما ولا يجوز التفريغ فى المفعول المطلق المبهم نحو ان نظن الا ظنا
مبين بتقدير الصفة نحو لا ياتيكم الا بغتة ويجوز كون هذا حالا او مفعولا موكدا حذف
هو وعامله اى لا تبغتكم الا بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريغ فى
الحال نحو ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين ونحو الا متحرفا لقتال ولا فى المفعول معه لا يقال
ما سرت الا والنيل واما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها الا فى البدل ولجوازه الزمخشرى وابو
البقاء والرمى فى الصفات وكلام النحويين كما فى المغنى يخالف ذلك قوله او الجر جر عبارة التفريح
وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به قوله مقدر
شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا للمستثنى فى جنسه وفى صفته وفى الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك
فيقدر فى مقام الا زيد ما قام انسان وفى ما لبست الا قميصا ما لبست لباسا وفى ما جاء الا ضاحكا
ما جاء على حال من الاحوال قوله لجواز ما قام الا هند اى بتجريد الفعل من علامة التانيث مع
كون الفاعل فى الظاهر حقيقى التانيث لجواز ما قام الا هند اى بتجريد الفعل من علامة التانيث
مع كون الفاعل فى الظاهر قوله تقدم نفى نحو ما امرنا من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة قوله
او شبهه وهو النهى نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق والاستفهام الانكارى نحو
فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتاتى التفريغ فى الايجاب لانه يؤدى الى الاستبعاد
لا تقول رايت الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة نظرا
للظاهر فاندفع ان ذلك غير لازم لجواز كونه على المبالغة او تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم
ذلك وجوز ابن الحاجب التفريغ فى الموجب اذا استقام المعنى نحو قرات القرآن الا يوم كذا فاما
قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فمحمول يابى على لا يريد لانهما بمعنى قوله فلو قال ايضا لكان احسن
ان يقال الضمير فى فقدر يرجع لما ذكر السابق للايجاب والتمام قوله ويستثنى بغير اى تفهم
معنى الا لا بحسب الاصل بل اصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بالصفات نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به والاصل هو الاول
والثانى مجاز فان الوجه الذى يتبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات
كما ان الا قد تخرج عن الاستثناء وتنفق بمعنى غير فيوصف بها جمع منكر وتفارق غير الا فى ثلاث مسائل
احداها ان الا يقع بعدها الجمل الاسمية او الفعلية ان سبقت بنفى وكان الفعل اما مضارعا نحو ما زيد

الا بفعل الخير واما ما غير مسبوق بمثله نحو ما يا بيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون او مفرد نا
نقد نحو ما زيد الا قد ضرب واما الا اذا التي التي السيطان في فليس من المقام لانه فيها اذا ولي
الا لفظ الفعل فلا حاجة لما تكلفه ابو حيان من ان اذا خرجت عن الشرطية مع انه لا معنى له على
غير لانها مختصة بالاضافة الى المفرد الثانية ان غير ايوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء نحو في
الامهم فلذا يجوز عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع الا جيد الثالثة ان الا اذا
كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه بخلاف غير نحو ان يقال قام
قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة مراعات المحل مع غير بخلاف الا فلذا جاز ما قام
القوم غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو بالرفع فان قلت قال في التسهيل
واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها بغير والا جائز قلت قال الشراح هذا مذهب
بعض والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى بالا الخامسة اذا فرغت العامل لما بعد الا في نحو
قولك ما جئتك الا ابتغاء معروفك على ان يكون مفعولا له صح نصبه وفي غير لا بد من جره باللام
ولا تحذف لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا قوله وسوى لا بمعنى
عدل كالتي في قوله مكانا سوى فان هذه لا تقع استثناء ولا بمعنى قصد قال ابو عبيدة البكري
وانشد على ذلك النحويون ✤ فلاصرفن سوى حذيفة مدحتي • لفتى العشي وفارس الاحزاب
قال ابو عبيدة وانا اشهد ان الشاعر انما قال فلاصرفن الى حذيفة مدحتي وسوى موضوع وهذه
الشهادة فيها نظر فان الفراء وغيره انشدوا البيت سوى وانشد الفراء ✤ لو تمنت حبيبتي ما عدتني
او تمنيت ما عدوت سواها اي قصدها والاقصد المعنى قوله حرفي بل اعراب الاسم الذي
بعد الا فانه المصنف في حواشي الالفية فان قلت يفترق غير والا في احكام احدها ان نحو ما اتى
احد غير زيد الا رجح اذا اتبعت ان يكون على الوصف لا البدل وفي الا بالعكس والثاني ان نصب
تالي الا بها لا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث ان مستثنى غير نحو في تابعه مراعاة اللفظ
والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثنى بها لا بالموصوف بها وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه
والتشويه بين كلمة الا وكلمة غير لا يبين المستثنى بها فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى
غير وليس مستثنى الا كذلك قوله والبدل في نحو ما جاءني احد غير او سوى زيد ترجح البدل
على النصب لا ينافي ان الذي ترجح في غير الصفة لا البدل كما صرح به المصنف في حواشي الالفية قوله
حسبما يقتضيه العوامل اي اذا لم يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد تفتح في الرفع والجر كاضافتها
الى مبني اي كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قال الدماميني وكان
بعض الناس سال فقال كيف ان غير في هذا البيت اضيف لمبنى مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب

وهو

وهو النطق فلم تنقسم في الحقيقة الا الى معرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به واما الحرف المصدري
وصلته فعلى الازاهم يقولون الاسم في موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هنا المضاف اليه وهو مجموع
اذ ظرفيت حاصة اذا قيل بانه معرب لم تخل ان يكون اعرابه لفظيا او تقديريا وكلاهما باطل اما
الاول فظاهر واما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في اخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا وهذا كله انما
جاء من اعتقاد ان المضاف اليه الجملة وبما مر من الاول انه انما يرد بناء على ان الجملة توصف بالبناء والذي صرح
به الرضي ان البناء كالاعراب من عوارض الكلمة: الثاني في الرضي ما نصه قال الفراء يجوز ان يبنى غير في
الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى المعرب الا وضعه البصريون لانه في ذلك غير
لازم ولا اعتياد به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت انتهى وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغني في الباب الرابع في الترجمة التي
نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف في الحواشي في اثناء كلام ذكره ووجهنا
ذكرا انهم جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كانه المضاف اليه ونظير هذا تعليل بعضهم
الظنه الزمخشري البناء في يوم لا تملك نفس بان لا حرف والحروف مبنية مع علمنا بان احدا لا يتخيل
الاضافة للحرف انتهى قوله في قوله فسواك بايعها الخ عجز بيت صدره * واذا تباع كريمة او تشترى
الواو للاستفتاح واذا شرطية وجوابه فسواك بايعها وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء وخرج
عن النصب على الظرفية واراد بكريمة اي حسنة واو بمعنى الواو وقال العيني وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم ار لغيره
وانما هذه الواو زايدة كما اثبت ذلك الكوفيون قال في المغني والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه
حفاظا وينوي من سفاهته كسري انتهى وبعضهم يجعل الواو في ذلك للاستيناف وفيه ان واو الاستيناف
الواقع بعدها مضارع مرفوع على انه خبر لمبتدا محذوف فتقدم ذلك المضارع مضارع منصوب
نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء او مجزوم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما يشعر به كلامهم
فتدبر وجعل او في قوله او تشترى بمعنى الواو ولا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد اذا وجد احد
هذين الامرين من شخصين فسواك بايع وانت المشتري قوله اتترك ليلى الخ الاستفهام للانكار
وبيني وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس موخر وفيه الشاهد والتقدير ليس سوى ليلة كاين
بيني وبينها وجملة ليس ومعموليها حال ولا يحتاج لقد كما يأتي قريبا محكمة لان تكونه فاعل اتترك
المستتر او مفعوله وهو ليلى والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بيني او بينها واذ في قوله الى اذا اذا
الظرفية حذفت الجملة التي اضيفت اليها وعوض عنها التنوين والتقدير اذ اتركتها في هذه الحالة وليست اذن
الناصبة كما يتوهم قوله الا طرفا اي ظرف مكان بمعنى وسط غير منصرف قوله واختاره في الاوضح
والجامع لكن ما استدل به ابن مالك لا ينهض حجة لا كثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم

وهو الجر وبعضه قابل للتاويل قوله وفتحها ممدودة لا بمعنى وسط كالتي في قوله تعالى فالقوه في سواء الجحيم ولا بمعنى تام كقولك هذا درهم سواء ولا بمعنى مستو كالتي في قوله تعالى فهم فيه سواء اي مستوون تعالوا الى كلمة سواء اي مستوية بيننا قوله ولا تنصب ما خلا فالبعض واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بصريح مرده في المغني بانها نافية لا مصدرية وحاشا فعل متصرف بمعنى استثنى لا الاستثنائية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وبان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي بدليل ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر وحاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انه خرج منه وعزله عنه قوله جامدة لوقوعها موقع الا والفعل اذا وقع موقع الحرف فيصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قوله متعدية اليه قال المص في شرح اللمحة فان قلت هذه اذا صح في عدا كونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المعمول به قلت عنوها في الاستثناء معنى جاوز وحتى ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فان قلت قاموا خلا او عدا او حاشا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا وقع عليه وامره انه غير مطرد لتخلفه في ما اذا لم يكن في الكلام فعل ولا شبهه نحو القوم اخوتك ما عدا زيدا وقول المص في الحواشي وقد يقال فاعله ضمير الاخوة وكذا القوم بنوك ما عدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكي يورد هو لا المحدوث ما عدا هذا فان ليس من المحدثين انتهى لا يرتفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل واجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع الايراد حيث قال اذا لم يوجد الفعل بتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فالمعنى في المثال خلا هو اي هو انتساب الاخوة الى زيدا وخلا الانتساب بالاخوة زيدا وهذا كله جار في القول بان الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف مضاف فلو التقدير خلا هو اي قيامهم قيام زيد لكن اورد عليه انه تقدير محذوف لم يلفظ به قط قوله او على البعض المفهوم من الكلام اورد عليه ان المفهوم من قولك قام القوم زيدا مثلا ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة البعض اياه خلو الكل اياه ولا مجاوزة الكل واجيب بان المراد بالبعض من عدا المستثنى وفيه اطلاق البعض على الاكثر قليل والاظهر الجواب بان البعض الذي هو الفاعل مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض منه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه اذ البعض في سياق النفي يعم كل بعض قوله هل هي حال اي على التاويل باسم الفاعل وحتى قاموا عدا زيدا قاموا مجاوزين زيدا قوله او مستانفة لا يخفى ليس المراد بكونها مستانفة عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الا زيدا وهي لا موضع لها من الاعراب مع تعلقها بما قبلها

فاعطيه

فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت
بما فانهم قالوا انها منصوبة اما على الحالية او الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير
فى قاموا ما عدا زيدا وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغى ان يجرى هنا وان يعتمد عليه
فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر **قوله** واختاره فى المغنى انها غير متعلقة
بشئ بمجاورتها ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة
احرف الجر والصواب عندى الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء لا توصل معناها اليها بل تزيل
معناها عنها فاشبهت وعدم التعدية الحروف الزائدة لانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة انتهى والجواب
عن الثانى ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح
فى ذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال انها
لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج **قوله** فى نحو القوم حاشاك اى مما
اتصل فيه حاشا ضمير المخاطب وهذا الكلام مذكور فى المغنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة
من الباب الخامس **قوله** كون الضمير منصوبا اى بناء على ان حاشا فعل **قوله** فاذا قلت حاشاى
اى بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله لتعين الجر اى لتعين حاشا الحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون
الوقاية قبل ياء المتكلم **قوله** او حاشانى تعين النصب لتعين حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية
لانها لا تكون الا مع الفعل ليست هذه منها **قوله** والصحيح انها اسم الخ مقابلة ما ذهب اليه المبرد
وابن جنى والكوفيون من انها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين
الدليلين انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ولو كانت لوقع بعدها اسم منصوب والقول
بانه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى لا يتاتى فى كل موضع يقال لك لا تشعر
كذا فتقول حاشا لله **قوله** واللام ح مقوية للعامل لام التقوية هى الزائدة لتقوية عامل ضعيف
اما بتاخره او بكونه فرعا فى العمل ومنه ما هنا **قوله** ويؤيد هذا اى القول بالاسمية وانما
ترك التنوين فى قراءة الجمهور لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نونها اعربها
على لغة هذا الشبه كما ان بنى تميم اعربوا باب حذام لذلك **قوله** فمثل قولهم رعيا لك لا
يخفى ان اللام فى رعيا لك للتبيين لا للتقوية فهذا مخالف لما قبله قال فى المغنى ان قسم لام التبيين
الى ثلاثة اقسام مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة
بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر
المصدر وبالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط
لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولا هى مختومة صفة

لمصدر فتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي لا مبينة
لمدعوله وعليه ان لم يكن معلومًا من سياق او موكدة للبيان اذ كان معلومًا وليس للتنزيه عن
كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التنظير ارادني لزيدا انتهى واعلم انه ليس في المغني
ان اللام في حاشا لله التقوية ولا التنظير بر عيالك وعبارته في بحث حاشا والصحيح انها اسم مرادف
للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله من كذا **قوله** ولا يكون هي ح
جامدة بنز لزليس لتضمنها معنى الحرف **قوله** التي لا يليها الحرف اي فتعين فعليتهما **قوله** فدخولها
على هذا مشكل اخذ ذلك من الشرح وقد اجيب بان محل امتناع وصلها بالجامد اصالة وهذان
متصرفان في الاصل **قوله** وجوز بعضهم الجر بهما الخ هو الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني
**قوله** ورده في المغني فقال فيه فان قالوا بالزيادة قياسًا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار
والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعًا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه **قوله**
على الحال اي على التاويل باسم الفاعل **قوله** او على الظرفية اي الزمانية وهذا القول ينبغي ان
يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر **قوله** فيه قولان بقي قول ثالث
ذكره في المغني والشرح فقال او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف
**قوله** وهو محل الجملة فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا
مع قد ظاهرا او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثا وانظر ما الداعي
لذلك وهلا قيل بتقدير قد **قوله** ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ ظاهره انه لا فرق بين كون خلا
وعدا فعلين او حرفين والذي في الارتشاف والاسم الذي يستثنى به يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع
واما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء المنقطع لو قلت ما في الدار احد خلا حمارا لم يجز
**قوله** واهمل كلاهما ذ جواز الوجهين الخ اي النصب والخفض لانه لما ذكرهما يدون ما قال نواصب
او خوافض ولما ذكرهما معهما اقتصر على قوله نواصب **قوله** وانما بشا لا تقترن بما لانه انما ذكرها
مع غير المقترن بما لا مع ما يقترن بها **قوله** وهو كذلك اي في الحكمين واما تجويز بعضهم اقتران حاشا
بما والاستدلال عليه له فوذ مردود فلا تغفل **باب في ذكر المخفوضات** ويرجع اليهما المخفوض
من التوابع جواب عما يرد على الحصر في الثلاثة وذلك لانه بقي رابع وهو المخفوض بالتبعية وحاصله
انه لا يرد لان الصحيح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع لا التبعية والعامل في المتبوع
اما الحرف او المضاف ولان عليه ان يقول والمخفوض بالتوهم كقول الشاعر بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان اتيا لانه ولرد ايضا على الحصر والجواب انه يرجع الى المخفوض بالحرف
المتوهم **قوله** ومخفوض بالمجاورة كقولهم هذا جحر ضب خرب بالمجاورة لضب وحقه الرفع لانه

صفة

صفة لجحر وقول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله • كبير اناس في بجاد مزمل • وذلك لان
مزملا صفة كبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض وهو بجاد كما صرح به المصنف
في بعض تعاليقه لكن في الرضي اخر باب النعت ما نصه والجر مزمل للمجاورة لا ناس لا بجاد
لان الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل في بجاد انتهى قوله لان الجار والمجرور
الخ فقد يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة بجاد المتقدم لفظا واما قراءة وارجلكم
بالخفض مع انه معطوف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة
فليس من هذا الباب لان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا
كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم • ان ليس وصل اذا اغلت عرى الذنب •
بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع انه توكيد لذوي ولا يكون في النسق لان العاطف
يمنع من التجاور بل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب
الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه
على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ولهذا جاء بالغاية وهو قوله تع الى الكعبين
اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة قوله
واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها فيه ان الخفض بالمجاورة في النعت قليل
لا شاذ كما في المغني ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها في جمع الجوامع
ولم يمثلها في الشرح وقد رايت رسالة للشيخ ابي حيان رح في العطف ذكر اولها ان
قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد سأله عنها ما نصه وقال بعض معاصرينا
اكثرهم يعتقدون مخصوصا بالمجرور قال وقد جاء في المرفوع وانشد للسالك
النزه اليقظان كالبها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل قال رفع الفضل
اتباعا لما قبله لقربه قلت وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيعل بل رفعه على انه نعت للهلوك
على الموضع لان معناه كما تمشي الهلوك الفضل وعليها الخيعل انتهى قوله وقدم
الاول لانه الاصل لان الحرف يقدر بالمضاف لا العكس ودليل التقدير اقحامهم
اللام ولان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان المضاف كثيرا ما يحمل في
احكامه على الحادي الا ترى ان ابا الفتح ذكر في باب تدريج اللغة انه اجاز غلام
من تضرب اضرب حملا على بمن تمرر امرر وذلك ان الاصل ان الاستفهام لا يعمل
فيه ما قبله ولما كانوا لم يجدوا لحرف الجر سبيلا ان يعلقوه استجازوا فيه ذلك فلما
ساغ لهم اعماله فيه تدرجوا منه الى ان اضافوا اليه الاسم قوله وهو سبعة اي بالنظر

للمذكور في هذا الباب فلا ينافي ان خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى كذلك قال المص في
حواشي الالفية عند قولها بالظاهر اخصص الخ مفهومه ان ما عدا هذه السبعة احرف
تجر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه او خلاه او عداه
احتمل المفعولية والجر وكذا انت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك اما في المتكلم
فانك تقول قاموا عداي وخلاي وحشاي ان قدرته فعلا وبغير نون ان قدرت الحرفية
واذا قلت لعله يفعل او لعلى افعل او لعلك تفعل احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل
فهو على الجر والا فهو على النصب هذا اذا كان عقيل يوجبون الجر بها والا فهو على الاحتمال
واذا قلت زيدا اخذت الثوب منه بمعنى منه جاز ايضا عند الهزلي انتهى قوله وح
لبيان الجنس هذا المعنى اثبته جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول
موضعها اذا بقيت معرفة كالاية التي مثل بها اي الذي هو الاوثان فان بقيت نكرة فهي
ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب اي وهي ذهب قوله وللتبعيض
هذا المعنى اثبته الفارسي والجمهور وصحح ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق
بين البيانية والتبعيضية ان ما قبل الاولى اكثر مما بعدها لان الرجس مثلا اكثر من الاوثان وما
وما قبل الثانية اقل لان من يقول مثلا اقل من مطلق الناس ومن يقول لمتقدم تقدم تقديرا واعلم
ان البعضية المعتبرة في من التبعيضية هي البعضية في الاجزاء لا البعضية في الافراد على خلاف التنكير
الذي يكون للتبعيض على راي السيد فان المعتبر فيها التبعيضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء وبه
تفارق من التبعيضية من البيانية على ما صرح به الرضي حيث قال وتعرف من البيانية ان يكون قبلها
او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور عن تفسيراله ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا
للرجس انه الاوثان وللعشرون انها الدراهم وللضمير في قولك عز من قايل انه القايل بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم
الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت العشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من
عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها واذ قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيانية لصحة اطلاق
الجمع على العشرين انتهى ومن السهو في حواشي المطول على ما راه الرد على السعد في قوله وكتقليل المدة
في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة
وانه اسرى به في بعض الليل حيث قال الدلالة على البعضية مذكورة في الكشاف واعترض عليه بان
البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا
ان الاسراء كان في بعض من اجزاء الليلة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم الاسراء في ليال او لافادة تعظيمه

واعترضه ابن كمال باشا بان ما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فانه قال في دلائل الاعجاز ان
التنكير في حياة في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة للدلالة على ان تلك الحياة قليلة واعلم ايضا
ان البعضية التي تدل عليها من هي البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التي هي اعم من ان تكون
في ضمن الكل او بدونه والدليل عليه كما قال السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة على ذلك حيث
احتاجوا الى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر الذنوب جميعا الى ان قالوا لا يبعد ان يغفر الذنوب
لقوم وجميعها لقوم او خطابا لبعض لقوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق اية سورة
ابراهيم فتخصيص النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب بعض الى ان
التبعيض لا ينافي الكلية واما بحث السيد فيه بان الرضي صرح بعدم المنافاة حيث قال ولو كان ايضا
خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه
لان كلام الرضي غير مرضي لما عرفت وترشد لان مدلول من البعضية المجردة قول صاحب الكشاف
في قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون وادخل من البعضية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير
المنهي عنه ولم ينكر عليه احد ايضا وزيادة من التبعيضية في قوله تعالى وامنوا به يغفر لكم من ذنوبكم
فانه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما في ضمن الكلية لضاعت تلك الزيادة وفاتت
الدلالة على ان المغفور بالايمان بعض الذنوب لا كلها قال البيضاوي وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص
حق الله تعالى فان المظالم لا تغفر بالايمان والتحقيق انه مع تصريحه بهذا قال في تفسير سورة نوح بعض ذنوبكم
هو ما سبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به في الاخرة حيث اخذ جب الاسلام عاما لنوعي الذنوب
فائدة قيل جيء بمن في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القران تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوي
في تفسير سورة ابراهيم ولعل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب
عن المعاصي ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يتم لو لم يجيء الخطاب للكفرة
على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
فائدة اخرى تضمنه كلام الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كانت من للتبعيض
فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول له من اجله ولكم مفعول به لرزقا الا انه ح مصدر قال الطيبي واذا قدرت
من مفعولا كانت اسما كمن في قوله من عن يميني مرة وامامي انتهى وكذا قال بعضهم الذي يقتضيه جزالة
نظم التنزيل في مثل ومن الناس من يقول كون من التبعيضية اسما مبتدأ ومن يقول خبرا اذ لم يستفد على عكس
الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل لكن قال السيد من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لا على ان من بمعنى
بعض كما قيل بل على تقديره شيئا من الثمرات وما يقال ان معناه فاخرج بعض الثمرات فهو حاصل
المعنى وقال السعد ومن الناس من يقول بعد كلام قرره فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ الخ

ولابتداء الغاية هذا المعنى هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان ساير معانيها راجعة
اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية
وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية قاله في التلويح واعترض عليه بان
نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فكيف يكون جزءا منه بل انما يطلق على آخر
جزء لمجاورته اياه وبينا النهاية فاكذا الغاية وكذا ان نقول غاية ما في الباب ان تكون الغاية في المسافة
مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز قاله الدقي وتعرض من الابتدائية بان تحسن في مقابلتها الى او ما
يفيد غاية نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه فالباء افادة معنى النهاية
قوله مكانا باتفاق من البصريين والكوفيين قوله او زمانا عند الكوفيين والاخفش وابن درستويه
ومنع ذلك اكثر البصريين واولوا ما يدل عليه قوله او غيرهما ولذا الشاطبي معترضا عن ابن مالك حيث لم
يذكره هنا يمكن ان يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل وما سواه راجع اليه بالمجاز فكانه جعل
الاشخاص اماكن بالتاويل لملازمة الاماكن لها اذ لا ينفك شخص من ذلك فلان الا ولهما مكانان بينهما مسافة
ويصل الكتاب من احد المكانين الى الاخر انتهى قوله من المسجد الحرام مثال للابتداء مكانا وقوله من اول يوم
مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تاسيس اول يوم ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان
وقوله انه من سليمان مثال للابتداء من غيرهما قوله وللبدل الخ انكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم
بالحياة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء قوله والتعليل اي
عند جماعة قوله مما خطاياهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص
قوله وللتاكيد هذه هي الزائدة وهي الدالة على التنصيص على العموم اذا دخلت على نكرة محضة بالنفي
او شبهه ما جاءني من احد والمراد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين
طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا
زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى قوله بعد نفي الخ لا بد ايضا ان يكون مجرورها نكرة وان يكون
اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد او مبتدا كما مثل والمراد بشبه
النفي النهي بلا والاستفهام بهل واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد
كان من مطر واول هذا على التبعيض والتبيين اي قد كان شيء هو بعض المطر فحذف فنسي او اقيمت
المعنى مقامه والاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك كما في الحواشي وقد
تزاد في معمول فعل منفي تبعيته لمعموله على سبيل الايجاب في اللفظ اذا كان المعنى على ان النسبة على سبيل
النفي نحو ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خير فان العرب قد تدخل
النفي على شيء ومرادها نفي غيره اذ امكن استلزامه له بوجه ومن هنا ما علمت احدا يقول ذلك الا زيدا

لان

لان معناه ما يقول احد ذلك في علمي ولهذا تاولوا وما اخال الدنيا منك تنويل على معنى اخال
ان لا تنويلنا وقد اشار الى هذا ابو العباس ثعلب في اماليه قوله نحو هل من خالق غير الله قال
في الشرح خالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف فتقديره لكم وليس يرزقكم الخبر
لان هل لا تدخل على مبتداء مخبر عنه بفعل على الاصح انتهى وقوله على المحل مبني على ان المجرور بحرف
زايد اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات بدليل فاعل المصدر المخفوض باضافته
وهو ذلك فقد صرحوا بان اعرابه محلي وقد اسلفنا في باب المبتدا ان القياس ان يكون جميع
ذلك من الاعراب التقديري لقولهم ان الاعراب المحلي ان تكون الكلمة في محل لو كان فيه اسم معرب
لكان اعرابه كذا وهذا لا يصح في الكلمة المعربة وقولهم المانع في الاعراب المحلي قايم بجملة
الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير واي الفرق بين المتبع والمحكي والمدغم فان اعرابها
تقديري وبين المجرور بحرف زايد او باضافة المصدر ونحوه الا ان يقال لما كانت حركة الجر قد
باضافة المصدر والحرف الزايد وشبهه اعرابية استبعدوا ان يعربوه تقديرا لئلا يصير
الاسم معربا باعرابين في محل واحد وان كان احدهما لفظيا والاخر تقديريا ولا نظير له بخلاف
غيره مما جعلوا اعرابه محليا فان حركته اما بنائية او لا اعرابية ولا بنائية قوله والمستقلة
عند الاخفش والكوفيين وعبر في المغني عن هذا والذي بعده بقوله مرادفة على مرادفة في
وكذا ما اشبهه مما استعملت فيه من بمعنى هو المعنى الاصلي لحرف غيرها وكذا ما اشبهه
مما استعملت فيه من بمعنى صنع في بعض الحروف كمن وفي نحوهما كالبا جعل نفس تلك
المعاني معاني ذلك الحرف وجمع ابن مالك في الالفية بين الطريقين ولعل التعبير بمرادفة دفعه
الحرف الاخر اظهر لسلامته من ايهام ان الحرف مشترك بين تلك المعاني وانه حقيقة
فيها وليس كذلك بل هو مجاز اما في الفعل او الحرف على ما استعمل فيه قوله نحو نصرناه
من القوم اي عليهم وخرجها المانعون على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم كذا في المغني وهو
مبني على ان التضمين اشراب معنى لفظ اخر وهو ما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن من
وهو احد اقوال خمسة في التضمين والمختار منها عند المحققين ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
مع حذف حال ماخوذ من اللفظ بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا اي نادما على
كذا وقد يعكس كما يؤمنون بالغيب اي يعترفون به مؤمنين وبهذا يندفع ان اللفظ المذكور
ان كان في معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام
يطلب من رسالتنا المعمولة فيه فانها جمعت عزيز الفوايد وفرايد القلايد قوله
وللظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاولى كالاية التي مثل بها اي ماذا خلقوا

من الامر من والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من اية والثانية نحو اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة واوصل في المغني معاني من الى خمسة عشر واعلم انه قال في المغني
في حرف الباء مذهب البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان حروف الجزم
واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ كما قيل
في ولاصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع
بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن
في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن وقد احسن في معنى لطف واما على شذوذ انابة
كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محل الباب عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا
ومذهبهم اقل تعسفا انتهى وقال في الباب السابع الثالث عشر اي من الامور التي اشتهرت بين
المعربين والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون
به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وح يتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه
ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت
في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت
فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز
في الفعل اسهل منه في الحرف انتهى وفيه امور الاول ان كلامه في حرف الباء يقتضي ان الذي يقول بالتضمين
انما هو البصريون وان الكوفيين لا يثبتونه ولم ينبه احد عليه ممن تكلم على التضمين على خلاف فيه بين
البصريين والكوفيين الثاني ان كلامه يقتضي ان البصريين يجيزون فيما اوهم انابة حرف عن حرف
مما سمع تخريجه على الاوجه الثلاثة وكان ينبغي ان لا يصار الى الثالث الا حيث تعذر الاول
وكذا لا يصار الى التضمين الا حيث تعذر التاويل الذي يقبله اللفظ لانه صرح في المغني
في الجملة الثالثة مما له محل من الباب الثاني بان التضمين لا ينقاس وبه صرح ابن جني لكن في التصريح اخر
باب المفعول معه ان الاكثرين على انه قياسي وظاهر كلام الجماعة حيث تكلموا على معاني الحروف ان انابة
حرف عن حرف لا تثبت الا ان تعذر التضمين فانهم كثيرا ما يردوا شاهد الانابة باحتمال التضمين قياسي
وعلى ان التجوز في الفعل اسهل كما اشار اليه في المغني في الباب السابع وبه يندفع ما يرد من انه ما المرجح
للتضمين على تلك الانابة مع ان كلا لا ينقاس فليحرر الثالث يرد على ما قاله في الباب السابع انه يجوز كون
المعربين تبعوا الكوفيين وبعض المتاخرين فان مذهبهم اقل تعسفا كما اعترف به في حرف الباء الرابع
صرح قوله ولا يجعلون ذلك شاذا ان القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح ما ادعاه في تصحيحها
من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز ان يقال الخ يرد عليه انه ان مذهبهم ان الانابة لا تتوقف على سماع جاز ما
ذكر

ذكر ولا مانع منه وان كان مذهبهم انها تنوب سماعا وان تلك الانابة المسموعة ليست بشاذة فيحمل
عليها ما سمع من غير احتياج الى تاويل اخر كما يدل عليه كلامه في حرف الباء فلا يلزم جواز ان يقال
ذلك لعدم سماعه فتامل قوله لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف لانه قيل لا مجاز في الحرف وقد علية
والمذهب الفخر الرازي واتباعه استنادا الى ان مفهومه غير مستقل بنفسه فان ضم الى ما ينبغي ضمه كان حقيقة
والا فهو مجاز في التركيب لا في المفرد وكلامنا في المفرد ورد هذا بان الحرف له مدلول في الجملة بحسب
الوضع سواء استقل بنفسه او قام بغيره فان استعمل فيما وضع له كان حقيقة وان استعمل في غيره
لعلاقة كان مجازا وهذا المختار عند اهل المعاني **قوله** وهي لانتهاء الغاية مطلقا اي زمانية او مكانية
او غيرهما او لم يمثل له نحو الى هرقل عظيم الروم **قوله** فلا تتركني بالوعيد اي الوعيد المتهدد والمطلي المدهون وفي الصحاح
القار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار قال في المغني وتاول بعضهم البيت على تعلق بمحذوف اي مطليا بالقار
مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام اي لانه حذف الحال اعني مضافا وادخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه
ادخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطليا مع رفع القار بمطلي وكان حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذي
وهذا على رواية رفع القار واما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا تلبيس فيه وقال ابن عصفور هو تضمين
مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجي الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة وفي قوله لو صح الخ بحث يعلم مما اسلفناه **قوله**
وغير ذلك واوصلها في المغني الى ثمانية معان **قوله** وهي للمجاوزة لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى **قوله**
وللبعدية بالباء الموحدة **قوله** لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان تكون عن على بابها والتقدير طبقا
متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون عن طبق اعظم في الشدة مما قاله قاله الدماميني **قوله** فانما يبخل عن نفسه اي
عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وفيه ما مر وعلى طريق المحققين فتقدير التضمين انما
يبخل مبعدا بالبخل الخير عن نفسه **قوله** وغير ذلك واوصلها في المغني لعشرة معان **قوله** وعلى الفلك تحملون في
البر والبحر قال شيخ الاسلام قاضي القضاة ابو الحسن علي السبكي رحمه الله توقفت في هذا الكلام ونظري في شيئين احدهما مدلول وحده
والثاني ما كتبته في مسئلة كل اما الاول فقال النحاة في وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع
موضع الحال كانه قال ايجادا اي ايجادا ووضع موضع موحد في الفعل المتعدي نحو ضربت زيدا وحده وهو حال من الفاعل
اي ضربته في حال ايجادي له بالضرب ومذهب المبرد انه حال من المفعول اي ضربته في حال انه مفرد بالضرب وذهب ابو بكر
بن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا امررته وحدي كما قال والذئب اخشاه ان مررت به وحدي
وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع الحال فمنهم من قال مصدر على حذف حروف الزيادة اي ايجاده ومنهم من قال مصدر
لم يوضع له فعل وذهب يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف والمختار ما قاله ابن طلحة وقول سيبويه في
حال ايجادي له بالضرب محمول عليه لانه انما توحده بالضرب اذا لم يكن غيره مفردا بالضرب وقد يشارك المضار بغيره في ضربه
ذلك المضروب الا ترى انك تقول ضربت زيدا وحده وضربت وحدك زيدا وعمرا فعلم ان معناه افراده بما تضاف اليه اما المتكلم واما

الى حاطب كو حده كذا ما الغايب في معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا في قولك زيد وحده فمعناه زيد استقر وحده
فمعنى الحصر والانفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقدير نحوي والمعنى لا يختلف وانما النظر في انه وحده المضاف
الى الضمير اى ضمير كان هل هو المحصور او الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده واردت لا مضروب لك سواه هل
حصرته في ضربك او حصرت ضربك فيه قد تبين ان المراد الثاني فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المفرد بفعل مضروب
لك غيره وقد يكون له ضارب اخر فهذا معنى الانفراد الذي قدمناه والتقييد انما هو للفعل في المفعول ومما يبين هذا ان الحال
تقييد للفعل لا للمفعول وهو في قوة خبر ثان فاذا قلت رايت زيدا راكبا فكانك اخبرت برؤيته وبركوبه في حال الرؤية
فلا في قولك رايت زيدا الراكب لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب صفة له فوحده اذا اعربته حالا ظهر فيه هذا وان
اعربته ظرفا وهو بعيد فكذلك لان العامل في الظرف هو الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول اصلا ولا تقييد بخلاف الصفة
وبهذا يتبين لك معنى وحده فاذا قلت اكلت من الانعام وحدها فقد افردتها بالاكل وحصرته فيها فليس لك ماكول غير الانعام
فكانك قلت اكلت بعض الانعام ولم اكل شيا غير ذلك فهي في قوة قضيتين نفي واثبات ولهذا لم يصح ان تقع في صغرى
الشكل الاول من الشكل الاول لاشتراط ان تكون موجبة هذا قلت اكلت من الانعام وحدها فلو دخل حرف النفي فقلت ما
اكلت من الانعام وحدها احتمل ان يكون لكل من القضيتين فلا تكون اكلت شيا من الانعام بل ما اكلت شيا من الانعام
بل اكلت من غيرها ويكون التقييد لنفي الاكل لا للاكل المنفي واحتمل ان يكون النفي للقضية النافية فقط فيكون قد نفيت عدم الاكل
من غيرها فتكون قد اكلت من غيرها ويحتمل ان تكون اكلت منها وان لا تكون فصارت هذه القضية بدخول حرف النفي
يحتمل ثلاثة معان ان لا تكون اكلت شيا لا منها ولا من غيرها او انك اكلت منها ومن غيرها او انك اكلت من غيرها ولم
تاكل منها وانما احتمل هذه المعاني الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب من الاثنين بثلاث طرق هذا
اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلنا فلو اخرته فقلت الانعام وحدها لم اكل منها هل تقول انه كذلك كما لو قدم النفي او
تقول يختلف المعنى كما في تقديم النفي على كل وتاخيره عنها والذي اذ وقع من قولك الانعام وحدها لم اكل منها
انك لم تاكل من الانعام شي وانك قد تكون اكلت من غيرها ولا يحتمل انك اكلت منها ومن غيرها لان التقييد لنفي الاكل
فنفي الاكل مقيد بالانعام وليس المراد نفي الاكل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه القضية هو النفي فهو
في حكم المعدولة واما ما سبق ففي حكم السالبة البسيطة اذا عرفت هذا فمعنى قولنا على الانعام وحدها
لا تحلون معناه تقييد نفي الحل بالانعام لا نفي الحل المقيد بالانعام كما فهم الزمخشري عندك ولا بد ان يتقرر
الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان المحكوم به واحدا انتفى وان
كان مركبا انتفى المركب والمركب ينتفي بانتفاء احد افراده واذا تاخر النفي فلا يخلو اما ان يصح تسليطه
على ما قبله واعماله فيه او لا فان صح واقتضت العربية اعماله فيه فكما لو تقدم كما قال الشاعر
كله لم اصنع بنصب كله وان لم يعمل فيه كان النفي هو المحكوم به فيتعين ما قلناه وسواء اشتغل
بضميره بحيث لو لم يشتغل فيه او لا وقولك على الانعام وحدها لا تحلون من هذا لان تحلون

والحالة

والحال هذه لا يصح اعمال على الانعام واذا تقرر ذلك فلا يصح ان تقول على الانعام وحدها وتحملون
لكن عليها وعلى الفلك فلذلك لم يتجرع لي ما قاله الزمخشري اول ما رايته ونفر طبعي منه ثم عرضته على الميزان فظهر
لي ما قلته لك واما ما كتبته في مسئلة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر لي ما حاول ولست بانه والله اعلم انتهى
ما حرره الامام السبكي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوايده واختصرت منه شيا قليلا
في حكاية الاقوال في وحده **قوله** ان العلو يعني ان السين في الاستعلا ليست للطلب ثم ان العلو اما على المجرور وهو
الغالب كما مثل او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى **قوله** على ملك سليمان اي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلوا
تتضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة فلو تقول علينا **قوله** اذا رضيت الخ صدر بيت للقحيف العامري عجزه لعمر الله اعجبني رضاها
وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مونثا ويحتمل ان يكون
رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط قال في الشرح بعد نقل
ما ذكر وا قال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي انتهى والظاهر ان هذا راجع لطريق التضمين
غايته انه ضمن رضي معنى قبل والفعل الذي يدعي تضمين الفعل المذكور له لا يليق بتعيينه بل الشرط صحة
تسليطه على الحرف المذكور فتدبر **قوله** ولتكبروا الله على ما هداكم في الكشاف وانما عدى فعل التكبير بحرف
الاستعلا لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المص في حواشي التسهيل بان
هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروى الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فياتي بالحمد
بعد تعدية التكبير بعلى قال الدماميني وفيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال المص
وايضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الاولى قال الدماميني قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل
**قوله** ولغير ذلك اوصل في المغني معانيها الى تسعة **قوله** الظرفية اي مكانية او زمانية **قوله**
ولاصلبنكم في جذوع النخل في هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء
كالقبر للمقبور **قوله** ولغير ذلك اوصل معانيها في المغني الى عشرة **قوله** وللاستحقاق فسرها في المغني
بانها الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والملك لله والامر لله ومنه للكافرين النار اي عذابها فيه
على ان اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضافا الى النار اقيمت هي مقامه في اعرابه وانما قدر ذلك
لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها اي فلم
تجعل اللام فيه للاختصاص كما في الجنة للمؤمنين لان النار ليست مختصة بالكافرين بل تكون ايضا
لمن شاء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون الا للمؤمنين وتبعه الشمني في ذلك **قوله** واني لتعروني الخ
صدر بيت لابي صخر الهذلي عجزه كما انتفض العصفور بلله القطر وقد مر الكلام عليه في باب المفعول له
**قوله** لله در ك ما اكثر درك بالدال المهملة **قوله** وللاستعلا حقيقة كما مثل ومجازا
نحو الراسات فلها اي عليها **قوله** وللقسم وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة **قوله**

وللعاقبة وتسمى لام الصيرورة والمآل **قوله** لدوا للموت وابنوا للخراب تمامه فكلكم يصير الى ذهاب فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومنع بعضهم الصيرورة في اللام وردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه واهل البيان يجعلون ذلك من قبيل الاستعارة في الحروف وتقريره يطلب من موضعه **قوله** ولغير ذلك اوصل معانيها في المغني الى اثنين وعشرين **قوله** من تبعيض اثبته الاصمعي والفارسي وابن مالك **قوله** عينا يشرب بها عباد الله قيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضته بالدراهم اي من الدراهم انتهى وقدمنا ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كله غير ما قال الشافعية نقلا عن اللغة من ان الفعل المتعدي اذا عدي بالباء كان المقصد التبعيض لان هذا يختص بالمتعدي انتهى وفيه انه تخصيص متعد **قوله** واستعانة هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل او مجازا نحو بسم الله لان الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الاكمل الا بها على احد القولين فيها **قوله** وظرفية زمانية كما مثل او مكانية نحو وما كنت بجانب الغربي **قوله** او مصاحبة ومنه بالبسملة على القول الاظهر عند الزمخشري **قوله** وسببية قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها في الكافية الكبرى وعكس في التسهيل قال ابو حيان واصحابنا فرقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة **قوله** وتعويض وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كما مثل او معنى نحو كما فاتحسام بضمه قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلي الباءين جمعا بين الادلة **قوله** وتوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة والمفعول والمبتدا والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس وموجب فيتوقف على السماع والحال المنفي عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من المغني **قوله** نحو كفى بالله شهيدا هذا من الزيادة الغالبة قال في المغني والغالبة في فاعل كفى **قوله** كفى بجسمي نحولا صدر بيت للمتنبي عجزه لولا مخاطبتي اياك لم ترني قال في المغني في اوائل الباب السابع وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ولهذا

اعيد

اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما انتهى وبه يعلم انه لا تغليب في الخطاب في تجهلون خلافا
لما في التلخيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ خلافا لما في عروس الافراح ولما في المغني في القا عدة
الرابعة من الباب الثامن لانه مبنى على ان ضمير تجهلون للقوم لا لانتم وبه يعلم ايضا رد قول الدماميني في
الشرح الممزوج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء واتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان الطريقة
الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انتى ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى
المخبر عنه والى الخبر تقول انا رجل قمت وانا رجل قام **قوله** وبدل قال الشهاب القاسمي كانهما
تفارقا بالتعويض بان المراد بتلك ما وقع فيه مقابلة شي بشي بان يدفع شي من احد الجانبين ويدفع من
الجانب الاخر شي في مقابلته والمراد بهذه ان يختار احد الشيئين على الاخر بحيث لا يسد الاخر عند
مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطي الظاهر ان باء العوض داخلة
في باء البدل انتهى وفي قوله بان يدفع الخ نظر لانه لا يظهر في العوض المعنوي الا بتكلف **قوله** وتعدية
قال حفيد الموضح في حواشيه فان قلت ليست البا للتعدية في بقية المواضع قلت بلى ولكنها تمحضت
للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع فانها افادتها مع شي اخر فلذلك افرد معنى التعدية
وجعل قسما على حدة انتهى وهذا يقتضي ان المراد بالتعدية المعدودة مطلق ايصال الفعل الذي لا يستقل
بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه ان التعدية بهذا المعنى ليست من المعاني التي وضعت لها الحروف وانما ذلك
امر لفظي يشترك فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لان توصل الافعال الى الاسما وكان يلزمهم
ان يعدوا التعدية معنى لكل حرف جار اذا لم يظهر له معنى غيرها ولم يفعلوا ذلك عد ابن مالك
التعدية من معاني اللام واعترضه الشاطبي بانه لم يذكر احد من النحويين هذا المعنى في اللام فيما اعلم وتبع
المص ابن مالك في التوضيح فاد شارحه والاولى اسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على ان
التعدية المعدودة من معاني البا تعدية خاصة وهو الحق لان المراد بها التعدية للهمزة في تصيير الفاعل
مفعولا فان الجاى عندنا الكافية فالتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير بادخال
الباء على فاعله فان معنى ذهبت بزيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالبا واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها فيها سوا لا اختصاص لها بحرف دون حرف **قوله** نحو ذهب الله بنورهم فيه اشارة
الى رد قول المبرد والسهيلي ان بين التعدية بالباء والهمزة فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد
كنت مصاحبا له في الذهاب كما في المغني ونوزع في ذلك بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب
على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجي في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر وقال في ولما لو شاء الله لذهب
بسمعهم يحتمل ان الفاعل ضمير البرق ولكون المراد بالتعدية المذكورة في معاني البا ما ذكر اعترض

على من مثل لهما بمررت بالوادي اذ لا يصح ان يقال صيرت الوادي مارا قوله ومجاورة قيل يختص بالسؤال كما مثل وقيل لا يختص بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام قوله والالصاق قال في المغني قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه اذ ينبغي للمتن تقديمه على غيره والمراد به كما مر في المغني قوله حقيقة وهو معنى نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان مساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف بوجه ما قوله نحو مررت بزيد عن الاخفش الباء فيه بمعنى على بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين ورده في المغني بما حاصله ان كلا من الالصاق والاستعلاء لما لم يكن حقيقيا فيه واستعمال حرف الالصاق مع المرور اكثر من استعمال حرف الاستعلاء كان الاولى جعل الباء للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه يندفع ما للدماميني واعلم انه ذكر في المغني للباء اربعة عشر معنى فكان على الشارح ان يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وانه لم يذكر في المغني من معانيها التعليل وقد ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبا نحو فبظلم ثم قال واحترزت بغالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من اجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من اجله وهو ميت قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسببية عندهم شيء واحد قال السيوطي هذا هو الحق انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشباه والنظائر لصاحب جمع الجوامع مولانا تاج الدين السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحوا وشرعا قال اللغويون السبب ما يتوصل به الى غيره ومن ثم سمي الحبل سببا وذكروا ان العلة المرض وذكروا كلمات يدور معناها على ان العلة امر يكون عنه امر اخر وذكر النحاة ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال اكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا صريح بانهما غيران وذكروا ايضا ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل ان الباء الداخلة على الاسم الذي لوجوده اثر في وجود متعلقها ان صح نسبة العامل الى مصحوبها مجازا فباء استعانة نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على اسم الالات والا فان كان المتعلق انما وجد لاجل وجود مجرورها فباء العلة نحو فبظلم الا ترى ان وجود التحريم ليس الا لوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وان لم يكن المتعلق كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم الا ترى ان اخراج الثمرات مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا التقسيم علمت ان باء الاستعانة لا تصح في افعال الله المنسوبة اليه سبحانه وقال اهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عنده لا به والعلة ما يحصل به وانشد ابن السمعاني على ذلك الم تر ان الشيء للشيء علة ۞ يكون به كالنار تقدح بالزند ۞ والمعلول يتاثر عن علته بلا واسطة

بينهما

بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب انما يفضي الى الحكم بواسطة او بوسايط ولذلك يتراخى
الحكم عنه حتى توجد الشرايط وتنتفي الموانع واما العلة فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت
اوجبت معلولها بالاتفاق وحكاه امام الحرمين والابيارى وغيرهما ووجهوه بدلايل وهو وان كان في
العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب بنفسها ومعنى ايجاب العقل تلازم العلة والمعلول
واستحالة ثبوت احدهما دون الاخر كما قاله الامام في الشامل وقد اشار الى الفرق بين العلة والسبب
الفقها فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق والا فيما يوثر فيه فهو الشرط وان اثر فيه وحصله
كالقد والجز فهو العلة وان لم يوثر في الزهوق ولكن اثر في حصوله فهو السبب انتهى ملخصا واستفناه
لنفاسته قوله ثم الثاني اي ثم اشار الى النوع الثاني وهو ما يجر الظاهر فقط قوله او مختص
بالظاهر اي مقصور عليه لا يتجاوزه الى المضمر فالباء داخلة على المقصور عليه قال السيد في حواشي
الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه ان الاصل ان تدخل الباء على المقصور عليه
فيقال اختص الجود بزيد اي صار مقصورا عليه لا يتجاوزه الى غيره وهذا غير جيد لان الاكثر في الاستعمال فيه
مجازا مشهورا نزل في حواشي المطول حتى صار كانه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ
المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه اخرى فيقال في تخصيصك بالعبادة مثلا تميزك
بها مخصصينها بك انتهى وقد عرفت منه ان دخولها على المقصور عليه نظرا لمفهوم الاختصاص الاصلي وان دخولها
على المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية عند قولها والاسم قد خصص بالجر
وان السيد موافق للسعد في ان دخولها على المقصور اكثر خلافا لما افاده الاتقاسي في حواشي المختصر ان السيد والسعد اتفقا
على جوازه الامرين واختلفا في الغالب فالسعد قال الغالب دخولها على المقصور والسيد قال المقصور عليه قوله
رب انما خصت بالظاهر لاختصاصها بالنكرة وستعرف وجهه واعلم انه بحرف فيرانه في الاعراب غير متعلقة بشيء دون
المعنى لدلالتها على التكثير والتقليل ولا يختص من بين حروف الجر بذلك خلافا لما في المغني لمشاركة لولا ولعل في
منجرها لها في هذا الحكم كما نص على ذلك في بحث لعل والباب الثالث وقول الشمني المراد اختصاصها بذلك عن
الحروف المشهورة دون الشاذة كلعل والغير المشهورة كلولا يوهم ان الشاذة كلها لا تتعلق وفيه ان متى في لغة
هذيل وكي من الحروف الشاذة وظاهر كلامهم انهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه فان متى بمعنى من وكي بمعنى
اللام واذا علمت انه حرف زايد على الاعراب فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء
وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز ان يكون مبتدا والجملة بعده خبر والرابط محذوف
اي لقيته لان في ذلك تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب بتقدير الناصب
بعد المجرور لا قبل الجار لان لها الصدر ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو رب امراة صالحة لقيت ورب رجلا
صالحا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا بنبه عليه في المغني لكنه قال في الكلام على اقسام العطف

ولذا اى للعطف على المحل شروط ثلاثة عند المحققين احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وهذا الشرط
مفقود هنا فلعلها مستثناة فليحرر قوله وهى موضوعة للتكثير والتقليل اى لانشائهما قوله
لكن استعمالها الخ وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة
قوله ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فى الكشاف ما يقتضى ان هذه الاية من الثانى فانه
قال فان قلت متى يكون ودادهم قلت عند الموت او يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا
راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب فى قولك ستندم
على فعلك وربما ندم الانسان على فعله ولا يشكون فى تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم ارادوا ان لو
كان الندم مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون من الغم المظنون
كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك المعنى فى الاية لو كانوا يودون الاسلام مرة فالحرى
ان يسارعون اليه فكيف وهم يودونه فى كل ساعة وقيل تدهشهم اهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان
كانت منهم افاقة فى بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادهم
وانما جىء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله لا يفعلن وقيل لو كنا مسلمين لكان حسنا قوله
ولها صدر الكلام لانها وضعت لانشاء وكل ما هو كذلك موضعه المقدم ولان التقليل جار مجرى النفى والمراد
تقديرها فى كلام هى فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره الا ترى ان ما حرف نفى له صدر الكلام
وانه يصح انه زيد اما قام فاندفع ايراد انها وقعت خبرا لان المشددة فى قوله اماوى انى رب واحد امه
ملكت فلا قتل لدى ولا اسر • وان المخففة فى قوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا • امين وخوان يخال امينا
على انه قد يدعى ان ذلك ضرورة قوله ولا يجرها الافراد خاص من الظاهر فهو النكرة على الصحيح بان
رب علم القلة وانما يحتاج للعلامة فى المحتمل القلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا فى احد المحتملين والمعرفة
اما دال على القلة فقط كالمفرد المعرف او الكثرة فقط كالمجموع واما النكرة فهى للقلة والكثرة معا نحو جاءنى
رجل اى واحد وما جاءنى رجل اى هذا الجنس انتهى ملخصا ويمكن ان يلحظ منه توجيه وانما قلنا انه للتكثير
كثيرا وللتقليل قليلا لانه المراد انه لا يجرها الا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد يجر رب
ضمير الغيبة قوله نحو رب رجل واخيه فرجل نكرة لفظا ومعنى واخيه نكرة معنى فقط لتاويله بالنكرة
قال الشمنى فى حواشى التسهيل وجواز رب رجل واخيه شبيه بقول الهذلى • واذا المنية انشبت اظفارها
قال الدمامينى ووجه الجمع انه ضمر فى نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك بذكر شىء من لوازم السبع وهو الاظفار
وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله فى سياق ما يستلزم التنكير انتهى
ولا يجوز جرها للثانى الا بطريق التبعية للاول فلو قيل رب اخيه لم يجز كما فى القاعدة الثانية من الباب الثامن من
المغنى قوله والغالب فى هذا الظاهر وصفه هذا واضح اذا جعلت للتقليل الذى هو مدلولها لانه

اذا وصف الشيء بها راحضوا اقل مما لم يوصف قاله في التسهيل خلافا للمبرد ومن وافقه قال المرادي
وقد اغفل ملتزمه بحال لا تقوى واستدل من لم يلتزمه بالسماع قال وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام
الفصيح وانشد على ذلك ابياتا منها قول ام معاوية يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية وللاول ان يقول الموصوف
محذوف اي رب امرأة قائلة الا ترى ان جميع ما في الابيات التي استشهد بها صفات قوله كما
ان الغالب حذف فعلها هذا ما ذكره في المغني في بحث رب حيث قال وعدما تنفرد به وعلية حذف معداها
ومراده بمعداها متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع اي مما استثني من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق
رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيدا
ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين
لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف
جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول
وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حاصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن
عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى فقد يخدش بحث على كلام الجمهور لكن دعوى ان الغالب حذف
المتعلق لم يذكره عن الجمهور لكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى
ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا ينافي دعواه هنالك ان
رب حرف جر زائد في الاعراب وانما ينافي كلام الرماني وابن طاهر ومن ثم اعترض الدما مينى
هنالك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشمني في الجواب مراده بالمعدى الفعل الذي
مجرورها مفعول له لا يتعدى بنفسه هنا وقوله لان مجرورها مفعول في الثاني فيه امران الاول
كونه مفعولا لا ينافي التعلق والثاني ان التعلق معمول بحسب المحل الا ان يراد انه معمول الفعل
يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف يعني تعديته الفعل بدليل مقابلته هذا الكلام بقوله
وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد ثم انه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الاول
وتعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف
فانه لو عدي هنا بنفسه فات معنى التقليل والتكثير ونظيره صحة قولك اخذت من الدراهم فتعدى
الفعل بمن لافادة معنى التبعيض وان كان يتعدى بنفسه واخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع
جعله معمولا لمثله كما في زيدا ضربته واعترض الدماميني على الجمهور بانه لو كان كما يقولون لم
يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح وقد جاز نحو رب رجل واخاه اكر مت
فيجعلون لها حكم الزائد في الاعراب وانها لم تكن زائدة في المعنى ولا يجوز في الفصيح بزيد
واخاه مررت ويجاب بانه انما صح العطف على محل مجرورها لانها كالزائد بخلاف ما نحن

فليتأمل قوله ومضيه اي والغالب مضي متعلقها ومن غير الغالبة قوعد مستقبل في قول
جحدر فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان ووقوعد حالا كقولك رب امرء
في وقتنا مستريح وهذا ما مشى عليه في المغني ومذهب المبرد والفارسي واكثر النحويين انه
يجب مضيه وبيت جحدر مؤول على الحكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبكي جواب ان واما
ان جعل صفة مجرورها وحذف الجواب لم تفضح فلا يبقى في البيت حجة وذهب ابن السراج الى انه
يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا فلا يجوز رب رجل سيقوم الآن يريد رب رجل
موصوف بهذا الوصف قوله وليل كموج البحر الخ صدر بيت لامرء القيس عجزه على بانواع الهموم ليبتلي
الشاهد في وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو وسهل ليل كموج البحر في كثافة ظلمته وارخى
سدوله صفة لليل اي ستوره وقوله ليبتلي اي لينظر ما عندي من الصبر والجزع او البعد
واصله ليبتليني فحذف المفعول قوله فمثلك حبلى الخ صدر بيت لامرء القيس عجزه فالهيتها
عن ذي تمايم مغيل والشاهد في قوله فمثلك حذف رب بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها
ليلا ومعنى الهيتها شغلتها والتمايم التعاويذ واحدتها تميمة والمغيل بضم الميم وسكون
الغين المعجمة وفتح الياء اخر الحروف وهو المرضع وامه حبلى والذي يرضع وامه تجامع واما الغيلة بكسر
الغين فهي التي تولد وهي ترضع او حامل ويروى محول على الاصل والقياس قوله بل بلد الخ هذا
بيت لرؤبة عجزه لا يشترى كتانه وجهرمه والشاهد في قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل اي
بل رب والفجاج الطرف والقتم الغبار وقوله جهرمه اصله جهرمية بياء النسبة وهي بسط شعر
تنسب الى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم او جعل الجهرم اسما باخراج ياء النسبة عنه وبقي
ان رب تحذف من غير ان يتقدمها حرف وهو قليل كقوله رسم دار وقفت في طلله اي رب رسم
دار وقد جعل في التوضيح الحذف بعد الفا كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا وبدونهن
اقل قوله وقد تجر ضميرا لغيبة اختلف في هذا المضمر فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي
وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير قوله
فيلزم افراده الخ استغنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون
جواز مطابقته لفظا نحو ربهما امراة وربهما وجلين وربهم رجالا وربهن نساء
قوله ومذ ومنذ لانهما لما اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة
على الوقت ليظهر الاختصاص قوله ولا يجرهما الانواع خاص الخ قد يوجه بان
معناهما اذا كانا اسمين الوقت خصا بالاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين
وحرفين واما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه فتقديره مذ زمن ان الله خلقه قوله

المعين

العين خرج المبهم فلا يقال مذ ومنذ يوم او غد لانهما انما يدخلان على الوقت
الذى يجاب به متى وكم هذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رايته منذ يومين ولهذا
قال المص فى الحواشى شرط الوقت ان يكون معدودا او معرفا وقال وكالزمان
ما يسال به عن الزمان بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا يقال ما رايته منذ ثلاثة ايام
فتقول منذ كم ويقال ما رايته منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومنذ اى وقت ولا يجوز
منذ ما لا يكون ظرفا واجازه بعضهم لانه ما قد يشبه بالظرف الا ترى انها تكون مع
الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو سبحان ما سبحن لنا وسبحان ما سبح
الرعد بحمده وقال ويشترط الوقت ايضا التصرف فلا يجوز مذ سحر تريد به سحر بعينه لانه
لا يتصرف فلا يجر ولا يرفع قوله ماضيا كان نحو هذا مع المعرفة كما مثل فان كان
المجرور بهما نكرة معدودة كانا بمعنى من والى بقى هنا شىء وهو انه عاملهما اذا كان
بمعنى الماضى او الحاضر هل يتعين ان يكون فعلا ماضيا كما فى امثلتهم او يجوز ان يكون
فعلا مضارعا منفيا بلم او غير منفى بمعنى الحال واذا كان بمعنى الاستقبال فالظاهر
المنع لانهما لا يدخلان على المستقبل واما فعل الامر فيدل على زمان بين الحال والمستقبل
نظرا الى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك فليحرر امرها كذا بخط شيخنا
المنبجى بهامش الاشمونى قوله ولك رفع تاليهما خبرا عنهما سوغ الابتداء بهما انهما
معرفتان بمعنى الامد اد المدة وهذا المذهب هو الذى اختاره ابن الحاجب وصرح بانه
مذهب المحققين قال الدماميني وهو مشكل لعدة مذ ومذ فى الظروف لان كونهما مبتدأين منافى في
لكونهما ظرفين ويمكن الجواب بانه لا يلزم التنافى الا لو صرح بانهما ظرفان لا يتصرفان ومجرد
عدهما فى الظروف لا ينافى تصرفهما وخروجهما عن الظرفية فليتامل نعم قال المرادى لا يكون
مذ ومذ عند الاخفش الا مبتدأين وهو منا فى لعزوه له ظرفيتهما اذا وليهما اسم مفرد
وقال الاخفش وجماعة ظرفان مخبرهما عما بعدهما ومعناها بينى وبين لقايه يومان وقيل
هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف اى مذ كان ومذ مضى يومان وعليه يكون الكلام
كلاما واحدا مشتملا على جملتين وعلى القولين قبله يكون كلاما ويكون جملة مفلا محل لها
لانها جواب سوال مقدر بتقدير على الاول ما امد ذلك وعلى الثانى ما بينك وبين لقايه وقال
السيرافى فى موضع الحال والرابط موجود بحسب المعنى بينى وبين لقايه يومان قال ابن الصايغ
فى مسالة هنا وخذ فى بيان مذ ومنذ واعلم ان اعراب مذ ومذ مبتدأين ينبغى ان يعدها تقدم
الخبر وهو متى خطرله والحق يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن تعليله بقلة تمكنهما وبان الكلام تما

جرى مجرى المثل واحسن من ذلك انهما اذا كانا حرفي جر يلزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما اذا
كانا اسمين قوله فعناهما الابتداء ان كان الزمان ماضيا وقوله والامداد ان كان الزمان حاضرا
او معدودا تنبيه قال المص في التذكرة كان يختلج لي ان قايلا قد يقول لا دليل على حرفيته مذ ومنذ
بل قد اثبتنا اسميتهما اذا ارتفع ما بعدهما وكان جملة فعلية فليحكم عليهما حالة الجر بانهما اسمان امضيفان
الى ما بعدهما وهو مفرد كما يضافان الى الجملة حتى رايته منقولا انتهى ومن خطه نقلت قوله والكاف
لان دخولها على الضمير يودي الى اجتماع الكافين نحو كك فطرد المنع قال الرضي وعلل الجامي
بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه انه هلا استغنى بمثل ونحوه في المظهر
ايضا ويجاب بالفرق باحتياج الضمير لضعفه بخفاء معناه وقلة حروفه غالبا الى لفظ قوي
يتصل به وفيه ان المضمر مجرور بغير الكاف الا ان يقال المناسبة لا يلزم اطرادها قوله
التشبيه اي لبيان شيا له مشارك لامر مدخولها في شيء قوله وللتعليل اثبته قوم ومثلوه
بالاية التي مثل بها الش ونفاه الاكثرون واجابوا بان في الاية وضع الخاص موضع العام اذ الذكر
والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذه في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك قوله
والتوكيد وهي الزايدة واشترط في التسهيل لزيادتها امن اللبس قوله نحو ليس كمثله شيء اي ليس
شيء مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل مثل مثله لزم المحال واثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي
المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا وقيل الكاف غير زايدة بل الزايدة مثل كما زيدت
في فان امنوا بمثل ما امنتم به وانما زيدت هنا لتنفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة
الاسم لم تثبت وقيل غير ذلك قال الشهاب الخفاجي فانظر هل يشكل اشتراط امن اللبس بالتمثيل بالاية
مع هذه الاحتمالات فيها الا ان يقال مآل الاحتمالات واحد او يقال اذا هي اداة كلام يحضر
الاحتمال قوله ولغير ذلك وصل بها في المغني الى ستة قوله وجوها للضمير شاذ كقولهم وام
اوعال كها واقربا وجعل ذلك في التوضيح ضرورة والكوفيون والفرا لا يخصونه بالضرورة
وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين من ان الش فقصد بذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص
بالظاهر قوله وكذلك حتى لان حتى من القسم التي تختص بالظاهر فهي معطوفة على رب او الكاف على
الاحتمالين في المعطوفات اذا تكررت والش لم يقدر في كلام المص لفظا كذلك لا يخفى ولعل حكمة ذلك
لينبه ايضا انجرها للضمير كقوله ۲ اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب شاذ فيجعل قوله
وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبل في الكاف وجرها للضمير شاذ وعلل اختصاصهما بالظاهر
باشياء اعترضت كما بين ذلك في المغني وعلله ابن الحاجب بما معناه انها لو دخلت على
المضمر لم يخل من ان تبقى الفها او تقلب ياء وكلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر اما الاول

وهو

وهو
بقاء الفها فلا سبيل اليها لان القاعدة فى كل الف ذا اصل لها وهى اخر حرف او اسم متمكن
تنقلب ياء اذا اتصل بها مضمر نحو اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثانى وهو ان تقلب الفها ياء لان
المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى انتهى وعليه سؤال
وجواب للدمامينى قال الشمنى المتقاسى ولى فى دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة فى طرق
التغيير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا نظروا الى ذلك فى وضع المترادف فاى حاجة اى
حاجة وعلله الجامى بانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها
قوله لانتهاء الغاية مطلقا اى زمانية او مكانية وبقى من معانيها انها تكون للتعليل وبمعنى الا الا ستثنائية
وكانه لم يتعرض لذلك لتقديمه فى باب النواصب قوله ولا تكون جارة الا لاخر الخ اعتمد فى التسهيل خلافه
وفى المغنى والشرط الثانى اى من شرطى حتى خاص بالمسبوق بذى اجزاء وهو ان يكون المجرور اخرا نحو
اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لاخر جزء نحو سلام هى حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى
ثلثها او نصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشرى واعترض
عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم
يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به وناقشه الدمامينى
بانها فى حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية النطق بها فى ذلك قوله فالجر بها متعين اى ويمتنع العطف
اما فى الاول فلان حتى انما يعطف بها بعضا على كل واما الثانى فلان العطف بها يراد به ادخال
ما بعدها فى حكم ما قبلها وهو هنا متعذر قوله اصحها الدخول مع حتى زعم الشيخ بالقرافى انه لا
خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور قوله والواو انما خفضت بالظاهر
حطا لها عن رتبة اصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته قوله
لا يجر بها الا لفظ الله الخ اى فهى مختصة بظاهر معين وذلك لحط مرتبتها عن مرتبة اصلها الذى
هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل بباب القسم وهو اسم الله واما الحق به
مما كثر استعماله فى لسانهم فى القسم قوله وقدم الكلام عليها اى فى باب الاستثناء قوله
لعل اى فى لغة عقيل كقوله لعل الله فضلكم علينا ومجرورها فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل
منزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق بعامل قوله ومتى اى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى
من الابتدائية سمع من بعضهم اخرجها متى كمه اى من كمه قوله وكى انما يجر بها ثلاثة اشياء
ما الاستفهامية كقولهم عن علة الشىء كيمه وما المصدرية وصلتها كقوله يا انما يراد الفتى كيما يضر وينفع
اى للضر والنفع وان المصدرية وصلتها نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت ان بعدها قوله ولولا
اى اذا وليها ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولاه عند س والجمهور خلافا للاخفش قالوا انها جارة

للضمير مختصة به كما احققت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء
والخبر محذوف وقد قال الاخفش المجرور مبتداء ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما
عكسوا في ما انا كانت ويرد بان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة
وكانه في التوضيح جنح لكلام الاخفش فلم يعدها في حروف الجر **قوله** وهو مذموم منذ تقدم الكلام عليهما
**قوله** وعن ذلك اذا دخلت من كقوله من عن يميني مرة وامامي نعم اسم بمعنى جانب لانه حرف الجر
مختصة بالاسماء **قوله** وكان التشبيه الصحيح ان اسميتها خاصة بالشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
فرع ما زيد كعمرو ولا شبيها به ان نصبت شبيها فاما عطفت على الكاف على انها اسم او على محل
الجار والمجرور ان جعلتها حرفا فان خفضت المعطوف فقد نفى ان يكون كشبيه عمرو فانه لم يشبها وان
زيد الا يشبهه ولا يشبه من يشبهه كذا قال ابن السيد والاخفش واجاز الفارسي ان لا يكون اثبت له شبيها
وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت له شبيها وهذا الذي قاله نحو على بن قال المص
في هامش الالفية لينظر ما فايدة النصب فان قولك ما زيد كعمرو ونفي المشابهة فكيف يجاز ولا شبيها
وهو بتقدير ولا هو شبيها انتهى وفيه ولا له ان اسمية الكاف لا تختص بالشعر **قوله** وهو على
اما حرفيتها فتقدمت واما اسميتها فاذا دخلت عليها من كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها فعلى اسم بمعنى
فوق واما فعليتها فنحو ان فرعون علا في الارض فعلا فعل ماض من العلو **قوله** ومن كذلك اذا كانت
امرا الخ تقدم ان الطيبي جعل من التسعة عشر اسما فالادوات التي ترد اسما وفعلا وحرفا ثلاثة على من
وفي الاضافة **قوله** اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف الخ علة لجعل البا في قول المص وباضافة
للسببية لا للاستعانة التي يعبر عنها بباء الآلة وهذا انما ياتي على الفرق بينهما وقدمنا ما يتعلق
به **قوله** كما هو ظاهر عبارته لانه المناسب لقوله اولا بحرف **قوله** ولا بالحرف المقدر اي الذي
ناب عنه المضاف كما في الشرح وقيل انه لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لبعضهم
هو ابن الباذش ورد هذا القول بان الجار لا يحذف ويبقى عمله الا في الضرورة او نادر كلام
ويبقى قول رابع ذهب اليه الزجاج ان العامل معنى اللام **قوله** والاضافة اسناد الخ اي اصطلاحا
واما لغة فهي الالصاق والامالة ومنه قول امرئ القيس ٤ فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب
ومراده بالاسناد ضم الكلمة الى اخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفايدة الذي سبق اول الكتاب
والا لم يصح الحد لانه ح مباين للمحدود ولا فرق في الاسم المسند بين ان يكون جامدا او مشتقا
وقال الى غيره ولم يقل الى اسم غيره لان الثاني من جزئي الاضافة قد يكون جملة نحو قمت حين
قمت وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو من بعد ما عقلوه من قبل ان ياتي يوم لكنه قدر في شرح
الحدود لفظ اسم غيره ثم قال ولو تاويلا ثم ان قوله اسناد اسم الى غيره جنس شامل للمحدود وما
منه

يله

ممن فيه كلمة الى اخرى على وجه جعل احدهما حديثا عن الاخر او صفا لها او غير ذلك وقوله تنزل اى الغير من الاول اى الاسم الاول منزلة تنوينه الاول او ما يقوم مقام تنوين الاول وهو النون التى تلى الاعراب وتلك نون المثنى وما الحق به ونون الجمع وما الحق به فصل مخرج لما عدا المحدود ووجه التنزيل اجرا الاعراب على الجزء الاول من جزئى الاضافة كما جرى على الحرف الذى قبل التنوين وجعل الجزء الثانى ملازما لحالة واحدة كما ان التنوين كذلك قوله ولهذا اوجب تجريد المضاف لما ذكر من تنزيل المضاف اليه منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه فقوله ولهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده ان المضاف اليه لما نزل منزلتهما لم يجمع معهما لان الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض والمعوض وعلل غيره ذلك بان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وسياتى التعليل بذلك ايضا فى كلامه عند قول المص ولا تجامع تنوينا والنون المذكورة تشبيه التنوين فى انها تلى علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التى تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد ولا فرق بين ان يكون ظاهرا او مقدرا كدراهم زيد بغير تنوين لانه غير منصرف فلما اريدت الاضافة نوى صرفه وقدر فيه التنوين ثم حذف حين الاضافة قوله لقيام المضاف اليه مقامه اى التنوين وقوله فى نحو ضاربا زيدا اى والاصل ضاربان ومراده بقيام المضاف اليه مقام التنوين وقوعه فى محله ولا يخفى عدم انسجام هذا مع ما قبله وكان الظاهر ان يقول كما فى شرح الحدود لقيامها فى ذلك مقام تنوين المفرد ليكون ذلك بيانا لقيام النون مقام التنوين الذى جعل علة لحذفها وظاهر صنيعه انه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت فى قوله ولهذا فان اراد انه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف مع ان الخصوص غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين فى هذا ضارب زيد ايضا قوله وتصح بادنى ملابسة فتحصل بالاضافة خصوصية ما نحو كوكب الخرقا لانها لا يستغلاه هو القول فى زمن ملابس الكوكب ونحو لا عشية او ضحاها اضيف الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار كونهما طرفى النهار ونحو لا نكتم شهادة الله اضيف الشهادة الى الله لانه حكم بها قال السيد فى شرح المفتاح الهيئة التركيبية فى الاضافات اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف اليه فاذا استعملت فى ادنى ملابسة كان مجازا لغويا لا حكميا كما توهم بان المجاز انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل اخر لاجل ملابسة بين المحلين فظاهر انه لم تعتمد صرف النسبة الكوكب اليها لظهور جدها فى تمييز

ملابس الشتا فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف ويرد
به الرد على السعد حيث قال في شرح المفتاح ان الاضافة بادنى ملابسة تكون مجازا حكميا مشعرا
بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافية رده مردود اما اولا فلان ادنى
مرتبة المجاز اللغوي ان يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا فلان لزوم صرف
النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر انما هو مذهب غير الشيخ والحق مذهبه كما اعترف به
السيد في موضعه قوله ومراده بالاسم ما يقابل الوصف الخ اي لا ما يقابل الفعل والحرف
الشامل للمعطوف والمناسب لقول المص الاتي او باضافة الوصف الى معموله ان يقول ما
يقابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر فيما دخل خالق السما الا ان المراد بمعموله الوصف ما يصح
ان يرفعه الصفة او تنصبه بكونه مفعولا به قاله الرضي او فيه فغير الوصف المضاف لمعموله
ليشمل الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كمثاله والمضاف لاحدهما لكن لم يتحقق فيه شرط
العمل اما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا او بمعنى الزمن المستمر وهذا ما جزم به في المغني وكذا الزمخشري
وعند الكلام على مالك يوم الدين لكنه خالف ذلك عند الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر فانه جوز ان يكون الشمس والقمر في قراءة النصب عطفا على محل الليل ذاهبا الى ان المراد
بالجعل جعل مستمر في الازمنة المختلفة لا موجود في الزمن الماضي بخصوصه فتكون اضافة محضة
فلا يعمل فيظهر ان بين كلاميه تعارضا واجاب الدماميني تبعا لحواشي الكشاف بان اسم الفاعل
اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي وبهذا الاعتبار
يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار
يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه بقي ان من الاضافة المعنوية اضافة افعل التفضيل وهي
بمعنى اللام على ما حققه الرضي وقال ابن عصفور انها لفظية بدليل مررت برجل افضل القوم ولو
كانت معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة وتخريجه على البدل فيه ان البدل بالمشتق يقل والعرب
تقول مررت برجل افضل القوم كثيرا وهو خارج من الاضافة اللفظية لان الوصف لم يضف لمعموله
في افضل القوم وداخل في المعنوية على ما قلنا دون كلام الشي لان افعل التفضيل وصف يعمل
عمل الفعل فتدبر قوله وهذه الاضافة ثلاثة اقسام سيأتي ان الاكثر جعلها قسمين وزاد الكو
فيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب اجيب بانه يمكن جعل رقود صفة مشبهة كحسن الوجه
ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده فجعله رقودا مبالغة قوله التي للملك او لشبه
الملك اما حقيقي نحو غلام زيد ومال عمرو او مجازي نحو يد زيد ورجل خالد وما شبه الملك
فهو الاستحقاق حقيقة بان يكون الثاني مستحقا للاول نحو حصير المسجد وسرج الدابة

ودب

وبرب الناس لان الناس يستحقون ربا يعبدونه او مجازا نحو اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
قوله تحقيقا حيث يكون الخ هذا ما اشار اليه في التسهيل وقال حينئذ الموضح ليس المراد من
قولنا ان الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ان اللام او من مقدرة وانما المراد من ذلك المقصد الى ان المضاف وانما عمل
الجر لنيابته عن معنى الحرف لان الاسماء المحضة لاحظ لها في الاعراب انتهى وقال الجامي اخذا من الرضي واعلم انه لا
يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد قوله اذا كان المضاف اليه كلا
للمضاف الخ فان انتفى الشرط الاول نحو يد زيد فانه بعض زيد وان كان كلا لليد لكن لا يصح ان يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه
اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله وهي على معنى اللام والشرط الثاني نحو يوم الخميس فانه وان صح الاخبار بالخميس عن
اليوم فيقال هذا اليوم الخميس ليس كلا لليوم بل هو الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم وهي على معنى اللام ايضا والشرطان معا نحو ثوب
زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله فان المضاف اليه ليس كلا للمضاف ولا صالحا للاخبار به عنه فالاضافة على معنى لام الملك
كما في الاولين او الاختصاص كما في الاخيرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب الشرط الثاني واشترط الجامي ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط ايضا ان يكون المضاف اليه اصلا للمضاف
والا فهي بمعنى اللام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام ورد هذا الشرط الشهاب القاسمي
تبعا للاستاذ الصفوي بانه لا يوافق تصريحهم بان اضافة المقادير والاعداد كشبر ارض ومائة درهم على معنى اللام واعلم
ان الاضافة التي على معنى من هي المسماة بالاضافة البيانية لان المراد من من البيانية وقد اشار لذلك الجامي بقوله فاضافة
خاتم الى فضة بيانية وقد علمت اختلافهم في شروط الاضافة التي على معنى من فلذا اختلفت اطلاقاتهم في الاضافة البيانية
فكل اطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي ان يعترض عليه ومن العجب قول شيخنا العلامة الحفني الاضافة البيانية لها
معنيان لغوي وهو ما يكون المضاف اليه كاشفا للمضاف ومبينا له سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه او لا ومن ثم قيل ان
اضافة شجر اراك بيانية واصطلاحي وهو ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاصطلاح
على ذلك وليس كذلك وان اضافة شجر اراك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعهما بيانية واعجب منه قول السيوطي في المغني
ان الاضافة البيانية هي اضافة الشيء الى مرادفه وانها ليست على تقدير حرف قوله كخاتم حديد هذا المثال مستوف
للشرطين الا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال هذا الخاتم حديد لان الاخبار عن صفته
وقس عليه قوله وثوب خز وما اشبهه قوله اذا كان الثاني ظرفا للاول سواء كان ظرف زمان كالمثال الاول
او مكان الثاني والمراد من حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فاذا اضيفا الى الظرف لقصد الاختصاص
والمناسبة كما في مصارع مصر وبيع الدار فهي بمعنى اللام لا في كما صرح به ابن الحاجب في الامالي ثم الظروف انما تنسب
الى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في قوله اختاره ابن مالك خالفه ولده محتجا بامور احدها

انه يلزمه كثرة الاشتراك في معناها وانه خلاف الاصل الثاني ان حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى في على معنى
لام الاختصاص المجازية ممكن فوجب المصير اليه من وجهين احدهما ان المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك
والثاني ان الاضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى في مختلف فيها والحمل على
المختلف فيه والثالث ان الاضافة في نحو مكر الليل اما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما
بمعنى في على بقاء الظرفية ولكن الاول حمل على المتفق عليه كما في نحو صيد عليه يومان وولد له ستون عاما
والثاني حمل على المختلف فيه واجاب الشاطبي عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل على وجود اضافة فيه
فلا بد من اتباعه وعن الوجه الاول من وجهي الامر الثاني بانه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك
اولى والمسألة خلافية كما تقرر في الاصول وعن ثانيهما بان الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك
القول به اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاصل في الظرف الذي وقع
فيه الفعل ان يبقى على ظرفيته كما اذا اسبك من المضاف فعل نحو بل مكرتم الليل والنهار وكلام الرضي يوافق
ما ذهب اليه ابن الناظم فانه لما قرر انه يكفي في الاضافة التي بمعنى اللام الاختصاص الذي هو مدلول
اللام قال فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام ولا تقول اضافة المظروف
الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام نحو كوكب الخرقاء وهي الاضافة
التي يقال انها لادنى ملابسة وتبعه الجامي وقال فان قلت فعلى هذا يكون الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى
الاضافة التي بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان
تجعل قسما على حدة انتهى وذهب ابن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه
مما تقدم وذهب ابو حيان تبعا لابن درستويه الى ان الاضافة ليست على معنى حرف والا لزم تساوي
العبارتين في المعنى وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد مطابقا من كل وجه اذ معنى
المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك والاختصاص لا من جهة اخرى
قوله اي لتعريفنا المضاف بالمضاف اليه من ان الاضافة المعنوية وضعت لتفيد ان الواحد مما دل
عليه المضاف مع المضاف اليه مزيد خصوصية فاذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان
تشير الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما لعظمه او لشهرته او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب
قال الرضي وتبعه الجامي وقد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين لكنه على خلاف اصل الوضع قال
الاستاذ الصفوي واقول لا يصير به كالنكرة فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به احد المعاني الاربعة
المعلومة للمعرف باللام قوله والمراد بالتخصيص الخ كانه جواب عن قول ابي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى
انها تخصص وتعرف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص لا قسيم
له

لان الاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى من ابتداء التعريف وهل اضافة الجمل تفيد التعريف كما مال اليه ابو حيان لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص كما استظهره المرادي لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير معنى فلا يلتفت اليه كما لا يتعرف في غلام رجل وانت تريد واحدا بعينه وايضا لا يلزم في المصدر ان يقدر مضافا بل يقدر منونا عاما والاوجه الاول لان المختار ان المضاف اليه لا يكون الا اسما فلا بد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحديث بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافا لفاعله ووقوعها صفة للنكرة لا يتوقف على تاويل فهي نظرا لظاهرها وهذا انما يتجه اذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم ان يكون نكرة عند تقدير المصدر

قوله ماكان متوغلا في الابهام اي شديد الدخول فيه والوغل في الشي اذا دخل فيه دخولا بينا اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة اي لا كمالها وبيان الابهام انك اذا قلت غير زيد فكل شي لا زيد غيره وكل ما صدق وصف بالمغايرة صدق وصف بالمماثلة اذ الجنس واحد او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وما ذكره من ان المانع من التعريف شدة الابهام مذهب السيرافي وارتضاه الشلوبين ورده بان كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد نكرة وذهب المبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل الا ترى انه غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك وجعل بعضهم المقتضي لتعريف غيرا انما هو وقوعها بين ضدين كقولهم الحركة غير السكون وهذا القسم لا يقبل التعريف اصلا ومرجعه الى السماع ومنه شبهك وحسبك والفاظ سمعت قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يتعرض الشارحون الى تحقيق منشا الابهام في حسبك قوله او واقعا موقع نكرة عطف على قوله متوغلا اي او كان واقعا موقع نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تاويله بنكرة قوله كجاء زيد وحده لان الحال لا تكون معرفة ولا ابالي لا تستعمل في المعارف قوله ربه رجلا واخيه وكم ناقة وفصيلها لان رب وكم لا يجران المعارف واعلم ان قضية كلام المص ان الاضافة التي على معنى الحرف انما هي كما لا يخفى وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل والالفية ان اضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التي على معنى في ومن قال في اللام حيث ما سوى ذينك والا شك في دخول اللفظية في سوى ذينك وقضية كلام ابن الحاجب في الكافية انها على معنى حرف لكنه لم يبينه الاستاذ الصفوي ونقل ابو حيان وغيره ان الاضافة لغير الفاعل بمعنى اللام كنظائر للشيخ سكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير من انتهى واما قضية كلام بن مالك صرح به ابن جني والشلوبين وهو صحيح انه لا اشكال في قول بعضهم ان ممطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر لنا لان تحمل الاضافة على معنى اللام لا ينافي انها لفظية فهي جعل ممطرنا نعتا لعارض ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة

وكون الاضافة في مطرنا لفظية صرح به المولى ابو السعود وهو الموافق للقواعد لانه بمعنى الاستقبال
كما يقتضيه نظم الاية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشتق على قلة او خبرا ثانيا او نعتا مقطوعا واستدل
الشاطبي على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في قوله تعالى مصدقا لما معهم وقوله فعال لما
يريد وقد يتوقف في ذلك بان هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التي الاضافة على
معناها ويدل على ذلك كلام المص في المغني فانه قال في الكلام على انواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة
بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف
قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق ثم قال ومنها اللام المسماة لام التقوية
وهي الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتاخره او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما
يريد هذا وفي جعل الاضافة اللفظية على معنى اللام نظر ظاهر في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس
حسن مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو هو كما قال الدماميني في شرح التسهيل وبهذا يسقط
قول بعضهم ان الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن لم يعلم اي شيء حسن فبين بالاضافة
انه من حيث الوجه **قوله** الى معموله اي ما يصح ان يرفعه او ينصبه بكونه مفعولا به قيده به كثير من المحققين
بل ادعى التفتازاني ان الاضافة عليه دعم الرضي المعمول الاتي قال ولا يضاف الوصف الا الى الفاعل
او المفعول به او فيه فلم يبق الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والحاصل انه منصوب معنى وهو
معمول اسم الفاعل او مرفوع معنى وهو معمول المفعول والصفة المشبهة **قوله** سواء كان اسم فاعل
وهذا امثلة المبالغة كشراب العسل **قوله** مروع القلب بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف
**قوله** لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر
في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **قوله** وان في جره تخلفا الخ قال في التوضيح ومن ثم امتنع الحسن
وجهه لانتفاء قبح الرفع ونحو الحسن وجها لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز **قوله** تخلو
الصفة لفظا من ضمير قيد بذلك كما في المغني في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقتضى كما في
الاشياء التي تحتاج الى رابط قال وقيل ان نائبه عنه **قوله** ولا تخصيصا عطف على تعريفا اي
ولا تفيد تخصيصا **قوله** ضارب زيد فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة **قوله**
كما توهم المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا
التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب واعلم ان ظاهر كلام المص انحصار الاضافة في هذين النوعين
وزاد في التسهيل قسما ثالثا وهو الشبيهة بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم
الى الصفة واضافة الصفة الى الموصوف واضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة واضافة
المؤكد الى المؤكد واضافة المعتبر الى المعتبر واضافة الملغى الى المعتبر ونوزع في بعضها فليراجع ومما

ينبغي

ينبغي ان ينبه عليه ان الاضافة في جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمي في حواشيه
المطول للفناري عند قوله في الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى
من البيانية قوله ولو مقدرا كما اذا كان المضاف غير منصوب كما مر قوله والمجموع على حدة واما
قوله لا بنون الوقاية نحو دين الشباب هو قول باوجه في المغني والشرح في باب اعراب جمع المذكر السالم
منها ان الجمع معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالنون قوله بما يأتي في الصور المستثناة
من عدم مجامعة ال قوله بل هو قابل لها او عليها اي على الخلاف فان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة
او مقارنته له وبقي قول ثالث انه قبله لكنه لا يوافق فرض المسألة فلذا اسقطه وقدم ما يتعلق
بذكره اولا لكنا في بحث الاعراب وقد اشار الجعبري في نونيته الى الاقوال الثلاثة في الاعراب فقال
فيه زائدة والاعراب بدل قوله لان المقصود منها اي الاضافة وقوله اصالة التعريف اي والتخصيص
وان قصد منها فليس بطريق الاصالة وقوله وهو التعريف حاصل للمضاف بغيرها او غير الاضافة
وهو ال فلو اضيف ما فيه ال لزم تحصيل الحاصل ورد على كلا حد فمنع اضافة المعرفة الى النكرة
يكون بطريق التبع وعلله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو
التعريف واورد على منعهم اضافة المعرفة جعلها علما في نحو النجم وابن عباس مع انه لا فرق
بينهما في لزوم تعريف المعرف واجيب بانه ليس في جعلها تعريفا للمعرف بل تبديل التعريف بتعريف
فانه حين صارتا علما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فتأمل قوله
ولهذا لا تجامع العلم الخ اي لكون المقصود من الاضافة اصالة التعريف لا يضاف العلم باقيا
على علميته لحصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية قوله ويقدر في ذلك التنكير فلا يبقى على علميته
ومن ذلك قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وقوله
فان قريشا الحق لم تتبع الهوى ولن يقبلوا في الله لومة لائم والاضافة في ذلك لادنى ملابسة
وجعل ابن مالك في التسهيل ذلك من اضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه اي علا زيد صاحبنا
رأس زيد صاحبكم وان قريشا اصحاب الحق تتمته لا تجامع الاضافة ايضا ال لما فيه
امن اللبس نحو اسد واقام الصلاة وقال الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر فان
حصل لبس لم يحذف فيها نحو شجرة زيد وغزة عمرو قوله فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة
لان المقصود من الاضافة اللفظية التي هذه الخمس منها التخفيف او رفع القبح وذلك حاصل في الصفة المشبهة
التي هي الاصل في ذلك فكان ينبغي للمصنف ان يمثل بها كقوله كالجعد الشعر بحذف الضمير او الجار والمجرور
لان الاصل الجعد شعره او شعر منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف
بذلك وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير والتنوين لان التنوين وال يتعاقبان

على الاسم نحو لي المضاف كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل
تشبيها به لما بينهما من الشبه لان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واذا
كانت ال في المضاف اليه الثاني كانت كأنها في الاول لان المضاف اليه كالشيء الواحد والضمير العائد
الى ما فيه ال منزل منزلة الاسم المقرون بال ولما طال الوصف المثنى والمجموع واحتاج لمزيد
التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط ال في المضاف اليه قوله وما عداها لا يجوز فيه ذلك على
الراجح فيمتنع الضارب زيد واجازه الفراء للضمير في الضاربك والضاربي ونحوهما
منصوب المحل على المفعولية لا مجرور بالاضافة والتنوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة
وتفصيل ذلك يطلب من المطولات قوله والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكر في
المغني انها احد عشر اربعة منها علمت من هنا التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح والخامس
المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين
والسابع تذكير المؤنث كقوله * انارة العقل مكسوف بطوع هوى والثامن تأنيث المذكر كقوله
فطمت بجمعها صابعه وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه
خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون
المضاف مبهما كغير ومثل ودون الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ الثالث ان
يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا الحادي عشر وجوب التصدر وليس واجب تقديم
المبتدا في غلام من عندك وذكر الموضح ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو ما مثل الجبال
ولا ابيك يقولان ذا الجمع كقوله * فما حب الديار شغفن قلبي ونزاد في الاشباه والنظائر انه
يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها قوله
المعتمد اي على نفي او استفهام او موصوفا او موصولا او مخبرا عنه فيترجح في المرفوع بعدها كونه
فاعلا مع جواز كونه مبتدا مخبرا عنه باحدهما وهذا مختار ابن مالك وظاهر كلامه في الشذور
نقيضه وقيل يترجح كونه مبتدا مخبرا عنه بهما مع جواز كونه فاعلا وقيل يجب كونه فاعلا
وهو مذهب الاكثرين وحيث اعرب فاعلا اما وجوبا او جوازا راجحا او مرجوحا فهل عامله
الفعل المحذوف او هما لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل بالاعتماد وفيه خلاف والمختار
الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل
لم يمتنع وثانيهما قوله * فان فؤادي عندك الدهر اجمع ، الذي هو توكيد الضمير المستتر في الظرف
ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف
مع استقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيدا لاسم ذا على محله من الرفع بالابتدا لان طالب
المحل

المحل تقديرا لوجود الناسخ هنا كلا حالة الاعتماد فان لم يعتمد نحو في الدار وعندك
زيد تعين عند الجمهور كونه زيد مبتدا وما قبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك
كونه فاعلا بما قبله قال في المغني لان الاعتماد عندهم ليس شرطا قال ابن جماعة هذه مصادرة
واثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه **قوله** وهو ما ناب عن الفعل الشاهر من نيابته عنه انه يفيد ما
يفيده من الحدث والزمان وهذا صادق بالقول بان مدلوله لفظ الفعل والقول بان مدلوله معناه وانما د ثم
ما يفيده على الاول بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة والمراد الاول لموافقة الاصح الاتي لكن لا يحتاج
على هذا القول وليس المعتبر به اخراج الحروف في نحو ان زيدا وان زيدا تمام لان الحرف لا دلالة له على
زمان اصلا فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد يخرجه ويحتمل انه اراد نيابته عنه انه
يفيد ما يفيده من الحدث فقط وعلى هذا فيصدق ايضا بالقول بان مدلوله المصدر النائب عن الفعل **قوله**
ولا متاثر بعامل فصل يخرج به المصدر في نحو ضربا زيدا والصفات في نحو اقائم زيد فانهما وان نابا عن
الفعل الا انهما متاثرا بالعوامل **قوله** والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل فصه مثلا اسم للفظ اسكت
قال الرضي وهذا ليس شيء اذ العربي القح الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا وقيل مدلوله المصدر ويحتاج عليه الى الفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بني الاول وأعرب
المصدر وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان الا ان الفعل يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل
بالوضع وقيل انه فعل حقيقة **قوله** وانه لا موضع له من الاعراب اي والصحيح انه لا موضع الخ وهذا الصحيح
مبني على الصحيح قبله وعلى القول بان اسم الفعل فعل حقيقة اما على القول بانه اسم لمعنى الفعل فهو في موضع رفع
بالابتداء واغنى مرفوعه عن الخبر وعلى القول بان مدلوله المصدر فهو في موضع نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه
واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من موضع وقد يجاب بالمنع
منه او بالتفصيل وكون اسم الفعل لا موضع له يقتضي انه لا يتاثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل
عليه كلامهم في هذا الباب في حكاية الاقوال انه الاصح وصرح به في التصريح في باب الاضافة لكن كلامه في
هذا الباب في شرح تعريفه يدل على الاصح تتاثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية
وهو الذي يقتضيه نيابته عن الفعل في الاستعمال لان الفعل لا يكون فاعلا ولا مفعولا وقد يتاثر بالعوامل
اللفظية كالنواصب والجوازم وقدمنا ما يتعلق بهذا في بحث الكلام عند تمثيل الشمني بهيهات **قوله**
بتثليث التا ذكر في التصريح ان فيها احدى وأربعين لغة وفي شرح التسهيل للمرادي الحجازيون يفتح تائها
والاسدي والتميمي يكسرها وبعضهم يضمها والفتح قراءة الجمهور والكسر قراءة يزيد بن القعقاع والكسر بالتنوين
قراءة عيسى وقراءة ابن ابي وصوه بالضم والتنوين ثم قال فاما من قرا هيهات هيهات فالمجرور خبر
عند الفارسي وفي احد وجهي ابن جني ويكون هيهات اذا كمصدر بني في قول ابي علي لقلة تمكنه وانه بمنزلة

الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لان اسم الفعل لا موضع له وقيل النقدير هيهات هو اي المتذيف وقيل في كل منهما ضمير الاخراج لانه قد يفسر في هيهات كقوله فهيهات قد سفهت امير ايها اي بعد هو فلاح امية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند ثعلب انها اذا كررت كانت كبيت بيت ورده ابن المارشي بان ذا التركيب غير معهود في اسم الفعل ويرد عليه حيهل والهيهات منقلبة عن يا كالعاجيب فيكون من الهية وهو زجروا بها وكقوله فهيهات هيهات من تخرق هباوه اي بعد بعده وكقولهم حونزفتي منه مصدر على فعلال لزلزال وايضا فباب سلس قليل وباب حاجيت اكثر منه قوله شتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها قوله وان ذكر فيها في اول الشرح اربعين لغة ومحل كونها اسم فعل مالم تونث بالتاء فتنصب مصدرا وذلك قولهم في الدعاء افة وتفة فهذا بدل من اللفظ بالفعل الجزعا وقد ترفع فتكون ايضا دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد تجئ للحين نحو كان الامر على افة حينه واوانه قوله وهو دون الاول بل لم يثبته ابن الحاجب قال الجامي فما قيل ان اف بمعنى توجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي قوله فهيهات الخ قال جرير من قصيدة من الطويل الخا المعطي والعقيق موضع بالحجاز بهيهات الاول والثاني تاكيد لم يات به للاسناد فلا تنازع في العاملين خلافا لابي علي الفارسي قال ابن عصفور في شرح الابيات لكلام ابن علي ومنع التوكيد لانه وضع الاسم للاختصار فتكراره للتاكيد مناقض لذلك قال العيني آلدمتا الجملة كلها النزال نزال وقر في محل رفع عطف على العقيق ويروى واهله وخل بكسر الخاء اي صديق وبالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في ويجوز ان يكون حالا والجملة في تحاوله وجملة تحاوله في موضع رفع على انها صفة لخل من حاولت الشي اذا اردته قوله بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يستعمل في غير ذلك فلا يقال لشتان الخصمان عن مجلس الحكم قوله شتان هذا والعناق الخ اي افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الاخرى التي كانت وهي الموصوفة بقوله العناق الخ والدوم شجر المقل قوله وقد تزاد ما الخ عبارة المصنف في شرح الشذور ولكثرة زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله شتان ما يومي على كورها ويوم حيان اخي جابر ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندى واما قول بعض المحدثين جاز بالوصال القطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعي فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين ان اذا ت الموصول ليتصير هو ذلك على قول الكوفيين يجوز حذفها انتهى واذا تاملتها علمت ما في عبارة الشيخ واذا المصنف لا استشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان ما يومي لان يومي فاعل شتان والمعنى افترق يومي على كورها الابل ويومي الشخص المذكور واما ما في قوله لشتان ما بين فليس زائدة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لا بد ان يتعدد وبين لا يقع على المتعدد بل ما موصولة

وهو الفاعل

وهو الفاعل وبين صلتها فتأمل واللام في قوله لشتان موطئة للقسم وتتمة البيت يزيد سليم والاغر بن حاتم
يعني فاضلهما بالكرم الزايد دون الاغر واعلم ان شبهة الاصمعي ان شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شتا
لا اسم فعل بمعنى افترق ولانه لو كان بمعناه لجاز ان يجي بالفاعل اكثر من اثنين بعطف او دونه ولم يجز
و ح لو جاز شتان ما بينهما زيد وعمرو لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد لان ما زايدة وبين مبتدا وشتان خبر
ويرد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضي ينبغي ان لا يجوز الا ما قاله الاصمعي لا لما قاله بل لان ما
اما زايدة فبين هي الفاعل وفاعل شتان لا بد ان يكون متعددا وبين ليست كذلك واما ان تكون موصولة
وهي الفاعل فليس هناك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك لذا قلت يلزم ان يقال افترق
الذات بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط بين ان تقع بين اشيا وبين في التسمية كان يقال
بين وبين زيد قرابة والغرض في قوله لشتان ما بين اليزيدين في الندى ان اليزيدين افترقا في صفتين
احدهما متصف بالبخل والاغر بالكرم فلا يصح دخول بين الا ان يكون شتان بمعنى بعد وكذا
نقول ليس المعنى ذلك بل ان احدهما في غاية الكرم والاغر في اقل درجاته فقد اشتركا في صفة الكرم
فتامل قوله وا بابي انت صدر بيت لراجز من بني تميم عجزه كانما ذر عليه الزرنب فوا اسم فعل بمعنى
اعجب وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدا موخر وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب صفته
من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وخبره كانما ذرت الحب والزرنب ضرب من النبت طيب الرائحة
قوله ومثله وي كقوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية
اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وس وقيل كان للتشبيه بمعنى الظن قوله وواها
كقوله ۶ واها لسلمى ثم واها واها وواف بمعنى تضجر اي بالشرط المتقدم قوله ما صيغ من فعل ثلاثي
اي متصرفا كاملا فخرج بالثلاثي نحو دحرج لانه رباعي وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبئس
لانهما جامدان ونحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف قوله ومنقول هو اما منقول من ظرف
للمكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت او من جار ومجرور كما مثل والغالب في المجرور في
التسمية ان يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم علي بمعنى اولني وقد يكون ضمير غائب
نحو عليه رجلا ليسني فعليه بالصوم وقد يكون ظاهرا حكى الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا
والاول في الشذوذ نظير اياي وان يحذف احدكم الارنب والثاني نظير فلا تصحب اخا الجهل واياك وَاياه
والثالث نظير فاياه وايا الشواب كذا في حواشي الخلاصة للسم واستفيد منه ان علي في حكاية الاخفش
مخففة لا مشددة خلافا للدماميني حيث فهم ان علي بتشديد الياء على ان على جارة لضمير المتكلم وعبد
الله بدل وفيه شذوذ لابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب انه عطف بيان
واعلم ان كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على ان مجموع اسم الفعل الجار والمجرور وكلامهم على

الكاف من الاعراب مخالفة ويقتضى ان اسم الفعل انما هو الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا فى الكاف
المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها
من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم نفسك وانظر ما الناصب
لما بعدها اذا وجد نحو عليكم انفسكم وهل يقال ان على تتعدى لاثنين وفى حواشى الاشمونى للشهاب القاسمى
او نصب عند الكسائى على المفعولية ويرده قولك عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد وقال الفرا
رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول الشهاب فى حواشى الاشمونى ويرده
ان الكاف ليس من ضمير الرفع لم كما هو ظاهر بل نقول ثم فى المغنى ان نيابة ضمير عن ضمير انما جاء فى المنفصل
بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما فى الاعراب وكون ذلك فى الضرورة كقوله ان لا يجاورنا
الاك ديار الا ان يقال الفرا لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفرا ان ضماير الرفع لا تستتر فيما قبلها
وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسما للافعال وقيل الجر بالاضافة
بناء على انها اسما للمصادر والمعنى الزامك واختاره المص فى الحواشى فقال ان على مثلا اسم للزوم
تقول عليك عمرا لزامك فالكاف فى موضع خفض ورفع وانظر هنا مع ما مر جوابه وسياتى فى كلام
الش ان اسما الافعال لا تقبل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان لغير الماضى يستتر فيه
الضمير وجوبا قوله ثم انه يعمل عمل مسماه اى غالبا كما قيد بذلك فى التسهيل اذ قد يكون
مسماه متعديا ويكون هو لازما نحو امين فانه لازم ومسماه استجب وهو متعد وهذا انما يصار اليه
اذا تعذر الجريان على الاصل ولهذا اعترض فى شرح التسهيل على من مثل بالكف بان اكفف متعد وصه
لازم فالاولى بان يفسر بانكفف ولم يجعله من غير الغالب لامكان الجرى على الغالب هنا بخلاف امين
قوله فيرفع الفاعل اى مطلقا قوله ويتعدى الى المفعول بواسطة ان كان مسماه يتعدى بها
وبغيرها ان كان مسماه يتعدى بغيرها قوله بلزوم البناء مطلقا اى سواء كان بمعنى الامر او
الماضى او المضارع والفعل منه مبنى وهو الامر والماضى ومنه معرب وهو المضارع بشرطه قوله والتجرد
من العوامل اى اللفظية التى تقتضى فاعلية او مفعولية كما اشرنا اليه اول الباب قوله ولا يحذف ولهذا
رد على ابن مالك حيث جوز فى قوله ايها المائح دلوى دونكا ان يكون دلوى منصوبا به ولكمه
مدلولا عليها بدونك الملفوظة قوله لا يبرز ضميره يشكل على بعض الاقوال السالفة فى الكاف
المتصلة نحو عليك قوله ولا يضاف فقضيته كلامه ان هذا من جملة الامور التى يخالف فيها اسم الفعل مسماه
وفيه نظر قال فى شرح المنحة عند قولها ولا يضاف ما نصه كما ان مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا
قالوا فى بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب انتهى لكن مقتضى ذلك انه
على القول بان مسماه المصدر يضاف وهو ينافى ما سبق فى الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحمل

التزام انه لا يضاف وح يصح جعل هذا مما يخالف فيه مسماه فليتأمل قوله نحو قولهم مكانك الخ عجز
بيت لعمرو بن الاطنابة صدره وقولي كلما جشأت وجاشت والضميران في جشأت وجاشت للنفس ومعنى
جشأت نهضت وجاشت غثت قوله ولكنه لا ينصب الخ تقدم ما يتعلق بذلك على النواصب قوله
اعمال المصدر قوله اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث فالاضافة من اضافة الدال الى المدلول ثم الحدث
اما قائم بفاعل كفرح زيد فرحا او صادر عنه حقيقة كقعد قعودا او مجازا كمرض مرضا او واقع على مفعول
كمصدر ما لم يسم فاعله كزهد وجنون وقوله الجاري على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل انه يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلست جلسة القادرين والخاملين
ومثله ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا كذا
في الحاشي ويحتمل ان المراد بالجريان على الفعل الاشتمال على جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم المصدر
الى زيادة الجار الخ مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه وعلى ان المراد الدلالة على
الحدث ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث قوله
ويتعدى الى مفعولين لعجبت من ظنك زيدا قائما وقوله فما كثر كعجبت من اعلامك زيدا عمرا فاضلا
قوله فقط قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض انه اذا كان الزمان
حالا لا تكون ان صالحة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض انها لا تحل مع الفعل الا اذا
كان الزمان حالا لانها تحل معه مطلقا غاية الامر ان ام الحروف المصدرية فحيث امكن حلولها لا يعدل
الى غيرها وهو اذا كان الزمان حالا غير ممكن الحلول لما فانها لم يعدل الى ما الا لتعينها لا لانها فيه
ولا غيره ومسئلة التاويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة قوله كما في نحو ضربا زيدا اي من
المصدر النائب عن فعله وقوله ضربت ضربا زيدا اي من المصدر المؤكد لعامله قوله خلافا
لابن مالك في الاول فانه ذهب الى جواز اعماله وصحح المص في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر
هنا انما يحل محل الفعل وحده بل بدون ان وما فزيد في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك
وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند المص واما الثاني فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال في الحواشي
بل لو قلت ضربت ضربا في الدار وعندك لم يجز ان يتعلقا به وهما ما هما في التعلق بكل عامل ورائحة
الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل الثاني في قام قام زيد لم يؤت به للاسناد انتهى لكنه
في شرح بانت سعاد قال لان المصدر انما يقدر بان او ما والفعل اذا كان فيه الفعل معنى الحدوث
بخلاف نحو لزيد معرفة بالنحو وذكاء في الطلب حال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح
في عمله في الفاعل والمفعول الصريح قال لان الظرف يكفيه رائحة الفعل انتهى وهذا لا ينافي ما في
حواشي ابن الناظم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما في الامثلة التي ذكرها واذا كان المصدر في معنى

الثبوت وعمل في ظرف فجاز تقديم الظرف لانتفاء المانع من تقديمه وهو تقديم ما في حيز
الحرف المصدري عليه لان ذاك انما يكون عند التاويل وهنا لا يؤول وبهذا ظهر صحة قول المص في المغني
انه يجوز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم تعلق في السموات وفي الارض
بسركم وجهركم لان المصدر ليس مما ينحل لان والفعل وقول الدماميني عن مراده هنا ان المصدر اذا لم
ينحل لان والفعل ينحل لما والفعل فالمحذور باق فظن ان المراد نفي التاويل بالمخصوصات في
والفعل والمنفي التاويل مطلقا فتامل قوله لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الخ هذا الايناسب ما سبق
من ان المصدر انما عمل لانه اصل الفعل لا لمشابهته له فالمناسب تعليله بان صيغة المصغر ليست الصيغة
التي اشتق منها الفعل قوله ولا مضمرا اي خلافا للكوفيين واستشهد لهم قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم فان قوله عنها تعلق بهو العايد الى الحديث لكنه انما في هذا عمل في
الجار والمجرور قوله مفعولا من معموله الخ بمعاره وعلى الزمخشري في قوله انه يوم تبلى السرائر معمول
لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو لقادر قاله في المغني ويوخذ من ذلك انه لا يعمل مفصولا
ولو كان المعمول ظرفا ويوخذ من اعتراضه على الزمخشري اذ اعلق اياما بالصيام من قوله
تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم اياما باذنه الفصل بمعمول كتب
وهو كما كتب انه لا يعمل مفصولا ولو كان الفاعل مجرورا فان قيل لعل الزمخشري
يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا وهو اتباع
المصدر قبل ان يكمل معموله قوله لان معموله بمنزلة الصلة الخ ربما تشعر هذه العبارة
بان المعمول ليس صلة حقيقية وفيه نظر لانه عند العمل موؤل بان والفعل او ما والفعل
فهو صلة لموصول حرفي قوله قال التفتازاني والحق جواز تقديم معموله الخ حاصل ما اشار
اليه التفتازاني ان المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج الى تاويله بان او ما والفعل
لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
وعدم انفكاكه عنه وقال الرضي يجوز تقديم المعمول اذا كان ظرفا واختار انه لابد من التاويل
وقال المؤول بالشيء لا يلزم ان يعطى حكمه مطلقا فلا يلزم من منع تقديم ما في حيز
الحرف المصدري عليه اذا كان ملفوظا به ان يمنع ذلك اذا كان مقدرا ويؤيده ان
مع الفعل لابد له من فاعل ولا يخلو من الدلالة على الزمان الى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول
والصريح وعبارة الشيخ توهم ان التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف
المصدري والفعل ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتامل وفي حاشية ابن جماعة في مباحث
حذف المسند اليه لك ان تقول هذا الكلام اي قوله ايجاد الفعل يجب ظاهره لا يتحقق لانه لا ايجاد

للفعل

للفعل لان الفرض لا يقوم بالفرض فلا بد من وجه التأويل والكلام فيه واسع قوله بخلاف
اسم الفاعل فانه انما عمل لمشابهته الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله ان يكون بمعنى الحال
والاستقبال قوله فمنع اعمال المثنى والجمع وهو قياس اشتراطه ان لا يكون محدودا ولا مصغرا
وان علل المضيفي عبارته في كلامه السابق لان التثنية والجمع من خواص الاسماء قوله فان ظفرنا بشيء
من ذلك له قد جاء اعمال المجموع في قوله فجربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا الحزم والفنعا
الفنع الفضل الكثير قوله نحو ولولا دفع الله الناس مثال لما اضيف للفاعل مع ذكر المفعول
قوله ربنا وتقبل دعاء مثال لما اضيف للفاعل مع حذف المفعول قوله بدليل قوله عليه
الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا قاله في المصرح وللمانع ان يجيب بان الحديث
يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه انتهى وهو ميل لكلام ابي حيان حيث اعترض على ابن
مالك بالاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى وقد
رد عليه بان الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى اسند الراوي الحديث لذلك بقوله
قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال
بالاحاديث الشريفة وهذا مخالف للاجماع والمسألة مبسوطة في شرح المغني وانما استدل
بالحديث لا بالاية لانه يجوز في الاية ان يكون فاعلا للمصدر بل اما بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط
محذوف اي منهم واما شرط والجواب محذوف اي فليحج وفي ذلك كله لانه يلزم ان يجب على الناس ان
يحج المستطيع منهم كما قاله في المغني وغيره قال التاج السبكي في بعض مجاميعه وهو ممنوع
واي مانع من ذلك ويكون في الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان
لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا حسن ويشهد له قول اصحابنا
ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وكذا في بحث ان الحج لا يتعين وانه
ينبغي عند العمرة وفي هذا التقرير رد عليه وقد رد عليه بوجه اخر غير انه هنا مباحثة وهي
اذا ثبت ان في الحج خصوصين فرض كفاية وفرض عين فنظهر ان فرض الكفاية يسقط بان يقوم
به المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج سقط فرض الكفاية
ولا نقول انه حج عن الغير لان الحج لا ينابه فيه عن مستطيع وبقي على المستطيع فرض عين واذا
حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض
العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب لا حول من قبل انه يلزم عليه ان يكون وجب على
كل احد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر انه تجعل من شرطية اذ لا ان ما حاصله ان
على الناس ان يكون البيت محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه لكن ينبغي ان يقدر الجواب

هكذا مفعوله انه يباشر الجر بنفسه فتدبر قوله وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما
بعده الجر اى فيكون ح كالمنون في انه يرفع وينصب وهذا يتم للمصدر المضاف فحينئذ لعوامل
وهذا كله في مصدر الفعل المتعدي لواحد فان كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته
الى فاعله واضافته الى الظرف المتسع فيه كاعجبني قيام زيد اليوم او قيام اليوم زيد ومتعد لاثنين
او ثلاثة فخارج فيه وجوه كثيرة ولا يخفى على المتامل قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمل
مطلقا لشبه الفعل لا الاظهر ان يقال لان التنكير انسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ومن
اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة في الحمام القرآن اى من قرا قال ابن مالك في شرح
العمدة وهذا غريب بمعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضي وقوع
الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على احدهما فالرفع احق والاكثر الواقع ما ذكرت انتهى
وقال الشمني في حواشي الالفية اعمال المضاف الى الفاعل ضعيف وكذا المنون واما ذو ال فاعماله
ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول وبالجملة فعمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا قوله عجبت من
الرزق الخ تمامه المسيء الهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا قوله في توابع الفاعل ظاهر هذا
جواز الرفع على المحل في جميع التوابع وفصل ابو عمرو فاجازه في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت
قوله الجر حملا على اللفظ هو احسن من الاتباع على المحل وقيده في التسهيل بما اذا لم يمنع مانع فان منع
كما في اعجبني اكرامك وزيدا فان الاتباع هنا بالمجرور يؤدي الى العطف على الضمير المخفوض بدون
اعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه في باب العطف قوله والرفع حملا على هذا حمل ابن مالك
قراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث امر بقتل الابتر وذو
الطفيتين واستشهد له يا لعنة الله والاقوام كلهم • والصالحين على سمعان من جار قوله والنصب
على المحل اى وان لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم قوله ان قدر بان وفعل الفاعل اى والرفع ان قدر بان
وفعل ما لم يسم فاعله بناء على ان المصدر يرفع نائب الفاعل ويقدر بالحرف المصدري وفعل ما لم يسم فاعله
وهو ما ذهب اليه جمهور البصريين ومشى عليه في التسهيل ومنعه بعضهم لما فيه من الالباس لانه يتبادر
من صيغة المصدر انه من المبني للفاعل ومنه يوخذ انه لا منع فيما كان فعله ملازما للبناء للمفعول كزكم
فيجوز اعجبني زكام زيد ولا من الالتباس نحو مصدر موصول بفعل مبني للمفعول نحو عجبني ان ضرب
زيد فظهر صحة جعل ما في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية وسقط كلام ابي حيان واعلم ان
الشارح لم يحك في جواز الاتباع على المحل هنا خلافا وحكاه في اسم الفاعل فاوهم الاتفاق عليه
هنا وليس كذلك فانما يجيزه من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترط امتنع هنا كما في الباب
الرابع من مغني اللبيب قوله عمل اسم الفاعل ولو مثنى او مجموعا كقول عنترة والناذرين

اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهو تثنية ناذر بالذال المعجمة وقوله تع والذاكرين
الله كثيرا فان قلت لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسما
قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغته مفردة من حيث ذاتها بالحاق
علامتي التثنية والجمع واما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامتي التثنية والجمع
في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتامل قوله لمن قام به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما
قام به الفعل لكان اولى لان ما حمل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد تغليب العاقل على غيره لان
فان من لمن يعقل قوله على معنى الحدوث اى الوجود بعد ان لم يكن يعنى انه لذات حصل لها الحدوث
مع افادة ان حصوله كان بعد ان لم يكن فالضارب معناه شيء ثبت له الضرب بعد ان لم يكن
وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث كما في الله عالم وامراة حائض وغير ذلك
قال الاستاذ المعنوى وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق
على اكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من ان الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علم النحو والمعاني
فتامل ويمكن الجمع بحمل احد الامرين على كثرة الاستعمال والشيوع والاخر على الوضع فليتامل
وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للمحدود وغيره وقوله من قام به يخرج بها عدا الصفة
المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع
لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم خرج به اسم التفضيل
وقد عرفت انه خرج بما قبله قوله ويعمل عمل فعله الا ان اسم الفاعل يجوز اضافته للمعمول ولا يجوز
ذلك في الفعل وان الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر وهذا يجوز فيه ذلك نحو وما ربك بظلام
للعبيد واسم الفاعل اذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل في متقدم تقول هذان ضاربا زيدا وتا ركه
لان الفعل لا يصح هنا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمروا وتاركه وجاءني رجلان
ضارب عمرا وتاركه قوله ثم ان صغر او وصف لم يعمل فان المصغر في حواشي الالفية
فان قلت فما بالكم تمنعون اعمال المصغر وقد حكى اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا قلنا
احسن قولا لي الطيب وربما ننصفه راحتى فتمنى شهيدا لبزاة سوا فيه والرخم بعد
ان الظرف وعديله يستوي العامل القوي والضعيف في العمل فيهما فالممنوع عمل المصغر
في غيرهما فان قلت نكيت ايضا صغرا اعمال الموصوف وقد اجاز الكسائي انا زيدا ما
اى ضارب وقال الشاعر اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المباين
قلنا الاول من كلامه مبني على مذهبه فلا يحتج به والثاني اوله ابن مالك على ان ايا لا يجوز في موصوفها

الا انا اذا سمعنا الانباء تتمكن عكس الصوات والثاني فالوا بتقدير فقدت فرخين وقالوا ايضا الاجل ما لفهم الاخفش اذا رجعت فانه ينبغي التقدير اذا رجعت فانه خطبا فقدت فرخين رجعت فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة اجنبية واخذ الامرين ارتكابا الابتدا في فانه اما اعماله فلا لانه لم يبق اهله لم يتجرده من علامة التانيث مع انه لمونث بدليل خطبا ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل رتبا طار جعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدا والخبر بغية للمعقود ما هو على طريق الحسنات وفي المغني ان الكسائي خالف في الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد العمل وان الكسائي يجيز اعماله مطلقا وكلام بعضهم يقتضي خلافه لانه قال اجاز الكسائي زيدا ضارب دون اما ضارب زيدا فعزله دون كذا يقتضي انه لا يجيز اذا وصف بعد العمل وفي شرح السهيل للمصنف ووافق بعض اصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها

قوله لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب اي بخلاف عمله في المرفوع وظاهره ان عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والاول صرح به غيره وانه يرفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضي مضمرا بلا خلاف كما قال ابن عصفور لكن رد بان ابن خروف وشيخنا ان ظاهرهما عمله في المظهر وظاهرا على كلام ابي ومذهب ابن جني والشلوبين واكثر المتاخرين انه لا يرفعه واما الثاني فنفى لمفتيات ان الاظهر ان الجمهور منعوا قايم الزيدان لفوات شرط الاكتفا بالمرفوع من المبتدا وهو تقديم النفي والاستفهام لا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد وعلل ذلك بامرين ثانيهما ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قايم ابوه امس وانهم لم يشترطوا الصحة نحو قايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما ياتي بقوله تعالى مختلف الوانه وانما عمل الرفع فتدبر قوله ومختلف الوانه اي صنفا اشار الى ان الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ لكن جعل الاعتماد في الاية على المخبر عنه المقدر وفي المغني انها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر وكلاهما صحيح والنظر في الارجح منهما ان الموصوف المحذوف في الاصل مخبر عنه وبحسب الظاهر المخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل قوله ومنه يا طالعا جبلا اشار بقوله ومنه الى ان الاعتماد ليس على حرف النداء كما يرهم كلام الالفية لان حرف النداء يبعده من الفعل لكن ليس في الالفية ادعاء ان النداء مسوغ بل ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وذلك صادق بان المسوغ هو الاعتماد على الموصوف المحذوف قوله بل يجوز اضافته الى معموله اي وما اشبهه كالخبر حكى انا كاين اخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز ونحوهما

واما

ظاهره

واما الوصف الذى لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره وما عداه امره مشكل اذ لا يضاف
اليه اذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك واجاز السيرافى نصبه لانه اكتسب بالاضافة
الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام من حيث التعريف لان الاضافة محضة وبالمنون من حيث انه لا يضاف
وقال ابن الناظم المصحح لنصبه اسم الفاعل بمعنى المضى لغير المفعول الاول هو اقتضاء اسم الفاعل اياه
فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز ان يعمل فيه الجر فوجب النصب لمكان الضرورة
انتهى ونقض من يقول بهذا بضارب اليوم زيدا امس فانهم لا يجيزونه وقيل العامل فى غير الاول
محذوف واعترض بانه غير ماش فى هذا ظان زيدا منطلقا لانا ان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز حذفهما
اذا لم يكن الفعلان مذكورين قوله ولك فى تابع المجرور الخ بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لان
شرط الاتباع على الموضع ان يكون بحق الاصالة والاصل فى الوصف المستوفى لشروط العمل اعماله
لا اضافته لالحاقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله منضج صفيف شوا او قدير معجل
واجيب بان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقى جر المضاف اليه قوله بجر على اللفظ الا
انه منع مانع نحو الضارب الرجل وزيد كما علم من باب الاضافة واجاز ذلك وخالفه المبرد وابن
السراج واحتج له بانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل نحو رب رجل واخيه وان فتى هيجا انت
وجارها واحتج لهما بان العاطف كالقائم مقام العامل فى المعطوف عليه وانما جاز ما اورده المحتج
لان اضافته فى تقدير الانفصال اذ التقدير رب رجل واخ له ولا سبيل الى ذلك فى مثل العاطف والمعطوف
قوله عند بعضهم هو من لا يشترط فى العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل قوله
من وصف اى منون وقوله او فعل اما ماض او مضارع واضمار الوصف ارجح لانه مطابق للمذكور
ولان حذف المفرد اقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب باضمار وما ذكر جواز النصب بالعطف على
تابع الموصوف المجرور اذا لم يكن عاملا وان كان كلام الشيخ انما هو فى العامل قوله بان يعبر عما
وقع واقعا الان قبل وانما يفعل ذلك فى الماضى المستغرب كانك تحضره للمخاطب لتصوره له فتعجبه منه
وقيل معنى الحكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان فتحكى الان ما كنت تتلفظ به
اذ ذاك كما فى قولهم دعنا من تمرتان ورد بان المقصود حكاية الحال حكاية المعانى الكائنة ح
لا الالفاظ قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الخ لا يخفى ان الوصف فى البيت لم يعمل فى منصوب بل
وقد مر ان الشرطين انما هو لعمله فى منصوب واما العمل فى المرفوع فلا يشترط فيه لا اعتماد ولا
المص فى هذا الكتاب يرى ان الاعتماد شرط لعمله مطلقا وان حقق فى المغنى خلافه فكان ينبغى خلافه عند
فلا معنى للشارح اذ شرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله فى المغنى ولعلم ان حمل
البيت على التقديم والتاخير لا بد منه لان المرفوع انما يسد مسد الخبر اذا اعتمد وعلى ما فى المغنى

فالبيت من مشكلات باب المبتدا والخبر لا من مشكلات باب الفاعل اعمال امثلة المبالغة قوله
ولو مثنى او مجموعًا سوآء كان جمع تصحيح او تكسير وهذا في التثنية وجمع التصحيح امثل لسلامة
نظم الواحد فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة قوله للمبالغة والتكثير هما متغايران
باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية وقال الشلوبين في شرح الالفية هذه الامثلة تاتي في
الكلام على الجملة على ثلاثة اقسام احدها هذه التي ذكرنا الثاني ان تاتي للمبالغة في الصيغة
لا في كثرة الفعل كحسان وكذا اذا دخلها معنى النسب نحو مقوال فان معناه المبالغة في
القول وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذي كذا كانه يقول ذو قول او على انه كانه
يقول قولي في قول فهذا ليس على معنى الفعل العلاجي كحائض وطامث ولذلك لا تدخلها
الهاء للمونث فكذلك لا تعمل عمل الفعل اصلا لما دخلها على معنى النسب كما لا يعمل نحو
تمار والثالث ان تاتي لغير مبالغة اصلا نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف
وصدى فهو صدى وما اشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا في البناء فهذا القسم
لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا بدلا عن فاعل قوله الثاني فيه بذلك لان اسم
الفاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل قوله على جواز اعمالها اي بالشروط المذكورة
فلا تعمل بمعنى الماضي بدون ال وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل
ولو بمعنى الماضي مجردة من ال لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك وجرى عليه
ذلك الرضي وهو مردود لان دلالتها على المبالغة متعلقة لها من شبه المضارع ما
اوهم السماع محمول على حكاية الحال والعمل في فعال اكثر من الاثنين بعده وعملها
قياسي على الاصح قوله حملا على اصلها فيجب ان تعمل عمل اصلها الذي حولت عنه
ومن ثم رد قول كثير من الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه المطهر لغيره فان الطهور صفة
بدليل ماء طهورا وهو محول عن طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما ان
صبورًا كذلك لانه من صابر بخلاف قطوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى واجيب ما ذكر فقد ذكر
ابن فارس انه سمع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلبا يقول الطهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره
انتهى وفي الحديث هو الطهور ماؤه بعد قولهم انتوضأ بما البحر وفيه وجعلت لي الارض
مسجدا وطهورا وعن الثاني بانه انما يتحد فاعل ومفعول في التعبير اذا امكن الفرق بينهما
من غير جهة التعدي فكانت الفرق بينهما من جهة التعدي قوله لافادتها ما يفيده
مكررًا هذا مبني على ان الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري وذكر
ان من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال سايل وسايله وان الصواب سآال وسآالة

وفرده

وتدبره ابن بري وقال فعال خاص بالتكثير وفاعل عام في القليل والكثير انتهى د ح وهي
بدل عن فاعل في التنصيص على الكثرة قال الشاطبي في شرح الالفية اسم الفاعل دال على
الفعل كثيرا كان او قليله فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل ما لكنه
من جهة وضعه لا اشعار له بخصوص فعل فاذا اراد وا ان يشعروا بالكثرة وضعوا لهما
مثالا دالا عليها فعول في الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة لا من مطلق
فاعل وكذا سائر المثل فتبين ان كل واحد منها بدل من فاعل في المعنى قوله واما
العسل فانا شرابه فيه دليل على جواز تقديم معمولها قوله انه لمنحار بوائكها منحار	ر
بالحاء المهملة مبالغة في ناحر والبوائك جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من
النوق قوله وقوله اتاني انهم مزقون عرضه صدر بيت لزيد الخيل عجزه جحاش الكرملين لهم	نذير
والشاهد في نصب عرضه بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق وعرض الرجل
جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار
الصغير خبر مبتدا محذوف اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع
والنذير التصويت وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش الكائنين في هذا
الموضع واستعارة على الخلاف في نحوه قوله والمشهور ان هذه الامثلة الخ ذكر الحريري
ان العرب بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقاتل وضارب ولمن كرر الفعل فعالا كقتال وضراب ولمن
بالغ في الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو صبور ولمن اعتاد الفعل مفعالا كمعطاء مذكارا
ومئناث او معقاب اذا كان عادتها ان تلد الذكور او الاناث او تلد كذا او تلد
كذا ولمن كان آلة للفعل وعدة له مفعلا ومفعالا وكتب عليه ابن بري هذا الذي ذكره ليس
في فعول وفعال لا يعرفه النحويون وكذلك مفعل ومفعال كلها بمعنى واحد نحو ضروب وضراب
ومضراب اسم المفعول قوله لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فمن وقع موضوع لذات ما وقع عليه الفعل وفي التعبير بمن ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه مخرج لما عدا المحدود
قوله في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله اي النصب على ما مر وكان الاظهر ان يقول في انهما
اذا كانا بال عملا مطلقا والا فبالشروط المتقدمة قوله ولكن في اسم المفعول خاصة
يريد ان هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل فانه خالفه في هذا الحكم وذلك ان اسم الفاعل
لا يضاف الى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب ابيه زيد لانه اضافة الشيء الى نفسه لكان
مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل في اسم المفعول ان يجري مجراه في انه لا يضاف الى مرفوعه

لكنه لما كان اذا تعدى الى واحد كما هو شرط المسألة وان اطلق الشارح اذ لا يتصور في غير
المتعدي لا اضافة والمتعدي لاكثر طالب بمعناه للمنصوب فيكون بمعنى العلاج باثباته وشرط
اسم المفعول المذكور ان يصدق به ثبوتا للوصف وقياسي فيه للعلاج وان لم يذكره الشارح ايضا
نعم يجوز فيما تعدى لاكثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره نسيا فلا يظهر لتمثل في شيء الا
في الصفة المشبهة فيجاز فيه ما جاز فيها والمراد انه انفرد بجواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح
والا فاسم الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب بمعنى كتبا ابوه بقبح واعلم ان ابن مالك
صرح بان اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافته لمرفوعه ان كان من قاصر
اتفاقا او من متعد لواحد على خلاف فاما اذا كان متعديا لاكثر من واحد فاطلقوا انه لا يجوز
والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حينئذ صفة مشبهة
كما يدل عليه قوله في التوضيح في باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ان فاعلا اذا
اريد به الثبوت واضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريفها اسم الفاعل واعتباره الا الدلالة
على الحدوث واما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة ولم يعتبروا في تعريف الدلالة على الحدوث
وان وقع للحفيد في ذلك ما فيه خفاء فهو وان دل على الثبوت لا يصير صفة ووقع في الشرح في
هذا المقام ما فيه خفاء ولنا رسالة حسنة في ذلك نظمت فرائد المقال من جعلها يظهر الحال قوله
والاصل مضروب عبده الخ مثله في شرح الالفية لابن الناظم ونقله المصنف في الحواشي وقال
وعندي انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤول الى الاخبار عن زيد بانه مضروب وذلك
خلاف الواقع بخلاف تمثيل ابنه بمحمود المقاصد فان من حمدت مقاصده لا يمتنع ان يقال فيه
محمود المقاصد الصفة المشبهة قوله في امور ستاتي هي الدلالة على الحدوث وصاحبه
والتذكير والتانيث وغيره لكنها الى المصنف حتى شيء وجل التشبيه انما تفرد وتذكر وتانث على خلاف
ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز في سبوحا وملوجا من الشيخ والعلم ان
ان يعملا الوضع خلافا للفارسي لانهما لا يفارقان التانيث وليسا جاريين اجاب الفارسي
عن الثاني بانهم يقولون اعور عينه فير فقوت به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبه
للجاري لانه يثنى ويجمع وله مونث بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار انتهى وفيه ان عمل
الصفة المرفوع بطريق الاصالة لا المشابهة كما سياتي قوله ولهذا عملت على النصب لاجل
المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به اما غير ذلك فيعمله بطريق الاصالة قوله
ولكونها ماخوذة من القاصر اي ما لذا وعرضا كما في ريان ورحيم واسم الفاعل المتعدي
لواحد اذا قصد به الثبوت واضيف لمرفوعه على ما مر فانها لا ازمة بالتنزيل والنقل الى فعل بضم

اليمن

العين **قوله** واستمر واستشكل بما صرح به ائمة المعاني من انه لا دلالة للجملة الاسمية الا على اكثر من الثبوت وجمع بان للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفي في كلام اهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت استمراره **قوله** ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الخ ظاهره ان الصفة لا تدل على الحدوث وفي التصريح ما يقتضي انها تدل عليه لانه قال في التوضيح في باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة ما جميع الصفات المشبهة ما لم اذا قصد بها الحدوث النعم وهو يدل على ان التحويل الى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب ثم اذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدلالا لا لتنصيص ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحدوث **قوله** والاعتماد على وحدهما ما مر اي في عمل النصب على طريق المفعول به اما عمل الرفع او عمل نصب اخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطلق فيمارض قول النهاية انما تنصب المصدر واشترط التي الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لانه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه كتحصيل الحاصل ثم الاعتماد شرط فيها مطلقا على الاصح من ان ال الداخلة عليها معرفة وما لم يكن صلة لا ال اذ كانت موصولة **قوله** من اللازم اي له لو بطريق التحويل كما مر **قوله** ومجاريه هذا بناء على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الزمخشري وابن الحاجب الى انها لا تكون مجارية وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح ورده ابن مالك بظاهر قوله تعالى نحوه قال المرادي والقائل ان نحو ل ان ضامر ومنطلق ومنبسط ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وبه ما علمت من باب اسم الفاعل **قوله** لا يتقدم معمولها اي دائما فقوله بخلاف معمول اسم الفاعل فانه قد يتقدم منصوبه قال في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل فنقول هذا زيدا ضارب الا اذا كانت فيه ال وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه ال فاجازه بعضهم وتاوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم الفاعل مجرورا باضافة او بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بها زيدا فلا يجوز التقديم او بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا فيجوز عمروا بضارب ومنع ذلك المبرد هنا وقيد المعمول بالمنصوب لانه محل التمييز اذ المرفوع لا يتقدم فيهما لان الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف قوله نحو زيدا انا ضاربه اي لان ما سيعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا ثم ان كان المعنى الافادة بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون من مسئلة تقديم منصوب اسم الفاعل بل من مسئلة تحذوناد هي ستاتي في كلام هذه العبارة وقعت في الاوضح هكذا فنقلها غافلا عن كونه لم يذكر في الفروق مسئلة الحذف واراد التنبيه عليها بقوله ولهذا الخ لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا **قوله** في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصبه لا بصفة محذوفة مفسرة على زيد بنصبها المذكورة مشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما منع انتصاب وجه الاب بزيد حسنه بنصب الوجه **قوله**

د ب

مكمهز
اى اسما ظاهرا فيه ان معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما فى قوله حسن الوجه طلقه انت فى السلم وفى الحرب كالح
قال المص فى الحواشى عند قول الالفية وكونه ذا سببية وجب فيه نظر فان معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا والضمير
تذكره النحاة فى مقابلة السببى قال الصنيرى فى الصفة المشبهة تعمل فى شيئين ضمير الموصوف وماكان من سببه ويحتمل ان يقال
احترز بالسببى عن الاجنبى فقط فيدخل الضمير لانه ليس باجنبى وقد اشار الى هذا من قال يعمل فى السببى دون الاجنبى
انتهى فكان ينبغى للشيخ ان يعمم فى السببى ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على المص لقوله الاتى والمراد بمعمولها
لح وعملها فى المرفوع ليس بحق التشبيه لانا نقول ذاك بالنسبة لتفرعه عليها وعدم اشتراط الاعتماد واما
بالنسبة لاشتراط كونه سببا فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به اذا كان العمل حسنا نعم النصب لا على
ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يوخذ من كلامهم على تقسيم عملها الى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تتمة
نعم يرد انها تعمل فى الضمير النصب لكن النصب لا يكون به كما سياتى **قوله** ما عملها فيه بحق التشبيه هو النصب على طريق
المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه وقضيته ذلك ان مرفوعها لا يشترط ان يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبى
فى شرح الالفية والرضى وعبارة الرضى يعمل فى غير السببى اذا كان فى معمولها حرف ضمير صاحبها نحو برجل طيب فى
داره نزيل وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو احسن الزيدا وما قبيح العمران فاما الاجانب لنا هنا حتى تعمل فى
سببية انتهى وهذا لا يرد على ما يوخذ من كلامهم الذى اسلفناه لان ذاك يعرض فى غير هذه الامثلة تدبر
**قوله** ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به هذا قد مر حيث قال لكن النصب هنا الخ **قوله** ولا يراعى له محل بالعطف
فى غيره فلا يقال بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا اقوى اليد والرجل صرح ش بان ذلك ممتنع وانه لم يسمع واجازه
الفرا هذا فى موضع الرفع واما فى موضع النصب نحو هو حسن الوجه والبدن فنقلوا كلهم على انه لا يجوز اما
فى اسم الفاعل فيجوز وان اختلفوا فى تاويله فقيل على الموضع وقيل باضمار عامل وهو الصحيح واما هنا فلا
يجوز بوجه لان ذلك ان امرتم فعله فالفعل لا يشبه او وضعا فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل وشمل
قوله وغيره الصفة وقضيته ان معمولها يجوز ان يوصف ونقل الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وان استشكل
فى المعنى بالحديث فى صفة الدجال اعور عينه اليمنى لانه يمكن ان يكون شاذا او مرهنا يظهر انه كان ينبغى للمش ان
يذكره الا فيما امتازت به من معمولها لا يتبع بالصفة وانه يتبع بغيرها ثم يذكر ان التابع لا يراعى فيه الاتباع
على المحل **قوله** ولو ظرفا قال ابو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا
نحو مفتحة لهم الابواب انتهى وكانه اراد ان اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة **قوله** انها لا تعمل محذوفة
تقدم ما يعلم منه شرح هذا **قوله** ولا تنصب الضمير قال فى الارتشاف ثم المعمول اما ان يكون ضميرا مرفوعا استتر
فى الصفة او غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من الغير متصل بها ضمير غيره فالضمير مجرور نحو حسن الوجه
جميله واجاز الفرا التنوين والنصب فتقول جميل اباه او يتصل بها ضمير غيره فالنصب على التشبيه نحو ما
روى الكسائى هم احسن الناس وجوها وانضرهموها لا خلاف فى نصب هذا الضمير العائد على وجوه او مروة

بال

بال وهي معرفة في الاصل نحو الحسن الوجه الجميل ففي هذا الضمير خلاف فقيل في موضع نصب وقيل في
موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب عمل الصفة ففي نحو الحسن وجها الجميلة الهاء في موضع نصب وفي مثل الحسن الوجه
الجميلة الضمير يحتمل فيه النصب والجر وغير متصرفة في الاصل وقرنت بال نحو الحسن الوجه الاحمره فالضمير في
موضع نصب عند سي ويظهر من كلام الغزي ترجيح النصب على الجر وعن المبرد الجر وان لم يقترن بال نحو مررت
برجل حسن الوجه احمره تعين الجر واجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يجز فيه احد من المتقدمين النصب
الا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر انك اذا قصدت الاضافة قلت مررت برجل احمر الوجه لا صفره
وان لم تقصد الاضافة قلت لا صفره قوله ولا تتعرف بالاضافة دائما اي واسم الفاعل قد يتعرف بالاضافة فيما
الا اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي
الجامي وانظر هذا مع ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضي وغيره كشروح
التسهيل بدلالتها على الاستمرار ومع قول التوضيح ان اسم الفاعل اذا اريد به الثبوت كان
صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية اولى لانه اقرب
الى مشابهة الفعل الذي هو سبب في كون الاضافة لفظية لان دلالته على الثبوت والاستمرار طارية بخلاف
الصفة المشبهة فدلالتها على ذلك اصلية كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبهة
قوله تؤنث بالالف كما تؤنث بالتاء واما اسم الفاعل فلا يؤنث بالتاء قوله من غير ضعف ولا
قلة اي بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه على ضعف وقلة نحو زيد كاتب الابو هذا
انما يظهر اذا لم يكن في هذه الحالة صفة مشبهة قوله حرف تعريف اي على الاصح ويتفرع عليه ما اعتاد
به ما ذكره المص في الحواشي وهو مبني على هذا الاخير وهو انه لا يجوز الحسنا وجها ولا الحسنو وجها
بحذف النون مع النصب للتفسير في ذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال ومن اجاز ذلك فهو مخطي
لانه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول بالموصول
والصلة وال هنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون في تاويل الفعل لان الفعل لا يشبه
وظاهر كلامهم موجوز ذلك قوله او على الابدال اي بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء
مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين مررت بامراة قليم الا انفد وانه يجوز برجل
مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا قوله عند بعضهم هو
ابو علي الفارسي قوله اي بسببها خلافا لمن ادعى ان العامل المخفض المضاف
لا الاضافة ولا الحرف المقدر قوله الا اذا كانت الصفة بال وهو مجرد اخ محله اذا
كانت الصفة مفردة اذ المثناة والمجموعة تجوز اضافتها الى ما ذكر لحصول الفايدة من
التخفيف بحذف النون وفي الرضي بعبارات وجه الامتناع في الصور الاربع ما نصه اما

فيجوز
في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجها والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة
عند س لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف **قوله** كالحسن وجها اطلقوا المنع
هذا التركيب ولم ينظروا الى امكان ان الاصل بالرجل الحسن وجهه او وجهه او وجه
ابيه فيكون المضاف فيهما مضافا لضمير ال اذ لا يتعين ان يكون الاصل بزيد الحسن
وجهه وقد نص في التسهيل على جواز مررت بالرجل الحسن وجهه لكن قال الدماميني
هذا التركيب مما يتوقف في صحته فاذا الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه الاضافة لا تخلو من قبح يلزم
لو لم تضف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذ العود الى ما فيه ال لا يمنع
من كون الضمير رابطا اذا رفعت به هي **قوله** مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادهما
اي واما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وقد انهى صورها بعضهم بالنظر الى ذلك والى تنويع حتى
الى اربعة عشر الفا وماتين وستة وخمسين صورة فانظر الشرح **قوله** فالقبيح اربع صور منها ما طابها ان
ترفع الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا اربع صور حسن وجه وجل بلا الحسن كذلك وهو قبيحها
جايزة في الاستعمال لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في الالفاظ اللفظ لان المراد من الحسن وجه
له واوردا انهم عدوا في امثلة الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها ويمكن ان يجاب
بمنع انتفاء السببية في اللفظ لان ال قائمة مقام الضمير عند الكوفيين وعدوا ذلك من الحسن بناء على
رايهم وان مشى ابن الناظم والمصنف في باب الاضافة على ان كلا من الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه
قبيح وان في الجر التخلص من ذلك فانه مبني على راي البصريين كما ان عد هذه الصورة قبيحا مبني على ان معمولها
مطلقا لا يكون اجنبيا ولو مرفوعا وقدم ما يتعلق بذلك **قوله** والضعيف ستة عشر اولها ان تنصب الصفة
النكرة المعرفة مطلقا او تخفض صاحب الضمير او صاحب صاحبه فالاول نحو حسن الوجه الثانية نحو حسن وجه الاب
والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه ابيه والخامسة نحو حسن وجهه والسادسة حسن وجه ابيه ووجه
الضعف في النصب اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وبعضه عبر عنه المص في باب الاضافة بالقبح وقد يقال
هذه الاجزاء لازمة عرفت الصفة او نكرت فلم خصوا الضعف بكونها نكرة واجاب الشمني في حواشي الاشموني
بان في الصفة المعرفة اعتمادا على ال وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة فروعي ذلك
القول لان لكنه مناف لما صرح به المصنف اول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن
الوجه وان في الاضافة تخلصا منهما اسمع اقول الاعتماد على ال لا دخل له في قصور الوصف كما لا يخفى وانما
يظهر ذلك في عمل الرفع ان قيل ان ال موصولة لانها لا تحتاج في عمل الرفع الى اعتماد على غيرها وفي الجر
شبه اضافة الشيء الى نفسه واورد على ذلك انهم عدوا من صور الحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن
وجه بالجر وفي ذلك شبه اضافة الشي الى نفسه ويمكن الجواب بانه يكفي في الصورتين وهنا العدول الى الرفع

ولا محذور

محذوف بخلافه في شك العصر لكن يرد انه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى المنفصل وفي الاول العدول الى الرفع بناء على ان ال قائمة مقام الاضافة الى الضمير وبالجملة فالمقام لا يخلو عن الاشكال
**قوله** وبيان ذلك يطلب من المبسوطات قد عرفناك بما قررناه ذلك البيان مع توجيه المدعي وما يرد عليه مع غاية التحرير والاتقان **اسم التفضيل** قال المص في حواشي التسهيل والاحسن الترجمة بافعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو ابخل واجهل ويمكن ان يجاب بان هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما للدال على الزياده **قوله** لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما **قوله** وربما جاء على القياس كقوله بلال خير الناس وابن الاخير **قوله** ولو تقديرا اي للعلم بها كما في واعز نفوا **قوله** ارتفاعا في نحو افضل منه **قوله** وانحطاطا في نحو شر منه وهذا قول سيبويه والمبرد الا ان اشار الى انها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في هو افضل من زيد فضل على بعض ولم يعم ورد ابن مالك افادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما نحو الله اعظم من كل عظيم والابتداء بانه لا يقع بعدها الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد وكذا المرادي وليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء **قوله** او للمجاوزة وهو مذهب ابن مالك في شرح التسهيل لان القائل زيد افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل **قوله** كممن انت افضل كذا مثل ابن مالك في الالفية ومثل المص في التوضيح بقوله انت ممن افضل قال شارحه وتمثيل الموضح احسن لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن المبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ماله صدر الكلام عن صدره فيه لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط انتهى وفي قوله انما يمتنع الخ نظر من وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذي الصدر مع عمله فيه نحو صبيحة اي يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال الصدارة في صورة الاضافة صارت للمضاف والمضاف اليه كالشي الواحد والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقدمه على المضاف الثاني انهم صرحوا في صور بمنع تقديم معمول ذي الصدر لئلا يخرج عن صدريته وتتمة من ذلك خبر ما النافية لا يجوز تقديم عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان الذي يتحصل من كلامهم انه يمتنع ان يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في لفظه الا المضاف لما مر او ما هو احدا ثم كان جملة واعلم انه تعارض في هذه المسئلة امران تاخير ماله الصدر ان اخر معمول افعل عنه

منصب
وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان تقدم ورجح ابن مالك التقديم محافظا على
ما له الصدر لان تقديم معمول افعل عليه كما اشار اليه بقوله ولدى اخبار التقديم نزرا
وردا وفيها اسلكه المص في التوضيح بقيا المحذور وبهذا لا يخفى لكن فيه انه يلزم منه الفصل بين
افعل ومعموله بالاجنبي وقد يقال ان افعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه فهو قد ما على المبتدا
وتكون المسئلة فرضت لا فصل بين معموله الا ان يقال تلك المسئلة خاصة بالاضافة وقد يدفع هذا
بتقديم معموله عليه فكان يقال ممن افضل انت ولا يلزم على ذلك شئ وهو المناسب لتقديم الجار اذا
استحق الصدارة ولا شك ان فعل مع معموله مرجح لا جلة ليقال بكون تصدره في جملة نحو زيد
ابن داره حتى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة نحو من زيد انت افضل بل يجب التقديم ايضا ويجيء
ان يقال ان اريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فقد تقرر في المعاني ان المسئول
عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسئول عنه هو الذي يليها وان اريد الاستفهام عن المفضل
وجب التاخير فتقول اانت افضل من زيد ليليها المسئول عنه وناب القاعدة قوله ومضافا لمعرفة
مطابقة لا يكون النكرة المضاف اليها افعل لانه جنس ما اسند اليه افعل فلا يقال الزيدان افضل
امراة لان افعل بعض ما يضاف اليه قوله وكذا التي قبلها لا يقال المفصل بكذا حكمه بل الاظهر
ان يقول فهاتين الحالتين قوله فاما الحسنى اي حيث انث صغرى وكبرى وكان يجب ان يقول اصغر
واكبر بالتذكير وكان يا تي بال او الاضافة ولا يا في نحو قوله اولم يقصد حقيقة المفاضلة
فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق وانتم ما اقام الايام اي ليام وهذا يدل على
ان المجرد كالمضاف لمعرفة بو ول بالا تفضيل فيه مطابق وقد نص على ذلك في التسهيل قال في المغني وقول
بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان على حد بين دراعي وجبهة الاسد فان الصحيح انه لا يتجه في الايجاب
ولا مع تعريف المجرور انتهى وفيه انه لا يلزم من المخرج التخريج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع المحذور ان
يكون الكلام جايزا على قول بعض الايمة وقد اجاز الاخفش والكسائي وهشام زيادة من مطلقا واختاره
ابن مالك قوله واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به جواب عما يرد على قوله بعد قول المصر ومضافا
لنكرة مطابقة للمفضل عليه فان النكرة في الاية مفردة والمفضل عليه ضمير الجمع واجاز ابن مالك في النكرة
المشتقة الافراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا يرد الاية حج قال وقد تضمن المطابقة والافراد قوله اذا ما
طعموا فادة لام طاعم واذا هم جاعوا فشر جياع قال وانما جاز الوجهان مع المشتق لانه وافعل متفقان
انهن والعقل والمعنى اولهن كفر به ومن اذا ادين بهاجمع بجهرة في صورها الافراد والجمع باعتبار المعنى قال
ابو حيان ومقتضى كلامه جواز الافراد والتثنية اذا كان قبل افعل تثنية نحو الزيدان افضل مؤمن وافضل
مومنين فايسدة قال القرطبي الضمير في به قيل له عليه الصلاة والسلام وقيل للقران وهو ما انزلته وقيل
التوراه

التوراة وهو لما معكم انتهى فان قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى اول من كفر به من اهل الكتاب
قال المص في حواشي الالفية قد يرجح بهذا ان الضمير لما معكم هذا واوردا به على وجوب المطابقة في النكرة المضاف اليها
افعل التفضيل ثم رددناه اسفل سافلين واجيب بان الانسان هنا عام والقصد الجنس فعاد الضمير مجردا ورددناه الى
لفظ وجمع سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة **قوله** ومضافا لمعرفة فوجهان لا تكون المعرفة
الا بعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف احسن اخوته على هذا القصد بل يقال احسن اولاد
يعقوب وخالف ذلك ابن عصفور قال الصحيح انه ليس بعض ما يضاف اليه الا لزم تفضيل الشيء على نفسه قال ولكن
العرب لا تصيغه الا لما لا يصلح ان يكون بعضا عند المفاضلة **قوله** وهو الغالب وجه ذلك ان الراجح
والاكبر غير مضاف بل معمول ثاني ويجرها لمعمول اول منصوب لا مجرور وانما لم يلزم الافراد والتذكير في الاكبر لانه لغير تفضيل فهو مثل واتم
ما اتام الايم والله بحسن وهو يشبهه بالمضاف في اللفظ وقال الجوليتي الاجود المطابقة ورد على صاحب الفصيح وقال لكن
الاولى ان يقال فتياهن لانه الافصح كما اشترط في الكتاب **قوله** الناقص والاشج الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك
سمي بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج لقب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لشجة كانت بجبينه **قوله**
لا يستعمل بمن واما قوله نحن بغرس الوادي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف فمستعمل بمن مع الاضافة وقوله ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمستعمل بمن مع ال فشاذان او مؤولان فانظر المغني في الباب الثالث
فانه تكلم على المسئلة الاولى في ذكر ما يتعلق من حروف الجر في الجهة السادسة من الباب الخامس على الثاني **قوله**
والتمييز كانت نفعا على حسن ولم يجعل لغيره **قوله** على الاصح لانه الملحق بالافعال الغريزة **قوله** ما ليس بعضه
اي مع كون المضاف معرفة **قوله** بان ما في الشرح الى عبارة الشرح واجمعوا على انه لا ينصب المفعول به ولهذا قالوا في
قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله ان من ليست منصوبة باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه لان
افعل بعض ما يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من
يضل انتهت **قوله** ولا ضمير منفصل يمكن ادخاله في كلام المصنف بان يريد بالظاهر المصرح به **قوله**
لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه قال العلامة ابن مالك فصح رفع الظاهر كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة
الالف واللام واعترض بان ال الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما يطلبه هذا والتعليل برفع الظاهر بما فتنبه
للفعل ذكره ابن مالك وناقشه في ذلك ابو حيان لان النفي في صورة اسم التفضيل منصب على الزيادة في عين
الرجل ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة ونقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل المنفي منصب على التماثل
وهو يصدق بشيئين الزيادة والنقص واجاب ابن الصائغ بان المراد الاستعمال في الصورة الاولى النفي
وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني في ذلك لحق التشبيه لانه قلت حيث كان علة العمل وقوعه موقع الفعل
فهلا بالمبني جاز رفع افعل التفضيل للسببي نحو ما رأيت رجلا احسن منه ابوه وفي الاثبات نحو رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل لانه يصح في ذلك وقوع الفعل موقع افعل قلت اجاب المصنف ابن مالك بان المعتبر في اطراد

رفع التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيدا فايدته وما اورد ليس كذلك الا ترى
انك لو قلت ما رايت رجلا يحسن ابوه كحسنه فاتيت بموضع احسن بمضارع حسن فاتت الدلالة على التفضيل
او قلت ما رايت رجلا يحسنه ابوه فاتيت بمضارع حسنه اذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي يبنى احسن
فاتت الدلالة على المزية المستفادة من افعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع احسن على غير هذين
الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه
يحسن مكان احسن فقلت رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد او يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد
فاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى المزية في الثاني انتهى والحاصل ان قوله في صورة الجواب الذي هو
منه شرط وقوله مفيدا فايدته شرط اخر يخرج بالاول ان يقيم مقام احسن في المثال يحسنا اي يفعل من الحسن
وفي الثاني ان ياتي بيحسن قال المصري في الحواشي قال لي طالب بعدما قررت له هذا الموضع فلي اذا قيل زيد ما رايت
رجلا يزيد حسن ابيه على حسنه حصلت الزيادة التي اريد اثباتها فقلت هذا فعل يخالف لمادة ذلك الفعل البتة
فلا يعتد به وقال ايضا ان قلت هلا قال في الثاني والاتيان بالفعل الذي يبنى منه فانه يفوت كما فات في المثال السابق
اذ هو المناسب لما صدر به كلامه اذ لم يذكر المزية ثم قلت المعنى واحد فان حسنه فاقه في الحسن وحسن هو غيره
كظرف فكانه قال وفات معنى الفعل الذي اشتق منه افعل وهو معنى المزية فالذي وضع له فعل كظرف
وشرف انتهى وعند الشارح ولا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما اورده في السؤال وما وجه به المنع التأمل م م
جار في تلك الصورة قال الشهاب القاسمي والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع اجنبيا
لما نفر فيه **قوله** ان يكون صفة لاسم جنس قضية اعتبار موصوف له وهو قضية قول ابن الحاجب ولا
في مظهر الا اذا كان لشيء وصفا لشيء وهو ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك قيل ليتاتى التفضيل
واعترض بانه مجرد دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك
يكفي فيه النفي فتقول ما احسن في عينه الكحل في عين زيد كما تقول ما قائم الزيدان فرفع الوصف
مكتفيا به واجيب بان افعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا
على الصحيح ولو وجدت فيه شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل وقال الجامي انما اشترط ان
يكون في اللفظ ثابتا وهو في المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك
الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل
في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ام لم يكن **قوله** مسبوقا بنفي او شبهه يعني النهي
والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس
واجيب بانه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في اخوات كان
الاربعة الاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفي قال الجامي

وانما

وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله
وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه بمعنى حسن وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو
الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على حسن الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين
رجل مقيسا الى حسن الكحل في عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح
فرجع المعنى الى انه حسن في اسم التفضيل المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل عين كل احد الكحل وتحسنه في عين زيد فيكون احسن مع
النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت
رجلا في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة الطريق الاول لا لاقتضاء
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة الزايد على الشيء
ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى
الزايد ايضا فتحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن الكحل في عين رجل دون
حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد جائز في المثال المذكور قلنا الفرق بين المثالين فان المفضل والمفضل
عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعفا لمعنى التفضيل فاذا زال
بالنفي زال بالكلية لم يبق له قوة يعود حكمه بعد الزوال فما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى سمعناه برهة لانه يتضح الحال ويزول
الاشكال قوله ومرفوعه اجنبيا مرع لذلك البدر ابن مالك فان الشيخ ابن الصايغ وقد
رايت الامام جمال الدين بن الحاجب يشترط السببية والامام جمال الدين بن مالك ساكتا عن
ذلك فان اراد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء
كلامه من ما رايت رجلا احسن منه ابوه فلا شك ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة
لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان اراد به نفي السببي الذي للموصوف

به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد ان يكون سببا لهذا المعنى وهو الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمرو عليه
وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر
قوله مفضلا على نفسه باعتبارين قال الجاري وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مفضلا من وجه
ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن لكحل عينه من كحل
عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا والمقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه
واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليبطل خروجه عن التفضيل بالمرة كما ستتضح فايدته انتهى
واشار بقوله ستتضح فايدته الى ما قدمناه عنه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصايغ واعلم ان افعل الظاهر
على ما هو المختار بشروطه السابقة لكن قل هذا لا افعل من او لا افعل في جميع استعماله لم
اجد من شفى الغليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال هذا مبني على اختلاف في تعليل وجه قياس
عدم عمله هل كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه بالفعل وهو الصفة المشبهة في لحاق
العلامات وهو ظاهر عبارة س او كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول
فينبغي اذا استعمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فنقول هذا الرجل الافضل ابوه لانه يثنى
ويجمع اذا استعمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانه اذ ذاك
وكذا اذا اضيف لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيته وجمعه ح وان قلنا بالثاني
فلا ينبغي ان يعمل بالشروط انتهى وقد يقال معنى التعليل بالاول ان اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات
في بعض الاحوال انحط عن غيره مطلقا قوله وافردت بالتاليف افردها بذلك الشيخ شمس الدين ابن
الصايغ من اجلاء تلامذة ابي حيان وسمى مؤلفه الوضع الباهر في رفع افعل الظاهر وهو مؤلف حسن نحو كراسة
جمع فيه كلام القوم وحرره والامام الكافيجي ره افردها بمؤلف صغير نحو ورقتين سماه نزهة الاصحاب
وذيل عليه باخر نحو ربع الاول سماه رمز الاسرار ولم يتقيد بكلام القوم وحاصل ما اشار اليه ان عمل
افعل في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لان العامل اللفظي انما
يعمل في معموله اقتضاء معناه اياه من جهة احتياج تعلقه اليه فان معناه في التحقيق هو منتهى ما في الامر
العمل الى اللفظ لكونه محتاجا اليه في تفهيم معناه للسامع قال رد ابطل الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو
فاستدلال بالخفي على الجلي وهو باطل وبالمعقول على المنقول فلا يتم التقريب لان معنى الفعل ليس مناط
الاعراب وانما مناطه في افعل التفضيل وفي معموله هو المعنى النحوي لان الاعراب انما هو المعاني النحوية لا
المعاني الملازمة لمعاني التركيبية لا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منفيا قوله
باجنبي وهو المبتدا قال الرضي ونعني به هنا ما يكون من جملة معمولات ذلك العامل الذي لا تعلق له به

العامل

العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ واحسن خبره فلم به تعلق من هذا الوجه قال البدر بن مالك فان
قلت اى حاجة الى ذلك ولم لم يجعل مبتدأ موخرا عن من فيقال ما رجلا احسن في عينه منه في عين زيد الكحل
الكحل او مقدما فيقال ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يوخر تجنبا
عن قبح اجتماع تقديم الغير على معموله واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب
ولم يقدم كراهية ان يتقدموا الغير ضرورة ما ليس باهم فان الامتناع من رفع افعل التفضيل الظاهر
ليس لعلة موجبة انما هو لامر استحساني فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم
ما هو اهم وايراده في الذكر اتم وبين ذلك بما يغني عن مراجعته وكتب المص بهامشه عند قوله تجنبا عن قبح نحو
قيل لا قبح في ذلك اذ هو موجود في الفصيح نعم لعل فاوجس في نفسه خيفة موسى ومثل في داره زيد واما اعمال
افعل في ضميرين فنظيره لازم على رفع الكحل بافعل اذ لا يتعدى فعل الفاعل الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم
ان الضمير العايد على الكحل انما عاد باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه فهو كحل اخر لا نفس ذلك الكحل
الاول انتهى ومن خطه نقلت وقال الشهاب القاسمي ورد على قوله لئلا يلزم الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم
المحذور فيما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في
ولان المحذور واقع في التقدير لان تقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن منه في غيرها **التوابع**
**قوله** في اعرابه الحاصل جزء بعد حال الموضوع وتمييزه ونحو ذلك لانه خرج بقوله والمتجدد حال المنصوب وتمييزه
والمفعول الثاني من باب اعلم وجواب الشرط المجزوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاء وقدر خبر مبتدأ
محذوف فلا يشارك الاول في هذه بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلو حامض فانه وان شارك
ما قبله في ذلك لكنه ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم بان حامضا جزء خبر فزاد والاخير او لا جزء
خبر واعلم ان المشاركة فيما يشبه الاعراب كالمشاركة فيه فيشمل التعريف نحو يا زيد الفاضل
ويا سعيد كرز ويا تميم اجمعون مما اتبع فيه المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع **قوله**
واطلاق التابع على الحرف اي في قولهم ان التوكيد يكون في الحرف وقوله والفعل اي في قولهم يوكد
الفعل الماضي والامر بمثلهما واما قولهم يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على الفعل وعلى الاسم يشبهه
فقال فيها الفعل فيه معرب كما لا يخفى في مثل ذلك اطلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الاعراب
**قوله** المعرب فيه ادخال ال على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحويين يمنعون ذلك وعللوا بان
غير لا تتعرف بالاضافة وفيها من معنى النكرة ما لا يجد بانها تتعرف بها وبان المقصود من ادخال ال تخصيص مدخولها واذا قيل الغير
لا يتخصص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد الذهني الذي هو المعنى كالنكرات **قوله** بمجاز اذ لا اعراب
فيهما الخ هذا بيان لقرينة المجاز ولم يبين علاقته وذلك اهم فانها غير ظاهرة واجاب بعضهم بان المراد اعرب باعراب
سابقة ان كان له اعراب وبعضهم بان المراد اعرب باعراب سابقه وجودا وعدما **قوله** والعامل في التابع الخ اي على

الاولى

الاصح **قوله** بدليل ظهوره فى بعض المواضع نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا **قوله** ولا يجوز الفصل الخ
انما قيل بلا اجنبى مباين فانه قد يكون اجنبيا وليس مباينا ولذا قال بعضهم يجوز الفصل بغير مباين بالكلية كمعمول
الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل فيه نحو زيدا اضرب
العالم والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمبتداء الذى خبره متعلق الموصوف نحو افى الله شك فاطر السموات
والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو بلى وربى لتاتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو انه
لقسم لو تعلمون عظيم والاستثنا نحو ما جاءنى احد الا زيد خير منه ومن الفصل بين التاكيد والموكد ولا يحزن
ويرضين بما اتيتهن كلهن وبين المتعاطفين وامسحوا برؤسكم بين الايدى والارجل فى قراءة نصب الارجل وحسن ذلك
ان المجموع عمل واحد وتصدر الاعلام بتوبتيه وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف المباين
بالكلية فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت مبهما ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة
فلا يقال فى ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيدا الرجل والشعرى طلعت العبور او كان المنعوت
ملازما للنعت كما يعقل يتفق ولا تجرى صفة لا يستغنى باحدهما عن الاخر ولا بين كل وتوابعها ولا بين
التاكيد والموكد بما خلافا للكسائى والفرا فى هذه **قوله** ولا تتقدم عليه واما قوله عليك ورحمة الله
السلام فضرورة وخرجه ابن جنى على العطف على المستتر فى الظرف لانه يتحمل ضمير المبتدا وان تاخر على
الاصح وناقشه المص فى المغنى بانه تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير المستتر من غير فاصل
ضرورة وقد يقال هذا اسهل وبعض الشراح وهمه بعض وقد ذكروا مسئلة سموها ان النعت اذا صلح
لمباشرة العامل جاز ان يتقدم بشرط جعله مستقلا والثانى بدلا منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال
ان الكريم نعت مقدم بل مستقل بنفسه فهو بدل منه واجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف
اذا كانت لاثنين او لجماعة بشرط ان يتقدم احد الموصوفين على الصفة وهذه صدره ولستعد الارجال
كلاهما اى ذلك عمى الاكومان وخاليا واجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كهذا طعامك
رجل ياكل وتبعهم الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى انفسهم قولا بليغا فعلق فى انفسهم ببليغا **قوله**
الاول ان يتقدم اشبهها اى اولى الترتيب بدليل ما بعده **قوله** ويرادفه الوصف والصفة قال ابن
اياز فى شرح الفصول قال بعض المتاخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده والنعت لا يطلق
الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله تعالى ولا يقال نعوته انتهى ووقع فى عباراتهم ما يخالفه قال
المص فى شرح اللمحة الصفة والنعت واحد وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل
كضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى الاول موصوف
ومنعوت وقيل غير ذلك **قوله** منها اى من الخمسة **قوله** ما دل على حدث الخ بهذا فسره ابن مالك فى شرح الكافية
وادعى بعضهم انه اصطلاح نحوى لان المشتق عند الصرفيين ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب

الى

الى المصدر فتشمل اسم الزمان والمكان والآلة وهي لا ينعت بها فلذا اقره في شرح الكافية عما ذكره الشيخ
الشيء والاقرب انه تفسير مراد وانه مجاز من اطلاق العام على الخاص على ما فيه مما هو مقرر في محله لان الادم مطلق ح
المحاة في المشتق **قوله** والتفضيل سوا كان في الفاعل كجاءني رجل افضل من عمرو وفي المفعول كاجتني من **قوله**
كاسم الاشارة اي غير المكانية كهنا فانه قلت ما وجه اخراجها مع انه ينعت بها نحو مررت برجل هنا قلت ما وجه
الكلام فيما يكون نعتا حقيقة والا لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه والنعت حقيقة في المكان هو المتعلق
وهو اما مفرد فيدخل في المشتق او فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور **قوله** وذي بمعنى
صاحب ومثلها فروعها واولو واولات وكذا ذو الطائية وساير الموصولات المبدوءة بهمزة وصل
كما في التسهيل فخرج ما ليس مبدوا بهمزة كمن وما هو مبدو بهمزة قطع كأي ولم اقتصر على عدم النعت
بها قال ابن هشام ينبغي ان يقيد ذو بالدالة على النعت بذي بمعنى صاحب بالنعت الذي هو شبه المنعوت
فلا يجوز برجل ذي مال ابوه نص عليه ابن الخباز وعلته ان فيه جمعا بين مجازين وان الوصف بالجامد
شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى ولينظر وجه الجمع بين مجازين ثم هو ليس بممتنع مطلقا كما حررناه
في رسالة سميناها احكام المجاز الى احكام تعدد المجاز نعم نقل ابن جني عن الاكثر منع النعت بذي لغة ضعيفة
في غير ما ذكروا وانهم عللوه بثلاثة اوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه فضعف عن العمل في الظاهر الثاني
انه يلزم الاضافة وذلك يبعده من الفعل الثالث الالزام على حرفين وذلك ايضا يبعده انتهى قال الحفيد
وقوله انه على حرفين ان اراد باعتبار الوضع فليس كذلك وان اراد باعتبار الصورة فمسلم ولكن ليس هذا
مبعدا من شبه الفعل **قوله** والمنسوب اي المقصر انتساب سوا كان بالياء كما مثل او لنحو تامر وخرج
بالمقصد نحو قرشي مما هو منسوب في الاصل لكن غلب على جنس لا ترى فيه للانتساب **قوله** اي
الجامد او المشار اليه **قوله** من المؤول به الجملة اي فيصح النعت بها لانها تدل على معنى في المتبوع وكلما
كان كذلك صح النعت به الا لمانع **قوله** الخبرية بخلاف الانشائية ومنها الطلبية فلا يصح النعت بها وما
اوهم ذلك مؤول وان صح الاخبار بها لان النعت يبين المنعوت ويخصصه فلا بد ان يكون الجملة الوا فعة
نعتا معلومة للسامع من قبل ليمكن التعيين والتخصيص ولا يكون كذلك الا الخبرية لان لها خارجا يمكن ان
يكون معلوما بخلاف الانشائية اذ لا خارج لها **قوله** نحو واتقوا يوما الخ اي على كانت الجملة فيه خبرية
مشتملة على رابط والمنعوت منكر لفظا ومعنى كالاية او معنى لا لفظا كالشاهد ولا بد في الربط هنا
ان يكون ضميرا افاد الحفيد لك انه نقول ما الحكمة في انهم جعلوا في باب المبتدا والخبر اذا كان جملة الرا بط
اعم من ان يكون ضميرا وقصروه هنا على كونه ضميرا مع ان المقصد في كل منهما ربط الجملة بما قبلها
انتهى قال الشهاب القاسمي قد يقال لما كان المسند يستلزم الخبر قوي طلبه بالرابط بخلاف النعت فانه لم
يستلزم المنعوت وضعف طلبه فاختص باقوى الروابط وهو الضمير ويشكل على ذلك ان حذفه لعا بد

من جملة الصفة ومن جملة الخبر قليل ومقتضى هذا الفرق العكس الا انه قيل لشدة الاحتياج الى الخبر اقتضت مزيد الاعتنا بالروابط المصحح للاخبار انتهى واقول قد تقرر ان الاشيا التي تحتاج الى الرابط احد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغني وظاهر ان المرجع السماع فلا حاجة الى هذا النزاع **قوله** وقوله هو رجل من بني سلول وعجز البيت فاعف ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت اللئيم وهو الذي الاصل الشيخ المغني وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قيل والاظهر كون الجملة حالية كما فيه من الاستغنا عن بيان المعتذر في توصيف المفرد بالجملة ورد بانه ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دابه نعم ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه ليما يلايم ذلك لان الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سببه لا تقيده بحال المرور وقيل الحالية اولى لانها ادل على المقصود لان الوصفية تحتمل امرين احدهما مقصود وهو ان هذا الوصف دابه ودينه حين ولم يمر وثانيهما وهو غير مقصود ان هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع حال مروره واما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لان معناها انه يمر حال السب هو لعمري عند تكرما **قوله** وكذا المصدر اي شرطه ان يكون مصدره للاثنا راو بزنة المصدر ثلاثي وان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وان لا يكون مبهما وقد يشير الى ذلك قوله في نحو الخ فان قلت الوصف بالمصدر محمول على السماع وح فالنعت فيه الشروط غير مسموع فما فايدة هذه الشروط قلت فايدتها ضبط ما سمع وانهم كلامهم انه من المؤول فالمشتق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح واما عند البصريين فلانه على حذف ذي التصاحبة في المعنى في الحقيقة وهي من المؤول بالمشتق وانه ملتزم الافراد والتذكير على القولين وهو كذلك اذا المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فاجروه على اصله وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك في الامرين هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في باب الحال في اتيته ركضا فقد قال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على حذف مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بمعنى الجايزة عنده **قوله** اي عادل الخ وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعا وهو مختار الامام عبد القاهر قال في قول الخنسا فانما هي اقبال وادبار لم ترد بالاقبال والادبار غير معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرون منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شي مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ

م

لو عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني **قوله** تقليل الاشتراك في النكرات
قال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور
فيه بلا تمحل فان كان في رجل عالم ونظيره فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد
يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي وتجعل جارية صفة مخصوصة لانها قللت الاشتراك
بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي
بين افراد ذلك المعنى وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن التخصيص والتوضيح
**قوله** نحو اعوذ بالله الخ بجعل الوصف بذلك مخصصا يندفع سوال مشهور قال ابن عرفة وح
يرد على لفظ الاستعاذة سوال وهو ان الاستعاذة استجارة والاستجارة ابعاد من باب
النفي وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم اخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي
الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان واجاب بان
المختصمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم وقالا ايضا كون الوصف للذم بناء على انه رجيم
بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشهب اما اذا اريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت
للتاكيد لان كل شيطان كذلك انتهى وعلى هذا يندفع السوال وفي شرح التوضيح ان كون النعت
لغير التخصيص والايضاح انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له **قوله**
من حيث هو سواء رفع ضميرا مستترا ام ضميرا بارزا او اسما ظاهرا بدليل ما بعده **قوله** واحد من وجه
الاعراب ولو اختلفا لفظا وتقديرا او محلا كما علم مما مر من الاختلاف في هذا جحر ضب خرب فانه تابع
جحر مرفوعه مقدرة منع منه اشتغال المحل بحركة المجاورة وبهذا يندفع ان التابع والمتبوع في المثال
اختلفا في الاعراب **قوله** فلا تتبع معرفة الخ لا يرد قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لانه
وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي وذلك لان الذي بدل لا وصف او وصف مقطوع
وهو يجوز فيه مخالفته للموصوف تعريفا وتنكيرا ولا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع مالك
صفة للمعرفة وهو نكرة لان اضافة الوصف الى معموله لفظية لان محل ذلك كما سلف ما لم
يرد به الاستمرار في جميع الازمنة والا فالاضافة معنوية **قوله** يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة
لانه قريب المسافة من النكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد **قوله** كقولهم ما ينبغي الخ ذهب
الاخفش الى تنكير الرجل في المثال على زيادة ال والخليل الى تعريف خير على تقدير ال وما ذكره الشيخ
فيه سلامة من تكلف الزيادة والتقدير والنحو يسميه مثلك بالاضافة وخير منك بالعمل **قوله** اختصاص
ويجب في النعت ان يكون مساويا الخ هذا ما ذهب اليه الجمهور فان المرادي وقيل سبب ذلك ان الا
يوتى على التطويل المطول فو جعلوا كان يبدأ بالاخص ليتبع الاكتفاء به فانه عرض الاشتراك

لم يوجد لما يرفعه الا المساوى انتهى وفي قوله لم يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوى وكان ينبغي
ان يقول او الدون لانه قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك جواز النعت بالاخص ويؤيده قول
خزوف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل
قوله بدل لان المضاف للضمير في مرتبته او في رتبة العلم وكلاهما اعرف من المعرف باللام قوله
كما في نحو جاءني رجل الخ اي لان معنى حسن الوجه لا الرجل قوله ربعة اي ليس بطويل ولا قصير قوله كالفعل
ظاهره انه في القسم الاول ليس كالفعل وانت اذا تاملت وجدته كالفعل ايضا لان فاعله الضمير الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في
الجمع المونث ويونث في الواحد المونث لكن المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين في الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهة للفعل في
الخمسة البواقي عن هذه التبعية اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم تبعيته
له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهره بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية قوله نعم انه قد
لحق استنادا الى على التثنية بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك قوله ولو تعددت
الصواب ولو كانت مفردة لان مسألة المتعدد لا خلاف فيها بخلاف مسألة الانفراد قال السيوطي في
النكت حكم المفردة في ذلك حكم المتعددة خلافا لمن ذهب الى انه لا يجوز القطع الا مع تعدد المنعوت
قوله من التبعية متعلق بقوله قطع قوله الا في نعت للتوضيح ومنه قول الالفية قال محمد هو ابن مالك
قوله على مشار به نحو هذا الرجل قوله او كانت للتوكيد نحو نفخة واحدة وبقي صورتان ذكرهما في الكتب
اذا كان النعت خاصا بمن جرى عليه واذا ابتنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة قوله اذا لم يعلم موصوفها الا
بها منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة لا تعلم بدونه ولهذا شرط في قطع نعتها تقدم
نعت آخر فان لم يتقدم لم يجز القطع الا في الشعر ويحتمل ان يكون منه وقد جرت بكان تقر كما في الاطلول
واذا امكن ان يقال انه مجرور وتقدير الاشتغال الاخر بحركة الروى قوله ح اي حين اذ لم يعلم
موصوفها الا بها قوله فلو احتاج اي الموصوف قوله تعددها اي الصفات قوله تقدم
المتبع اي على المقطوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض لفظي فلا حكم له وقد قال تعالى والمقيمين
الصلاة والموتون الزكاة وقالت الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر روي برفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثاني
وعكسه واجيب بان الرفع فيه على روايتي نصب الاول وفي الاية على الابتداء ثم انهم عللوا ما هو الاصح من عدم جواز
الاتباع بثلاثة اوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت او بين النعتين بجملة اجنبية وانقطاع العمل

تأبى

تأبى الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التشتيل بدل التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع البلغ
في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الحمل وعلى الاخيرين لا يرد ان يقال منع الفصل لا يجئ على مذهب من يجوز
الفصل بالاجنبي اما مطلقا واذا لم تتمحض اجنبيته ويسقط التوقف في عدم تجويز الوجهين في بسم الله
الرحمن الرحيم وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن او نصبه **قوله** وكالمضمر اي مطلقا خلافا للكسائي في نعت
ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا لو صح في غير الغالب حملا له
على اخواته وعللوا عدم الضمير بانه اعرف المعارف لا حاجة له الى وصف بزيل ابهامه واورد انه قد يكون الغرض
من الصفة والذم والترحم فلم لا يجوز ان يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة او غيرها مما ذكر ويمكن ان
يجاب بان الصفة الموضحة هي الاصل وغيرها محمول عليها واجاز الكسائي ان ينعت ضمير الغيبة للمدح او الذم او الترحم
قال البدر الدماميني في المنهل الصافي فاذا وقع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة
بعضهم ما يقتضيه وذلك انه سئل عن الحكمة في افتراق آيتي السجدة وسبأ حيث قيل في الاولى ذوقوا عذاب
النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون واجابوا بان النار في آية
السجدة وقعت موضع المضمر لتقدم ذكرها في قوله تعالى واما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما ارادوا
ان يخرجوا منها اعيدوا فيها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابها ولكن لما وقعت موضع المضمر امتنع
وصفها لان المضمر لا يوصف فكذا ما حل محله واما آية سبأ وهي قوله تعالى ونقول للذين ظلموا ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها
تكذبون فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمر فصح وصفها انتهى وهو منه شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن فانه نقل هذا
الكلام واقره وهو عجيب منهما لتصريح ائمة المعاني بانه يعدل عن الضمير الى الظاهر لاغراض منها التمكن من الوصف كما في قوله
الهي عبدك العاصي اتاك وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل
آمنوا بالله وبي بل عدل عن المضمر الى الاسم الظاهر ليجري عليه الصفات ولما في الالتفات من مزية البلاغة **قوله** وكالمضمر اسماء الشرط
والاستفهام وكل متوغل في الابهام وكم الخبرية لكن صرح بجوازه في كم من قرية اهلكت في قرية صغيرة لكم
**قوله** هو في شاد في بتالطي في فرشد اي نوع **التوكيد** **قوله** من اطلاق المصدر مرادا به الخ اي
فهو مجاز مرسل والداعي له ذلك ان الكلام في التوابع والذي فيها انما هو المعنى المصدري **قوله** ويقال فيه
التأكيد والاول افصح عبارة القاموس والتوكيد افصح من التأكيد وتوكد وتأكد واصله للصحاح وفي
الكشاف في قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وكد واكد لغتان فصيحتان والاصل الواو والهمزة
بدل وفي شرح التوضيح وكد واكد لغتان ولم يرد بهما اكثر استعمالا في كلام العرب سمى فان
اراد بكثرة الاستعمال الافصحية فهو مخالف لما نقلناه وان اراد مجرد وجود كثرة الاستعمال فيفيد
ان تكون الافصحية مع عدم كثرة الاستعمال لهذا وقال السعد في بحث التوكيد للانكار في شرح
المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة قال الفناري اعترض عليه بان عبارة

الديوان هكذا وكد واكد بمعنى ويقال هذه عربية مولدة والظاهر ان قوله عربية مولدة ابتداء الكلام في بيان
لغتي وكد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع
واقول ذكر في المغرب ان المواكدة بمعنى التاكيد لبيت وهذا قرينة على ان المراد صاحب الديوان فيما
ذكره الشيخ انتهى واعلم ان محصل الاعتراض ان نقل السعد عن الديوان مخالف لما فيه لان الذي فيه
امران وكد واكد بمعنى وليس في هذا اشعار بان احدهما اصل للاخر ولعل مزية تقدم وكد وقوعه في
القران وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشيخ يوهم ذلك لاسقاطه ويقال الخ اذ للجزم ربما وهم عود
اسم الاشارة الى اكد لقربه وهذا اعتراض موافق لكلام اهل اللغة وجواب المنارى غير سديد
ثم نقل صاحب المغرب كون المواكدة من اكد لا اشعار له بان اكد اصل لوكد وانما مراده ان المواكدة
تكون من التوكيد لا من التاكيد **قوله** بانه تابع الخ قوله تابع جنس وقوله يقصد به بمعنى انه
يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول يخرج ما عدا التوكيد **قوله** او موافقه كما في سبيلا فجاجا
وكما في اجل جير اللاتي **قوله** نحو قوله اخاك اخاك قاله مسكين الدارمي والشاهد في اخاك
اخاك نصبها على الاغراء والهيجا الحرب تمد وتقصر **قوله** ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ان كان
المنفصل ضمير رفع اكد به المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو قمت انت واكرمتك انت
وان كان ضمير نصب لم يوكد المتصل مطلقا عند البصريين ويوكد ما كان غير منصوب عند الكوفيين
وابن مالك ويوكد ما كان منصوبا عند غيرهم نحو رايتك اياك ويوكد مثله نحو قابلك
اياك المرا عند الجميع ثم كلام الالفية والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يوكد مثله
ولا ضمير المنصوب حيث سكتا عن ذلك وينبغي ان لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى
منع الثاني انه لا يجوز اياك انت اكرمت ولا اكرمت الا اياك انت **قوله** في قوله فاين
الى اين الخ الفا للعطف واين للاستفهام تتعلق بمحذوف والى اين تذهب في النجا بالمد
الاسراع مبتدا خبره الى اين مقدما وفي قوله اتاك اتاك توكيد الفعل بالفعل لان الفعل الاول
رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه والثاني جي به لمحض التاكيد فلا يطلب عاملا ولذا
لم يحصل تنازع بين العاملين والا لقال اتوك اتاك او اتاك اتوك ويروى اللاحقون
بالاضافة الى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل امر وفاعله مستتر فيه وجوبا
ومفعوله محذوف تقديره نفسك وجملة احبس الثاني لانه فعل امر وفاعله مستتر
وجوبا توكيد للاولى فقد اجتمع في البيت الامران **قوله** لا لا ابوح الخ قائله جميل
ابن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي لنفي الجنس للتوكيد وباح بسره اذا اظهره وافشاه
وبثنه بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفي اخره ها اسم

محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق واصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء
للضرورة وفى غالب نسخ شرح التوضيح سقط لانه فيها ما صورته ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق
واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه للضرورة انتهى وفيه انه اذا كان جمع موثق
فحذفت اليا هو القياس كمسجد ومساجد وعهودا عطف تفسير جمع عهد **قوله** اجل جير
لخ عجز بيت صدره وقلت على الفردوس اول مشرب لدعاثر جمع دعثورة وهو الحوض الثلم
فى دعاثره للفرزدق **قوله** غير الجوابى واما الجوابى فلا يشترط فى توكيده شى منه ما تقدم من لا الخ
**قوله** وما ورد خلاف ذلك شاذ كقوله ان الكريم وحليم ما لم يرين من اجاده قد ضيما **قوله** ولكان تقول لخ يمكن ان يجاب
بان المراد لم تلتزم اعادة ما اتصل بالحرف اعادوه تارة واعاد ومنه اخرى على النحاة انه ليس توكيدا لان الضمير لا يؤكد
الظاهر **قوله** فالاكثر اقترانها بالعاطف ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا ثلاث مرات كذا
فى التوضيح قال بعض الفضلاء تخصيص العاطف بثم والحكم على الواو هنا بانها غير عاطفة محل نظر واعلم انهم اطلقوا فى علم
المعانى فى بحث الفصل والوصل ترك العاطف فى الجملة المنزلة منزلة التاكيد اللفظى لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال الحكم
قالوا فى الاطناب ان منه التكرار لنكتة كتاكيد الانذار نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقالوا فى الاتيان بثم دلالة
على ان الانذار الثانى ابلغ ففى الكلامين تناف والاول مخالف لكلام النحاة ويجاب بان كلام اهل المعانى فى الفصل
والوصل محمول على غير ثم او غيرها وغير الفاء فلا ينافى ما فى الاطناب ولا ما قاله النحاة ولا يصلح ان يجاب بان كلام النحويين
محمول على ما له محل وكلام اهل المعانى فيما لا محل له لان النحاة مثلوا بما لا محل له والحواب بان ما فى الفصل والوصل
مفروض بما اذا لم ينزل الثانى منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالمغاير له وفى الاطناب لما قصد انه فى كان ابلغ نزل
منزلة المغاير فانما يدفع التخالف بين المقامين فى المعانى فتدبر **قوله** وقيده فى الارتشاف والجامع لانهما
اقتصرا ولم يذكرا غيرها وعبارة الجامع فالاجود الفصل بثم وليس ذلك نصا فى التخصيص بها فقول شارح التوضيح
وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف انتهى موضع نظر اذ الاقتصار لا يقتضى الاختصاص وابن مالك
فى التسهيل اقتصر عليها ثم فلا حاجة لنقل ذلك على ذكر عن الارتشاف **قوله** الاية ارشاد الى ان المؤكد
ما بعد ثم وفى ذكر تعريض بابن الناظم حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد الاية فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة
بالفاء لكن اجيب عنه بان المراد صرح بان المؤكد ثم وفيه انه انما يظهر اذا كان اولى افعل وهو مبتدا ولك خبره
رفعه لا ولى الثانى خبر حتى تكون جملة واما اذا كان اسما للفعل ومعناه الشر لك مبين فلا يظهر ذلك لانه
ح ليس جملة فتدبر **قوله** لانه لم يؤت به لخ قال الدماميني فى باب الحال فى ادخلوا رجلا رجلا وعلمته الحساب
بابا بابا قال الزجاج النصب على انه تاكيد والحال هو الاول فكانه راى بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثانى تاكيدا
ولا يرد ان الثانى غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان له ان يقول انا التزم ذكره وان كان تاكيدا لان ذكره
امارة على المعنى الذى قصد بالاول ورب شى لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض انتهى ومنه يؤخذ الجواب

عن قال ان الثانی هنا من التوکید اللفظی بان یقال دکا الاول بمعنی دکا متکررا وصفا الاول بمعنی صفوفا
کثیرة والثانی منهما تاکید جعل اما رفع علی المقصد بالاول فلهذا الزم قوله ای مصطفین ای علی التاویل
باسم الفاعل قوله او ذوی صفوف ای علی تقدیر المضاف قوله وجری علیه فی التسهیل فذکر کما
انجلا ان مناصفا وعلی ذلک جری الرضی فی بحث عدم التاکید لاسم النکرة قوله لا بمجموعهما هو الحال ای
فالمستحق للاعراب هو المجموع لکن لما لم یکن اعرابه من حیث هو مجموع واعراب احدهما دون الاخر تحکم
اعرب کل جزء بالاعراب الذی استحقه المجموع دفعا للتحکم کما فی حلو حامض قوله فی التنبیه هی عبارة
ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز فی هذا القسم عقلی لکونه التجوز فی الاسناد وقول الشیخ بان یرفع
الخ مطابق له لکن هذا ظاهر اذا کان المسند فعلا او فی معناه الا ان یکون ابن الحاجب لا یشترط فی المجاز
العقلی ذلک وقول المص فی التوضیح یوکد بالنفس والعین لرفع المجاز عن الذات یقتضی ان المجاز لغوی
وانه اذا قیل جاء الخلیفة نفسه فیحتمل انه ارید بالخلیفة اتباعه واستعمل لفظ الخلیفة فیهم وهذا
ظاهر اذا لم یکن المسند الیه علما کجاء زید لانه لا یجوز فی الاعلام کما نص علیه فی جمع الجوامع وقول شارح
التوضیح فی تقریره فیحتمل انه علی حذف مضاف فیه نظر لانه قال ان کلا واخواتها یوکد بهما لرفع احتمال تقدیر
مضاف فدل علی ان هذا لیس علی تقدیره ولانه اذا کان علی حذف مضاف لا یجوز فی اسم الذات البتة لان
علی ذلک التقدیر مستعمل فی معناه غایة الامر انه لیس هو المسند الیه بل المسند الیه مضاف الیه حذف
توسعا ثم قال جماعة منهم البدر بن مالک انا التوکید بالنفس والعین لرفع تقدیر مضاف والذی یتحرر ان
نحو جاء الخلیفة نفسه یحتمل الاسناد المجازی والتنبیه بتقریر المنبه ناظر الیه والمجاز اللغوی وتعبیر التوضیح
ناظر الیه وتقدیر المضاف ولیس فی الکلام مجاز بالمعنی المشهور وان اطلق علیه المجاز لتغیر اعرابه توسعا کما
هو مقرر فی محله قوله بان یرفع توهم ارادة الخصوص الخ ظاهره ان التاکید فی هذا القسم یرفع المجاز
اللغوی ویمکن توهم المجاز العقلی بان یظن فی جاء القوم ان المجیء انما وقع من بعضهم واسند الی الجمیع مجازا
للملابسة ویمکن توهم تقدیر مضاف فان قلت لفظ بعض اندفع بالتاکید بکل واخواتها وان قدر لفظ غلمان
او اثقال او نحو ذلک فانما یوکد بانفسهم او اعینهم ما لا تنزیر فعه ولانه یضعف علی ما یاتی وتقدم ان المص فی التوضیح قال
ان کلا واخواتها لرفع احتمال تقدیر مضاف ومن ذلک یعلم وجه توهم ان الفاظ التوکید بالنفس والعین وان
الاقتصار فیها اذا کان الموکد متعددا علی التاکید بکل لیس لنفیه وانه علی بعض هذه الاحتمالات ینازع هل
القسم فی تقریر المنبه هنا واورد علی قولهم الشمول انه یشمل البدل فی نحو مررت بقومک اولهم او اخرهم صغیرهم وکبیرهم
قاله البها السبکی فی عروس الافراح فی کون التاکید ینفی ارادة التخصیص بالبعض نظر الا تری الی قوله فاحرموا
کلهم الا ابو قتادة لم یحرم کیف دخله التخصیص مع تاکیده ونحو فسجد الملائکة کلهم اجمعون الا ابلیس ان کانت
الاستثناء متصلا وان یجعل فی جوابه ان التاکید مقدر حصوله بعد الاخراج فالموکد انما هو غیر المخرج

کد

ورد قوله تعالى ولقد اريناه اياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان ايات الله تعالى لا تتناهى انتهى وفي
الكشاف في تفسير هذه الاية ما يفيد عدم الاستدلال بها قوله ارتفع ذلك الاحتمال الحق كما قال السعد انه
انه يضعفه ولا يرتفع قال ولهذا يؤتى في الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه واورد عليه
ان الجمهور قالوا انما المراد تقوية حيث لا يراد رفع الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع بعد كل ولا احتمال يرتفع بها الرفعه بكل والاظهر
في تعليل عدم رفع الاحتمال انه مع التاكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو والغلط ولهذا صرح السيد كالسعد
بان النسيان والغلط لا يرتفعان بالتاكيد اللفظي قوله لان النفس الخ يعلم ان التاكيد بهما انما هو عند استعمالهما بمعنى
ذات الشيء فان استعملا بمعنى اخر كاستعمال النفس بمعنى الدم نحو اراقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت
زيدا عينه لم يكن تاكيدا بل بدلا قوله يجوز جرهما الخ اما جاءوا باجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء ملازمة له والاتيان
بالمفرد لو كان تاكيدا لكان وروده بدون الباء غالبا وبدونها كالمفرد اجاد وانما هو جمع لقولك جمع كافلس جمع فلس قوله
غالبا كذا في التسهيل واحترز به عما حكاه الاخفش من انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم قوله الا بعد توكيده بمنفصل او
فاصل نحو هلكم لكم انفسكم فانه جائز بلا خلاف كما في الارتشاف والمنفصل بلكم وخرج بالنفس والعين توكيد الضمير
المذكور بغيرهما وبالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك فمعنى نحو قاموا الزيدون انفسهم يمتنع التاكيد بالضمير لانه
لا يوكد الظاهر وفي نحو رأيتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم التاكيد بالضمير جائز وعلم مما مر انه لا يوكد قوله ٧
الخ اي لانه قال جمع قلة على افعل يخرج جمع الكثرة وجمع القلة اذا لم يكن على افعل وقضيته انه لا يوكد باعين
لكن نقل الدماميني عن شرح العمدة والمفصل وكتابة ابن الخباز جوازه في هذا الباب قوله وانه يجوز على
مرجوح الخ عبارة التوضيح ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره ويعكس ذلك انتهت وهي
صريحة في جواز التثنية وذهب بعضهم رجحها على الافراد وذلك يبطل رد ابي حيان على ابن الناظم جوازهما
وانه لم يقل به احد من النحويين ورد بعضهم عليه بان الرضي نقله عن ابن كيسان واجاب المرادي بان ابن اياز اجاز
التثنية لكن تعقب بان ابا حيان لا يعده من النحويين على انه متاخر عن ابن الناظم هذا وجواز
التثنية يوخذ مما مر في الحاشية من ان كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وان
اختلفت بالارجحية والرجحان قوله كبعت العبد كله قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد
واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني اشتريت العبد كله لكنه لم يكن يرفع ذلك الاحتمال
بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق الاجزاء حكما لا يشعر برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال
الثاني اظهر لكون افتراق الثاني اشهر يسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني
قلت اشتريت جميع اجزاء العبد من جميع اجزاء العبيد انتهى وقد يفهم جواز التاكيد اذا اريد به رفع الاحتمال
الثاني ومنعه اذا اريد الاول لكن قوله فاذا اردت يفهم المنع في الثاني فتامل قوله ويحتمل انه اطلق المثنى
واراد به واحد في المطول واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص

في بد لوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان الجائي واحد منهما والاسناد اليهما
وقع سهوا واما انه اذا توهم السامع ان الجائي رسولهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لو قيل جاء الزيدان كلاهما
بل انفسهما او اعينهما وكذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع بتاكيد المسند لان توهم المجاز
وقع فيه انتهى وفيه نوزع بانهم قالوا ان العرب تخاطب الواحد بصيغة المثنى كا قربه محشي **قوله** لعدم صحة ذكرهما اما الجمع
لكون الاصل عبدا الزيدين ثم لما حذف المضاف دفع المضاف اليه فانما يوكد لرفعه بالمثنى والعين فقول المص في التوضيح التاكيد
بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان لا يحتمل ذلك صحيح لان مواده لا يحتمل تقدير مضاف يوكد ثم بالفاظ
الشمول **قوله** واتحد معنى المسند واذا اختلف لعدم صحة المطلق زيد وزهب بكر وعمرو وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للاخفش
قال ابو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا والذي تقتضيه القواعد المنع لانه يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجمعا
عليها بعم **قوله** وجميع هذه الالفاظ المفردة وهي النفس والعين وكل وكلا وكلتا **قوله** بضمير وجوبا للضمير اي لفظا ولا
يكتفي بنيته كما دل عليه قول الالفية بالضمير موصلا والاتصال بين عود من الالفاظ واقره الشارح وكل من التوكيد قوله تعالى خلق لكم ما في
الارض جميعا وهم ابن عقيل والسفاقسي في الاجبا توكيدا لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقال جميعه ثم التاكيد بجميع
قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا فراة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشري بل جميعا في الاية حال موكدة لان
الموصول يراد به العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان فان قيل الحالية تقتضي ان الخالق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع
وليس كذلك اجيب بان تخلق بمعنى قدر وفي القراءة بدل من اسم ان او حال من الضمير المرتفع في فيها لكن ضعفه في المغني بتقدمه على عامله
الظرفي وتنكيره للقطع عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال في الحواشي وقول ابي حيان بل كل من كل لكونه مفيدا
للاحاطة لم اتخيل صحته لاني لم اجد البدل الكل من هذا النوع الامتصلا بضمير المبدل منه فان قال اقدر قلنا فاجعله تاكيدا على ذلك
انتهى وقد يتوقف فيه بانه لا بد من الاضافة هنا لفظا ولا يكفي التقدير كما مر بخلاف البدل والحال الروابط مختلفة والمرجع
السماع فان قلت سيأتي انهم اكتفوا في اجمع واخواته بنية الاضافة على قول وتركوا الاضافة راسا على القول بان تعريفها بالعلمية
قلت لما كانت في الاغلب تابعة توسعوا في امرها **قوله** مطابق للموكد نحو ان المرادي في الكلام على التاكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والقبيلة
كلها والرجال كلهم او كلها وكلهم على قياس هو حسن القيسان واجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كلهن او كلها وحكى الخليل كلهن من بعض العرب
انتهى ووجه كلها في الرجال انه على معنى الجماعة ولا يجوز مثله في جمع التصحيح لانه حكم مفرده لسلامته فيه ووجه كله انه في معنى
الجمع **قوله** واما نحو قوله يا اشبه مما اضيف فيه كل الى ظاهر مثل الموكد وهو عجز بيت لكثير عزة صدره كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم
وكل خبر مبتدا وقد ذكرتك خبره واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل بهذا على قوله في التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى
مثل الظاهر الموكد بكل عن الاضافة الى ضميره ونازعه ابو حيان بما ذكره الشيخ من قوله يحتمل الخ لكن قال المص في المغني ان قول ابي حيان
ليس بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد والمجيء ليس كذلك لم يستحضر مع تشفعه بكلام المص ومن المشايب
المناسبي حيث قال بان الاحتمال الذي قاله ابو حيان محله المبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني النحوي ولو
استحضر كلام المغني اغناه عن هذا التكلف **قوله** جمع بضم الجيم وفتح الميم **قوله** ولا يوكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا

بعد

بعد كل انهما ان المؤكد بهما متبوع كل لا كل ومراده بما افهم كلامه من قلة التاكيد بهما بدون كل انه قليل بالنسبة لمجيئهما
بعدها فلا ينافي انهما كثير في نفسه فصيحا لكثرة وروده كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين قوله فلهذا كانت غير مضافة
اي لفظا وهي مضافة نية على ما سياتي وعلى القول بانها معارف بالعلمية الجنسية على الاحاطة والشمول فلا اضافة لا لفظا
ولا رتبة قوله وزعم بعضهم هو الفرا قوله وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين يمكن ان يكون مراد الفرا انهما
ترفع ما ذكر اذا وقعت بعد كل لا مطلقا فلا يرد بالاية قوله ومنهم من كان مذهبا اقتصر على جمعها ولم يذكر تثنيتهما
فلا يجيز جاء الزيدان ... ولا الهندان جمعاوان خلافا للكوفيين والاخفش على زاد ذكر قياسا مع
اعتراف جمهم بعدم السماع قوله وان ما عداهما من الفاظ التوكيد معرفة لانه ذكر انه مضاف لضمير المؤكد فلزم انه
معرفة بالاضافة قوله فانه معرفة بنية الاضافة نسب هذا القول ليس وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد على معنى الا حاشية
بما تبعه كاسامة ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره وا حكاه ابن الحاجب وصححه ابو حيان
قال ويؤيده انه منع الصرف وليس بصفة ولا شبهها وما صفة وليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية ولانه
جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم وفيه كلام ياتي ان شاء الله تعالى في باب موانع الصرف قوله وتثليثه
جمعا وكذا توابعه الاتية قوله باكتع الخ قيل لا معنى لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه وعلى هذا فليس من التوكيد بالمرادف وقد صرح السعدي وكلام الرضي يفهم خلافه لانه قال التاكيد اللفظي اما اعادة
اللفظ بلفظه او تقويته بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد
معنى نحو حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون
ابتعون قيل من القسم الاول اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا قوله وشذ مجي الخ كقول بعضهم
اجمع ابصع وقول اخر جمع بتع وقوله تحملني الذلفاء حولا اكتعا ونقل المص في التذكرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب بين
ابصع وابتع وقال ابن مالك في نكت الحاجبية للكاتب ان يبدا بعد اجمع بايها شاء قوله ولا يجوز في الفاظ التوكيد
القطع اي لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لان المؤكد متحد مع المؤكد معنى ويفارق النعت بان المقصود منه المعنى لا
الذات والمعنى والمنعوت متغايران ومن ثم لم يجز في نعت التوكيد القطع قوله لا عطف بعضها اجاز ابن الطراوة تعا طفها
وينبغي ان يكون مبينا في كل واجمع على الاختلاف معناها قوله ولا اتباعها النكرة لانها معارف اما بالاضافة لفظا او نية
او بالعلمية الجنسية على ما مر تنبيه لا يجوز الفصل بينها وبين المؤكد بإما على الاصح واجاز الفراء مررت بالقوم اما اجمعين
واما بعضهم ولا يجوز ان يكون نعتا للمحذوف وعند المتاخرين واجازه الخليل وسيبويه كما بينه في مباحث الحذف من مغني اللبيب لاتحاد
معناهما لانهما وان تعددت معنى المؤكد قوله فالارجح ان يبدا بالحي من ذلك قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه ونحوه فلا حاجة لقول صاحب تلخيص المفتاح انما قدم من آل فرعون على ما بعده لانه لو اخر لتوهم انه صلة

يكتم ولم يفد انه من آل فرعون لان الشيء اذا جاء على الاصل لا يسال عنه مع ان ما ذكره معترض كما بيناه في حواشي شرح الصغير من خلاف في هذا الترتيب فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وجعل بدلا ضعيف لانه مشتق
وهذه الاية حجة على ابن عصفور في قوله ان ذلك الترتيب واجب اما وهذا كتاب انزلناه مبارك فيحتمل ان يكون مبارك
خبر مبتدا محذوف وقد لا ادري وجه ذكره هذه المسئلة هنا وحقها ان يذكر في باب النعت قوله لانهما عارفان بالاضافة او
بالعلمية قوله لكنه شاقه الخ الشوق نزاع النفس الى الشيء وان بالفتح في محل رفع على انه فاعل شاقه وبالجر التشبيه
قوله واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا اي افادة او لم تفد النكرة لم يجز باتفاق ومشكل قوله بان تكون النكرة
محدودة اقتضى كلام الرضي والشاطبي ان مذهب الكوفيين جواز تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
وان لم يكن زمنا محدودا لانهما مثلا بدينار ودرهم **عطف البيان قوله** اي معطوف اشار
الى ان العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تاويل
قوله موضح الخ هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح منها الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى انه يكون للتوكيد في قوله يا نصر نصر نصرا وتبعه المص
في الشذور وحقق ما يتعلق بذلك في المغني في الباب الرابع قوله في انه جامد قال في التسهيل او بمنزلته اي بان
كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق والرحمن والرحيم قوله غير مؤول بمشتق اي فيكفي جموده ظاهرا وان
كان مما يمكن تاويله بمشتق قوله بقية التوابع لا يرد ان البدل والتوكيد قد يوضحان لانه غير مقصود بهما
بالذات لانه غير مقصد فان قيل يشكل على خروج البدل ان كل ما جاز فيه عطف البيان جاز فيه
البدل الا ما استثنى وذلك يدل على ان المقصد فيهما واحد اجيب بان جواز الامرين على مقصدين قوله
فيوافق متبوعه الخ تفريع على كونه كالنعت بناء على ان المتبادر النعت الحقيقي وتوافقه فيها لازم الا العارض
لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله كاقسم بالله ابو حفص عمر هذا صدر بيت قاله اعرابي لا رويته كان عمر بن يعيش لانه لم يدرك
امير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه ما مسها من نقب ولا دبر واصل قوله ذلك انه استحمل الامام عمر وقال ان ناقتي
قد نقبت فقال كذبت ولم يحمله قوله انه لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا لاشتراط موافقته له في ذلك قال في التوضيح
وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات مخالف لاجماعهم وحكم عليه بالسهو في الباب الرابع من المغني واعتذر
عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس بانه عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما وهذا الاعتذار لا يصح لان البدل
والمبدل منه لا يتخالفان بالافراد والجمع في بدل كل من كل هو المتبادر هنا ولهذا نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا
وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وفي مقام ابراهيم مبتدا حذف خبره اي منها والحاصل انه في الاية مانع
من البيان التخالف تعريفا وتنكيرا والتخالف افرادا وجمعا لان التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت ومانع من البدل
والمص لم يتعرض في المانع من البيان الا على التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا تاتى له الاعتذار المتقدم وذلك انما
غفلة عن التخالف بالافراد والجمع او لان وحدته باعتبار كونه بمنزلة ايات كثيرة لظهور شانه وقوله دلالة على قدرة

اسم

الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وباعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد من اثر قدمه في
صخرة صماء وغوصه فيها الى الكعبين والانة بعض الصخور دون بعض وبقائه دون سائر آيات الانبياء
وحفظه من كثرة الاعداء آية مستقلة ويؤيده القراءة على التوحيد وابدالاته من بدل مقطوع فيما
بدلا باعتبار اصله وان خرج بالقطع من البدلية هذا وقال الدماميني حيث اراد الزمخشري البدل فلا يتعين
القطع الا اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور مطابقة للمبدل منه اذا نوى ذلك لا يجب القطع بل
يجوز هو والاتباع ويجوز ان ينوى معطوف في الآية اي مقام ابراهيم وامن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير
وهذا ذكره في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط عند قول المصنف ولا اشتراط الربط في بدل البعض وجب في
نحو قولك مررت بثلاثة بزيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير فقال الدماميني
لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على مقالة الزمخشري
في الآية واقتضى كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز ان يكون ما بعد المتعدد مما ليس وافيا بالعدة بدل بعض بتقدير
الضمير وقد يتوقف فيه بان الضمير في بدل البعض والاشتمال يقدر وقد قيل في مقام ابراهيم انه بدل بعض فتأمل ويبقى
عليه ان يقول ان كلامه يفهم انه لا يشترط ان عطف البيان اخص من متبوعه لانه اكتفى بالموافقة في مطلق التعريف
قال في التوضيح وقول الزمخشري والجرجاني يشترط كونه اوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة
عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف الى ذي الاداة انتهى وهذا القول اختاره ابن مالك
وجعل تابع اسم الاشارة اذا كان جامدا بيانا لا نعتا ورد على من جعله نعتا وقال اكثر المتأخرين
يقلد بعضهم بعضا في ذلك الحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه
في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق فجعل ذلك عطفا
لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال ان سيبويه بنى ذلك على ان ال في الجمة للتعريف
الحضوري وهو اعرف من اسم الاشارة على ما نقله المصنف في المغني عن ابن عصفور في بحث ال في الجهة السادسة واقره
وان كان مخالفا لاطلاقهم ان اسم الاشارة اعرف من المعرف بال كما سلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة
**قوله** فيما اسند اليه الحين من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجرة مباركة زيتونة **قوله** لما فيه اي البدل
**قوله** عليه الطير الخ متعلق بوقوعا والطير مبتدأ وجملة ترقبه خبر والجملة حال من شبه ووقوعا
مفعول له اي ترقبه لاجل الوقوع عليه **قوله** ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث لان ما فيه ال
لا ينادى الا مع اي فكان لفظ الجلالة او علما محكيا من جملة **قوله** ويا ايها الرجل زيد لان صفة اي
لم يجب ان تكون معرفة بال والتنوين زيد **قوله** وخالد افضل الناس الرجال والنساء مما اضيف فيه افعل الى
علم اتبع بتقسيم لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد وخالد بعض النساء ومما يمتنع احلاله
محل الاول نحو يا زيد هذا مما اتبع فيه المنادى باسم اشارة لانه لا يحذف حرف النداء من اسم الاشارة على الاصح

من ذلك لانه يلزم بدء اسم الاشارة من غير وصف قوله لابد ان يكون صالحا هنا لا يظهر في نحو قام
زيد اخوها وانما وجه عدم الاستغناء كما مر قوله لانهم يغتفرون الخ قضيته جواز نصب البدل المفرد
اذا تبع منادى منصوبا لانه اصل من التوالي وهذا يرد قولهم ان البدل في النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف
على البدل اشكل بالفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الا ان يفرق بينهما بضعف
استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع قوله وقد يجوز الخ قد يفرق
بين هذه المستثنيات وما جوزوه بان ما يجئ انت مع غرابته يجوز ان يلي مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما
نحن فيه وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخلتها مع انه مختصة بالنكرة لان ما بمعنى سخلتها
في الجملة كقولك وسخلة لها يلي رب ولا يرد نحو اضرب يا انت فانت توكيد لفظي مع ان الا لا يعمل في الباب
فقد اغتفر في الثاني ما لم يغتفر في الاول وذلك للتسامح في التاكيد اللفظي لانه غير مقصود بالحكم فليتامل قوله
وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء الخ كلامه ظاهر في جميع الصور قوله تطلب من المطولات ذكر منها في
الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد عليه من الفروق انه لا يتبع مضمرا لانه في البيان بمنزلة النعت
في المشتقات قال في المغني في بحث اذ وذهل عن هذه النكتة الزمخشري فاجاز ان يكون اذ اعدوا بيانا للما
في الامام تنبيه قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي تصل بالقوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها
وامارتها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم ان تثبت جميع احكامه الا ترى ان المنادى المفرد
المعين منزل منزلة الضمير والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور انتهى
وقال في الباب الرابع ان الكسائي اجاز ان ينعت المضمر بنعت مدح او ذم او ترحم واجاز الزمخشري مجئ عطف
البيان للمدح وعلى ذلك لا يمتنع مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى ملخصا ومنها انه عطف البيان لا يكون جملة
ولا تابعا لجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره اهل المعاني في بحث الفصل والوصل وجعلوا جملة قال يا ادم عطف
بيان على فوسوس اليه الشيطان واعلم انه لم يجئ في المغني فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع البدل
جملة ولا في بحث الجمل التي لها محل لكنه في بحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على الجملة المفسرة قال ما نصه ولم يثبت
الجمهور وقوع البدل جملة انتهى وفي المنادى في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى ان
قال في الارتشاف فانما استدلوا بما لا تقوم به حجة فليحرر ذلك ومما يمكن ان يجعل من الفروق ولم يذكره في
المغني فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلف
في المبدل منه كذا ذكره في بحث الجملة المفسرة ثم ذكر عن ابي علي في البغداديات انه لم يثبت ولم يذكر في مباحث
الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونقل غيره عن ابن مالك والاخفش انهما
خرجا عليه قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وان الاصل لما تصفه والكذب بدل
من الهاء ومن الفروق التي لم يذكرها في المغني ان البدل يقطع كما سياتي في بابه بخلاف عطف البيان عطف النسق

قوله

قوله بمعنى اسم المفعول يجوز ان يكون هذا المركب الاضافي اسما اصطلاحيا للتابع المخصوص فلا
حاجة لتاويل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق قوله وهو تابع الخ قال ابو حيان لا يحتاج عطف
النسق الى حد لانه تابع بادوات محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض
بذكره ولانه اذا اراد دوالة يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لان تلك العبارة ان كانت
نحو تابع بادوات محصورة او بالواو ونحو وهو الواقع بعد الواو ونحو فلا يخفى ان هذه حدود ولانه لا معنى
للحد في هذه الفنون الا ما يفيده تصور المرفوع ان اراد انه يكفي ان يقال يجوز العطف بالواو ونحو فلا يخفى
ضعفه تبيين احكام العطف بدون تصور معناه قوله تابع اي من حيث الرتبة لا الذكر فيجيء قوله
يتوسط اي لفظا او تقديرا لان الحرف قد يحذف قوله احد الحروف فصل اخرج ما عدا النسق ونحو
جا زيد نفسه مررت بغضنفر اي اسد وقوله الاتية فصل اخرج هذين لان الباء واي ليسا من الحروف
الاتية اذ الباء ليست من حروف العطف مطلقا وان ليست منها على الصحيح ويشمل التعريف النعت المعطوف
وهو صحيح لان اعرابهما بالعطفية لا بالتبعية لان المعطوفين لا يسمى نعتا في الاصطلاح وتقدم ما
يتعلق بذلك في تعدد الخبر وكلام ابن الحاجب يقتضي خلافه فانظر شرح الكافية قوله امكان توجه
العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل
في المعارف قوله وله شروط اي عند المحققين قوله امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح نحو ليس زيد
بقائم فيجيزان تستطيع فينصب ولا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا
واما تمرون الديار واما تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعات الموضع بان يكون العامل
في اللفظ زائدا بدليل فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل وقوله
تعالى ومن آناء الليل فسبح واطراف النهار فاطراف منصوب عطفا على محل وليست من زائدة قوله
وكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط
الاعمال الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجاز ذلك البغداديون تمسكا بقوله فظل طهاة
اللحم ما بين منضج صفيف شواء او قدير معجل فعطف قدير بالجر على محل صفيف المنصوب والقدير
المطبوخ في القدر واجيب بان الاصل طابخ قدير ثم حذف المضاف اليه او انه عطف على صفيف لكن
خفض على الجوار وعلى توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة قوله ووجود الطالب الخ بهذا امتنع
مسائل منها ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء ومرفوعا بالاسم الفاعل او لمصدر
ما يتعلق بذلك قوله صحة دخول العامل المتوهم كقوله وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل النيرب
النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين فقوله ولا منمش بجر منمش عطفا على ذا على توهم
انه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وان كان قليلا قوله لكثرة دخوله هناك كقوله

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان آتيا بجر سابق على معنى كلّ توهم انه مجرور بالباء
ودخول الباء في خبر ليس كثير واعلم انه كما وقع العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا في
المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فانظر الباب الرابع من المغني قوله لمطلق الجمع
قال في المغني وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد
انتهى واعترض بان معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية او غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق
في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق الماء والماء المطلق لان الماء
المطلق غلب في عرف الشرع على شيء خاص اشتهر قوله استعمال حقيقي لانه استعمال الكلمة فيما وضعت
له وقيد بقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر خصوص احدها لتلك الاشتراك كان مجازا وهذا جار في كل علم استعمل
في فرد من افراده قوله فعليك بالمطولات قد ذكرها في شرح التوضيح واقتصر في المغني على خمسة عشر
ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح التوضيح نعم ينبغي التنبيه على انهم جعلوا مما انفردت به عطف سببي على
اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقوم ملك وقومه وقد يقال
هلا اكتفوا بالرابط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط في الجمل وعللوه بانها تجعل
الجملتين واحدة ويتبادر انها اذا اكتفت في ربط الجمل يكون ربطها في الجملة الواحدة اولى وان
شارح التوضيح عد مما انفردت به امتناع الحكاية معها قال فلا يقال ومن زيدا بالنصب لمن قال
رايت زيدا انتهى وفيه نظر لانهم اطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه من الحكاية وبعضهم خصه
بالواو فقط وكان ينبغي ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع نحو من زيدا وعمرا لانهم شرطوا
حكاية العلم بعد من ان لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا بعلم او علما معطوفا بالواو وبقي هنا
مسئلة لا باس بذكرها وهو ان الرضي قال فايدة في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع
اذا وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له او ان المتكلم قصد احدهما ثم قال واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني
زيد وعمرو مثلا وقلت ما جاءني زيد وعمرو فهو لنفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه
دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى نفي احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص
على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا
يمكن احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وما يستوي الاحياء ولا الاموات
لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفت المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الاخر وما
قيل من انه زيادة الدفع وهم ان المنفي هو المجيء المقيد بقيد الاجتماع في وقت ليس بشيء لان
نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحو
فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند [illegible] نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن

الآخر

وعدم
الاخر كان المخاطب متوهم انه حصل مجي كل واحد منهما لكن منفصلا عن مجي الاخر فرفعت بهذا الكلام
وعند المادة هي هو لنفي مطلق المجيء معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا اقرب ويكون فايدة تكرار المنفي
كفايته زيادة لا بعد الواو نعم تكرير الفعل المنفي في ذلك الغرض اصرح قوله مع الترتيب المعنوي والذكري ى
المعنوي هو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك والذكري هو ان يكون وقوع المعطوف بها بعد
المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمانه وقوع الاول وخصه الرضي بعطف الجمل هذا والتر ترتيب
بمعنى الترتيب لانه على حقيقته غير حاصل لا لمعنى المتكلم ولا لمعنى الفاعل قوله واكثر ما يكون هذا التي لا ينحصر فيه كما هو
ظاهر كلام المغني فراجعه لانه قال في ذكري وهو عطف مفصل على مجمل وغيره لا كثرة ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذم الشيء او مدحه
يصح بعد جري ذكره قوله الاية انما احتاج الى ذلك لان تمام التفصيل في نفيتها قوله لكنه في كل شيء
بحسبه كذا في المغني قال المحقق يشير الى ما قال ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مترتبا من غير
مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقتضي بالعكس فان
الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر
يقتضي العرف بحصوله في زمن اقل منه قلت والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه
وقوعه عن الاول سواء قصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز وكلام المحقق ان استعمالها فيما يعد بحسب
العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي فتامل انتهى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا
عطفت مفردا على مفرد اما في ملابستهما المعنى العامل بان يلابسه ما قبلها ملابسة ما بعدها او في تعلق مدلول
العامل لموصوفيها نحو لقيد آدم فالاقرب فعلى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الاقرب التقدم بعد
الحكم باستحقاق الاقدم او في تحقق الاتصاف بها نحو جاني زيد الاكل فالنائم اي الذي يتصف بالنوم عقيب
اتصافه بالاكل فالترتيب في مصادر تلك الصفات واذا عطفت على جملة افادت ان ابتداء حصول مضمون
الجملة التي بعد الفاء عقيب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة سواء كان حصولها بتمامها في زمن طويل ام لا
قوله واما قوله اهلكناها الجواب عن ايراد الاية على الترتيب لان مجي البأس قبل الاهلاك وقد يقال لا وجه للايراد بعد حمل
الترتيب على ما يشمل الذكري وانما يجيء اذا خص بالمعنوي ويدل لذلك انه لما قال في المغني ان الفراء احتج بها على عدم افادة الترتيب
قال واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري فتامل قوله وقوله جعلها عثاء الى ايراد على التمثيل لان
غثاء لا يتصل باخراجه وقد يقال هذا الايراد بعد قوله ان التعقيب في كل شيء بحسبه لا يظهر وانما يظهر اذا حمل المتبادر
منه وهو الذي يقتضيه كلام المص في التوضيح لانه لم يذكره واورد ما ذكر ولم يتنبه شارحه لذلك هو الذي فتح
الشرح وبيان الاول ان الفاء في الاية مثلها في تزوج زيد فولد له ويدل على ذلك ان المص في المغني مثل للتعقيب بعد
تفسيره بما ذكر بقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم قال وقيل الفاء في هذه الاية للسببية وهو لا

لا تستلزم التعقيب لا فرق بين هذه الاية والتي في الشرح فتدبر هنا واورد ان تقدير فقد ثبت
لا يدفع الاعتراض لان معنى المدة لا يعقب ما قبله ما يجاب بانه يكفي ان اول اجزاء المعنى يعقب الاخراج
وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طويل كما اشرنا اليه انفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول وجعلوا منه فتصبح الارض
مخضرة واعلم انه فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس فاحوى لغثاء وان فسر بالاسود من شدة الخضرة
للكثرة الري كما فسر بعدها هنا فهو حال من المرعى واخرت لتناسب الفواصل وجعله صفة لغثاء كجعل قيما
صفة لعوجا قاله المص في الباب الخامس من المغني **قوله** بين الجمل او الصفات نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالئون
منها البطون فشاربون عليه من الحميم **قوله** وقد تاتي الفاء لمجرد السببية الخ قال الرضي بعد ان تكلم على الفاء العاطفة
والتي لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة
الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل
مضمون الكلام السابق شرطا لان المعنى في مثالنا ان كان كذا فاكرمه وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تع
انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال تع
فانظري ماذا كان لعنتني فانظر في قال فانك من المنظرين ثم تقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه دخلت على ما
هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ولا تنافي بين السببية والعاطفة فتكون
سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه
وقد يؤتى في الكلام بما فيه موقع الفاء السببية وهي زايدة وفايدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها
لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما اذا اعتبر المتضمن للشرط نحو اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح
انتهى وتضمن كلامه ان اذا الشرطية تحذف مع فعل الشرط وعليه تخريج ما يقع للمصنفين كثيرا من تقدير
اذا وفعل الشرط لكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط **قوله** وقد تاتي بمعنى الواو نحو خلقكم الخ بدليل
هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها بالواو في الاعراف والنعمة واحدة واعلم ان قوما زعموا
انها لا تفيد الترتيب وتمسكوا بالاية التي ذكرها الشيخ واجاب المص في المغني عنها بخمسة اجوبة ولم
يذكر الجواب بانها بمعنى الواو احدها ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها
الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها الثالث
ان الذرية اخرجت من ظهر ادم ثم خلقت حوى من قصيراه الرابع ان خلق من ادم لما لم تجر عادة بمثله
اتى بثم ايذانا بترتيبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس
ان ثم لترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تختلف عن المهلة والتراخي بدليل قولك مجيئي
ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين قال في المغني وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية وقد مر البحث في ذلك لبعض

اذ ثم

ان ثم فيها للترتيب الاخبارى ومن العجب قول شرح التوضيح انه فى المغنى قال فى هذه الاية ان الفاء هو
ان ثم فيه واقعة موقع انها انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر انها واقعة موقع الفاء فى قوله
جرى فى الانابيب ثم اضطرب ووقوعها فى الاية بمعنى الفاء لا يخلص من الاشكال تنبيه قال الرضى
وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء ان لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الاول وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
الدين وقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون فمعناه
انهم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار
لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اى بقى على الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح فاستعمل
ثم نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها افضل انتهى وقد تجى ثم مفصحة كا
قيل فى قول المفتاح ثم ستفرع لافصاحها عن محذوف اى فيحصل الابهام ثم يتفرع وفى شرح المثنا رق
انما تجى لمجرد استفتاح الكلام وزعم الاخفش والكوفيون انها ترتفع زائدة وحملوا على ذلك
قوله تعالى ثم تاب عليهم جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة ورد بالمنع وان الجواب محذوف تقديره
لجاوا الى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم وفى البحر ثم تاب عليهم وكرر للتوكيد او اريد بالاول انشاء
التوبة وبالثانى استدامتها وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى
جواب بل تكون غاية للفعل الذى قبلها وهو خلفوا واما قول زهير وانى اذا اصبحت اصبحت ذا هوى
فثم اذا امسيت امسيت غاديا فالفاء فيه زائدة لا ثم قوله فى زيادتها ونقصها جميعا فى قوله
قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغر قوله ينتقل الحكم عنده اى ما ذكره
من الزيادة والنقص لو قال عندهما كان اولى والحالات توقيفية وحكمها حكم الواو فى وجوب المطا بقة
نص عليه الابدى قال ابن هشام فى بحث الجملة المعترضة من المغنى وهو الحق قوله ولهذا اشترط
الحلال الغاية والشرط انما يوجد اذا كان كذلك قوله كما فى قوله الغ الخ قاله ابن مروا ن
فى قصة المتلمس وهى مشهورة والصحيفة الكتاب الذى القاه فى النهر وبالغ بالقاء الزاد
لتخفف عن راحلته وينجو من عدوه ويخفف منصوب بان مضمرة بعد كى والزاد بالنصب
عطف على رحله والشاهد فى نعله لان النعل ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتاويل
الذى ذكره الشيخ هنا ومقتضى كلامهم فى باب الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله
منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور وتقدم ذلك مع جوابه وما فيه فى بابه قوله
وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانه منقول
من الجارة وهى مختصة بالاسماء لو قال وبهذا وبهذا تعلم ان قوله اسما اولى من قول غيره

فها

مفردا لانه لا يخرج الفعل لانه مفرد وعلل في المغني عدم عطفها الجمل بان شرط معطوفها
ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء ولا يتأتى ذلك الا في المفردات واورد عليه الدماميني انه لو قيل قتلت
من زيد ما اقدم عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف بها بعضا مع انه جملة وقد صرح النحاة
واهل المعاني بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم بانعام وبنين والفعل
يبدل من الفعل كذلك كما في المغني وان تبعه عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم اشترط الشيخ اشتراط
كونه اسما بذلك كما فعل فيما قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما او كونه اسما عطف على مدخولها
اشترط ويذكر اشتراط الظاهر مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع في
المطول في اول باب الفصل والوصل ما يقتضي ان حتى تعطف الجمل لانه لما ذكر صاحب التلخيص ان
شرط كون العطف الجملة الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة
قال الظاهر انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى لكن
صرح بعد ذلك بانها لا تعطف الجمل قال السيد وظاهر المفتاح يشعر بوقوعها من الجمل حيث قال
في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى
بي الحال حتى صار ابليس من جندي اذ المتبادر منه مثال حتى العاطفة ومع يجعل الشرط المذكور مخصوصا
بحتى العاطفة المفردات ويمكن ان يجعل حتى في البيت استئنافية فانها والعاطفة يرجعان الى اصل
واحد هي الجارة فاعتبار الترتيب في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى رعاية لجانب الاصل بقدر
الامكان ويمكن ان تجعل جارة بتقدير حرف المصدر ولا تعطف المضمر فلا يقال اقام القوم حتى انا
وهذا الشرط نقله المص عن ابن هشام الخضراوي وقال انه لم يقف عليه لغيره اقول وهو ظاهر على ما تقدم
من ان العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها ان يكون ظاهرا خلافا للكوفيين والمازني
نعم علل اشتراط ذلك فيها بامور منها ما يقتضي اعتبار هذا الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة
ورده ولو سلم ذلك لم يظهر في كل الشرط وزاد المص في الحواشي شرطا اخر هو ان يكون تشريكا في
العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر انتهى اي لانه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه
وقال شيخنا العلامة الغنيمي ان العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا المثال شرعي والكلام
في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الاباحة التي من معاني او وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجم الذنب
فلعله اوضح من مثاله وان كان لا يخلو عن شيء ثم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط قوله كلا
الخ هو الضابط ينبغي تقديمه على قوله وشرط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى قوله والمختار في
المطول عبارته والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات

كل

كل اب له حتى ادم او فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او فى زمان واحد نحو جاء القوم حتى خالد
اذا جاؤك جميعهم ويكون خالد اضعفهم واقواهم **قوله** ورده ابو حيان الاولى ان يقول ورده
ابو حيان قال الشيخ ورده ابو حيان وقال هى فى المثال جارة اذ لا يشترط فى الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف
العاطفة ولهذا امتنع اعجبتنى الجارية حتى ولدها وفى البيت يعنى الذى مثل به ابن مالك وهو قوله جود يمناك فالمرء
قوله ناقص فى الخلق حتى بائس ناغين بالاساة ذنبا محتملا واقول ان الشرط فى الجارة الثانية ما يفهم الجمع ان
يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك فى باب حروف الجر فاقره ابو حيان عليه ولا يلزم من امتناع
اعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية
لا يشمل ابنها وينظر الى ان الذى لحظه ابن مالك انما هو الذى يصح ان يحمل فيه المحل حتى العاطفة فهى
فيه محتملة للجارة ثم يحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى اخره بخلاف
المثال والبيت السابقين انتهى قال الدماميني لابى حيان ان يقول انما يشمل اسم القوم ابناءهم اذا لم تقم
قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة وهى اضافة الابناء الى ضمير القوم فاجاب الشمنى بان المراد شمول اسم القوم للابناء
فى الجملة وفى تركيب من التراكيب لا فى هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبعض
لجواز ان يكون الضمير اخص مما يرجع اليه كالضمير فى قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو اخص
مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وغيرهن والامتناع فى ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص وقال
الدماميني ان قوله ان الى لا تحتمل فى المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن الدليل واى مانع يمنع من ان
العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود فى الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لالى واجاب
الشمنى بانه ليس المانع من ذلك معنويا بل صناعى اما فى المثال فلان حتى الجارة لا تقبل من واما فى البيت
فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط ان يكون المجرور بها بعضا اخيرا او كبعض والبائس وان كان
بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخير قال وفى هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذى قدمناه **قوله** بعد
الطلب اى بعد صيغة الطلب اى بعد صيغة الطلب وان لم يكن هناك طلب نفسى لان الطلب فى الاباحة والتخيير **قوله** ثم
الحمل على الاباحة بعد صيغة الامر ظاهر بخلافه بعد غيرها فى صيغ الطلب كالاستفهام كما بينه الرضى حيث
قال واذا كان فى الامر فله معنيا التخيير والاباحة ثم قال واما باقى اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك
ام لا تعرض لشئ من المعانى المذكورة واما التمنى نحو ليت لى فرسا او حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ فى الامر غلب
من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تقرأ بزيد او عمرو
فكالامر فى احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة **قوله** والفرق بينهما جواز الجمع فى الاباحة ثم قال اللهم فى الحواشى يقولون
والنهى للتخيير تنافى للتخيير تنافى الجمع واو التى للاباحة لا تنافيه يعنون انها لا تنافيه ويقولون ان التخيير فيما اصله الحظر والاباحة فيما
اصله الجواز ويرد على الاول تزوج هندا او اختها وعلى الثانى تزوج هندا او بنت عمها فان قالوا الاصل الاباحة فى الابضاع فسد

بالمثال الاول وان قالوا المنع قصدا للثاني لانهما في الاول للتخيير وفي الثاني للاباحة والحقوا او مشتركة وانما
يتبين احد معنييها بالقرينة كساير المشتركات انتهى وفي المطول والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج **قوله** ومفيدة بعد الخبر اما
الشك كذا ظاهره انما عدا التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح وبه صرح الاشموني فقال وما سواهما
فبعد الخبر وصرح الشاطبي بان الشك والابهام يختصان بالخبر والباقي يستعمل في الموضعين وكلام المغني يشعر به
**قوله** نحو انا او اياكم قال في المغني الشاهد في الاولى وفي الثانية ما يثير فيهما والاقرب ان الشاهد في الثانية فقط لان الشرط
تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى كلام خبرنا وفي ضلال مبين خبر عن الاول وحذف الخبر الثاني وبالعكس
اذ لا يقع كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور وقد اشر قال في المثل السائر انما خولف بين الحرفين في الدخول
على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء الا يرى على من يتوجه قوله ومنه قوله
اشرعت صوبية تقول اشرعت الرمح نحو العدو اذا سويته الى جهته وقصد طعنه به اراد انه لا بد من القتل والاسر فاشار بالا
شراع صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل الى الحالة الثانية وانما قال ذلك لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من
احدهما بحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان تغليب من بحي او للتقسيم قوله ان في ذلك لذكرى لمن كان
له قلب او القى السمع وهو شهيد وقد يتوهم انها بمعنى الواو وان الواو والقا الين بها لان القلب عبارة عن محل الادراك
والقاء السمع عبارة عن الجد والاجتهاد وتحصيل تلك الادراكات والمعارف ومعلوم انه لا بد من الامرين
جميعا فالمقام مقام الواو الجامعة وهذا غفلة عن القوى العقلية قسمان منها ما يكون في غاية الكمال والاشراق
ويكون مخالفا لساير القوى العقلية بالكم والكيف اما الكم فلان حصول المقدمات البديهية والحسية والتجربية بها
اكثر واما الكيف فيتركب المقدمات على وجه يهتدى الى النتائج الحقة باسهل وجه واسرع وشل هذه
النفوس القدسية تستغني في معرفة حقايق الاشياء عن الغير الا ان ذكرى في غاية التذكر واليه الاشارة
بقوله ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمال التام اي لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف
على عالم القدس فان التنكير ياتي للتعظيم وقوله او القى السمع وهو شهيد اشارة الى الثاني ولكثرة هذه القسم في
اكثر الايات بالطلب والكسب نحو افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها او اذان يسمعون بها فتامل اسرار
الكتاب العزيز **قوله** قال بعضهم والاضراب قال ذلك بشرط تقدم نفي ونهي واعادة العامل وقال الكوفيون
وابو علي وابو الفتح وابن برهان مطلقا والاية انما يظهر القول بالاضراب فيهما على هذا وقد اولهما في المغني بامور تراجع
وظاهر هذا ان او التي للاضراب عاطفة وان كانت لا يقع بعدها الا الجمل لانا لسلت لا يختص بالمفردات وكلام الرضي
يقتضي انها غير عاطفة بل استينافية **قوله** بمعنى الواو فتكون لمطلق الجمع واعلم ان ابن جني اثبت مجي او بمعنى الواو
وجعله من تدريج اللغة وعقد له بابا في الخصايص قال وذلك ان يشبه شيئا بشي في موضع فيمضي حكمه على حكم الاول
ثم يتوقى منه الى غيره فمن ذلك قولهم جالس الحسن او ابن سيرين ولو جالستهما جميعا كان مطيعا لا مخالفا وان كانت او انما

حي

هي في اصل وضعها لاحد الشيئين وانما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء يرجع الى نفس او بل القرينة من جهة المعنى
انضمت الى او وذلك لانه انما رغب في مجالسة الحسن لما في مجالسته من الحظ وذلك موجود في
مجالسة ابن سيرين ثم اجريت او في هذا الموضع مجرى الواو وتدرج من ذلك الى موضع عار من هذه
القرينة كقوله فكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح وسواء وسيان لا تستعمل
الا بالواو قوله كقوله جاء الخلافة الخ البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رح والمغني وكانت لم
تقرا قال في المغني والذي رايته في ديوانه اذ كانت قال الدماميني هو لا يقدح في رواية الجماعة ويحتمل
ان او فيه للشك وكانه قال نال الخلافة لما اراده لانه احق بها او قدرت له من غير طلب من الله
وكانه شك اي ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التي هو من اجلها احق بالخلافة من غيره ومن حيث
انه من الذي يعتني الله بهم فيبلغهم اعلى المراتب قوله والتسوية يقتضي نفس احدهما الظاهر ان
يقول والتسوية تقتضي متعددا والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التي لا تتقوم الا باثنين
فصاعدا والعطف بها مما اختصت به الواو وفي المغني ان ام المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحو
سواء علي اقمت ام قعدت مما لا يستغنى عنه لكن قال في الحواشي ان هذا الكلام منظور فيه الى حال المراد الا حالة
والاصل سواء قيامك وقعودك فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو فثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم
لا يشاركها فيه غيرها قوله فقد ناقشه فيها الدماميني بسنده في المناقشة عبارة السيرافي قال اعلم
ان السيرافي فيما هنا نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي
اقمت ام قعدت انتهى قال وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء الى ان قال فان قلت فما وجه العطف
باو والتسوية تاباه لانها تقتضي ~~بصحة قول الفقهاء الى الاحتمال~~ نسبتين فصاعدا والواو لاحد الشيئين
او الاشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت
فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدا فليس التقدير
قيامك وقعودك سواء او سواء علي قيامك وقعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء وهذه
الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او بعد
سواء ورده ولعله مستند المص والمجيب انه اورد كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية
وكذا ما في الصحاح والعرض انه لا همزة في شيء من ذلك وكانه توهم انه لا ازمة بعد كلمة سواء في
اول جملتها فقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهو مدفوع
بما انتهى ملخصا واقول ليس في العبارة التي نقلها عن السيرافي ما هو ظاهر كلام الفقهاء فضلا عن
كونه نصا لانه لم يتعرض للعطف باو بعد سواء اذا لم توجد الهمزة وانما نص على لزوم ام بعد سواء اذا
دخلت الف الاستفهام واحترز بذلك عما اذا كان الف الاستفهام بدون سواء فانه للعطف باو

ولا يتعين ام والاعتراض على المغني لم ينشأ عن الهمزة وانما نشأ من التسوية لما علمت
من ان معناها مناف لمعنى او وما وجه به العطف محتاج اليه مطلقا وجدت الهمزة او لا عطف
باو او بام كما تقدم غاية الامر ان الموضع سمع فيه العطف بام والقياس العطف بالواو فاول
ما سمع ولا يتجاوز مورد السماع وانا اشكل فيه ذلك واما تقدير الهمزة فلانهم نصوا على تقديرها
اذا حذفت مع ام او لم يذكر هنا وقد يقال او وتاتي بمعنى الواو وحملوا على ذلك مواضع
لا يغني فيها العطف عليه نحو ما بين سافح مهره او ملجم فهلا قيل بمثله في كلام الفقهاء وارباب
تحيص فليحرر المقام **قوله** اذا انتهى عن المباح ليس المراد المباح الشرعي كما تقدم فصح تمثيل
المصنف له في المغني بقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا واندفع توهم الدماميني بان طاعة الاثم
او الكفور في الاثم او الكفور لا تباح اصلا بل تحرم لكنه قال بعد ذلك ولعل الاباحة على الخلط
فيما كان الكفار يعتقدونه من ان اطاعة الاثم او الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها **قوله**
وهذا انما يقوله نحاة بان في نحو ما جاءني زيد او عمرو اي مما وقع فيه العطف باو بعد المنفي فعلى
القول الاول لا بد ان يكون المنفي الجميع وعلى الثاني يحتمل كون المنفي واحدا او كونه الجميع وعلى القول الاول
جرى ابن الحاجب في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وقال
ليس المعنى انتفاء احدهما لما يرد انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس
دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين بل المعنى مدة
لم يكن واحد منهما وذلك هو دفعهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف
الاول فانه لا ينفي الا احدهما ولا حاجة لجعل او بمعنى الا في الاستثناء والمضارع بعدها
منصوب بان ومثله قوله عليه السلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما للاخر اختر فاحفظه
بقي هنا فائدة وهي ان الدماميني قال في حاشية البخاري عند قوله فنزلت هذه الاية قوله تعالى واذا راوا
تجارة او لهوا انفضوا اليها حضرت في القاهرة في سنة تسع وثمانين وسبعماية او سنة ثمان درسا للشيخ بنية
عند بعض حذاق المالكية فافضى الكلام الى انه اذا ذكر متعاطفات باو فانه يعاد الضمير الى احدهما فقال ذلك
المدرس فزعم بعض اصحابنا ان منه هذه الاية وهو غلط لانه لم يعد الى احدهما الا بعينه بل الى احدهما معينا
وهو التجارة وليس المجيء فيه فقلت له يلزم اما الحذف واما الاتيان بما لا فائدة فيه والاول خلاف الاصل
والثاني باطل لانك اما ان تقدر اليه فيلزم الاول او لا تقدير شيئا البتة فيلزم الثاني لان ذكر اللهو
يكون ضايعا فقال لا نقدر اليه ولا دلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير ان لنا مندوحة عنه فاستبعد ذلك
وكاد يقطع باستحالته فقلت له يمكن ان يعود الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية كانه قيل واذا
راوا تجارة او لهوا انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة او اللهو فاستحسنه ثم رايته بعد ذلك بنحو

عن بعض

عشرين سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي غيره انتهى وقوله انه يعاد الضمير الى احدهما محمول على ما اذا
كانت او للشك ونحوه كما تكون فيه ولاحد الامرين لا للتنويع لانها بمنزلة الواو كما نبه عليه الابدي واقره في
المغني في بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا وكثير من الناس يبقي الكلام على عمومه وليس كذلك بدليل علامات
التنويعية تطابق الضمير معها لما يذكر قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما والتاويل الذي
قاله الرضي في الاية المتقدمة متعين لانه لم يقل اليهما واعلم ان الرضي قال ولنذكر بقية احكام العطف
الى ان قال ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يجب تطابقهما
نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء فنوا الضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم اشا ر
الى دفع ما يتوهم انه من افراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من افراد ها
بقوله واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الى ان قال وقوله تعالى واذا
راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اي الى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا استطرادا لا سيما
لان حرف العطف فيها او وقد تكلم عليها حيث تكلم على او وقوله تعالى لما كانت او فيها تنويعية وهي بمنزلة
الواو ذكرها هنا وذكرها في الكلام على او نظرا للفظها هنا واورد انه كيف يصح ان تكون الرؤية
منفضا اليها مع انها متقدمة على الانفضاض وسببه وهذا بعيد لا سيما اذا كانت الرؤية الثا ينه
هي في الاولى المستفادة من قوله تعالى واذا راوا ويمكن توجيه كلامه بحمل الاولى على غير البصرية
والثانية على البصرية لكي يلزم اختلاف الضمير ومرجعه الا ان يقال لما كانت غير البصرية
معناها الادراك وهو من حيث هو يصدق بالمعنى الحاصل بالبصرية كان هذا القسم من العموم
كافيا في مرجع الضمير وان الرؤية في الاصل تصدق في البصرية وبغيرها فحملت على غير البصرية
وعاد الضمير اليها على الماصدقات الثاني على طريق الاستخدام وقال الناصر اللقاني وقد سئل
وقد سئل عن ذلك هناك رويات جزئيات احداهما من بعيد هو مكان الصلاة سابقة
على الانفضاض حاملة والاخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاض لكن بينهما حد
مشترك حاصل في ضمن كل منهما هو مطلق الرؤية اعني جنسها المعول عليهما فهما اعني
الرؤيتين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ويتحدان بحسب الجنس والاستحالة في تصا دق
المتضادين على شيء باعتبارين تتمة اذا كان العطف بالفاء او بثم جاز الافراد والمطا بقة
والافراد مع ثم احسن وان كان العطف بلا فقال في الارتشاف الذي يقتضيه النظر ان الحكم في ذلك
للاول وقال ابن عصفور الضمير على حسب المتاخر وان كان العطف ببل ولكن فقال في الارتشاف
والذي يقتضيه النظر ان الحكم للثاني وقال عصفور الضمير على حسب المتاخر منهما وعزه
المتوليين نظرا اذا كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا فرع صح الاستغناء عنها باي

مضافة لضمير المتعاطفين فيقال في المثال ايهما عندك قوله فسميتها بذلك الخ اي لان
الاتيان لتعيين احد هذا بين السابق واللاحق فاطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفيها الذين
بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقيل سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى
صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي واعتبار
هذا المعنى في تسميتها اولى من الاول لانه راجع الى نفسها لكنه انما يأتي في المسبوقة
بهمزة الاستفهام فيترجح الاول لشموله النوعين قوله نحو ما ادري الخ اشارة الى
انه لا يختص الحكم بسوا كما افاده قوله وهي الداخلة الخ وان اوهم قولهم بعد همزة التسوية
الاختصاص قوله مختصر الجمل اي محلا فالابن مالك كما يأتي قوله وقد تتضمن مع
ذلك الاستفهام الخ فتكون بمعنى بل والهمزة قوله اي بل أهي شاء قال في التوضيح وانما
قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على مفرد انتهى وقال ابن مالك انها تدخل
على المفرد ولم يقدره شيئا واستدل بانه قد سمع ان هنا لابلا ام اشياء بالنصب
واجيب بامكان حمل ام على انها متصلة وحذفت الهمزة قبل ان والتقدير انا ومنقطعة وينتصب
واشيا بمحذوف اي ام ارى شياء والتوكيد بان اما لان المخاطب شاك في ان هناك
ابلا او منكر وعلى الاول فالتاكيد مستحسن وعلى الثاني واجب كما لا يخفى على معاني المعاني
ثم العجب مما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش شرح التوضيح من قوله انظر ما فائدة التوكيد
بان وادعى في المغني ان ابن مالك خرق اجماع النحويين وهو تابع في ذلك لابي حيان
وناقش الدماميني ابن هشام فراجعه قوله نحو اتقولون على ما لا تعلمون قال الزمخشري
يجوز في ام ان تكون بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان
تكون منقطعة قوله اما وقعتا افرادا ان كان المخاطب يعتقد لمشركة قوله او طلب ان كان
المخاطب يعتقد العكس كما يعلم مما بعد قوله او مرضى معنى الامر الذي على نحو رحم الله زيدا لا بكرا
قال ابو حيان دنى لو منى خلافه قوله قال في الاوضح وهو الحق وللامام ابي الحسن علي السبكي
رسالة سماها نيل العلا في العطف بلا حقق فيها الكلام على هذا الشرط وبين انه لا ينافي
امثلة اهل المعاني في القصر نحو زيد كاتب لا شاعر لحقنا المقصر منه في حاشية المختصر قوله
نفعك جدك لا كدك اعلم ان اصل هذا المثل جدك لا كدك وقالوا في تفسيرها في المشرح فالرد بقولهم
لابه فاندفع ما قيل لا دليل فيه لجواز كون التقدير نفعك جدك وينفعك هذا دون هذا المثل على
تقدير كون نجدك فاعله بفعل محذوف فحذف الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الاربعة المذكورة في
الفاعل قوله ردا على من اعتقد ان الخ هذا في بل ظاهر واما في لكن فنقله السعد من المفتاح والايضاح

نخ

ثم قال المصنف المذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاء زيد لكن عمرو لدفع زعم المخاطب ان عمروا
ايضا لم يجئ كزيد بناء على انه لا يستند بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد توهم
يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو
لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما يتوقع في المفتاح
واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد قوله ومن ثم اي
من اجل انها لنفي حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها قوله وجب الرفع في نحو الخ اي لان متلوها
منفي ونقيضه مثبت وما لا تعمل في مثبت فلا يجوز النصب على اعمال ما بل يجب الرفع على ان الواقع بعدها خبر
مبتدا محذوف وقد لا تكون لكن وبل من حروف العطف لما ياتي من ان شرط معطوفهما الافراد قوله وشرط
العطف بلكن افراد معطوفها سكت عن اشتراط ذلك في بل فافهم انها تكون عاطفة في الجمل وجرى
على ذلك ابن الناظم فقال فاذا كان المعطوف بها جملة والصحيح خلافه فقد قال الزركشي وكان بعض الاكابر يقول
لم لم تكون عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما الفرق بينها وبين الواو والذي يظهر في الفرق ان بل لما كان
اصلها الاضراب صار ما قبلها كانه لم يذكر فكانه كالشيء يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا تعطف
المفردات لكن لما حصل التشريك في الاعراب وكان ما بعدها معمولا لما قبلها امكن العطف من هذا
الوجه فلما لم يتعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاضراب الا في نسبة الحكم لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا
ان تكون حتى عاطفة اذا وقع بعدها الجملة الا انه لم يكن اصلها العطف بل اصلها الغاية كالى فلما وقع بعدها
الجملة لم يقيدوها على اصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها للغاية جعلت حرف عطف
وهذا يعني فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى ولا يخفى ما فيه اما اولا فلا خصوصية لبل في كونها
غير عاطفة للجمل على ما عرفت فيما مر في لكن والا كذلك فاوجه تخصيص السؤال بها وعلى ما دل
كلامه من ان حتى تشاركها في ذلك لما قال واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان معنى الغاية لا يظهر في
حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفها المفرد ان تكون غاية لما قبلها قوله ووقوعها
بعد نفي هذا الاحالة لذكره للعلم به من كلام المصنف وكان ينبغي ان يقول وعلم من كلامه ان شرط العطف بلكن
وقوعها بعد نفي او نهي وبقي من شروطها افراد الخ قوله او امر افادانها في هذه الحالة لا تكون بعد
الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التسهيل فلا تجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم قوله
ولصرف الحكم الخ الحاصل انها تفيد مع النفي والنهي امرين تاكيدي وهو تقرير ما قبلها وتاسيسي وهو
اثبات نقيضه لما بعدها وبعد غيرهما امرين تاسيسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها قوله
وجوزه المبرد وعبد الوارث قال في شرح التوضيح وبل نهما ان لا تعمل ما في قائما شيا لان شرط
عملها بقاء النفي المحمول وقد انتقل عنها انتهى وقد يقال انتقاله بعد معنى العمل لا يمنع قياسا على النصب

بعد فاء السببية او واو المعية بعد النفي المنتقض بعدهما نحو وما اصاحب من قوم فاذكرهم
لا يزيدهم حبا الى هم فيجوز في اذكرهم النصب مع انتقاض النفي بعد ذلك وقد مرت هذه المسئلة في باب
النواصب قوله ان اتحدا في الزمان اي المضي والاستقبال قوله ولا يضر اختلافهما في اللفظ مثال
اتحادهما في نوع الفعلية لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه ومثال اختلافهما فيه يقدم قومه يوم القيمة
فاوردهم النار ونحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار
ويجعل لك قصورا قال المص قال بعض الطلبة لا يتصور لهذا اي عطف الفعل على الفعل مثال لان
نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان في احد الفعلين
ضمير فقلت له فاذا قلت يعجبني ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فانهما جملة وقع فيهما انتهى ووجه
ما ذكره في تقرير ذلك ان الفعل المعطوف منصوب او مجزوم فلولا ان العطف للفعل لم يثبت نصبه
او جزمه وقد ظهر النصب في ونسقيه والجزم في يجعل وهذا اولى من قول المرادي فان قلت ليست هذه
المثل من عطف الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما هو من عطف
الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول صح ان يقال انها من عطف الفعل على الفعل
انتهى لانه يقتضي انها في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة وهذا لا يظهر فيما اذا نصب الفعل او جزم لان
ذلك يقتضي انها من عطف المفردات واعلم انه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده على مثل ويجعل
ان الواقع جوابا جملة جعل وان كان المجزوم محلا للفعل وحده كما دل عليه كلام المغني في بحث
الجمل التي لا محل لها حيث عد منها الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ومثلها
بنحو ان تقم اقم وان قمت قمت واذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه
جوابا لانه مفرد وجملته بتمامها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا لعدم التبعية لانه يكفي
في كونها جوابا تبعية فعلها قوله وعلى اسم يشبهه نحو فالمغيرات صبحا فاثرن ونحو وما يكفر
بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا وقراها ابن السماك بسكون الواو وقال الزمخشري على ان
الفاسقين بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا
كثيرة واما واقرضوا الله قرضا فليس اقرضوا معطوفا على مصدقين للفصل بالمعطوف الذي هو
المصدقات بين الموصول والصلة على هذا التقدير ولكنه معطوف على مجموع مصدقين ومصدقات
كانه قيل ان الذين تصدقوا واقرضوا على ان يكون الذين تصدقوا شاملا للذكرين والمونثات
او اعتراض بين ان وخبرها او مستانف قوله وبالعكس جعل منه ابن مالك في شرح الكافيه
قوله تع يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وليس ما ذهب اليه متعين بل هو مرجوح قال
الزمخشري تخرج عطف على فالق وتخرج الحي من الميت جملة مبينة لفالق الحب والنوى لان ثانيهما

من جنس اخراج الحي من الميت لان الناس كالحيوان انتهى هذا وعندي يترجح بل ينبغي تعين
على البيان عطف مجزوم على فالق الحب والنوى لا على يخرج لعدم صلاحيته للتبيين فالق الحب
والنوى بقي انه على تقدير كون ومخرج عطفا على يخرج يكون من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة
لان جملة يخرج خبر ثان لان اسد ويحتاج الاعتذار المؤدي للسابق لكن كان ينبغي ان ينبه على
ذلك وقد صرح في الارتشاف بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله تعالى بياتا او هم قايلون
وقال السيوطي في الهمع يعطف المفرد على الجملة وبالعكس ومثل الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه او قاعدا
قال فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى وعد في المغني التي لها محل الجملة التابعة
لمفرد وقال انها ثلاثة انواع احدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو
عاطفة: **قوله** وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ذكر في المغني فيه ثلاثة اقوال الجواز مطلقا
وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب عمرو ارجح
لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والمنع مطلقا والثالث لابي علي انه يجوز في الواو
فقط قال واضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره **قوله** والعاطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف كمررت برجل سواء والعدم اي مستو هو والعدم فان
فصل جاز من غير ضعف واحسن الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو كنتم انتم واباوكم واقله الفصل بلا بين
العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباونا خلافا لمكي حيث جعل الاية من العطف من غير فصل وكانه يظن
انه يشترط تقدم الفاصل على حرف العطف ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب
بلا شرط كقام زيد وعمرو واياك والاسد وجمعناكم والاولين وانما اشترط في العطف على المرفوع المتصل
الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة وفي الفصل
بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره يطول الكلام ويطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضي
امراة والحافظوا عورة العشيرة بالمغيب ومنه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل
**قوله** كما قال ابن مالك وجماعة اختاره ابو حيان وقال ينبغي ان يقيد بان يكون الجر ليس مختصا بجر المضاف
احترازا من الضمير المجرور بلولا فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر **قوله** خلافا للجمهور اي جمهور البصريين
واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبان حق المتعاطفين ان يصلحا
لحلول كل منهما محل الاخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف عليه واجاب ابن مالك بان شبه الضمير بالتنوين لو منع
من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين ولا يمتنع منهما باجماع وان الحلول لو كان شرطا لم يجز
رب رجل واخيه وكل شاة وسخلتها بدرهم واجاب ابنه عن الاول بان البدل في نية تكرار العامل فاتباعه الضمير المجرور
في الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل في قوة الطرح معه بالعامل واجاب بعضهم بان البدل هو المبدل منه في المعنى وكذا

التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فيهما في بابه وفرق الحريري بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع المتصل والمنصوب بالتكرير بانهما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما وكان مراده عطف المنصوب بعد فصل الجار والمجرور ولا ينفصل **البدل قوله** وهو تابع الخ هذا معناه الاصطلاحي واما في اللغة فمعناه العوض وفي التنزيل عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها **قوله** ومعطوف بلا اي بعد الايجاب لذا اعاد البا في قوله وببل ليلا يتوهم رجوع قوله بعد نفي للا لكن اعادتها مع لكن تقتضي ان لكن يعطف بها بعد الاثبات ولا تعطف المفردات في الاثبات الا على قوله مقتضى يخرج المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي اما الاول فلان الحكم السابق ينفي عنه واما الاخران فلان الحكم السابق هو نفي المجي والمقصود به اعا هو الاول **قوله** ببقية احرف العطف وهو المعطوف ببل بعد الايجاب **قوله** ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل اعلم ان هذه المسئلة مسئلة ذات خلاف وان اوهم كلامه الاتفاق عليها وخلاصة القول فيها انه على نية تكرار العامل وهو قول اكثر النحويين وحجتهم ان العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع والمخالف هو لا هل تصرح به العرب مطلقا او بشرط كونه جارا على مذهبين احدهما انهم يصرحون به مطلقا ولكن ذلك كثير حين يكون جارا نحو قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون وقليل اذا كان غير جار وامن الالباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا والثاني انما ذكر اذا كان جارا او نحو اتبعوا من لا يسالكم اجرا من باب التوكيد لا من باب البدل واذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح التوضيح في باب الاستغال ان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون اخبارا ومفسرا لغيره ولهذا امتنع زيدا ضربت عمرا اخاه بالرفع والنصب انما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد وما في قوله هنا لما مثل البدل في الظاهر من الضمير المفيد للاحاطة بقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا اولنا واخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذا اعيد اللام مع البدل لان كلامه ولا يقتضي انه لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا وقوله والا لم يكن من بدل المفرد لا يخلو عن نظر فقد صرحوا في التوكيد اللفظي بان نحو قمت قمت من توكيد الضمير فقط كما مر وثانيا يقتضي انه يلفظ به بالفعل وهو الحق لكن تخصيصه بعامل الجر قوله تخصيص العامل باللام لم يذهب اليه احد هذا وقال ايضا قولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد به اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه انتهى ثم في المفصل قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا انهم يعنون اهدار الاول واطراحه فلا يمتنع ابدال الغير المنصوب من المجرور في عليهم لوجود العائد حسا وانما يلزم الخلو منه لو كان المبدل منه مهدرا بالكلية لكن خالفه هذا في الكشاف في قوله تعالى الا ما امرتني به ان اعبدوا فقال يمتنع ان

تكون

تكون ما موصولة بالفعل وان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به لانك لو قلت ان اعبدوا الله مقام ضمير الموصول لخلت الصلة
ما امرتني به بان اعبدوا الله بقي الموصول بلا عائد عليه من صلته انتهى وقال في التسهيل والكثير كون البدل معتمدا
عليه وقد يكون في حكم الملغى انتهى وقال المص في الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فمن ثم كان
هو المعتمد كمن حسنها فاتني ونحو كان ما حاجبيه معين بسواد وهو ول انتهى وقال في التذكرة سلكت العرب في
المبدل منه مسلكين احدهما انه ليس في تقدير الطرح ولذلك اخبر عنه بمعان ابدل منه نحو ان السيوف غدوها ورواحها حما
تركت هوازن مثل قرن الاعضب غدوها بدل اشتمال واما انسانيتها لا السيوف لما ذكره وكان ما حا جبيه
معين بسواد وتقول الذي مررت به ابي عبد الله ولو فرضت اطراح الاول لخلت الصلة من عائد واما سلوكهم
عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط مررت برجل حمار لانه لم يقصد بالخبر انتهى وفي خطه نقلت وفيه تصريح بان
ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح وقوله نحو ما حاجبيه الخ من ابيات الكتاب وصدره وكان لهق السراة كانه
يصف ثور وحشي ابيض السراة وهي اعلا الظهر اسفع ما حول عينيه وما في قوله ما حاجبيه زائدة وقوله معين خبر
عن حاجبيه وهو بدل من الهاء المنصوبة في كانه وفي ذلك مراعاة المبدل منه والالتفات معا بيان وارد بنحو ما وقع منه
ذلك كقوله ان السيوف الخ اما فكانه ما حاجبيه الخ فلان ما هو مثنى في البدن يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته
على اللفظ ومن الافراد قوله بها العينان تنهل او لان معين مصدر كممزق في قوله تع ومزقناهم كل ممزق واذا الخبر نا
بالمصدر كان موحدا واما ان السيوف الخ فلان تقدير غدوها ورواحها على الظرف كخفوق النجم وكانه قال ان السيوف وقت
غدوها ورواحها وهذا الذي مشى عليه في الجامع هو رأي ابن عصفور وادعى انه لم يأت ما ظاهره الاعتماد على المبدل منه الا
هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثالها سلكت به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وانا
هند احسنها فاتر بنصب العين والجفن فانث الخبر في الاول وذكره في الثاني لان المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه في تقدير الطرح
وبذلك يجمع بين كلامي الكتاب والتوقف عند احدهما قصور كما وقع للسعد وابي حيان ففي المطول في اخر بحث بيان المسند اليه لا
نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء
مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال ابو حيان ما اجازه لا يجوز وعلل ذلك
بان شرط البدل ان يكون على نية تكرار العامل على اشهر القولين ومعمولا للعامل في المبدل منه على قول وذلك لا يصح هنا اذ لا يصح
يجعل الجن محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشاف في هذه القاعدة مضطرب لبنائه القول في بعض المواضع على
احد المسلكين وفي بعض اخر على المسلك الثاني هكذا ينبغي ان يحرر المقام قوله وهو ستة اقسام قال ابو حيان ذكر بعضهم
بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون ظرفا ثانيا لان العامل لا يعمل في نوع من المعمولات الا في واحد
الا على طريق الاتساع ولا يكون غلطا لان اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السيوطي قد وجدت له شاهدا في
التنزيل وهو قوله تع فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الاول فيه نظر والظاهر هم
وهو ما كان ما صدقه ما صدق الاول فالمدلول مختلف الا ان يقال المراد بالمدلول الماصدق قال الجلال المحلي في شرح جمع

الجوامع في مسئلة حدوث الموضوعات اللغوية واطلاقنا المدلول على الماصدق شايع والاصل اطلاقه على المفهوم وهو
ما وضع له اللفظ انتهى ويوافق الاول ما قيل ان الفرق بين المدلول والمفهوم اعتباري باعتبار دلالة اللفظ عليه اما
وضع له ونهم وعنايته او قصده منه واعترض ايضا القول باتحاد الماصدق في هذا البدل بمثل جاء زيد اخوك قال
لانهما ليسا متحدين في ما صدق قاعلمه وقال الاولى ان يقال بدل الكل من الكل ما اتحد فيه البدل والمبدل منه الوجود فان
زيدا واخاك موجودان بوجود واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من الماصدق الذات ولا يخفى
عما يكون كليا ولا شك ان زيدا واخاك يتحدان في الذات الجامعة لهما ويؤيده قولهم لابد في
المبتدا والخبر ان يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما وهو شامل المثل زيد اخوك وقد عبر في المطول
بالاتحاد في الذات فقال في تعريف بدل الكل من الكل وهو الذي تكون ذاته عين ذات المبدل منه وان
مفهوما هما متغايران انتهى ثم قال ان بدل البعض هو الذي تكون ذاته بعضا من ذات المبدل
منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض
لان ما صدق عليه اثنين عين ماصدق عليه الهين انتهى وهو صريح في ان الماصدق بمعنى الذات
وبالجملة المبدل منه والبدل في هذا القسم كالمبتدا والخبر قوله فيما لا يطلق عليه وهو اسم الله تعالى نحو
الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر فاسم الله بدل من العزيز بدل المطابق ولا يقال بدل الكل من كل اذ كل انما
يقال فيما ينقسم ويتجزا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قوله على الصحيح ومذهب الكسائي وهشام انه لا يقع
الا على ما دون النصف ولهذا منعا ان يقال بعض الرجلين لك اي احدهما قال المص في الحواشي ان لم يقع البعض
في عرف الناس مطلقا الاعلى الاقل من النصف خصه الكسائي وهشام به ورد بقوله وانت اردى والديون
تقتضي فطلت بعضا وادت بعضا ووجدت انا ذلك في التنزيل قال سبحانه افتؤمنون ببعض الكتاب
وتكفرون ببعض وعكس هذه المسلة انه لما وقع ساير في الحديث دفارق سايرهن مطلقا على الباقي
الاكثر قال بعض العلما باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السور وهو البقية وفي الحديث اذا
شربتم فاسيروا فلو تمسك بظاهر الاشتقاق وبهذا الحديث على عكس هذا المذهب لشي في الظاهر والحق
عدم الاختصاص مطلقا وقال الامر اذا احتملت راسي وفي الراس اكثر ونحو درعن الملتقى ثم سايره
واعلم انه اختلف في موضع هل هو بدل الكل او البعض او الاضراب او ليس من باب البدل البتة وقوله عز
وجل قم الليل الا قليلا نصفه فقال ابن عصفور نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكانه قيل قم الليل الا
قليلا نصفه فقال وذلك لانه سمى النصف قليلا والقليل مبهم فبينه بالنصف فضمير نصفه الليل قال المص لان
بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضمير ان يعيده النصف واستدل بالاية على استثنا النصف قال ولو عيد
الضمير ان الاخرات الليل لزم ان يقوم اكثر من الليل ورد ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للقليل
وهو بدل بعض من كل وان كان القليل مبهما لان القليل قد تعين بالعادة اي قم ما يسمى في العرف
قليلا

قليلا والاقل قام نصف الليل لا يقال نام القليل ورد ابن الضايع على ابن عصفور فقال ان
اراد ان العادة عينت للقليل مقدارا محدودا كالثلث فقط او الربع فقط فباطل وان اراد
ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف لانه لو قيل الكلت قليلا من الرغيف نصفه اى نصف القليل
لم يكن له معنى لان ذلك النصف قليل ايضا فالمبدل النصف بدل من الليل بدل اضراب وابن خروف
بجيزه وقال الابدى الواجب عندى لكون النصف لا يطلق عليه انه قليل ان يكون نصفه معمولا
لتقدير قم نصفه قال ابو حيان وفيه نظر لانه يكون امرا ولا بقيام الكثير ثم قيل قم النصف او
انقص منه او زد عليه وذلك مخالف للامر الاول فيكون ناسخا له والناسخ لابد من تراخيه عن
المنسوخ كما ثبت فى اصول الفقه واعرب السمين نصفه بدل بعض من الليل وبه قال الزجاج
قوله ولابد من اتصاله الخ هذا ما ذهب اليه اكثر النحويين ومشى عليه المصنف فى المغنى والتوضيح
وقال ابن مالك فى الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكثرة وجوده اكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل انه لابد من الضمير
او ما يقوم مقامه كالالف واللام لكن مثل لها فكل بوم مقامه ببدل الاشتمال وسياتى فى كلام المص قوله نحو ولله على
الناس حج البيت الخ مر الكلام على هذه الاية فى باب اعمال المصدر فلا تغفل عنه فهو عام اريد به خاص فهو لفظ يستعمل
فى بعض مدلوله فعمومه ليس مرادا لا تناولا ولا حكما ولهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو لفظ اريد به معناه
مخرجا منه بعضه فعمومه مراد تناولا لا حكما ولهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطلب من جمع الجوامع الاصولى وشرحه والكوكب
الاول مجاز احتاج الى قرينة ولهذا بينها ابن برهان بقوله لان اسد الخ فتدبر قوله لملازمتها للاضافة اما لفظا
او نية ولهذا حكى سم مررت بكل قائما فلولا انه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان صاحب الحال قد
يكون نكرة من غير مسوغ نحو عليه مائة بيضا وصلى وراءه رجال قياما قوله واجازه الاخفش والفارسى حكى الاخفش
مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره قوله اى يتعلق بغير الكلية والجزئية اى اما باشتمال الاول
على الثانى نحو اعجبنى زيد علمه او باشتمال الثانى على الاول نحو سلب زيد ثوبه او باشتمال العامل على الثانى بمعنى
تعلقه به وان تعلق فى اللفظ بغيره فما قاله اعم من الاقتصار فى بيان الاشتمال على بعض الاوجه المذكورة وخرج
بقوله بغير الكلية بدل كل من كل وبقوله والجزئية بدل بعض من بعض واعلم ان الدمامينى بعد ان نقل الخلاف
فى المشتمل فى بدل الاشتمال هل هو الاول او الثانى او العامل قال قال المص الاول هو الصحيح لان الثانى لا يطرد ان
لانه فى بدل الاشتمال اعجبنى زيد وجهه حسنه وكلامه وكرهت زيدا صخبه وسائنى خالد فقره وعرجه والثانى والثالث
فى هذه وامثالها غير مشتمل على الاول فلم يطرد كون الثانى مشتملا واما عدم اطراد الثالث فظاهر
لان فى بدل الاشتمال يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ثم قال فى اخر
كلامه عن الرضى بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا تقول
فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الامير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد من البدل

معينا بل تبقى النفس متشوقة الى البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير محتمل اذ مستفاد عرفا من قولك
قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال اصلا انتهى ويرد عليه ان الاول
لم يشتمل على الثانى فى سلبت زيدا ثوبه بل الثانى اشتمل على الاول لان الثوب اشتمل على لابسه الا ان يقال
ان الاول اشتمل على الثانى بطريق التمليك وقوله واما عدم المراد الثالث فظاهر لان الخ فيه نظر لما تقدم
من ان معنى اشتماله عليه تعلقه به وان تعلق فى اللفظ بغيره **قوله** ونحو قتل اصحاب الاخدود النار
ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة الى ان النار بدل كل من كل باعتبار الاخدود عن النار لما كان مشتملا
عليها كالقائل كقولهم عفيفة الازار وقال ابن هشام الاول يكون على حذف مضاف اى اخدود
النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب قال المرادى **قوله** ونفاه بعضهم مطلقا وادعى محمد
الخ هو خطاب وادعى محمد بن السيد انه وجده فى قول ذى الرمة لميا فى شفتيها حوة لعس وفى اللثات
وفى انيابها شنب قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة وفيه انه
من باب التقديم والتاخير والتقدير وشفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى انيابها شنب **قوله**
جوازه مطلقا اى نثرا ونظما **قوله** فى واحد من اوجه الاعراب مطلقا وسواء كان بدل كل من كل
ام غيره قوله بل يكون احدهما مصدرا نحو مفازا حدايقا واعنابا فيما قاله ابو حيان قال الدماميني وفيه نظر
لان المراد المطابقة فى المعنى والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة فلذلك يبدل الجمع منه **قوله**
او قصد به التفصيل كقوله فى الحديث اذ لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف قال الدماميني
وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل ايضا فان البدل ليس واحدا من شقى التفصيل وانما
هو مجموعها وهو مطابق الا ترى ان قوله نفس فى الشتاء ليس علما نفرده بدلا من نفسين وانما البدل
هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير ان
بحثنا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل فى كل منهما مع انه معرب غير بدل وهو
فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض انتهى اقول قد مر فى باب الخبر الجواب وحاصله ان
المعمول فى الحقيقة مجموعهما لكنه من حيث هو معمول لا يمكن ظهور اثر العامل فيه وظهوره فى احدهما
دون الاخر تحكم فظهر فى كل منهما دفعا للتحكم **قوله** فبدل المعرفة من مثلها نحو الى صراط العزيز
الحميد على قراءة الجر **قوله** ومن النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله
**قوله** والنكرة من مثلها نحو مفازا حدايقا واعنابا **قوله** ومن المعرفة نحو لنسفعا بالناصية
ناصية قال ابن الحاجب انما قيل لم حسن الجمع بين الناصية وناصية قلت لانه ذكرت الاولى للتنصيص على
ناصية المذكورة وذكرت الثانية لتعينها بالصفة على علة السفع بذلك ظاهرا كل ناصية
هذه صفتها **قوله** اشتراط ان يكون مع الثانية زيادة بيان كقراءة يعقوب كل امة جاثية

تدعى

تدعي الى كتابيها قال ابو الفتح ابدال الثانية من الاولى لان في الثانية ذكر سبب الجثو واقتضى كلامه انه لا يشترط
في ابدال النكرة من النكرة ان تكون موصوفة ولا في ابدال النكرة من المعرفة ذلك وان اتحد اللفظ وهو كذلك خلافا
للكوفيين ومن تبعهم في ابدال النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالبغداديين والزمخشري والجرجاني قالوا لان
البدل للايضاح والشيء لا يوضح بما هو اخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة قوله كما في ابدال الفعل من مثله
اي في انه يشترط فيه ان يكون مع الثاني زيادة بيان وهذا القيد ذكره في التسهيل فقال ويبدل فعل من فعل موافق
في المعنى مع زيادة بيان انتهى ولم يعتبر في غيره ولا تعرض له ابو حيان في الارتشاف بنفي ولا اثبات والحق عدم
اعتباره لموافقته في المعنى فاعتبره غيره كابن هشام فقال وابدل الفعل من الفعل اذا كان بمعناه قال ابن الخبا ز
واما اعتباره
انما يجوز ذلك اذا ترادف اللفظان كقولك من ياتني يمشي الى اكلمه لان يمشي في معنى ياتني فان قلت من ياتني
يضحك اكلمه رفعت يضحك وجعلته حالا لانه ليس في معنى ياتي انتهى والظاهر ان ذلك مبني على ان بدل
الفعل من الفعل بدل كل فقط والحق كما قال الشاطبي مجيء الاقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط
الضمير في بدل الاشتمال والبعض لظهور ان ذاك خاص بالاسماء لتعذر عود الضمير على الافعال كما سياتي
من شرح التوضيح وادعى السيوطي نفي الخلاف فعلى عدمه تعليله بقوله لان الفعل لا يتبعض فيه نظر لانه
ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل اي
الحدث بلا شبهة بقي ان المصنف قال في حواشي الالفية ينبغي ان يشترط لابدال الفعل من الفعل ما اشتر ط
لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان تجيئني تمشي
الى اكرمك ومما يدل على ان البدل في نحو يلق اثاما يضاعف للفعل من الفعل لا للجملة من الجملة ظهور
الجزم في لفظه فاندفع قول الحفيد في حواشي التوضيح انه من بدل الجملة من الجملة واعلم ان الاستاذ السيد الصفوي
التزم انه لا يكون مضارع مرفوعا بتبعية على البدلية او العطفية وغيرهما المضارع مرفوع لانه اجاب
عما اورد على البيضاوي في قوله ان يتزكى بدل من يؤتي في قوله تعالى الذي يؤتي ماله يتزكى من ان البدل تابع والتا بع
كل ثان اعرب باعراب سابقه ويتزكى هنا ليس معربا باعراب يؤتي لان سبب الاعراب موثر فيه مع قطع النظر عن التبعية
وهو التجرد فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا بان كل ثان اعرب باعراب سابقه لو لم يكن معربا بمعنى الاعراب
غير التبعية انتهى ويمكن ان يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتضي
اخر للرفع وهو التجرد وفيه نظر قوله ويبدل الظاهر من مثله كما تقدم في الامثلة قوله ومن المضمر
نحو على حاله لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم فحاتم بالجر بدل من الهاء من جوده وهذا البيت
دخله الخبن قوله والمضمر من مثله نحو رايتك اياك وقال الكوفيون وابن مالك انه توكيد لا بدل قال
ابن مالك لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل

واجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح ولا يخلو عن نظر لمن تدبر وقال ابو حيان وقوم تبدل المضمر مثله
بدل كل من كل كما تقدم بخلاف بدل بعض واشتمال فلا يجوز ثلث التفاحة اكلتها اياه وحسن الجارية
اعجبني هو واجازه قوم قال ابو حيان ومنشأ الخلاف فهل البدل من جملة اخرى والعامل فيه
عامل المتبوع فعلى الاول يمتنع لئلا تبقى بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز
انه لا يحتاج الى سماع انتهى وقوله لئلا تبقى بلا رابط فيه ما تعرفه عن قريب قوله وكذا من الظاهر
عند الجمهور نحو رايت زيدا اياه قوله لكن خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك فالاوضح ولا يبدل مضمر
من ظاهر ونحو رايت زيدا اياه من التحويين وليس بمسموع انتهى ومقتضاه الاطلاق في كل بدل وكذا
عبارة التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضمر من مظهر لكن في جمع الجوامع وشرحه منع ابن مالك بدل
المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع لا نثرا ولا نظما الكان توكيدا لا بدلا واجازه الاصحاب نحو رايت
زيدا اياه وفي جواز بدلا البعض والاشتمال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة اكلت التفاحة اياه وحسن
الجارية اعجبني الجارية هو وقيل يمتنع قال ابو حيان وهو كالخلاف في ابدال المضمر ومقتضاه ترجيح
المنع انتهى وفي شرح الالفية لابن الصايغ ومنها اي بدل الضمير من مثله ومن ظاهر امتنعوه
في البعض والاشتمال لخلو الجملة من رابط نحو ثلث التفاحة اكلها اياه وثلث التفاحة اكلت التفاحة
اياه وحسن الجارية اعجبني حسنها اياه وحسن الجارية اياه قال ابن الصايغ وذلك انه يمثل بمستغنى عنه
نحو كسرت ثلث الخبزة فاكلتها اياه فاما ان يعلل المنع او يعلل بعلة وتعليله اغنا باني على ان البدل
على نية استيناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذاهب فيه ثلاثة فلو قيل ان عامله العامل
في المبدل منه او غيره وقد ناب عامل المبدل منه مثله حصل الربط على انه لو قيل بالاول لامكن ان
يقال الربط حصل بان البعض والاشتمال داخلان في الاول على حد زيد نعم الرجل قوله بدلا
كل الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فان لم تفد نحو رايتك زيدا امتنع خلافا
للاخفش لانه انما يجيء للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح واما
قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فالذين خسروا مستانف لا بدل
من ضمير المخاطب وخرج ببدل كل بدل البعض والاشتمال فيبدل منه الظاهر من غير شرط نحو اوعدني
بالسجن والاداهم وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله
واليوم الاخر قوله وتبدل الجملة من مثلها اي بدل بعض من كل كقوله تعالى امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين واشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا وغلط نحو قم اقعد قال
في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل
لتعذر عود الضمير عليها وتقدم اخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف فعر

قوله

قوله ومن المفرد قيده في شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان وفي شرح الالفية للفارضي انه بدل اشتمال تتمة بقي ابدال الفعل
من اسم يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد راتيه في
كلام المص في الحواشي قال وينبغي ان يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس كما جاز العطف نحو زيد
متق يخاف الله او يخاف الله متق انتهى وكون هذا ابدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في
العطف واما الثاني فقال ابو حيان في البحر فيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في
معنى المفرد اي جعله مستقيما قيما واما الثالث فقد قال الشهاب القاسمي انهم سكتوا عنه
واقول قد ذكره س وجعل منه ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فجعل
ان الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا كما قال غيره وقال في كتابه في القران في انه من عمل منكم
سوء بجهالة يشهد ان تكون الفا زايدة ما وان بعدها بدلا من التي قبلها واختار الكسر
وجعل الفاء جزاء قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل اي سوا فصل بجمع نحو مررت
برجال طويل وقصير وربعة او عدد نحو بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله
الحديث او لم يفصل بشي نحو مررت بزيد اخوك نص عليه س والاخفش ومنه بشر من
ذلكم النار واقتصر في التسهيل على القطع في المفصل فقال وما فصل به مذكور وكان وافيا
ففيه البدل والقطع وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو محذوف انتهى ومسئلة
جواز قطع البدل عزيزة حتى ان بعضهم في باب العلم انكر انه يقطع وقال المعروف انما هو قطع
النعوت وتقدم ذلك في بابه قوله ويحسن مع المفصل قضية كلام الارتشاف وسياتي عبارته ديتر
ان هذا في غير البدل الذي فصل به ما قبله انما هو فيحسن مطلقا وتبعه السيوطي في جمع الجوامع
فقال ويجوز القطع فيما فصل به جمع او عدد وكذا غيره وقيل يقبح ما لم يطل الكلام قوله مع
الفصل اي بين البدل والمبدل منه كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله من ذلكم قوله ويجب ان
يقع الحلم بذكر هذا السيوطي في جمع الجوامع وهو عجيب فانه ملخص من التسهيل والارتشاف وقد
احطت بعبارة التسهيل وفي الارتشاف قال ويجوز فيما فصل به جمع او عدد الاتباع والقطع وان كان وافيا
بالمفصل وان لم يف بان لا ينطبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجال زيد وعمرو وبثلاثة
بكر وخالد اي منهم وليس من شرط القطع التفصيل فيجوز في مررت بزيد اخيك ان يقطع فتقول اخوك نص
عليه س والاخفش وهو قبيح عند بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذلكم النار فان جامع وتبعه ما ليس وافيا فيقول الجمع
على انه تجوز فيه واتبع على الاثنين او اعتقد محذوف ونعني به وبالمذكور الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله توهمت
ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع رماد ككحل العين لايا ابينه ونوي كجذم الحوض اثلم خاشع

يروى برفع رماد ونوى على القطع من ابيات اى منها رماد ونوى وبنصبهما على تاويل ابيات بمعنى ابنين فيكون
قد طابق وعلى اقرارايات على الجمية وتقدير محذوف بصح به الاتباع اى رمادا ونويا واثفتا انتهى بالحيم
يسير فى ولذ بحذف الامثلة وفيه شرح الكلام التسهيل فى مسئلة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت
ان وجوب القطع فى انقوا الموبقات ونحوه انما هو حيث لم ينو معطوف فيحصل بانضمامه للمذكور الوفا
بمطابقة المبدل منه وان نوى جاز البدل حينئذ قيل واخوانهما لان الموبقات سبع كما جاء فى حديث اخر
واقتصر على هاتين تنبيها على انهما احق بالاجتناب وجاء فى حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر ويروى بالرفع على القطع وبالنصب على البدل وفيه معطوف محذوف تنبيها ان الاول الاحسن ان
لا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو اكلت الرغيف فى اليوم
ثلثه وقام زيد الظريف اخوك وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه الثانى يجوز البدل لمن البدل قال شيخنا
العلامة الغنيمى واستشكل شيخنا العلامة محمد النحريرى بان مقتضى كونه بدلا ان يكون هو المقصود بالحكم
ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود مما لا يصح واجاب عن ذلك
بعض طلبته ادنجا الا بانه لا مانع من كون الشئ الواحد مقصودا غير مقصود باعتبارين فباعتبار كونه بدلا
يكون مقصودا وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز الابدال على ما قاله الزمخشرى فى سورة غافر
فى الكلام على قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الاية واعترضه ابو حيان فقال وقوله بان
كلها ابدال فيه تكرار الابدال اما بدل البدل فقد تكررت فيه الابدال واما غيره فلا نص عن احد من النحويين
اعرفه فى جواز التكرار فيها ومنعه وفى المغنى فى بحث اذ ولا يعرف ان البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب وناقش
ابا حيان الدمامينى فى شرح الخزرجية بما محصله ان ابن الحاجب قال فى الامالى والاحسن
فى ذى الطول انه بدل ثانى من البدل انتهى وفيه نظر لان هذا انما يدل على جواز البدل من البدل
لا على تكرار البدل لانه لم يقل بدل ثانى من المبدل منه فتامل العدد قوله فالواحد عندهم اى
بخلاف من قال كالحساب الواحد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين والبعيدتين فان الواحد
عندهم ليس بعدد بل مبداء للعدد اذ ليس له حاشية سفلى قوله لانه يؤنث مع المذكر الاختصار
ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت عدد المذكر فى هذا القسم لان الثلاثة واخواتها
اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل
مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتاخر رتبته قوله ولو مجازيا كالليال والايام
قوله ولولا ذلك لقيل عشرة كذا فى التوضيح وفى الازهرية نظرا لاعتبارهم اجاب عن تذكير عشر بان
الامثال الحسنات وبعضهم بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التانيث قوله ومحل ما ذكر اذا لم
يحذف المعدود فان حذف فلنا ظاهره ان اثباتها هو الارجح وبه صرح فى شرح التوضيح وفيه

ما مر فيه

ما تقرر قريبا وانه لا فرق بين ان يكون المعدود الايام وغيرها وكذا اطلق غير واحد منهم المد
فى الجامع وجعلوا من ذلك بنى الاسلام على خمس اى اصول واركان وقيده الشيخ الامام تقى
الدين السبكى رح فى كتابه المسمى ابانة الحكم من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود
الايام خاصة دون ما سواها من المذكر وبنى على ذلك ان ما جاء فى بعض كتب الفقهاء من لفظ
رفع القلم عن ثلاث بغيرها لا اصل له وانه يلزم من ظن تخريجه على حذف المعدود ان
يكون حذف الهاء هو الافصح مع ان الذى ثبت فى جميع طرقه ثلثة باثباتها واطال فى
تقرير ذلك والحاصل انه اذا كان المعدود من الليالى والايام وحذف نحو سرت خمسا او نت
تريدهما او من الايام فقط نحو صمت خمسا لان الصوم لا يكون الا فى الايام حذفت التاء فى العدد
اما فى الاول فلتغليب الليالى على الايام على عكس قاعدة التغليب من تغليب المذكر على المؤنث
اذا عبر عنهما بلفظ واحد ومراعاة السابق منهما اذا كان فى شئ يتعلق بهما كفعل يسند اليهما
وعدد يميز بهما نحو عندى ست بين جوار وعبيد وستة بين عبيد وجوار وتفصيل المقا م
يطلب من التسهيل وشرحه وفى المغنى ان المؤنث يغلب على المذكر فى هذه المسئلة وفى
قولهم ضبعان فى تثنية ضبع وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان فلما
غلبنا الليالى على الايام وجعلنا الايام تابعة لها اجرى على الايام حكم الليالى واما
فى الثانى فلانه صار اليوم كانه مندرج تحت الليلة وجزء منها فيدل عليه
باسمها واذا كان الحكم فى الليالى بحذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها
خارج عنه ولذا قال بعض ان اثباتها قد يكون فى القياس ولم نجده فى كلام العرب
وكلام الزمخشرى موافق له وما ذكره النووى من تجويز الوجهين عن العرب محل تو قف
واذا كان المعدود من غيرها وجب مطابقتها القاعدة من التذكير مع المعدود المو نث
والتانيث مع المذكر ولا وجه لمخالفة ذلك لان وجه المخالفة مع الليالى ومع
الايام الاندراج الحكمى كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور
الاندراج فى غير الايام فتدبر هذا ونقل الاستاذ العفوى فى شرح كافية ابن الحاجب
عن النووى انه نقل عن العلماء ايضا ان محل ذلك اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد واما
اذا قدم فيجوز ح فى اسم العدد الحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث وقال المصنو
فاحفظها فانها عزيزة وخرج عليها المحشى فى حواشى الاجرومية قولها والمضارع ما كان
فى اوله احدى الزوائد الاربع والزوائد جمع زائدة فكان القياس احد الزوائد وشيخنا العلامة
الغنيمى قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة والاقل محل لقول الاكمل القياس

ان يقول ست لان المراد بعض جمع فرهجة لكن قال على تاويله بالفروض الذي هو جمع فرض
ولا لمتولا ابن الهمام هذا التاويل انما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس في باب
العدد وليس لنا ارتكابه في عبارة المصنفين التي ترد عن العرب واقول يكفي في ضمان عهدة الصفوي
في هذا القيد الذي لم يذكره ابن مالك في التسهيل ولا ابو حيان الارتشاف ولا المصنف في شيء من كتبه
اني راجعت شرح مسلم فلم ار فيه غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره من كون التانيث مع المذكر
محله اذا ذكر المعدود وقال قد بسطت المسئلة في تهذيب الاسماء واللغات وشرح المهذب فراجعتهما
فلم ار فيهما زيادة على في شرح مسلم والتقييد المذكور في الشرح لطايفة من الايمة قوله حال مفرده
فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة اصطبلات وثلاث حمامات اعتبارا
بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث ولا ثلاثة اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين ثم المعتبر من
حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال لفظه ولا حال معناه وبسط ذلك في التوضيح قوله
بمعناه مجردا اي عن الاتصاف بالعشرة قوله توهمت ايات الخ معناه رفع في وهمي اي ذهني علامات
للدار فعرفتها لعلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع قوله وهذه الاضافة اي
اضافة لا صلة ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنى ثان ولا ثلاث ثالث ومن هنا غلط الصفوي ابا تمام في قوله
~ ولقد شفيت النفس من برحاتها ⋆ اذ صار بابك جار مازيار ثانيه في كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان
اذ هما في الغار واجاب الجلال البلقيني بان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقليبا للتركيب تغييرا والتقدير لم يكن
لاثنين اذ هما في الغار ثان والمراد انه لم يكن لهذه القصة قصة اخرى واجاب بعضهم بقوله اما
الصفدي المغلط فغالط في واضح واعتراضه لنفسه فاضح وقد صفه تاقصي ذهنه عن الكلام في حل تركيب
استاذ الادبا ابي تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كثاني اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن الافة
اذ الاول تركيب جملة والثاني تركيب اضافة وظهور النون جعلها كالمنصوب النون باب
موانع الصرف قوله ويسمى ممكنا اسم تفضيل وبناؤه من مكن فكانه اذا ابلغ الغاية والتمكين لا يحكى
عن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بنا اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره
فلا حاجة الى ارتكابه قوله كون الاسم فيه علتان الخ اي من العلل التسع الاتية وخرج بذلك
ما لو كان فيه علتان فاكثر راجعتان الى اللفظ كادربيجان فلا يمنع من الصرف واما قول بعضهم
انه احتراز عن احتمال انه غير التصغير وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الافراد وجهتهما اللفظ
وعن حايض وطامث لان فيهما التانيث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن الموصوف وجهتهما
المعنى ففيه نظر لان التصغير ليس من العلل المعتبرة والتانيث راجع مطلقا الى اللفظ وليس من العلل
ما يرجع للمعنى الا العلمية والوصفية قوله وهي مشتقة من المصدر هنا على قول البصريين ان الفعل

مشتق

مشتق من المصدر واما على قول الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان
الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله والفعل كالمركب لان مدلوله الحدث والزمان قوله فلا يدخله جر ولا تنوين
هل عدم دخولهما بطريق الاصالة او عدم دخول الجر بطريق التبع فيه خلاف والتحقيق الثاني
كما مر صدر الكتاب قوله عند الجمهور وقيل عشرة والعاشر الالف الزايدة في اخر العلم سواء كانت للالحاق لحاق
كارطى او التكثير كقبعثرى وقيل احد عشر هذه العشرة والحادي عشر مراعات الاصل نحو احمر بعد
التكبير وقيل العلل اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية في وزن الفعل مع الوصف كاحمر او مع العلمية
ليزيد لانه كما لم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية لم يدخلهما بعد النقل واما التركيب ففي البوا في
كتركيب التانيث مع العلمية وهكذا قوله مجاز لان لكل واحد مدخلا في العلمية قوله انما هو مجموع
اتيتك الخ اذ لم يحصل بذلك الحكم وهو منع الصرف قوله كمساجد ودنانير اشار الى انه لا فرق في الجمع
بين ان يكون بعد الفه المكسورة حرفان كمساجد وثلاثة احرف وسطها ساكن كمصابيح قوله والتانيث
المعنوي اي الذي ليس علامته لفظية اذ التانيث راجع الى اللفظ مطلقا والا اشكل على ما تقرر من انهما فيه
علتان لا بد ان تكون احداهما راجعة الى اللفظ والاخرى الى المعنى وانما يرجع الى المعنى العلمية والو صفية
فقط قوله مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة قوله وهو ما اوله مفتوح الخ لان الجمع كان
بهذه الصفة كان خارجا عن صيغ الاحاد العربية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها
حرفان وثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد
او الالف المعوض عن احدى يائي النسب تحقيقا كيمان وشآم واصلهما يمني وشامي وتقديرا كتهام
فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهو كالعوض كانه نسب الى فعل كشام بسكون العين وفعل
كيمن بفعال او ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة
وهي الثقل بتاله التي عليه عباله اي ثقله او مفتوح كبراكا بفتح الموحدة والواو هو الثبات
في الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك تداركا او عارض الكسر لاجل اعلال الاخر كتوان وتدان
اصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما فقلبت الضمة كسرة واعلال قاض او ثاني الثلاثة متحرك
كطواعية وكراهية مصدرين والثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه
ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف كظفاري وباري نسبة الى ظفار وبارى
قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قماري
وكراسي فان اليائين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياءان عارضتين في الجمع فقماري
ونحوه بمنزلة مصابيح قوله وما يلي الالف مكسور الخ اي لفظا كمساجد ومصابيح او تقديرا كدواب
وهداد اي اصلهما دوابب وهدادد بالكسر فيهما وهذا حكمة تكرير الشيء المثال وقوله لا العارض احتراز

عن العارض وقد عرفت مثاله قوله كل منهما يستاثر بالمنع ولهذا قالوا وهم من قال في حوى امتنع
للتانيث والعلمية واستغرب قول ابي علي في الايضاح حمرا لا ينصرف لاجتماع الوصف والتانيث
قوله بخلاف غيرها لان التانيث لازمة لما هي فيه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يرد
ان من المونث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كهمزة لان
همزة كحطم ومنه ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة
اذ ليس في كلامهم فعلي ولا فعلوا لان ذلك من غير الغالب قوله ففي المونث بها الخ كذا وقع في كلام
غيره ولا يخفى ما فيه اما اولا فلانه لا يناسب ما تقرر اولا من ان هذه الالف قائمة مقام علتين
وهذا التقرير يقتضي ان في المونث بها علتين لا واحدة تقوم مقامها والمناسب له ان يقول
ففي المونث بها فرعية للذات وجهتين جهة راجعة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى واما ثانيا
فالمناسب ان يجعل الدالة على التانيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يشبه لزوم
العلم لمدلوله لما عرفت من ان التانيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى العلمية والوصفية
فتدبر ولا تدخل عنقك في ربقة التقليد فانه افة الطالب وحرمان المستفيد قوله واما الجمع لانه لا نظير لها
قبله والاظهر ان يقال فلان فيه فرعية لها جهتان جهة راجعة للفظ وهي الجمع وجهة للمعنى وهو عدم النظير لانها
تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير قوله نظرا الى اصله لانه منقول عن الجمع فانه في الاصل
جمع حضنجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كانت
في الحال ليس جمعا قوله لذلك اي نظرا الى اصله قوله واما منع سراويل وهو اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل قوله حمل على موازنه في العربية لانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكن من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة
او حكما فبنينا هذا الجواب على تعميم الجمعية من زيادة سبب وهو الحمل على الموازن قوله جمع سروالة تقديرا
اي كانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وقيل انه جمع سروالة تحقيقا
لقوله عليه من اللوم سروالة ورد بانه مصنوع قال العصام في شرح الكافية وقد سالني الولد الاعز
اسمعيل في صباه حين قراء علي هذا الكتاب في بلدة هراة مجمع الفضلاء الهداة انه لم لم يحمل على موازنه
على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبته
بان العجمي غريب في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف
بحال الامر فانه اذا عرضه حالة بسبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس هي موجب هذا العارض
فاستحسنه كما استحسن سؤاله قوله المناسب ان يقول او لان كلا منهما يستاثر بالمنع حالة وقد
يقال ان المصنف اشار الى ترادف العلة والمانع قوله ما وضع اي اسم وضع اي الذي وضع

في

فما نكرة موصوفة او معرفة موصولة والجملة بعدها صفة او صلة باعتبار معنى معين فيصح
اطلاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك المعنى كالاحمر يطلق على كل من له حمرة قوله معتبرة
بالوضع فيه قصور لانه لا يشمل ادبع في نحو مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مرا تب
العدد ولا وصفية فيه بحسب الوضع وانما عرضت له في الاستعمال فلا بد من زيادة او الاستعمال
قوله وهي المراد بالمعرفة او في البيت الذي جمعت فيه العلل ولما قال ابن الحاجب المعرفة
شرطها ان تكون علمية قال الجامي وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له قوله لما مر من انه لا هذا
لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين فيما يرجع للمعنى اذ العلل الراجعة للمعنى
كثيرة والمفيد لذلك الاستقرا كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ
قوله وانهم كالحمدان الصفة والعلمية لا يجتمعان لان الظاهر ان او في قوله والعلمية
منفصلة حقيقية قوله وتتعين العلمية مع التركيب الحاصل انها تتعين مع التر كيب
والتانيث والعجمة وانما تعينت مع التركيب ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيوثر بها في
منع الصرف ومع التانيث ليتميز التانيث لان ما لا ن الاعلام محفوظة من التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعنا الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة ومع العجمة ليلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة
فلا تصلح سببا لمنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمية في هذه الثلاثة لتكون
لازمة ولا يتطرق لها تغيير قوله اذ هو المانع من الصرف والمزجي المختوم بغير
ويه قوله بخلاف ما ختم بويه كسيبويه ونفطويه قوله وما ركب من الاعداد كاحد عشر قوله
والظروف الزمانية بخلاف فلان يأتينا صباح مسا اي كل صباح ومسا فحذف العاطف وركب
الظرفان قصدا للتخفيف فلو اضيف فقلت صباح مسا لجاز اي صباحا مقترنا بمسا قال المصـ
في شرح الشذور وظاهره ان العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي انه الفا
حيث قال وانما لم يتعين بنا الجزءين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر
لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون بتقدير الحرف وان
وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مسا وحين حين اي

يوما فيوما وصباحا فمسا وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومسا وكل حين والفا تؤدي
هذا العموم كما في قولك انتظره ساعة فساعة اي كل ساعة اذا فايدة الفا التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى انتهى ويعلم من قول المص اي صباحا
مقترنا بمسا رد ما قاله الحريري في درة الغواص من الخواص يوهمون ولا يفرقون بين
التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان المراد انه يأتينا في الصباح وحده اذ تقدير
الكلام يأتينا في صباح مسا والمراد عند التركيب انه يأتينا في الصباح والمساء
لان الاصل صباحا ومسا ورده ابن بري وقال هذا الفرق لم يقله احد وصرح السيرافي
بخلافه وعلله بانك اذا لم ترد ان السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمسا فايدة ومثال
الظروف المركبة الكاينة قولهم سهلت الهمزة بين بين واصلها بينها وبين حروف حركتها فحذف
ما اضيف اليه بين الاول وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان قوله والاحوال
نحو هو جاري بيت بيت قال المص في شرح الشذور واصله بيتا لبيت اي ملاصقا فحذف
الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه من معنى
مجاوري وجوزوا ان يكون الجار المقدر الى وان لا يقدر جار اصلا بل العاطف قوله
فمبني اما المختوم بويه فعلى الكسر اما البنا فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء
الساكنين ولا يجوز فيه عند س الا الكسر وزعم الجرمي انه يجوز ان يعرب اعراب ما لا
ينصرف قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس
البنا لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا واما المركبين لا عدد وما
بعدها فعلى الفتح لما مر اول الكتاب وسبق هنا اشارة اليه وليس البنا فيهن واجبا اما
ما عدى العددي فلا نزاع فيه واما العددي فمر عن الرضي ما يقتضي وجوب بنايه
وقول المص في اول الكتاب في لزوم الفتح يوهمه ومر الجواب عنه اذ هو اذا اضيف
لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك يجوز فيه اعراب العجز مع بقا الصدر مفتوحا او اعراب
الصدر مع جر العجز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشا ان المركبات المذكورة ليست من
اقسام المركب المزجي وفي كلام بعضهم ما يوهمه وقد صرح جمع بانها من اقسامه ولذا او
ردوه على قول ابن مالك وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا وكلام المص في الحواشي
مصرح به كما يعلم مما مر اول الكتاب وتعريف المركب المزجي بانه كل كلمتين نزلت ثانيتهما
منزلة تا التانيث مما قبلها بجامع ان الجزء الاول ملازم للفتح اذ لم يكن يا والثاني معربا
باعتبار اكثر انواعه بدليل ان المختوم بويه مزجي اتفاقا وهو مبني فلا يلزم ان لا تكون

المركبات

المركبات المذكورة منه او يقال يكفي في كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض احوالها
ومثل ذلك يقال فيما اذا اضيف اول جزئي المزجي الى ثانيهما او بني على الفتح فان ذلك جائز
فيه كما في التوضيح وغيره او يقال مرادهم ما يسمى مزجيا في اشهر احواله يجوز فيه ذلك وليس المراد
انه يجوز فيه ذلك في كونه مزجيا لظهور انه اذا اضيف اول جزئيه الى الثاني يكون من المركب الاضافي
قوله والاضافي منصرف لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما ينافيه قوله فيحكى لان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير
يمكن ان تفوت تلك الدلالة لكن فيه انها مع الحكاية معربة تقديرا وذلك لا ينافي منع الصرف
الا على قول ابن فلاح ان المقصود الذي فيه علتان كموسى تقدر فيه الكسرة جرا لان المانع منها في
غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير وكون العلم الاسنادي محكي هو ما صرح به صاحب اللباب والسيد في حو شي
المتوسط وذهب ابن الحاجب الى انه مبني وح توجيه ظاهر لان منع الصرف من احكام المعربات قوله والا فصح
فيراى في المركب غير ما تقدم ومقابل الافصح ما اشار اليه بقوله بناء الجزئين واعراب الاول واضافته للثاني
ثم اذا كان في الثاني ما يقتضي منع الصرف منع كرام هرمز واذا كان اخر الاول ياء قدرت الحركات الثلاث ولا
تظهر الفتحة تشبيها بالالف ولزم في التركيب زيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد وقيل يفتح في النصب ويسكن
في غيره للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب وقال قلا فراد بعضهم ما لم يكن نونا نحو باذنجانه فيسكن
ايضا ويدل على التركيب باذنجانه قول بعض العرب في تصغيرها تصغير ترخيم بذينجانه بفتح النون قبل
الجيم ولكن القياس في تصغيره بويذنجانه قوله لكن بشرط تحتم التانيث المعنوي اي بما ليس علامته
لفظية والا فالتانيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم قوله او العجمة بالخ انما لم تعتبر العجمة بانفرادها والتا نيث
شرط التحتم منهما مع السكون للوسط لقوة التانيث بظهور علامته المقدرة في بعض التصرفات قوله
لتنزيلها منزلة الحركة لا يخفى ما في دعوى ذلك من الخفاء وعلل في الشرح بقوله لان العجمة لما انضمت الى
التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما
اثرت تحتمه قوله ولو تقديرا قيده المرادي في شرح الالفية بقوله كاللفظ قال ابن هاني يعني بقوله تقديرا
كاللفظ ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه وجوب تخفيفه جواب
اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز به عما هو على غير القياس كايم في ايمن من باب هين وهين فليس المحذ وف
منه هنا كالملفوظ به فان قيل لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لانه حكم حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان
المسمى مذكرا منفوا هنا معنى التانيث جعل لكون اللفظ والمعنى مذكرا فاحتاجوا الى تقوية معنى التانيث
باقوى الامور القائمة مقام التانيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء اقوى من تحرك
الوسط بدليل انه يمنع من ردها في التصغير كما في عقيرب بخلاف حركة الوسط فانها لا تمنع من ذلك كما في

تقديمه ولهذا لم يكتفوا بالعجمة **قوله** ابا او حيا اى فى اسماء القبايل فارادت الاب كمعد وتميم والحي كقريش
وثقيف وقوله او مكانا اى فى اسماء الارضين وقوله او لفظا او حرفا اى فى اسماء الكلم وقوله او اما
او بقعة لخ على هذا الترتيب وكاكثر المعنى فى الاول والاخير فى ارادة معنى المذكر كردهما فى ارادة
معنى المونث وارادة الام فى القبيلة كباهلة والقبيلة كمهود واعلم انه قال فى التسهيل وقد يتعين اعتبار القبيلة
والبقعة والحي والمكان قال الدماميني فى شرحه قبل ذلك وهنا امور ينبه عليها احدها ان اطلاقهم القول
بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانع من الصرف فان تحقق امتنع من الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وجلان
ونحو ذلك الثاني تجويز الامرين بحسب الاستعمال انما هو موكول الى استعمالنا فى الالفاظ نحو كنت بتميم ايدا
فاجدته وكنت بتميم فاجدتها واما ما عدا ذلك فمنوط باستعمال العرب فى ذلك الخاص فما اعتباره فما اعتبروه
فيه من غير صرف ومنع اعتبرناه وليس لنا ان نقترح ذلك من انفسنا الثالث ان المصنف سوى بين الجمع فى الذكر فيقتضى
ان الحكم فى الانواع كلها واحد ويقوى ارادته ذكره قوله باثر هذا الكلام وقد لخ انتهى ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة
كيهود ومجوس والبقعة بدمشق والحي بحلب والمكان ببدر **قوله** بان تنقل الكلمة لخ هذا خلاف المشهور فانه الامر
وهل يشترط ان يكون علما فى لسانا العجم قولان المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله ابو حيان والثاني نعم وعليه ابو
الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب س ويبنى على ذلك صرف نحو قالون وبندار فينصرف على
الثاني لانه لم يكن علما فى لغة العجم دون الاول لانه لم يكن فى لسان العرب قبل ان سمي به انتهى وقوله على الثاني اي
كقوله فى الكافية ان شرط العجمة ان تكون علمية فى العجمية لكن فى الجامى ان معنى كون العلمية فى العجمية ان تكون متحققة
فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العربية من غير ان تتصرف فيه
قبل النقل كقالون فانه كان فى لغة العجم اسم جنس للجيد سمي به احد رواة القرآن لجودة قراءته قبل ان تتصرف
فيه العرب فكانه كان علما فى الاعجمية انتهى فقول الشارح بخلاف ما نقل من لسانهم لخ مبنى على تفسير المخالف
للجمهور والبناء بحسب ما يلزمون المعادرة وفى بعض النسخ تاخير قوله بخلاف ما نقل لخ بعد قوله بخلاف
الثلاثى الى قوله ونوح فيكون فى كلام الشارح لف ونشر مشوش ويحتاج لزيادة واو قبل لفظ بخلاف
الثانية اذ لا ارتباط لها بدون العاطف ومعه لا حاجة اليها **قوله** كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء
المثناة فوق اسم قلعة فيه اشارة الى ان حركة الوسط لا اثر لها مع العجمة بخلافها مع التانيث وذلك
لانها معه تقوم مقام علامة والعجمة لا علامة لها وبمجرد كون العجمي ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن يبقى
ان شتر اذا كان اسم قلعة فهو مونث فيشكل على ما سلفنا اذ العجمة اذا انضمت الى تانيث بالثلاثى
الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا ان يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز ارادة
المكان **قوله** نحو اسميل فان مثل هذا الوزن مفقود فى ابنية الاسماء فى اللسان العربي ومنها ان
يكون فى الاسم نون بعدها را نحو نرجس او اخره زاى قبلها دال فهو مهندز فان ذلك لا يكون فى كلمة

عربية

عربية وابدلوا الزاى سينا فقالوا مهندس ومنها ان يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسى او رباعى وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل قال صاحب العين لست واجدا فى كلام العرب كلمة خماسية بنا وهى من الحروف المصمتة خالية ولا رباعية كذلك الا فى الكلمة واحدة وهى عسجد لخفة الشين وهشاشتها **قوله** وهودا فى الجامى وقيل هود كنوح يعنى عجمى صرف لكونه ثلاثيا وايد بان العرب من ولد اسمعيل انتهى وفيه نظر قال ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسمعيل ويقال لهم العرب العاربة اى الخلص منهم نحو قبيل ليل الليل وظل ظليل فانهم اذا ارادوا المبالغة فى شئ ياخذون من لفظه صفة ويوكدونه بها وهم قبايل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم واما العرب المستعربة فهم ولد اسمعيل وهو اخذ العربية من جرهم **قوله** والحق بها فى الصرف نوح الخ اى مع كونها العجمية لسكون وسطها ومنه يعلم ان ما شاع من ان اسما الانبياء ممنوعة من الصرف الا ستة ولم يعدوا شيا ليس بظاهر ويبقى ايضا عزير قال البيضاوى فى تفسير سورة براءة تنوين عزير بنا على انه عربى منصرف وترك تنوينه بناء على انه عجمى او لغير ذلك انتهى قال الشهاب القاسمى فليتامل فانه اذا ثبت كل منهما فى القران كما هو قضية القراءة بها وجب جوازهما فكيف يكون احدهما مبنيا على انه عربى والاخر على انه عجمى مع انه فى الواقع لا يكون عربيا عجميا بل احدهما فقط وايضا شرط العجمى زيادته على الثلاثة بغير بالتصغير انتهى وقد يقال يكفى فى تخريج القراءة المطابقة بوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى كما لا يخفى وقد قرا انترا بالتنوين على ان الالف للالحاق وترك على انها للتانيث ولا يمكن ان يكون فى الواقع بها وليس المراد من كون الاسم عجميا ان مدلوله عجمى بل ان لفظه ليس من الاوزان العربية لان النحوى انما يبحث عن الالفاظ غاية الامر انه يلزم من منعه الصرف ان يقول انه ليس من الاوزان العربية ومن صرفه ان يقول انه منها وذلك لا يقتضى كونه عربيا او عجميا بل ان فى قرنه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير فتدبر واعلم انى رايت بخط الامام تقى الدين السبكى رح ما نصه وقالت اليهود عزير ابن الله القراءة المشهورة بغير تنوين فقيل لانه لا ينصرف وقيل لان ابن صفة لا خبر واورد انه لو كان صفة لكان الخبر مقدرا تقديره معبودهم ويصح يكون النكرة لكلا وصفهم بالبنوة واقول ان المنكر وصفهم والتقدير فى كلامهم المحكى بعضه لا فى الحكاية لان المخبر اذا وصف المخبر عنه بصفة له واراد السامع انكار ذلك من غير تعرض للحكم فطريقه انكار الوصف فقط فكذا هنا كانك قلت قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يتعرض لما قالوه خبرا عنها والله اعلم انتهى واعلم ان الايراد للشيخ عبد القاهر فى دلايل الاعجاز كما نقله عنه الغز واجاب بما هو محصل جواب السبكى والتعجب للسبكى كيف

لم يستحضره ذلك ومبنى الايراد على ان الانكار لكونه تكذيبا انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس بلازم وان كان اكثر كما ذكره والده البهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في بحث الاخبار من الكتاب الثاني وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كقائم في زيد بن عمرو وقائم لابنوة زيد ومن ثم قال ابن مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان فلانا شهادة بالوكالة فقط والمذهب بالنسبة ضمنا والوكالة اصلا انتهى ومبنى الجواب على منع ذلك وانه يكون في غير الخبر وكون التقدير في المحكي لا دخل له في الجواب وانما هو لان المبتدا فيه لا بد له من خبر وكان الظاهر ان يقدر بلفظ التكلم فيقال معبود نا واما على تقدير انه من الحكاية فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدا اسما ظاهرا وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى والده البهاء في العروس واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الاضافية بما جاء في البخاري مرفوعا يقال للنصارى يوم القيمة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة المسند فيه مقصودة بالحكم نحو الكريم بن الكريم الحديث ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب اليها وفي المطول قبيل الباب الاول ما فيه تحرير المقام وقيل ان التنوين حذف لالتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قليلا كما في المغني ومنه قراءة قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق وبنصب النهار قوله وامثالهم كلامنا نحن في هذه المواضع الثلاثة الخ الاولى ان يحمل الكلام على انه افهم انها لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للمصنف هنا واما ما ذكره فانه وان افهمه هذا الكلام لكنه ليس مرادا منه لانه علم مما مر انما امتنع صرفه بعلتين لا بد ان تكون احداهما معنوية والاخرى لفظية وما ذكره انما جمع فيه علتان لفظيتان فتدبر قوله وطريق العلم بعدل ما جاء الخ قيل فيه دور لا يخفى على من تامل دفعه لان عدم صرفه لا يتوقف على معرفة انه معدول لانه امر محسوس وبعد ادراكه يبحث عن سببه قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ اي وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال في المغني في بحث ام ان المثنى لحن في قوله احاد ام سداس في احاد ليلتنا المنوطة بالتناد حيث استعمل احاد وسداس بمعنى واحد وست ونقل مثله في الباب السادس من ابي طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب واطال فيه فراجعه وبه يعرف سقوط السؤال المشهور بان الوصف في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف باربع في قولك مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف ولم يؤثر في اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول

لم

لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو اربع فانه
لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق العروض لان ذلك مبني على ان اصله
اثنين وثلاثة وهكذا قوله وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر على قوله تخريج كلام المتنبي في البيت
السابق ولا يكونان قوله سداس لحاقول المغني انه لحن ثلاث ثم الحنات ما تقدم وهذه وتصغير ليلة
على لييلة وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس تحامل قوله اختصاصه
بالفعل المراد باختصاصه به انه لا يوجد في غيره الا في علم او اعجمي او نذور قوله كشمر بالشين
المعجمة وتشديد الميم علم الفرس وضرب على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير قوله او كونه
اولى اما لكونه غالبا فيه او لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم
ولا بد من كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الالفية
قوله الا في وزن فعلان بفتح الفاء قوله بخلاف الزيادة مع العلمية لانها تكون مع فعلان
المفتوح الفاء وغيره نحو عطفان وعثمان وعمران قوله منعا لزيادة الالف والنون قوله
صرفا لان النون ح اصلية واذا ابدل من النون الزيادة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل
منه وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير اصل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نحو
نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا قوله اجز فعلى الخ هذه الابيات
ما عدا الاخير لابن مالك والاخير للمرادي وتفسير هذه الالفاظ الحبلان الممتلي غيظا ويوم
دخنان فيه كدورة وسواد ويوم سخنان حار ورجل سيفان طويل ممشوق ضامر البطن
ويوم صحيان لا غيم فيه وبعير صوجان يابس الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان
دقيق الساقين ورجل مصان لئيم وموتان الفؤاد اي غير حديده وندمان من المنادمة
لا من الندم ونصران واحد النصارى لكن لم يستعمل الا بياء النسبة والاليان كبير الالية
والخمصان الضامر البطن قوله ولهذا قال غير بان الخ ان خبير بان الكلام في صفة على وزن
فعلان المفتوح الفاء لانها التي لها حالتا قبول التاء وعدمه واما فعلان المضموم الفاء
فمؤنثه بالتاء ليس غير وفعلان المكسور الفاء لم يسمع في الصفات فكان المناسب للمرادي
يأتي بدل عريان بلفظ من الاربعة عشر المتقدمة في النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح
الفاء واما عريان فخارج عن الاعتبار من المقسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح
الفاء لانه المقسم في قوله او فعلان فليتامل قوله وقد مر الكلام عليهما الخ مر لنا هناك ما يتعلق
بذلك قوله عند الجميع اي من التميميين والحجازيين قوله معدول عما فيه ال لانه لما اريد
به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال باب التعجب اسم التفضيل قوله انفعال

يحدث في النفس الخ الانفعال عبارة عن تاثير الشيء عن غيره ما دام متاثرا كالمنقطع
ما دام ينقطع والمنسحي ما دام ينسحي فهو هنا عبارة عن تاثير النفس عن الشعور بالامر
المذكور ما دامت متاثرة قوله وخرج عن نظايره اوقلت نظايره قوله ولهذا اي لكونه
عند الشعور بامر خفي سببه قوله منها ما هو بالقرينة فتكون الصيغة ح مستعملة فيه مجازا
قوله نحو كيف تكفرون بالله هذه الصيغة اصل وضعها للاستفهام واستعملت في التعجب مجازا
ولما قال في التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل في غيره قال السعد وتحقيق كيفية هذا
المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم حوله احد وقد بين السيد ذلك ونوقش فيه
وتفصيل المقام يطلب من حواشي المطول وقد ذكرنا في حاشية المختصر ما فيه لفظه المحلاته قوله
وسبحان الله الخ هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا
ثم استعمل في التعجب واصل ذلك بان يسبح الله تعالى عند رؤية المتعجب منه من صنايعه ثم كثر حتى
استعمل في كل متعجب منه قوله ولله دره فارسا اصل هذا الاخبار بان لبن المحدث عنه لله
ثم استعمل في التعجب كما مر في الضمير المميز قوله اقتصر منها هنا على صيغتين اما في الجامع والشذور
فذكر الثالثة وهي فعل نحو حسن وشرف وهو مذكور في باب نعم وبيس من التوضيح تبعا للالفية قوله
وضعا للانشاية واما نحو عجبت من زيد وتعجبت منه فللاخبار بالتعجب وضعا لا للانشاء
لتضمنه معنى التعجب كما قالوا في قوله عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية
اعجب عجب مبتدا وسوغ الابتداء به دلالته على التعجب ولتلك خبره وقضية كلام تمييز
او حال وقيل التقدير امري عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية وزعم الاعلم ان عجب لتلك
مرفوع على الاعمال كذا في الارتشاف في باب المفعول المطلق قوله للزومه مع
ياء المتكلم كذا في التوضيح قال اللقاني قدم تقدم في اول الكتاب واما تجويز الكوفي
ما احسنلي بدون نون فمبني على ان احسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا اللازم
بحسب الاستعمال المنقول الينا لا اللزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحس الاستدلال بذلك
اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية قوله واما يا ما املح الخ صدر بيت للعرجي وعجزه من هو
ليائكن الضال والسمر فصغر املح من املح الشيء ملاحة وشدن بمعنى قوي يقال شدن الظبي
اذا قوي وطلع قرناه وقوله هو وليائكن تتعلق بشدن واشار الشارح الى سوال وجوابه
تقدير السوال ان هذا البيت يدل على ان افعل اسم لا فعل لان الشاعر صغره وشرط التصغير
ان يكون اسما وتقدير الجواب ان هذا التصغير شاذ فلا تثبت به الاسمية قوله والخبر محذوف
اي شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظاير من وجهين احدهما تقديم الابهام بالصلة

او الصفة وما خبر الابهام بالتزام حذف الخبر والصفة فيما تفهم من الكلام انهما وابهاما
تقديم الابهام والثاني بالتزام حذف الخبر دون شئ يسد مسده قوله وعند بعضهم
ما استفهامية هو الفرا وابن درستويه ونقل هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق
لهم باسمية افعل فان الاستفهامية المشوب بالتعجب لا يليها الا الاسما قوله وليس بامر حسن من
قول التوضيح لفظه الامر ومعناه الخبر لان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من
قبيل الانشا فكيف يحكم عليه بانه خبر قوله فغير اللفظ الخ وعلى هذا فالظاهر انه مبني
على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر ونقل شيخنا الغنيمي عن
مشايخه انه ينبغي ان يكون مبنيا على السكون اذ كان يصحح الامر وعلى حذف الاخر ان كان
معتلا نظر الصورته لا نه قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلتها كقول الامام ابي الحسن علي
ابن ابي طالب رضي الله عنه وقال امير المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما وفي شرح الشريف
الرضي حذفها لكون الفاعل ان المشدد حيث قال اهون على اذا امتلات من الكرا في ابيت
بليلة الملسوع وفي النهاية لا يجوز حذفها سماها واعلم ان ابن مالك قال في شرح التسهيل
ولو اضطر شاعر الى حذف الباء المصاحبة غير ان بمعنى افعل لزمه ان يرفع وعلى مذهب
الفرا يلزم النصب ولانه مذهبه ان فاعل افعل ضمير المخاطب ولا حجة له في قول الشاعر
لقد طرقت رجال القوم ليلى باجدد ارمرتحل مزارا امكان حمل ابعدد عا على معنى ابعد
اسد ادمرتحل عن مزار محبوبته لانه يحوم نفسه على الاقامة في منزل طروق ليلى لانه
صار بطروقها مزارا ولا حجة له في قول الاخر واجدمثل ذلك انيكون الاحتمال ان يكون
اجدبفعل امر عاربا من تعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بان يكون حقيقا بالكون يقال
جدارة واجدر به اي جعلته جديرا اي حقيقا ويحتمل ان يكون اجد فعل تعجب ثم حذف
الباء اضطرارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لكنه بني لاضافته الى مبني قوله
كقوله كفى الخ عجز بيت لسحيم صدره عميرة ودع ان تجهزت غاديا عميرة ممنوع بودع
وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو وهو الذهاب والشاهد في قوله كفى الشيب حيث
ترك الباء في فاعل كفى قوله فعلى هذا يكون امر حقيقة رد بانه محتمل للصدق والكذب
والظاهر انه هذا يرد على الاول لان المعتمد بالصيغة انشاء التعجب وبانه يلزمه ضمير
المخاطب نحو احسن بك ولا يجوز ذلك في الامر لما فيه من اعمال فعل واحد في ضميري فاعل
ومفعول لمسمى واحد وبانه لو كان الناطق به امرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر
بالحلف حالفا قوله احسن بزيد اي دم به قوله ثم اجرى مجرى الامثال جوابا عما يقال

اذا كان الضمير للمخاطب يلزم ان يطابق تانيثا وتثنية وجمعا والصيغة ملتزمة
للتذكير والافراد قوله قياما احترز به عما ورد من بناء فعل التعجب وافعل التفضيل
من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا وهو اقمن به ونحو
ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره قوله مطلقا اي مجردا او مزيدا لان البنا
منه يفوت الدلالة على المعنى المقصود اما ما اصوله اربعة فلانه يودي الى حذف بعض الاصول
ولا خفاء في اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يودي الى حذف الزيادة الدالة
على المعنى المقصود قوله ولا من ثلاثي مزيد لما مر من ان حذف الزيادة تخل بالمعنى
وفي افعل خلاف فقيل يجوز البناء منه مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت
همزته لغير النقل نحو ما اظلم الليل قوله فلا يبنى من منفي لئلا يلتبس المنفي بالمثبت
لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها نفي وليست الصيغة صالحة للنفي قوله وان لم يكن
ملازما للنفي او سوا كان ملازما للنفي كما لا والمثال الاول لغير الملازم وهو ما بعد الغاية
والثاني للملازم وهو ما قبلها ففي التمثيل لف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى انتفع
ملازم للنفي قاله ابن مالك في شرح العمدة وعبارة ترجيح بمعنى انتفع لم يستعمل
الا منفيا وعاج بعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا ونوزع في اختصاص الاول
بالنفي فانه ورد ولم ار شيئا بعد ليلى لذه ولا مشربا اروى به فاعيج قوله لئلا يلتبس
الخ وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا
تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها ورده ابن الحاجب بانه يقال ما اشد سواده
واكثر حمرته فان قيل انما تعجبنا من شدة قلنا القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليلك
انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ قوله فيتوصل اليه باشد او اشدد الخ المتبادر
منه ان اشد واشدد وشبههما افعال يبنى منها ما ذكر وفيه نظر من وجهين الاول ان الكلام فيما
يحصل بالبناء منه الخلوص من البناء من فاقد الشروط واشد وما معه من جملة فاقد الشروط
اذ ليس ثلاثيا الثاني ان ذلك يتوقف على ورود اشدد ونحوه فعلا وهو غير معلوم
الا ما قال في الصحاح والقاموس اشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والبناء من هذا
في نحو اشدد استخراجا بعيد فليتدبر قوله واما الكثر ان لا يقوم الخ اشار الى النكتة
الواقع بعد اشدد ونحوه اما صريح وذلك فيما عدا المنفي والمبني للمفعول واما مؤول وذلك
فيهما قال في التوضيح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول اي الذي
يوتى له بمصدر صريح والا فمن الثاني والذي يوتى له بمصدر مؤول ووجه الاتيان بالمؤول

في

فى المنفى التمكن من ان يستعمل معه النفى ويعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه كما فى التصريح
وفيه بحث اذ استعمال النفى يتصور مع المصدر الصريح نحو ما اقرب عدم قيام زيد هذا
وكان وجه التعبير مع النفى بالكثرة دون اشد ان النفى لا تتفاوت فيه بالشدة وفى المبنى
للمفعول ان يبنى لفظ الفعل المبنى للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل قال
المبدر ابن مالك فلو امن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع ع
بنفاسها قال الشهاب القاسمى لم يومن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله
مبنى للفاعل الا ان يتصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بمعنى
ان بعضهم نقل البنا للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يومن اللبس الا ان يوجه جواز التعجب
بان حال المبنى للفاعل والمبنى للمفعول هنا واحد فليتامل قوله واما الجامد الا مصدر
له فينتصب او يجر واما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل
الا اذا يرد وصف زايد عليه فيقال فى نحو مات زيد ما افجع موته وافجع بموته كما اشار
اليه المبدر ابن مالك قوله متعلق بالفعل خص الكلام بذلك لانه محل الخلاف فقد صحح فى
التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل ح نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واقبح به
ان يكذب اما اذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقا كما
فى التسهيل نحو ما احسن معتكفا فى المسجد واحسن بجالس عندك الوقف قوله
وهذا قطع لما المراد هنا الاختيارى بالباء المثناة التحتية لا الاختبارى بالموحدة ولا
الانكارى كقولك ابو من لمن قال جاء قوم ولا التذكرى كقولك قال زيدا اذا قطعت
للتذكر المقول ولا الترنمى كقوله اقلى اللوم عاذل والعتابن قوله الروم اخفاء الصوت
بالحركة قوله الاشمام وهو خاص بالمضموم وحقيقة الاشارة بالشفتين الى الحركة
بعد الاسكان من غير تصويت قوله فى الافصح سياتى مقابله قوله لا التبس بالضمير المفعول
اى حمل ما ليس فيه على ما فيه لبس قوله كاخت وبنت فصيته اذ التاء فيهما للتانيث
وهو ما ذكره فى الاوضح فى هذا الباب لكنه فى باب النسب سلم قول يونس ان التاء فيهما
ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب
فتحه وسياتى فى كلام الشارح فى بحث الخط الجزم بان تاءهما للتانيث قوله وكمسلمات وهيهات
فى التوضيح ان هيهات مما سمى به من الجمع تقديرا فانها فى التقدير جمع هيهة والاصل هيهيات
حذفت اللام وهى الياء ح فقول الشارح فيما سيق وان سمى به اى بالجمع تحقيقا والا لم يتجه
لما ذكره هنا من تشبيه هيهات بمسلمات او يكون مشى على القول بان هيهات مفرد واصله

هيهيه على وزن فعلله من المضاعف كالقلقله قلت اليا التى بعد الها الفا لتحرك واو انفتاح ما قبلها لكن يرد على هذا القول انالها الاخيرة كان ينبغى ان تكتبها الا نا فليتامل قوله واولات اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كما تقدم صدر الكتاب قوله غير محذوف العين فان كان محذوف العين نحو مراسم فاعل من رأى يرى اصله مرأى اعل اعلال قاضى وحذفت عينه وهى الهمزة بعد حذف حركتها وجبا اذا وقف عليه رد اليا لانها لو حذفت لزم بقا الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة قال المرادى فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل ايض قلت لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان فى بقا التنوين وصلا جبرا للكلمة قوله فكلامهم قد يشعر بان الحذف الخ لانهم قالوا المراد التا الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون ومعلوم ان الارجح فى الوقف على المنون الحذف قال المرادى وبنوا على ذلك فرعا وهو ان ما سقط تنوينه الاضافة اذا وقفت عليه رددت نحو هولاى قاضو زيد فاذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاذا وقف الفراء على قوله تعالى غير محلى الصيد بحذف النون فاتبع ع الرسم قلت وفى هذا نظر انتهى يقى ان قضية عود التنوين اليها انه فى المنصوب بعد التنوين الفا قال الشهاب القاسمى والسابق الى الفهم انه غير مراد فليحرر قوله فى قول الراجز واسه انجاك الخ هو ابو النجم والمراد بقوله بعدما بعدما فابدل فى التقدير من الالف هاثم ابدل الها تا لتوافق بقية القوافى وابدل الالف هاثم الها تا تشبيها لها بها التانيث نوقف عليها بالتا والغلصمة راس الحلقوم وهو الناتى فى الحلقوم قوله نظرا الى زوال موجب حذفها وهو التنوين واجيب بان ذلك عارض فلا يعتد به واختار بعضهم ان الوقف على نحو شج بالبا احسن لئلا تنقض عدته عن اقل الاصول وعلى نحو قاض فالوجهان من غير ترجيح وعلى نحو مستقص الحذف على الاحسن لطوله قوله فكالمنصوب المنون او فليس فيه الا اثبات اليا ونص ابو حيان كما قال الدمامينى فى شرح التسهيل على وجوب الوقف باليا فيه وتعقب بذلك ما تقتضيه عبارة التسهيل وسكت الشيخ عما سقط تنوينه لمنع الصرف اذا لم يكن منصوبا لانه انما فرض الكلام فى المنصوب كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون ولما قال فى جمع الجوامع وان كان غير منون اثبات بالياى الافصح اثبات يا يه قال فى شرحه وتحت ذلك صورتان الى ان قال او غير منصرف نحو هولاى جوارى انتهى وهو مصرح بجواز الاثبات والحذف فى جوار رفعا وجرا قال الشهاب وانظر

هل

هل يحذف التنوين ح ويوقف على الراء ساكنة انتهى والظاهر نعم قوله لا تنصور بها
صورة لفظا اى لان صورة اذن فى اللفظ صورة المنصوب المنون
كما هو ظاهر قول الالفية واشبهت اذن منونا نصب لانها ثلاثية فتشبه
الاسما المنونة بخلاف لن اذ ليس فى الاسما ثنائى وضعا منون وكلا ظاهر
كلام الاتى فى تعليل المسنفعا ان مراده لان صورة نون اذن صورة التنو بن
فى اللفظ ويرد عليه ان هذا مطرد فى لن ونحوها قوله لذلك اى لان صورة
نون التوكيد الخفيفة فى اللفظ ويرد عليه ان هذا مطرد فى لن ونحوها صورة
لذلك اى لان صورة التنوين قوله اذ الاصل فى كتابة كل كلمة الخ مدار الرسم على معرفة
هذه القاعدة وما خرج عنها ومدار ما خرج عنها على خمسة اشياء كما قال ابن الحاجب
والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل وزيادة او نقص او بدل
الاول المهموز وهو اول ووسط واخر الاول يكتب الفا مطلقا والوسط اما ساكن
فيكتب بحرف حركة ما قبله واما متحرك قبله ساكن فليكتب بحرف حركته واما متحرك
وقبله متحرك فيكتب على ما يسهل والطرف الذى لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط
واما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بالحرف نحو انما الهكم اله واينما تكن اكن وكلما
اتيتنى اكرمك بخلاف فان ما عندى حسن وان ما وعدتنى وكلما عندى حسن واما
الزيادة فسيأتى مثالها فى كلام المصنف واما النقص فحذف الف ابن بشروطه والف الجلالة
فى بسم الله الرحمن الرحيم واما البدل فسيأتى فى كلام المصنف وتفصيل المقام يطلب من الشافية
وقد افرد هذا الفن بالتصنيف قوله ومن النحاة من يكتب اذن بالنون قال ابو العباس
محمد بن يزيد اشتهى ان اكوى من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين فى
الحرف قوله او مضارع على ما اختاره الكسائى من ان الالف تكتب بعد الواو المتصلة
به رفعا نحو يغزوا ويدعوا ونصبا نحو لن يغزوا ووافقه الفراء فى حالة الرفع والخلاف فى
ذلك مبنى على الخلاف فى سبب زيادتها والعلة التى ذكرها الشارح سبقها فى المهمع للا
وابن دقيق العيد ونقل عن الخليل انه علل ذلك بانه لما كان وضع الواو على المد على ان
لا تحرك اصلا زاد بعدها الالف لان صوت المد بها ينتهى الى مخرج الالف وانه علل مذهب
الكسائى بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفرا بانها زيدت فرقا بين الواو المتحركة
والواو الساكنة وبذلك يعرف ما فى كلام الشارح قوله عند الجمهور مقابله ما حكاه ابن
عصفور عن الفارسى انه زعم ان جميع ما ياتى يكتب بالالف كما ان الهمزة المنقلبة عن الواو

بن

خمش

واوا في مثل رداو كسا تكتب على صورتها لا على اصلها ورده باذا الالف المنقلبة ترجع الى اصلها في بعض الاحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في ساير المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى اصلها في موضع من المواضع و قال ابن الضايع هذه الحكاية بجملة عن الفارسي وانما مراده ان القياس ولهان يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو وان كان تا لعلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى ان يقال للفارسي فرقت العرب بين هذين الالفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين قوله الا يحيى ودنى عليه الحق البرد يحيى كل علم منقول من الفعل وابو جعفر النحاس كل علم منقول عن الاسم كروايا علما فيكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع قوله وكون الالف خنصر الياء قد يقال الحقه امر يرجع اللفظ لا للرسم قوله وتكون الفاء واوا ويكون الفاء بالات اللام ع واو لا يا لانه ليس في كلامهم ما فاوه ولامه واو وقال السعد الالفظ واو ولا حاجة لذلك لان النفي بالنسبة للافعال وكانه قصد بيان ان الحكم عام لم يستثن منه الا هذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الافعال قوله وتكون العين واوا الظاهر ان يقول وتكون العين ياء لان اللام ع واو لا يا اذ ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو وقال السعد عند قول الغزا الرابع المعتل العين واللام ويقال له اللفيف المقرون مادفه والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام لكن لم يجي ما عينه ياء ولامه واو وانما جاء ما عينه ولامه واو نحو جود في كلامهم نحو قوى فان اصله قوو بقو وفاعل اعلاله محرز ضمن ولولا قول الشيخ فيما ياتي في الاسم ويكون الفاء والعين واوا المائز وشذ نحو القوى والصوى لجزمت بان في عبارة الشيخ تحريفا فلعل مراده انه ليس في كلامهم ما ذكر على سبيل القياس لا استعمالي ولا شك في ان اجتماع واوين مستثقل وكانه لم يقل هنا قياسا على ما ياتي وشذ نحو قوى ودعوى لانه غير محتاج اليه لانكشاف امره لانه في اللفظ فليتامل قوله وكلا تكتب بالالف وكذا كلتا حملا عليها وكان القياس ان تكتب بالياء لان الفها رابعة قوله لان الفه منقلبة عن واو وعند البصريين اما من زعم ان الفه منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدي فانه يكتبها بالياء قوله وحتى حملا على الى قال ابن الانبارى وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزمتها الالف مع المضمرين فالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرفت الى الياء مع الظاهر حيث قالوا حتى زيد ومحل كتابة الى وعلى وحتى بالياء لم تتصل بما الا

ستفهاميه

الاستفهامية والاكتفى بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام واعلم ان
رسم المصحف متبع لما صلح من السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه خلاف ما تقرر وكذا
رسم العروض مخالف لما تقرر لان اهله يكتبون ما سمع خاصة لان المعتد به في
صنعتهم لانهم يراعون الحروف التي يقوم بها الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون
حذفه في الوقف والمدغم حرفين واعلم ايضا ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن
ثم اختار ابو حيان نقط القاف والنون والتا وصلا لا فصلا واختار بعضهم
نقط الشين بواحدة لان المقصود هو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والا كثر
على نقطها بثلاث واختار الزنجاني وجماعة نقط ها التانيث في نحو رحمة فرقا
بينها وبين هاء الضمير وها السكت والادبا منهم الجريري يعدونها في الحروف غير
المنقوطة ولهذا اتوا بها في الابيات والرسائل التي التزموا عروها عن حرف
منقوط ونقط اهل غريب الحديث كل حرف مهمل من اسفل مبالغة في الايضاح
الا الحاء اذ لو نقطت لالتبست بالجيم والله تعالى اعلم فصل في الكلام على
مواضع همزة الوصل قوله وسميت بذلك اي مع انها تسقط في الوصل قوله
لان المتكلم يتوصل بها الخ قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة التوصل قوله وقيل لسقوطها
الخ اي فتتصل بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع قوله ولا
تكون في مضارع مطلقا لهذا قالوا لا يجوز الادغام في سل تتذكر لانه يحوج الى اجتلاب
همزة الوصل قوله واصله عند البصريين سمو كقنو وقال الكوفيون اصله وسم بفتح الواو
قوله لتكسيره على اسما الخ ولو كان اصله وسم لكان جمعه وساما وتصغيره وسيما
واعتبار القلب بعيد قوله للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها اورد عليه ولو وظبي
فان الحركات الاعرابية متعاقبة على لاميهما ولم تحذف وانما يحصل الثقل اذا كان لام
الكلمة حرف علة متحركا ما قبله كيدعوا ويرمي قوله اصله ستة حذفت لامه وهي
الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن اوله وجي بالهمزة وفيه لغتان اخريان تحذف العين
فونه ثم فل وسه تحذف اللام وهي الهاء فونه ثم فع قوله لتكسيره على استاه دليل على حركة
عينه واما دليل كون الحركة فتحة فالخفة ودليل حركة فايه بانها فتحة قولهم بنون قوله
سمع اي في قوله وهل لي ام غيرها ان ذكرتها ابى اسا الا ان اكون لها ابنما قوله بخلاف
تا بنت واخت فانها بدل الخ هذا اختلاف ما سلفه في اول باب الوقف كما نبهنا على
ذلك هنالك قوله بخلاف جمعهن ظاهره ان السبعة تجمع وفي الصحاح المرء الرجل يقال

هذا امرؤ وهما امرآن ولا تجمع على لفظه وفى فصيح ثعلب يقال امرؤ وامرآن وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة قوله بناء على انه مفرد اى كما ذهب اليه البصريون قوله لا جمع يمين كما ذهب اليه الكوفيون وقالوا اذ همزته همزة قطع قوله وفيه اثنا عشر لغة ذكر فى فتح البارى اثنان وعشرون ذكر ذلك فى باب التيمم وفى الايمان وعبارة القاموس تفيد ذلك ونصها وايمن الله وايم الله ويكسر اولهما ايمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر وايم الله بكسر الهمزة والميم وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم وام الله مثلثة وام بكسر الهمزة وضم الميم وهى وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم والنون وم الله مثلثة وام بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن مثلثة الميم والنون وم الله مثلثة وايم الله وليمن الله اسم وضع للقسم والتقدير ايمن الله قسمي قوله فافتح او اكسر اى وميم ايمن على الوجهين مضمومة قوله بالتثليث راجع لم ومن قوله وايمن اختم به اى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان همزة ايمن اذ فتحت تعين فى الميم الضم وان كسرت جاز الضم للميم وفتحها وما شرحنا به هذين البيتين هو ما دل عليه كلام والدنا نظمها فى شرح الخلاصة قوله وكذا همزة امر كاستخرج لم يقيده بان يكون ثانى مضارعه ساكنا لفظا كما قيد بذلك امر الثلاثى كما سيأتى لانه لا يستقرأه يكون ثانى المضارع متحركا فيه بل هو ابدا ساكن فاحتيج الى همزة الوصل ابدا قوله ويستثنى من ذلك خذ الخ هذه الافعال الثلاثة كان القياس ان يكون الامر منها اوخذوا وكل واومر وكامل من تامل لكنهم لما اشتقوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهو حذف غير قياسى وواجب فى حذف كل بخلاف مر فانه اكثر استعماله كما قاله السعد قوله واصل اغزوى الخ فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية معتبرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه قال فى التصريح ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسرة فالغى العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض ذا ع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا قوله حذفت همزة الوصل اى سواء كانت مكسورة كما فى قراءة غير ابى عمرو والاخوين اتخذناهم سخريا وقراءة الجمع استغفرت لهم والاصل اتخذناهم بهمزة مفتوحة للاستفهام

فمكسورة

مكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام أو مضمومة
نحو اضطر الرجل والاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت
قوله تبدل الفا اى على الاوجه قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل
ولم يعرفوا خلافه ولا جاء في كلامهم ولا يجوز ان تتحقق لان همزة الوصل لا تثبت في
الدرج الا ضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل سخم
وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقد
قرئ في السبع بالمد والتسهيل في آلذكرين قوله لئلا يلتبس الخ علة لترك مقتضى القياس
مع المفتوحة ولكن هذا اخر مادة ما اردنا جمعه في هذه الحواشي جعلها الله خالصاً
لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم انه الوهاب الكريم وصلى الله على
سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
والحمد لله اولا وآخرا باطنا وظاهرا ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين

